الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية
دراسة حالة (الجزائر – مصر)

أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - شعبة : اقتصاد التنمية

إعداد الباحث:
آيات الله مولحسان

إشراف الدكتور:
محمد الطاهر سعودي

لجنة المناقشة:

أ.د. رحال علي	جامعة باتنة	رئيسا
د. سعودي محمد الطاهر	جامعة باتنة	مقررا
أ.د. معطى الله خير الدين	جامعة قالمة	عضوا
د. بوعشة مبارك	جامعة قسنطينة	عضوا
د. ماضي بلقاسم	جامعة عنابة	عضوا
د. زيتوني عمار	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية : **2010 / 2011**

دعـــــاء

اللهم اجعلني شكورا، واجعلني صبورا، واجعلني في عيني صغيرا، وفي أعين الناس كبيرا.

اللهم إذا أعطيتنا فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعنا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

ربنا وتقبل دعائنا

الإهداء

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، ورضاءها عني قوة زادتني عزيمة إلى الوالدة الكريمة حفظها الله حبا في عطاءها وطمعا في رضاها، أدامها الله منارا فوق رأسي.

إلى من علمني كيف يكون حب العلم والالتزام ورقى المعاملة والدي العزيز رحمه الله.

إلى خير رفيقة في الحياة زوجتي الغالية حفظها الله ورعاها وبارك فيها

إلى الذين وقفوا إلى جانبي وترقبوا بشغف وشوق كبيرين إتمام هذا العمل ووصولي إلى أعلى المراتب، أخي لزهر وأخواتي حفظهم الله

إلى فرحة حياتي ابني عبد المنعم وابنتي أنفال

إلى والدا زوجتي حفظهما الله ورعاهم

إلى العائلة الكبيرة

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى ما بعد التدرج

إلى كل الأصحاب والأحباب سدد الله خطاهم وعوضهم الله عنا بأفضل من ذلك

أهدي هذا العمل

مولحسان آيات الله

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، أشكره وأثني عليه، إذ أعانني ويسر لي السبيل، حتى فرغت بحمده وتوفيقه من إعداد هذه الرسالة.

وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل أذكر بكل الخير والعرفان وأسمى معاني الوفاء أستاذي الجليل المرحوم الأستاذ الدكتور خزار محمد الذي كان لأبويته وأستاذيته، وتواضعه ووضاءة فكره وصفاء ذهنه، الفضل الكبير علميا وعمليا، فله مني الوفاء والدعاء بخير الجزاء وفسيح الجنان.

وأجد لزاما علي إلحاق الفضل بأهله، وعرفانا بجميل أحمله في عنقي إلى الأبد، فإنه يشرفني أن أسجل بالشكر والعرفان والإمتنان فائق تقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور سعودي محمد الطاهر على تفضل سيادته بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، ولرعايته الإنسانية والعلمية الدائمة والمخلصة التي غمرني بها والمستمرة طوال فترة إشرافه على الرسالة، ولحرصه ومتابعته المستمرين وملاحظاته وتوجيهاته القيمة، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

ووفاءا، أود أن أتوجه إلى أساتذتي الأجلاء بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بخالص الاحترام والتقدير عرفانا بفضل أستاذيتهم خلال مراحل دراستي، كما أشكر زملائي الأساتذة الذين وقفوا إلى جانبي من خلال إرشاداتهم العلمية القيمة التي أفادتني كثيرا، فجزاهم الله عني خير الجزاء وأمدهم بموفور الصحة والعافية.

وأخيرا، فإنه إذا كنت قد وفقت في إنجاز هذا العمل، فما توفيقي إلا بالله، أما إذا كان هناك ثمة خطأ أو قصور فإنني أتذكر الإمام المزني حين قال: قرأت كتاب الرسلة على الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ، فقال الشافعي: أبى الله أن يكون كتابا صحيحا غير كتابه.

فهـــــــرس المحتويات

دعاء II
الإهداء III
شكر وتقدير IV
فهرس المحتويات ..... XII -V
فهرس الجداول XIII
فهرس الأشكال XV
المقدمة العامة ..... أ- خ
الفصل الأول: تحليل الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية
المبحث الأول: تطور النظريات المفسرة للتجارة الخارجية 2
المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية 2
الفرع الأول: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث 2
الفرع الثاني: نظرية التكاليف النسبية 3
الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية 5
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية 7
الفرع الأول: نظرية نسب عناصر الإنتاج 7
الفرع الثاني: لغز ليونتيف 9
المطلب الثالث : الاتجاهات الحديثة والمناهج الفكرية الجديدة في تفسير التجارة الخارجية 10
الفرع الأول: نظرية معدل التبادل الدولي لليندر 11
الفرع الثاني: نموذج اقتصاديات الحجم 12
الفرع الثالث: نموذج الفجوة التكنولوجية 12
الفرع الرابع: نظرية دورة حياة المنتوج 13
الفرع الخامس: نظرية التبادل اللامتكافئ 15
المبحث الثاني: اتجاهات التجارة الدولية في ظل تقسيم العمل الدولي 17
المطلب الأول: التقسيم التقليدي الدولي للعمل 17
المطلب الثاني: التقسيم الدولي المعاصر للعمل 20
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية وأساليب تحقيق أهدافها 22
المطلب الأول: السياسات التجارية الحاكمة للتبادل الدولي 23

الفرع الأول: سياسة حرية التجارة الدولية.....23
الفرع الثاني: سياسة حماية التجارة الدولية.....25
المطلب الثاني: الوسائل والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف سياسات التجارة الخارجية.29
الفرع الأول: الأساليب الفنية السعرية لتنظيم التجارة الخارجية.....29
الفرع الثاني: الأساليب الكمية والتنظيمية في التجارة الخارجية.....32
الفصل الثاني: الجات والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة
المبحث الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومكانتها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية 38
المطلب الأول: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة 38
الفرع الأول : مؤتمر هافانا 39
الفرع الثاني : التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.....41
المطلب الثاني : مكانة الجات من التجمعات والتكتلات الاقتصادية في القرن العشرين.....47
الفرع الأول : المؤسسات والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة 47
الفرع الثاني : التكتلات الاقتصادية الدولية 51
المبحث الثاني : اتفاقية الجات والتطور نحو إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.....54
المطلب الأول: الطريق إلى دورة الأورجواي " مفاوضات ما قبل الأورجواي "..... 54
الفرع الأول : الجولات الخمس الأولى للجات.....55
الفرع الثاني : عرض وتقييم جولة كينيدي (1964 – 1967) 57
الفرع الثالث : عرض وتقييم جولة طوكيو (1973 – 1979).....60
المطلب الثاني: دورة الأورجواي التاريخية ونتائجها 63
الفرع الأول : أسباب وظروف انعقاد جولة الأورجواي.....64
الفرع الثاني : مراحل انعقاد جولة الأورجواي والعقبات التي واجهتها 66
الفرع الثالث: عرض نتائج جولة الأورجواي "الملامح العامة لنتائج جولة الأورجواي".68
المبحث الثالث: ماهية ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة.....70
المطلب الأول: الإطارالتنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة 70
الفرع الأول: خلفيات زوال الجات 71
الفرع الثاني: مهام ودور منظمة التجارة العالمية..... 73

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة وآلية عملها.....75
الفرع الرابع: طريقة الانضمام والانسحاب وهيئة حل المنازعات 81
المطلب الثاني: تقييم أداء ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة 83
الفرع الأول: انجازات المنظمة العالمية للتجارة 83
الفرع الثاني: مستقبل المنظمة العالمية للتجارة 86
الفصل الثالث: تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر
المبحث الأول: تحليل مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 94
المطلب الأول: الجهود التنموية في الجزائر 94
الفرع الأول: المرحلة الأولى (مرحلة البناء التنموي 1967-1978) 95
الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1980-1993) 98
المطلب الثاني: مرحلة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعمة.....103
الفرع الأول: اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية 104
الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المدعمة (1994/1998)..... 107
المطلب الثالث: تقييم نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر..... 110
الفرع الأول: التوازنات الاقتصادية الداخلية.....111
الفرع الثاني: التوازنات الاقتصادية الخارجية.....116
الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي 123
المبحث الثاني: مراحل تطور قطاع التجارة الخارجية 126
المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969).....126
الفرع الأول: الرقابة على الصرف 127
الفرع الثاني: التعريفة الجمركية.....128
الفرع الثالث: نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء.....130
المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970-1989).....132
الفرع الأول: المظهر التنظيمي والإداري للاحتكار 132
الفرع الثاني: التراخيص الإجمالية للاستيراد 133
الفرع الثالث: تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية.....135
المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية 138
الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد للتجارة (1990-1991)..... 139

الفرع الثاني: مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية(1992-1993) .. 141
الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (إبتداءا من 1994)..... 142
المبحث الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ... 145
المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية الخارجية المنظورة وتوزيعها السلعي 146
الفرع الأول: تطور الميزان التجاري.....146
الفرع الثاني: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية.....149
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية 156
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 156
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 161
المطلب الثالث: مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية 166
الفصل الرابع: دراسة تحليلية للتجارة الخارجية المصرية
المبحث الأول: تطور الإقتصاد المصري والسياسات الإقتصادية المتبعة
من 1952 الى 1990 171
المطلب الأول: مرحلة الرأسمالية الموجهة (1952-1960) 171
الفرع الأول : الفلسفة الاقتصادية للمرحلة 172
الفرع الثاني : المؤشرات الاقتصادية لمرحلة الرأسمالية الموجهة.....174
المطلب الثاني :مرحلة التخطيط القومي الشامل (1960-1966) 176
المطلب الثالث: مرحلة اقتصاديات الحرب (1967-1973) 178
الفرع الأول : الفلسفة الإقتصادية للمرحلة.....178
الفرع الثاني: المؤشرات الإقتصادية لمرحلة إقتصاديات الحرب 179
المطلب الرابع: مرحلة الإنفتاح الإقتصادي الإستهلاكي (1974-1981) 180
الفرع الأول : الفلسفة الإقتصادية للمرحلة.....180
الفرع الثاني: النتائج والمؤشرات الإقتصادية لتطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي ..182
المطلب الخامس: مرحلة العودة للتخطيط والإنفتاح الإنتاجي (1982-1990) 184
المبحث الثاني: الاقتصاد المصري في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي 187
المطلب الأول: دوافع لجوء مصر إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.....188
الفرع الأول: التطورات على الصعيد العالمي 188
الفرع الثاني: التطورات على الصعيد الإقليمي 190

الفرع الثالث: التطورات على الصعيد المحلي.....191
المطلب الثاني: أهداف ومكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر 192
الفرع الأول:أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر 192
الفرع الثاني: مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي 194
المطلب الثالث: مراحل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.....198
الفرع الأول: المرحلة التمهيدية(1986-1991).....198
الفرع الثاني: المرحلة الأولى(ماي1991 - سبتمبر1993) 198
الفرع الثالث: المرحلة الثانية(سبتمبر1993-سبتمبر 1996).....199
الفرع الرابع:المرحلة الثالثة(أكتوبر 1996ـــ أكتوبر 1998) 200
المطلب الرابع: رؤية تقييمية لأداء الاقتصاد المصري في ضوء تطبيق برنامج
الإصلاح الاقتصادي 201
الفرع الأول: التوازنات الاقتصادية الداخلية.....203
الفرع الثاني : التوازنات الاقتصادية الخارجية.....206
الفرع الثالث: الحصيلة الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.....209
المبحث الثالث: مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية في مصر 211
المطلب الأول: تطور السياسة التجارية الخارجية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة
(1986/1985 – 1975/1974) 212
الفرع الأول: هيكل التعريفة الجمركية 213
الفرع الثاني: الحواجز غير الجمركية 213
الفرع الثالث: نظام الصرف الأجنبي 216
الفرع الرابع: القطاع العام وسياسات الاستيراد والتصدير 218
الفرع الخامس: حوافز التصدير.....219
المطلب الثاني: تطور السياسة التجارية الخارجية المصرية خلال الفترة
(1990/1989-1987/1986).....220
الفرع الأول: هيكل التعريفة الجمركية 221
الفرع الثاني: الحواجز غير الجمركية 222
الفرع الثالث: حوافز التصدير 224
الفرع الرابع: نظام الصرف الأجنبي 225

المطلب الثالث: تطور السياسة التجارية الخارجية المصرية ابتداء من 1990 226
الفرع الأول: هيكل التعريفة الجمركية 226
الفرع الثاني: الحواجز غير الجمركية 230
الفرع الثالث: نظام الصرف الأجنبي 231
الفرع الرابع: حوافز التصدير 234
المبحث الرابع: واقع التجارة الخارجية المصرية.....237
المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية المصرية المنظورة وتوزيعها السلعي 237
الفرع الأول: تطور الميزان التجاري المصري.....237
الفرع الثاني: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية المصرية 240
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية 246
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات 247
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات 249
المطلب الثالث: مكانة الخدمات في التجارة الخارجية المصرية 252
الفصل الخامس: تحليل آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية لكل من الجزائر ومصر
المبحث الأول: علاقة الجزائر ومصر بالمنظمة العالمية للتجارة 260
المطلب الأول: المراحل والخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .260
الفرع الأول: عوائق ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 261
الفرع الثاني : شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 265
الفرع الثالث: الخطوات والإجراءات المتخذة لانضمام الجزائر إلى
المنظمة العالمية للتجارة 266
المطلب الثاني: مراحل وترتيبات انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية 275
الفرع الأول :علاقة مصر باتفاقية الجات 275
الفرع الثاني: علاقة مصر بالمنظمة العالمية للتجارة.....276
الفرع الثالث : مصر ومتابعة نتائج جولة الأورجواي.....278
الفرع الرابع :الالتزامات المترتبة على انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة.....279
المبحث الثاني: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الزراعية لكل
من الجزائر ومصر 282

المطلب الأول: الآثار المحتملة للانضمام على التجارة الزراعية الجزائرية 282
الفرع الأول: مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر.....283
الفرع الثاني: الآثار السلبية والايجابية المتوقعة من الانضمام.....287
المطلب الثاني: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الزراعية المصرية 290
الفرع الأول: مكانة الزراعة في التجارة الخارجية المصرية 290
الفرع الثاني: الآثار السلبية والإيجابية للانضمام 294
المبحث الثالث: أثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي لكل
من الجزائر ومصر 298
المطلب الأول: الآثار المحتملة للانضمام على القطاع الصناعي الجزائري.....298
الفرع الأول: واقع الصناعة الجزائرية 298
الفرع الثاني : الآثار السلبية والايجابية المحتملة على القطاع الصناعي الجزائري...301
المطلب الثاني: آثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي المصري 303
الفرع الأول : واقع الصناعة المصرية.....303
الفرع الثاني : الآثار الايجابية والسلبية للانضمام على القطاع الصناعي المصري..306
المبحث الرابع: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على تجارة الخدمات لكل من
الجزائر ومصر 310
المطلب الأول: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في مجال
تجارة الخدمات 310
الفرع الأول: الآثار المحتملة على تجارة الخدمات المالية والمصرفية 311
الفرع الثاني: الآثار المحتملة على القطاع السياحي والخدمات الأخرى 312
المطلب الثاني: آثار انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة على تجارة الخدمات 315
الفرع الأول: آثار الانضمام على تجارة الخدمات المالية والمصرفية 315
الفرع الثاني: آثار انضمام مصر على القطاع السياحي والخدمات الأخرى 318
المبحث الخامس: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية
لكل من الجزائر ومصر 323
المطلب الأول: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال
حقوق الملكية الفكرية.....325
المطلب الثاني: تأثير اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على مصر 328

الخاتمة العامة 332
قائمة المراجع 339

فهـــــــــــرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجـــدول	الصفحة
01	عرض توضيحي لنظرية ريكاردو	04
02	تطور العضوية في اتفاقيات الجات (1947 – 1994)	46
03	جولات المفاوضات الثمانية للجات خلال الفترة (1947 – 1993)	55
04	حجم الإنفاق الإستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني (1970-1977)	96
05	معدلات نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2008)	111
06	تطور الميزانية العامة خلال الفترة (1990-2007)	113
07	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2008)	115
08	تطور ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف خلال الفترة (1990-2008)	117
09	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2007)	119
10	تطور المديونية الخارجية للجزائر ومؤشراتها خلال الفترة (1990-2007)	122
11	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-2007)	124
12	تصنيف الرسوم الجمركية حسب طبيعة المنتجات المستوردة في تعريفة 1968	129
13	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2009)	147
14	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2009)	150
15	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (1990-2009)	152
16	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2009)	153
17	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1991-2009)	157
18	العملاء العشر الأوائل للجزائر خلال الفترة (2004-2009)	160
19	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1991-2009)	162
20	الموردين العشر الأوائل للجزائر خلال الفترة (2004-2009)	165
21	تطور ميزان الخدمات الجزائري للفترة (1990-2007)	167
22	تطور المؤشرات الإقتصادية الأساسية للإقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2009)	202
23	تطور الميزان التجاري المصري للفترة (1991/1990 – 2009/2008)	238

رقم الجدول	عنوان الجـــدول	الصفحة
24	التركيبة السلعية للصادرات المصرية خلال الفترة (2009/2008 – 1991/1990)	241
25	التركيبة السلعية للواردات المصرية خلال الفترة (2009/2008 – 1991/1990)	244
26	التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال الفترة (2009/2008 – 1991/1990)	247
27	التوزيع الجغرافي للواردات المصرية خلال الفترة (2009/2008 – 1991/1990)	250
28	تطور ميزان الخدمات المصري للفترة (2009/2008 – 1991/1990)	253
29	تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (1995-2007)	283
30	مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي (1990-2008)	286
31	تطور الميزان التجاري الزراعي المصري خلال الفترة(1995-2007)	291
32	مساهمة القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الإجمالي خلال (1998 -2008)	293
33	القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995- 2008)	299
34	القيمة المضافة للقطاع الصناعي المصري ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995 –2008)	304
35	تطور الإيرادات السياحية للجزائر وعدد السياح الوافدين خلال الفترة (2001-2008)	313
36	تطور الإيرادات السياحية لمصر وعدد السياح الوافدين في الفترة (2000-2008)	319

فهـــــــــــرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشـــــــكل	الصفحة
01	دورة حياة المنتوج	14
02	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	80
03	تغير قيمة الصادرات الكلية بالنظر لتغير قيمة صادرات المحروقات للفترة (1990-2009)	151
04	توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2009.	158
05	توزيع الهيكل الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2009	163
06	توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات المصرية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2009/2008	248
07	توزيع الهيكل الجغرافي للواردات المصرية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2009/2008	251
08	هيكل الواردات الجزائرية من السلع الغذائية الرئيسية لسنة 2007	284
09	هيكل الواردات المصرية من السلع الغذائية الرئيسية لسنة 2007	292

مقدمة عامة:

لقد شهدت التجارة الدولية في عشرينيات القرن الماضي ازدهارا ملموسا أدى إلى زيادة حجم وقيمة المبادلات الدولية، غير أن الكساد الاقتصادي الذي لحق بالعالم في نهاية العشرينيات، دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات حمائية متعددة، ونتج عن تطبيق تلك السياسات تراجعا في حجم التجارة الدولية وبات واضحا أن الاستمرار في انتهاج هذه السياسة من شأنه تعميق الأزمة، لذلك عملت عدة دول على اختلاف نظمها الاقتصادية – اشتراكية كانت أو رأسمالية – بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة، مهمتها تنظيم السياسات التجارية الدولية، وتسهيل التجارة والحد من الإجراءات الحمائية، غير أن هذه المنظمة لم تحظ بتأييد بعض الدول الأوربية، وكذلك لم يصادق عليها الكونجرس الأمريكي. ومع فشل تجسيد مشروع المنظمة الدولية للتجارة المقترح في مؤتمر هافانا، توصلت 23 دولة إلى إبرام اتفاقية متعددة الأطراف حول التعريفة الجمركية والتجارة "الجات" في جنيف في 30 أكتوبر 1947، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في أوائل 1948.

لقد قامت الجات منذ نشأتها بعقد عدد من الجولات التفاوضية بهدف تصفية الأجواء التجارية الدولية بلغ عددها ثماني جولات، كانت أولها في جنيف عام 1947 وآخرها في الأورجواي عام 1986 والتي انتهت في ديسمبر 1993 وتمت المصادقة على نتائجها في مراكش في 15 أفريل 1994 بالإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل الجات، وتعتبر جولة الأورجواي أطول الجولات، حيث استطاعت إدراج قطاعات لم تكن موجودة أصلا كتجارة الخدمات والاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية.

و تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول النامية واجهت أزمة اقتصادية أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على انجاز أهداف التنمية الاقتصادية، وإزاء هذا التدهور ظهرت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال إعداد برامج للمواءمة الاقتصادية يمثل إصلاح قطاع التجارة الخارجية جزءا هاما منها، كما أن هناك منطلق آخر ترتكز عليه مبررات إصلاح هذا القطاع في الدول النامية والسعي لتحريره من شتى القيود هو رغبتها الملحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وتعد الجزائر واحدة من بين الدول النامية التي اعتمدت عقب استقلالها على النظام المخطط مركزيا في توجيه دواليب الدولة عموما والاقتصاد خصوصا، باعتبار السلطات آنذاك رأت بأن أعباء التنمية الشاملة والخروج من التخلف الاقتصادي الموروث عن الفترة الاستعمارية لا يمكن أن تتحمله سوى الدولة ممثلة من خلال القطاع العمومي، وباعتبار أن قطاع التجارة الخارجية يمثل القطاع الرئيسي في جلب النقد الأجنبي الذي يغذي خزينة الدولة حتى يسمح بتحقيق ما خطط له، رأت الدولة أن تساير هذا القطاع بإجراءات رقابة إلى غاية سنة 1969، إلا أنه ونتيجة صعوبة السيطرة على هذا القطاع من ناحية، وقصد تنظيم أفضل للتدفقات التجارية أقرت احتكاره إلى غاية سنة 1988، وخلال هذه المرحلة تبين للدولة خصوصا بعد الأزمة النفطية لعام 1986 والتي مثلت تحولا خطيرا في الاقتصاد الجزائري، أن هذا الأخير لا يزال في تبعية كبيرة لصادرات

المحروقات، وهو ما استوجب إجراء إصلاحات مدعمة من قبل الهيئات المالية الدولية شكلت سنة 1989 بداية لها، حيث بدأت أول بوادر رفع الاحتكار الممارس على قطاع التجارة الخارجية. وعليه فقد عملت الجزائر انطلاقا من بداية التسعينيات إلى تبني حرية التجارة الخارجية، وهو ما يتوافق ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

أما فيما يخص مصر، فقد مر اقتصادها بالعديد من التطورات والتغيرات التي انعكست بطريقة مباشرة على السياسات الاقتصادية المطبقة، فمن اقتصاد موجه لا تعتبر فيه أسعار السوق موجها ومرشدا للقرارات الاقتصادية، إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق والمؤشرات السعرية الناتجة عنه، ومن اقتصاد تمتلك فيه الدولة مختلف قوى الإنتاج وموارد الثروة، إلى اقتصاد يلعب فيه الأفراد إلى جانب المنشآت الخاصة الدور الأكبر في اتخاذ القرار الاقتصادي.

إن ما تجدر الإشارة إليه أنه إلى غاية عام 1974 وهو بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي، كان نظام التجارة الخارجية في مصر خاضع لإشراف الحكومة بالكامل، ومع تقلص درجة التخطيط المركزي في ظل هذه السياسة الجديدة، فإن الرقابة المباشرة على الصادرات والواردات، قد استمدت من خلال نظام التراخيص وتطبيق أسعار صرف متعددة ومغالى فيها، بالإضافة إلى استخدام التعريفة الجمركية في التأثير على كمية وهيكل السلع الداخلة في التجارة الخارجية، فضلا عن قوائم حظر وتقييد الواردات السلعية لمصر. إلا أنه مع تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1991 بدأت سياسة تحرير التجارة الخارجية تتضح بصورة أكثر فعالية، إذ قامت السلطات بتنفيذ بعض الإجراءات، بهدف تحويل الاقتصاد إلى نظام مفتوح في ظل حماية تعريفية معتدلة وتحويل توجه الصناعات المصرية إلى الإنتاج التصديري، وشملت هذه الإجراءات وضع جدول تعريفة جمركية جديدة عام 1986 تم تعديلها بعد ذلك أكثر من مرة، وعليه فقد تأثرت سياسة التجارة الخارجية المصرية كنتيجة للتطورات والتغيرات التي شهدتها ومرت بها السياسات الاقتصادية المصرية، حيث انعكست هذه التغيرات على نوعية وأهداف السياسة التجارية المتبعة، وبالتالي أصبحت التجارة الخارجية المصرية تواجه العديد من التحديات بعضها ايجابي ناتج عن زيادة المنافسة بسبب إتباع سياسة فتح الأبواب وتحرير التجارة وإبرام اتفاقات للمشاركة، وبعضها سلبي بسبب السياسات الضارة بالتجارة مثل الإغراق والسياسات التمييزية المقيدة للتجارة وغيرها من السياسات الأخرى.

وعليه فإن الدول النامية ومنها الجزائر ومصر سوف تتأثر حتما بهذا الحدث الاقتصادي الهام(إنشاء المنظمة العالمية للتجارة)، والذي يفرز العديد من الفرص والتحديات، ومن ثم لابد من التعامل معه بما يساعد على تعظيم الاستفادة من الفرص التي يخلقها ومواجهة التحديات التي يفرضها بشكل يدني من سلبياته.

أمام هذا الوضع وبعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية تقدمت الجزائر شأنها شأن الدول النامية بطلب رسمي للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية وكان ذلك في شهر جوان 1996، إيمانا منها بأن بقاءها خارج إطار المنظمة سيجعلها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري دون التعرض لمصاعب، علاوة على أنه سوف تطبق عليها من

الأطراف الأخرى المتعاقدة قيودا لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية. وهو الأمر نفسه بالنسبة لمصر حيث أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت في تطبيقه منذ عام 1991 كان دافعا لها في المشاركة الايجابية في مفاوضات جولة الأوروجواي ، وعاملا هاما في تهيئة الاقتصاد المصري للتكيف مع نتائج هذه الجولة والوفاء بالتزامات مصر في إطار تلك النتائج.

ومما لا شك فيه أن منظمة التجارة العالمية سوف يكون لها آثار ايجابية على التجارة الدولية عموما ، وإن كانت الدول المتقدمة سوف تنال النصيب الأوفر من المزايا، كما سيكون لها انعكاسات سلبية على معظم الدول النامية وبخاصة الدول المستوردة للغذاء والتي من بينها الجزائر ومصر،خاصة وأن كل الاتفاقيات التجارية سواء كانت في مجال تجارة السلع أو الخدمات أو حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة يجمع فيما بينها اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود التي من شأنها أن تصنع تدفق حركة التجارة عبر الدول.

- **إشكالية البحث:**

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الجوهري التالي:

في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من تحرير للتجارة والانفتاح على العالم الخارجي، ما هي انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية في كل من الجزائر ومصر؟

الأسئلة الفرعية:

يتفرع عن السؤال الأساسي أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

1- ما هي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي.

2- هل كان تحول الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية اقتضتها معطيات تطور الاقتصاد العالمي، أم أن هذا التحول كان كوسيلة للحفاظ على مصالح الدول المتقدمة.

3- ما هي المراحل التي مرت بها السياسة التجارية الخارجية في كل من الجزائر ومصر؟ وما هي التدابير المتخذة من أجل الاندماج في النظام العالمي للتجارة؟

4- ما هي الخطوات والإجراءات المتخذة لانضمام الجزائر ومصر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟ وما هي الآثار – الايجابية والسلبية- للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية لكل من الجزائر ومصر؟

- **فرضيات البحث:**

لمعالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1- إن العوامل التي أدت إلى بروز اتفاقية الجات، تشبه إلى حد بعيد الظروف التي أدت إلى إخفاقها وبروز المنظمة العالمية للتجارة.

2- تطورت السياسة التجارية الخارجية وفقا لمقتضيات المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني.

3- تأثرت السياسة التجارية الخارجية المصرية كنتيجة للتطورات والتغيرات التي شهدتها ومرت بها السياسات الاقتصادية المصرية.

4- تتوقف آثار انضمام الجزائر ومصر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية.

- **أهداف البحث:**

يصبو هذا البحث بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة آنفا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1- الكشف عن أهم الخلفيات التي كانت وراء زوال اتفاقية الجات وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

2- إبراز نتائج الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل الهيئات المالية الدولية على الاقتصاد الجزائري والمصري عامة، وقطاع التجارة الخارجية خاصة.

3- تبيان آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للبلدين(الجزائر ومصر)، من خلال مجالات: (تجارة السلع الزراعية والصناعية، تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة)، قصد التعرف على الايجابيات والسلبيات التي قد تلحق بالجزائر ومصر من جراء هذا الانضمام.

4- استشراف الآفاق المستقبلية لاقتصاد الدولتين في ظل المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأنهما تسعيان للتحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

- **أهمية البحث:**

يحتل هذا البحث أهمية بالغة في الوقت الحالي نظرا للتغيرات العميقة التي ظهرت على الاقتصاد الدولي كعولمة الاقتصاد، وتكمن أهمية هذا البحث في إيجاد موقع للجزائر ومصر في النظام الاقتصادي الدولي خصوصا بعد إعلان منظمة التجارة العالمية كمؤسسة متخصصة في الإشراف على التجارة الخارجية التي تحتم مستويات عالية من التنافسية وتتطلب الإنتاج الكبير، مما ترتب عليه تزايد التوجه الإقليمي والتكتلات الدولية.

وتتزايد أهمية هذا البحث أكثر من منطلق أن الاقتصاد الجزائري والمصري وعلى غرار العديد من الدول العربية النامية تتحدد حالته – تقريبا – على حسب حالة أوضاع قطاع التجارة الخارجية، خاصة في ظل ظروف التحرر والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شهده الاقتصادين الجزائري والمصري، مع توضيح التحديات التي ستواجه اقتصاديات البلدين، والعمل على إزالتها، والبحث عن الكيفية التي تجعل منهما يجنيان فوائد أكبر من خلال تعظيم المكاسب وتجنب السلبيات المحتملة.

- **مبررات البحث:**

هناك عدة أسباب كانت الدافع لاختيار الموضوع لعل أهمها:

1- أهمية الموضوع واقترانه بالإصلاحات الاقتصادية الراهنة خاصة المتعلق منها بتحرير التجارة الخارجية.

2- ارتباط عملية تأثير المنظمة العالمية للتجارة الخارجية بعدة مجالات (السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) عكس ما يعتقده البعض باقتصارها على تجارة السلع فقط.

3- الحرص على معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية خصوصا مع الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، قصد الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء الأخرى التي سبقتنا في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، على غرار جمهورية مصر العربية.

4- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

- **المنهج والأدوات المستخدمة:**

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي و الاستنباطي و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحقيق أهدف البحث المتمثلة أساسا في معالجة البيانات المستقاة من مصادر مختلفة باللغتين العربية والفرنسية، بما يخدم الموضوع.

- **الدراسات السابقة:**

من الدراسات التي تناولت الموضوع مايلي:

أولا: دراسة سعودي محمد الطاهر، بعنوان تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة "الحتمية والرهانات"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2004/2003.

لقد حاول الباحث من خلال دراسته إلى استعراض الفرص والإمكانيات المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحديات والرهانات الناجمة عن الانضمام المتوقع للمنظمة العالمية للتجارة، وتوصل الباحث إلى أن الاستفادة من تحرير التجارة الخارجية مرتبطة بدرجة التنمية الاقتصادية في الجزائر ومستوى قدرته التنافسية ، كما أن اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي مرهون بتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في شتى المجالات المالية، النقدية والإدارية،...الخ.

ثانيا: دراسة عادل عبد العزيز السن، بعنوان سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عين شمس، 2003/2002.

لقد حاول الباحث دراسة تأثير وانعكاس سياسة تحرير التجارة الخارجية كما جاءت بها اتفاقات التجارة العالمية على أداء الاقتصاد المصري في المرحلة الراهنة وبالذات في مجال علاقاته التجارية مع العالم الخارجي، وما يتعين القيام به لتعظيم الفوائد التي يمكن الحصول عليها من تطبيق هذه الاتفاقات من جهة، وللحد من

السلبيات التي قد تنتج عن هذا التطبيق من جهة أخرى، وقد خلص الباحث في دراسته إلى أن النظام التجاري متعدد الأطراف يحقق لمصر كبلد نام عدة فوائد أهمها زيادة صادراتها من المنتجات المصنوعة، وكذلك زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية، وكذا الحد من تعسف الدول المتقدمة في استخدام القيود غير التعريفية أمام الصادرات المصرية. وأن تعظيم استفادة مصر من النظام التجاري متعدد الأطراف يتوقف على عدة عوامل من أهمها العمل على زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية، وحسن استغلال الموارد المتاحة.

ثالثا: دراسة غياط شريف بعنوان الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، 2007/2006.

تطرق الباحث في دراسته إلى تقويم آثار منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل السياسات والأوضاع الاقتصادية الحالية، وقد توصل الباحث إلى قلة فرص زيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بسبب ضعف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والزراعي والخدمات في الجزائر.

رابعا: دراسة وائل فؤاد محمود نور الهدى، بعنوان السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد المصري وآثارها على التنمية ونمط الاستهلاك والتجارة خلال الفترة من عام 1983/1982 وحتى عام 2007/2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 2006/2005.

لقد حاول الباحث من خلال دراسته استعراض انعكاسات السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري خلال النطاق الزمني المحدد للبحث، وقد توصل الباحث في دراسته إلى استنتاج أن الاختلافات بقطاعات الاقتصاد المصري وحتى عام 1991 كانت نتاج تفاعل هيكلي نقدي، حيث انتهجت سياسات اقتصادية غير ملائمة، فضلا عن عدم إتباع الأدوات المناسبة لهذه السياسات، وكذلك الافتقاد للأسواق النقدية والمالية مما أدى لعدم فاعلية آليات الأسواق. واعتبارا من التاريخ المشار إليه بدأت الإدارة الاقتصادية في إجراءات تهدف لمحاولة القضاء على الاختلالات النقدية والمالية من خلال إستراتيجية ملائمة، و يري الباحث أن علاج الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد القومي يرتكز على تطوير لقطاع العرض الكلي بالتركيز على السياسات التصحيحية الإنتاجية وبالأخص اختلالات قطاع الزراعة والصناعة واستمرارية ترشيد قطاع الطلب الكلي.

- **خطة وهيكل الدراسة:**

قسم البحث إلى خمسة فصول:

تناول الفصل الأول تحليل الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية، بدءا بتطور النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وعلاقة هذه الأخيرة بالتقسيم الدولي للعمل و أخيرا دراسة سياسات التجارة الخارجية، و أساليب تحقيق أهدافها.

أما الفصل الثاني خصص لدراسة الجات والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال التطرق إلى المراحل والتطورات التي مرت بها اتفاقية الجات إلى غاية وصولها وتحولها إلى منظمة التجارة العالمية، مركزين على الجولة الأخيرة المعروفة بجولة الاورجواي، مبرزين أهم الأجهزة المكونة لهذه المنظمة، ومستعرضين أهم الانجازات التي حققتها المنظمة ومستقبلها في ظل التحديات التي تواجهها.

وتطرق الفصل الثالث إلى تنظيم و تطور التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال مرورا بالإصلاحات الاقتصادية الذاتية و الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، و في الأخير تبيان واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.

أما الفصل الرابع فتعرض إلى الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية المصرية، حيث تم خلاله عرض مراحل وجهود التنمية الاقتصادية في مصر قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وبعد تطبيقها، مبرزين أهم النتائج المتوصل إليها من تنفيذ برنامج الإصلاح، كما تم خلال هذا الفصل استعراض مراحل تطور سياسة التجارة الخارجية في مصر وأهم التدابير المتخذة في كل مرحلة، لنختم هذا الفصل باستعراض واقع التجارة الخارجية المصرية .

كما خصص الفصل الخامس والأخير، لتحليل آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية لكل من الجزائر ومصر، وذلك بدراسة المراحل والخطوات الإجرائية المتخذة لانضمام البلدين إلى هذه المنظمة، وكذا استقراء أهم الآثار – الايجابية والسلبية – للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية (القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، تجارة الخدمات ، حقوق الملكية الفكرية) لكل من الجزائر و مصر.

وختاما النتائج والاقتراحات.

- **صعوبات الدراسة:**

تتمثل الصعوبات التي صادفها الباحث في انجازه للموضوع في التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها، الشيء الذي أخذ من الوقت الكثير مما استوجب الدقة والتحرز قصد انتقاء أفضل لما نراه أقرب من الصحة ولا يناقض الواقع.

الفصل الأول :
تحليل الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية

ينصرف تعبير التجارة الخارجية إلى تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات مابين مختلف دول العالم، ويستند قيام هذه التجارة إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج والتقسيم الدولي للعمل، والذي يرجع بدوره إلى اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وأساليب الفن الإنتاجي من بلد لأخر، وما يترتب عليه من تفاوت في نفقات الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات. والحقيقة أن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط بظاهرة التجارة الخارجية ارتباطا كبيرا، وقد أدى هذا الارتباط بين التخصص الدولي والتجارة الخارجية إلى دراسة هذه الأخيرة على أنها ظاهرة تخصص في الإنتاج أو ظاهرة تقسيم العمل على المستوى الدولي، وتعتبر نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو من أهم النظريات التي تعرضت لبحث أساس التخصص الدولي، رغم الانتقادات الشديدة التي وجهت إليها من الاقتصاديين الجدد.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات التجارية الخارجية تختلف من بلد إلى آخر، فلكل دولة أهدافها الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها وهذا ما أدى إلى وجود نوعين متباينين من السياسات التجارية، هما سياسات الحرية والحماية ولكل سياسة أنصار ومؤيدين .

ويتناول هذا الفصل بالتحليل الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية وذلك من خلال المباحث التالية:

1- المبحث الأول: تطور النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.
2- المبحث الثاني: اتجاهات التجارة الدولية في ظل تقسيم العمل الدولي.
3- المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية وأساليب تحقيق أهدافها.

المبحث الأول: تطور النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

سعت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير العوامل الاقتصادية التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتعرضت هذه النظريات منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى تقديم أسس التبادل الدولي المفيد لكل دولة من الدول، وفي نفس الوقت تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة بين الدول، واعتمدت جميعها على قانون المزايا النسبية لإنتاج السلع المختلفة وإن وجد اختلاف بينها، من حيث أسلوب التحليل الذي اعتمدت عليه كل منها أو من حيث الأدوات المستخدمة في التحليل، لذلك فهي عبارة عن حلقات متصلة ببعضها البعض، بل تعتبر كل نظرية امتدادا أو مكملا للنظرية التي سبقتها، حيث قامت كل نظرية بتطوير وسد ثغرات النظرية التي سبقتها، من خلال إضافة بعض العناصر التي لم تأخذ بها النظرية السابقة لها أو تطوير الأدوات المستخدمة في التحليل.

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وهي تعتبر نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، إذ جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض قيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفسية، حيث كانت هذه الأخيرة مقياسا لقوة الدولة في ذلك الوقت، فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية وموضحة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفسية فقط، وإنما فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية ممثلة في الأراضي والمنازل وسلع الاستهلاك،...الخ، مبينة إن الحرية التجارية هي السبيل الوحيد لزيادة ثروة الدولة وبالتالي قوتها.

الفرع الأول: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث

تعد هذه النظرية أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيرا علميا للاقتصادي "آدم سميث"(1723-1790) الذي نوه في كتابه "ثروة الأمم" عام 1776 بمزايا تقسيم العمل والتخصص سواء داخل الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول، حيث دعى آدم سميث لعدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية انطلاقا من فلسفة الحرية الاقتصادية الشاملة التي نادى بها تجسيدا لمقولته الشهيرة "دعه يعمل، دعه يمر"، عكس التجاريين الذين نادوا بتقييدها[1].

وفي معرض دفاعه عن حرية التجارة بين الدول المختلفة يقول سميث:" إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"، أي يرى آدم سميث أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما[2].

---

[1] عبد الواحد العفوري، العولمة والجات "التحديات والفرص"، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص ص. 20-21.

[2] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص.18.

ولقد بين سميث أن تقسيم العمل الناتج عن اتساع نطاق السوق هو الذي يجبر أو يتيح للدولة أن تتخصص في إنتاج السلع والتي تمكنها ظروفها الطبيعية من اكتساب ميزة مطلقة في إنتاجها (أي تكلفتها المطلقة أقل بالنسبة لغيرها من الدول)، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة هي الأخرى، لأن نفقة إنتاج سلعة ما هي إلا عبارة عن كمية العمل اللازمة لإنتاجها، فالعمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد الخالق والمحدد للقيمة عند سميث خاصة و الكلاسيك عامة.

وعلى ذلك فالتجارة الدولية حسب سميث تقوم بوظيفتين هامتين[1]: فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بإنتاج آخر ذي نفع أكبر، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتعمل على تقسيم العمل في أحسن صورة، وترفع من إنتاجية الدولة المتأخرة عن طريق اتساع حجم السوق.

ومنه مهما يكن من أمر فإن مبادئ آدم سميث في حرية التجارة الدولية يؤخذ عليها أنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة. وعليه ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال إذا كانت هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة إذا ما قورنت بالدول الأخرى، هل تأخذ مثل هذه الدول بسياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى؟ أم أنه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية الدولية؟.

الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب على هذه التساؤلات، حيث تعين الانتظار لأكثر من أربعين سنة إلى أن جاء "دافيد ريكاردو" سنة1817 ليجيب عنها في نظريته عن التجارة الدولية والمعرفة باسم "نظرية التكاليف النسبية"، مبتدءا بإيضاح الفارق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، فإذا كان المبدأ الذي يحكم التجارة الداخلية هو مبدأ النفقات المطلقة، فإن النفقات النسبية هي التي تحكم التجارة الدولية.

الفرع الثاني: نظرية التكاليف النسبية.

في القرن التاسع عشر قام الإنجليزي " دافيد ريكاردو" (1772-1823) بالرد على نظرية آدم سميث، وذلك في كتابه المشهور"مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817، وفي الفصل السابع من كتابه أعلن ريكاردو عن قانون الميزة النسبية في التجارة الخارجية[2]، ويبدو اختلاف ريكاردو مع سميث فيما يتعلق بطبيعة الميزة، فبينما استند سميث إلى مبدأ الميزة المطلقة كأساس للتجارة الخارجية توصل ريكاردو إلى مبدأ مغاير أطلق عليه نظرية الميزة النسبية أو المقارنة.

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص.47.

[2] حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص.38.

وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي السلع التي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول[1].

وبصدد شرح نظريته وضع ريكاردو جملة من الفروض المبسطة: كأن يتم التبادل على أساس المقايضة ووجود دولتين لا تنتجان إلا سلعتين اثنتين فقط، وعدم وجود نفقات نقل أو رسوم جمركية، وخضوع إنتاج كل سلعة من السلعتين لقانون النفقة الثابتة، وسهولة انتقال العمال بين الأقاليم والصناعات داخل الدولة الواحدة وصعوبة ذلك عبر الحدود القومية مما يؤدي إلى بقاء مستويات الأجور بين دولة وأخرى مختلفة، وأن قيمة السلعة تتحدد بمقدار ما بذل فيها من ساعات عمل.

ولكي يشرح ريكاردو نظريته ضرب مثالا عدديا واضحا وبسيطا فأخذ بلدين هما انجلترا والبرتغال وافترض أن باستطاعة كل منهما انتاج سلعتين هما المنسوجات والنبيذ وفقا للجدول الآتي:

جدول رقم1:عرض توضيحي لنظرية ريكاردو

كلفة العمل للانتاج / البلد	النبيذ	المنسوجات	النبيذ	المنسوجات	النبيذ	المنسوجات
البرتغال	80	90	9/8	8/9	0.89	1.12
انجلترا	120	100	10/12	12/10	1.2	083

المصدر:رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر ،2007، ص ص 43-44.

يتضح من الجدول أعلاه أن البرتغال تتطلب وحدات عمل أقل من انجلترا لإنتاج السلعتين، وهذا يحول دون قيام التجارة بين البلدين. وإذا كان سميث قد اعتمد في قانونه على الأسعار ونسبة الأجور لمقارنة كفاءة الأداء في الاقتصادين، فإن ريكاردو قد استعمل الأسعار النسبية لمقارنة تكاليف الإنتاج في البلدين.

لقد افترض ريكاردو أن العمل في البرتغال أكثر كفاءة من العمل في انجلترا في إنتاج النبيذ والمنسوجات، ولكن الفارق في التكاليف كان أكبر في النبيذ مقارنة بالمنسوجات، كما توضح ذلك الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، وقد أوضح ريكاردو بأنه حتى في هذه الحالة يمكن أن تقوم تجارة مربحة بين البلدين.

ويمكن للمرء أن يستعمل مفهوم تكلفة الفرصة البديلة للتأكد من أن البرتغال لها تكلفة الفرصة البديلة أقل من انجلترا في إنتاج النبيذ (0.89 و 1.2 على التوالي)، في حين أن لانجلترا تكلفة الفرصة البديلة أقل من البرتغال في إنتاج المنسوجات (0.83 و 1.12 على التوالي)، ويستخلص من هذا أن للبرتغال الميزة النسبية في

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص. 25.

إنتاج النبيذ وانجلترا لها الميزة النسبية في إنتاج المنسوجات، وطالما أن الأمر كذلك فإن البلدين يحققان أرباحا من التجارة بينهما في السلعتين.

وعلى ضوء ما سبق فقد خلص ريكاردو إلى استنتاج على قدر كبير من الأهمية حتى يومنا هذا وهو أن تحقيق المكاسب(الأرباح) من القيام بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى لا يعتمد على التكاليف المطلقة ولكنه يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر البلدان، وبالتالي فإن أي دولة يمكنها أن تحقق المكاسب من التجارة الخارجية حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج كافة السلع فيها أكبر من التكاليف الحقيقية لإنتاج مثيلاتها لدى شركائها التجاريين.

ووفقا لهذه النظرية فإن الشرط الضروري والكافي لقيام التخصص والتبادل التجاري بين دولتين هو اختلاف النفقات النسبية: الضروري بمعنى أن تساوي النفقات النسبية يمنع قيام التجارة الدولية حتى إذا ما تميز أحد البلدين عن الأخرى تميزا مطلقا في إنتاج إحدى السلعتين أو كلتيهما، والكافي بمعنى أن اختلاف النفقات النسبية يؤدي إلى قيام التجارة الدولية ولو لم يتميز أحد البلدين عن الآخر تميزا مطلقا في إنتاج أي من السلعتين[1]. وعند توافر هذه الشرط فسيكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل أي بميزة نسبية أكبر، وذلك بالمقارنة بالدولة الأخرى.

وهكذا تكون نظرية التكاليف النسبية قد أجابت عن بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث ولذلك فهي تعتبر امتدادا لنظرية التكاليف المطلقة، وهي بذلك تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وهي لازالت في العديد من جوانبها صحيحة وقادرة على تفسير جوانب هامة من ظواهر التبادل الدولي في الوقت الراهن.

إلا أنه وبالرغم من إسهامها الكبير في إثراء مبدأ حرية التبادل وبنجاحها في توسيع فكرة التخصص الدولي إلا أن هذه النظرية لم تسلم من النقد، فقد ركزت في تفسيرها لأسباب الفوارق السعرية بين الدول على جانب العرض، وغابت عنها بالتالي الرؤية المتوازنة لهذه المسألة وذلك من زاويتي العرض والطلب في الوقت نفسه. وبالتالي فقد استند ريكاردو إلى نظرية القيمة في العمل و لم يلق انتباها للمنفعة الحدية، وعلى أهمية الإضافة والتطوير الذي قام به ريكاردو فإن تفسيره أو تحليله لقيام التجارة الدولية لم يستطع تقديم المعرفة اللازمة لتحديد نقطة استقرار معدل التبادل التجاري الدولي، وهذه الجزئية تحديدا ظلت ناقصة في التحليل الريكاردي إلى أن تم استيفائها من قبل جون ستيوارت ميل.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية.

لقد كان لجون ستيوارت ميل(1806-1873) من خلال مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1848 في بابه السابع عشر الخاص بالتجارة الدولية والثامن عشر الخاص بالقيم الدولية دور كبير في تحليل

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق ، ص ص 43-44.

قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي والتي لم يتعرض لها ريكاردو في تحليله[1]. ووفقا لهذه النظرية فقد بين جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يتحقق عنده التعادل بين العرض والطلب على السلع المختلفة من طرف البلدين والذي أسماه ميل ب" الطلب المتبادل للدولتين".

فلإيجاد معدل التبادل الدولي ينطلق جون ستيوارت ميل من الفرق بين معدلات التبادل الداخلي والخارجي لكل سلعة في كل بلد متسائلا عن العوامل التي يتحدد على أساسها هذا المعدل؟ والإجابة التي قدمها ميل على هذا السؤال تختصر فيما يلي: أن المعدل الفعلي للتبادل يحكم بالضرورة تعادل القيمة الكلية لكل من السلعتين محل التبادل ما بين الدولتين، فيتحقق معدل التبادل التوازني عندما تكون القيمة الكلية لما تستطيع كل دولة أن تصدره إلى الدولة الأخرى كافية للوفاء بالقيمة الكلية لما تريده الدولة الأخرى استيراده منها.أي أن طلب (واردات) الدولة الأولى من إحدى السلع=عرض (صادرات) الدولة الثانية من السلع الأخرى والعكس صحيح[2].

ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي وبالتالي نسبة الكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الخارجية عند ميل على عاملين أساسيين:

1-حجم الطلب المتبادل بين الدولتين: إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية(عند ثمن معين) كبير، في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى (عند نفس الثمن) قليل، فستميل شروط التجارة لصالح الدولة الثانية والتي ستحصل على معظم الربح من التجارة والعكس صحيح. وهكذا تصبح القاعدة العامة عند ميل أن:"النفع الأكبر من التجارة يؤول دائما إلى صاحب الطلب الصغير-القطر الصغير- والنفع الأقل يعود دائما إلى صاحب الطلب الأكبر-القطر الكبير"[3].

2- المرونة السعرية للطلب: إذا كانت مرونة طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى عند سعر معين اكبر من الواحد، مالت شروط التجارة إلى غير صالح هذه الدولة والعكس صحيح.وبمعنى آخر فإن الدولة ذات الطلب غير المرن هي التي يعود عليها النفع الأكبر من التجارة، والدولة ذات الطلب المرن يعود عليها النفع الأقل.

مما سبق يتضح أن نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت مبل قد ساهمت في إعطاء صورة واضحة عن كيفية قيام التبادل الدولي، فميل يقول أن قانون النفقة المقارنة يوضح مزايا التبادل أولا ويضع الحدود لهذا التبادل ثانيا، والنفقات المقارنة هي الحدود، وقانون العرض والطلب يعمل فيما بين تلك الحدود.

---

(1) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص.50.

(2) محمود يونس، مرجع سابق، ص.32.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1978، ص.28.

وفي الواقع فإننا نلمس من هذه النظرية دعوة للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج والبحث عن الأسواق وكل ذلك باسم الكسب الدولي، فمؤدى النظرية أن الدول المتخلفة يكون نصيبها من الكسب الدولي أكبر من نصيب الدول المتقدمة بحجة ارتفاع مستوى المعيشة في الدول الأخيرة ولذلك يكون طلبها كبيرا، وبالتالي يكون كسبها الدولي أقل، غير أن هذه النظرية قد بعدت عن الواقع من حيث كونها قامت بتحليل" الطلب المتبادل" في ظل فرضية أن التبادل التجاري يتم في عالم تسوده المقايضة، وهو ما لا يتفق والظروف التي يتم في ظلها الإنتاج والتبادل في العالم المعاصر والذي يقوم على أساس الاختلاف في النفقات والأسعار.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

ظلت النظرية التقليدية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى لا يرقى الشك إلى صحتها، غير أن الحرب التي قلبت منوال التجارة الخارجية رأسا على عقب، والتي غيرت من كيفية المبادلات الدولية، قد حملت الكتاب على التأمل من جديد في تلك النظرية، وقد ألزم هذا الوضع ظهور عدة محاولات من أجل التقصي والبحث قصد تفسير التجارة الدولية أكثر ملائمة واتفاقا مع الواقع المعاش، و برغم كتابات العديد من الاقتصاديين المحدثين أمثال هابرلر، وليونتيف فقد ظلت النظرية الكلاسيكية في مجموعها كما هي إلى أن جاء أولين وعمم مبادئ هكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن،وفيما يلي نستعرض كل من نظرية نسب عناصر الإنتاج واختبار ليونتيف بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: نظرية نسب عناصر الإنتاج

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين ايلي هكشر في كتابه بعنوان"آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919، و إلى تلميذه برتل أولين من خلال كتابه"التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر سنة1933، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية مثل اتخاذ العمل كعنصر أساسي ووحيد للقيمة

ولقد جاءت نظرية نسب عناصر الإنتاج لتفادي عيوب النظرية الكلاسيكية مستندة في تحليلها إلى اعتبارات أكثر واقعية، ومعتمدة في تحليل التجارة الخارجية على فروق عناصر الإنتاج (أسعار عناصر الإنتاج) التي تتحدد وفق الندرة أو الوفرة النسبية لهذه العناصر في الدول المختلفة، ولذلك سميت هذه النظرية باسم " نظرية نسب عناصر الإنتاج". وبناءا على ذلك يرجع نموذج هكشر أولين سبب اختلاف النفقات النسبية بين أطراف الدول المتبادلة إلى عاملين أساسيين هما[1]:

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص ص.80-81.

1- اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة كنتيجة للاختلاف في درجة الـــوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر.

2- إن إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج أي اختلاف دوال الإنتاج للسلع المختلفة.

وفحوى هذه النظرية أن الدول تتفاوت من حيث ما لديها من عناصر إنتاج، ليس بصورة مطلقة ولكـــن بصورة نسبية، فهناك بلاد غنية بالأرض وأخرى برأس المال وثالثة غنية بالعمل، والسلع تتفاوت مـــن حيـــث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فهناك سلع كثيفة الأرض وأخرى كثيفة رأس المال وثالثة كثيفـــة العمل، وعلى ذلك فالدولة الغنية بعنصر الأرض تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة الأرض، والدولـــة الغنية بعنصر رأس المال تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، والدولة الغنية بعنصـــر العمـــل تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة العمل[1].

فالتجارة الدولية تقوم على أساس الميزة النسبية وعليه فكل دولة تقوم بالتخصص في إنتاج وتصـــدير السلع والتي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا وبالتالي يعد الأرخص نسبيا، و تســـتورد السلعة الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأكثر ندرة لديها والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي[2]. معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل واستيراد السلعة كثيفة رأس المال، ومن ناحية أخرى الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تقوم بتصدير السلعة كثيفـــة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل.

و من شروط قيام التجارة الدولية كما يحددها (هكشر-أولين) هي الاختلاف في أسعار السلع الـــتي تنتجها الدول نتيجة لاختلاف ظروف عوامل الإنتاج التي تتفاعل مع بعضها لإنتاج السلع، واختلاف الطلب على هذه السلع.

إلا أنه وبالرغم من ثراء نموذج هكشر أولين بالتوضيحات والشروحات واستمرارها لفترة طويلة تمثل الأساس النظري لقيام التجارة الدولية إلا أنها لم تسلم من النقد، فقد تعرضت للعديد من الانتقادات النظريـــة والتطبيقية خاصة تلك الدراسة التطبيقية التي قام بها الاقتصادي الأمريكي المشهور "ليونتيف" في الخمســـينيات والمعروفة بلغز ليونتيف، ومن أهم هذه الانتقادات مايلي[3]:

1- التركيز على الاختلاف الكمي في عناصر الإنتاج (ندرتها أو وفرتها) دون الاهتمام بالاختلاف النوعي بين هذه العناصر.

---

(1) سلوى محمد مرسي، الاتجاهات المعاصرة والتجارة الدولية، "الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة"، مذكرة خارجية رقم 1496، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ص.7.

(2) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999، ص.145.

(3) سلوى محمد مرسي، مرجع سابق، ص ص.7-8.

2- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عنصرين.

3- لا تفرق بين الدول المتقدمة والمتخلفة، إذ تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول والواقع يشير خلاف ذلك.

4- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغيير المزايا النسبية، أي أنها لم توضح ديناميكية التطور،فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد.

الفرع الثاني: لغز ليونتيف

لقد استمرت نظرية هكشر أولين كأساس مقبول لنظرية التجارة الخارجية حتى قدوم الاقتصادي الأمريكي المشهور واسيلي ليونتيف سنة 1947، والذي قام باختبارها مستخدما بيانات واقعية خاصة بهيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية معتمدا في ذلك على أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات والمخرجات للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية[1].

ولقد استهل ليونتيف دراساته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج و التوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هكشر-أولين، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا، وتستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج النادر نسبيا. ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر-أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل، غير أن النتائج التي توصل إليها ليونتيف قد أذهلته هو نفسه وباقي الاقتصاديين، وذلك بعد اكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون بالأساس من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون من سلع كثيفة رأس المال[2]، وبتعبير متكافئ تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وهي نتائج تخالف ما ينص عليه نموذج هكشر-أولين، حيث عرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي الخاص بالتجارة الخارجية باسم "لغز ليونتيف".

لقد وجهت انتقادات كبيرة لليونتيف حول طبيعة عوامل الإنتاج المستخدمة في تحليله، إذ يقوم ليونتيف في هذه الصدد بتفسير نتيجته المتوصل إليها على أساس وجود اختلافات نوعية لعنصر العمل مابين مختلف الدول، إذ يؤكد بأن العمال الأمريكيين هم أكثر إنتاجية عن غيرهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية.وحسب ليونتيف لكي نحصل على تجانس وتماثل دولي لعنصر العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار

(1) سامي خليل، الاقتصاد الدولي "نظرية التجارة الدولية"، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص.232.
(2) عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص.86.

مستوى الإنتاجية المرتفعة للعامل الأمريكي، فإنه من الضروري ضرب عدد العمال الأمريكيين في ثلاث مرات بالنسبة لنظرائهم، وأن قيمة وكفاءة العامل الأمريكي تصل إلى ثلاث أمثال العامل الأجنبي، لهذا ظهرت في النتيجة بأن الولايات المتحدة الأمريكية بلد يتوفر به العمل أكثر من رأس المال[1]، وبالتالي فقد ركز ليونتيف الاهتمام على دراسة نوعية ومهارة اليد العاملة الأمريكية مقارنة بتلك الموجودة في الدول الأخرى، في حين نجد أن نظرية هكشر-أولين والتي اعتمد عليها ليونتيف في إجراء تطبيقه العملي قد أهملت تماما الجانب النوعي لعناصر الإنتاج واهتمت فقط بالاختلافات الكمية النسبية لها بين مختلف الدول، الشيء الذي يجعله يخرج عن الإطار الذي وضعته ورسمته نظرية هكشر-أولين.

ومهما يكن، فإن محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات التي أسفر معظمها عن عدم تأييدها لنظرية هكشر- أولين ليس من ناحية صحتها ولكن من حيث انطباقها عمليا، والمبنية على افتراضات بعيدة عن الواقع الاقتصادي مثل: افتراض تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في مختلف الدول، بالإضافة إلى أن التجارة الدولية البعيدة عن فكرة المنافسة الكاملة يسودها دائما بشكل أو بأخر الاحتكار مما يجعل المزايا النسبية تتماشى دائما مع الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

المطلب الثالث : الاتجاهات الحديثة والمناهج الفكرية الجديدة في تفسير التجارة الخارجية

من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية التقليدية والنظرية التقليدية الحديثة في التجارة الدولية، أنهما تستخدمان أسلوب التحليل الساكن المقارن في توضيح الأثر الناتج عن قيام التجارة بين الدول، فيتم مقارنة وضع التوازن الاقتصادي في كل دولة قبل قيام التجارة بالوضع التوازني لاقتصاد هذه الدول بعد قيام التجارة، ثم يتم قياس النتائج التي ترتبت على قيام التبادل بينهما. كما أن كلتا النظريتين لم تفرق بين الدول المتبادلة من حيث درجة التقدم الاقتصادي لكل منهما، فهناك اقتصاديات متقدمة يتميز هيكلها الإنتاجي بدرجة عالية من المرونة، وهناك اقتصاديات نامية ذات هيكل إنتاجي يتميز بدرجة عالية من الجمود، عليه فقيام التجارة الدولية، وما يترتب عليها من تغيير في هيكل الطلب، وبالتالي تغيير في هيكل الأسعار النسبية للسلع المختلفة، لن يكون له نفس ردود الفعل في كل من الاقتصاد المتقدم والنامي، إضافة إلى كل هذا فإن النظريتين لم تفرق بين أنواع السلع الداخلة في التجارة الدولية، فهناك المنتجات الأولية، والمنتجات الصناعية.

وبناءا على ذلك ظهرت مناهج فكرية جديدة تحاول الوصول إلى نظرية للتجارة الدولية تكون قادرة على تفسير واقع الحقائق الاقتصادية في العالم. هذه المناهج يتسم بعضها بالطابع النظري والبعض الآخر يتسم بالطابع التطبيقي، وفيما يلي سنتعرض إلى هذه النماذج أو المناهج الفكرية في الفروع الآتية بشيء من التفصيل.

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، الاسكندرية، 1999، ص.159.

الفرع الأول: نظرية معدل التبادل الدولي لليندر

لقد اتبع ستيفان ليندر في نظريته عن معدل التبادل الدولي منهج التحليل الـــديناميكي فبالإضـــافة إلى مقارنته لوضع التوازن قبل التجارة وبعدها، اهتم كذلك بدراسة المسار القومي عند الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، وعليه تختلف هذه النظرية عن النطرية الكلاسيكية ونظرية نسب عناصر الإنتـــاج، اللـــتين تعتمدان على التحليل الاستاتيكي المقارن فحسب[1]. هذا ومن ناحية أخرى يرى ليندر أنه من الخطأ علميـــا افتراض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، والصحيح أنه بينما تتميز اقتصاديات بعض الدول بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص مواردها استجابة لأي تغيير في هيكل الأسعار وفرص التجـــارة، فـــإن اقتصاديات الدول الأخرى تتميز بدرجة عالية من الجمود وعدم القدرة على تخصيص الموارد.

وفي تفسيره لقيام التجارة الدولية يفرق ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج وهو نفس تفسير هكشر-أولين، أما بالنسبة للسلع الصناعية فإن التجارة فيها تقوم على تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة، ويعني ذلك أنه لا تستطيع أي دولة أن تحقق ميزة نسبية في إنتاج سلع صناعية ما لم تكن هذه السلع المطلوبة في السوق المحلي، وعليه فالطلب المحلي يعد شرطا ضروريا لتحقيق النسبية[2]. ونتيجة لـــذلك تكون التجارة الدولية أكثر كثافة بين البلاد التي تتشابه هياكل الطلب فيها، وإذا كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب فإن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتفاوت مستوى الدخل الفردي فيها.

وفحوى نظرية ليندر عن أثر قيام التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية، هو أنه يترتب علـــى قيام التجارة ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير، وانخفاضه في قطاع الواردات. ويعلل ذلك بأن قيـــام التجارة يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في قطاع التصدير ويقلل من الطلب على عناصر الإنتـــاج الموظفة في قطاع الواردات، ويؤدي ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطاع التصدير إلى تزايد السكان وتـــراكم رأس المال في هذا القطاع، بينما يؤدي انخفاض متوسط دخل الفرد في قطاع الواردات على تناقص الســـكان وتقلص رأس المال في هذا القطاع، ويستمر الأمر على هذا النحو إلى أن يختفي قطاع الواردات كلية ويســـتقر الاقتصاد القومي عند وضع توازني جديد.

وعليه فقد خلص ليندر إلى أن التجارة الدولية تساعد على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصـــادي المرن (الدول المتقدمة)، بينما لا تساعد على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي الجامد (الدول النامية)، و يترتب على ذلك بداهة وجود فجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول المتقدمة والدول الناميـــة. ولا يعد التبادل الدولي لنظرية ليندر وسيلة لتضييق الفجوة في دخول الأفراد في الدول المتقدمة والدول النامية، بل يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في تلك الدخول.

---

(1) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص.420.

(2) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص.146-147.

و يمكن القول بأن نظرية ليندر في تفسير قيام التجارة الدولية وتحليل آثارها رغم ما قد يوجه لها من انتقادات تعتبر تطورا للأدب الاقتصادي في هذا المجال.

الفرع الثاني: نموذج اقتصاديات الحجم

من بين فروض نظرية هكشر أولين هو أن كلا السلعتين تنتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين، ومع زيادة عائد الحجم فإنه يمكن قيام تجارة دولية ذات نفع متبادل حتى ولو كان كل من الدولتين متطابقتين من كافة النواحي، وهو ما لم يتم شرحه في نموذج هكشر-أولين[1].

وتعد نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطويرا وتعديلا لنموذج هكشر أولين بإدخالها وفورات الحجم الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، حيث تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات).

كما تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية صغيرة الحجم والدول الصناعية كبيرة الحجم، فهذه الأخيرة تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع تامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، في حين أن الدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه للحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف مصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى[2].

إن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط أو هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلية الكبيرة وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة.

الفرع الثالث: نموذج الفجوة التكنولوجية

يعتمد نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط أو هيكل التجارة الخارجية بين الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول.

ففحوى نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل دراسة متشابهة

---

(1) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، "نظرية التجارة الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، 2001، ص.240.

(2) سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق. ص.48.

بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات[1].

وقد كان الاقتصادي بوسنير M.V.Posner الفضل في توضيح هذه النظرية بأن أقام تفسير النمط الجديد للتجارة الدولية على وجود فجوتين أساسيتين في التحليل هما فجوة الطلب وفجوة التقليد[2]، ويقصد بفجوة الطلب الفترة المحصورة بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدولة المقلدة، والتي تحتكر الدولة المتقدمة خلالها إنتاجه وتصديره، أما فجوة التقليد فيقصد بها تلك الفترة الزمنية المحصورة بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة (صاحبة الاختراع) وظهوره في الدول النامية.

وعليه يمكن القول استنادا إلى ما تقدم أن تجارة الفجوة التكنولوجية هي دالة في الزمن وهي الفترة المحصورة بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، وهذا يعني أن هذه التجارة تأخذ طريقها في خلال المدة التي تبدأ فيها بتصدير المنتوج أو السلع الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلع في الدول المقلدة. ومع بداية ظهور الإنتاج في الدول النامية (الدول المقلدة) تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين دول المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في كلا الدولتين، باعتباره العامل الرئيسي لإختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية.

ولكن ما يلاحظ على هذا النموذج بالرغم من بساطته أنه لا يوضح مدى الفترة الزمنية التي سوف ينتقل الإنتاج فيها من الدول المنتجة إلى الدول المقلدة أهي فترة طويلة أو قصيرة، الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج وكان على نموذج دورة حياة المنتوج أن تتصدى للإجابة عليها، وبذلك تكون الجوانب التحليلية للفكر التكنولوجي في الفكر الاقتصادي قد اكتملت.

الفرع الرابع: نظرية دورة حياة المنتوج

لقد تقدم فرنون R.Vernon سنة 1966 بنظرية دورة حياة المنتوج في التجارة الدولية والاستثمار ليظهر أن هيكل المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل حياة هذا المنتوج، حيث تعتمد هذه النظرية على كون الوصول إلى المعارف الجديدة ليس مجانا ولا فوريا، وأن الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على استيعاب التطور التقني، وإلى تحويل هذا التطور إلى اختراعات تكنولوجية تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة و إلى نشر هذه الاختراعات تدريجيا من خلال التجارة الخارجية[3].

إن أي سلعة تعرف دورة حياة تصاحب التغيرات الهامة في التكنولوجيا، الطلب، تقنيات الإنتاج وكذا هيكل الصناعة، فكل منتوج يمر بثلاث أو أربع مراحل متتابعة، تتم كل منها في إطار متسلسل مما يستدعي

---

(1) سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص. 63.

(2) سلوى محمد مرسي، مرجع سابق، ص ص.23-24.

(3) D. Phan, Le commerce international, Economica, Paris, 1980, p.202.

تغيير مكان إنتاجها على الصعيد الدولي، ويمكن إيضاح دورة حياة المنتوج عبر مراحله الأربعة من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 1 : دورة حياة المنتوج

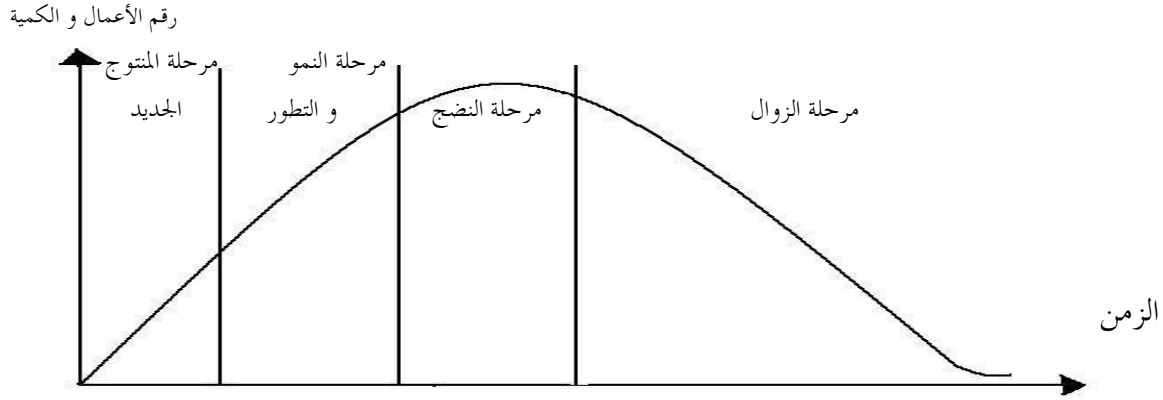

Source: Philips Beaux: relation international, Edition Dalloz, Paris, 1979, p.066.

المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد

في هذه المرحلة يكون الإنتاج صغيرا وحاجات السوق تكون محددة بكيفية غير سليمة، إذ تعتمد على فئة السكان ذات الدخل المرتفع لاستهلاك المنتوج لان المنتوج يكون مرتفعا ومرونة الطلب ضعيفة بالنسبة للمنتج والصناعة، وفي هذه المرحلة لا توجد تجارة دولية -ولا يسوق هذا المنتوج- وهكذا يصبح السوق الداخلي السوق الأكثر قابلية على أن يستعمل كسوق اختياري للمنتوج الجديد.

المرحلة الثانية: مرحلة التطور والنمو

عند هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا، بحيث تقل تكلفة إنتاجه بفعل كبر حجم الإنتاج وينخفض سعره وبالتالي يوجه إلى شريحة أوسع من الزبائن، وفي نفس الوقت يتزايد تقليد إنتاجه من قبل المنافسين الأجانب، ولمواجهة ذلك، تلجأ المؤسسة الرائدة -في إنتاجه- بفتح أسواقها إلى الخارج فينقل ميدان إنتاجها إلى البلدان الصناعية الأخرى وكنتيجة لذلك، يظهر تزايد في صادرات البلد المبتكر والتي تنعكس في الفائض المتزايد لميزان مدفوعاتها.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج

خلال هذه المرحلة تصبح التكنولوجيا مستقرة ومعروفة جيدا، وتسود منافسة كاملة عندها يحدث انقلاب في المبادلات حيث يصبح المبتكر مستوردا، والبلدان المتطورة الأخرى المقلدة له في صنع المنتوج هي المصدرة، وهذا نتيجة تخلي الشركة الأم عن المنتوج لصالح منتجات جديدة أخرى.

المرحلة الرابعة: مرحلة الزوال

تتسم هذه المرحلة بتقادم المنتوج وبروز منتجات منافسة له، فيتراجع سوقه في البلدان الصناعية كما أن تكلفته تنخفض، ومنه يحدث انتقال جديد لإنتاجه ليستقر في الدول النامية، لا سيما إذا كان يتطلب يدا عاملة كثيفة بأجور منخفضة، ليزداد إنتاجه في هذه الدول وتصبح هذه الدول نفسها مصدرة له نحو البلدان الصناعية لتلبية ما تبقى من طلبها المتراجع.

وتبين نظرية فرنون Vernon بأن تنوع التقدم التكنولوجي يعد مصدرا للميزات النسبية ولتبادل منتجات تنتمي إلى أجيال تكنولوجية متباينة، كما أنها توضح سلوك الشركات المتعددة الجنسيات- الرائدة في مجال الابتكارات- في غزوها للأسواق الدولية، وتعترف ضمنيا بعدم تكافؤ العلاقات الدولية، وفي المقابل توحي بإمكانية تصنيع البلدان النامية من خلال انتقال الأنشطة الإنتاجية ذات التكنولوجية المتقدمة إليها.

الفرع الخامس: نظرية التبادل اللامتكافئ

إذا كانت النظريات الكلاسيكية والحديثة السابق ذكرها، تستند على جوانب تبدو صحيحة في جوهرها من جهة، وعلى فكرة التقارب أو تساوي مستويات التطور بين البلدان من جهة أخرى، فإن الواقع العملي أثبت عكس ذلك، إذ أن هذه النظريات لا تتوافق والواقع التطبيقي لها، كما أن هذا الأخير وبخاصة بعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، تتميز بوجود علاقات وتخصص دولي قائم بين بلدان غير متقاربة من حيث مستويات تطورها، إذ نجد بلدان عالية التطور، وبلدان ضعيفة التطور، وعلى اعتبار أن التجارة الخارجية هي أحد العوامل الأساسية التي زادت في تعميق الهوة بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة، فهي تعتبر كذلك من العوامل التي كرست التخلف والتبعية في جهة، والتقدم والتطور في جهة ثانية، وهو ما جعل عملية التبادل الدولي غير متكافئ بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ولقد كانت مساهمة (أرجيري ايمانويل- سمير أمين) التي ظهرت في السبعينيات الفضل في تنظير هذا الواقع القائم -على أساس التفاوت في مستويات التطور-وذلك بالانتقال من نموذج التبادل المتكافئ إلى نموذج التبادل غير المتكافئ، وقبل شرح جوهر مساهمة ايمانويل لا بد من إعطاء تعريف لكل من التبادل المتكافئ والتبادل غير المتكافئ:

فالأول وحسب الاقتصاد السياسي، فإننا نقول أن السلعتين "أ"و"ب" أنهما متساويتين إذا كانت السلعة "أ" تتضمن نفس القيمة في العمل لـ"ب" ولكن لها قيم استعمالية مختلفة، أي تبادل السلع متساوية من حيث القيمة و خصائصها الاستعمالية مختلفة. أما التبادل اللامتكافئ فيقصد به الاقتصاد السياسي أن السلع لا تتبادل بقيمها الحقيقية، وإنما بإنحراف القيم عن السعر.

ومن هنا تظهر أطروحة ايمانويل في أن السلع لا تتبادل بقيمها الحقيقية، وإنما تتبادل بانحراف قيمها عن سعرها السائد في السوق.

ويميز ايمانويل بين صورتين للتبادل اللامتكافئ[1]:

الصورة الأولى: تكون الأجور واحدة في الدولتين بينما يكون التركيب العضوي لرأس المال مختلفا.

وبفعل قانون تحويل القيمة (تحويل القيمة إلى أثمان الإنتاج) فإن ساعة من العمل الكلي للدولة التي يرتفع فيها التركيب العضوي لرأس المال يمكنها في السوق العالمي الحصول على منتجات أكثر مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للدولة التي ينخفض فيها التركيب العضوي لرأس المال، أي أن اختلاف إنتاجية العمل يترتب عليه اختلاف في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في البلدين.

وأما الصورة الثانية: فتتمثل في حالة تساوي التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين مع اختلاف معدلات الأجور فيهما، وفي هذه الحالة يكون ما تحصل عليه الدول النامية ذات الأجر المنخفض عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، أي أن قيام التجارة يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدولة ذات الأجر المنخفض إلى الدولة ذات الأجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولي، وهذا ما يسميه ايمانويل بالتبادل اللامتكافئ.

وفي هذا الاطار فقد وجه" سمير أمين" انتقادا" لإيما نويل" على طريقة تفسيره للتبادل اللامتكافئ بين الدول، حيث يعتبر "سمير أمين" أن التبادل اللامتكافئ بين الدول ليس أساسه فقط الاختلاف في الأجور والتركيبة العضوية لرأس المال، وإنما جوهر عدم التكافؤ هذا يعود بالدرجة الأولى إلى البنية والهيكل الاقتصادي للبلدان النامية الذي تركه الاستعمار والذي لعب دورا كبيرا في زيادة الفجوة واللاتكافؤ بين مستويات التطور بين الدول[2]. إلا أنه يتفق مع ايمانويل عند ما يرجع سبب عدم التكافؤ بين الدول إلى عدم تساوي الأجور بين الدول النامية والدول المتقدمة نتيجة لتوفر يد عاملة رخيصة بالدول النامية في قطاع تصدير المواد الأولية مع تساوي إنتاجية العمل، كما يرجع سمير أمين أسباب اختلاف الأجور بين الدول المتقدمة والنامية إلى أسباب تاريخية ناجمة عن اختلاف التشكيلات الاجتماعية، حيث يفسر ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة إلى مستوى التطور الذي عرفته هذه الدول في القوى الإنتاجية والتي استفادت من معدلات النمو المرتفعة بها.

وعليه يعرف سمير أمين التبادل اللامتكافئ بأنه تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات[3]. ومنه يكون سمير أمين قد أعطى بتحليله هذا بعدا اجتماعيا من خلال تركيزه على تفسير دور الاستعمار في التخلف والتبعية إضافة إلى التحليل التقني الرياضي الذي قام به ايمانويل.

---

(1) سلوى محمد مرسي، مرجع سابق، ص ص. 16-17.

(2) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، الطبعة الثانية، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، 1981، ص.147.

(3) سمير أمين، التطور اللامتكافىء، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، ترجمة: برهان غليون، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974، ص. 110.

المبحث الثاني: اتجاهات التجارة الدولية في ظل تقسيم العمل الدولي

مرت المبادلات التجارية الدولية في تطورها بعدة مراحل زمنية متباينة، ولمعرفة مكانة التجارة الدولية عبر هذه المراحل لا بد من العودة إلى التاريخ الذي يفسر لنا أكثر أهم الخطوط العريضة للتجارة الدولية وفق التطور المنطقي للتقسيم الدولي للعمل، وهذا الأخير الذي يعرف على أنه " عملية ذات طابع اجتماعي أين يتم من خلالها توزيع أو تقسيم الوظائف الإنتاجية بين مختلف البلدان ، حيث يتخصص كل بلد بأداء وظيفة معينة بالانتقال من التخصص المحلي (الوطني) إلى التخصص الدولي"، ويمكن تفسير نشوء ظاهرة التخصص والتقسيم الدولي للعمل منذ تلك اللحظة التاريخية التي بدأت تتطور فيها قوى الإنتاج بشكل كبير أكثر مما عرفته الأنظمة السابقة، مما أدى إلى إنشاء كميات إضافية من السلع والخدمات وتزايد حجم الفائض بشكل كبير تطلب ضرورة تصريفه. وبحكم أن التقسيم الدولي للعمل يعبر عن الإنتاج الداخلي لكل بلد، ومنه فإنه مع تغير وسائل الإنتاج في المجتمع الدولي يبرز نوع جديد من أنواع التخصص الدولي وبالتالي شكل جديد في التقسيم الدولي للعمل، وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى فكرة التقسيم الدولي للعمل بشقيه التقليدي والمعاصر وعلاقته بتطور التجارة الدولية.

المطلب الأول: التقسيم التقليدي الدولي للعمل

لقد نشأ وتطور هذا النوع من التقسيم الدولي للعمل خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن 19 إلى غاية السبعينيات من القرن 20، وقد ساعد على ظهور مثل هذا النوع من التقسيم التقليدي للعمل مجموعة من العوامل نذكر منها[1]:

1- ظهور الثورة الصناعية بأوربا الغربية والتي أدت بالانتقال من رأس المال التجاري إلى رأس المال الصناعي، ومن العمل اليدوي إلى العمل الآلي.
2- نشوء وتطور النظام الكولونيالي (الاستعماري) والذي يلعب فيه رأس المال التجاري دورا هاما وأساسيا.
3- تصدير رؤوس الأموال من البلدان الاستعمارية إلى البلدان المستعمرة.
4- مرونة الهجرة الدولية للسكان، وهو ما ساعد على توفير اليد العاملة الرخيصة.
5- انتهاج تطبيق السياسات التجارية الانفتاحية من طرف غالبية الدول.

لقد أخذ التقسيم التقليدي الدولي للعمل ثلاثة مظاهر[2]: حيث يتجلى المظهر الأول كتخصص مبني على أساس توزيع دولي لقطاعات اقتصادية (زراعة- صناعة) بين بريطانيا من جهة (المنتجات الصناعية المتمثلة أساسا في القطنيات)، وبقية دول العالم من جهة أخرى (منتجات الزراعة). وقد ساد هذا الشكل من

---

[1] خالد محمد خالد، التقسيم الدولي الجديد للعمل واحتمالات التنمية العربية المستقلة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص ص.78-79.

[2] دمدوم كمال، مكانة الدول النامية في النظام العالمي للتجارة، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة، 29-30 أفريل 2001، ص ص. 198-200.

التخصص الدولي منذ منتصف القرن 19 والى غاية الثلث الأخير منه (1870)، وخلال هذه الفترة اختفت الأشكال التقليدية للعلاقات الاقتصادية الدولية (تجارة العبيد، النهب، إعادة التصدير) واستقرت الأشكال الجديدة للتبادل بشكل نهائي (تجارة السلع)، حيث انقسمت التجارة الدولية إلى مجموعتين بنيتهما مختلفتين معبرتين عن نمطين من التخصص الدولي يختلفان جذريا عن بعضهما، الأول بين دول مصنعة (متقدمة) وأخرى زراعية أو منتجة لمواد منجمية (دول نامية)، والثاني بين دول تقترب من حيث مستوى التطور التقني، وتتميز المبادلات بكونها منتجات القطاع الصناعي.

أما المظهر الثاني للتقسيم التقليدي الدولي للعمل، فيمتد من 1870 إلى سنة 1945 وفي هذه المرحلة بقيت الدول النامية تستورد منتجات مصنعة موجهة للاستهلاك، وتقوم بتصدير إلى جانب المنتجات الزراعية مواد أولية ضرورية للجهاز الصناعي في الدول الأوربية خلال الفترة السابقة نذكر منها تغير أشكال المنافسة الدولية بظهور الاحتكارات الدولية والتطور التقني والتغيرات الاجتماعية المتمثلة في نمو الأجور الحقيقية بالدول المصنعة. أما المظهر الثالث فيمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينيات، وما يميز بنية المبادلات خلال هذه المرحلة، أن الدول النامية ستصبح مستوردة لمواد مصنعة في شكل وسائل إنتاج وتبقى مصدرة للمواد الأولية الزراعية أو المنجمية ويرجع هذا النمط من المبادلات إلى التطور التقني الذي نشأ خلال الحرب.

مما سبق يمكن القول أنه حدث تقسيم واضح ما بين بلدان منتجة ومصدرة للسلع الصناعية وبلدان منتجة ومصدرة للمواد الزراعية والخامات، حيث يتم توزيع التخصص في العمل وفق هذا النوع من التقسيم الدولي للعمل ما بين البلدان المتقدمة والنامية على أساس فكرة تدويل رأس المال.

وبالتالي فالملاحظ عن طبيعة هذا التخصص أنه تخصص قطاعي، ويكمن جوهره في كون أن البلدان المتقدمة التي تقوم بإنتاج وتصدير السلع المصنعة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية في نفس الوقت، إن عملية إعادة الإنتاج فيها تتم بدون عوائق (إنتاج داخلي)، أما البلدان النامية والتي تقوم بإنتاج وتصدير السلع الأولية (استخراجية أو زراعية)، نجد أن عملية الإنتاج بها تصطدم بعوائق (إنتاج خارجي)، ومنه ففكرة تراكم رأس المال بهذه البلدان مرتبطة بتراكم رأس المال في البلدان المتقدمة، ومن ثم هناك تبعية في تطوير تراكم رأس المال، حيث أن صيغة رأس المال الموسع: نقد- سلعة –نقد إضافي تتحقق في البلدان المتقدمة وليس بالبلدان النامية، وعليه فإن المنافع التجارية الخارجية في ظل نمط التقسيم التقليدي الدولي للعمل ستكون في صالح الدول المتقدمة أكثر منها لصالح البلدان النامية، وذلك بسبب اتجاه نسب التبادل التجاري إلى الانخفاض مع مرور الزمن بالنسبة إلى السلع الأولية، ويرتبط هذا بانخفاض مرونة الطلب الداخلية لها، إذ لم يقابل الزيادة التي حدثت في دخول الدول المتقدمة طلب متزايد على هذه السلع، في حين نجد أن السلع المصنعة تتسم بارتفاع مرونة طلبها الداخلية، وبالتالي كلما ارتفعت دخول المجتمعات النامية ازداد طلبها على هذه السلع، وستميل

أسعار تبادلها مع السلع الأولية إلى الارتفاع، مما يجعل الدول المتقدمة تحقق منافع أكبر من تجارتها مع البلدان النامية[1].

كما يمكن فهم تدهور نسب التبادل التجاري بالنسبة إلى الدول النامية وارتفاعها بالنسبة إلى الدول المتقدمة في إطار اختلاف الإنتاجية لكل منهما، فالدول الأخيرة تتسم بارتفاع مستوى الإنتاجية فيها مقارنة بالأولى، كما أنها تستطيع تخفيض أسعارها النسبية من خلال استخدام التقنية المتطورة في القطاعات والتي تستلزم التطور التقني، في حين نجد أن نسب التبادل التجاري بالنسبة إلى البلدان النامية ستتجه إلى الانخفاض بشكل أكبر بسبب استخدام التقنية البدائية، أو حتى التقنية المستوردة مرتفعة التكاليف، مع حدوث ازدواجية في الاقتصاد في الأمد القصير المتمثلة في ارتفاع الأجور في القطاع التصديري المرتفع الإنتاجية مقارنة بالقطاع التقليدي المنخفض الإنتاجية[2].

وعليه فإن الأساس النظري للتقسيم الدولي التقليدي للعمل هو نظرية التكاليف النسبية التي صاغها الاقتصادي المشهور دافيد ريكاردو الذي بين أن المنافع الناتجة عن التخصص على صعيد الاقتصاد العالمي تحصل عليها كافة البلدان المشاركة في التبادل الدولي بغض النظر عن نوع الإنتاج[3]. وكنتيجة للمستوى المرتفع لتطور الإنتاج الصناعي في أوربا فقد كان واضحا أن تتخصص في أغلب السلع الصناعية. في حين تتخصص البلدان الأخرى في إنتاج المنتجات الزراعية، وبهذا تكون النظرية التقليدية للتكاليف النسبية قد قدمت تبريرا نظريا لقسمة العمل الدولية التي قد تشكلت في حينه، و لم تأخذ تلك النظرية إمكانية تغير علاقة تكاليف إنتاج السلع الصناعية والمنتجات الزراعية من خلال تطور القوى المنتجة، التقدم العلمي، الاكتشافات الجديدة للثروات الطبيعية، وبهذا المفهوم يستخلص عدم تبديل تقسيم العمل المشكل في حينه، لأنه يمثل حلا أمثلا على الصعيد العالمي ويجلب لكافة البلدان منافع متساوية.

ومن العوامل التي كانت سببا في تفكك وانهيار التقسيم الدولي التقليدي للعمل ما يلي[4]:

1- اندلاع الحرب العالمية الأولى وما ترتب عليها من نتائج وخيمة أثرت سلبا على نظام حرية التجارة وعلى نظام النقد الدولي مما أدى إلى انكماش حركة التبادل الدولي مما أثر على ...البلدان الزراعية وعلى وارداتها من السلع الصناعية.

2- انهيار النظام الكولونيالي (الاستعماري) وبداية انهيار علاقات التبعية والسيطرة نوعا ما التي كانت سائدة من قبل.

---

(1) Jaque Addaa, La Mondialisation de l'économie , tome 2, problèmes, collection approche, Alger ; Casbah edition, 1998, p p. 29-30.

(2) أسعد حسن فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطاع مختلفة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص. 27.

(3) سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة "الحتمية والرهانات"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2003، ص. 24.

(4) محمد عبد الشفيع عيسى، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، 1981.

3- تغير موازين القوى الاقتصادية داخل البلدان المتقدمة الرأسمالية، إذ وبعدما كان هذا النظام قبل الحرب العالمية الأولى قائم على أساس السيطرة الأحادية والدور الكبير الذي لعبته بريطانيا فيه نتيجة شساعة مستعمراتها، ظهرت قوى اقتصادية جديدة مع نهاية هذا القرن ونخص بالذكر اليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت مركز القيادة الديناميكية في العالم الرأسمالي.

4-الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 وما نجم عنها من انخفاض في حجم الطلب والأسعار وحجم الناتج المحلي الإجمالي وتراكم المخزون، وترتب على هذا الوضع انكماش حركة التجارة الخارجية وظهور عجز بارز في موازين المدفوعات والقدرات المالية للعديد من البلدان.

5-تغير هيكل الطلب في البلدان المتقدمة.

6- ظهور الثورة العلمية التقنية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حيث حدث في الولايات المتحدة ثم في أوربا الغربية تسارع كبير للتقدم التقني بحيث أصبح من الممكن الحديث عن الثورة العلمية التقنية.

إن هذا الوضع الجديد يشكل المرحلة الختامية لتفكك الصلات التقليدية في إطار الاقتصاد العالمي، وفي نفس الوقت أحد العوامل الأساسية المحددة لشكله الجديد.

المطلب الثاني: التقسيم الدولي المعاصر للعمل

ظهر هذا النوع من التقسيم الدولي للعمل خلال السبعينيات من القرن العشرين ، حتى وإن لم يعم كل الدول النامية إلا أنه يوحي ببروز شكل جديد من التخصص الدولي مبني على أساس توزيع لفروع إنتاجية بين الدول، وبحكم هذا التوزيع مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل بلد.

والمقصود بالتقسيم الدولي الجديد للعمل أن تصبح بعض الدول النامية مصدرة لمواد مصنعة مقابل استيرادها لمواد مصنعة من الدول المتقدمة، حيث تتميز المنتجات المصنعة التي تصدرها الدول النامية إلى الدول المتقدمة بكونها منتجات كثيفة العمل، في حين أن المنتجات التي تستوردها من الدول المتقدمة فهي تتميز بكونها منتجات كثيفة رأس المال نسبيا. وما يمكن ملاحظته وجود بعض الظواهر الأساسية التي تكشف عن الشكل الجديد لتقسيم العمل الدولي، وتتلخص هذه المظاهر في[1]:

1- الانتقال التدريجي في بداية الأمر ثم المتسارع في مراحل لاحقة لأنواع معينة من الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهي تنقسم بشكل جوهري إلى قسمين:

أ- الصناعات التي تعتبر كثيفة العمل مثل صناعة الأنسجة والملابس وبعض مكونات الأجهزة الالكترونية.

ب- الصناعات التي تتصف بكونها ملوثة للبيئة بالدرجة الأولى أو تحتاج إلى الطاقة كمدخل رئيسي مثل صناعة الحديد وبناء السفن

---

[1] أنظر في هذا الصدد:
- سعودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 28.
- دمدوم كمال، مرجع سابق، ص ص.200-201.

2- زيادة تركز رأس المال وتوسع ظاهرة التدويل.

3- تغير هيكل الطلب في الدول المتقدمة.

إن التقسيم الجديد للعمل الدولي جاء وليدا للتطور الكيفي الذي وصلته قوة الشركات متعددة الجنسيات، فهو تقسيم تقوده هذه الشركات ليعيد تحديد علاقة المركز بالمحيط، إنه تقسيم ينطلق من داخل هذه الشركات، فلم يعد تقسيم العمل الدولي يقوم اليوم على المواجهة بين الصناعة والزراعة، بل أصبح الأمر يبدو وكأنه قائم داخل نفس المؤسسة بين مستويات العمل، فالتقسيم الرئيسي أصبح يقوم بين رأس المال والعمل وبين الإدارة وأعمال الإنتاج، وبين الدماغ واليدين. وقد ساهم في ظهور النمط الجديد للتقسيم الدولي للعمل عوامل عديدة تتمثل في السيطرة الشاملة للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، وتطور بنية النظام الرأسمالي، الثورة العلمية والتقنية، والمنافسة بين الدول المختلفة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الإنتاج وضيق الأسواق المحلية، إلى جانب ظهور بعض الأزمات في الدول الرأسمالية المتقدمة[1].

إن ظاهرة العولمة أصبحت تتوسع عبر نوع من التقسيم للعمل داخل الشركات متعددة الجنسيات وعلى أساس ثورة علمية وتكنولوجية هائلة، فآخر الدراسات تؤكد على أننا نعيش ثورة صناعية ثالثة تقوم حاليا على استخدام الذرة والالكترونيات والهندسة الوراثية والتي تبشر بأن مجالات تحقق الربح ومن ثم التراكم في الفترة القادمة ستكون من خلال نوعيات جديدة تماما من السلع غير مألوفة حاليا، وستحتاج هذه المرحلة لإعادة تحديد علاقة الدول المتقدمة بالنامية مما ينعكس بالضرورة على أشكال التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

وكما سبق الإشارة إليه فإن نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي يتخلى حاليا للدول النامية على الصناعات التقليدية المتميزة بكثافة عنصر العمل فيها، وكثافتها في استخدام المواد الخام، واحتياجاتها للطاقة من نفط وخام وكهرباء وتلويث للبيئة، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن التصنيع أخذ ينتشر جنوبا خصوصا مع تجارب الدول حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ، وسنغافورة والبرازيل والمكسيك، وهو اتجاه يوفق بين اتجاه الصناعة غير الحيوية للتروح من الشمال نحو الجنوب ويلبي جزئيا طموحات البلاد النامية للتصنيع والجمع بين مزايا إحلال الواردات وتنمية الصادرات، ومن شأن كل هذا أن يحول الدول النامية من مواقع لاستخراج الثروات الطبيعية إلى مواقع للتجميع الصناعي الأولي. على أنه في الوقت الذي يتم فيه نقل بعض الصناعات جنوبا ، يحرص الشمال الرأسمالي على أن يمسك بيده مجمل مفاتيح عملية الإنتاج في صعيدها العالمي كالتمويل والتكنولوجيا والتسويق، بما فيها مسألة التحكم في الغذاء، وهي الأمر الهام في عملية إعادة إنتاج قوة العمل، وقد مكنته ثورة الهندسة الوراثية من تخفيف ذلك[2].

---

[1] فاروق محمود الحمد، التصنيع في إطار تطور التقسيم الدولي للعمل مع الإشارة بصفة خاصة إلى تجربة التصنيع في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1990، ص. 139.

[2] عبد السلام أديب، التقسيم الدولي للعمل، الحوار المتمدن، العدد 602، 2003/09/25.

لقد ترتب عن التقسيم الدولي الجديد للعمل تدهور معدلات التبادل التجاري وعدم استقرار أسعار صادرات البلدان النامية (معظمها من المواد الأولية) الأمر الذي أدى إلى تدهور في القوة الشرائية لصادرات هذه الدول وإلى تذبذب وتناقص حصيلة النقد الأجنبي الذي تأتي به هذه الصادرات، ومن ثم أصبح من المتعذر على هذه الدول ضمان تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بها.

وبالرغم من أن معدل دخل الفرد في البلدان المتقدمة صناعيا قد زاد بعد الحرب العالمية الثانية وبشكل سريع، إلا أن ذلك لم يؤد في الوقت نفسه إلى زيادة متناسبة في الطلب على المنتجات الأولية، وذلك بسبب تحول هيكل الإنتاج الصناعي في الاقتصاديات المتقدمة من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة أو بعبارة أخرى من الصناعات التي تساهم فيها المواد الأولية بنسبة كبيرة إلى تلك الصناعات التي تقل فيها نسبة هذا المحتوى وهو ما أثر سلبا على غالبية البلدان النامية المصدرة لمثل هذه المواد، في حين أن الطلب على المنتجات الصناعية من قبل الدول النامية ينمو باستمرار، وقد انعكس عدم التوازن هذا بين إيرادات الصادرات ومتطلبات الاستيراد انعكاسا واضحا في العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية وبالتالي في الانكماش المستمر في مواردها من الصرف الأجنبي[1].

وعليه، فإن الرأي الغالب بين الاقتصاديين هو معارضة الوضع الراهن لتقسيم العمل الدولي لما يتضمنه من غبن واضح للدول النامية وتأخيرا لنموها الاقتصادي، بحكم أن الدول النامية تسير في دوامة مخطط لها على أعلى مراكز القوة العالمية التي تحرص على عدم خروج أي كان عن سياستها ولو بالتصدي لذلك بالقوة والشواهد في هذا الإطار عديدة، لذلك على شعوب الدول النامية سوى تكوين جبهة للتوعية والمقاومة والتصدي عبر المنظمات غير الحكومية مثلما حدث في كل من سياتل ودافوس، كما يتعين على الدول النامية العمل المستمر لتحرير علاقاتها الخارجية من السيطرة والتبعية.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية وأساليب تحقيق أهدافها

تختلف السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات التجارية الداخلية والخارجية من بلد إلى آخر، فكل دولة لها أهدافها الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها وهذا ما أدى إلى وجود نوعين متباينين ومتعارضين من السياسات التجارية هما سياسات الحرية والحماية في التجارة الدولية ولكل سياسة أنصار ومؤيدون، فأنصار حرية التجارة يهدفون إلى إرساء سياسة اقتصادية وتجارية حرة خالية من القيود والحواجز مبررين ذلك بمجموعة من الحجج، هذه الأخيرة رفضها أنصار الاتجاه الحمائي الذين يرون في تقييد التجارة الخارجية وسيلة ضرورية لتحقيق الرفاهية للدولة بالخصوص، وللعالم ككل إذا ما اتبعت، ولتنفيذ كلا السياستين هناك مجموعة من الأساليب والأدوات التي من خلالها يمكن التأثير على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريق مباشر، أو غير مباشر، وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى جزأين خصص الجزء الأول منه إلى

[1] سعودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 31.

دراسة السياسات التجارية الحاكمة للتبادل الدولي بين أنصار التحرير ودعاة التقييد، في حين خصص الجـــزء الثاني منه إلى دراسة أساليب وأدوات السياسات التجارية.

المطلب الأول: السياسات التجارية الحاكمة للتبادل الدولي

إن حقيقة وجود دول قومية مستقلة عن بعضها سياسيا واقتصاديا، وبأهداف مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان، جعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب مصالح الـــدول الأخـــرى. لـــذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، وتراوحت بـــين التحريـــر والتقييد أو الحماية، وقد غذى هذا الاختلاف مناقشات ومناظرات فكرية حادة تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية حيث دافع كل طرف عن أفكاره بجملة من الحجج التي يتخذها ذريعة لتبرير مبادئه. فما هي هـــذه السياسات التجارية، وما هي حجج اللجوء إليها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: سياسة حرية التجارة الدولية

لقد كان رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة ،لأن في ذلك التحرر مصلحة للجميع، وتأكد المبدأ ذاته على يد رواد المدرسة الكلاسيكية أدم سميث ودايفد ريكاردو. وعلى أثر فشل الدولة خلال الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر جاء النقديين- وهي المدرسة التي كان لهـــا الـــدور الرائـــد في التحول نحو عولمة الرأسمالية- حاملين لواء الحرية الاقتصادية المطلقة حالمين بالعودة إلى عالم آدم سميث، ذلـــك العالم الذي تسيره قوانين طبيعية خالدة وتتحكم في أموره يد خفية سحرية تنسق بين كـــل شـــيء وتـــوفر الهارمونية الكاملة للنظام.

فالفكر التقليدي آمن بحرية التجارة كأساس لعمل السوق سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهو وضع تدعمه وتؤكده الاتجاهات الليبرالية المعاصرة، وليس أدل على ذلك من اتفاقات منظمة التجارة العالميـــة وبرامج الإصلاح الاقتصادي الذي يدعمها صندوق النقد الدولي.

من خلال ما سبق سوف نتطرق من خلال الفرع في الجزء الأول منه إلى ماهية أو مضمون سياســـة الحرية التجارية، لنعرج في الجزء الثاني منه إلى مبررات أو حجج هذا المذهب.

أولا: ماهية ومضمون مذهب الحرية التجارية

هي إفراز نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجـــارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد السواء[1].

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.73.

كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الدولية إلى أدنى حد ممكن أو حتى منع هذا التدخل منعا باتا لأن التجارة بين الشعوب حق طبيعي موروث وجد بوجود الإنسان، لذلك ينظر مؤيدو سياسة الحرية التجارية إلى التجارة الدولية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، فهي مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما[1]. وكما تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد، تحقق التجارة الخارجية تقسيم العمل بين الشعوب، وبما أن كل فرد أدرى بمصلحته الشخصية فإن الربح من التجارة الدولية سيكون أعظم وأوفر كلما كان الأفراد أكثر حرية في معاملاتهم الخارجية.

ثانيا: حجج مذهب الحرية

ذهب المدافعون عن مذهب حرية التجارة إلى أن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من جراء تطبيق سياسة حرية التجارة، ويعتمد مذهب الحرية على عدد من الحجج أهمها:

1- التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي:

يرى أنصار مذهب حرية التجارة الدولية أن ترك التجارة حرة تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، إذ يتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع السوق الذي يتم فيه مبادلة مختلف السلع والخدمات، فكلما كانت هذه السوق حرة ستتسع لتشمل أسواق عدد أكبر من الدول ويصبح تقسيم العمل على نطاق دولي. ويستخلص أنصار الحرية من ذلك أنه بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات وفقا لما يتناسب مع ظروفها الطبيعية والتاريخية سيؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للسلع والخدمات المنتجة في العالم وبالتالي الاستخدام الأمثل لموارد كل دولة على حدا. هذا في حالة الحرية التجارية، أما عند تقييدها يتقلب الوضع حيث يضعف حجم الإنتاج الكلي وترتفع تكاليف الإنتاج من جراء لجوء كل دولة للاكتفاء بما في إقليمها من موارد اقتصادية*، وتخصصها في إنتاج السلع التي كان من الأفضل استيرادها من الخارج مقابل تصدير الفائض من المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

2- صعوبة قيام الاحتكارات:

تمنع سياسة الحرية التجارية قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب قيامها خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين، حيث يكون هناك دافع إلى التجديد والابتكار، وبالتالي تنخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في الداخل، لأن المستهلك يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشرائه أو اقتنائه للسلع الأجنبية[2].

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص. 293.

*أي العودة إلى سياسة الاكتفاء الذاتي.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص. 295.

3-منافع المنافسة:

إن الحرية التجارية تعمل على خلق جو تنافسي دولي مما يؤدي إلى تحقيق منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض التكاليف فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم، و تتيح لهم الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة[1].

4-الحرية تشجع التقدم الفني:

إن تنافس الدول في إنتاج السلع يؤدي إلى زيادة حركة وتنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا الكفاءة الصناعة حيث تستطيع هذه الدول أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية، وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان، ويتاح انتقال التكنولوجية دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها، كما يمكنها أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى.

5-الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير:

تعتبر هذه الحجة من أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية، وقد ظهرت في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأساس سياسة عدم إفقار الغير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة الدولية بوجه عام، فالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات، وبما أن التجارة ماهي إلا وسيلة للتبادل أو المقايضة في السلع والخدمات، فلن تستطيع هذه الدول تصدير الفائض من إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض من إنتاج العالم الخارجي[2].

الفرع الثاني: سياسة حماية التجارة الدولية

لم يكتب لمبدأ حرية التجارة الدولية الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الأولى الإستمرار والبقاء، حيث اندثر هذا المبدأ، وأصبح من أهم الأمور المعروفة في مجال التجارة الخارجية هو قيام معظم الدول بالسيطرة على اقتصادها وإخضاع التجارة الخارجية لرقابتها، على الرغم من أنه لم تثبت حتى اليوم أي حجة منطقية أو مستندة على مبادئ أو اعتبارات اقتصادية ثابتة تبرر أسباب تقييد التجارة الخارجية[3].

---

(1) سعودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 86.

(2) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص. 202-203.

(3) جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى، 2002، ص.96.

فأنصار سياسة الحماية لا يعترضون على ما لحرية التجارة من مزايا، فهم يؤمنون بمزايا تقسيم العمل الدولي وأن التبادل يجب أن يقوم على أساس الفروق النسبية في تكاليف الإنتاج كما سبق دراسته، بل يرون أن هناك أهدافا أخرى يتعين على الدولة العمل على تحقيقها ولو أدى الأمر إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص، لأن اختلاف مستوى التقدم الاقتصادي لبلدان العالم يقتضي إتباع سياسات تجارية مختلفة.

بناءا على كل ما سبق سيتم التطرق من خلال هذه الفرع إلى ماهية أو مضمون سياسة الحماية التجارية في الجزء الأول منه، أما في الجزء الثاني سوف نتعرض إلى الحجج المبررة لتقييد التجارة.

أولا: ماهية ومضمون مذهب الحماية التجارية

يقصد بسياسة الحماية التجارية تلك الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بأخر، ولهدف أو لآخر، على اتجاه المبادلات التجارية، أو على حججها، أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أو على كل هذه العناصر مجتمعة. ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[1].

كما يقصد بسياسة تقييد التجارة أنها تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال من التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقد تتم تلك السياسات التقيدية في شكل قرض ضرائب جمركية للحد من دخول سلع أجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو إعانات الى المنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية على المنافسة الأجنبية، كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم[2].

ثانيا: حجج حماية التجارة

يستند أنصار الحماية التجارية إلى العديد من الحجج، بعضها اقتصادي يهدف إلى زيادة الدخل الوطني ومعالجة ما قد يكون به من اختلال، والأخرى غير اقتصادية تعترف أصلا بصحة ما ينادي به أنصار مذهب الحرية التجارية، إلا أنها تؤكد على وجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي على الدولة أن تراعيها[3]:

1- الحجج غير الاقتصادية لحماية التجارة:

تتلخص الحجج غير الاقتصادية لحماية التجارة في ثلاث حجج رئيسية هي:

1.1-الخوف من الحرب والاستقرار الاقتصادي: وهي من الحجج الأكثر رواجا لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي، اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ

(1) عادل عبد العزيز علي السن، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة، مصر، جامعة عين شمس، 2001، ص.32.

(2) رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص. 80-81.

(3) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، 1996، ص ص. 195-196.

حرية التجارة، عندما كتب يقول "الدفاع أكثر أهمية من الثروة"[1]. فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعدادا جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها إستراتجية لبقائها وديمومتها، كما قد تتعارض التجارة مع دولة أو عدة دول مع أمنها أو مبادئها مثل موقف بعض الدول العربية والإسلامية من إسرائيل بحكم العداء الديني والسياسي، أو بسبب خلاف إيديولوجي كحصار الولايات المتحدة الأمريكية لكوبا، أو أن دولة ما تمثل خطر أو تهديدا على أمن وسلامة منطقة أو دولة مجاورة، فتفرض القيود على التجارة معها، وهي الحجة التي دفعت بمجلس الأمن من فرض الحصار على كل من ليبيا والعراق.

2.1-المحافظة على الطابع الوطني للدولة: يعتقد البعض أن العلاقة التجارية بين الدول إلى كثرة اختلالها وذوبان الفوارق بينها ومن ثم فقدان الدولة لطابعها ومدنيتها الخاصة. فمثلا انتقال موضة أزياء السيدات من باريس أو لندن إلى معظم أنحاء العالم قد يترتب عليه بالتدرج التخلص من الزى الوطني للسيدات، وهو الأمر الذي أدى بأنصار الحماية إلى تقييد التجارة بغية الحفاظ على التقاليد والعادات و الثقافات والقيم ، ومن ثم الهوية والتراث الحضاري والاجتماعي للدولة.

3.1-حماية لقطاع الزراعي: قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تؤدي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزارعة فيها، نظرا لأن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضي على الزراعة الوطنية مما قد يضر بطبقة المزارعين التي تمثل قطاعا هاما في الهيكل الاجتماعي للدولة، لذلك يجب أن تبقى هذه الطبقة دون أن يصيبها أي ضعف اقتصادي أو اجتماعي، وهذا يحتم على الدولة أن تحمي الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية ومن الاندثار، فضلا عن ذلك فإن حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسات توفير الموارد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب[2].

2- الحجج الاقتصادية لحماية التجارة:

بالإضافة للحجج غير الاقتصادية التي ساقها مؤيدي الحماية والتي تم عرضها، فقد ساقوا عددا من الحجج الاقتصادية، وهي حجج ليست من أساس نظري وحيد ، بل تتعلق بجوانب مختلفة مستمدة من الواقع، وهي تختلف من قيمتها العلمية، ومن أهمها مالي:

1.2- حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة*: وتتلخص هذه الحجة في أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات وتتمتع الدولة بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر، ولقد اتخذت هذه الحجة كذريعة لفرض القيود التجارية خلال القرن التاسع

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية "دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1994، ص.68.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص.230.

*هذه الحجة لصيقة بالألماني " فريديريك ليست" الذي طالب بها في كتاب أصدره عام 1841 وكان ألكسندر هاملتون الأمريكي قد سبقه في المناداة بها عام 1790، والحماية عند ليست يجب أن تقتصر على الصناعة، وأن تكون مؤقتة وهو يرى كذلك أن تكون الحماية معتدلة وتقتصر على ضرائب جمركية تعوض انخفاض أثمان منتجات الصناعات الأجنبية عن أثمان منتجات الصناعات الوطنية الوليدة.

عشر في أوربا وأمريكا ومازال يؤخذ بها في دول العالم النامي، ولا شك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقا، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في ميدان التقدم الفني فحسب، ولكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتجارها في كافة الأسواق[1].

2.2- **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:** لقد بينت التجربة أنه عند نقص الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية الصناعية للاقتصاد الوطني، يتم فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع التي ينوي إنتاجها في الداخل، وذلك قصد إجبار المشروعات الأجنبية على إقامة فروع لها في هذه الدولة في شكل استثمار أجنبي مباشر لتجنب تحمل عبء الرسوم الجمركية المفروضة. فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، ويترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني، وعلى ذلك فالحماية تزيد من الثروة القومية ومن ثم الدخل القومي، ولا سيما إذا كانت الموارد التي تستغلها الصناعات الجديدة المحمية التي اجتذبت رؤوس الأموال الأجنبية عاطلة.

3.2- **معالجة البطالة:** تستند هذه الحجة إلا أنه في حالة فرض الحماية على التجارة الخارجية سوف يتم تحويل طلب المستهلكين من السلع الأجنبية المستوردة إلى السلع المحلية، الأمر الذي يشجع على التوسع في الإنتاج المحلي واستغلال الطاقات العاطلة وتوظيف عمال جدد قصد توفير الاحتياجات الوطنية محليا، وبالتالي التقليل من مستوى البطالة.

4.2- **تحقيق موارد للخزانة العامة:** يعتبر الحصول على إيرادات للخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة باستخدام أسلوبي التعريفة الجمركية أو الضرائب على الواردات أو كليهما عند مرور السلع عبر الحدود، واستخدام هذه الموارد في الإنفاق العام وكأننا بذلك نجعل التجارة الخارجية تشارك في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية إذ كانت تستخدم تلك الأموال في تشجيع وإعانة الصناعات المحلية، ولا يعيب عن هذا الهدف سوى أن زيادة الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى تحمل المستهلك هذه الزيادة وإنقاص رفاهية المواطنين[2].

5.2- **حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق:** يعرف الإغراق على أنه بيع السلعة بأقل من تكلفتها في الأسواق الدولية أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن سعرها محليا، وبالتالي فالإغراق يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق، وبالتالي فهو يمثل تهديدا للمشروعات الوطنية المنتجة لسلع مماثلة في الدولة التي يحدث فيها. وعلى ذلك تلجأ الدولة التي يتم إغراق

(1) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 196.
(2) سعودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص ص. 90-91.

المنتجات فيها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها الوطني وذلك بفرض رسوم جمركية عالية وقد يصل الأمر إلى حد منع الاستيراد كلية بالنسبة للسلعة محل الإغراق.

6.2- **الحماية بغرض الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات:** من خلال فرض الحماية على التجارة الدولية يمكن للدول التي تعاني موازين مدفوعاتها من عجز دائم من التغلب على هذه المشاكل ولو جزئيا، وذلك من خلال القيود التي تفرضها الدولة على وارداتها وصادراتها، فتقييد الصادرات مثلا في السوق العالمي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة هذه الصادرات إذا كانت الدولة المصدرة تتمتع بنصيب نسبي كبير في إنتاجها، كما أن تخفيض الطلب على الواردات من شأنه أن يؤدي إلى خفض أسعارها وبناءا على هذه الحجة الاقتصادية فإن تقييد التجارة الدولية بفرض الحماية عليها من جانب أي دولة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين معدل التبادل التجاري بالتالي وضع ميزان المدفوعات[1].

7.2- **حجة تنويع الإنتاج:** يرى بعض أنصار الحماية أن عدم تخصص الاقتصاد الوطني في إنتاج بعض السلع، وتنويع نواحي الإنتاج يمثل ضمانا ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي، فاقتصار الدولة على إنتاج بعض السلع فقط، التي تتمتع في إنتاجها بميزة قد يعرضها إلى نكسات كبيرة في حالة كساد أسواق هذه السلع، وبينما اعتمادها على الاستيراد في باقي السلع والخدمات، يجعلها خاضعة لحالة الأسواق العالمية وتقلباتها.

المطلب الثاني: الوسائل والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف سياسات التجارة الخارجية

إن تدخل الدولة في سير حركة تجارتها الخارجية أصبح من الأمور المألوفة، إذا تستخدم الدول في تحقيق سياساتها التجارية نظما وأساليب تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى إليها، وتتضمن تلك الأساليب والوسائل كل ما يؤثر على تيار التبادل التجاري الدولي من نظم تنعكس على أسعار السلع والخدمات المتبادلة.

الفرع الأول: الأساليب الفنية السعرية لتنظيم التجارة الخارجية:

يمكن التمييز بين هذه الوسائل أو الأساليب، المؤثرة في تيارات التبادل الدولي بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات من خلال الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، وتغيير سعر الصرف.

أولا: الرسوم الجمركية

تعتبر الضرائب أو الرسوم الجمركية من أقدم وسائل الرقابة غير المباشرة على التجارة الخارجية للدول، بل وأكثرها شيوعا في الوقت الحاضر. والرسم الجمركي هو عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) وخروجا (صادرات)[2].

---

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص. 92-93.

[2] جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص. 99.

والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية*، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في وقت معين اسم «التعريفة الجمركية» وهي عبارة عن قائمة أو جدول تضعه الدولة يتضمن الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض مختلف السلع الداخلة في التجارة الدولية للبلد.

لقد جرت التفرقة بين أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية طبقا لأسس مختلفة فطبقا لأساس احتساب الرسوم الجمركية نفرق بين ثلاث أنواع:

1- **الرسوم القيمية:** وهي الرسوم التي تفرض وتقتطع كنسبة مئوية من قيمة السلع الخاضعة للرسم.

2- **الرسوم النوعية:** وهي تلك الرسوم التي تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة، أي تتحدد على أساس الحجم(الوزن أو الكمية) بغض النظر عن قيمة السلعة.

3- **الرسوم المركبة:** وهي خليط من الرسوم النوعية والقيمية، حيث تتضمن رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي.

أما من حيث الهدف من فرض الرسم، فيمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية[1]:

1- **الرسوم المالية:** وهي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة، وهي تمثل نسبة كبيرة من اقتصاديات الدول النامية.

2- **الرسوم الحمائية:** وهي الرسوم المؤسسة بهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية، أو تلك الرسوم التي تفرض على السلع التي تتمتع في بلادها بإعانات التصدير.

وفي كثير من الأحيان يلعب الرسم الجمركي دورا مزدوجا، فيصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين، لذا يقترح هابرلر أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض، أو كانت السلعة لا تنتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعد الرسم حمائيا.

وعليه فان الرسوم الجمركية تعد من أكثر أدوات السياسة التجارية أهمية، وإن كانت أهميتها في الوقت الحالي قد بدأت في التضاؤل، بفعل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف و التي أدت إلى زوال العديد من القيود الجمركية.

ثانيا: الرقابة على الصرف:

يعتبر نظام الرقابة على الصرف أحد الوسائل الفنية لتدخل الدولة في حرية التجارة الخارجية، وهو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات الطلب والعرض[2]. وعليه يتطلب الأمر وفقا لهذا المعنى إيجاد

* نادرا ما تفرض تلك الرسوم على الصادرات ويتم ذلك في الدول المتخلفة للحصول على إيرادات أو بهدف توفير السلع التموينية والموارد الأولية اللازمة للصناعات المحلية، أو لمكافحة التضخم وتراكم الأرصدة الأجنبية.

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 201.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص. 126.

هيئة أو سلطة مركزية داخل الدولة تقوم بالصرف الأجنبي، بحيث يعهد إلى هذه الجهة وحدها توزيع كافة الصرف الأجنبي، وفقا لقواعد ونظم خاصة، وعلى ذلك فأهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي، وتوقف درجة الرقابة على درجة هذا الاحتكار.

وقد طبق هذا النوع من وسائل الرقابة على حرية التجارة الخارجية في الثلاثينيات، أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى، ثم أصبح من الأمور المعتادة في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في معظم الدول بعد الحرب العالمية الثانية*. هذا وتأخذ بنظام الرقابة على الصرف معظم دول العالم، ما عدا الدول الرأسمالية المتطورة، وبعض دول العالم الثالث وخاصة المصدرة للنفط منها.

وتهدف الدول من وراء تطبيق هذا النظام إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[1]:

- منع تهريب رؤوس الأموال.
- الحصول على موارد مالية للدولة.
- تحصين الاقتصاد القومي من آثار التقلبات الخارجية.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.
- تنظيم الإشراف على التجارة الخارجية.
- حماية الصناعات المحلية من المنافسة.

ثالثا: الإعانات

الإعانات هي أحد أدوات السياسة التجارية وهي كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية، وتدعيم مركزهم التنافسي، سواء من الناحية الكمية(حجم الصادرات) أو الكيفية(نوع المنتجات) أو الخدمات المقدمة. والواقع أن الإعانة عكس الرسم، فالرسم يدفعه المنتجون أو التجار للدولة، أما الإعانة فتدفعها الدولة للمنتجين أو التجار.

وتنقسم الإعانات التي تقدمها الدولة للمصدرين إلى إعانات مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، وإعانات غير مباشرة تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي.

ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه بعض الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها، كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية.

* استخدم نظام الرقابة على الصرف على نطاق واسع في الدول الاشتراكية (سابقا) كجزء من سياسة التخطيط الاقتصادي الذي كان يتبع في هذه الدول، وظهر بشكل واضح في احتكارها للتجارة الخارجية ونظام الصرف الأجنبي.

[1] جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص. 101.

رابعا: أسلوب الإغراق

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل، ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق: الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية، ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه، وخاصة بحسب مرونة الطلب السائد به، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع وحيث المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض[1].

وتهدف هذه السياسة(الإغراق) إلى السيطرة على السوق الخارجية والاستفادة من الإنتاج الكبير، والتخلص من المخزون الراكد من البضاعة، إلى جانب الرغبة في التخلص من السلع القديمة المنتجة بتكنولوجيا سابقة، حتى تصبح السوق قادرة على استيعاب السلع الجديدة المندمج فيها أحدث أنواع التكنولوجيا الجديدة[2].

الفرع الثاني: الأساليب الكمية والتنظيمية في التجارة الخارجية

إلى جانب الأساليب السعرية، فإنه توجد أساليب كمية وأخرى تنظيمية تستخدم كأدوات في السياسة التجارية في مجال تنظيم التجارة الخارجية قصد تحقيق أهداف اقتصادية من خلال تطبيق كل أسلوب من هذه الأساليب، وفيما يلي سنتطرق إلى كل أسلوب على حدا.

أولا: الوسائل والأساليب الكمية

وتشمل هذه الطائفة من النظم التي تتبعها بعض الدول لتقييد تجارتها الخارجية في نظام الحصص ونظام وتراخيص الاستيراد.

1-نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص فرض قيود معينة على الاستيراد ونادرا على التصدير بمعرفة السلطات الحكومية المختصة التي تقوم من جهتها بتحديد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال فترة زمنية محددة، بحيث يمنع استيراد السلعة ذاتها بعد هذه المدة[3]، وقد انتشر هذا النظام في أوائل الثلاثينيات عقب أزمة

---

(1) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص. 205-206.
(2) سعودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 101.
(3) جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص. 103.

الكساد الاقتصادي الكبير، كما قد تم الأخذ به خلال الحرب العالمية الأولى عندما قامت فرنسا بإحيائه واستخدامه كقيد على الواردات ثم تبعتها في ذلك الكثير من الدول.

وإذا كانت حجة نظام الحصص أنه يهدف إلى حماية الصناعة الوطنية والحد من الواردات وتشجيع الصادرات فقد يحدث العكس، حيث قد تلجأ الدول الأخرى إلى إتباع ذات السياسة وذلك بأن تفرض حصصا مقيدة على المنتجات الوطنية، فتنخفض الصادرات فيكسد المنتج الوطني وتظهر البطالة ويحدث العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي يكون المشرع الوطني قد عومل بنقيض مقصده[1]. وعلى هذا طبقت معظم الدول بعد الحرب العالمية الثانية نظام الحصص جنبا إلى جنب مع الضرائب الجمركية حيث كانت تفرض الحصة بداية، وعند انتهاء الحصة المسموح بها يسمح بالاستيراد مع فرض ضريبة جمركية إذا اقتضت المصلحة المحلية ذلك.

وبصفة عامة فإن نظام الحصص فقد أهميته مؤخرا خاصة بعد وضع اتفاقات منظمة التجارة العالمية موضع التنفيذ، حيث يحظر على الدول الأعضاء تقييد مبادلاتها الخارجية بأية صورة من صور التقييد، ونظام الحصص هو أبرز تلك الصور الحمائية التي تتعارض ومضمون اتفاقات التحرر التجاري.

2-تراخيص الاستيراد:

يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح الأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، وتلجأ الدول إلى هذه الأداة الحمائية، في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة في العملات الأجنبية[2].

ولكن يؤخذ على عملية توزيع تراخيص الاستيراد أن لها العديد من المآخذ، ولعل من أهمها، هو إتاحة الفرصة للتجار في تراخيص الاستيراد ذاتها، بدلا من الاشتغال بالاستيراد الفعلي للسلع، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى رفع ثمن السلع المستوردة في السوق ومن ثم تحميل المستهلك بها، حيث يكون المجال واسعا للرشوة والفساد. وذلك يكون من غير المستحب فرض نظام تراخيص الاستيراد على واردات السلع الضرورية، سواء الاستهلاكية منها أو الاستثمارية، لأن ذلك يترتب عليه ارتفاع تكاليف المعيشية في الحالة الأولى، وارتفاع تكاليف التنمية في الحالة الثانية.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية قد منعت هذه الإجراءات لكونها تمنح ميزات لبعض الدول على حساب الدول الأخرى.

---

(1) رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص. 112-113.

(2) عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص ص. 167-168.

ثانيا: الوسائل والأساليب التنظيمية

إضافة إلى ما سبق هناك نظم أخرى مختلفة تطبقها الدول بشكل مباشر في علاقاتها الاقتصادية مع الخارج، ويربط هذه الطائفة من وسائل تقييد التجارة الدولية، اتصالها المباشر بالهيكل المنظم للمبادلات التجارية والدولية، وإطارها التنظيمي، ولعل من أهم ما يمكن التطرق إليه في هذا المجال ما يلي:

1- المعاهدات التجارية:

المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري[1]، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية، النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل. على أن أهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو"مبدأ الدولة الأولى بالرعاية" وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة لمنتجات أو لمواطني أية دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى.

2- الاتفاقات التجارية:

هي عبارة عن اتفاقات تجارية ثنائية تعرف على أنها "معاهدة بين دولتين" بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد، وطريقة سداد الديون والمستحقات، وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة"[2]، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التمييز بين الاتفاق التجاري والمعاهدة في جوانب مختلفة، فمن حيث المدة فالاتفاق يكون أقصر من المعاهدة، ويتضمن تفصيلا أوسع من المعاهدة التي تتناول مبادئ عامة في الغالب، كما أنه قد يعقد بناء على معاهدة دون أن يشترط ذلك دائما.

هذا ويشمل الاتفاق على أن تتعهد كل دولة باتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك، كما تحدد فترة الاتفاق وطريقة تمديده وكيفية المصادقة عليه، لهذا الغرض تشكل لجنة مشتركة من ممثلي الدولتين للبث فيما قد ينشأ عنه من خلافات والنظر في تحسين نصوصه بما يخدم المبادلات بين الطرفين.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص. 241.

[2] عبد الرشيد بن الديب، مرجع سابق، ص. 171.

3- اتفاقات الدفع:

ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية*، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان ، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له.

4- الحماية الإدارية:

تعتبر الحماية الإدارية أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية، حيث يكون تأثيرها في بعض الأحيان أكبر من إجراءات الحماية الصريحة، وهي عبارة عن وضع بعض الدول طائفة من القيود المختلفة، وتتمثل هذه القيود في مجموعة من القواعد والتعليمات والإجراءات الإدارية الروتينية المعقدة التي تعرقل سبل الاستيراد من الخارج بطريقة غير مباشرة، وتعمل هذه الإجراءات على تضييق النطاق على المستوردين عن طريق إخضاعهم لطائفة لا بأس بها من الإجراءات والقوانين التحكيمية التي تكبدهم نفقات طائلة، وتصرفهم عن إتمام صفقاتهم[1]، ومن بين هذه الإجراءات المبالغة في تقدير قيمة الواردات، والتعنت في تطبيق الرسوم الجمركية، ودعوة المواطنين لمقاطعة المنتجات الأجنبية، إضافة إلى تعقيد إجراءات العمل باللوائح التجارية والصحية المختلفة.

* ينفرد هذا الشرط لصالح إحدى الدولتين المتعاقدتين فقط وقد يقتصر على شؤون معينة أو قد ينطبق على كافة عناصر العلاقة بين الدولتين، أما فيما بين الدول الآخذة بنظام حرية التحويلات النقدية يتم تسوية المدفوعات على أساس الأعمال المصرفية العادية.

[1] جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص ص. 105-106.

و ما يمكن ملاحظته مما سبق عن النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول، ابتداء من نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث واختتاما بنظرية التبادل اللامتكافئ، أن كل نظرية تعتبر مكملة ومتممة للنظرية التي تسبقها، و لم تستطع أية نظرية من النظريات السابقة وضع تفسير علمي كامل لتلك العلاقات التجارية القائمة بين الدول، حتى نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لم تخل من مواطن الضعف التي أبعدتها كثيرا عن الواقع، بالإضافة إلى أن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا كبيرا بظاهرة التجارة الخارجية، وقد أدى هذا الارتباط بين التخصص الدولي والتجارة الخارجية إلى دراسة هذه الأخيرة على أنها ظاهرة تقسيم عمل على المستوى الدولي.

وقد عرف الفكر الاقتصادي في مجال تنظيم التجارة الخارجية مذهبين أساسين، احدهما يتعلق بمذهب الحرية، حيث يدعو إلى انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، وترك التجارة حرة دون قيود وله حججه في ذلك. أما المذهب الثاني فيدعو إلى تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية، من خلال فرض نظم وقيود على الصادرات والواردات بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة، وله حججه كذلك، غير إن إتباع سياسة حرية كاملة، أو حماية مطلقة، أمر نادر الحدوث بل إن الدولة تتبع في سياساتها التجارية مزيجا من الحرية والتدخل.

وفي الأخير فان عملية تنظيم التجارة الخارجية تتم من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب والوسائل، تعرف بأدوات السياسة التجارية، والتي هي عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار علاقاتها التجارية الدولية، قصد تحقيق أهداف معينة.

الفصل الثاني:
الجات والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين أحداثا هامة ومتلاحقة علـــى جميـــع الأصـــعدة – السياســـية، الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ بعصر العولمة أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، متزامنا مع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في منتصف شهر أفريل عام 1994.

وبقيام هذه المنظمة الجديدة ودخولها حيز التنفيذ مع بداية 1995 ، أسدل الستار على ما كان يعرف في قاموس النظام الاقتصادي الدولي بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " الجات"، بعد أن سادت هذه الاتفاقية طيلة نصف قرن تقريبا وحققت نتائج معتبرة كان لها أثرها الايجابي على بعض الدول والسلبي على دول أخرى، وذلك عبر جولاتها المختلفة التي كانت عبارة عن عملية مد وجزر تتكيف والظروف الاقتصـــادية المتقلبة التي عرفها العالم طيلة هذه المدة. ومن ثم، فإن قرار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يعد تكملـــة للثلاثيـــة المفقودة الحلقة، ونقصد بالثلاثية في هذا المجال صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة التي بإنشائها يكون العالم قد استكمل أجهزته المسيرة والمؤطرة لسيرورة وميكانيزمات نشاطه.

و يتعرض هذا الفصل للموضوع من خلال المباحث التالية:

1- المبحث الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومكانتها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية

2- المبحث الثاني : اتفاقية الجات والتطور نحو إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

3- المبحث الثالث : ماهية ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومكانتها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت ضرورة ملحة لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية المتردية، فخرجت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اشتملت هذه العملية على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى اتفاقيات بريتون وودز* سنة 1944، وكان من المقرر إقامة منظمة للتجارة الدولية، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت ذلك بقوة على اعتبار أن اتخاذ القرارات بشأن التجارة الخارجية في أمريكا هو من اختصاص الكونجرس وقد يؤدي قيام منظمة بهذه الصورة إلى الإنتقاص من هذه الاختصاصات، لذلك فقد عملت الولايات المتحدة وكبديل لهذا المقترح اللجوء إلى الحل الوسط والمتمثل في الموافقة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة كمعاهدة دولية.

وعلى الرغم من أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة تتشابه في الخط العام لتوجيهاتها مع كل المؤسسات المالية الأخرى في أنها تتقيد بالخط العام ألا وهو تحرير النظام العالمي تجاريا، إلا انها تختلف في ذلك عن المؤتمرات والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة والتي تهدف إلى تنظيم بعض القضايا الفرعية فقط.

المطلب الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

بينما كان العمل يجري لتحضير ميثاق منظمة التجارة الدولية من خلال ميثاق هافانا، اتفق في الوقت نفسه مندوبو 23 دولة** من بينها عشر دول صناعية ودولتين عربيتين وثلاث دول من أمريكا اللاتينية ودولتان من إفريقيا وخمس دول آسيوية ودولة من أوربا الشرقية، على الدخول في مفاوضات تستهدف تخفيض التعريفة الجمركية ورفع القيود على التجارة فيما بينها -وهي من الأهداف التي وضعت لمنظمة التجارة الدولية-وقد دارت المفاوضات في البداية على أساس كل سلعة على حدة، وبين كل دولتين، ثم عممت هذه الاتفاقيات الثنائية ووضعت في قالب واحد يتضمن اتفاقا موحدا متعددالأطراف ، أطلق عليه إسم " الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " أو ما يسمى بالجات نسبة إلى الأحرف الأولى من تسمية هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية" General Agreement on Tariffs and Trade".

* انعقدت اتفاقيات بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك من الأول إلى 22 جويلية من سنة 1944 و شاركت فيها 44 دولة، وقد سميت بهذا الإسم نسبة إلى المدينة التي عقدت بها.

** الدول هي: أمريكا ، بريطانيا، استراليا ، نيوزلندا ، كندا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورغ ، النرويج ، سوريا، لبنان ، تشيكوسلوفاكيا، البرازيل، الشيلي، كوريا، جنوب روديسيا، جنوب إفريقيا، الهند، باكستان، الصين، سيلان، بورما.

وفي 30 أكتوبر 1947 تم التوقيع على الإتفاقية العامة **"الجات "** التي أصبحت نافذة المفعول ابتداء من الفاتح جانفي 1948[1].

الفرع الأول : مؤتمر هافانا

بعد الحرب العالمية الثانية سعت الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول. ولتحقيق هذا الهدف دعت الحكومة الأمريكية عددا من الدول للدخول في مفاوضات لإبرام اتفاق متعدد الأطراف قصد التخفيض المتبادل للتعريفة الجمركية، وقدمت لائحة عن طريق سكرتير الدولة " بيرنس " "Byrens" تحمل اقتراحات خاصة بتوسيع التجارة العالمية والتشغيل[2].

وفيفري 1946 تبنى المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للامم المتحدة لائحة تقدم بها مندوب الولابات المتحدة الأمريكية تدعو إلى عقد مؤتمر لصياغة ميثاق منظمة التجارة الدولية، وفي الوقت نفسه نشرت الولايات المتحدة مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية، وعليه فقد انعقد هذا المؤتمر بلندن في أكتوبر 1946، واستكمل أعماله في أفريل 1947 وانتهت المناقشات إلى إقرار الصيغة النهائية للمشروع في 22 أوت 1947، وفي 21 نوفمبر 1947 انعقد المؤتمر الدولي للتجارة بمدينة هافانا عاصمة كوبا واستمر إلى غاية 24 مارس 1948 وتم بموجبه التوقيع على الميثاق الذي عرف باسم " ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة" أو" ميثاق التجارة الدولية "[3].

والجدير بالذكر أن هذا الميثاق الذي اشتركت فيه 55 دولة بينما وقعت عليه وفود 53 دولة فقط والذي لم يحضره الاتحاد السوفياتي وقتذاك، قد أبرز اتجاهات السياسات التجارية للدول الأعضاء والمساواة في المعاملة الجمركية، والاهتمام بتخفيض مستوياتها سنويا عن طريق التفاوض، كما أجاز إنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق للتجارة الحرة. وأن يكون هذا الميثاق الإطار العالمي الثالث المعني بالتجارة بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير.

كما أن ميثاق هافانا منذ ذلك الحين قد استثنت مواده بعض الدول الأعضاء من تخفيض القيود الجمركية في حالات ثلاث، أصبحت بعد ذلك حالات متواترة في مختلف الاتفاقات التي عقدت على الصعيد العالمي. وهذه الحالات تتعلق بما يلي[4]:

- السلع الخاصة بالمنتجات الزراعية.
- إنشاء صناعات جديدة.
- عجز ميزان المدفوعات.

---

[1] سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة ، عنابة 29 – 30 أفريل 2002، ص.278.

[2] Jouanneau. Daniel , Le Gatt, Puf, que sais – je ? 2ème édition, paris,1987, p.11.

[3] عاطف السيد، الجات والعالم الثالث " دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة "، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002، ص.17.

[4] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا "، مرجع سابق، ص ص 322– 324

وترجع هذه الاستثناءات إلى نظرة المجتمع الدولي في ذلك الوقت للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية، وقد أعطى هذا الميثاق عناية هامة لقطاعات الإنتاج من خلال زيادة المنح والإعانات التي تقدمها الدول الغنية لهذه القطاعات، كما سمح للدول الأعضاء بمكافحة الإغراق عن طريق فرض رسم تعويضي إذا لحق هذا الإغراق بصناعة محلية أو أثر على صناعة نائشة.

وهكذا فقد قدم ميثاق هافانا * نموذجا طموحا في صالح الدول النامية عن طريق انتهاج الدول الغنية لسياسات تجارية تخدم مصالح جميع دول العالم. إلا أن هذه الجهود التي بذلت لم يكتب لها النجاح بسبب تراجع الدول الغنية عن تطبيق ما جاءت به أحكام وميثاق هافانا، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس الأمريكي ترومان وقتذاك قامت بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق وتجميد عرضه على الكونجرس الأمريكي للتصديق بالرغم من كونها صاحبة المبادرة في عقد هذا الميثاق، ولقد استمر هذا الموقف الأمريكي الغامض اتجاه الميثاق الجديد للتجارة الدولية حتى عام 1950 أين رفضت الإدارة الأمريكية رسميا التصديق على الوثيقة، وخاصة في الجزء الخاص بانشاء منظمة للتجارة الدولية وذلك خشية أن تنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية .

وفي ضوء ما تقدم يرى البعض أن ميثاق هافانا كان المقصود به أن يكون مكملا لاتفاقية بريتون وودز وذلك لإعتبارين[1]:

- **الاعتبار الأول** : أن صندوق النقد الدولي يهدف إلى تصحيح اختلالات موازين المدفوعات الدولية، وإلغاء الرقابة على الصرف الخارجي وعلى حركات رؤوس الأموال، وإنشاء نظام للدفع متعدد الأطراف. ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا إذا تحررت التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، وهو ما يرمي إليه ميثاق هافانا.

-**الاعتبار الثاني**: إن البنك الدولي يقدم قروضه لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتخلفة، إلا أن هذا المصدر لا يكفي وحده لتمويل التنمية بالمعدلات المطلوبة. ومن هنا لا بد أن يقترن ذلك بمصدر آخر للتمويل يتمثل فيما تقدمه الدول المتقدمة من معونات اقتصادية إلى الدول النامية، وهو ما يرمي إليه ميثاق هافانا أيضا.

إذا فعلى الرغم من وضوح وأهمية ميثاق هافانا لتنمية اقتصاديات المجتمع الدولي، إلى أنه مع ذلك قد تعرض للنقد الشديد، إذ رأى الاتحاد السوفياتي (سابقا) ومعه مجموعة الدول الحليفة له أن هذا الميثاق ما هو إلا أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم، ورأى آخرون أن هذا الميثاق لا يتماشى مع الأوضاع السائدة في العالم الحديث. لأنه في رأيهم يتجاهل مسألة هامة، وهي توازن ميزان المدفوعات في مختلف الدول مع

---

* يتكون ميثاق هافانا من تسعة أبواب، ويتضمن 106 مادة وقد نص على أن يبدأ سريانه بعد أن يتم التصديق عليه من قبل 27 دولة، أي أغلبية الدول الموقعة.

[1] جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص. 144.

أنه شرط ضروري وهام لكل تنظيم اقتصادي على المستوى الدولي [1]. وبذلك لم يكتب لميثاق هافانا الحياة، و لم تظهر منظمة التجارة الدولية التي جاءت في ظله إلى الوجود، على الرغم من اتفاق جميع الدول المجتمعة في هافانا على تأسيسها.

الفرع الثاني : التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

تعرف اتفاقية الجات على أنها معاهدة دولية متعددة الأطراف، تنص على نظام عالمي من الحقوق والالتزامات التي تحكم التجارة الدولية والتي تقبلها طوعا الدول الأعضاء، بهدف تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية والغير جمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول وتعيق حركة التجارة الدولية[2] . ولقد أبرمت هذه المعاهدة في 30 أكتوبر 1947 وأصبحت سارية المفعول منذ أول جانفي 1948 بعضوية 23 دولة فقط، ومقرها الرئيسي بجنيف (سويسرا)، إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاتفاقية (الجات) قد تم ابرامها قبل البدء في المفاوضات الخاصة بميثاق التجارة الدولية التي بدأت فعليا في **1947/11/21** وانتهت في **1948/03/24** [3]. وعليه تعتبر اتفاقية الجات أهم اتفاقية تجارية في تاريخ العالم وتمثل حلقة في سلسلة التغيرات المستمرة التي بدأ العالم يشهدها والتي تنبأ بظهور نظام اقتصادي عالمي جديد في القرن الواحد والعشرون.

وعلى الرغم من أن الجات قد اتخذت لنفسها منهاجا واضحا يرتكز في المقام الأول على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها، إلا أنها بالرغم من ذلك قد اختارت لنفسها مجموعة من الأهداف العامة والمبادئ، كما حددت النصوص الأساسية وأجهزتها وآلية عملها.

أولا : أهداف ومبادئ الجات

لقد قامت اتفاقية الجات على مجموعة من الأهداف والمبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- أهداف الجات :

الجات شأنها شأن أي منظمة قامت على مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها فيما يلي[4]:

- تحرير التجارة الدولية، أي إزالة جميع الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول أمام تحركات السلع عبر الحدود الدولية.
- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها.

---

[1] جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص.145 .

[2] حميد الجميلي، البعد الأيديولوجي لتحرير المبادلات التجارية في ضوء مرجعيات منظمة التجارة العالمية ، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة الموسومة :منظمة التجارة العالمية ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002/03/19،ص ص.1- 2.

[3] أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة ، 2002 ، ص ص. 37 –38.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسباتل وحتى الدوحة، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص ص. 28-29.

- تنشيط الطلب الفعال.
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول المتعاقدة.
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.
- تشجيع حركة الانتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

2- المبادئ العامة للجات :

على طريق الأهداف العامة التي اختارتها الجات، وانطلاقا من فلسفة اقتصاديات السوق الحر، وحرصا على بناء نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، اختارت الجات لنفسها عددا من المبادئ التي تحكم مسيرتها نحو تحقيق الأهداف، وفيما يلي عرض واضح لهذه الأهداف:

1.2- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة على هذا المبدأ العام والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فلسفة تحرير التجارة الدولية في إطار الجات، والمقصود بهذا المبدأ هو حصول كل دولة عضو في الجات على كافة المزايا التي يتم الاتفاق عليها بين باقي الأعضاء على المستوى الثنائي، ويستثني من ذلك المزايا التي تمنحها دولتين لبعضهما في إطار أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الجمركي،في هذه الحالة فقط لا تنتقل هذه المزايا إلى باقي أعضاء الجات[1].

2.2 - مبدأ الشفافية :

ويقصد بالشفافية في هذا السياق أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الاجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته[2]. وفي هذا الاطار أيضا تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل أو خفض شرائح التعريفة الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز تجاوزه.

3.2- مبدأ المعاملة الوطنية :

ورد هذا المبدأ في المادة الثالثة من اتفاقية الجات، والذي يقتضي بعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية، مثل الضرائب أو الرسوم أو القرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتوج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتوج المستورد، بمعنى آخر التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص . 30.

(2)Emmanuel Combe, l'organisation mondial du commerce, France, Armond Colin, 1999, p.27.

المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا، دون تميز ضد سلع دون دولة أخرى[1].

4.2- مبدأ التفاوض في إطار الجات :

ويعني ذلك اعتبار الجات الاطار التفاوضي المناسب لتنفيذالأحكام وتسوية المنازعات، ويرجع إقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها لا تملك – رغم أن الاتفاقية ملزمة لكافة الأطراف المتعاقدة – الصلاحيات التي تمكنها من اجبار الأطراف المتعاقدة على عدم الاخلال بأحكام هذه الاتفاقية.

5.2- مبدأ عدم الإغراق :

يقصد بالإغراق حسب المادة السادسة من اتفاقية الجات على بيع السلع في سوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في بلد انتاجها، وكثيرا ما يتبع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية وقد نصت الاتفاقية على تحريم هذه الممارسات وذلك لتحقيق المنافسة المتكافئة، وفي حالة مخالفة هذا الحظر تعطي الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصديرو السعرالدي تباع به في مواطن انتاجها، مع اضافة التكاليف الأخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم ونقل وتأمين وغيرها.[2]

بعد ما تم التطرق إلى الأهداف والمبادئ التي قامت عليها اتفاقية الجات، اقتضت الضرورة التطرق إلى النصوص الأساسية والإطار التنظيمي الذي تتكون منه هذه الإتفاقية، وهو ما تم السعي إلى إظهاره من خلال العنصر الموالي.

ثانيا : النصوص الأساسية والإطار التنظيمي للجات

1- النصوص الأساسية (الاطار العام للجات):

تضمنت الاتفاقية الأصلية للجات والتي أبرمت في عام 1947، من 35 مادة موزعة على ثلاثة فصول لتنظيم عمليات تحرير التجارة وإزالة العوائق أمام تبادل السلع الصناعية بين البلدان الأعضاء، وقد أضيف فصل رابع في عام 1965 حول تحرير تجارة السلع الزراعية والتنمية ومنح تسهيلات للدول النامية، ويتألف هذا الفصل من ثلاث مواد طويلة. وبذلك أصبحت اتفاقية الجات تشمل على 38 مادة وعدد من الملاحق وجداول التعريفات الجمركية[3].

الباب الأول : ويتألف من مادتين، تنص المادة الأولى منه على أحكام تطبيق المبدأ الأساسي للاتفاقية وهو مبدأ الدولة الأكثر رعاية. كما تنص المادة الثانية على أحكام تطبيق مبدأ عدم التمييز والتي تنص على أن تجارة أية دولة سوف تلقى معاملة لا تقل إمتياز عن تلك التي تلقاها تجارة أي دولة متعاقدة أخرى.

---

(1) عادل المهدي ، عولمة الإقتصاد العالمي و منظمة التجارة العالمية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثانية ، 2004 ، ص ص . 154-155.

(2) مولحسان آيات الله ، فرصة إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية : أفاق و تحديات ، مجلة الأحياء ، جامعة باتنة ، العدد 11 ، 2007 ،ص. 345.

(3) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدولالنامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000، ص.23.

الباب الثاني : ويشتمل هذا الباب على 12 مادة أخرى من المادة 3 إلى 23، ويتناول تأكيد التزام الدول الأعضاء بأحكام الاتفاقية ويحظر على تعرض المنتجات المستوردة لأي دولة عضو في الجات بشكل مباشر أو غير مباشر لضرائب أو رسوم داخلية من أي نوع كان. كما تنص هذه المواد على إلغاء جميع الاجراءات التي من شأنها ان تعرقل التبادل الدولي . أو تعيق حرية تجارة الترانزيت، بالإضافة إلى وضع إجراءات ضد ممارسة سياسة الدعم والإغراق. كما تنظم مواد هذا الباب الاستثناءات الممنوحة للدول لاعتبارات تتعلق بموازين المدفوعات والاستثناءات الأمنية[1].

الباب الثالث : يتألف هذا الباب من 21 مادة (24 إلى 35)، وينص على استثناءات الدول التي تكون فيما بينها اتحادات جمركية أو تكتلا اقتصاديا تجاريا من منح أفضليات وميزات للدول الأعضاء خارج ذللك الاتحاد أو التكتل وفق منظور شرط الدول الأولى بالرعاية . كما تناول هذا الباب أسلوب عمل الجات وطريقة اكتساب العضوية، وأسلوب تعديل أحكام الاتفاقية والانسحاب منها.

الباب الرابع : وهو الباب الذي تمت اضافته بموجب بروتوكول 1965 بناءا على طلب الدول النامية الأعضاء، ويدعى هذا الباب بالجزء الزراعي ويتألف من 3 مواد[2].

المادة 36 : وتتناول المبادئ والأهداف التي من أجلها أضيف هذا الجزء إلى الاتفاقية، وتنص على ضرورة مساعدة الدول النامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين شروط المعيشة لشعوبها، والعمل على تسيير تجارة المواد والسلع الأولية ، وتوفير المساندة الدولية لهذه الدول من أجل علاج مشكلة نقص حصيلة الصادرات.

المادة 37 : وتضع نوعين من الالتزامات على الأطراف المتعاقدة:

- التزام الدول المتقدمة بعدة أحكام لخدمة مصالح الدول النامية، كإعطاء الأولوية في التنازلات الجمركية للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية سواء كانت سلع مصنعة أو في صورتها الأولى، بالإضافة إلى الامتناع عن فرض رسوم جديدة علىمنتجات الدول النامية.

- الالتزام بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الباب الرابع ،على الدول النامية الأخرى غير الأعضاء في الاتفاقية من اجل دعم جهود التنمية المستقبلية فيها.

المادة 38: وتنص هذه المادة على أن تتعاون الأطراف المتعاقدة من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة 36، عن طريق التوصل إلىاتفاقيات دولية تحسن من امكانية تسويق السلع الأولية للدول النامية.

---

[1] أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص.42.

[2] راجع في هذا الخصوص:
- فضل علي مثنى، مرجع سابق، ص.ص. 25-28.
- أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص.ص. 42 -44.

2 – الاطار التنظيمي للجات :

1.2 – أجهزة الجات وآلية عملها :

تتألف أجهزة الجات من مؤتمر الأطراف المتعاقدة ومجلس عام وسكرتارية ولجان وعدد من الموظفين والمستشارين، وقد اختيرت مدينة جنيف بسويسرا لتكون مقرا دائما للجات ، وهذه الاجهزة هي :

1.1.2- مؤتمر الأطراف المتعاقدة:

يتألف هذا المؤتمر من جميع الأعضاء المنضمين إلى الاتفاقية وهو يمثل أعلى جهاز في اتفاقية الجات، وتنعقد اجتماعاته سنويا وغالبا ما تنعقد على مستوى وزاري، حيث يتطلب حضور الأكثرية المطلقة للحصول على نصاب الاجتماع، وتمارس الأطراف المتعاقدة سلطة إصدار القرارات والتوصيات المتعلقة بموضوع التجارة الدولية، وتتخذ هذه القرارات عادة عن طريق توافق الأراء بالأغلبية البسيطة، كما تنظر هذه الأطراف في المنازعات التجارية بين الدول، وتضع الحلول المناسبة لها[1].

أما فيما يخص التعديلات في نصوص الاتفاقية فهذا يتطلب موافقة ثلثي (3/2) الأعضاء، مع الملاحظة أن لكل عضو صوت واحد بغض النظر عن حجمه أو وزنه النسبي في التجارة الدولية، ويقترح جدول أعمال هذا المؤتمر من قبل المدير العام للجات، ويمكن لكل طرف متعاقد إدراج الموضوع الذي يراه ضروريا في جدول الأعمال.

2.1.2- مجلس الممثلين :

أنشئ هذا المجلس بقرار من قبل الأطراف المتعاقدة في 4 جوان 1960 [2]، وهو بمثابة مجلس تنفيذي يجتمع حوالي تسع مرات في السنة وهو مكلف بالفصل في القضايا العاجلة والروتينية، كما انه جهاز مختص في حل النزاعات التجارية ودراسة طلبات الإنضمام الجديدة ، والتنازلات وغيرها من المسائل المختلفة.

3.1.2- المدير العام والسكرتارية:

يعمل في سكرتارية الجات بجنيف نخبة من الموظفين الدوليين، وعلى قمة السكرتارية شخص يطلق عليه السكرتير التنفيذي، ثم صدر قرار عن الأطراف المتعاقدة في 23 مارس 1965 يقضي بتعديل إسم هذه الوظيفة إلى مدير عام Directeur General ويشرف على تعيين وتحديد اعمال هذه النخبة من الموظفين المدير العام ويساعده في ذلك ثلاثة خبراء بدرجة مفوض عام، ومنذ عام 1965 أعطيت لوظيفة المدير العام أهمية متزايدة، حيث أصبح يقوم بدور حقيقي في الوساطة، ويساعد الهيئات القانونية على حل المنازعات. ولقد بلغت ميزانية الجات 75 مليون فرنك سويسري تسدد من قبل الأعضاء كل بما يتناسب وحصته في التجارة الدولية،

---

(1) جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص ص.151-152.

(2) Michel Rainelli, L’organisation mondiale du commerce, Alger, Casbah editions, 1999, p.20.

وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين حوالي 400 موظف.[1].

4.1.2- اللجان الفنية والإدارية:

تشكل هذه اللجان حسب الحاجة كما يشكل المدير العام مجموعات استشارية مؤقتة لمعالجة قضايا معينة تتعلق بتطبيق أحكام الاتفاقية خاصة في حالة طلب الإنضمام لبحث الشروط التي يجب على الدولة استكمالها لاكتساب صفة العضوية، وأهم هذه اللجان هي لجنة القيود على الإستيراد، ولجنة المفاوضات التجارية، ولجنة التجارة والتنمية.

2.2 - تطور عضوية الجات:

لقد تم الاتفاق على إقامة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GAAT في اجتماع جنيف عام 1947 بمشاركة 23 دولة، إن ظهورها كان في الأساس بتدبير وتخطيط الدول الصناعية من أجل تأمين مصالحها، و لم يكن للدول النامية بالرغم من أكثريتها من تحقيق أي دور فعال في المناقشات والمباحثات لوضع أسس وأنظمة هذه المؤسسة التي قدر لها أن تنمو ويكون لها شأن كبير في العلاقات الدولية فيما بعد.

و لم يصبح للدول النامية شأن يذكر في اتفاقية الجات إلى بعد ان تزايد عددها بشكل ملحوظ وتكتلت في إطار مجموعة السبع والسبعين في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD"، وفي المنظمات والمجتمعات المختلفة للأمم المتحدة من أجل إثبات وجودها ورفع صوتها للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد يحقق العدالة في التعامل الدولي بين بلدان " الشمال "وبلدان" الجنوب"، وقد تطور عدد الدول المنضمة إلى اتفاقية الجات من 23 دولة في عام 1947 إلى 117 دولة عام 1994، علما أن 80 % منها من الدول النامية، غير أن هذا لا يعني بأن لهذه الدول القول الفصل في أمور تطبيق وتعديل الاتفاقية، لأن من يملك النفوذ الاقتصادي والقوة الدولية يسيطر على المفاوضات ويصيغ القرارات بما يخدم أغراضه. كما جرى في جميع جولات المفاوضات الثمانية التي عقدت تحت مظلة الجات.

جدول رقم 2 : تطور العضوية في اتفاقيات الجات (1947 – 1994)

العـــــام	1947	1967	1979	1992	1993	1994
عدد الأعضـــاء	23	48	99	105	108	117

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات من:

- فضل علي مثنى، مرجع سابق، ص. 32.
- س.انجاريا، جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 23، جوان 1996، ص.4.

[1] فضل علي مثني، مرجع سابق، ص. 30.

بعد الحديث عن نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ودراسة أهم المبادئ والأهـــداف التي قامت عليها هذه الاتفاقية ، وكذا دراسة الأجهزة المكونة لها. تبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي : ماهي المكانة التي تحتلها هذه الاتفاقية من التجمعات والتكتلات الاقتصادية ؟

للإجابة على هذا التساؤل نتطرق إلى المطلب الثاني.

المطلب الثاني : مكانة الجات من التجمعات والتكتلات الاقتصادية في القرن العشرين

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية التي شهدها القرن العشرين، يلاحظ قيام العديد من المؤسسات المالية الدولية والمؤتمرات الاقتصادية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي تختلف في الأسس والمبادئ والأهداف الخاصة بكل منها. إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من كون اتفاقية الجات هي بمثابة كيانا أو إطارا مؤقتا تحول مع مطلع عام 1995 إلى منظمة للتجارة العالمية – وهو ما سنتطرق له من خلال المبحث الثالث من هذا الفصل-إلا أنها قد احتلت مكانتها بين المؤسسات والمنظمات العالمية وأصبحت إحدى الاتفاقات التابعة للأمم المتحدة، تتناسق في توجهاتها مع كل المؤسسات المالية الأخرى وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، في أنها تتقيد بالخط العام ألا وهو تحرير النظام العالمي-بالرغم من كون هذه المؤسسات المالية لا تعتبر من التكتلات الاقتصادية والإقليمية- إلا أنها تختلف في ذلك (توجهاتها) عن المؤتمرات والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة والتي تهدف إلى تنظيم بعض القضايا الفرعية فقط.

على هذا الأساس سوف تتطرق الدراسة في الفرع الأول من هذا المطلب إلى استعراض مكانة الجات من المؤسسات والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة، أما في الفرع الثاني فسيتم دراسة هذه المكانة على مستوى التكلات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول : المؤسسات والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة

سيتم من خلال هذا الفرع التطرق إلى مكانة الجات من خلال المؤسسات والمؤتمرات التالية :

أولا : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

لقد تم إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) بولاية نيوها مشير بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام 1944، والتي أقرها ممثلو 44 دولة اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية، والعمل نحو إعادة الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالميـــة الثانية من ناحية أخرى [1].

وقد قام بوضع التصميم الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير شأنه شأن صندوق النقد الـــدولي، موظفوا حكومة الولايات المتحدة وبخاصة هاري ديكستر هوايت، مساعد وزير الخزانة هنري مورجنتو، بمعاونة محدودة من العالم الاقتصادي البريطاني لورد كينز، ورغم تكامل أنشطة كل من صندوق النقد الدولي والبنـــك

[1] عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، عمان (الأردن) ، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الأولى ، 1999، ص. 286.

الدولي إلا أن للصندوق دورا مسبقا في هذا الصدد، فالدور الرئيسي للصندوق هو دور استراتيجي يتعلق بالسياسات المالية والنقدية والتي قد تؤثر في حركة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، فقد أو كلت إليه مجموعة من الأهداف، كان الاعتقاد سائدا بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقدي الدولي ويمكن اختصارها في النقاط التالية[1]:

- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقا من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف.
- تقديم المساعدة الإئتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها.
- رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي

أما بالنسبة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير فإن مقره يقع مع صندوق النقد الدولي بواشنطن، ويعد ثاني اهم المؤسسات المالية التي تعمل على إصلاح المسار الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول المتعثرة، والنشاط الرئيسي للبنك هو الإقراض يهدف تشجيع الدول على إنشاء المشروعات، وإصلاح السياسات الاقتصادية، ومعالجة ميزان المدفوعات.

إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أن النظام الاقتصادي الدولي الذي أرست دعائمه اتفاقية بريتون وودز ظل طيلة الحقبة الماضية معتمدا على دعامتين رئيسيتين هما :

أ-نظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد على الدولار الأمريكي كقاعدة عامة، أو عملة أساسية.

ب-ضمان تدفق التجارة الدولية دون اللجوء إلى سياسات أو إجراءات تمييزية في التجارة الخارجية، وتنظيم هذه الإجراءات يتم في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات".

ومن البديهي أن تساهم اتفاقية الجات في سد أوجه النقص القائمة في مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بما يكفل النظرة المتكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالنقد والتمويل والتجارة والتنمية، وفي هذا السياق سنتناول في السطور التالية بيان أوجه العلاقة بين الجات من جهة ومؤسسات بريتون وودز من جهة أخرى، وتنحصر هذه العلاقة في المسائل التالية[2] :

1-تحديد الاختصاصات :

إن تحديد الاختصاصات بين الجات ومؤسسات بريتون وودز هي مسألة قانونية بحتة، ويمكن الإفصاح عن المبدأ العام الذي من الممكن أن يحكم توزيع الاختصاصات بالطريقة التالية :

-القضايا والمسائل التي لها طابع نقدي ومالي تخضع لاختصاص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

-المسائل ذات الطابع التجاري والجمركي –وبصفة خاصة المسائل المتعلقة بالمبادلات التجارية البحتة- تخضع لاختصاص الجات.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظام العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص.ص.84-85.

(2) جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص ص.378-382.

2-نظام اتفاقيات النقد الخاصة :

لقد تم إقرار نظام مستند على المادة 15 ذاتها في شكل استغناء يلزم الدول الأعضاء بالجات، والتي هي ليست أعضاء بصندوق النقد الدولي بإبرام اتفاقيات نقدخاصة، بهدف فرض التزامات مشابهة للالتزامات المترتبة على لوائح صندوق النقد الدولي، وذلك في المسائل الخاصة بالرقابة على النقد واستقرار العملات، مع العلم أن قيام بعض الدول المتعاقدة في الجات وغير الأعضاء في صندوق النقد الدولي لابرام هذه الاتفاقيات النقدية الخاصة، قد أعطى للجات في ذلك الوقت فرصة لتحل محل صندوق النقد الدولي من أجل سد الثغرات التي يمكن أن تحدث في النظام الذي يراعاه صندوق النقد الدولي.

إن الممارسة العملية في مجال النقد والتجارة الدولية تعتبر تقنيات قابلة للتداول فيما بينها بشكل عريض للوصول إلى نفس النتائج، كما وأن التحليل القانوني لممارسات صندوق النقد الدولي، وفحص القواعد التجارية لاتفاقية الجات والممارسة العملية في المجالين السابق ذكرهما ، تؤدي دون شك إلى تداخل الاختصاصات بين الطرفين، الأمر الذي يؤدي بالطبع إلى الدخول في مفاوضات للتشاور ووضع حدود معينة لترسيم حدود الاختصاصات.

3-نظام التشاور :

من أهم العلاقات الايجابية المبرمة بين الجات والؤسسات المالية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هو ذلك الاتفاق المبرم عام 1948 بين الجات وصندوق النقد الدولي، لغرض تطوير وتحسين نظام التشاور وكذا تبادل المعلومات المشتركة بين هاتين المؤسستين الدوليتين، وقد حدد الاتفاق العام مبدأ التشاور مع صندوق النقد الدولي حول الإجراءات التجارية ذات التأثير النقدي وخاصة حول المسائل المتعلقة بالاحتياطات النقدية وميزان المدفوعات.

ثانيا : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد "

ترتبط نشأة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد "بجمهورية مصر العربية التي دعت لاجتماع خاص بالدول النامية في القاهرة خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 18 جويلية 1962، وصدر عن هذا الاجتماع وثيقة سميت " إعلان القاهرة " وأوصى المؤتمر بالدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي للتجارة والتنمية، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه التوصية، وانعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف خلال الفترة من 23 مارس إلى 26 جويلية 1964 وشاركت فيه 120 دولة، بالاضافة للوكالات والهيآت المتخصصة [1]. ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المؤتمر الدولي الثاني للتجارة الذي عقد في رحاب الأمم المتحدة بعد مؤتمر هافانا [2].

---

[1] سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، الاسكندرية ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، 2001، ص .24.

[2] فضل علي مثنى، مرجع سابق، ص. 35.

وكان أبرز هدف لمؤتمر الأونكتاد هو تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماما عن الأسس التي تقوم عليها اتفاقية الجات، لذلك فالأونكتاد تعكس مطالب الدول النامية والفقيرة تجاه الدول المتقدمة والغنية، ومن ثم فهي تسعى إلى ضرورة قيام نظام تجاري دولي على أسس تمنح للدول النامية دون غيرها، مزايا خاصة مع رفض مبدأ التبادلية في المفاوضات متعددة الأطراف، وإعطاء هذه المجموعة من الدول حق الحماية الجمركية والامتناع عن الإغراق، بالإضافة إلى تضييق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف. إلا ان هذا الحلم الذي ظل يراود المؤتمر منذ إنشاءه لم يتوفق في الوصول إلى تحقيقه.

من هنا يتضح أن منظمة الأونكتاد تسعى إلى إعادة النظر في اتفاقية الجات لعدم نظرتها للتجارة الدولية على أنها أداة فعالة لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول الآخذة في النمو، علاوة على أن الجات حتى في وقت قريب لم تكن تضم في عضويتها دول أوربا الاشتراكية، إضافة إلى أنها لم تتضمن اتفاقيات دولية تضع ترتيبات خاصة للتجارة الدولية في السلع الأساسية.

ومهمايكن من أمر فإنه يمكن النظر الى كل من الجات والأونكتاد على أنهما هيأتان متكاملتان تشرفان على التجارة الدولية، فالجات تشرف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، بينما يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةبدراسة شاملة للمسائل التجارية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية[1].

ونظرا لأن قرارات المؤتمر كانت مجرد توصيات فإن ماتم تنفيذه من هذه التوصيات كان محدودا للغاية، بل شهدت السنوات التي أعقبت المؤتمر قيام بعض الدول المتقدمة بانتهاج سياسات تتناقض تماما مع هذه المبادئ والتوصيات.

ثالثا : المنظمة العالمية للملكية الفكرية " الويبو "

أنشئت هذه المنظمة عام 1967 لتعمل بجانب الأونتكاد على تبني وجهة نظر الدول النامية والدفاع عن مصالحها ولكن في مجال الملكية الفكرية والتكنولوجيا، وتعتبر هذه المنظمة الجهة الإدارية الدولية المسؤولة عن إدارة العديد من الاتفاقيات التي تهتم بحماية حقوق المؤلف وحماية الملكية الصناعية، وقد لاقت الويبو مثلها مثل الأونتكاد معارضة شديدة من الدول الصناعية المتقدمة، وكانت سببا رئيسيا للدول المتقدمة في التركيز على اتفاقيات الجات لتحقيق مطالبها.

رابعا : مؤتمر الجزائر للدول النامية " مجموعة 77 "

لعل من أبرز أعمال الأونكتاد، هو مولد وحدة الدول النامية من بين أعضاء هذا المؤتمر، ولقد عقدت هذه الدول المكونة من 77 دولة نامية أول اجتماع لها في الجزائر خلال شهر أكتوبر عام 1967، وذلك بقصد التحضير لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثاني في نيودلهي عام 1968، ومن هنا سميت هذه الدول فيما بعد بمجموعة السبعة والسبعين، حتى بعد أن ازداد عددها في المؤتمرات اللاحقة. كما قام هذا المؤتمر بتحضير

[1] عادل عبد العزيز علي السن، مرجع سابق، ص ص.135-136.

أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد بسنتياجو في 1972، بعد مؤتمر ليافي عام 1971، ومن المهم ان اعمال مجموعة الـ 77 لم تخرج من المضمون العام الخاص بتحسين شروط التبادل التجاري الدولي.

بعد استعراض مكانة الجات من المؤسسات والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة من خلال الفرع الأول، اقتضت الدراسة التطرق في الفرع الثاني إلى دراسة هذه المكانة على مستوى التكتلات الاقتصادية الدولية.

الفرع الثاني : التكتلات الاقتصادية الدولية

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى دراسة مكانة الجات من التكتلات الاقتصادية الدولية التالية:

أولا : الاتحاد الأوربي :

لقد بدأت الفكرة الأولى لإنشاء هذا الاتحاد ما بين 1 و 2 جوان 1955 حيث عرض اتحاد البنولكس Benelux [*]، المكون من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، مذكرة للمناقشة حول إمكانية تخفيف المزيد من التعاون الأوربي وكان ذلك في مدينة مسينا، وتم الاتفاق بين هذه الدول من جانب وألمانيا وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر على مشروع إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في روما بتاريخ 1957/03/25 لتصبح سارية المفعول بداية من 1958/01/01 [(1)].

وقد تزايد عدد الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث بلغ 9 أعضاء سنة 1972 بعد انضمام كل من المملكة المتحدة وايرلندا والدنمارك في 22 جانفي 1972 . وفي عام 1982 تم إنضمام اليونان ليرتفع العدد إلى 10 أعضاء، وبإنضمام اسبانيا والبرتغال سنة 1986 أصبح العدد 12 دولة[(2)].

ليرتفع فيما بعد عدد الأعضاء إلى 15 عضو سنة 1995 بعد انضمام النسما وفلندا والسويد، وقد وقعت الدول الأعضاء في المجموعة على معاهدة ماستريخت في مارس 1992 والتي نصت على تدعيم التكامل الاقتصادي وإنشاء العملة الأوروبية الموحدة " اليورو " ابتداء من 1999/01/01 لتصبح متداولة بين الأفراد إبتداءا من 2002/01/01، وقد رفض الدخول في نظام العملة كل من المملكة المتحدة والسويد والدانمارك ليصبح العدد الحالي 12 دولة.

ويضم الاتحاد الأوربي 374 مليون نسمة ويستحوذ على 43 % من التجارة العالمية، كما تمثل تجارته البينية 73 % من إجمالي تجارته مع العالم[(3)].

إن ما يمكن قوله هو أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدأت علاقتها مع الجات وكأنها وحدة واحدة منذ مفاوضات جولة كيندي، وقد تجسدت هذه العلاقات بصفة عامة في المواضيع المتعلقة بمسائل التعريفة الجمركية، وقد ساهم هذا الإجراء في دعم تماسك المجموعة الاقتصادية الأوروبية في علاقاتها التجارية مع الجات

---

[*] كلمة البنولكس Benelux مركبة من الحروف الأوائل لأسماء ثلاث دول : حرفا BE تشيران إلى بلجيكا BLGIUM ، وحرفا NE تشيران إلى الأراضي الواطئة NETHERLANDS أي هولندا، والحروف الثلاثة Lux تشير إلى لكسمبورغ LUXMBURG.

(1) حسين عمر ، الجات والخصخصة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 1997، ص ص. 37 – 38.

(2) فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، الاسكندرية ، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة ، 1997 ، ص. 169.

(3) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص. 288.

والدول الأخرى، وقد ترتب عن ذلك بالطبع أن المجموعة الأوروبية لم تعد كيانا واحدا، بل أصبحت على المستوى التجاري شريكا واحدا. وعليه فقد أصبح لهذا التجمع أو الإتحاد دور هام في صياغة النظام التجاري العالمي وعناصر التحول فيه[1].

ثانيا : تكتل المنطقة الاقتصادية الأوربية " الأفتا "

وقعت اتفاقية إقامة المنطقة الاقتصادية الأوربية في ماي 1992 بحضور وزراء خارجية دول المجموعة الأوربية، وتضم اتفاقية " الأفتا " في عضويتها سبع دول هي: النمسا، فلندا، النرويج، السويد، سويسرا، ليشتنشتاين، ايسلندا [2]، وقد أنشىء هذا التكتل لأجل دعم وتطوير الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إزالة كافة العوائق أمام حركة التجارة بين دول الأفتا وبينها وبين دول المجموعة الأوربية الاثنتي عشر، هذا ويسمح في إطار اتفاقية الأفتا بحرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وفقا لنفس مبادئ الحرية التي تسري على الاتحاد الأوربي.

ثالثا : اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا " النافتا "

لقد تم التوقيع على اتفاقية النافتا بين ثلاثة دول هي الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك في نوفمبر 1993 على ان يبدأ العمل بها مع بداية جانفي 1994. وبمقتضى هذه الاتفاقية يتم إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات بين الدول الثلاثة، كما يتم تخفيف القيود المفروضة على تدفق الاستثمارات بينها[3]، وتضم هذه الدول ما يقارب 394 مليون نسمة، وتسيطر على 17 % من التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية 39 % من إجمالي تجارتها مع العالم [4].

ويرجع سبب ظهور هذه الاتفاقية إلى الظروف الغير طبيعية التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي الذي يحمل في طياته العديد من الانعكاسات على صعيد السياسة الاقتصادية الدولية، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق المزيد من المكاسب التجارية في سياق المفاوضات التجارية التي جرت في نطاق الجات خلال جولة الأورجواي، وكذلك رغبتها المحمومة في خلق كيان أو تكتل تجاري إقليمي كوسيلة ضغط من أجل إجبار الآخرين على الاستجابة لمطالبها [5].

رابعا : تجمع بلدان جنوب شرق أسيا " ASEAN "

أنشئ هذا التجمع سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من: أندونيسا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، لكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من: بروناي، فيتنام، ميانمار ، لاوس، وبذلك أصبح

---

(1) جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص ص.386-387.
(2) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص.27-28.
(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية، الاسكندرية ، الدر الجامعية ، 2000، ص ص .237. – 238 .
(4) سليمان ناصر، مرجع سابق ، ص. 288.
(5) جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص 387.

عدد الأعضاء 9 سنة 1997، ويهدف هذا التكتل إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة وإقامة اتحاد جمركي، كما يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر.

ويضم هذا التجمع حوالي 1988 مليون نسمة ويسيطر على25 % من التجارة العالمية، وتبلغ تجارته البينية* 36 % من إجمالي تجارته مع العالم [1].

بعد التطرق إلى نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وعرض مكانتها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية خلال القرن العشرين، اقتضت الدراسة التطرق من خلال المبحث الثاني إلى دراسة أهم المفاوضات التجارية التي عقدت تحت مضلة الجات مبرزة أهم النتائج التي تمخضت عنها هذه المفاوضات، وذلك انطلاقا من جولة جنيف سنة 1947 وانتهاءا بجولة الأورجواي التي كان من أهم نتائجها مولد المنظمة العالمية للتجارة.

من كل ما سبق يمكن القول أن هذه التكتلات قد حضيت بوزن خاص في اتفاقية الجات نظرا لمكانتها الهامة في التجارة الدولية، فحسب نص اتفاقية الجات يتعين على أي تكتل للتجارة الإقليمية أن يلغي الحواجز الجمركية على الجانب الأكبر من تجارته، إلى أن هذه التكتلات تستبعد وإن كان على الأقل جانبا من التجارة من التحرير، وهذا ما سوف يؤدي إلى تزايد النزعة الحمائية بين هذه التكتلات، وبالتالي ستكون هذه التكتلات امتحانا صعبا يواجه الجات-وفيما بعد المنظمة العالمية للتجارة-لعدم توافق أهدافها وأهداف هذه التكتلات الذي يسعى كل تكتل منها إلى ضمان مصالحه في ظل النظام الدولي الجديد.

* يقصد بالتجارة البينية تلك التجارة القائمة بين بلدان تنتمي إلى نفس المجموعة أو نفس التكتل ومثال ذلك التجارة القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي فيما بينها، أو التجارة القائمة بين البلدان العربية فيما بينها.

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق ، ص. 288.

لمزيد من المعلومات أنظر :

- J. E Mittaine , F. pequerul, les Unions économiques régionales, Armand colin , Paris, 1999, p. 47

المبحث الثاني : اتفاقية الجات والتطور نحو إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

لما كان الغرض الأساسي من إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة هو تحقيق قدر متزايد من حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية، وإزالة كافة العوائق التي من شأنها أن تؤثر على حركة انسياب السلع والخدمات، فقد كان من الضروري تحقيقا لهذا الهدف، إجراء سلسلة من المفاوضات في صورة جولات متعاقبة، تشارك فيها الدول الأعضاء في الاتفاقية بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة.

وكنتيجة لذلك فقد أشرفت الجات منذ انشائها على ثمانية دورات للمفاوضات التجارية، وقد استغرقت هذه الدورات حوالي خمسين عاما. وما تجدر الإشارة إليه ان الجولات الخمس الأولى التي عقدت تحت مظلة الجات تميزت بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية[1]. أما الجولات الثلاثة الأخيرة (كينيدي، طوكيو، الأورجواي) فإنها تحتل مكانا متميزا لما حققته من نتائج معتبرة – من حيث تخفيض التعريفات الجمركية والمشاركة الكبيرة للدول المتخلفة، بالاضافة إلى إدراج موضوعات لم يتم التطرق إليها ضمن الجولات السابقة كالخدمات والزراعة ...إلخ - خاصة جولة الأورجواي التي تعد اكبر وأطول الجولات.

وفي ضوء ما تقدم اقتضت الدراسة التطرق من خلال هذا المبحث وفي جزئه الأول لعرض أهم الجولات التي عقدت تحت مظلة الجات انطلاقا من جولة جنيف عام 1947 وانتهاءا بجولة طوكيو عام 1979، لنعرج في الجزء الثاني إلى دراسة أهم وأطول جولة في تاريخ الجات وهي جولة الأورجواي، مبرزين أهم المراحل التي مرت بها هذه الجولة والصعوبات التي واجهتها.

المطلب الأول : الطريق إلى دورة الأورجواي " مفاوضات ما قبل الأورجواي "

لقد قامت سكرتارية الجات منذ نشأتها عام 1947 وإلى غاية نهاية 1961 بعقد 5 جولات بين الدول الأعضاء من أجل تنظيم عمليات التجارة الدولية، وتخفيض التعريفة الجمركية وتسهيل تبادل السلع، وقد اختلفت هذه الجولات في طولها الزمني والموضوعات الرئيسية التي عالجتها إلا أنه بالنظر للمستجدات الاقتصادية والخروقات العديدة لقواعد ومبادئ الاتفاقية العامة كان لابد من إعطاء أهمية أكثر للمفاوضات وطرح المشاكل التي ظلت عالقة ومؤجلة طوال الدورات الخمس الأولى التي كانت تدور حول التعريفة الجمركية فقط، لذا دأبت الجات بالدعوة إلى مؤتمرات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للوقوف أمام هذه المشاكل وإيجاد مخرج لها في إطار اتفاقيات إلزامية وتفاهمات واضحة للأطراف المتعاقدة والتي تركت أثارا على الإتفاقية العامة والتي تستمد

[1] سعيد النجار، الجوانب القانونية والاقتصادية لمبادئ منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أبو ظبي، 2004 ، ص.36.

منها فعاليتها، وبالفعل تم عقد جولتين هما جولتا كيندي وطوكيو اللتان كانتا ممهدة للدورة الكبيرة وهي دورة الأورجواي .

وبناء على ما تقدم اقتضت الدراسة التطرق من خلال هذا المطلب إلى استعراض أهم الجولات الـــتي سبقت جولة الأورجواي، وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، حيث خصـــص الفـــرع الأول لدراسة الجولات الخمس الأولى للجات، فحين خصص الثاني للحديث عن دورة كيندي، ليتطرق بعدها الباحث ومن خلال الفرع الثالث إلى جولة طوكيو والتي كانت بمثابة طريقا ممهدا لعقد الجولة التاريخية ألا وهي جولـــة الأورجواي .

الفرع الأول : الجولات الخمس الأولى للجات

لقد شهدت اتفاقية الجات خلال الفترة (1947 – 1961) سلسلة من المفاوضات التجارية بلغ عددها 5 جولات، شاركت من خلالها الدول المتعاقدة للدفاع عن مصالحها التجارية العالمية. ولقد كانت هذه الجولات كما هي مبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم 3 : جولات المفاوضات الثمانية للجات خلال الفترة (1947 – 1993)

جولة المفاوضات	السنة	عدد المشاركة	أهم النتائج المحققة
جنيف (سويسرا)	1947	23	- تخفيض التعريفات بـــ 50 % من التجارة الدولية.
أنسي (فرنسا)	1949	13	- حوالي 5000 تخفيض جمركي جديد.
توركاي (انجلترا)	1951-1950	38	- تخفيض 25 % لحوالي 55000 منتج.
جنيف (سويسرا)	1956	26	- تخفيض التعريفات الجمركية تقدر بـــ 2.5 مليار دولار.
ديلون (جنيف)	1961-1960	26	- تخفيض التعريفة الجمركية لحوالي 6000 منتج. - إنشاء تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الأوربي. - البد في المفاوضات الزراعية.
كيندي (جنيف)	1967-1964	62	- تخفيض الرسوم الجمركية بـــ35% على السلع الصناعية وبـــ 20 % على المنتجات الزراعية. - اتفاقية حول اجراءات مكافحة الإغراق.
طوكيو(اليابان)	1979-1973	102	- تسع اتفاقات خاصة بالقيود غير التعريفة والدعم ، الإغراق ، الألبان...الخ - تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية إلى 4.7 % بالنسبة للدول الصناعية. - أربع ترتيبات خاصة.
الاورجواي	1993-1986	117	- اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة -مجموعة من الاتفاقات المتعلقة بالزراعة والنسيج والاستثمارات المرتبطة بالتجارة،وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات،وتخفيضات الحقوق الجمركية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع :

- محمد علي ابراهيم، الجات " الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات"، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص.26.
- صالح صالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، مجلة الدراسات الاقتصادية ، الجزائر، دار الخلدونية، العدد الثاني، 2000 ، ص. 98.
- محمد سيد عايد ، التجارة الدولية ، الاسكندرية ، مطبعة الاشعاع الفنية ، 1999 ، ص .449.
- عبد الباسط وفاء، النظم الجمركية: دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات، دار النهضة العربية، 2000،ص. 264.

أولا : جولة جنيف 1947

عقدت هذه الجولة في جنيف بسويسرا عام 1947 وهي الجولة التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية، وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الجولة 23 دولة، وتم فيها التنازل عن 45 ألف تعريفة جمركية تشمل سلعا قيمتها 10 مليارات دولار، وتشكل 45 % من مجموع قيمة التجارة العالمية [1].

ثانيا : جولة أنسي 1949

وقد عقدت هذه الجولة بفرنسا وبلغ عدد المشاركين فيها 13 دولة وتعتبر من الناحية العملية أول جولة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات، واتفق من خلالها على تخفيض خمسة آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية. كما انضمت خلال هذه الجولة عشرة دول * جديدة إلى عضوية الجات ليصبح عدد الأعضاء 33 عضو.

ثالثا : جولة توركاي (1950 – 1951)

جرت مفاوضات هذه الجولة في توركاي بإنجلترا خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1950 إلى أفريل عام 1951، بين الدول السابقة الأعضاء في الجات، وبين كل من ألمانيا والنمسا وجواتيمالا والبيرو والفليبين وتركيا[2] وقد تم خلال هذه الجولة مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركيةالتي انخفضت بواقع 25 % بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام 1948، وقد تميزت هذه الجولة بالإرتفاع الملحوظ في عدد الدول المشاركة حيث وصل عددها إلى حوالي 38 دولة، ويرجع ذلك إلى انتشار الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية.

رابعا: جولة جنيف 1956

عقدت هذه الجولة في جنيف عام 1956 بمشاركة 26 دولة، وتم فيها تخفيض التعريفة الجمركية لسلع تبلغ قيمتها 2.5 مليار دولار ، وقد جاءت هذه الجولة لتعيد الحياة للاتفاقية بتحقيق بعض التقدم. ويلاحظ المتتبعون لتلك الفترة من عمر اتفاقية (الجات) أن كثرة الاستثناءات وانفراد الدول المتقدمة باتخاذ قرارات- لصالحها بطبيعة الحال- أدى إلى إعاقة الاتفاقية عن تحقيق أهدافها، وكان نتيجة لضعف سلطة الجات عدم قدرتها على تحقيق تقدم كبير من حيث خفض القيود الكمية على الواردات مثلما حدث مع التخفيضات على الرسوم الجمركية، الأمر الذي أدى إلى عدم استفادة الدول النامية من قرارات الاتفاقية.

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة الآثار المحتملة لاتفاقية التركيز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص.1783.

* هذه الدول هي : اليونان، إيطاليا، فنلندا، السويد، الدانمارك، الدومنيكان، هايتي، نيكارجوا، أورجواي، ليبيريا .

[2] سيد طه بدوي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على ميزان الخدمات المصري، القاهرة ، دار النهضة العربية، 2004، ص.19.

خامسا : جولة ديلون (1960 – 1961)

جرت هذه الجولة بجنيف وسميت بهاذ الإسم نسبة إلى "دوغلاس ديلون" وهو نائب السكرتير العام الأمريكي الذي اقترح هذه المفاوضات وكان المحرك الأساسي فيها وشاركت في هذه الجولة 26 دولة، وتركزت مفاوضاتهم على تنسيق التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوربية، وانتهت الجولة بإقرار 4400 امتياز تعريفي تغطي تعاملات تجارية بقيمة 4.9 مليار دولار [1]

إن الشيء الذي يمكن قوله أنه من الملائم كثيرا تصنيف هذه الجولات الخمس في مجموعة واحدة أو معا وذلك لأنها دارت كلها في إطار نصوص الاتفاقية الأصلية، وتركزت جميعها في تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع[2]. فضلا عن ذلك محدودية عدد الدول المتفاوضة في هذه الجولات الخمس، وعلى هذا الأساس سوف يتم من خلال الفرعين القادمين التناول التفصيلي لكل من جولة كيندي وطوكيو لما لهاتين الجولتين من أهمية خاصة على صعيد تناولهما للمشكلات التجارية التي تعوق تدفق السلع وذلك بجانب التنازلات الجمركية.

الفرع الثاني : عرض وتقييم لجولة كينيدي (1964 – 1967)

بعد انتهاء الجولات الخمس الأولى للجات أصدرت الأطراف المتعاقدة في ماي 1963 قرارا حددت فيه الأسس والمبادئ التي يجب أن تجري على أساسها جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجديدة والمعروفة بجولة كينيدي.

أولا : أسباب انعقاد جولة كيندي

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي عجلت بانعقاد جولة كيندي فيما يلي:

1-إنشاء المجموعة الأوروبية المشتركة والتي شكلت اتحادا جمركيا، حيث اعتمدت هذه المجموعة على سياسة جمركية موحدة. وأقصت كل القيود الكمية في ما بينها - في إطار المجموعة - مما أثار احتجاج الولايات المتحدة الأمريكية.

2- موجة التحرر الكبيرة التي عرفتها الدول المتخلفة وبحثها عن سوق لتصريف منتجاتها في ظل نظام تجاري عادل

3- المفاوضات السابقة لجولة كيندي الذي كان موضوعها الأساسي التعريفة الجمركية، و لم تهتم بالقيود غير التعريفة، أي الحواجز الجمركية.

4-الحماية من خلال التحايل على نصوص الإتفاقية.

---

[1] René Sandretto, Le commerce international, paris, Armand colin , 1999, p. 42

[2] عبد الواحد العفوري، العولمة والجات " التحديات والفرص " ،القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ،2000 ، ص. 48 .

5-قيام الولايات المتحدة الامريكية بتعديل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل، ليحل محله قانون التجارة الموسع الذي يخول للرئيس السلطة لتخفيض التعريفة الجمركية على أساس المبادلة بالمثل بنسبة50 % من المستوى الذي تكون عليه حينما يصبح القانون نافذ المفعول، وبالتالي يصبح للرئيس إمكانية تقييد التجارة أو تحريرها وذلك تماشيا مع المعطيات الاقتصادية التي برزت في هذه المرحلة.

6-تميزت الجولات السابقة بإبرام اتفاقية الألياف المتعددة سنة 1961 كإجراء قصير الأجل يطبق لمدة سنة واحدة، ولكن استمر تطبيقه إلى حين إعلان مراكش، وهذه الاتفاقية تقيد صادرات المنسوجات والملابس في الدول النامية إلى أسوق الدول الصناعية بحصص كمية، وهي تنطوي على خرق لقاعديتين من قواعد الجات، فهي تستخدم نظام الحصص بدلا من التعريفة الجمركية في حماية الصناعات المحلية، كما أنها تنطوي على التمييز بين الأطراف المتعاقدة، وتحديدا فإن التمييز هنا ضد الدول النامية [1].

في ظل هذا الجو المتأزم تمت الدعوة إلى عقد جولة جديدة ترتب السادسة منذ نشأة الجات والتي كانت مهمة من حيث عدد المشاركين ومن حيث أهدافها، وسميت هذه الجولة بجولة كيندي فما هو مضمون أو محتوى هذه الجولة ؟

ثانيا: محتوى جولة كيندي

انطلقت جولة كيندي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف رسميا في 4 ماي 1964 بجنيف، واستمرت إلى غاية جويلية 1967، حيث شاركت فيها 62 دولة تمثل 75% من التجارة العالمية، وبلغت قيمةالتجارة الدولية محور التحرير حوالي 40 مليار دولار وكان موضوعها الأساسي التعريفات الجمركية المضادة للإغراق[2] . وقد دعيت بهذا الإسم نسبة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق " جون كيندي " - الذي بادر في رسالةله إلى الكونجرس الأمريكي، يدعوه فيه إلى ضرورة القيام بمفاوضات في نطاق اتفاقية الجات، لإجراء المزيد من التخفيضات في الرسوم الجمركية والحوافز التجارية-وقد أوضح الرئيس الأمريكي الدوافع الأساسية التي أدت به إلى عرض هذه المقترحات*.

وتعد جولة كيندي بمثابة نقطة تحول في مسار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، حيث واكبت هذه الجولة العديد من التطورات الاقتصادية العالمية الهامة، من بينها إنشاء المجموعة الأوربية ذات التعريفة الموحدة، ولقد أسفرت هذه الجولة على تحقيق تخفيض جمركي بنسبة 50% [3]. كما تم خلال هذه الجولة الإتفاق على

---

[1] Alain Samuelson, " Economie international contemporaine, aspects réels et monétaires, Alger, OPU, 1993, p.38.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الأردن، دار جرير للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، 2006 ، ص.189.

*يقول البعض بأن الدوافع الأساسية وراء طرح الرئيس الأمريكي لهذا العرض في ذلك الوقت تنحصر في هدفين :
الأول : المساومة من اجل تخفيض وإزالة التعريفة الموحدة التي تطبقها السوق الأوربية المشتركة.
الثاني : إبطال أثر التفضيلات الممنوحة من السوق الأوربية المشتركة إلى الدول الإفريقية.

[3] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2000، ص.151.

إجراء تخفيض جوهري يصل إلى 35 % في مقدار التعريفة الجمركية لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار، ويكون هذا التخفيض تدريجيا على مدى خمس سنوات[1].

ثالثا : نتائج جولة كيندي

كان للتطورات الاقتصادية المثيرة التي واكبت جولة كيندي تأثيرها البالغ في نتائج هذه الجولة، ولقد أملت هذه التطورات على الإدارة الأمريكية ضرورة انتهاج سياسة تجارية جديدة بهدف احتواء التكتل الاقتصادي لأوربا الغربية ومواجهته. ويمكن تلخيص اهم النتائج التي تمخضت عنها جولة كيندي فيما يلي:

1- التوصل لأول مرة إلى اتفاق لمكافحة الإغراق في أواخر عام 1967، لتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 جويلية 1968، بحيث أن المادة السادسة من اتفاقية الجات أعتبرت كقاعدة لإبرام هذه الاتفاقية ووضحت أسلوب ووسائل مكافحة الإغراق، وقد تم تطوير هذه الاتفاقية لاحقا خلال جولة طوكيو، ثم أصبحت أحد الاتفاقات الأساسية (كما سنرى ذلك فيما بعد) التي أسفرت عنها جولة الأورجواي[2].

2- التوصل إلى اتفاق يقضي بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة 35 % ويكون هذا التخفيض تدريجيا على مدى 5 سنوات (1968– 1972) لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار، ويختلف متوسط التخفيض حسب الوزن النسبي لكل طرف متعاقد في الصناعة العالمية، وفي هذا الإطار وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من السلع الصناعية بنسبة 50 %، أما المجموعة الاقتصادية الأوربية فقد وافقت على تخفيض تعريفتها بنسبة 35 %، أما اليابان فإن معدل متوسط التخفيض بلغ نسبة 30 %، وبالنسبة لكندا فهو 24 %، أما المملكة المتحدة فخفضت تعريفتها بنسبة 38 % وبالتالي التخفيض المتوسط المشترك للتعريفة الجمركية كان 36 % . أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فقد تم تخفيض الحقوق الجمركية عليها بنسبة25 % باستثناء الحبوب فقد عقد بشأنها اتفاق دولي يقضي بزيادة السعر الأدنى لها[3].

3- ارتفاع عدد الأعضاء من الدول النامية خلال هذه الجولة، نتيجة إضافة نص في فقرة التجارة والتنمية وجاء فيه ما يلي[4] : " على الدول المتقدمة أن تولي عناية خاصة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية، وأن تمنع وضع عراقيل جديدة أمامها ". إلا أنه ورغم ذلك فقد وجدت سلع كثيرة تهم الدول النامية من الناحية التصديرية لم تحظ بأي تخفيض في التعريفات الجمركية المفروضة عليها، بل أكثر من ذلك فقد كان لتخفيض التعريفات الجمركيةبين الدول الصناعية المتقدمة والتي لم تكن بينها تفضيلات، أثر ضار على صادرات الدول النامية التي كانت تتمتع بالتفضيلات التعريفية لما نتج عن هذه التخفيضات من تآكل حد التفضيل الذي كانت تتمتع به.

---

[1] فضل علي مثنى ، مرجع سابق ،ص. 50.

[2] عبد الواحد العفوري،العولمة والجات " التحديات والفرص "، مرجع سابق، ص. 49.

[3] Michel Rainelli , op - cit, p .57.

[4] عادل عبد العزيز علي السن ، مرجع سابق، ص.150.

بناءا على ما تقدم يتفق المحللون في شؤون التجارة الدولية باختلاف وجهاتهم، أنه إذا كانت هذه المفاوضات لم تحقق نتائج مهمة للدول النامية وخاصة في المجـــال الزراعي، إلا أنها نجحت في تحقيـــق خطـــوة مهمة في تاريخ تحرير التجارة الدولية، ويقول "جون أدلمان" معلقا على نتائج دولة كينـــدي "بأن المفاوضات عملت بشكل جيد في مصلحة الدول المتقدمة ".

وعليه إذا كانت هذه الجولة قد لاقت نجاحا في تحرير التجارة بين الدول المتقدمة، فقد لاقـــت فشـــل وخيبة أمل كبيرة لصادرات الدول النامية عموما، وهو الشعور الذي ساد البيان الذي أصدرته وفـــود الـــدول النامية في ختام جولة كيندي.

على هذا النحو أتت جولة كيندي على نهايتها، لتعرف اتفاقية الجات جولة جديدة (جولة طوكيو) و ذلك ما سنبينه من خلال الفرع التالي :

الفرع الثالث : عرض وتقييم جولة طوكيو (1973 – 1979)

بعد عرض وتقييم جولة كيندي، كان لزاما التطرق إلى عرض وتقييم جولة طوكيو باعتبارهـــا أطـــول الجولات السبع التي عقدت تحت مظلة الجات، والتي تناولت موضوعات لم يسبق التطرق إليها من قبل، زد على ذلك أن هذه الجولة كانت ممهدة للدورة الكبيرة، ألا وهي دورة الأورجواي.

أولا : أسباب انعقاد جولة طوكيو

إن أسباب وظروف انعقاد جولة طوكيو كثيرة ومتعددة يمكن حصرها فيما يلي :

1- تزامن الجولة مع مرحلة كانت تتسم بعدم استقرار ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكيـــة، حيـــث لأول مرة يسجل الميزان التجاري عجزا كان سنة 1971، وهو ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى الدعوة لإجـــراء مفاوضات جديدة وبأقصى سرعة ممكنة، وهذا التسارع في الدعوة لإجراء المفاوضات يمكن تفسيره أو إرجاعه إلى نقطتين [1]:

أ- نتيجة التغير الهيكلي الذي حدث في الاقتصاد العالمي منذ عشرين سنة، بحيث تراجـــع ثقـــل الولايـــات المتحدة الأمريكية مقابل توسع المجموعة الاقتصادية الأوربية من 6 إلى 9 أعضاء، وهذا التغير يمكن أن يؤثر على القرار الأمريكي.

ب- تدهور القدرة التنافسية لبعض القطاعات في الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للدول الصناعية المنافسة، وهذا بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض الإنتاجية.

2- بدأت الدورة أو الجولة في ظروف اقتصادية وسياسية تختلف تماما عن الدورات السابقة، حيث تزامنت هذه الجولة مع فترة الانسحاب من تطبيق سياسة تحرير التجارة الدولية وبداية فترة قيل عنها أنهـــا بدايـــة للحمايـــة

[1] Jouanneau Daniel , op – cit , pp. 53 – 54.

التجارية الجديدة . وقد ظهرت هذه الموجة الجديدة التي عرفت باسم الحمائية الجديدة (NeoProtectionnisme) بسبب الأزمة النفطية الأولى التي بدأت بعد حرب أكتوبر 1973.

3 - تزعزع الثقة في جودة المنتج الأمريكي، يضاف إلى ذلك أن جولة كيندي لم تتوصل إلى نتائج ايجابية بالنسبة للكيفية التي يمكن زيادة صادرات الدول الآخذة في النمو[1].

في ظل هذه الظروف جاءت الدعوة لعقد الجولة السابعة في تاريخ الجات والمعروفة بجولة طوكيو، والعنصر التالي يوضح محتوى هذه الجولة.

ثانيا : محتوى جولة طوكيو

تعد هذه الجولة من أطول الجولات التي سبقت جولة الأورجواي وأهمها، نظرا لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق إليها من قبل، ومن أهمها الإطار القانوني للتجارة العالمية، التقييم الجمركي والتجارة في المنتجات الاستوائية ولقد سميت هذه الجولة بجولة طوكيو بسبب انعقاد المؤتمر الوزاري الذي أعلن بدايتها في العاصمة اليابانية طوكيو في 14 سبتمبر 1973، ولقد اتسع نطاق مشاركة الدول فيها ليصل إلى 102 دولة، تمثل الدول النامية فيها ثلاثة أرباع الدول المشاركة وقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة خلال هذه الجولة حوالي 155 مليار دولار[2]، إلى أن مفاوضات هذه الجولة لم تبدأ فعليا إلا في سنة 1977 والسبب الرئيسي في إعاقة انطلاق المفاوضات هي الأزمة النفطية التي قامت مباشرة بعد قبول التصريح بمفاوضات طوكيو[3].

وقد أتفق أن تقوم الدول الصناعية الرئيسية في هذه الجولة بتخفيض نسبة ضرائب الاستيراد بمعدل 33 % على جميع السلع مع السماح لكل دولة باستثناء أي قائمة من السلع التي تعتبرها حساسة، وقد استمرت هذه الجولة لحوالي 6 سنوات من سبتمبر 1973 إلى نوفمبر 1979، وأسفرت على إعلان طوكيو الذي حدد مجال نقاش هذه الجولة بستة مجالات هي[4] :

- تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية.
- إزالة الحواجز غير الجمركية.
- وضع نظام للضمان متعدد الأطراف وفقا للمادة 19 من الاتفاقية العامة.
- منح معاملة خاصة للمنتجات الإستوائية (قهوة، شاي، كاكاو ...إلخ) للبلدان النامية وذلك من خلال تخفيض القيود التي تعرقل تجارة هذا النوع من المنتجات.
- تحرير المبادلات التجارية الدولية بالنسبة لقطاع الزراعة.
- إدماج أكبر عدد ممكن من الدول وقبولها في الجات من أجل إنجاح المفاوضات.

---

(1) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص. 264 -265.

(2) حمودة فتحي حمودة سيد ، مبدأ حرية تجارة الخدمات وفقا لإتفاقية منظمة التجارة العالمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 2006 ،ص.20.

(3) Alain Samuelson, , op- cit, p. 35.

(4) أنظر في هذا الصدد :

- جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص.190.
- علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، مركز المحروصة للبحوث والتدوين والنشر، الطبعة الثانية، 1996، ص ص.29-30.

وعلى هذا الأساس تعتبر هذه الجولة تكملة للجولات السابقة. كما تعد بمثابة أول ترجمة عملية تطبيقية لفكر المدرسة الكلاسيكية، ومدرسة النيوكلاسيك الداعية إلى تحرير التجارة من القيود غير الجمركية و التخلص من رواسب فكر المذهب التجاري التي أسهمت في السياسات الحمائية، وفرض القيود غير التعريفة على الواردات.

ثالثا : نتائج جولة طوكيو

لقد أسفرت جولة طوكيو على التوصل إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات بلغ عددها تسعة اتفاقات إضافة إلى أربعة تفاهمات تناولت المواضيع التالية[1] :

1. اتفاق حول الدعم المالي والضرائب التعويضية.
2. اتفاق حول القيود الفنية على التجارة.
3. اتفاق حول إجراءات تراخيص الاستيراد.
4. اتفاق حول المشتريات الحكومية.
5. اتفاق خاص بالتقييم الجمركي.
6. اتفاق خاص لمكافحة الإغراق.
7. اتفاق خاص باللحوم والثروة الحيوانية.
8. اتفاق خاص بالألبان.
9. اتفاق خاص بتجارة الطائرات المدنية.

أما فيما يتعلق بالتفاهمات الأربعة فقد دارت حول :

1-المعاملة التفضيلية والتمييزية، بالإضافة إلى المعاملة بالمثل والمشاركة الشاملة للدول النامية.

2-التصريح بالإجراءات التجارية المتخذة لأغراض ميزان المدفوعات.

3-العمل لضمان أغراض التنمية.

4-التفاهم على الإشعار والتشاور وتسوية النزاعات والرقابة.

وعليه فقد أعتبرت نتائج هذه الجولة (طوكيو) نجاحا كبيرا لأنصار الحرية التجارية، حيث حققت هذه الجولة تخفيضا متوسطا للتعريفات لا سيما ما بين الدول الصناعية بمتوسط يعادل30 % من التعريفات المعمول بها، وشمل مجال التخفيض الصناعات غير الإلكترونية والكمياوية ومعدات النقل ومنتجات الخشب ومشتقاته.

أما بالنسبة للدول النامية، فقد منحت معاملة تفضيلية حسب نص اتفاق طوكيو، وتتمثل تلك المعاملة في إعطاء الدول المتقدمة معدلات تعريفية جمركية أفضل في اطار النظام العام للتفضيلات، والسماح بعقد اتفاقيات فيما بين الدول النامية سواء على المستوى الجهوي أو على الصعيد العالمي، لكن الواقع كان غير ذلك، فبالموازاة

[1] Michelle Rainelli, op – cit, pp.36-64.

مع اتفاق طوكيو تم إصدار ما يسمى بإعلان النويا الطيبة* من قبل السوق الأوربية واليابان للعمل على تخفيض أو الغاء الحواجز الجمركية التي تفرض على صادرات الدول النامية، و ذلك وفقا لبيان طوكيو الذي ينص على المبادئ التي من شأنها أن تحكم البلدان النامية خلال هذه المفاوضات. لكن الدول الصناعية رأت أن تطبيق مبدأ عدم التبادلية على جميع الدول النامية بدون إعتبار لمستوى التنمية والقدرة على المنافسة من شأنه أن يضر بجميع الدول،لذلك طلبت بتطبيقه على الدول حديثة التصنيع والقادرة اقتصاديا على التفاوض على أساس تبادلي، وأمام هذا الإختلاف في الآراء تم التوصل إلى حل وسط يتمثل في إقرار شرط الأهلية- والذي ينص على امكانية المعاملة بالمثل عند بلوغ مستوى معين من التنمية وهو ما يسمى بمرحلة التنمية المنجزة، وتم إضافة هذا الشرط في المادة 20 - وقبلته الدول النامية رغم إدانتها له .

في ضوء هذا العرض الموجز لما اسفرت عنه جولة طوكيو من اتفاقيات، يمكن القول بان القرارات التي خرجت بها على الرغم من عدم تلبيتها لحاجات الدول النامية وإغفالها لبعض المجالات، إلا أنها كانت أرضية لإنطلاق جولة أخرى من المفاوضات يتسع نطاقها ليغطي مجالات أخرى لم يسبق التفاوض حولها في إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية، وهو الأمر الذي حدث بالفعل عندما بدأت الجولة الثامنة للمفاوضات (جولة الأورجواي) لتبنى على ما تم إنجازه في جولة طوكيو، وتزيد عليه بشكل غير مسبوق.

المطلب الثالث: دورة الأورجواي التاريخية ونتائجها

مثلما ظهرت الجات عام 1947 ، في إطار قيام الدول الصناعية الكبرى بإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية للعام غداة الحرب العالمية الثانية جاءت الدعوة إلى عقد جولة الأورجواي [1]، هذه الجولة التي تعد الثامنة والأخيرة في مفاوضات الجات استمرت قرابة ثمانية سنوات متواصلة بدءا من إعلان "بونتاديليست " بالأورجواي في سبتمبر 1986 وحتى الموافقة المبدئية على نتائج الجولة في15/ 12/ 1993، ثم التوقيع النهائي على الوثيقة الختامية من قبل المجلس الوزاري في منتصف أفريل عام 1994 بمراكش.

لقد كان الهدف من عقد هذه الجولة هو تحقيق المزيد من تحرير السلع وتوسيع نطاق التجارة الدولية، وتقوية دور الجات فيها مع دعم نظام التجارة المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى وضع إطار جديد لقواعد التجارة في الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولات [2]، وقد شاركت في هذه الجولة وفود 117 دولة منها 88 دولة نامية، ومن بينها 26 دولة صنفت رسميا بالدول الأقل نموا. وتجدر الإشارة إلا أن هذه الجولة قد تناولت موضوعات جديدة لم يسبق تناولها خلال الجولات السبع السابقة من أهمها : إدخال مجال الخدمات في

* اعلان النوايا الطيبة كان من بين مبادئه ، مبدأ عدم التبادلية لصالح الدول النامية تطبيقا للمواد 36، 37 ، 38 من الاتفاقية العامة والخاص بالتجارة والتنمية.

[1] إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995 ،ص . 44.

[2] رابح راتيب، الدخول إلى الأسوق الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1996 ، ص ص . 178 - 179.

التجارة الدولية، كما تم الاتفاق على الحماية الزراعية وحماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، وقضايا أخرى تتعلق بالاستثمار.

لقد تم صياغة ما أسفرت عنه هذه الجولة من اتفاقيات في إطار قيام هذه الدول -الصناعية - بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم، ووضع قوانين لحركة التجارة العالمية من منظور النظام العالمي الجديد، الذي حظي بقوة دفع عظيمة إبان أحداث تصدع الاتحاد السوفياتي السابق وتفكك منظومة الدول الاشتراكية، وتحقيق وحدة الدول الأوربية، وظهور مجموعة من التكتلات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية في مناطق متفرقة من العالم.

في ضوء ما تقدم اقتضت الدراسة التطرق من خلال هذا المطلب والذي تمت تجزئته لثلاثة فروع، إلى أهم الظروف التي أدت إلى انعقاد جولة الأورجواي وذلك من خلال الفرع الأول، في حين خصص الفرع الثاني للتطرق إلى مراحل إنعقاد هذه الجولة والصعوبات التي واجهتها، أما في الفرع الثالث والأخير فقد خصص لعرض أهم النتائج التي تمخضت عنها جولة الأورجواي.

الفرع الأول : أسباب وظروف انعقاد جولة الأورجواي

تعد جولة الأورجواي تاريخية بكل المقاييس ، فهي الجولة التي تمخض عنها ولادة المنظمة العالمية للتجارة أو كما يطلق عليها " الجات الجديدة " وذلك تمييزا لها عن الجات الأصلية 1947، ولذلك تجد أنه من الضروري التعرض إلى أسباب وظروف انعقاد هذه الجولة والتي نوجزها فيما يلي [1]:

1- تزايد حدة الانفلات في النظام التجاري العالمي ، وابتكار المزيد من الطرق والأساليب الجديدة للتحايل على تطبيق نصوص وأحكام اتفاقية الجات من قبل مختلف الدول . بالإضافة إلى تزايد الشعور في الأوساط الاقتصادية الدولية بعدم فعالية وضعف آلية فض المنازعات التي تضمنتها جات 1947.

2- حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي ورغبتها في احتواء التراعات الاقتصادية في ما بينها، وخصوصا في مجال الصراع على الأسواق.

3- تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة والمجموعة الأوربية أمام تنامي القوة الاقتصادية الآسيوية ممثلة في اليابان وبلاد الحافة الآسيوية أو ما يسمى بالنمور الأربعة (كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان، سنغافورة) حديثة التصنيع، والتي تعاظمت أهميتها النسبية ليس فقط في الصناعات التقليدية، وإنما كذلك في بعض الصناعات التكنولوجية الرفيعة - كصناعة السيارات والالكترونيات والكهربائيات - خاصة وهي تسعى إلى فتح أسواق العالم أمام صادراتها من السلع الصناعية، ومن ثم دعم السياسات الليبرالية للجات.

4- انتشار السياسات الحمائية انتشارا عظيما، وذلك من جراء المنافسة الكبيرة للدول الصناعية على الأسواق الخارجية. إلا أن هذه السياسات تتعارض مع حرية التجارة التي دعت إليها اتفاقية الجات ومع التوجيهات

---

[1] أنظر في هذا الصدد :
- عبد الباسط وفا ، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص ص. 291 – 300.
- عبد الواحد العفوري ، مرجع سابق، ص ص. 51 – 53.

الجديدة لبناء النظام العالمي الجديد، مما حدا بهذه الدول لطرح موضوع "القيود الرمادية" [*]، للمناقشة في جولة الأورجواي للحد منها ومحاولة لإيقاف الحروب الجمركية التي سادت قبيل جولة الأورجواي .

5- قصور الجات عن تحرير بعض القطاعات ذات الأهمية النسبية للتجارة الدولية، خاصة مع تنامي رغبة الولايات المتحدة في تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات التي يسيطر الأمريكيون على نسبة كبيرة فيها، وتوسيع نشاطها في كل أنحاء العالم، وإزالة العراقيل التي تقف أمامها، ونلاحظ أن هذه الرغبة تنامت لظهور عوامل عديدة منها[1]:

- سياسات الدعم الزراعي في أوربا وخاصة سياسة دعم صادرات السلع الزراعية الأوربية التي شكلت عبء على الدول الأوربية من جهة، وأدت إلى تناقص نصيب الولايات المتحدة في الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية من جهة أخرى.

- تنامي تجارة الخدمات التي أصبحت تشكل أكثر من 20 % من التجارة العالمية، والتي أصبحت موضع اهتمام الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية الكبرى التي تريد فتح المزيد من الأسواق اعتمادا على ما تملكه في هذا المجال من مزايا نسبية ضخمة.

- تنامي التجارة الخارجية في حقوق الملكية الفكرية ، مع ضعف القوانين السائدة لحماية هذه الحقوق.

إضافة إلى مجمل الأسباب والظروف السابقة الذكر، هناك أسباب أخرى ساهمت بشكل كبير في إعطاء دفعة قوية للإسراع في عقد جولة الأورجواي وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:[2]

- انتشار موجة الكساد التضخمي في معظم الدول الصناعية والنامية، وتفجر مشكلة المديونية الخارجية عام 1982، مع ظهور اختلالات شديدة في موازين المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى نكسة شديدة في النظام التجاري العالمي.

- رتفاع الفجوة التكنولوجية بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، أدى إلى استمرارية تقسيم العمل الدولي لصالح البلدان المتقدمة

- تدهور مكانة الكتلة الاشتراكية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبالتالي ذهاب الثنائية القطبية أدراج الرياح، وهو ما يعني الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي الذي وضع في ظروف الحرب الباردة.

---

[*] سميت هذه القيود بالرمادية نظرا لأنها لا تتعارض مع الجات وفي نفس الوقت لا تتفق معها ، فهي تقع في منزلة بين منزلتين ،فلاهي بالصحيحة ولا هي بالباطلة ، ففي حالة التوسع الاختياري للواردات أو التقييد الاختياري للصادرات نجد ان هذين الإجراءين يتمان بالاتفاق بين طرفين، وهذا ما يرفع عنهما صفة البطلان، ولكنهما في نفس الوقت يشتملان على تقييد للتجارة الدولية بطريقة تماثل عمل القيود غير التعريفة مما يرفع عنهما صفة الصحة.

[1] Mourad Ben achenhou,'inflation, devoluation,Marginalisation' Alger,Dar Ech Rifa,1992,pp. 98-102.

[2] سامي عفيفي حاتم، النظام التجاري الدولي في إطار جولة الأورجواي للجات، الندوة القومية الثانية: الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مصر، جامعة حلوان، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، 22-24 مارس 1999 ص.ص.38-42.

لكل تلك الأسباب وغيرها كان التفكير في دورة جديدة تنعش النظام التجاري الدولي، وتوقف التآكل الذي أصاب المبادئ التي قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعكس التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة.

الفرع الثاني : مراحل انعقاد جولة الأورجواي والعقبات التي واجهتها

لقد تأخرت المفاوضات أربع سنوات كاملة ، حيث كان من المقرر أن تنطلق هذه الجولة سنة 1982 إلا أنها لم تبدأ فعليا إلا في شهر سبتمبر عام 1986 في مدينة بونتاديست بالأورجواي ، لتتكرر بعد ذلك الاجتماعات واللقاءات وكانت أهم هذه الاجتماعات اجتماع مونتريال بكندا في شهر ديسمبر 1988 الذي حصل فيه اختلاف بين مجموعات العمل، ولكن تم تجاوزه بتعهد الأطراف المتعاقدة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى إزالة القيود التجارية فيما يخص أربعة مجالات وهي المنسوجات، الملكية الصناعية، الوقاية والزراعة ، ليعقب هذا الاجتماع لقاء بروكسل ببلجيكا سنة 1990 والذي يعتبر من أهم المفاوضات خاصة بالنسبة للدول النامية، ليأتي الاجتماع الأخير المنعقد بجنيف في ديسمبر 1993، حيث أقدم المدير العام للجات آنذاك " أرثر دنكل " على إعداد نص كامل لاتفاقية جولة الأورجواي.

أولا : الإعلان الوزاري لبدء الجولة في بونتاديست

تم عقد الاجتماع الوزاري الخاص بأضخم جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في تاريخ الجات، وهي دورة الأورجواي في مدينة بونتاديست Punta-deleste في الأورجواي خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 20 سبتمبر 1986، وقد شاركت في أعمال هذا الاجتماع 92 دولة، وصدر عنه إعلان وزاري ببدء جولة جديدة للمفاوضات التجارية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.

وقد اقترح وزير خارجية اليابان Mr.KURANARI أن تسمى هذه الجولة بجولة الأورجواي، ونادى بأهمية إقامة نظام تجاري عالمي أكثر تحررا وقابلا للتطبيق وأن تكون الجات أكثر استجابة للتحديات الجديدة التي تواجه التجارة الدولية. ولذلك سميت هذه الجولة منذ هذا التاريخ رسميا باسم جولة الأورجواي[1] .

وقد تضمن الإعلان الوزاري الذي وافق عليه الوزراء في بونتاديست على مجموعة من الأهداف والمبادئ، وقد قسم إلى جزئين :

الجزء الأول :

يتناول هذا الجزء مفاوضات التجارة في السلع، وكانت أهدافه تتمثل في تحقيق المزيد من التحرر والتوسع في التجارة الدولية، وزيادة قدرة الجات على التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وتقوية علاقته بالمنظمات

[1] عادل عبد العزيز علي السن، مرجع سابق، ص.176.

الدولية الأخرى، بالإضافة إلى تحسين النظام التجاري الدولي على أساس مبادئ وقواعد الجات، وزيادة نظـــام تمثيل الجات في وضع خطط البيئة الاقتصادية الدولية.

الجزء الثاني :

يهدف إلى وضع إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد المنظمة لعملية التجارة في الخدمات، مع إمكانية التوصل لضوابط محددة للقطاعات الخدمية المختلفة بهدف توسيع نطاق التجارة فيها وفقـــا لمبـــادئ الشـــفافية والتحرير التدريجي[1]، وقد تم الاتفاق على تشكيل مجموعة للتفاوض حول التجارة في الخدمات مفتوحة العضوية لكافة الدول الأعضاء، وترفع تقاريرها إلى لجنة المفاوضات التجارية أيضا.

أما فيما يخص المبادئ التي أشار إليها الاعلان يمكن تلخيصها فيما يلي[2] :

1- اعتبار مدة المفاوضات بمثابة فترة انتقالية ، بحيث لا يتم خلالها اتخاذ إجراءات مقيدة أو مشـــوهة للتجـــارة الدولية.

2- تحقيق المزيد من التحرر في التجارة في المنتجات الزراعية.

3- ضرورة التحرير الكامل للتجارة في المنتجات الاستوائية بما في ذلك المنتجات المصنعة ونصف المصنعة

4- ضرورة الوصول إلى اتفاق خاص بالتجارة في المنسوجات والملابس في نطاق اتفاقية الجات.

5- ضرورة الوصول إلى اتفاق بشأن حقوق الملكية الفكرية.

6- البدء في مفاوضات حول التجارة في الخدمات كجزء من مفاوضات التجارة متعددة الأطراف.

وقد سيطر على هيكل المفاوضات في جولة الأورجواي ثلاثة أجهزة تتمثل في[3]:

- **لجنة المفاوضات التجارية :** والتي أشرفت على كل مراحل الجولة حتى انتهائها رسميا عام 1993.
- **مجموعة مفاوضات البضائع :** والتي اهتمت بكل المواضيع باستثناء الخدمات.
- **مجموعة المفاوضات المتعلقة بالخدمات :** والتي قامت برعاية المفاوضات الخاصة بالإتجار في قطاع الخدمات.

ثانيا : الصعوبات التي واجهت جولة الأورجواي

تمثل جولة الأورجواي دون شك نقلة هامة في تاريخ الجات ، وعلى الرغم من أن، هذه الجولة هي الثامنـــة في إطار جولات الجات إلا أنها كانت أكثر الجولات صعوبة منذ بدايتها، وقد واجهت المفاوضـــات في جولـــة

---

(1) أسامة المجدوب ، مرجع سابق، ص. 59.

(2) أنظر في هذا الصدد :

- سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص ص . 34 – 36.

-René Sandretto , op –cit, p. 44.

(3) جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص .243.

الأورجواي صعوبات أخرى عديدة، خاصة بالنسبة للموضوعات التي طرحت لأول مـــرة في نطـــاق الجـــات مثل[1]:

1- قطاع الزراعة والدعم :

وتتمثل هذه الصعوبات في ظهور خلافات كبيرة بشأن هذه المسألة بين الدول المتقدمة ذاتها، خاصة بـــين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية، وقد تركزت هذه الخلافات حول مجالات دعم المنتجين الزراعيين في أوربا، وكذلك حول الاتفاق على المساحات التي يجب زرعها بمحاصيل معينة.

2- التجارة في قطاع الخدمات

ظهرت صعوبات في المفاوضات حول مسألة البنوك والتامين والاتصالات والنقل والخدمات المهنية، حيث برز الاختلاف في وجهات النظر فيما بين الدول المتقدمة التي تطالب بالتحرير الكامل والفوري لكافـــة قطـــاع الخدمات المالية، وبين الدول النامية التي طالبت بالتحرير الجزئي لبعض القطاعات الفرعية في الخدمات، وترى ان التحرير الكامل والفوري يضر بصناعتها الحديثة في قطاع الخدمات.

3- مجال حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات الأجنبية

لقد حشدت الولايات المتحدة الأمريكية، موضوع حقوق الملكية الفكرية، وتجارة الســـلع المقلـــدة وكـــذلك إجراءات الاستثمارات ذات الأثر في التجارة، على الرغم من المعارضة القوية من قبل الدول النامية وبالـــذات البرازيل والهند.

الفرع الثالث : عرض نتائج جولة الأورجواي " الملامح العامة لنتائج جولة الأورجواي "

جولة الأورجواي هي ثامن وآخر مفاوضات تجارية متعددة الأطراف أجريت تحـــت إشـــراف اتفاقيـــة الجات، وهي بكل تأكيد الأطول والأصعب والأكثر شمولا مقارنة بالجولات السابقة، فهـــي ليســـت اتفاقيـــة محدودة، وإنما هي مجموعة من الاتفاقات - بلغ عددها 28 اتفاقية تغطي معظم المجالات التجارية-تحددت بعـــد سلسلة من المفاوضات على مدى ثماني سنوات. وقد تضمن القرار النهائي لجولة الأورجواي الموقع في مراكش يوم 15 أفريل 1994 من قبل وزراء مالية واقتصاد 117 دولة حوالي 22 ألف صفحة، وأما النص الأساســـي للنتائج النهائيةفهو يتضمن 500 صفحة، إضافة إلى مجموعة من الملاحق و المـــذكرات التفســـيرية والقـــرارات الوزارية (19 قرارا) ونصوص ذات طابع تقني تتألف من خمسين وثيقة [2].

---

[1] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق، ص ص. 37 – 38.

[2] جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص. 254.

وما تجدر الإشارة إليه أن القانون النهائي غطى كافة مجالات التفاوض التي أقرها الإعلان الوزاري الصادر في مدينة بونتاديليست في أورجواي عام 1986 [1].

ويمكن تلخيص أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والتي تعالج كل موضوعات المفاوضات بتفاصيلها الفنية الدقيقة في النقاط التالية[2]:

1- إنشاء منظمة التجارة العالمية - التي سبق للمجتمع الدولي أن أخفق في إنشائها منذ مؤتمر هافانا عام 1947 نظرا للتعنت والتخوف الأمريكي من أن يؤدي إنشاؤها إلى تقليص السيادة الأمريكية المطلقة على سياستها التجارية الدولية -كبديل لاتفاقيات الجات التي نظمت التجارة الدولية لما يقرب عن 47 عاما، على أن يوكل إلى هذه المنظمة مهام سلطة تنظيم تجارة السلع سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية.

2- إضافة تجارة الخدمات ، وغيرها من التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية الخاصة لاتفاقيات الجات السابقة، كخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية وغيرها.

3- تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية عليها وتوسيع نطاق الجات ليشمل تحرير السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، والتي كانت تخضع في السابق لاتفاق خاص يعرف باسم " اتفاقية الألياف المتعددة ".

4- إضافة موضوعين مستحدثين لم تشملهما المفاوضات وهما: العلاقةبين التجارة والبيئة ومعايير العمل والاغراق الاجتماعي.

5- إخضاع سوق حقوق الملكية الفكرية ، وبراءات الاختراع إلى القواعد التجارية في نطاق الجات.

6- تذليل القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول من أجل تنشيط حركة الاستثمارات على المستوى العالمي.

7- تقوية النظام القانونية للجات بوجه عام، وعلى وجه الخصوص الإجراءات الخاصة بالوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق.

8- إيجاد آلية لمراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء على النحو الذي يضمن الشفافية والتنسيق بين السياسات التجارية للدول الأعضاء بما يتفق مع السياسة التجارية التي رسمتها نتائج الجولة.

ولعل من أبرز نتائج هذه الجولة – إضافة إلى قيام منظمة التجارة العالمية- هو إنشاء جهاز متكامل وأكثر صرامة وإنصافا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول المشاركة، يقوم بإصدار قرارات تحكيم ملزمة، كما يسمح بحق استئناف هذه القرارات وإعادة النظر فيها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من فرص حماية مصالح

---

[1] أسامة المجدوب ، مرجع سابق، ص. 60.

[2] هند رمضان عبد المجيد السيد، مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1981-2005)، دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جمهورية مصر العربية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2006، ص.ص.38-39.

الدول الضعيفة من مخاطر التعرض لإجراءات انتقامية أو سياسات تعسفية من قبل القوى الاقتصادية الكبرى في العالم [1].

المبحث الثالث : ماهية ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة

على مدى أكثر من نصف قرن حدثت تطورات كبيرة في النظام التجاري الدولي، بدأت هذه التطورات بتوقيع الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة " الجات " عام 1947 مرورا بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة وصولا إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994 - والتي لم يكتب لها أن ترى النـــور في حينه إلا بعد مضي 47 عاما على ميلاد الفكرة للمرة الأولى خلال مؤتمر هافانا سنة 1947 - وبظهـــور هـــذه المنظمة إلى حيز الوجود اكتمل مثلث النظام الاقتصادي الدولي (صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BI والمنظمة العالمية OMC) ، و في هذا الصدد كتب آخر مدير عام للجات وأول مدير للمنظمة العالمية للتجـــارة الايرلندي " بيتر استيرلاند " مفسرا نشوء المنظمة " بالعبور من الغابة التجارية نحو نظام قواعـــد وشـــفافية في التبادلات الدولية "[2].

وبهدف تنظيم وتسيير الاقتصاد الدولي وتوسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية، وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم، حددت المنظمة إطار تنظيمي يتكون من أجهزة وهيئات تقوم من خلاله بتنظيم هياكلها ووظائفها، وذلك كما نصت عليه الوثيقة الختامية لجولة الأورجواي الموقعة بمراكش والتي تضمنت 16 بند تتعلق بنشاط المنظمة وهياكلها. إلا ان الشيء الذي لا يمكن إغفاله أنه وعلى الرغم من قصرالمدة الزمنية التي ظهرت فيها المنظمة العـــالمية للتجارة إلى حيز الوجود، استطاعت أن تحرز تقدما في جميع المجالات التي تضمنتها اتفاقية مراكش، علاوة على ذلك فقد ارتبط مصير ومستقبل هذه المنظمة ارتباطا وثيقا بنوعين من التحديات أحدهما : ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها والآخر ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كل المسائل محل التنظيم الدولي .

وفي ضوء ما تقدم سنستعرض من خلال هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى جزئين، إلى دراسة الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من خلال الجزء الأول، لننتقل في الجزء الثاني منه إلى تقييم أداء ومستقبل المنظمة في ظل التغيرات الدولية الراهنة.

المطلب الأول: الإطارالتنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

في سنة 1994 تم تجسيد فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بعد مضي قرابة 47 سنة عن ظهور هـــذه الفكرة خلال مؤتمر هافانا، وذلك من أجل تنظيم وتسيير الاقتصاد الدولي وتوسيع نطاق المبـــادلات التجاريـــة الدولية، وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم، لذلك حددت المنظمة العالمية للتجارة إطار تنظيمي لها يتكون من أجهزة وهيئات تقوم من خلاله بتنظيم هياكلها ووظائفها، كما حددت هذه المنظمة الأسلوب الذي

---

[1] ملخص البيان الختامي لجولة الأورجواي :
http : //www. aljazeera .net / in – depth / international . com / 2001/10/10-27-1 .htn

[2] رجب بودبوس ، العولمة بين الأنصار والخصوم ، بيروت ، تالة الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، 2002 ،ص. 105.

يتم من خلاله الإنضمام والإنسحاب منها، بالإضافة إلى ذلك فقد اختصت هذه المنظمة بأمور فض المنازعات التجارية وتنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.

وعلى هذا الأساس سنتطرق من خلال هذا المطلب وفي فرعه الأول إلى كشف الستار عن الخلفيات التي كانت وراء زوال الجات أو بالأحرى التحولات التي عجلت بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة، لنعرج بعد ذلك من خلال الفرع الثاني إلى مهام ودور منظمة التجارة العالمية مبرزين أهم الاختلافات الجوهرية بين اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية لنتعرض بعد ذلك من خلال الفرع الثالث إلى دراسة الهيكل التنظيمي للمنظمة وآلية عملها، أما في الفرع الأخير من هذا المطلب فقد تم تخصيصه لدراسة الطريقة التي يتم من خلالها الانضمام والانسحاب من هذه المنظمة.

الفرع الأول : خلفيات زوال الجات

لقد حدثت تحولات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، هيأت الأوضاع ووفرت الشروط المناسبة التي ساعدت على إنشاء كيان جديد يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية وتوجيه السياسات التجارية القطرية، ويمكن إجمال أبرز التحولات أو العوامل التي أدت إلى إخفاق الجات وافساح المجال للمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي :

1-انهيار المعسكر الاشتراكي وتدهور أوضاع الاتحاد السوفياتي سابقا وتفككه، مما فسح المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالي وانفراده بإدارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه.

2-فشل مسيرة التنمية في البلدان النامية وتفاقم مشكلات المديونية ، وما نجم عن ذلك من قبول اضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لاصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية، ومن بينها سياسة تحرير التجارة.

3-تجاهل مبادئ عدم التفرقة وشرط الدولة الأولى بالرعاية تماما في قاموس تعامل كل الأعضاء التجاريين، حيث سادت الحلول الأحادية والتمييز في المعاملة، مما أدى إلى تدهور النظام الجماعي للجات، ناهيك على أن تزايد عدد الاتفاقيات التفضيلية الإقليمية، ومناطق التجارة الحرة كانت تسير ضد الاتجاه العام للجات[1].

4-تطور أزمات الدول الصناعية ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادي من جهة ، وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصاداتها المحلية من جهة أخرى، ففي مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم فإن الصادرات السلعية تتضمن لوحدها 23 مليون منصب شغل، وأن كل مليار من الصادرات الإضافية يساهم في إنشاء حوالي 19000 وظيفة [2].

---

[1] السيد عبد العليم ، أضواء على منظمة التجارة العالمية :
http:// www. Alwatan.com / graphics/ 2002/05 may / 18.5 / heads / ot 6 .Htm – 33 k

[2] صالح صالحي، الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، مدخلات الخلية الأولى، 29 –30 أكتوبر 2001 ، ص .2.

5- في إطار علاقات الشمال والجنوب ارتبطت التوترات الدولية، بطلب الدول النامية بتحسين دخول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية، ومازاد في الأمور تعقيدا أنه كان يتم بحث هذه المشاكل خارج إطار الجات، مما ولد احساسا متزايدا بأن الجات بدأت تبعد إلى حد كبير عن الوضع الاقتصادي الدولي في العالم في ذلك الوقت.

6-محدودية الاتفاقات التجارية التي تمت في إطار الجات، من حيث المجالات التجارية، والصلاحيات الإدارية، الأمر الذي استدعى ضرورة توسيعها لتشمل ميادين عديدة في التجارة الدولية تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل التجارة في الخدمات، والاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، فمجموعة الدول المتقدمة تسيطر على أكثر من 76 % من التجارة العالمية في الخدمات في الوقت الحالي[1].

7-بروز مجموعتين من الدول ، مجموعة كانت بمنأى عن المفاوضات لكنها استفادت بكل المنافع في إطار شرط الدولة الأولى بالرعاية، ومجموعة أخرى كانت أكثر نفوذا وبدون اجماعها لا يمكن الوصول إلى اتفاق، وقد أسفر ذلك عن تدهور مصداقية الجات.

8- إن الجات لم تكن منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح حيث كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية، إلا أن دورة الأورجواي عملت على تدارك هذا الوضع بإنشاء منظمة التجارة العالمية لكي تحل محل الجات بعد فترة معينة ونجد في المنظمة الجديدة تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم الجات وعلى رأس تلك الأجهزة المؤتمر الوزاري للمجلس العام الذي يجتمع بصفة دورية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الادارية[2].

إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى التفكير في خلق أو إيجاد تنظيم عالمي جديد للتجارة الدولية بغرض البحث عن المزيد من الحرية في تداول السلع ما بين الدول الأعضاء في هذا العالم بعد انهيار قطبه الشرقي والدول التابعة له اقتصاديا، وبالتالي تحولها إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق الذي يعني تحرير التجارة الخارجية واتساع حجم السوق الدولية بشكل كبير جدا مما زاد من أطماع الدول الصناعية الكبرى للسيطرة على هذه السوق الدولية، الأمر الذي جعل نظام الجات لا يساير التطورات الاقتصادية الدولية الحالية حيث لا يحضى بالثقة اللازمة والاحترام الضروري في العديد من الدول وخاصة من قبل الدول النامية، باعتباره لا يتمتع بنفس الوضع القانوني ونفس الحصانة الديبلوماسية والقوة الاقتصادية التي تتمتع بها الهيئات الدولية المتخصصة.

إذا فالمنظمة العالمية للتجارة هي امتداد للجات ووجودها ضروري في عالم اليوم الذي يتجه نحو تقوية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية وينذر بخطر الحروب التجارية، حيث يتجلى ذلك بوضوح في الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والاتحاد الأوربي.

---

[1] صالح صالحي، الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية، مرجع سابق، ص. 2.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصاديةالدولية، مرجع سابق، ص.ص.375-376.

بعد عرض لأهم الخلفيات التي كانت وراء زوال الجات وبروز المنظمة العالمية للتجارة، اقتضت الدراسة من خلال الفرع الثاني إلى استعراض مهام ودور منظمة التجارة العالمية مبرزين أهم الاختلافات الجوهرية بين اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني : مهام ودور منظمة التجارة العالمية

كما سبق الذكر فإن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" لم تعد تحض بذلك القبول عند نشأتها، وذلك نظرا للتغيرات التي طرأت على العالم خاصةبعد سقوط النظام الشيوعي وتوجه عدد كبير من الدول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق المفتوح، وهذا ما دعا الأمم المتحدة إلى تقديم تقرير مفصل عن التجارة الدولية، تضمن ضرورة إيجاد مخرج للوضع التجاري الدولي، وعليه بات من الضروري إنشاء منظمة جديدة تعالج الموضوعات الجديدة كماتعالج موضوع السلع، وتتعرض لتحرير القوانين واللوائح الداخلية كما تتعرض للقيود التعريفية وغير التعريفية، وتتمثل هذه المنظمة في المنظمة العالمية للتجارة التي يمكن تعريفها بأنها: "عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف، ويؤمن هذا الاطار الالتزامات التعاقديةالأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، كما أن المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية"[1].

وقد تأسست منظمة التجارة العالمية في 01 جانفي 1995 بعد اختتام دورة الأورجواي في 15 ديسمبر 1993 والتي وقع بيانها الختامي في اجتماع مراكش في أفريل 1994 لتكون مكانا عالميا لتحديد القواعد والأعراف العالمية للسلوك التجاري العالمي ومنتدى عالميا لإجراء المفاوضات التجارية العالمية، ولتقوم بمهام محكمة دولية للمنازعات ذات الصبغة التجارية.

بناء على ما سبق، سنحاول التعرض من خلال الفرع وفي جزئه الأول إلى أهم الاختلافات الجوهرية القائمة بين اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، أما في الجزء الثاني منه فسنعرج على أهم المهام أو الوضائف المنوطة بالمنظمة العالمية للتجارة.

أولا: الاختلافات الجوهرية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية

إذا كانت منظمة التجارة العالمية قد وجدت لتحل محل اتفاقية الجات اعتبارا من 01 جانفي 1995 فإن الأمر يتطلب القاء بعض الضوء على جوانب العلاقة والاختلاف بين هذه المنظمة واتفاقية الجات، حيث تبين أن هناك فروقا واضحة وجوهرية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية نورد أهمها فيما يلي:

1- إن الجات ليست منظمة بالمعنى الكامل للمنظمات الدولية، بل هي مجرد اتفاقية أو معاهدة دولية، ومن ثم ليس لها سكرتاريا دائمة، ولا مبنى مستقل، أما منظمة التجارة العالمية فهي منظمة عالمية بالمعنى القانوني الشامل

[1] نادية أمين محمد علي، آلية اتخاذ القرار بمنظمة التجارة العالمية، المؤتمر الدولي حول الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص.155.

ولها مقر بجنيف، ويعمل بها ما يزيد عن 450 موظفا، وبميزانية تقارب 100 مليون دولار، وترتبط ارتباطا وثيقا بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2- إن التزامات الدول في الجات مشروطة ومرتبطة بالاتفاقيات الثنائية ذات أجل قصير وموقعة بين الأطراف المتعاقدة، بينما التزامات منظمة التجارة العالميةفهي دائمة ونهائية وملزمة للأعضاء .

3- إن منظمة التجارة العالمية قد حلت محل الجات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولا لما كانت تفعله الجات، وفي مجالات أوسع للتجارة العالمية، على نطاق السلع الزراعية والصناعيةوالخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار، بل هي تشمل حتى الجوانب البيئية المؤثرة على التجارة كما هو مطروح من قبل الدول المتقدمة التي تسعى إلى تضمينها في اختصاصات منظمة التجارة العالمية،ومن موضوعاتها عملية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي[1] .

4- إن اتفاقية الجات تخلو من نظام متكامل وفعال لفض المنازعات ومراجعة السياسة التجارية، بعكس منظمة التجارة العالمية التي كان من أساس بنائها الاداري وجود مثل ذلك النظام، بل اعتنى به ليكون فعالا وسريعا يتواكب مع متطلبات التجارة العالمية في العصر الراهن ويقوم على أساسا المساواة بين القوي والضعيف في الحقوق.

5- إن شرط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الموافقة على اتفاقية الجات بكل ما فيها دفعة واحدة.

6- إن اتفاقية الجات ليست لهاعلاقة بالمنشآت الفردية ولا الأفراد. أما منظمة التجارة العالمية فيمكن للأفراد والمنشأت الفردية والشركات فضلا عن الحكومات الاستفادة منها ومن أجهزتها المختلفة، حين حدوث ممارسا مخالفة لأهداف المنظمة، وفي حال النزاع القانوني حولها.

7- إن منظمة التجارة العالمية موكول إليها تحقيق أهداف الجات، والعمل على تحقيق أهداف أخرى تدور حول الهدف الرئيسي وهو تحرير التجارة العالمية لدعم فعالية النظام التجاري الدولي[2].

وفي الحقيقة أن كل ما سبق ذكره لا يعني أن المنظمة العالمية للتجارة تختلف تماما عن الجات، بل على العكس من ذلك في تشبهها في العديد من النقاط خاصة في ما يتعلق بتسهيل تنفيذ وإدارة اتفاق جولة الأورجواي، وكذا في توفير برامج للمفاوضات متعددة الأطراف. وكخلاصة يمكننا القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي متابعة أو تكملة للجات، مع أن تركيبها يعد أكثر اتساعا، حيث جاءت لتغيير الهيئات والقواعد التي لم تعد تتماشى والتطورات التجارية المعاصرة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، مرجع سابق، ص. 105.
[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 378.

ثانيا: مهام ودور المنظمة العالمية للتجارة

لقد أوضحت المادة الثالثة من اتفاقية الأورجواي الموقعة بمراكش، المهام والوظائف الرئيسية المنوطة بالمنظمة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وتتلخص هذه المهام أو الوظائف فيما يلي[1]:

1- تسهيل المنظمة تنفيذ وإدارة وأعمال هذه الإتفاقية والإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة وأعمال الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

2- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية طبقا للقواعد والإجراءات الواردة بتفاهم تسوية المنازعات الذي تم التوصل إليه في جولة الأورجواي.

3- توفر المنظمة محفلا للتفاوض بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية. وللمنظمة كذلك أن توفر محفلا لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف، وإطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.

4- متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء بما يتضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والإلتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

5- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له بهدف تحقيق أكبر قدر من التناسق بين مختلف جوانب سياسة إدارة وشؤون الاقتصاد العالمي المالية، التقدية والتجارية.

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للمنظمة وآلية عملها

يتعرض هذا الفرع إلى عرض الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة و آلية عملها على النحو التالي :

أولا : الهيكل التنظيمي للمنظمة

تسير المنظمة العالمية للتجارة في تنفيذ المهام المنوطة وبها وفق هيكل تنظيمي حددته المادة الرابعة من اتفاقية مراكش بحيث ذكرت كل هيكل وما يتمتع به من صلاحيات ويتمثل الهيكل التنظيمي للمنظمة في نوعين من الأجهزة: أجهزة عامة وأخرى متخصصة.

1-الأجهزة العامة:

وهي تلك الأجهزة المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وتشمل كلا من:

1.1-المؤتمر الوزاري:

ويتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، ويعتبر قمة الهرم التنظيمي للمنظمة أو رأس السلطة في المنظمة، حيث يجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل للنظر في الأعمال التي يقوم بها

---

[1] راجع في هذا الخصوص:
- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2001، ص.173.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق، ص.ص. 106. 107
- نادية أمين محمد علي، مرجع سابق، ص ص. 157-158.

المجلس العام الذي يلي المجلس الوزاري في الأهمية [1] يقوم هذا المؤتمر بمهام المنظمة وله صلاحية اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقات التجارية المختلفة.

وقد انعقد منذ انشاء المنظمة العالمية للتجارة ستة مؤتمرات وزارية:

- **المؤتمر الوزاري الاول:** انعقد بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 9إلى 13 ديسمبر 1996 وأصدر في ختام أعماله إعلانا يدعو فيه الدول الأعضاء في المنظمة إلى مواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول بها في المنظمة، كما دعى هذا المؤتمر إلى التوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

- **المؤتمر الوزاري الثاني:** فقد أنعقد بجنيف خلال الفترة من 18إلى 20ماي 1998، ومن أهم ما تضمنته جدول أعمال هذا المؤتمر هو الموافقة على الاتفاقات الخاص بعمل المنظمة واستعراض أنشطة المنظمة والنقاشات التي دارت بين الوزراء حول تنفيذ اتفاقات المنظمة واستعراض أنشطة المنظمة والنقاشات التي دارت بين الوزراء حول تنفيذ اتفاقات المنظمة، إضافة إلى ذلك فقد خرج المؤتمرون خلال هذا المؤتمر بجملة من التوصيات من أهمها أن تلتزم الدول المتقدمة بخفض نسب التعريفات الجمركية، وتوفير معاملة تفضيلية وزيادة في الفترة الانتقالية للدول النامية حتى تتهيأ جيدا للدخول في حلبة المنافسة الدولية.

- **المؤتمر الوزاري الثالث:** انعقد في سياتل في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر إلى 3ديسمبر1999، وقد ركز هذا المؤتمر على بحث عدد من الموضوعات أهمها تحرير تجارة السلع الزراعية، ومحاولة تحقيق المزيد من الحرية في تجارة الخدمات، بالاضافة إلى تأثير كبير على صادرات الدول النامية، إلا أن أهم ما ميز هذا المؤتمر هو انعقاده في ظروف استثنائية تصاعدت فيه حدة الصراعات والخلافات بين بعض دول أعضاء المنظمة، هذه الصراعات غذتها تعاظم وتضارب مصالح الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان هذا من جهة، وبين هذه الدول والدول النامية، مما أدى إلى فشل هذا المؤتمر على جميع الأصعدة وخرجت الولايات المتحدة الأمريكية هي الرابح الأكبر[2].

- **المؤتمر الوزاري الرابع:** إن فشل مؤتمر سياتل دفع أعضاء منظمة التجارة العالمية للتجند أكثر في المؤتمر الوزاري الرابع والذي إنعقد بالدوحة خلال الفترة من9إلى 13نوفمبر 2001، ولعل أهم ما نتج عن هذا المؤتمر هواعتراف الدول المتقدمة بأنه لا يمكن أن يكون هناك نظام تجاري عالمي بدون دول العالم الثالث[3] وعليه فقد حققت الدول النامية خلال هذا المؤتمر بعض المكاسب من أهمها اقناع الولايات المتحدة الأمريكية بقبول مقترحاتها في مجال المنسوجات والملابس، وكسبت هذه الدول الرهان المتعلق ببراءات انتاج الأدوية، كما حصلت على تنازلات من طرف الإتحاد الأوروبي في مجال التعريفات الجمركية، ويبقى أهم حدث شهده مؤتمر

---

(1) Michel Rainelli , op.cit. p.98.

(2) خالد عبد العزيز الجوهري، قراءة في أوراق سياتل التناقص بين الحرية والعدالة ، مجلة السياسات الدولية، السنة السادسة والثلاثون، العدد 139، جانفي 2000، ص ص. 194-195.

(3) خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية: مراجعة موضعية، مجلة السياسات الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 149، جويلية 2002، ص.ص.213-215.

الدوحة هو انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة، اذ تعتبر قوة اقتصادية كبيرة قد ترجح كفة الدول النامية في المنظمة .

-المؤتمر الوزاري الخامس: انعقد في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة الممتدة ما بين 10و14 سبتمبر2003 وهو يعتبر امتدادا لما خرجت به جولة الدوحة من قرارات، وقد جاء هذا المؤتمر لمواصلة النقاش حول ما تم التوصل إليه في جولة الدوحة والعمل على تكريسها ميدانيا. إلا أن الملاحظ على هذه الجولة هو الإخفاق الذي طبعها، وذلك نظرا لغياب رؤية موحدة لأهم القضايا التي كانت مطروحة على طاولة النقاش- من إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية، والإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، ودعم المؤسسات المالية العربية الساعية لتحديد أثر النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف على الدول العربية في مجالات الزراعة والملكية الفكرية وغيرها- ويأتي هذا الإخفاق وهو ثاني اخفاق في مسيرة المنظمة العالمية للتجارة بعد مرور أربع سنوات عن الاخفاق الكبير في سياتل الأمريكية[1]. وعليه فقد أعتبرت جولة كانكون من طرف الملاحظون والمحللين لمسيرة جولات المنظمة العالمية للتجارة، أنها جولة ذات مخاطر كبيرة، وأنها كانت تحمل بوادر فشلها في طياتها وهذا يعود لبعض المؤشرات الدالة على ذلك، ومنها التوترات العديدة بين الشمال والجنوب وعدم تقارب الرؤى، وظهور قطب يضم الدول السائرة في طريق النمو الذي له وزنه، إضافة إلى الصراعات والخلافات الأوروأمريكيةوالاحتجاجات المستمرة للمنظمات المناهظة للعولمة.

كل هذه المؤشرات السابقة لإنعقاد جولة كانكون كانت توحي بأن هذه الجولة مآلها الفشل أو الإخفاق في التوصل إلى إجماع أو رؤية لمجمل القضايا المطروحة.

-المؤتمر الوزاري السادس: وقد عقدت فعالياته خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 18ديسمبر 2005في هونج كونج بالصين برئاسة السيد دونالد تسانج الرئيس التنفيذي للمنظمة الإدارية لهونج كونج- بالصين. وبمشاركة وزراء الاقتصاد والتجارة ومسؤولين من 149 دولة أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى مسؤولين من المنظمات الدولية والإقليمية، ويأتي هذا المؤتمر عقب فشل المؤتمر الوزاري الخمس الذي عقد بكانكون عام 2003 وقد شهدت المفاوضات المتعلقة بهذا المؤتمر تعثرا في العديد من المسارات كان أهمها ملف الزراعة والقطن وملف السلع الصناعية، وملف التجارة في الخدمات، وملف التنمية، وقد انتهت فعاليات هذا المؤتمر بنتائج هزلية وبالكاد يمكن أن تكون قد أنقذت المؤتمر الكبير من الفشل الذريع، إلا أنها أبقت على المعاملة التمييزية التي تحظى بها شركات الدول الغربية الغنية. فبحسابات المكسب والخسارة أظهر المؤتمر أن الدول النامية والتي تضم دولا عربية واسلامية خرجت بالقليل، في حين أبقت الدول الغنية على آمالها العريضة متوهجة وحصلت على موافقة ضمنية على استمرار وضعها المهيمن على الاقتصاد العالمي.

---

[1] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.ص.362.

ففيما يتعلق بالملف الزراعي تم التأكيد على إعفاء الدول النامية من الالتزام بتخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة الخارجية الذي تقوم بتقديمه لمنتجيها الزراعيين، كما تمت الموافقة على إدراج السماح بتضمين أنواع جديدة من الدعم المحلي التي تخدم مصالح الدول النامية بالإضافة إلى الأنواع المسموح بها حاليا ، إظافة إلى ذلك فقد تمت الموافقة على إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري سواء التي في شكل دعم مالي أو تلك التي في شكل ممارسات ذات أثر مماثل للدعم بنهاية عام 2013 ، علما بان هذا الرقم سيتم التأكيد عليه عند إنتهاء النماذج التفاوضية المقرر إنتهائها في نهاية أفريل 2006 ، أما فيما يتعلق بملف القطن فقد تم إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري من قبل الدول المتقدمة في عام 2006 ، كما تم الإتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية و الحصص المفروضة على صادرات الدول الأفريقية الأقل نموا و الدول المصدرة الصافية للقطن من قبل الدول المتقدمة بدءا من السنة الأولى ، إضافة الى كل هذا تم تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة و الذي يتم منحه لمنتجي القطن. أما فيما يخص النفاذ إلى الأسواق للسلع الصناعية، فقد نص الإعلان على أن يتم الاتفاق على أساليب وآليات المفاوضات بوعد أقصاه نهاية أفريل 2006، وأن تقدم جداول الإلتزامات بنهاية جويلية2006، والنظر في المبادرات القطاعية التي ستكون على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة، كما راعى النص حق الدول النامية في تحديد المنتجات الحساسة[1] .

أما فيما يخص ملف التجارة في الخدمات فقد نجحت الدول النامية في عدم تضمين إعلان هونج كونج أي إشارة إلى أهداف كمية لإلتزامات الدول الأعضاء كمنهج تكميلي لمفاوضات الطلب والعرض، كما نجحت الدول النامية في تعديل الصيغة الإلتزامية لملحق التجارة في الخدمات، إضافة إلى ذلك فقد تم توافق الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات (متعددة أو ثنائية) على أن يكون تاريخ 2006/10/31 موعد لرفع الجداول النهائية لإلتزامات الدول.

2.1 - المجلس العام :

ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويعتبر الجهاز المحوري لمنظمة التجارة العالمية، حيث يجتمع كل 9 مرات في السنة على الأقل وهو يقوم مقام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته ، حيث يتولى مهام فض المنازعات التجارية ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ، وتتفرع منه المجالس واللجان الفرعية [2].

3.1 – الأمانة العامة:

وتقوم هذه الأمانة بإدارة الشؤون المنظمة وإعداد الوثائق، وتحضير المؤتمرات السنوية والاتصال بالحكومات، وتعمل هذه المنظمة تحت إشراف المدير العام للمنظمة ، المعين من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد

[1] حسان خضر، برنامج عمل الدوحة ونتائج مؤتمر هونج كونج، الكويت، المعهد العربي للتخطيط،2007، ص ص.14-19.
[2] عاطف السيد، مرجع سابق، ص.33.

له سلطاته وواجباته، كما يقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة، ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري [1].

4.1 – جهاز تسوية المنازعات:

ويعد أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، حيث يباشر عمله من خلال المجلس العام، وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما يتولى هذا الجهاز فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وذلك طبقا لنصوص اتفاقية مراكش [2] .ويصدر هذا الجهاز أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكمين، ويحق لأي طرف استئناف قرار المحكمين إذا كان هناك ما يستوجب ذلك.

5.1 – جهاز مراجعة السياسات التجارية:

ويعد هذا الجهاز أحد مظاهر الأجهزة المستحدثة التي أثمرت عنها مفاوضات أورجواي للتجارة العالمية، فهو يهدف إلى القيام بعملية تقويم من أجل بحث كل من الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام الدولي التجاري. ويعتمد هذا الجهاز في عمله على مبدأ الشفافية ، ومن أجل تحقيق وبلوغ الهدف المشار إليه تم اسناد هذه المهمة إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وذلك بموجب المادة الرابعة من اتفاقية مراكش والتي نصت على ما يلي:" ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للإضطلاع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسات التجارية"[3]

2-الأجهزة المتخصصة:

وتنقسم الأجهزة المتخصصة في هذه المنظمة إلى نوعين هما :

1.2-المجالس المتخصصة:

وتشمل مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تقع في دائرة اختصاصه، من خلال مجموعة من اللجان الفرعية ومجموعات التفاوض التابعة له [4]. وتخضع هذه المجالس الثلاثة للإشراف المباشر للمجلس العام ، مع العلم أن عضوية هذه المجالس الثلاثة مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء في المنظمة.

2.2- اللجان الفرعية: وتتكون هذه اللجان بمشورة المجلس الوزاري، ومنها[5]: لجنة التجارة والتنمية ،لجنة قيود ميزان المدفوعات،لجنة الميزانية والمالية والإدارة، ولجنة التجارة والبيئة، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف، وبما يكلفها به المجلس العام.

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 70.

[2] أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص .79.

[3] مصطفى سلامة، قواعد الجات: الإتفاق العام للتعريفات والتجارة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، 1998، ص ص. 61-62

[4] صالحي صالح ، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد ، مرجع سابق، ص .102.

[5] غلاب نعيمة، زينات دراجي، انعكاسات الانظمام إلى المنظمة العالمة للتجارة على البلدان العربية في قطاع السلع والخدمات، الملتقى الدولي بعنابة، مرجع سابق، ص. 163.

والشكل الآتي يمثل الأجهزة المكونة لمنظمة التجارة العالمية:

الشكل رقم 2 : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

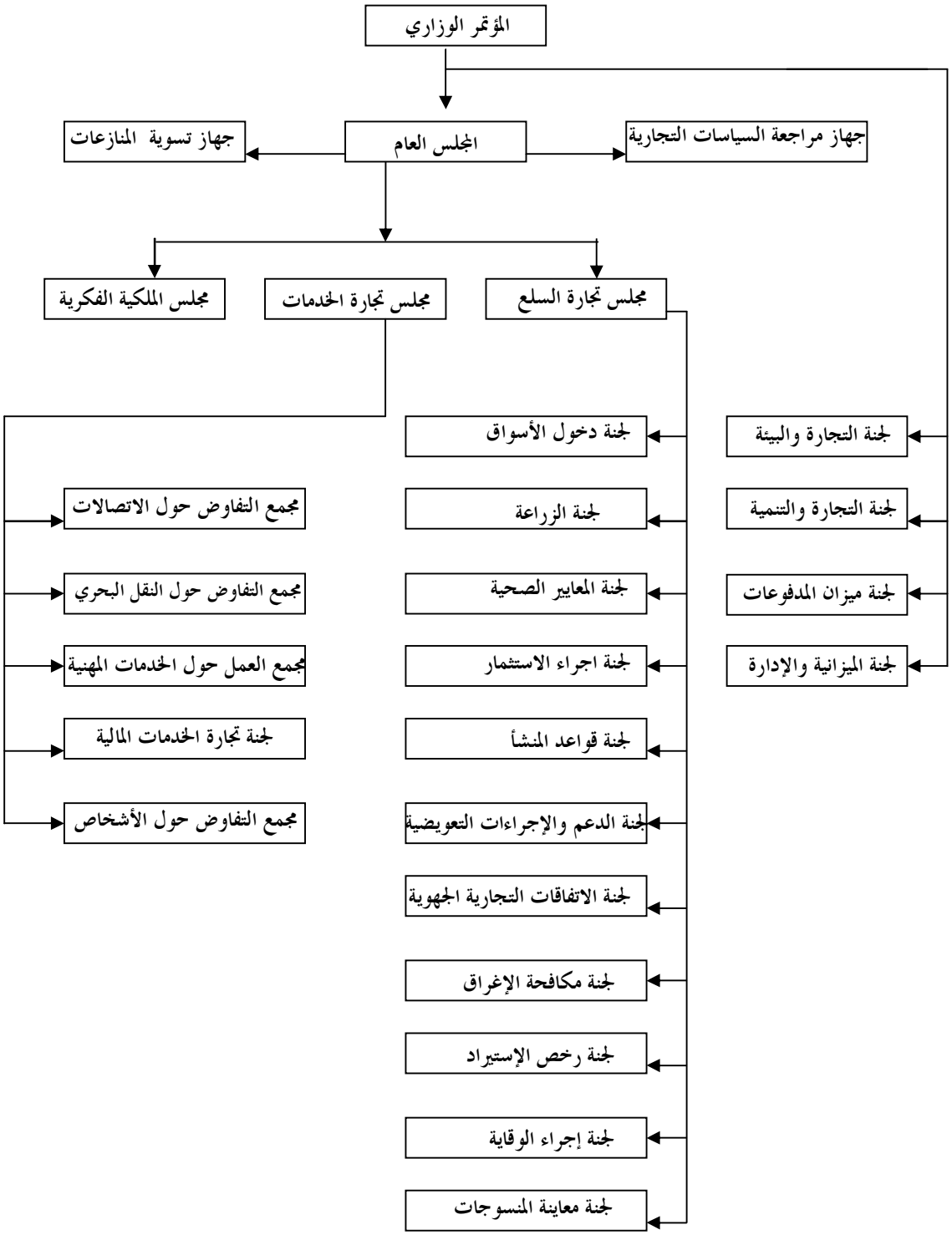

المصدر: شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية الحالية: حالة الجزائر، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، سبتمبر 2001، ص.42.

ثانيا: اتخاذ القرارات وعضوية المنظمة

يتم اتخاذ القرارات في المنظمة على أساسي التراضي، وهذا طبقا للمادة التاسعة من الاتفـــاق المنشـــئ للمنظمة، ويعتبر أن القرار قد اتخذ بالتراضي عندما لا يعترض عليه أي من الأعضاء الحاضرين. وفي حالة عـــدم التوصل إلى قرار بالتراضي يتم اللجوء إلى التصويت حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد، وتتخـــذ القـــرارات بأغلبية الأصوات. كما يشترط توفر أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل في حالة انعقاد المجلس العام كهيئـــة لفض النزاعات أو في حالة اتخاذ قرار فيما يتعلق بتفسير الاتفاقيات[1].

أما بالنسبة لعضوية المنظمة، تكون الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي الأطراف المتعاقـــدة في اتفاقيات جات 1947، وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية في 1995/01/01 على أن تقدم كل دولة جدول إلتزاماتها ، وتعهداتها باتفاقيات الجات الجديدة ، ولا يطلب من الدول النامية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة أن تقدم تعهداتها إلا في الحدود التي تتفق وامكاناتها الإدارية والمؤسساتية[2].

الفرع الرابع : طريقة الانضمام والانسحاب وهيئة حل المنازعات

يسعى الباحث من خلال هذا الفرع إلى معرفة الطريقة التي يتم من خلالها الانضمام والانسحاب مـــن المنظمة العالميةللتجارة، كما يهدف إلى معرفة الإجراءات التي تستخدم لتسوية الخلافات التي تحدث بين الدول الأعضاء في المنظمة وذلك على النحو التالي:

أولا :أسلوب الانضمام والانسحاب

لقد نصت المادة 12 من الاتفاقية على أنه يحق لأي دولة أو أي إقليم جمركي يتمتع بحرية تامة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعد تقدمه بطلب الانضـــمام،والتزامه بتقـــديم تنازلات جمركية بما يضمن فرص النفاذ إلى أسواقه المحلية في مجال السلع والخدمات.كما يتعين على البلد الساعي للانضمام إلى المنظمة التوقيع على جميع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وهي اتفاقيـــات الجـــات لعـــام 1994.و الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، والاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية[3]، ولعل من أهم الشروط والالتزامات التي يفرضها الأعضاء الرسميـــين في المنظمة العـــالمية للتجارة على البـــلدان الســـاعية للانضـــمام ما يلي[4] :

- تخفيض التعريفات الجمركية وتثبيتها كالالتزامات الخاصة بالمنتجات الزراعية (فتح الأسواق الداخلية، رفع الدعم عن الصادرات المتعلقة بالمواد الزراعية) وكل ما يتعلق بقطاع الخدمات.

---

[1] عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، بيروت، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص.94.

[2] عاطف السيد، مرجع سابق، ص. 39 .

[3] محمد زايد بن زغيوة، الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة " دراسة تحليلية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة والادارة والأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، 2006 ، ص.ص.37-38.

[4] نفس المرجع، ص.ص.37-38.

- تعهد الدول التي تسعى للانضمام بإجراء تعديلات في تشريعاتها وقوانينيها الوطنية، بالإضافة إلى تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية.

- تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان الصناعية للانضمام مع تلك – السياسات- التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

هذا ونشير إلى أنه يتعين على الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية الأطراف، بحيث يشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، ويتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام والبحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يتعين على الدولة الطالبة للانضمام أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة العمل التي تعين خصيصا لدراسة طلبها، كما يتعين عليها الإجابة بكل شفافية على مختلف الأسئلة الكتابية والشفهية الموجهة إليها، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة...إلخ.

أما فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية الأطراف فيتم خلالها التفاوض حول سلسلة من التنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع والخدمات، وتترجم تلك التنازلات في تقديم قوائم على شكل جداول بحيث تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى، علما أنه بعد اختتام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة طالبة الانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء ويدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب، وبالتالي يتضح أن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يتوقف بدرجة كبيرة على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها.

أما بالنسبة للانسحاب من المنظمة كما نضمت ضوابطه المادة 15 من الاتفاقية، فإنه يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة بعد ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة أخطارا كتابيا بالانسحاب، ويتحلل بعد ذلك من كافة الالتزامات والتعهدات ويفقد بالمقابل امتيازات الانضمام.

ثانيا : هيئة حل المنازعات

لقد حددت اتفاقية الجات ضوابط وإجراءات لتسوية المنازعات التي تحدث بين الأعضاء حول تطبيق أحكام اتفاقات الجات، حيث يمكن لأي طرف وقع عليه الضرر بسبب المخالفات وخرق الاتفاقيات التجارية أن يرفع شكوى إلى المنظمة وذلك بعد أن يكون العضو قد استنفذ فرص التوصل إلى حل ودي مع المخالفين لتسوية النزاع، ويتم فور رفع الشكوى تشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع من قبل جهاز تسوية المنازعات والتي تقوم بإعداد تقرير أولي، ويتم وضع ذلك القرار موضع التنفيذ. وقد يقبل العضو بشكل طوعي تنفيذ القرار الصادر

عن جهاز تسوية المنازعات أو يرفض، وفي هذه الحالة تترع منه جميع الامتيازات التعريفية التي استفاد منها ويلزم بتطبيق القرارات المتعلقة بموضوع النزاع.

ففي ظل القواعد التي قررتها منظمة التجارة العالمية، فإنه لا ينبغي أن تزيد الفترة التي يتم فيها إصدار قرار التسوية عن سنة واحدة ، وعلى ألا تزيد هذه الفترة عن 15 شهرا في حالة استئناف هذا القرار من جانب إحدى الدول المتنازعة. وهذه المدة هي الحد الأعلى، بحيث يمكن أن تكون هذه المدة أقصر بكثير حسب طبيعة المنازعة [1].

ونلاحظ أنه في حالة عدم التزام الدولة الخاسرة بقرار هيئة تسوية المنازعات يجوز للدولة المحكوم لصالحها أن تعود إلى مجلس المنظمة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة أو الحصول على تفويض المجلس لاتخاذ إجراءات انتقامية ضد تلك الدولة[2].

بعدما تم التطرق إلى الإطار التنظيمي للمنظمة،لابأس أن نتطرق من خلال المطلب الثاني إلى تقييم أداء ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني : تقييم أداء ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة

على الرغم من قصر المدة الزمنية التي ظهرت فيها المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود إلا أنها واكبت تطورات وانجازات مست جميع جوانب الاتفاقات المبرمة والمتفق على إنجازها بين أعضاء المنظمة، كما أنها استطاعت أن تحرز على تقدم في جميع المجالات التي تضمنتها اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة .علاوة على ذلك فإن الشيء الذي لا يمكن اغفاله حول مصير ومستقبل المنظمة هو ارتباطها الوثيق بنوعين من التحديات: أحدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها ، والآخر ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كل المسائل محل التنظيم الدولي ذاتها.

ومهما كانت هذه التحديات، فإنه يظل للمنظمة من عناصر القوة ما يكفل لها المقدرة على مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها.

بناءا على ما تقدم ذكره سنتطرق من خلال هذا المطلب وفي جزئه الأول إلى استغراض أهم إنجازات المنظمة العالمية للتجارة ، لنعرج بعد ذلك في الجزء الثاني إلى عرض مستقبل المنظمة في ظل التحديات التي تواجهها.

الفرع الأول : انجازات المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تحديد انجازات منظمة التجارة العالمية في اربعة أمور هي إنجاز اتفاقية تكنولوجيا المعلومات واتفاقية الخدمات المالية وتسوية المنازعات وإعطاء المزيد من المعاملة التفضيلية للدول النامية محدودة الدخل. وسنعرض أهم هذه الانجازات على النحو التالي:

---

[1] جلال وفاء محمدين، تسوية منازعات التجارة الدولية في إطار اتفاقيات الجات، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002، ص ص 22-23.

[2] عاطف السيد ، مرجع سابق، ص.35.

أولا : اتفاقية تكنولوجيا المعلومات

تعد هذه الاتفاقية من أبرز الإنجازات التي حققتها المنظمة، وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن المؤتمر الوزاري لأول الذي انعقد في سنغافورة عام 1996 ، ووقع عليها ممثلي 43 دولة أغلبهم ينتمون إلى الدول المتقدمة والتي تنتج ما يقارب 93 % من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات. وتنص هذه الاتفاقية على التزام الدول الموقعة بإزالة التعريفات الجمركية تدريجيا على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25 % سنويا إلى غاية سنة 2000. بالاضافةإلى ذلك فإن الإتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات[1].

وما يمكن قوله أن هذا القطاع يعد واحد من القطاعات النادرة التي تتوافق فيها مصالح الدول المتقدمة والنامية، كل وفق ظروفه، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول المنتجة لهذا النوع من التكنولوجيا لتحرير التجارة من أجل غزو الأسواق ، يكون في صالح الدول النامية أن تحرر تجارتها في هذا القطاع الحيوي الهام من أجل تخفيض نفقات الحصول على هذا النوع من التكنولوجيا الحيوية والتي أصبحت تمثل مكونا رئيسيا من مكونات النمو الاقتصادي المعاصر[2].

ثانيا : الخدمات المالية

خلال اجتماع مراكش في أفريل 1994 وافق وزراء الدول الأعضاء في المنظمة على استمرار متابعة المفاوضات، حول التزامات الخدمات المالية بعد إبرام اتفاقية تنظيم التجارة الدولية ، وقد سمح هذا القرار بتعديل وإلغاء بعض التزامات الخدمات المالية ، وقد استأنفت المفاوضات حول هذا القطاع في أفريل 1997. وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس السنة تتيح للدول الأعضاء الدخول والاشتراك في السوق الدولية.وهذا يعتبر من أهم الإنجازات التي حققتها المنظمة في قطاع الخدمات، ويشتمل هذا القطاع كما حددته جولة الأورجواي على قطاع التامين والبنوك والخدمات المالية الأخرى.

لقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها[3]:

- تزاوج الشركات الوطنية والأجنبية من خلال فتح الأسواق الوطنية للبنوك والشركات الأجنبية التي تتعامل بالأوراق المالية، لتعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية.
- فتح المجال للشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة لتصدير خدماتها إلى عملائها في الدول الأخرى.
- إفساح الطريق للشركات والمؤسسات المشتركة بمزاولة نشاطاتها في الدول المضيفة.

---

[1] محمد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي بعنابة، مرجع سابق، ص.ص.340-341.
[2] أسامة المجدوب، العولمة والاقليمية ، مرجع سابق، ص. 172.
[3] نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ص.238-240

إن هذه الاتفاقية قد فتحت المجال أمام العالم الخارجي للدخول إلى الأسواق الدولية، والاستفادة من التدفقات الرأسمالية التي تتجه إليها، بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتطورة من خلال تحرير التجارة.

ثالثا : تسوية المنازعات

لقد أدى جهاز حل المنازعات عمله بكفاءة منذ إنشاء المنظمة من خلال حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة .مع الإشارة إلى الدور الذي أسهمت به الأجهزة الأخرى في تفادي نشوب النزاعات بين الأعضاء ، ومما لاشك فيه أن الخبرة التي اكتسبها الجهاز طيلة هذه المدة ستعزز دون شك من فعاليته ومصداقيته.

رابعا: اعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية

لقد أقرت المنظمة العالمية للتجارة من خلال جدول أعمالها الإلتزام بتناول المشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نموا ، والعمل على تحقيق المزيد من التوسع في تجارتها الدولية، وذلك من خلال تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية ذات الدخل المحدود ، هذا وقد تعهدت المنظمة برفع مستوى المعيشة والمساعدة في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وفي هذا السياق، قررت دول الاتحاد الأوربي إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل. كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المعمم الذي يعطي للدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية[1].

إلا أن ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أنه وبعد مرور 15 سنة من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لم تنفذ القرارات التي تعهدت بها المنظمة والبلدان المتقدمة بالشكل الذي كان ينتظر منها، لأن تنفيذ هذه القرارات لا يخدم مصالح الدول المتقدمة التي تسعى دوما لابقاء الدول النامية تحت رحمتها. إلا أن هذا لا ينفي أن المنظمة العالمية للتجارة قد منحت الدول النامية جملة من المزايا أهمها:

- حصولها على فترات سماح (فترات إنتقالية) أطول من تلك الممنوحة من الدول المتقدمة.
- حصولها على موارد مالية من صندوق النقد الدولي في إطار برامج الاصلاح الاقتصادي، وذلك لأجل إعادة هيكلة اقتصادها وتحرير تجارتها الخارجية.
- إعفائها من التزامات تخفيض الدعم الداخلي إذ لم تتجاوز نسبة الدعم 10% من إجمالي قيمة السلع.
- إستفادتها من مزايا المعاملة الاستثنائية ومعاملة الدول الأولى بالرعاية، وكذا تخفيض معدلات التعريفة الجمركية في وجه التجارة الخارجية للدول النامية.

بالإضافة إلى ما تم استعراضه من إنجازات، فإن المنظمة وافقت على إنشاء لجنة دائمة للنظر في الترتيبات التجارية الإقليمية، كما انها عملت على إلتزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق[2].

---

(1) محمد قويدري، مرجع سابق، ص. 341.

(2) أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص. 189.

بعد تطرق الدراسة لأهم الإنجازات التي تمت في اطار المنظمة العالمية للتجارة من خلال الفـــرع الأول، ارتأينا أن نتطرق من خلال الفرع الثاني إلى عرض مستقبل المنظمة في ظل التحديات التي تواجهها.

الفرع الثاني : مستقبل المنظمة العالمية للتجارة

لقد ارتبط مستقبل المنظمة العالمية للتجارة ارتباطا وثيقا بنوعين من التحـــديات: أحـــدهما ذات طبيعـــة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والآخر ذات طبيعة واقعية ، وأمام هذه التحديات يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي: ما هو مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل التحديات التي تواجهها ؟

للإجابة عن هذا السؤال كان لزاما علينا أن نلجأ إلى تبيان هذه التحديات، واستعراض عناصر القوة التي من شأنها أن تكفل للمنظمة المقدرة على مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها.

أولا : التحديات التنظيمية

إن الهدف من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو العمل على تحقيق إطار تنظيمي لإدارة العلاقات الدوليـــة التجارية،ومع أن واضعي اتفاقية مراكش قد توصلوا إلى مجموعة من الأسس التي تحقق هـــذا الهـــدف، إلا أن المنظمة تبقى مع ذلك عرضة لمجموعة من التحديات التي تعرقل عملها، وتتمثل هذه التحديات في كل من أساس وإطار عملها.

1- أساس العمل :

إن منظمة التجارة العالمية هي امتداد للإطار التنظيمي الذي كان قائما من قبل جات 1947، وهكذا فإن الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة من اتفاقية مراكش قد نصت على أن تسترشـــد المنظمـــة بـــالقرارات والإجراءات والممارسات التي كانت تنتهجها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات، وكذا الأجهزة التي أنشئت في إطار الجات، وقد تعددت النصوص التي تؤكد على هذا الامتداد[1]. فأمانة الجات تصبح في الحدود الممكنة أمانة للمنظمة، ويصبح المدير العام لجات 1947 هو المدير العام للمنظمة إلى أن يعين المؤتمر الوزاري مديرا عاما.

إن هذا الامتداد الذي يعد ارتباطا لإطار تنظيمي سابق لا يمكن تجاهله، فإنه يمثل في ذات الوقت تحديا لا يمكن إغفاله.

كما وأن الجات كانت تقتصر في نشاطها على تجارة السلع فقط، إلا أن هذا النشاط اتسع مع المنظمـــة ليشمل قطاع الخدمات والملكية الفكرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اتسع نطاق عضوية المنظمة، الشيء الذي سيكون مصدرا لمشاكل لم تكن من قبل وهذا ما يتطلب عملا مكثفا من قبل المنظمـــة لمواجهـــة هـــذه التحديات.

[1] مصطفى سلامة، مرجع سابق، ص. 70.

2- إطار العمل:

ممالاشك فيه أن المنظمة قد وضعت أسس التنظيم الدولي التجاري خلال اتفاقية مراكش عام1994، وخير دليل على ذلك مجموعة الأجهزة التي تم النص عليها في الاتفاقية (الأجهزة العامة والمتخصصة والفرعية) ودون استباق لما سيتم في هذه المنظمة، فإنه لا بد من إبداء الملاحظات التالية المتعلقة بمجموعة من المسائل أهمها[1]:

الملاحظة الأولى: ظهور صعوبة في الربط وإحداث التناغم بين أجهزة المنظمة . إذ من المتوقع حدوث تضارب في أداء عمل الأجهزة نتيجة عدم التنسيق.

الملاحظة الثانية: لقد كان من المتوقع الاتجاه نحو تبسيط وتسهيل مسألة حل المنازعات في اطار منظمة التجارة العالمية، لكن هذا الإتجاه لم يتم اعتماده مما أدى إلى تعاقب وتداخل الوسائل الأمر الذي أدى إلى حدوث تعقيد في إجراءات حل المنازعات بما لا يتوافق وطبيعة المسائل التجارية.

ثانيا : التحديات الواقعية

تتصل هذه التحديات بواقع كل من المسائل محل التنظيم والدول ذاتها، حيث تنبع من حقيقة واحدة لا يمكن تجاهلها، وهي أن اتفاقات التجارة لا تزيد عن كونها مجرد تجمع أو ائتلاف مصالح متباينة جاءت نتيجة مفاوضات طويلة حاولت فيها كل دولة أن تبسط نفوذها بكل ما تملك من قوة لتدعيم قدرتها التنافسية في العلاقات الدولية التجارية. فاتفاقية مراكش وملاحقها ما هي إلا بوتقة تجمع بين واقع متباين لكل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ويترتب على ذلك تعرض المنظمة رغم كل الأحكام الواردة في ميثاقها والاتفاقات المقترنة بها لأن تدور حول فكرة محورية مقتاضاها إمكانية التوائم مع كل من طبيعة المسائل الاقتصادية، وواقع تطبيق النصوص، والدور المؤثر للدول الأعضاء في هذا الإطار التنظيمي.

إن التحدي الجديد والرئيسي الذي تواجهه المنظمة، هو أن تضيف لمسة إنسانية على أعمالها وأن تعبر عليها بطريقة أفضل وأن تصبح أكثر انفتاحا ومسؤولية، وهذه الأمور مألوفة لإدارة الأعمال الناجحة، فعلى حين أن الاتفاقية العامة بشأن التعريفة الجمركية والتجارة (GAAT) لم تكن محسوسة فإن منظمة التجارة العالمية مثلها مثل المشروعات الكبرى أصبحت تعرف بشيطان يسمى " العولمة "[2].

ثالثا: عناصر القوة

على الرغم من التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية، فإنه يظل للمنظمة من عناصر القوة ما يكفل لها المقدرة على مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها. وتكمن هذه العناصر في مجموعة من

---

[1] مصطفى سلامة، مرجع سابق، ص. 72.

[2] طلال أبوغزالة وشركاه الدولية، التغيرات في نظام التجارة المتعدد - التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية- http://www.wto arab .org/fils/speeches/5-7-01.htm

المسائل تتصل بكل من النظام الذي تستند إليه هذه المنظمة، و الوسط الذي تتواجد فيه، ومجال ووسائل عملها[1].

1-النظام:

إذا ما تم مقارنة اتفاق 1994 باتفاق 1947، فإنه يتبين من الوهلة الأولى التقدم الواضح والمتعدد الجوانب لاتفاق 1994، فإذا كان جات 1947 لا يخرج عن كونه مجرد ترتيبات ناتجة عن اعتماد قسم من ميثاق هافانا، فإن اتفاق 1994 الموقع بمدينة مراكش المغربية يوم 1994/04/15 يعد أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ، وبالتالي يعتبر هذا الاتفاق بمثابة معاهدة تتوافر لها -بكل وضوح - عناصر الإلزامية.

ومع هذه الإلزامية المتوافرة لجات 1994 فإن نطاقه القانوني قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين: التماثل والتنوع في التعامل مع الدول الأعضاء . فالتماثل يبدو واضحا بسريان شرطي الدولة الأكثر رعاية،والمعاملة الوطنية لرعايا الدول الأخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في اطار عضويتها للمنظمة . أما التنوع فيبدو ظاهرا بإقرار الإعفاءات من تطبيق احكام الاتفاقيات متعددة الأطراف .

إن التماثل والتنوع مسألتان متجاورتان تم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية، كما أنها يمثلان المنهج الذي يشكل عنصر قوة جات 1994.

2-الوسط :

يعد المحيط أو الوسط الذي تعمل فيه منظمة التجارة العالمية مناسبا للوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها. فمن جهة لم تعد هناك معارضة أو مواجهة ايديولوجية بين دول تنتمي إلى نظام اشتراكي وأخرى تنتمي إلى نظام رأسمالي، خاصة بعد زوال النظام الاشتراكي وبروز نظام اقتصاد السوق في معظم دول العالم.

ومن جهة أخرى فإن المواجهة التي كانت قائمة بين العالم المتقدم والعالم النامي أثناء نشوب أزمة الطاقة في أواسط السبعينيات وما ارتبط بها من الدعوة إلى انشاء نظام عالمي جديد ترعى فيه احتياجات دول العالم الثالث، قد خمدت وحل محلها تجاه نحو الحوار وليس المواجهة.

فبانضواء دول العالم الثالث تحت راية نظام اقتصاد السوق، وانتهاء أزمة الطاقة و تدني معدلات نموها نتيجة فشل الكثير من تجاربها التنموية، قد باتت تقبل ما انتهى إليه الأمر بإبرام اتفاقية مراكش وملاحقها أي ما ارتضته الدول المتقدمة والذي لم تجد الدول المتخلفة أمامها من سبيل إلا الرضوخ إليه، فكما أن السلام يصنعه الأقوياء عسكريا فإن الاقتصاد يفرضه الأقوياء اقتصاديا.

---

[1] راجع في هذا الخصوص :
- مصطفى سلامة، مرجع سابق، ص ص. 79 – 82.
- فضل علي مثنى، مرجع سابق ، ص ص. 116 – 122.

3-المجال :

يعد مجال منظمة التجارة العالمية عنصرا قويا في أداء مهامها، فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية، وعالمية عضويتها سيمكنها من الاشراف على إدراة التنظيم التجاري الدولي.كما وأنه من خلال الاتفاقات التي تشرف على تنفيذها والأجهزة المكونة لها سيجعلان منها مرجعية دولية لما قد يحدث من منازعات تتعلق بالتجارة الدولية ، وتظهر هذه المرجعية من خلال وقوفها على مسائل وأمور تربط ارتباطا وثيقا باحتياجات الدول والأفراد من الجانب التجاري، لهذ فإن أي خروج عن أسس الإطار الدولي للمعاملات التجارية يعد بمثابة خروج على ما اختارته وارتضته الجماعة الدولية، وهذا ما سوف تحاول أن لا ترتكبه معظم الدول.

4-الوسائل :

إلى جانب ضبط الأهداف ووضع الإجراءات الضرورية لأداء التنظيم الدولي التجاري لأهدافه، فقد حددت اتفاقية مراكش إقامة مجموعة من الأجهزة التي تملك الخبرة والاختصاص للنهوض بالمهام الممنوحة لها.فإذا كان الهيكل التنظيمي للمنظمة متشعب النواحي، محل جدول فعاليته، فإنه لا يمكن تجاهل واغفال حقيقة أنه إذا قام كل جهاز بالأعمال المنوطة به، فإنه في نهاية المطاف تصبح القواعد الدولية التجارية محلا لتعامل مستمر وتقويم متعاقب، كما أنه يسهل للتنظيم الدولي التجاري من تحقيق أهدافه المتوخاة من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

من خلال الدراسة تم التعرف على الظروف التاريخية لإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، حيث أن هذه الاتفاقية ظهرت إلى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساسا لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب لعالمية الثانية، لكن الولايات المتحدة عارضت ذلك بقوة لما رأته في قيام هذه المنظمة من تعدي على صلاحيات الكونغرس الامريكي في اتخاذ القرارات الوطنية خاصة المتعلق منها بالتجارة الخارجية، ومن هنا كان اللجوء إلى الحل الوسط المتمثل في الموافقة على الجات كمعاهدة دولية.

لقد تزامن إنشاء هذه الاتفاقية مع مولد العديد من مؤسسات التمويل والمنظمات والمؤتمرات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والتي تختلف في الأسس والأهداف والمبادئ الخاصة بكل منها، إذ يمكن القول أن منظمة الجات – باعتبارها كيانا تحول بدءا من 1995 إلى منظمةللتجارة العالمية- تتشابه في الخط العام لتوجهاتها مع كل المؤسسات المالية الأخرى من حيث تحرير النظام العالمي. إلا أنها تختلف في ذلك عن المؤتمرات والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تنظيم بعض القضايا الفرعية فقط.

إن الواقع الذي لا يمكن تجاهله هو أن الجات قامت بدور رئيسي من أجل تحرير التجارة العالمية خلال الدورات المتعاقبة من المفاوضات التجارية، فخلال الفترة الممتدة بين 1947 و 1980 أشرفت الجات على سبع دورات وكان أهمها دورة كنيدي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل 50% وتعادلها في الأهمية إن لم تزد عنها دورة طوكيو التي أسفرت على تخفيض نسبة الضرائب على الاستيراد بمعدل 33% على جميع السلع.وتعتبر هاتين الدورتين الطريق الممهد للدورة الكبرى في تاريخ الجات، ألا وهي دورة الأورجواي التي أسفرت عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، كما استطاعت هذه الجولة أن تحقق تقدما ملموسا في بعض القطاعات التي لم تستطع الجولات السابقة أن تحرز أي تقدما فيها كالمنتجات الزراعية والمنسوجات، إضافة إلى أنها أدخلت قطاعات جديدة لم تكن موجودة أصلا، كتجارة الخدمات والاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

إن هذا التحول الذي أسفرت عنه جولة الأورجواي كان نتيجة مجموعة من العوامل هيأت الأوضاع ووفرت الشروط المناسبة التي تساعد على إنشاء هذا الكيان الذي يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية في شتى المجالات (السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة).

إن مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الحقائق التي عرضناها تتميز بشيئ من التطور يكمن أساسه في حقيقة أنها منبر دولي شامل يتسع لجميع الدول، ويضم جميع الكتل الاقتصادية، وسوف تدور في أروقتها جملة من الصراعات التجارية، مما يصبح معه تطورها على نحو سريع أمر لا تستجيب له طبيعة المنظمة ذاتها، علاوة على ذلك فإن الشيئ الذي لا يمكن إغفاله حول مستقبل هذه المنظمة هو ارتباطهاالوثيق بنوعين من التحديات، إحداهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها ولأخرى ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كا من المسائل محل التنظيم والدول ذاتها، وعلى الرغم من هذه التحديات فإنه يظل للمنظمة من عناصر القوة ما يكفل لها المقدرة على مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها.

وباعتبار أن الجزائر بلد يسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كان لزاما عليها أن تكيف اقتصادها بما يتوافق وشروط الانضمام إلى هذه المنظمة، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق من خلال الفصل القادم إلى دراسة أهم المراحل التي مر بها قطاع التجارةالخارجية، مبرزين في كل مرحلة مكانة هذا القطاع من الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:
تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر

لقد واجهت معظم الدول النامية أزمة اقتصادية حادة، أدت إلى تزايد نطاق الإختلالات الداخلية والخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على انجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وإزاء هذا التدهور أو الاختلال الذي عرفته الدول النامية ظهرت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي، من خلال إعداد برنامج للمواءمة الاقتصادية (التصحيح الاقتصادي) يحتوي على مجموعة من السياسات الاقتصادية تشكل وحدة متناسقة ومتكاملة فيما بينها، يمثل إصلاح قطاع التجارة الخارجية جزءا هاما منها، كون أن هذا القطاع إلى جانب القطاعات الأخرى وفي ظل النظام المخطط يكون تحت رحمة آليات تحكم الدولة، غير أن هذه البرامج تحتوي على إجراءات وتدابير تعمل على إخراجه (قطاع التجارة الخارجية) من بوتقة الرقابة والاحتكار الممارس عليه، مع ما يواكب ذلك من إلغاء للقيود الجمركية والتعريفية، وهذا باعتقاد أن تحرير التجارة الخارجية كفيل بتحسين وضع الميزان التجاري، مما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، كما أن هناك منطلق آخر ترتكز عليه مبررات إصلاح قطاع التجارة الخارجية في الدول النامية والسعي لتحريره من شتى القيود رغبتها الجامحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، باعتبار أن هذه الأخيرة أصبحت تشكل منبر آخر من منابر اقتصاد السوق.

فككل الاقتصاديات الموجهة مركزيا، تعد الجزائر واحدة من بين الدول التي اعتمدت عقب استقلالها على النظام المخطط مركزيا في توجيه دواليب الدولة عموما والاقتصاد خصوصا، حيث تم تبني هذا النظام باعتبار السلطات آنذاك رأت بأن أعباء التنمية الشاملة والخروج من التخلف الاقتصادي الموروث من الفترة الاستعمارية لا يمكن أن تتحمله سوى الدولة، ممثلة من خلال القطاع العمومي، وباعتبار أن قطاع التجارة الخارجية كان المتنفس الوحيد أمام العالم الخارجي في جلب الدولارات التي تغذي خزينة الدولة حتى يسمح بتحقيق ما خطط له، رأت الدولة أن تساير هذا القطاع بإجراءات رقابية إلى غاية 1969، إلا أنه وأمام الصعوبات التي بدأت تطفو على السطح، مما لم يسمح لها بأفضل تحكم وسيطرة على هذا القطاع من ناحية، ومن ناحية أخرى وقصد تنظيم أفضل التدفقات التجارية وإحداث ترابط بين سياسات التنمية الاقتصادية أقرت احتكاره إلى غاية 1988.

خلال هذه المرحلة (مرحلة الاحتكار) تبين للدولة خصوصا بعد الهزة النفطية لعام 1986 والتي مثلت تحولا خطيرا في الاقتصاد الجزائري، أن هذا الأخير لا يزال في تبعية كبيرة لصادرات المحروقات، أو بالأحرى لا يزال في تبعية لأحوال أسواق النفط العالمية وتقلباتها، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وعوامل ذات طبيعة سياسية (أحداث اكتوبر1988)، واجتماعية، مما استوجب أو عجل بإجراء إصلاحات مدعمة من قبل الهيئات المالية الدولية شكلت سنة 1989 بداية لها، حيث بدأت أول البوادر لرفع الاحتكار الممارس على

قطاع التجارة الخارجية، ولكن لخصوصية المرحلة آنذاك استوجب الأمر انتظار سنة 1994 لتجديد العلاقات مع الهيئات المالية الدولية بعد توترها عقب اتفاق 1991.

وعليه فقد اتجهت الجزائر انطلاقا مع بداية التسعينيات إلى تبني حرية التجارة الخارجية، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية من أجل الانفتاح على العالم الخارجي الشيء الذي يسمح بإزالة الحواجز -تقريبا- أمام قطاع التجارة الخارجية، وهو ما يتوافق ومبادئ منظمة التجارة العالمية ومهامها.

وسوف نتطرق لموضوع هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

1- المبحث الأول : تحليل مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

2- المبحث الثاني : مراحل تطور قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

3- المبحث الثالث : واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الأول: تحليل مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

الجزائر مثلها مثل معظم الدول النامية، حاولت بعد استرجاعها للاستقلال السياسي دعمه بالاستقلال الاقتصادي، حيث تميزت السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ 1967 إلى نهاية السبعينيات بالاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي، والانطلاق بمخططات تنموية متوسطة الأجل، بعد أن سيطرت الدولة على قطاعات التمويل والصناعة بواسطة التأميمات، باعتبار أن السلطات آنذاك رأت بأن أعباء التنمية الشاملة والخروج من التخلف لا يمكن أن تتحمله سوى الدولة ممثلة من خلال القطاع العمومي.

إلا أنه وانطلاقا من بداية الثمانينيات تعاقب على الجزائر سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية، اختلفت فيما بينها من حيث درجة التدخل ونوع الإصلاح، حيث كانت تدور مكوناتها في بداية الثمانينات حول بعض الجهود الإصلاحية التي تخصص المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام، نتيجة لفشل مخططات التنمية و النتائج السلبية الناجمة عن سوء التسيير، وكانت هذه الإصلاحات تعد بأنها إصلاحات ذاتية لأنها كانت تتم بدون تدخل خارجي، وترتكز جوانب الإصلاح فيها على المستوى الجزئي للاقتصاد الوطني، لكن فيما بعد بدأت عمليات الإصلاح الاقتصادي تأخذ شكلها الجدي عندما بدأت الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تتسع مع بداية التسعينيات، حيث اضطرت الدولة حينها إلى إعادة النظر في جميع القوانين والتشريعات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وهي أكثر الجوانب تضررا في الجزائر في تلك الفترة، واضطرت الجزائر عندما فشلت الجهود الإصلاحية على المستوى المحلي إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية عام 1994 من أجل الحصول على المساعدة في تنفيذ برامج الإصلاح، وقد مست عمليات الإصلاح جميع القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث شملت جميع جوانب الاقتصاد على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي.

المطلب الأول: الجهود التنموية في الجزائر

بدأت الجزائر بناء تجربتها التنموية بالاعتماد بالدرجة الأولى على الصناعات الثقيلة، من خلال إقامة صناعات ضخمة، مثل صناعة الحديد والصلب، وصناعة المحروقات، الذي يشمل كل من صناعة النفط والغاز الطبيعي والصناعات البتر وكيماوية لما لها من تأثير على باقي القطاعات الأخرى، وخاصة الصناعات الخفيفة والقطاع الزراعي، حيث تم إنجاز الجزء الكبير من هذه الجهود التنموية بإقامة مؤسسات القطاع العام بتكلفة زادت عن 120 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين (1967-1993). وخلال هذه الفترة شهدت عملية البناء التنموي تباينات كبيرة، سواء من حيث الإستراتيجية أو من حيث الهدف، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

الفرع الأول: المرحلة الأولى (مرحلة البناء التنموي 1967-1978)

توصف هذه المرحلة بأنها مرحلة البناء التنموي القائم على مبدأ التخطيط المركزي، إذ تم خلالها إتباع نظام التسيير الاشتراكي لمؤسسات القطاع العام(*)، كما اتسمت هذه المرحلة بتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الاقتصاد من خلال احتكار الدولة للتجارة الخارجية واستعمال بعض الأدوات لتدعيم هذا التدخل كسياسة الميزانية والسياسة الجبائية وسياسة أسعار الصرف.....إلخ، هذا من الجانب الكلي للاقتصاد، أما من الجانب الجزئي نجد أن المؤسسة الاقتصادية العمومية قد بلغت منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية عشرية السبعينيات دور الأداة الإنتاجية المنوطة بها، حيث أوكلت إليها السلطات العمومية إضافة إلى مهمة تنمية وتطوير الإنتاج من خلال القيام، بالاستثمار، مهام اجتماعية خاصة في ميادين سياسة تحديد مستويات الأجور، وتحقيق سياسة الأسعار، وتحمل أعباء سياسة التكوين والصحة والسكن....إلخ. وقد شهدت هذه المرحلة ثلاثة مخططات تنموية نوجزها على النحو التالي:

أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969):

جاء هذا المخطط في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة بالنظر إلى الانخفاض الكبير في الموارد المالية، وتدهور حاد في مستويات الإنتاج الوطني لضعف التحكم في الجهاز الإنتاجي بسبب انعدام الإطارات الكفئة والمعدلات المرتفعة للبطالة[1]، ولذا فإنه من بين الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها هو خلق أكبر عدد ممكن من الوظائف في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمؤسسة، بالإضافة إلى رفع من حجم الصادرات الوطنية وإشباع الحاجات الاستهلاكية من المواد المصنعة بشكل يتحقق فيه إحلال الواردات [2]، هذا وقد ركزت الدولة في هذا المخطط بشكل كبير على الصناعات الثقيلة، وبالخصوص صناعة النفط والغاز الطبيعي، باعتبارها المصدر الرئيسي في الجزائر الذي يسهم في تراكم رأس المال.

إن ما يمكن تأكيده هنا أن المهمة الأساسية لهذا المخطط هي إعداد البنية الهيكلية الأساسية، و يعتبر معظم الاقتصاديين أن هذا المخطط هو بمثابة برنامج، أي أنه عبارة عن أرضية استثمارية وضعت لبناء المخططات اللاحقة، وعليه فهذا المخطط هو عبارة عن محاولة لتحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية في السنوات الموالية، ولذا فإنه لم يطرح مشكلة التوازن الاقتصادي الكلي وكذا التناسق بين الفروع الاقتصادية ولا داخل الأنشطة لكل فرع، ولهذا فالمخطط الثلاثي في الجزائر لم يكن سوى مجموعة من البرامج الاستثمارية هدفها الرئيسي هو بناء البنية الأساسية الضرورية للانطلاق في تطبيق مخططات التنمية، أما من ناحية الإعتمادات المالية المخصصة للاستثمارات فكانت في حدود 9 مليار دينار، كان للقطاع الصناعي النصيب الأوفر من هذه الإعتمادات بشكل متصاعد خلال الثلاث سنوات 1967، 1968، 1969 وذلك تماشيا واحتياجات الاقتصاد الوطني.

(*) بدأ العمل بهذا النظام منذ بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول إلى حين صدور المرسوم رقم 72/71 الصادر في 1971/11/16، ليأخذ بذلك الصفة الدستورية.

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي- مثال الجزائر- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص .254.

(2) Brahimi Abdelhamid, l'économie algérienne, opu, Alger, 1991, p.41.

ثانيا: المخططين الرباعيين الأول و الثاني (1970-1977).

لقد جاء المخطط الرباعي الأول لتعميق اختيارات الخطة الأولى ويتضح ذلك من خلال أهدافه الرئيسية التي يمكن اختصارها في النقاط التالية[1]:

- تدعيم وتطوير القاعدة المادية للاقتصاد الوطني.
- تطوير الصناعات القائدة لعملية النمو الاقتصادي كالصناعات الميكانيكية، الكهرباء...إلخ.
- اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

لقد صادف هذا المخطط الذي خصص له حوالي 26.6 مليار دينار عدة أحداث هامة نذكر منها عمليات التأميم الكبرى للمنشآت الأجنبية وبالأخص البترولية منها سنة 1971، الأمر الذي سمح للجزائر بالتحكم أكثر في مواردها الاقتصادية إضافة إلى تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن السلطات الجزائرية خلال هذا المخطط تشبثت بفكرة أن الصناعة أساس النمو، وبذلك استحوذت على حجم إنفاقي هام، لكن هذا لا يخفي ذلك التزايد في الإنفاق على قطاع الزراعة وخاصة بعد إعلان الثورة الزراعية عام 1971، وتجدر الإشارة إلى أن توجه الجزائر نحو التصنيع دفع إلى زيادة الواردات وخاصة من المنتجات الصناعية ومواد التصنيع، لأجل إقامة قاعدة صناعية.

أما المخطط الرباعي الثاني فهو يهدف إلى تدعيم المكتسبات المحققة، وبالأخص في المجال الصناعي، حيث نلاحظ أن معاملات التراكم في ارتفاع مستمر وذلك بسبب تضاعف مداخيل الجزائر خلال هذه الفترة الشيء الذي يترجم تضاعف الاعتمادات بأكثر من أربعة مرات عن المخطط السالف وبأكثر من 10 مرات عن المخطط التمهيدي حيث قدر حجم الإنفاق الاستثماري بحوالي 110 مليار دينار.أما الفترة المتبقية 1978-1979 فكانت عبارة عن مرحلة انتقالية تهدف إلى القضاء عن التأخر المسجل في مشاريع المخططات السابقة، والجدول الأتي يمثل حجم الإنفاق الاستثماري المخصص لهذين المخططين على مختلف القطاعات:

جدول رقم 4: حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات خلال المخططين الرباعيين الأول و الثاني (1970-1977).

الوحدة: 10^9دج

القطاعات	صناعة وإنتاج وسائل الإنتاج	المحروقات	الفلاحة والري	التكوين	البنى التحتية	صناعة سلع الاستهلاك	الصحة	السكن	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق خلال المخطط الرباعي الأول	5.5	4.6	4.1	3.3	3.1	2.3	1.5	1.3	0.9	26.6
حجم الإنفاق خلال المخطط الرباعي الثاني	18.5	19.5	16.6	10	15.5	9.6	5.7	8.3	5.4	109.1

Source : temmar Hamid, stratégie du développement indépendant le cas de l'Algérie : un bilan ; opu, Algérie, 1983,p. 29.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 257.

يتضح من خلال الجدول السابق أن المخطط الرباعي الأول يعكس طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتيجية التنموية المحددة، فصناعة وسائل الإنتاج هي التي كان لها الحظ الأوفر من الإنفاق الاستثماري بمبلغ يقدر ب5.5 مليار دينار، أي بنسبة 20.67 %من الإنفاق الكلي متجاوزة بذلك حتى نصيب قطاع المحروقات المقدر بقيمة 4.6 مليار دج أي بنسبة 17.29% ، بينما تحتل الاستثمارات الموجهة للزراعة والري في المرتبة الثالثة بما مقداره 4.1 مليار دج، تعقبها تلك الموجهة للتكوين في المرتبة الرابعة، وهذا أمر له تفسيره باعتبار أن الاستثمار في قطاع المحروقات، وكذا الصناعات القاعدية (صناعة وسائل الإنتاج)، يتطلب حتما رفع نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي وقطاع التكوين، لخلق طلب على المنتجات الأولى داخل القطاع الزراعي، وتزيد بذلك القطاعات بما تحتاجه من أيدي عاملة مؤهلة وإطارات كفأة لإدارة مختلف المشاريع التي تدخل ضمن بناء فروعها ووحداتها الإنتاجية.

أما المخطط الرباعي الثاني فقد عرف حجما استثماريا كبيرا، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية مما ساهم في تعزيز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات، وهو ما استوجب الاعتناء أكثر بهذا القطاع الذي خصص له حجم إنفاق وصل إلى 19.5 مليار دج، وهذا لتزايد نفقاته الاستثمارية[1]، ليليه بعد ذلك صناعة وسائل الإنتاج ثم الزراعة والري. إلى جانب كل هذا فان اعتناء السلطات بالقطاعات الحساسة، لم يجعلها تهمل القطاعات الأخرى كالبنى التحتية، التكوين، الصحة والسكن والعديد من القطاعات الأخرى.

من كل ما سبق فقد شهدت هذه المرحلة (1967-1978)، بناء مؤسسات القطاع العام حيث ارتفع معدل الاستثمار في المؤسسات العامة من 35% عام 1970 إلى 46% عام 1978[2]. كما أن هذه المرحلة لم تشاهد أية محاولة للإصلاح الاقتصادي، وشهدت استقرارا اقتصاديا وسياسيا ساعد الجزائر على تحقيق بعض الأهداف التنموية التي كانت تسعى لتحقيقها، ويظهر لنا من خلال بعض المؤشرات التي سجلها الاقتصاد الجزائري في نهاية هذه المرحلة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي عام 1978 حوالي 7% بعد أن كان في حدود 3% عام 1970 وسجل معدل البطالة انخفاضا واضحا حيث بلغ 22.2% قياسا بحوالي 50% عام 1966، وسجل إجمالي الناتج القومي ارتفاعا ملحوظا بالأسعار الجارية حيث بلغت نسبة ارتفاعه إلى حولي 65.42% عام 1978 وانخفض معدل التضخم إلى حوالي 7% لنفس السنة، وارتفع معدل الاستثمار حيث بلغ معدل التغير عام 1978 حوالي 47.5 % قياسا بعام 1967، إضافة إلى تحقيق الاستقرار في ميزانية الدولة، وميزان المدفوعات بسبب ارتفاع صادرات الجزائر في قطاع النفط، حيث قدر معدل التغير في صادرات الجزائر نهاية عام 1978 حوالي 41.70% .[3]

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص. 256.

(2) عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتخطيط بالجزائر، تحت عنوان "الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص.356.

(3) Marc Ecrèment, Indépendance politicol et libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985, ENAP , Alger p.65.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1980-1993)

نتيجة فشل مخططات التنمية السابقة والنتائج السلبية الناجمة عن سوء التسيير، والبيروقراطية و مركزية القرارات الاقتصادية، والنمو الديمغرافي و أزمة المديونية، وكذا التبعية الاقتصادية، لجأت الدولة الجزائرية إلى تصحيح هذه الاختلالات من خلال الشروع في تطبيق مخططين خماسيين، و ما يميز هذين المخططين على ما سبق من المخططات، هو حجم الاعتمادات المالية الكبيرة المخصصة لهما من ناحية، وكذا مدة اعتمادهما التي تعتبر طويلة نوعا ما من ناحية أخرى، إضافة إلى ذلك فإن السياسة الاقتصادية للدولة تغيرت في هذه المرحلة من حيث الإستراتيجية، ويعود ربما ذلك إلى تغير السلطة السياسية في البلاد بعد وفاة الرئيس هواري بومدين نهاية عام 1978، ومجيء سلطة سياسية جديدة بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد عام 1979، حيث قررت هذه السلطة الجديدة بعد تقييمها لأعمال ونتائج المرحلة الأولى، إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري وفق إستراتيجية تنموية جديدة اتضحت معالمها خلال جدول أعمال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وذلك كما يلي[1] :

- التوجه نحو إقامة شبكة كبيرة من الهياكل القاعدية أو البنى التحتية، مثل شق الطرق السريعة، وبناء السدود، وتطوير خطوط السكك الحديدية...الخ.
- إنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لم تعطى لها الأولوية في المخططات السابقة مثل الصناعات الخفيفة وقطاع الخدمات وقطاع البناء... الخ.
- اهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.
- تنمية المشروعات الاستثمارية التي هي في طور الإنجاز.

هذه هي أهم المحاور الرئيسية التي تضمنتها السياسة الاقتصادية في المخطط الخماسي الأول، وهي بذلك تضع أول محاولة للإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال إعادة تنظيم اقتصاد الجزائر من جديد، وتحسين شروط تسيير مؤسسات القطاع العام. ويعد محور معالجة الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الأولى أهم محور بادرت الحكومة بتطبيقه باعتباره يمس إصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، عن طريق إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات التي وصل عددها إلى 150 مؤسسة عام 1980[2].

أولا: إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات

إن عملية إعادة الهيكلة هي عملية إصلاح اقتصادي شامل هدفه التحكم في وسائل الإنتاج وبالتالي فهي تأخذ مفهوم محاولة تقويم وتصحيح الوضعية السابقة للمؤسسة، كما يقصد بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، تحويل مؤسسات القطاع العام ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة الحجم أكثر تخصصا

---

[1] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري: محاولتين من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص.172.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص.46.

وأكثر كفاءة. أو بعبارة أخرى هي تفكيك وتقسيم الشركات الوطنية كبيرة الحجم ومتعددة المهام إلى مؤسسات صغيرة، حتى يتمكن القائمون على إدارتها من التحكم فيها، وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية.

1- أسباب إعادة الهيكلة العضوية:

إن مبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المقرر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول جاء من أجل تجزئة المؤسسات العمومية إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا قصد تحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدها، وبالتالي جاء المرسوم التشريعي رقم 240/80 الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 1980 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، ومن أهم الأسباب الرئيسية التي كانت وراء تطبيق عملية إعادة الهيكلة ما يلي[1]:

1-1 ضخامة حجم المؤسسات الوطنية وتركيزها:

حيث أن الاقتصاد الوطني كان قائم على أساس وجود مؤسسات وطنية، تتحمل كل واحدة منها نشاط فرع صناعي بأكمله الأمر الذي أدى إلى وجود عدة مساوئ أهمها:

- صعوبة التحكم في تسيير هذه المؤسسات وعدم القدرة على التحكم في التكنولوجيا.
- تركيز المسؤولية في أيدي فئة من المسؤولين (مركزية اتخاذ القرارات).
- غياب سياسة اجتماعية فعالة وظروف ملائمة للعمل بحكم أن عدد كبير من العمال كان تحت إشراف المديرية.
- ضعف استغلال المؤسسة لطاقاتها الواسعة وصعوبة المراقبة المالية والتسيير من طرف إدارة المؤسسة

1-2 تعدد مهام المؤسسات وعدم تخصصها:

حيث كانت المؤسسات قبل إعادة الهيكلة العضوية متعددة الوظائف والمهام دون تخصص معين، وهو ما جعل هذه المؤسسات تحيد عن هدفها الرئيسي، وهو تقديم إنتاج معين، تحقق من ورائه نتيجة تسمح لها من إعادة رأسمالها وضمان استمراريتها.

1-3 ضعف نظام التوجيه الاقتصادي:

إن خضوع المؤسسات الاقتصادية العمومية للمراقبة الخارجية بمختلف الوسائل الإدارية والمالية، وسوء التنسيق بينها وبين الهيئات المركزية نجم عن ذلك صعوبات ومشاكل من أهمها صعوبة انتقال المعلومات بين الوحدات في المؤسسة.

1-4 ضعف كفاءة الهياكل الداخلية حسب التسيير الاشتراكي وكذا عدم تجاوب العمال مع التسيير الاشتراكي نتيجة نقص تكوينهم السياسي، وقصور في فهمهم لمفاهيم وأهداف التنظيم الجديد.

2- الأساليب والمعايير المستخدمة في إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات:

بغية القضاء على تلك المشاكل الهيكلية والتنظيمية المولدة عن الهيكل التنظيمي القديم للمؤسسات، فقد تم إعادة هيكلة هذه المؤسسات وذلك باستخدام أسلوبين أو معيارين هما:

[1] سعودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 174-176.

2-1: إعادة الهيكلة حسب الإنتاج والتخصص

جوهر هذه العملية يكمن في منح المؤسسات الاقتصادية القيام بنشاط معين، سواء القيام بوظيفة الإنتاج، أو بوظيفة إنجاز المشاريع الاستثمارية، ولتنشيط مهام هذه المؤسسات فقد تم فصل كل من وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع، لأن إبقاء الوظيفتين لمؤسسة واحدة من شأنه إضعاف عمل المؤسسة، ويكون ذلك حتما على حساب التخصص، إضافة إلى ذلك فقد تم فصل وظيفة انجاز الاستثمار عن عمليات التطوير، حيث لا يمكن للمؤسسة المكلفة بمتابعة استغلال وحدات الإنتاج أن تهتم بكل العمليات المتعلقة بتطوير الفرع الإنتاجي للمؤسسات الاقتصادية.

2-2: إعادة الهيكلة العضوية حسب التوزيع الجغرافي

لقد قامت بتوسيع مقرات المؤسسات الاقتصادية حسب المناطق والأقاليم، حيث كانت أغلبية مقرات هذه المؤسسات تتمركز في الجزائر العاصمة، لذا قررت الحكومة نقل مجموعة من المؤسسات إلى مقرات جديدة بمختلف المناطق، وعلى مستوى التراب الوطني. وبالفعل فقد كان عدد المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام سنة 1980 ما يزيد عن 150 مؤسسة اقتصادية، إلا أنه بعد إعادة الهيكلة العضوية لها وبعد أقل من سنتين فقط انقسمت لتصبح 480 مؤسسة اقتصادية، وقد تواصل امتداد هذا التقسيم ليشمل المؤسسات بالولايات ويرتفع العدد إلى 504 مؤسسة، وامتد هذا التقسيم ليشمل المؤسسات البلدية ليصل عددها إلى 1079 مؤسسة اقتصادية وطنية يسيطر عليها القطاع العام بشكل كامل[1].

3- أهداف ونتائج إعادة الهيكلة العضوية:

إن الهدف من وراء إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام هو تقسيم المؤسسات الكبيرة وإعادة ترتيب الجهاز الاقتصادي بتجزئتها إلى وحدات صغيرة يسهل تسييرها وذلك حسب مبدأ التخصص، والعمل على القضاء على ظاهرة البيروقراطية، والتدخلات الخارجية في مجال نشاط المؤسسات، إضافة إلى فصل أربعة وظائف أساسية في النشاط الاقتصادي للمؤسسة وهي الإنتاج والاستثمار والتوزيع والتطوير بغية تحقيق أكبر قدر من التخصص، إضافة إلى تخفيف العبء عن المؤسسات والتخفيف من حدة المركزية التي كانت سائدة سابقا، وخلق وظائف عمل جديدة، ورفع الكفاءة الفنية والمهنية للعنصر البشري، وتخفيف العبء المالي على المؤسسة[2]. وعلى الرغم من هذه الأهداف المبرمجة لهذه العملية إلا أن نتائجها كانت مخيبة للآمال حيث كانت سلبية أكثر منها ايجابية، فقد أجريت دراسة اقتصادية لمعرفة آثار إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية في 28 ولاية وكانت النتائج كالتالي[3]:

- غلق 110 وحدة إنتاجية منها 28 وحدة تابعة للبلديات و 26 وحدة تابعة للولايات.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص .46.
[2] سعودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 177.
[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص.48.

- وضعية مالية مزرية، بحيث أصبحت معظم هذه المؤسسات الاقتصادية تمارس نشاط السحب على المكشوف في حساباتها المصرفية.
- التوزيع الجغرافي للمؤسسات خلق صعوبة كبيرة في التطبيق، بسبب المقرات غير المهيأة، وإعادة توزيع المستخدمين، وتفشي ظاهرة البيروقراطية بشكل واسع مما عرقل الإجراءات الإدارية للمؤسسات.
- زيادة أعباء كبيرة عن الميزانية العامة للدولة لأن خلق مقرات جديدة يتطلب معها أموال ضخمة، زادت معها تبذير المال العام.

ثانيا: إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات

يقصد بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في الأجل القصير لتمكين المؤسسات من ممارسة نشاطها بصفة مستمرة وتحقيق استقلالها المالي حتى لا تلجأ إلى مساعدات الدولة، أي تحويل المؤسسة إلى وحدة اقتصادية ومالية تضمن لنفسها عائدا كفيلا بتحقيق التطور الاقتصادي والمالي لمؤسسة، وإبقاء الدولة لنفسها التكفل بجزء من مهام هذه المؤسسات، كالمهام الاجتماعية، أما باقي المهام فترجع للمؤسسة نفسها.

لقد جاءت عملية إعادة الهيكلة المالية في إطار العمل على تحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها المؤسسات العمومية -والمتمثلة في تراكم الخسائر وتضخم حجم القروض مع عدم القدرة على تسديدها إضافة إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار والتأخر في مواعيد الإنجاز- وهذا كتدعيم للإصلاح السابق حتى تنطلق هذه المؤسسات في نشاطها على أسس مالية سليمة، متخذة بذلك جملة من إجراءات التي تسمح بإزالة التناقضات التي كانت سببا في الوضعية المتدهورة التي عاشتها المؤسسات وتمكينها من تحقيق التمويل الذاتي والاستقلالية المالية دون الاعتماد على الدولة في ذلك.

وتمثلت الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال بصفة عامة، في المحو الكلي أو الجزئي للديون القصيرة، أو الطويلة المستدانة من الدولة وتحويل قروض الاستغلال إلى قروض قصيرة وطويلة المدى تتحملها الخزينة. وفي هذا الإطار قامت الحكومة خلال فترة 1983-1987 بإعادة الهيكلة المالية لـــ 300 مؤسسة وطنية تم على إثرها التخلص من مبلغ 60.5 مليار دينار جزائري على الشكل التالي: 34.2 مليار دينار جزائري إلغاء كلي 26.3 مليار دينار جزائري مساعدات مؤقتة، وتحملت بذلك الخزينة العمومية سد الديون التي كانت تربط المؤسسات السابقة لبعضها البعض، وتم تكليف البنك الجزائري للتنمية BAD بمنح قروض جديدة لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات[1].

وبشكل عام يمكن القول بأن إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام في الجزائر لم تكن عميقة، لأنها مست الحجم الهيكلي وميزانية المؤسسات، ولم تمس الإطار القانوني أو التأسيسي لهذه المؤسسات، مما أدى إلى تجاهل الأسباب الحقيقية للاختلالات، ولم يكن المخطط الخماسي الثاني

[1] سعودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 180.

(1985-1989) بمثابة المنقذ لهذه المؤسسات من وضعها المزري، فقد تفاقم الوضع الاقتصادي في الجزائر بشكل أكبر، وخاصة بعد الانخفاض الشديد في أسعار النفط سنة 1986، حيث أدى هذا إلى انخفاض شديد في العوائد النفطية أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، علما أن نسبة العوائد النفطية كانت تمثل حوالي 95% من إجمالي إيرادات الدولة الخارجية[1]. إضافة إلى ذلك اشتدت الضغوط الدولية على الجزائر لتسديد ديونها، وهو ما صاحبه تدهور شديد في نسبة الصادرات غير النفطية مما جعل الميزان التجاري في حالة عجز دائم.

هذه الأسباب ومعها أسباب اجتماعية مثل زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة البطالة، دفعت الحكومة الجزائرية حينها إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، حيث تم طرح مفهوم جديد حول تسيير مؤسسات القطاع العام بالانتقال من مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات إلى مرحلة الاستقلالية في التسيير، حيث تم في عام 1988 إصدار مرسوم تشريعي جديد يقضي بمنح مؤسسات القطاع العام استقلالية عن السلطة المركزية كهدف يرمي إلى تمكين المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام من إنجاز ما لم توفق الدولة من إنجازه.

ثالثا: استقلالية المؤسسات الاقتصادية

يمكن تلخيص مفهوم الاستقلالية في منح المؤسسات مزيدا من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي اللامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ حرية المبادرة في التسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري. وعليه يمكن القول بأن استقلالية المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام تهدف إلى إبقاء الدولة بعيدة عن النشاط الداخلي للمؤسسة، وهذا لا يعني بأنها لا تبالي بمستقبل هذه المؤسسة، فطبقا لما تضمنه المرسوم التشريعي 01/88 والمؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، يحدد القانون شخصية المؤسسة الاقتصادية العمومية، بأنها شخصية معنوية ذات حق خاص (شركات ذات أسهم) تتمتع بالشخصية القانونية والاستغلال الذاتي للتمويل، ويتم تسييرها بقواعد القانون التجاري، وهي غير خاضعة لشروط قانون الأسواق العامة[2]. وعلى هذا الأساس فقد تم منح كل المؤسسات الاقتصادية العامة استقلالية عن الدولة ماعدا 14 مؤسسة اقتصادية[*]، وأصبحت بموجب ذلك مؤسسات اقتصادية عامة تحتوى على مجلس إدارة تابعة لصناديق المساهمة وتتمتع بشخصية معنوية متميزة عن الدولة، وعلى اعتبار أن الدولة تبقى هي المالكة لهذه المؤسسات المستقلة، فقد أنشأت لذلك ما يسمى بصناديق للمساهمات عددها ثمانية صناديق[**] ، كل صندوق مكلف بعدد معين من المؤسسات الاقتصادية المستقلة لتسيير الأوراق المالية ذات القيمة المنقولة لحساب الدولة، فهو بذلك يملك

---

(1) Brahimi Abdelhamid, op-cit, pp.410-412.

(2) بعلي محمد الصغير، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص. 40.

(*) المؤسسات الاقتصادية هي:

ASMIDAL , ENPC, ELATEX,ENEPAC, ENTC, ENF, ENPMA, INDITEX, CELPAP, ENMTP, ENPMH, SNVI, SIDER, ENF.

(**) تتوزع هذه الصناديق كما يلي: ص1: صندوق الصناعات الغذائية والصيد ويضم (41 مؤسسة)، ص2: صندوق المناجم والمحروقات والمياه ويضم (41 مؤسسة)، ص3: صندوق التجهيز ويضم (31 مؤسسة)، ص4: صندوق البناء ويضم (84 مؤسسة)، ص5: صندوق الكيمياء والبتر وكيمياء والصيدلة ويضم (24 مؤسسة)، ص6: صندوق الإلكترونيك والاتصال والإعلام الآلي ويضم (18 مؤسسة)، ص7: صندوق النسيج والجلود، والأحذية و التأثيث ويضم (22 مؤسسة)، ص 8: صندوق الخدمات ويضم (82 مؤسسة).

أسهم المؤسسة ويقوم بتوجيهها نحو الدولة التي تعتبر وكيلا. وعلى الرغم من كون هذه الصناديق كانت تهدف إلى تعبئة ثقافة إدارية نحو إصلاح إداري يقوم على الشفافية، إلا أن العراقيل القانونية والتشريعية التي مست نشاط الصناديق حالت دون ذلك، وبقيت المؤسسات الاقتصادية على مختلف أشكالها تسجل نفس النقائص، مثل العجز الدائم في ميزانيتها، ومنها ما دخل حيز الإفلاس.

في ظل الظروف التي مرت بها مؤسسات القطاع العام، قامت الدولة بإتباع سياسة جديدة، هي سياسة التطهير المالي، في إطار إعادة الهيكلة المالية كمرحلة أخيرة، حيث تكفلت الدولة بالخسائر الناجمة عن تدهور قيمة الدينار، وقامت بإعادة شراء ديون المؤسسات الاقتصادية من البنوك التجارية، وعلى هذا فقد جاء القرار الحكومي بأن كل المؤسسات التي تملك أصولا صافية ايجابية من حيث الأصول والديون هي قابلة للاستقلالية، أما تلك التي أصولها الصافية سلبية فهي تمر كذلك للاستقلالية بعد أن تخضع لعملية التطهير المالي. لكن نتائج هذا التطهير المالي للمؤسسات ظهرت بسرعة بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي في الجزائر وانخفاض قيمة الدينار، رافقها تدهور في القدرة الإنتاجية للمؤسسات، التي صارت تواجه صعوبات كبيرة في التمويل. ولهذا فإن عملية التطهير المالي وحدها كانت غير فعالة لتصحيح الاختلال في سير المؤسسات، فعلى سبيل المثال خصصت الدولة ما يزيد عن 540 مليار دينار جزائري منذ بداية عملية التطهير المالي للمؤسسات دون أن يتغير أو يتحسن وضع هذه المؤسسات.

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو طبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بها الجزائر منذ سنة 1980، حيث يمكن لنا أن نصف هذه الإصلاحات بأنها إصلاحات ذاتية قامت بها الجزائر، كما أن إعادة الهيكلة لم تكن تعالج الخلل من جذوره، فمعظمها دارت حول الحجم الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية والمركز المالي لها، و لم تمس الإطار القانوني والتأسيسي لهذه المؤسسات باعتباره حجر الأساس في نجاح أي مشروع اقتصادي في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، وهو ما أدركته الحكومة الجزائرية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بالدخول في مفاوضات مع المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي حول تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة تتماشى مع قانون اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: مرحلة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعمة

مع نهاية سنة 1998 تكون الجزائر قد قضت عشرية كاملة في ظل إصلاحات اقتصادية ممتدة عبر الزمن، كان منطلقها التوترات الشديدة في الاقتصاد العالمي من حيث انخفاض أسعار السلع الأولية بشكل حاد (أسعار البترول بالخصوص)، والتي انعكست على الجزائر بتقلص مستوى المعيشة وفرص التشغيل.

لقد كانت الظروف الاقتصادية بعد نشوء أزمة 1986 ظروفا صعبة حقا ومتدهورة بشكل غير عادي، فقد كان الاختلال المالي الداخلي والخارجي كبيرا، والإنتاج يتناقص والتضخم يتزايد، و لم تكن هذه العيوب دورية، بل ناتجة عن تشوهات هيكلية عميقة. هذه الوضعية المتردية كانت محل رفض شعبي واحتجاج لمختلف شرائح المجتمع التي عبرت عنها أحداث أكتوبر 1988، والتي كانت بمثابة ناقوس خطر منذر ببداية

الانسداد والتعفن السياسي والاقتصادي الذي قد يقود البلاد إلى الهاوية في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه أو في أحسن الظروف يدفعها دفعا إلى حالة الأزمة.

ونتيجة لهذه الوضعية المتردية في الاقتصاد الوطني، شكل سنة 1988 فوج يتكون من رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد وأعوان بالحكومة تحت إشراف رئاسة الجمهورية للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح، ويتمثل هذا البرنامج حسب نظرية هذا الفوج في الإصلاح بالتدرج وذلك في سرية تامة. وبعد أحداث أكتوبر 1988 قررت الحكومة الجديدة التي جاءت تحت قيادة "قاصدي مرباح" في نوفمبر 1988، مواصلة المفاوضات مع البنك العالمي بالاعتماد على نفس المفاهيم التي كانت معتمدة من طرف المجموعة السابقة تحت إشراف رئاسة الجمهورية، إضافة إلى بدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وبهذا تكون الجزائر قد دخلت في فلك المشروطية، الشيء الذي استوجب عليها الانصياع لهذه الهيئات ومحاولة نيل رضاها، وذلك لتعقد حل أزمتها مما استدعى اللجوء إلى الإصلاحات المدعمة.

أولى بداية هذا الإصلاح تم بعقد اتفاقيتي ماي 1989 وجوان 1991، قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يفسح المجال لانطلاق النمو الاقتصادي، ولكن لصعوبة الظرف آنذاك وتوتر العلاقات مع الهيئات المالية الدولية حال دون تحقيق ذلك القصد، مما استوجب الأمر الانتظار إلى قدوم سنة 1994 لتجديد العلاقة مع هذه الهيئات بعقد اتفاق التثبيت لمدة سنة، يعقبه اتفاق الإصلاح الهيكلي تحت إطار اتفاق القرض الموسع على مدى ثلاثة سنوات كاملة (22 ماي 1995-21 ماي 1998).

الفرع الأول: اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية

أبرمت الجزائر اتفاقيتي ماي 1989 وجوان 1991، مع صندوق النقد الدولي نوجزهما فيما يلي:

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989)

لقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 بصفة سرية وانتهت في أفريل من نفس السنة، وقد نتج عن هذه المفاوضات عقد اتفاق استعداد ائتماني في 30 ماي 1989 مدته 18 شهرا. وكان محتوى الاتفاق (اتفاق التثبيت) يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم، إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقييدا، وتقليص العجز في الميزانية العامة، وكذا تعديل سعر الصرف والعمل على بداية تحرير الأسعار[1].

وعليه فقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار اتفاق التثبيت خلال ماي 1989 حيث وافق الصندوق على تقديم ما قيمته 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D T S)، والتي استخدمت كليا في 30 ماي 1989[2]. كما استفادت الجزائر من مبلغ 315.2 مليون (D T S)، أي ما يعادل 360 مليون دولار آنذاك في إطار تسهيل التمويل التعويضي للمفاجآت، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 من جهة، وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب من جهة

(1) - Benissad Hocine , l'ajustement structurel l'expérience du Maghreb, Algérie, opu , 1999, p.59.

(2) خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة للنشر، 1996، ص. 195.

ثانية[1]. وقد تزامن هذا الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المسماة آنذاك بحكومة الإصلاحات حيث تم بكل سرية تامة نتيجة لطبيعة الظرف آنذاك والذي استدعى عدم الإفصاح عنه.

تنفيذا للاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي عمدت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات من أهمها إصدار القانون 89-12 المتعلق بإصلاح نظام الأسعار، وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق ويميز هذا القانون بين شكلين من الأسعار:

- الأسعار الإدارية: وهي تخضع لإدارة الدولة وتأخذ ثلاثة أشكال (الأسعار المضمونة، الأسعار المسقفة، الهوامش المسقفة).
- الأسعار المصرحة (الحرة): وهنا يفرض على المؤسسات تقديم تصريح بالأسعار للمصالح المختصة لمتابعتها قصد ضبطها.

كما تم القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد والذي أحدث نقلة نوعية في المجال النقدي، ويهدف هذا القانون إلى:

- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
- إعادة الاعتبار لقيمة الدينار.
- التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

أما في مجال تحرير التجارة الخارجية ومن أجل إخراجها من دائرة الاحتكار التي عمرت طويلا، أصدر بنك الجزائر جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية، تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات، وذلك من خلال بنك وسيط معتمد.

كما يجب الإشارة إلى أنه قد تم الاتفاق حسب هذا البرنامج على إتباع سياسة صرف مرنة، وكذا توفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية، من أجل الوصول إلى هدف نهائي يتمثل في قابلية الدينار الجزائري للتحويل، وقبل البدء في عملية جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية، تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وقد تم ذلك لفترة طويلة نسبيا من سنة 1987 إلى بداية 1991[2].

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991)

لقد تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 3 جوان 1991 على أن يمتد هذا البرنامج لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى غاية 31 مارس 1992. وبموجب هذا الاتفاق يلتزم صندوق النقد الدولي بتقديم قرض بمبلغ 300 مليون (D T S) أي ما يعادل 400 مليون

---

[1] fergani Meriem , le programme d'ajustement structurel en Algérie, in revue l'économie, Algérie, n° 34, juin 1996, p.24.

[2] حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص ص.160-161.

دولار أمريكي، مقسمة على أربع شرائح (جوان 1991، سبتمبر 1991، ديسمبر 1991، مارس 1992) غير أن الشريحة الرابعة لم يتم الحصول عليها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمجة مع صندوق النقد الدولي[1] . وقد تزامن هذا الاتفاق مع حكومة "غزالي" والتي كان هدفها إبرام الاتفاق بسرعة وذلك تحسبا للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في جوان 1991.

هذا الاتفاق كان يهدف حسب رسالة النية المرسلة من قبل السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1991/04/27 إلى ما يلي[2]:

- تحرير التجارة الداخلية والخارجية من أجل الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار.
- إصلاح النظام الجمركي والجبائي وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية.
- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة، لا سيما هذه الأخيرة التي يجب أن تنوع صادراتها قصد تحسين التوازنات المالية.
- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذا أسعار الصرف.

وقد وجهت لهذا الاتفاق انتقادات لاذعة، لكن مدير الصندوق آنذاك "ميشال كامد يسوس" رد في جويلية 1991 على منتقدي هذا الاتفاق قائلا: " لا أظن أن العديد من البنوك العالمية قبلت منح قروض للجزائر في جوان 1991، مما يوضح أن الجزائر كانت مرفوضة في الأسواق المالية الدولية". عندها قامت السلطات الجزائرية بعدة إجراءات أهمها:

- القيام بالتطهير المالي للمؤسسات مما يفترض عنه نمو للكتلة النقدية يصل إلى 41 مليار دج أي نمو بنسبة 12% وهذا سنة 1991.
- موافقة بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية إلى إعادة الخصم- مصدر خلق النقود- حيث تم رفع معدل إعادة الخصم من 10.5% عام 1991 إلى 11.5% عام 1992.
- مواصلة سياسة تحرير الأسعار، حيث لم يبق سوى 50 مادة خاضعة لنظام الأسعار المسقفة و22 مادة أخرى مدعمة بغرض مساعدة الطبقات الضعيفة الدخل، على أن يتم رفع الدفع تدريجيا.

لقد واجهت حكومة "غزالي" صعوبة كبيرة في التوفيق بين شروط صندوق النقد الدولي من جهة، والظرف السياسي والاجتماعي من جهة أخرى، إذ كانت مطالبة بتنفيذ بنود الاتفاق وإلا تتوقف عليها الإمدادات المالية، إلى جانب أنها مطالبة من موضع أخر بامتصاص الغضب الجماهيري وتحقيق السلم الاجتماعي لتجاوز المرحلة العصيبة آنذاك. وأمام هذا الوضع، وفي أول مراجعة من قبل الصندوق للإجراءات

---

(1) Fergani Meriem , op-cit, p.24.

(2) أنظر في هذا الصدد:
- خالدي الهادي، مرجع سابق، ص ص.199-201.
- Benissad hocine , Algérie Restructuration et reformes économiques (1979-1993), Algérie, opu, 1994, p.142.

التي اتخذتها الحكومة والنتائج المتوصل إليها خلص التقرير إلا أن الوضع لا يبعث على الارتياح، ومن ثم طالب باتخاذ إجراءات مشددة تمس كل من المجال النقدي وذلك بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري فورا، ليصل سعر الدولار الواحد إلى 24.5دج، أما في مجال عمليات الخزينة فطلب بتقليص نفقات التسيير والتجهيز ورفع أسعار المواد الأساسية قصد الوصول إلى رصيد موجب للخزينة بقيمة 31.8 مليار دج، كما طالب بمراجعة ارتفاع تكاليف تمويل بنك الجزائر للبنوك الأولية والوقوف في وجه التوسع النقدي[1].

أما فيما يخص التدابير المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في هذا الاتفاق فإن قانون المالية لسنة 1992 حمل في طياته تخفيضا جوهريا في الرسوم الجمركية، حيث خفض المعدل الأقصى إلى 60% بعدما كان في قانون 1986 حوالي 120%، كما تم إعداد الضرائب الجمركية وفقا لنظام تصاعدي[2]. كما أقر هذا القانون على إلغاء كل الإعفاءات الجمركية، عدا بعض المواد والأنشطة العلمية، ولتحفيز وجلب الشركات الأجنبية في مجال التجارة الخارجية تم تشجيع نظام الامتياز، كما تم رد الاعتبار لتجارة الجملة للمساهمة في ترقية التجارة، إضافة إلى إلغاء نظام الحصص الذي كان مفروضا على الصادرات.

إلا أن هذه الإجراءات والتدابير لم تزد الوضع الاقتصادي الجزائري إلا تدهورا وهو ما أدى إلى استقالة حكومة "غزالي"، لتخلفها حكومة "بلعيد عبد السلام" الذي رفض أي تفاوض مع الهيئات وبالأخص إعادة جدولة الديون الخارجية.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المدعمة (1998/1994)

لقد سبق للجزائر أن عقدت اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي إلا أنها لم تفلح في الخروج من أزمتها، فالتدهور ضرب بجذوره في عمق الاقتصاد الوطني حيث سجل تردي كبير في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وصل إلى وضع متدهور للغاية. وأمام المحاولات البائسة التي اتخذتها بعض الحكومات التي تعاقبت على السلطة لم تجد الجزائر من مخرج آخر -حسب السلطات آنذاك- سوى اللجوء مرة أخرى للهيئات المالية الدولية للاستفادة من حجة الإصلاحات الاقتصادية في الحصول على موارد مالية في أقرب وقت ممكن لسد العجز الحاصل لدى جميع مؤسسات الدولة. وقد وافق حينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على طلب الجزائر بشرط إجراء إصلاحات اقتصادية سريعة وشاملة تمس كل جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي ووفق مشروطية الصندوق.

على ضوء ذلك قامت الجزائر بإجراء إصلاحات اقتصادية مست معظم مؤسسات القطاع العام عن طريق تنفيذ سياسات مالية ونقدية مشتركة، ومنح المزيد من الحرية للنشاط الاقتصادي، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة بفعالية أكبر في النشاط الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، وتحقيق مزيد من الرفاهية للشعب الجزائري، عن طريق زيادة النمو الاقتصادي والقضاء على

(1) Benissad Hocine, Algérie : Restructuration et reformes économiques, op-cit, pp. 150-151.
(2) Bouzidi Nachida M'hamzadji, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, Algérie ENAG Edition , 1998, P.15.

الاختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري. وقد تم تنفيذ هذه الإصلاحات من خلال تطبيق برنامجين للإصلاح الاقتصادي، الأول برنامج للتثبيت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والثاني برنامج للتعديل الهيكلي بالاتفاق مع البنك الدولي، وسنتطرق إلى حيثيات هذين البرنامجين على النحو الآتي[1]:

أولا: برنامج التثبيت الاقتصادي (1 أفريل 1994-31 ماي 1995):

تم تنفيذ هذا البرنامج بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة من1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 أي على مدار سنة كاملة، تحصلت الجزائر بموجبه على قرض يقدر بـــ 731.52 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على حصتين:

- 457.2 مليون DTS في إطار اتفاق التثبيت.
- 274.32 مليون DTS في إطار التمويل غير المتوقع من أجل تعويض العجز في المداخيل المتأتية من التصدير، أو نتيجة لارتفاع تكاليف الواردات.

وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من خطوات عمل تقوم بها الحكومة الجزائرية حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يسمح لها فيما بعد من عقد اتفاق موسع، ومن بين أهم الأهداف التي كان يرمي إلى تحقيقها هذا البرنامج ما يلي[2]:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي يتراوح بين 3% و6% خلال عامي1994 و1995.
- تخفيض معدل التضخم ومقاربته لمعدل التضخم العالمي ليصل لحدود 3 إلى 4% عام 1997.
- تعديل قيمة الدينار، وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%.
- القضاء على عجز الميزانية، أو على الأقل تخفيضها عن طريق تقليص حجم الإنفاق العام وزيادة الضرائب.
- إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد وخاصة تحرير المبادلات التجارية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اتخذت السلطات المركزية تدابير وإجراءات جد حازمة، توصلت من خلالها إلى جملة من النتائج. وتتمثل الإجراءات التي تم تنفيذها بمقتضى هذا الاتفاق أو البرنامج ما يلي:

- تخفيض العملة الوطنية بقيمة 40.17% ليصل سعر صرف الدولار الواحد إلى 36دج.
- وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية (تحديد مستوى أدنى للواردات يصل إلى 9.4 مليار دولار) بهدف إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، مع العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وترقية قطاع البناء العمومي، هذه القطاعات من شأنها أن تساهم في تنويع الصادرات وترقيتها في المدى المتوسط.
- تقليص عجز الخزينة إلى مستوى 3.3 % من الناتج الداخلي الإجمالي.

---

[1] بن الطاهر حسين، انعكاسات برامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر، مجلة حوليات، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 4، أكتوبر 2001، ص.83.

[2] خالدي الهادي، مرجع سابق، ص ص، 204-205.

- إضافة إلى ذلك وقصد تحسين القدرة على المنافسة خفضت تكاليف العمالة، وأعيد توجيه الإنتاج نحو النشاطات الأكثر قدرة على الاستمرار.

أما عن النتائج المحققة من خلال هذا البرنامج فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ارتفاع في مخزون العملات الأجنبية، وتراجع في معدل التضخم إلى حدود 29.05% بينما كان المعدل المتوقع هو 40%.
- تخفيض في عجز الميزانية بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4%.
- استقلالية 5 مؤسسات وطنية من بين 23 مؤسسة.
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفقا للمرسوم التشريعي 94-11 المؤرخ في 1994/05/26.

إن ما يمكن ملاحظته في هذا البرنامج هو التقارب الذي حصل بين صندوق النقد الدولي والسلطات الجزائرية حول إعادة جدولة الديون الجزائرية والمقدرة بـــ 14.5 مليار دولار في إطار نادي باريس، على أن يتم في المرحلة الأولى إعادة جدولة الديون التي تمت قبل 30 سبتمبر 1993، والتي تستحق خلال الفترة الممتدة من 1 جوان 1994، إلى غاية 31 ماي 1995 وعليه فقد وصل إجمالي الديون المعاد جدولتها إلى غاية شهر مارس 1995 حوالي 5.3 مليار دولار.

وعليه فقد خرجت الجزائر من الاتفاق بنتائج أرضت الصندوق إلى حد ما، حيث التزمت الجزائر بتنفيذ بنود الاتفاق بصفة كلية، وهو ما جعل المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد ميشال كامديسوس يعلق قائلا: " البرنامج مع الجزائر خاصة في ما يتعلق بالسياسة المالية والنقدية وتحرير التجارة الخارجية، قد تم تنفيذه بدقة".

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998)

لقد جاء هذا البرنامج عقب اتفاق التثبيت لعام 1994 وقد تم تنفيذ هذا البرنامج بالاتفاق مع البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 تحصلت بموجبه الجزائر على قرض في إطار التمويل الموسع قدر بحوالي 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة (حوالي 1.8 مليار دولار)، وقد قامت الجزائر بسحب القسط الأول والمقدر بـــ 325.28 مليون DTS، على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي 844 مليون DTS على أقساط يتم استنفاذها قبل تاريخ 21 ماي 1998[1].

لقد تضمن هذا البرنامج مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية بهدف التأثير على العرض الكلي عن طريق الربط بين السياسة المالية والنقدية، ولقد رسمت الدولة لتحقيق هذا الهدف سياستين اقتصاديتين، الأولى تسمى سياسة اقتصادية ظرفية ويقصد بها التدابير المالية والنقدية التي تسهم في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة من خلال زيادة نسبة الضرائب، ورفع الدعم عن

[1] خالدي الهادي، مرجع سابق، ص ص.216-217

أسعار السلع الاستهلاكية، وقد قابل هذه الإجراءات إجراءات أخرى في السياسة النقدية منها التحكم في السيولة المصرفية لضمان مرونة كافية لمعدلات الفائدة التي تستخدمها البنوك، إضافة إلى ذلك إدخال تحسينات جديدة تخص عملية الإقراض باستخدام معدلات فائدة مرتفعة لاستقطاب إدخارات القطاع الخاص.

وقد اتبعت الحكومة سياسة متوسطة المدى بنفس التدابير السابقة وهي إجراءات تطبيقية لأسلوب الاستيعاب المعروف في سياسات التسوية مع البنك الدولي، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية مع إعادة تخصيصها بين مختلف الفروع الإنتاجية، إضافة إلى إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، وتنمية القطاع الخاص عن طريق تشجيع المبادرة الخاصة، وإلغاء الاحتكار أو شبه الاحتكار التام لمؤسسات القطاع العام في مختلف النشاطات الاقتصادية في الجزائر. ويهدف برنامج التعديل الهيكلي كذلك إلى تحكم أحسن في العائد الضريبي من خلال مكافحة الغش الضريبي، والتهرب الضريبي، وتوسيع الرسم على القيمة المضافة، إضافة إلى تثبيت الأجور على مستوى مؤسسات القطاع العام، والتحكم في مستوى التضخم وجعله في مستوى مقبول وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، إضافة إلى العمل على تحرير الأسعار وتقليص الدعم الممنوح للسلع الضرورية إلى أدنى ما يمكن باعتبار أن تحرير الأسعار هي أحد أهم أهداف برنامج التعديل الهيكلي[1].

أما على مستوى التجارة الخارجية، فقد سعت الحكومة إلى تحرير التجارة الخارجية بالكامل فيما عدا بعض القطاعات الإستراتيجية التي لها علاقة بأمن وسيادة الدولة، ولهذا فقد تم تحرير جميع العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين، وإلغاء نظام الحصص الذي كان معمولا به في عملية الاستيراد والتصدير واستبداله بأدوات أخرى مثل التعريفة الجمركية وسعر الصرف، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في الاستيراد بشكل موازي مع القطاع العام، إضافة إلى إجراءات أخرى تخص إعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق، وتحسين خدمات القطاع المصرفي، كما تم العمل بإجراءات من شأنها المساهمة في التحكم في نمو حجم الكتلة النقدية لتحقيق استقرار دائم في معدلات التضخم، مثل إلغاء التمويل النقدي التضخمي، والاعتماد على مصادر تمويلية أخرى تعتمد على الادخار.

المطلب الثالث: تقييم نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

لا تزال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي تشكل موضوع جدل واسع، فقد اختلفت الآراء حول النتائج والآثار المترتبة على تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، وهذا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

فبالنسبة للهيئات المالية الدولية، اعتبرت النتائج مشجعة وجد ايجابية، خاصة وأن الجزائر نفذت حرفيا كل بنود الاتفاق المبرم مع هذه المؤسسات، كما أنها احترمت كل التزاماتها الدولية، بما فيها تسديد خدمة

---

[1] أنظر في هذا الصدد:

- Fergani Meriem , op-cit , pp. 24-26.

- محمد راتول، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 13-14 ماي 2001، ص. 344.

الدين الخارجي، وهذا باعتراف مدير صندوق النقد الدولي. أما بالنسبة للسلطات العمومية الجزائرية، فقد أسفرت هذه الإصلاحات عن استعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وتحسن في العديد من المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي، وإضافة إلا أن الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات والصدمات الخارجية.

أما فيما يخص الطبقات الشعبية الواسعة فالأمر يختلف تماما، إذ أسفرت هذه الإصلاحات عن انخفاض في مستوى المعيشة، ارتفاع معدل البطالة، تخلي الدولة عن دعم المنتجات القاعدية...إلخ.

الفرع الأول: التوازنات الاقتصادية الداخلية

يبرز الواقع الاقتصادي الذي أفرزه برنامج التصحيح الهيكلي من هذه الناحية أنه قد طرأ تحسن ملحوظ ولو كان جزئيا على عدد من المؤشرات الاقتصادية، والمتمثلة في الآتي:

أولا: معدل النمو الاقتصادي:

من بين الأهداف الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي هو استعادة النمو الاقتصادي، وقد حققت الجزائر نمو اقتصادي ايجابي خلال الفترة (1995-2007) بعد تسجيله خلال السنوات السابقة معدلات سلبية والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم5: معدلات نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2008)

الوحدة:%

السنوات / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	2.2-	0.1-	2-	2.1-	0.9-	3.8	3.3	1.2	4.6	3.9

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3.1	2.4

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على معطيات من:

بوزيدي عبد المجيد، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن، الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، 1999 ص.41

- banque D'Algérie, rapport 2006, évolution économique et monétaire en Algérie, juin 2007, p. 160.
- ministère du commerce, l'Algérie en chiffres, mai 2009,p.5.

يتضح من خلال قراءتنا للجدول أعلاه، أن الاقتصاد الجزائري بدأ يستعيد نموه وذلك من خلال تسجيله لمعدلات نمو موجبة خلافا لما كان عليه خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1994 والتي تميزت بمعدلات نمو سلبية بسبب السياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد الوطني خصوصا تجاه استعمال العملات الصعبة، الشيء الذي صعب من الحصول على التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية ، ليسجل الناتج الداخلي الخام بعد هذه الفترة نموا ايجابيا لأول مرة قدر بـــ 3.8% سنة 1995، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية وإلى الظروف المناخية الجيدة التي سمحت بتحسين المردود الفلاحي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام من 15% سنة 1995 إلى 21.5%سنة 1996[1]،

[1] سعودي محمد الطاهر ، مرجع سابق، ص.218.

وكذا تحسن الواردات ب 2 % بالحجم مما كان له الأثر الايجابي على الاستهلاك العائلي الذي تطور بـــ2.5% ونمو للاستثمارات بـــ 3% عام 1995 مقابل 0.2% و 0.5% على التوالي عام 1994.

غير أن النمو المسجل في الناتج عاود الانخفاض عام 1997 مسجلا نسبة 1.2%، جراء التدهور المسجل في القطاع الزراعي وانخفاض في النمو الذي عرفه قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب مواصلة النتائج السلبية في القطاع الصناعي، ليرتفع مجددا عام 1998 محققا معدل نمو قدر بـــ 4.6% وهو ما يتوافق وأهداف الاتفاق، وبعد هذه الفترة عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام نوعا من الاستقرار النسبي، حيث بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3.37% خلال الفترة (1999-2002)، ليرتفع مجددا عام 2003 إلى حوالي 6.9% وهي أعلى نسبة نمو حققها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وبقي معدل النمو مرتفع بنسب متذبذبة خلال السنتين المواليتين، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذا النمو لا يرجع كله إلى تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر وحده، بل لعدة اعتبارات منها العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة حيث قدرت بحوالي 33.125 مليار دولار و43.240 مليار دولار و59.9 مليار دولار، وذلك خلال أعوام 2003 و2004 و2005 على التوالي، إضافة إلى تلك التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري تجاه العملات الأجنبية الرئيسية كالدولار مثلا خلال فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية، حيث تم تخفيضه على مراحل وبنسب متفاوتة، وفي هذا الصدد وصلت نسبة تخفيضه بعد فترة الإصلاحات إلى حوالي 25%.بالنظر إلى كل ما سبق يمكن القول أن هذا النمو لا يزال غير كاف وهشا، كونه لا يزال يرتكز على المحروقات والفلاحة وهما قطاعان متجهان نحو الخارج[1] ، أي أنه حبيس العوامل الخارجية المتمثلة في أسعار المحروقات والظروف الطبيعية ووتيرة الاستثمار.

ثانيا: الميزانية العامة

لقد تركزت جهود عمليات الإصلاح الاقتصادي منذ بدايتها على تخفيض عجز الميزانية العامة بصورة ملموسة، واتبعت في هذا الإطار سياسة مالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام وتقليصه، إضافة إلى الجانب الثاني وهو زيادة الإيرادات العامة خاصة الضريبية منها، كما أن انتهاج سياسة الخصخصة أدى إلى تخفيف أعباء الميزانية العامة، من خلال تجنب الدعم الذي كانت تستفيد منه مؤسسات القطاع العام، وعليه فقد اعتمدت الدولة على سياسة تقشفية صارمة مع بداية اتفاق أفريل 1994، والجدول التالي يظهر التطور الذي لحق بالميزانية العامة للدولة.

[1] بوزيدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص.41.

جدول رقم6: تطور الميزانية العامة خلال فترة (1990-2007)

الوحدة :10^6 دج.

لسنوات / البيان	الإيرادات الإجمالية	جباية بترولية	إيرادات ضريبية	إيرادات أخرى	النفقات الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الرصيد الميزاني
1990	152500	76200	71100	5200	136500	88800	47700	16000
1991	248900	161500	82700	4700	212100	153800	58300	36800
1992	311846	193800	108864	9200	420131	276131	144000	108267-
1993	313949	179218	121469	13262	476627	291417	185210	162678 -
1994	477181	222176	176174	78831	566329	330403	235926	89148 -
1995	611731	336148	241992	33591	759617	473694	285923	147886 -
1996	825175	495997	290603	38557	724609	550596	174013	100548
1997	926668	564765	314013	47890	845196	643555	201641	81472
1998	774511	378556	329828	66127	875739	663855	211884	101228-
1999	950496	560121	314767	75608	961682	774695	186987	11186-
2000	1125161	836237	233502	55422	1178122	856193	321929	52961 -
2001	1505526	956389	398238	150899	1321028	963633	357395	184498
2002	1432800	942904	312508	177388	1550646	1097716	452930	117846 -
2003	1517673	836060	565564	116049	1752691	1199042	553649	235018-
2004	1618400	862200	741200	15000	1775300	1156635	618665	156900-
2005	1719800	1719800	645200	175600	2105080	1232540	872540	385250-
2006	1835500	1835500	714300	205200	2543350	1451970	1091380	707890-
2007	1900300	1900300	768400	158900	3143430	1662830	1480600	1243090-

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات من:

: - O.N.S , Rétrospective statistique (1970-2002) , Edition 2005

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسنوات 2000-2004.

-Ministère des finances , rapport 2008 , évaluation économique et monétaire en Algérie ,p.98

إن المتتبع لمعطيات هذا الجدول يلاحظ أن رصيد الميزانية العامة سجل فائضا مع بداية التسعينات وذلك نتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة، حيث بلغ الفائض حوالي 16000 مليون دج سنة 1990 ليتنقل هذا الفائض إلى 36800 مليون دج سنة 1991 وهو ما يمثل نسبة 4.26% من الناتج الداخلي الخام، كما أن هذا التحسن في رصيد الميزانية يعود كذلك إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت من 76200 مليون دج سنة 1990 إلى 161500 مليون دج سنة 1991، إلا إن هذا الفائض لم يستمر حتى ظهر العجز ابتداء من سنة 1992 ليتفاقم هذا العجز سنة 1993 ويصل إلى 162678 مليون دج وهو ما يمثل 13.67% من الناتج الداخلي الخام، ويمكن تفسير ذلك بتراجع أسعار النفط إذ بلغت 17.50 دولار للبرميل سنة 1993 عوض 24.34 دولار سنة 1990 مع ما ترتب عن ذلك من انخفاض في الجبائية البترولية، بالإضافة على ارتفاع حجم النفقات العامة دون أن ننسى خدمة المديونية الخارجية. إلا أنه مع بداية

1994 تقلص عجز الموازنة إلى 89148 مليون دج والسبب في ذلك هو الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، إلا أن هذا العجز زادت حدته سنة 1995 بسبب تفاقم النفقات التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وتيرة الإيرادات.

هذا وقد عرف رصيد الميزانية نتائج ايجابية ابتدءا من سنة 1996 وإلى غاية نهاية 1997 وهو ما يعني أن الحكومة قد وقفت في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادات، وذلك عن طريق الضغط الكبير الممارس على مصاريف التجهيز وتزايد الإيرادات الجبائية ونخص بالذكر إيرادات الجبائية البترولية، غير أن تدهور السوق البترولي خلال سنة 1998 أدى إلى تدهور الجباية البترولية والتي تمثل في العادة 50% من مجموع إيرادات الميزانية، ورغم هذا التدهور لكنها بقيت تمثل أكثر من 48% من ذلك المجموع، مما انعكس على الرصيد الميزاني الذي سجل رصيدا سلبيا بأكثر من 101228 مليون دج، أي ما يمثل 3.9% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد أن حقق فائض خلال السنتين السابقتين.

إلا أنه وخلال فترة 1999 إلى 2007 عرف رصيد الميزانية عجزا مستمرا باستثناء سنة 2001 أين حقق فائض قدر بحوالي 184.498مليار دج أي ما يعادل 4.3% من ناتج الداخلي الخام، وهو راجع إلى ارتفاع الإيرادات بمعدل أكبر من النفقات، ويبقى أن نشير أن أكبر عجز سجل في 2007 أين قدر بحوالي 1243 مليار دج.

مما سبق يتضح بأن الاقتصاد الجزائري يتميز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي، ويمكن حصر أسباب استمرار هذا العجز إلى نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة، وعليه يوضح هذا الوضع أن الميزانية لا تزال في تبعية لأحوال أسواق النفط وهو ما كان الحال عليه من قبل والذي يتنافى ومنطلقات الإصلاحات، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في الهيكل الضريبي بالإضافة إلى محاربة الغش والتهرب الضريبيين اللذين لا يزالان ينحزان في إيرادات الميزانية، كما يتطلب الأمر إعادة النظر في مصاريف التسيير (خصوصا الأجور) ومصاريف التجهيز التي تمول الاستثمارات الحكومية والتي تمثل عصب الاقتصاد.

ثالثا: التضخم

لقد قدر معدل التضخم المتوسط خلال النصف الثاني من الثمانينات وفقا للتقديرات الديوان الوطني للإحصائيات بـــ 28% سنويا، هذه النزعة التضخمية المستمرة بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية المعقدة – أجبرت السلطات على تغيير نمط تسيير الاقتصاد- وأول الأمر تحقيق الاستقرار عن طريق محاربة التضخم، هذه السياسة سمحت بتحقيق نتائج إيجابية مثلما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم7: تطور معدلات التضخم خلال فترة (1990-2008)

الوحدة: %

السنوات / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29.04	29.78	18.69	5.73	4.95	2.64

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53	3.51	4.4

Source : évolution global de l'indic des prix a la consommation au nouveaux national de 1990-2008, visite site :http://www.ons.dz/them-sta-htm.

من خلال قراءة معطيات هذا الجدول، يتضح أن الفترة التي سبقت برنامج التعديل الهيكلي تميزت بمعدلات مرتفعة للتضخم، بسبب عدم إتباع سياسات نقدية صارمة في تلك الفترة، حيث بلغ معدل التضخم أقصاه سنة 1992 بتسجيله لمعدل يقدر بـــ 31.7%، ليعرف بعد ذلك تراجعا بداية من سنة 1994 بفعل تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي، حيث تراجع معدل التضخم من 29.04% عام 1994 إلى 18.69% عام 1996 ليصل سنة 1997 إلى 5.73% هذه النتيجة كانت مبهرة حيث سجل فيها معدل التضخم قفزة نوعية في وقت كانت فيه تقديرات اتفاق القرض الموسع تتوقع معدل تضخم يقدر بـــ 9.5%، وهو ما يعني في حالة اقتصاد بعرض متصلب كحالة الاقتصاد الجزائري أن الطلب قد تعرض لتخفيض شديد وبصفة جدية[1]. ليواصل بعدها معدل التضخم انخفاضه لتصل نسبته سنة 2000 إلى حوالي 0.34% وهي أدنى نسبة تضخم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات وسياسات تقييدية اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، مثل تخفيض قيمة الدينار، وتحرير الأسعار، والتحكم في الأجور، وتخفيض العجز في الميزانية العامة، وكذا التحكم في حجم الكتلة النقدية، وإتباع أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي.

إلا أنه مع بداية عام 2001 أرتفع معدل التضخم من جديد ليصل إلى حوالي 4.23% ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكتلة النقدية والتي بلغت نسبة نموها في تلك السنة 24.9% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، وعلى الرغم من تراجعه عام 2002 إلى 1.42% إلا أنه أرتفع مجددا خلال السنوات الموالية ليصل سنة 2008 إلى حوالي 4.4% .

من كل ما سبق يمكن القول أن كل هذه النتائج الإيجابية تعود في الحقيقة وبالدرجة الأولى إلى إتباع الجزائر لسياسة مالية تقييدية، وسياسة دخول متشددة وموقفا نقديا حازما (سياسة متشددة في إدارة الطلب

[1] بوزيدي عبد المجيد ، مرجع سابق، ص.47.

بصفة عامة)، وهو ما جعل المعدلات المسجلة تقارب تلك السائدة في دول الإتحاد الأوروبي، وأحسن مما هو عليه في كثير من الدول النامية.

الفرع الثاني: التوازنات الاقتصادية الخارجية

تشير المعطيات والبيانات الإحصائية أن الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج لا بأس بها-وصفها البعض بأنها باهرة- بالنسبة للتوازن الاقتصادي الكلي بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج، وما يجب الإشارة إليه أن هذه النتائج لا تعود فقط للصرامة والجدية في تنفيذ هذا البرنامج، بقدر ما تعود للعامل الخارجي (تخفيض المديونية من خلال إعادة الجدولة، ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية والذي كانت له آثار مباشرة وغير مباشرة على أداء الاقتصاد الجزائري، تحسين قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى) الدور الأساسي في تحقيق ذلك.

وعلى العموم فقد أسفر تطبيق هذا البرنامج عن معالجة بعض مظاهر الاختلال في عدد من المؤشرات الاقتصادية أو التوازنات المالية الخارجية والمتمثلة في الآتي:

أولا: ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف

يعكس ميزان المدفوعات مدى صحة الاقتصاد الوطني، مثلما يعكس هشاشته، وعليه فقد شهد ميزان المدفوعات الجزائري تطورا ملموسا بعد عملية إعادة الجدولة وإتباع سياسات أكثر تحررا في ظل انخفاض محسوس في أعباء الدين الخارجي والتحسن الواضح في أسعار المحروقات، والجدول الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف.

جدول رقم8: تطور ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف خلال الفترة (1990-2008)

الوحدة: 10^9 دولار

البيان / السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	احتياطات بالعملة الصعبة	احتياطات(أشهر استيراد)
1990	0.22-	0.8	0.8
1991	0.50	1.6	2
1992	0.23	1.5	1.8
1993	00	1.51	1.9
1994	4.38-	2.64	2.98
1995	6.32-	2.11	2.08
1996	2.09-	4.23	4.5
1997	1.16	8.05	9.03
1998	1.53-	6.84	7.38
1999	2.38-	4.41	4.57
2000	7.57	11.91	12.19
2001	6.19	17.96	18.08
2002	3.66	23.11	19.14
2003	7.47	32.92	24.32
2004	9.25	43.11	23.72
2005	16.94	56.18	27.36
2006	17.73	77.78	36.66
2007	29.55	110.18	39.73
2008	36.99	143.10	34.99

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات الواردة بالمراجع التالية:

- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص.ص.22-31.
- O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres, résultat 1998/1999, N° 30, édition 2000, p.68.
- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie. Rapport juin 2007, p.61.
- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport, 2009, p.204.

من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، يتضح أن ميزان المدفوعات سجل نتائج متذبذبة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1994. أين حقق فائضا طفيفا كان أعلاه سنة 1990 بحوالي 500 مليون دولار، ليعرف عجزا بعد ذلك وصل أقصاه سنتي 1994 و1995 وهي سنوات الأزمة الحادة في المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر، حيث قدر العجز سنة 1995 بحوالي6.32مليار دولار ويرجع السبب في ذلك

إلى انهيار أسعار المحروقات وزيادة خدمات الديون الخارجية ومستحقات الديون قصيرة الأجل، إلا أنه مع نهاية 1996 وبداية 1997 بدأت نتائج الإصلاحات المتخذة بخصوص القطاع الخارجي تبرز من خلال الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي حقق سنة 1997 فائضا قدر بـــ 1.16 مليار دولار، والناتج أساسا عن الرصيد الموجب للميزان التجاري والذي معزه التطور الإيجابي لسعر النفط، ليسجل بعدها ميزان المدفوعات سنتي 1998 و1999 عجز قدرت قيمته بـــ 1.53 و2.38 مليار دولار على التوالي، وذلك نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات التي انخفضت بدورها من 13.889 مليار دولار إلى 10.213 مليار دولار سنة 1998 أي بتراجع قدر بحوالي 3.676 مليار دولار، والسبب هنا هو نفسه الذي يتكرر باستمرار وهو تراجع أسعار النفط من 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.94 دولار للبرميل سنة 1998.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أنه بداية من سنة 2000 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا ومتزايدا وصل عام 2008 إلى حوالي 36.99 مليار دولار وهو أعلى فائضا حققه ميزان المدفوعات الجزائرية منذ الاستقلال، ويعود هذا الفائض المسجل خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 بالدرجة الأولى إلى ارتفاع صادرات المحروقات والتي صاحبها ارتفاع في سعر برميل النفط الذي انتقل من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى حوالي 74.95 دولار للبرميل سنة 2007 . وهذه النتائج المسجلة في ميزان المدفوعات والتي عرفت تحسنا معتبرا لفترة (2000-2007) انعكست إيجابا على مستوى احتياطات الصرف كما يوضحه الجدول أعلاه، حيث عرفت ارتفاعا محسوسا وصل في نهاية 1996 إلى ما يقدر بحوالي 4.23 مليار دولار وهو ما يعادل 4.5 شهرا من استيراد السلع والخدمات، لتسجل في نهاية 1997 ارتفاعا وصل إلى 8.5 مليار دولار (تغطية لأكثر من 9 أشهر من الاستيراد)، ويعود هذا الارتفاع كما سبق وأن قلنا إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، إلا أنه خلال سنتي 1998 و1999 عرفت احتياطات الصرف انخفاضا نتيجة تدهور النفط.

وانطلاقا من عام 2000 عرفت احتياطات الصرف زيادات معتبرة حيث انتقلت من 11.91 مليار دولار سنة 2000 وهو ما يعادل تغطية 12 شهر من الاستيراد، إلى حوالي 110.18 مليار دولار عام 2007 وهو ما يمثل 40 شهرا من الاستيراد، أي تضاعفت قيمة احتياطي الصرف بحوالي عشرة مرات خلال فترة 7 سنوات، ويعود الفضل في ارتفاع احتياطي الصرف خلال هذه الفترة بالدرجة الأولى إلى سعر النفط الذي سجل أعلى مستوياته خلال السنوات الأخيرة، والذي انعكس كذلك ايجابيا على الميزان التجاري نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات التي تمثل أكثر من 97% من الصادرات الكلية.

على العموم هذه الحالة تشير بوضوح إلى درجة الارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بقيمة صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، فإذا سلمنا بتعدي العلاقة، أمكن القول أن تحسن أداء الاقتصاد (كمجموعة واحدة) مرهون ببساطة بسعر النفط وتقلباته في السوق الدولية.

ثانيا: سعر الصرف

من أهم التدابير التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي قضية تخفيض قيمة العملة والتي تعتبر من أبرز الأمور التي لا يتهاون صندوق النقد الدولي من إدراجها في برامجه التثبيتية كشرط أساسي وجوهري لتقديم دعم إضافي لموازين المدفوعات العاجزة، بل ينظر إلى التخفيض بأنه الوصفة السحرية التي يقدمها الصندوق إلى البلد المدين لعلاج حسابه الجاري وتحسينه.

هذا وقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2007 إنهيارا كبيرا في أسعار الصرف بالنسبة للدولار الأميركي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم9: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2007)

الوحدة:دينارات مقابل دولارات

السنوات / البيانات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف المتوسط	8.95	18.47	21.84	23.34	35.06	47.66	54.74	57.73	58.71	66.64
نسبة تغير سعر الصرف	20.23	106.36	18.24	6.86	50.21	35.94	14.85	5.46	1.69	13.50

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
75.28	77.26	79.69	77.37	72.07	73.37	72.65	69.36
12.96	2.63	3.14	2.91-	6.85-	1.8	0.98-	4.53-

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات الواردة:

- chalal houria , youcef nadia, les effets d'application du programme d'Ajustement structurel sur les secteurs de l'éducation colloque international sur le programme d'Ajustement structurel et ses effets sur les secteurs de l'éducation et de la santé, le 20-22 novembre. 2000. P.158.
- Banque d'Algérie , 2007, évolution du taux de change.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه على إثر الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي خفض الدينار لأول مرة سنة 1991 بنسبة تقدر بـــ 106.36% حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي من 8.95 دينار للدولار الواحد إلى 18.47 دينار للدولار الواحد، إلا أنه وانطلاقا من سنة 1994 تم تعديل سعر الصرف حيث تم تخفيض قيمة الدينار من جديد بنسبة 50% مقابل الدولار الأمريكي كما تم العمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين بنك الجزائر والبنوك التجارية، ثم تحويل ذلك إلى سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995 وعليه فقد أزيلت سنة 1995 كل الضوابط على سعر الصرف في تجارة السلع وتقرر الإلغاء التدريجي لكل القيود على المدفوعات غير المنظورة بالنسبة للتعليم والصحة كمرحلة أولى وفسح المجال للبنوك التجارية في تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناءا على طلبات

مدققة وموثوقة، وهو ما جعل نسبة التدهور في سعر الصرف تقل شيئا فشيئا حيث وصلت إلى 35.94% سنة 1995 وإلى حوالي 5.46% و1.69% على التوالي خلال سنتي 1997 و1998، أي أن نسبة التدهور كانت أقل من معدل التضخم المسجل خلال هاتين السنتين.

هذا الانخفاض في نسبة تدهور في سعر الصرف والذي صاحبه انخفاض في معدل التضخم اعتبر مؤشرا لاستقرار العملة الوطنية اتجاه الدولار، لكن نتيجة لضعف إيرادات الدولة من العملة الصعبة المنعكس سلبا على عرضها في السوق المحلية سنة 1998 أدى إلى ارتفاع نسبة الانخفاض من جديد خلال سنتي 1999 و2000، ليصل سعر الصرف في حدود 66.64 دج للدولار في سنة 1999 وإلى 75.28دينار للدولار في عام 2000 وهو ما يعني تدهور قدره 741.11% بين سنتي 1990 و2000 وهي نسبة مرتفعة جدا.

إلا أنه وانطلاقا من معطيات هذا الجدول يتضح أنه بداية من سنة 2003 بدأت قيمة الدينار في الارتفاع حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي من 77.37 دينار للدولار الواحد في 2003 إلى 69.36 دينار للدولار الواحد في سنة 2007 ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى العوائد النفطية المعتبرة وإلى الاحتياطي الكبير من العملة الصعبة.

إن الشيء الذي لا يمكن إغفاله من كل ما سبق هو أن سياسة التخفيض المتوالي لقيمة الدينار لم تسمح لا بالعودة إلى التوازن في الموازنة ولا إلى تحفيز ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما أنها لم تعمل على جلب استثمارات أجنبية إضافة إلى أنها لم تقرب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.

ثالثا: المديونية الخارجية

يتطلب تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية الحصول على وسائل تحويل كافية من أجل المساعدة على نجاح وتطبيق البرنامج الإصلاحي، ولقد وجدت الجزائر صعوبة كبيرة في توفير موارد مالية كافية لتغطية جميع أنواع العجز الذي كان يعاني منه الاقتصاد الجزائري، وكانت اكبر مشكلة تواجهها هي مشكلة الديون الخارجية، فقد وصلت عام 1993 إلى حوالي 25.724 مليار دولار في حين بلغت خدماتها ما يقارب 82.2% من قيمة الصادرات، و52.1% من إجمالي الناتج المحلي من نفس السنة، وهي نسبة عالية جدا وضعت الجزائر في مأزق خطير، بحيث أصبحت غير قادرة على خدمة هذه الديون، لذلك طالبت بإعادة جدولة ديونها بغية الاستفادة من فترة السماح التي تمنحها الدول الدائنة للدولة المدينة التي تحظى بإعادة جدولة ديونها الخارجية. وأرادت الجزائر بذلك توفير مبالغ مسددة لخدمة الديون، بتوجيهها نحو تمويل برامج الإصلاحات الاقتصادية، بدلا من اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى كالإفراط في الإقراض الخارجي أو الإصدار النقدي، وقد تم جدولة جزء كبير من ديونها بالتعاون مع نادي باريس ونادي لندن طبقا لاتفاق ستند باي، حيث بلغ حجم الديون التي تمت إعادة جدولتها خلال ثلاثة سنوات ما يزيد عن 15 مليار دولار[1]، وكان أول اتفاق مع نادي باريس سنة 1994 بإعادة جدولة 5.344 مليار دولار لمدة 16 سنة مع فترة سماح

(1) Ministère du commerce, l'Algérie aujourd'hui, promex, Mai 2001, p.7.

مدتها 4 سنوات وهي فترة تطبيق برامج الإصلاح ولإعطاء مزيدا من المرونة، وتوفير جزء من مواردها المالية بالعملة الصعبة، وأدى هذا الأجراء إلى انخفاض نسبة خدمة الدين من 82.2% من إجمالي الصادرات لعام 1993 إلى 41.7% عام 1994.

وعلى الرغم من توفير جزء من التدفقات المالية الخارجية نتيجة التخفيف من حدة خدمة الديون الخارجية، إلا أن الجزائر كانت في حاجة أكثر لموارد مالية أخرى تكفيها لإجراء عمليات الإصلاح الاقتصادي بمرونة كافية، وعلى هذا النحو فقد استفادت من قرض خارجي من صندوق النقد الدولي قدره 5.5 مليار دولار، لكن نتيجة الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر حينها، جعلتها غير قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل تحطيم البنى التحتية للاقتصاد الوطني، وارتفاع الأسعار وتسريح العمال وارتفاع نسبة البطالة، مع زيادة الأعباء العسكرية لمحاربة الإرهاب، كل هذه العوامل وعوامل أخرى خفية دفعت الجزائر نحو الاستدانة من جديد عام 1996، في ظل الظروف والتسهيلات الممنوحة لها دوليا، وبتزكية من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث بلغ حجم ديون الجزائر الخارجية أعلى مستوى في تاريخ الجزائر، إذ تجاوزت 33.651 مليار دولار، هذه الديون أثقلت كاهل الجزائر من جديد، ودفعتها مرة أخرى للعودة إلى نادي باريس لإعادة جدولة جزء من ديونها، حيث تم الاتفاق على جدولة 7.32 مليار، دولار ولجأت وللمرة الأولى إلى نادي لندن لإعادة جدولة بعض الديون الخاصة قدرت بـــ 2.7 مليار دولار، وكانت معظم الديون التي تم جدولتها قد جاءت من فرنسا، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، البرتغال وسويسرا.

هذه الإجراءات سمحت للجزائر بإعادة جدولة حوالي نصف ديونها الخارجية واستفادت منها مرحليا في تغطية برامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه في النهاية ترك عبئ على الجزائر وعلى مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، خاصة في ظل التوجهات الجديدة للتنمية المستدامة، التي تعني توسيع الخيارات، وتحسين نوعية الحياة أكثر للعنصر البشري وتقاسم أعباء توزيع الموارد الاقتصادية للدولة بين الأجيال المتعاقبة بالتساوي، ويمكن لنا أن نتبع تطور ديون الجزائر الخارجية وخدماتها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم10: تطور المديونية الخارجية للجزائر ومؤشراتها خلال الفترة (1990 - 2007)

الوحدة : 10^9 دولار.

البيان / السنوات	ديون متوسطة وطويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	مجموع الديون	خدمة الدين	الديون إلى الناتج الداخلي الخام %	معدل خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات%
1990	26.58	1.791	28.37	8.891	47.9	66.4
1991	26.636	1.239	27.875	9.508	65.3	73.9
1992	25.886	0.792	26.678	9.278	66.8	76.5
1993	25.024	0.7	25.724	9.05	52.1	82.2
1994	28.85	0.636	29.486	4.52	69.9	47.1
1995	31.317	0.256	31.573	4.244	76.1	38.8
1996	33.23	0.421	33.651	4.281	73.5	30.9
1997	31.06	0.162	31.222	4.464	66.4	30.3
1998	30.261	0.212	30.473	5.180	64.8	47.5
1999	28.14	0.175	28.315	5.116	58.9	39.05
2000	25.088	0.173	25.261	4.5	47.23	19.8
2001	22.311	0.260	22.571	4.464	41.92	22.21
2002	22.540	0.102	22.642	4.150	42.05	21.68
2003	23.203	0.150	23.353	4.358	35.03	17.7
2004	21.411	0.410	21.821	5.658	26.4	12.6
2005	16.485	0.707	17.192	5.838	16.71	12.69
2006	5.062	0.550	5.612	2.67	4.84	4.88
2007	4.889	0.717	5.606	1.68	4.15	2.79

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات الواردة:

- O.N.S, annuaire , statistique de l'Algérie, N 19,Edition 2001, p.346.
- Banque de l'Algérie, l'évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1991-2001, www. Banque-of-algeria.dz.
- Banque de l'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, rapport 2007, p.177.
- Banque de l'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, rapport 2008, p. 208.

من خلال قراءة معطيات هذا الجدول يتضح ما يلي:

إن حجم المديونية الخارجية للجزائر ارتفعت من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى ما يقارب 29.486 مليار دولار سنة 1994 ثم 31.573 مليار دولار عام 1995، لتبلغ أقصاها عام 1996 بحوالي 33.651 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 14.12% مقارنة بسنة 1994 بعد ذلك بدأ مؤشر

الديون الخارجية ينخفض حيث وصل عام 1998 إلى 30.473 مليار دولار ثم إلى 25.261 مليار دولار عام 2000 ليصل إلى 5.606 مليار دولار عام 2007 وهي اصغر قيمة سجلت خلال فترة الدراسة. ويعود هذا الانخفاض في مؤشر الديون الخارجية لارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى الاستقرار النسبي في الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة، الشيء الذي قلل من نسبة الإقراض الخارجي.

أما في ما يخص خدمة الديون، فيتضح من خلال معطيات هذا الجدول أنه مع بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفض مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى 4.52 مليار دولار، وحافظ على هذا المستوى طيلة فترة الإصلاحات عدا عامي 1998 و1999 حيث سجل ارتفاعا بسيطا بنحو 5.18 مليار دولار و5.116 مليار دولار على التوالي. ويعود سبب هذا الانخفاض في خدمة الدين إلى إعادة جدولة الديون الخارجية التي قللت بشكل كبير بعض أعباء هذه الديون في الأجل المتوسط، وامتدت إلى الأجل الطويل حيث لا يزال حجم خدمة الديون في انخفاض مستمر، حيث سجل أدنى حجم له عام 2007 بمبلغ قدره 1.68 مليار دولار مقابل 2.67 مليار دولار عام 2006 .

كما أن نسب خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات هي الأخرى كانت مرتفعة، حيث سجلت عام 1994 نسبة قدرها حوالي 47.1%، لتأخذ بعد ذلك منحى الهبوط حيث وصلت إلى 30.3 عام 1997 ثم ارتفعت عام 1998 إلى 47.5% بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث انخفضت معها عوائد النفط، لكن عادت نحو الهبوط من جديد عام 1999 بنسبة بلغت 39.05%، واستمرت في الهبوط حيث سجلت عام 2007 أدنى نسبة لها بلغت حوالي 02.79% ويعود السبب في ذلك إلى إعادة الجدولة التي أعطت مرونة أكثر في تسديد خدمات الديون، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أسهم في زيادة حجم العوائد المالية من صادرات النفط والغاز الطبيعي في الجزائر، الشيء الذي قلل من نسبة خدمة الديون الخارجية.

وعلى العموم هذا التحسن المسجل على مستوى الديون الخارجية خلال السنوات الأخيرة لا يعني في حقيقته تحسن دائم طالما أن الوضع في الجزائر مرهون بأوضاع أسعار المحروقات.

نستخلص من كل ما سبق أن نتائج الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية كان في معظمها إيجابية، إلا أن النتائج الايجابية لم تتحقق دون أثار سلبية معتبرة في الجانب الاجتماعي.

الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي:

ينبغي التذكير بأن الأهداف الرئيسية والإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي في الجزائر كانت تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بالإضافة إلى إعادة توازن إلى ميزان المدفوعات وتخفيض عجز الميزانية العامة للدولة، وكذا توجيه الاقتصاد نحو العمل بقوى السوق. وعلى الرغم من ايجابية نتائجها على المستوى التالي (الاقتصاد الكلي)، فقد خلفت أثار وخيمة من الناحية الاجتماعية خاصة في ما يتعلق بمستوى التشغيل وحجم البطالة.

رغم أنه من بين الأهداف الرئيسية لهذه الإصلاحات في الجزائر خفض معدلات البطالة، لكن النتائج كانت عكسية بفعل توقف الاستثمارات في القطاع العمومي، حيث عرفت ظاهرت البطالة تزايدا مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات العمومية، مما أدى إلى تفاقم الوضع الاجتماعي، والجدول التالي يعطي صورة عن تلك الوضعية:

جدول رقم11 : تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990-2007

الوحدة:%

السنوات / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	19.7	21.2	23.8	23.15	24.36	28.10	27.99	28.63	28.02	29.99

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
29.77	27.3	25.2	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من المعطيات التالية:

- O.N.S, Rétrospective statistique 1970-1996, Edition 1999. p.25.
- Ministère des finances, principaux indicateurs de l'économies Algérienne, population et emploi, visite au site, http://www.finance-algérien.org/dgep/a310.htm
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، ص.134.
- رئاسة الجمهورية الجزائرية، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2007.

تبرز البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من23.15% سنة 1993 إلى 28.63% سنة 1997 ثم إلى 29.99%سنة 1999 وهو أكبر معدل بطالة سجل خلال فترة الدراسة، ليعرف معدل البطالة بعدها انخفاضا متتاليا وصل سنة 2007 إلى حوالي 11.8%. ويعود الارتفاع المسجل في معدل البطالة في نهاية التسعينات إلى عاملين أساسيين هما [1] :

- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا وهذا ما أدى إلى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996، ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998.

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة مما ينسجم والمرحلة الجديدة. حيث تأكد المعطيات الكمية المتاح أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة (1994-1997) نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة، تأتي في مقدمة ذلك من ناحية

[1] غياط شريف، روابح عبد الباقي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، أيام 21-22 ماي. 2002 .

القطاعات الاقتصادية مؤسسات البناء والأشغال العمومية بـــ 61.59% تليها مؤسسات القطاع الخدمي بـــ 21.07% ثم المؤسسات الصناعية بـــ 15.81% أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل بـــ 1.42% الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا.

إن البيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر سنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال، ليصل 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون بطال سنة 2000 وهذا العدد مؤهل إلى الارتفاع حسب رأينا وهذا للأسباب التالية:

- اعتماد العقود المؤقتة بعد إلغاء في كثير من المجالات العمل المضمون.
- حالات التأمين على البطالة في هذا الإجراء، هو إجراء مؤقت ظهر كأحد أساليب الحماية الاجتماعية المؤقتة للتخفيف من أثار برنامج التصحيح الهيكلي، حيث لا تتجاوز فترة الاستفادة من منحة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كحد أقصى لثلاث سنوات للعمال المسرحين للضرورة الاقتصادية، وبنهاية هذه الفترة يجد العامل نفسه مجددا ضمن تشكيلة الباحثين عن العمل.
- تراجع الأهمية النسبية للقطاع العام في الاقتصاد الوطني بفعل الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها، حيث تم تصفية وخوصصة الكثير من المؤسسات العمومية كما سبق التنبيه بذلك.
- ضعف معدلات التشغيل والركود الكبير الذي يعرفه القطاع الصناعي.

وكنتيجة لهذه المعدلات المرتفعة من البطالة في هذه المرحلة ظهرت مشاكل اجتماعية كبيرة، وتفشت ظواهر اجتماعية كبيرة وخاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات والإجرام، الأمر الذي ينذر بتفكك النسيج الاجتماعي. في ظل هذا الوضع المتأزم مع الارتفاع المهول لأسعار مختلف السلع والخدمات بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية الدينار بأكثر من 50% في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة، الأمر الذي عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنضم إلى الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أدي إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية، كما يؤكد ذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1999 حيث تحصل 20% من أغنى فئات المجتمع على 50% من المداخيل، فيما لا يتحصل 20% من الفئات الفقيرة إلا على أقل من 7% من المداخيل والباقي يوزع على باقي الفئات.

من كل ما سبق يتضح أن نتائج الإصلاحات من الجانب الاجتماعي كانت سلبية على معظم فئات المجتمع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدل البطالة مما انعكس بدوره على الجانب الصحي والأخلاقي والتعليمي لفئات واسعة من المجتمع.

المبحث الثاني: مراحل تطور قطاع التجارة الخارجية

نتيجة حداثة الدولة الجزائرية المعاصرة كغيرها من الدول النامية التي تتبع سياسة تنموية مستقلة، انتهجت الجزائر منذ استقلالها سياسة حمائية تجاه تجارتها الخارجية معتمدة في ذلك على تطبيق بعض الإجراءات والتدابير التي تعتبر من الوسائل الحمائية كالحواجز الجمركية المتمثلة في التعريفات الجمركية، ونظام الحصص وأخيرا الرقابة على الصرف، وغرض هذه الإجراءات هو فرض الرقابة على التجارة الخارجية وبالخصوص الواردات، لتنتقل وتتطور هذه الرقابة بداية من السبعينات في شكل الحماية التي برزت في سياسة احتكارية شملت كل مبادلاتها مع الخارج، باعتبار الاحتكار أداة ضرورية تدعم إستراتيجيتها التنموية في إطار اقتصاد مخطط مركزيا.

إلا أنه وانطلاقا من أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات اتخذت الجزائر مسارا مغايرا للأول، حيث بعد ثبوت فشل السياسة الحمائية والاحتكارية، تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية شاملة مست كل القطاعات بما فيها القطاع الخارجي، وتم فيها إدخال تعديلات جوهرية على سياستها التجارية باتجاه حرية التجارة الخارجية التي فرضتها المستجدات الاقتصادية الدولية، وبالتالي تأسيس شروط إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969)

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عقب الاستقلال مرحلة صعبة تميزت بالعجز والركود الاقتصادي، بسبب عدم توفر الإطارات المؤهلة التي يمكنها أن تحدث التغيرات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي تكفل له النمو، وكذا بسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وأمام الوضعية المتدهورة والمشاكل المتفاقمة بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير العاجلة بهدف حماية ما تبقى من الصناعات المحلية، وقد تمثلت هذه الإجراءات الضرورية والعاجلة في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم التجارة الخارجية ومراقبتها مستندة في ذلك على المواثيق التشريعية الأولى غداة الاستقلال كبرنامج طرابلس عام 1962 وميثاق الجزائر عام 1964 حيث اتضح من خلالهما (برنامج طرابلس وميثاق الجزائر) أن السلطات الجزائرية قد عمدت على تنظيم ومراقبة تجارتها الخارجية التي اعتبرت كأداة ضرورية لتدعيم إستراتيجيتها التنموية في إطار اقتصاد مخطط مركزيا ينسجم والأهداف التنموية المسطرة.

وعليه فإن منطلق الرقابة على التجارة الخارجية تم التأكيد عليه في كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر، إيمانا من السلطات بالدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، ومدى مساهمتها في التنمية المرغوبة، وعليه فقد نص برنامج طرابلس المنعقد في شهر جوان 1962 على ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية وتجارة الجملة والإشراف على تنظيمهما، بحيث يسمح هذا التنظيم للدولة

بفرض رقابتها الفعلية على الواردات والصادرات، على اعتبار أن القطاع التجاري يمثل وسيلة ذات أهمية إستراتيجية لتوجيه السياسة الاقتصادية ومراقبتها، وبالتالي فسيطرة الدولة على التجارة الخارجية وتجارة الجملة كان ينظر لها خلال هذه المرحلة على أنها أمرا طبيعيا وأنها عملية لازمة وحتمية لتأميم النظام الإنتاجي، وعاملا فعالا لحماية الإنتاج الوطني[1].

وبدوره فإن ميثاق الجزائر لم يحد عن هذا المنحى إذ أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية، وذلك بالتركيز على تأميم التجارة الخارجية مثل تحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها وكذا السلع التي يجب استيرادها[2].

أمام هذا الوضع ولأجل فرض الدولة لرقابتها على التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة لجأت الدولة الجزائرية إلى استخدام عدة إجراءات لتحقيق ذلك منها: الرقابة على الصرف، التعريفة الجمركية، وحصص الاستيراد والتجمعات المهنية للشراء.

الفرع الأول: الرقابة على الصرف

نعني بالرقابة على الصرف بالمفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج[3].

كما يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل بالنقد الأجنبي وهذا لأجل تقليص الطلب المتزايد على العملات، بحيث لا يزيد عما تسمح به العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات.

فغداة الاستقلال كانت الجزائر تنتمي لمنطقة الفرنك الفرنسي، حيث كانت حركة رؤوس الأموال تتداول بكل حرية، إضافة إلى أن مجموع التبادلات الخارجية الجزائرية تقريبا كانت تتحقق داخل هذه الدائرة. إلا أنه ابتداء من شهر أكتوبر 1963 انسحبت الجزائر من منطقة الفرنك لتنضم في السنة نفسها إلى صندوق النقد الدولي[*]، إلى جانب إنشائها البنك المركزي [**]، وبخروجها من المنطقة بدأت تمارس عمليات الرقابة وذلك من خلال إصدار القانون 144/63 الصادر في 13 أكتوبر 1963 بغية الحد من خروج رؤوس الأموال وكذا التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية، وتحديد آثارها على العملة الوطنية انطلاقا من التسيير المستقل للعملة الوطنية.

إلا أن هذه الرقابة سرعان ما أظهرت محدوديتها، ولاسيما عندما أصبح سعر الصرف مغالا فيه وارتفعت الأسعار الداخلية عنها في الخارج مما أدى إلى اللجوء للاستيراد على حساب الإنتاج الوطني.

---

(1) Nachida M'hamsadji bouzidi, Le monopole de l'état sur le commerce extérieur : l'expérience Algérienne (1974-1984), Alger , opu, 1988, p.112.

(2) Nachida M'hamsadji baizidi, ibid, p.113.

(3) محمود حميدات، مرجع سابق، ص.171.

(*) انضمت في 26 سبتمبر 1963 حينها كانت حصتها تقدر بـــ 623.1 مليون وحدة سحب خاصة.

(**) بموجب القانون 144/63 المؤرخ في 1963/12/13 المتضمن إنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي.

الفرع الثاني: التعريفة الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات)، والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويطلق على مجموع النصوص المتضمنة لكافة الرسوم السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية[1] .

لقد كان صدور أول تعريفة جمركية في الجزائر سنة 1963 بموجب الأمر رقم 414/63 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 ويعتمد هذا الأمر على تصنيفين:

- حسب المنتوج (طبيعة المنتوج واتجاهه).
- حسب الدولة (حسب الأصل والمصدر الجغرافي للمنتجات).

أما بالنسبة للترتيب حسب المنتوج ميزت هذه التعريفة بين ثلاثة أنواع من المنتجات هي[2]:

- سلع التجهيزات والمواد الأولية تخضع لتعريفة جمركية بنسبة 10% .
- المنتجات نصف المصنعة تخضع لتعريفة جمركية ما بين 5% و20%.
- المنتجات التامة تخضع لتعريفة جمركية ما بين 15% و20%.

يتضح من خلال هذا التقسيم المعتمد على مستوى التعريفة الجمركية أن السلطات الجزائرية سعت لتشجيع استيراد المواد الأولية ومواد التجهيز لأجل إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام والتصنيع بشكل خاص هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فبفرضها لرسوم مرتفعة على السلع النهائية وخاصة الاستهلاكية منها قد أحدثت تشجيعا آخر للآلة الإنتاجية الجزائرية حتى تجد منتجاتها مكانا لها في السوق المحلية على الأقل.

أما فيما يخص التصنيف على أساس الدول، فقد تضمن الأمر(414/63) على أربعة مناطق جغرافية متباينة، بحسب امتيازاتها التنازلية لفرض الضرائب الجمركية وهي[3]:

- تعريفة تفضيلية منخفضة إلى الحد الأدنى، وتستفيد من هذه التعريفة البضائع والتجهيزات ذات المنشأ الفرنسي ويرمز لها بـــ (T.F).

- تعريفة تفضيلية أعلى من الأولى وتطبق على الواردات الوطنية القادمة من دول المجموعة الاقتصادية الأوربية (CEE) باستثناء فرنسا ويرمز لهذه التعريفة بالرمز (TCEE) ومعدل هذه التعريفة في الغالب يزيد عن الأولى بالثلث.

- تعريفة الحق العام (le tarif de droit commun)، وهي عادة تطبق على الدول التي تقدم امتيازات تعريفية للجزائر في نطاق الدولة الأكثر رعاية.

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، مرجع سابق، ص.297.

[2] Nachida m'hamsadji bouzidi, le monopole de l'état sur le commerce extérieur , op-cit, p.118.

[3] أنظر في هذا الصدد:

- اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1980، ص ص.164-166.

- Nachida M'hamsadji Bouzidi, le monopole de l'état sur le commerce extérieur, op-cit, p. 120.

- تعريفة عامة على باقي البلدان، وتقدر حقوقها بحوالي ثلاثة أضعاف ضريبة الحق العام.

وإذا أمعنا النظر في هذه التعريفات فإننا نجد أن النظام الجمركي الوطني يولي أهمية كبرى لفرنسا ودول المجموعة الاقتصادية الأوربية وذلك بمعاملتها معاملة تفضلية، مما يؤكد أن هذا النظام هو امتداد للنظام الجمركي الفرنسي.

غير أن تعريفة 1963 سرعان ما فقدت دورها الاقتصادي وفعاليتها الجمركية، إذ يرجع هذا في الأساس إلى ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في[1]:

- ضعف حقوقها الجمركية، فكيف تكون حمائية؟
- عدم تنوع تشكيلتها (اعتمدت التصنيف على أساس الدول وليس على أساس السلع).
- عرقلة تنوع الشركاء، وبذلك خالفت الهدف المنشود (تنوع الشركاء).

ولأجل تدارك النقص المسجل في تعريفة 1963، لجأت السلطات الجزائرية إلى إصدار الأمر الثاني المتضمن تعديل الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد في فيفري 1968[*]، وما ميز هذا الأمر أنه استحدث معدلات جديدة من جهة، وحذف العمود الخاص بفرنسا من جهة أخرى. هذا الإجراء المتخذ ضد السلع الفرنسية، ما هو في الحقيقة إلا رد فعل على القرارات الفرنسية المتخذة فيما يخص بعض الصادرات الجزائرية.

والجدول التالي يوضح نسب الرسوم الجمركية والتي أتت بها تعريفة 1968 .

الجدول رقم 12 : تصنيف الرسوم الجمركية حسب طبيعة المنتجات المستوردة في تعريفة 1968

السلع	السلع المحولة	السلع الغير محولة
سلع الاستهلاك الضرورية	%30 ⟵ %50	%20 ⟵ % 40
سلع الاستهلاك الكمالية	%100 ⟵ %150	%20 ⟵ %30
سلع التجهيز	%30	%20

Source : Benissad Hocine, Economie du développement de l'Algérie, Alger, opu, 2eme édition, 1982, p.177.

يتضح من الجدول أعلاه أن تعريفة 1968 قد ميزت بين المواد الاستهلاكية ذات الأولوية، والمواد أو المنتجات الكمالية، والغرض من فرض رسوم مرتفعة على السلع الكمالية هو حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والحد من استيراد السلع التي لا تخدم التنمية من جهة أخرى، بالإضافة إلى هذا فإن سلع الاستهلاك المحولة بغض النظر عن كونها ضرورية أو كمالية تخضع إلى رسوم جمركية عالية مقارنة مع السلع غير المحولة من نفس النوع نظرا لحاجة الاقتصاد الوطني للنوع الأخير من السلع.

كما يتضح من الجدول أعلاه أن سلع التجهيز بصنفيها المحولة وغير المحولة تخضع لرسوم جمركية منخفضة مقارنة مع سلع الاستهلاك، والتي تخضع لنسب مرتفعة وهذا يدل على السعي الحثيث للدولة آنذاك

[1] Benissad Hocine, La réforme économique en Algérie, Alger, opu, 1991, pp ,75-76.

[*] بموجب الأمر 35/68 المؤرخ في 2 فيفري 1968، الجريدة الرسمية، العدد11، السنة5، المؤرخ في 1968/02/06.

من أجل توجيه قطاع الاستيراد بما يتلاءم والإستراتيجية المتبناة من خلال المخطط الثلاثي الأول 1967/1969.

ورغم ما جاءت به هذه التعريفة من مراجعات، إلا أنها أصبحت لا تتلاءم وتطور السياسة التنموية الجزائرية، وبالخصوص مع ظهور سياسة الصناعات المصنعة، وهو ما دعى لضرورة إدخال إصلاحات لإعادة صياغة هذه التعريفة الجمركية وهو ما جاء به قانون المالية لسنة 1973[*].

الفرع الثالث: نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد- ونادرا على التصدير- خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها، وقد تكون الحصص قيمية أو كمية[1]. ولا يحق للمستورد أن يقوم باستيراد أي كمية تزيد عن الحصة التي تقدرها الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

وقد طبقت الجزائر هذا الإجراء بموجب المرسوم رقم 188/63 الصادر في 16 ماي 1963 والمتعلق بوضع الإطار العام لحصص الاستيراد، والذي شرع في تطبيقه رسميا بداية شهر جوان 1964. وحسب المادة الأولى من هذا المرسوم يتضح أن هناك ثلاثة معايير تحكم استيراد السلع في الجزائر وهي:

- المنع أو الحظر (La prohibition) الجزئي أو الكلي لسلعة ما إذا كانت تشكل بطبيعتها خطرا على المصلحة العامة وصحة المجتمع.
- حرية الاستيراد (la liberté d'importation)، لمنتجات في إطار قائمة محدودة ومسجلة في البرنامج العام للاستيراد.
- تطبيق نظام الحصص (le contingentement) على منتوجات سلع الاستهلاك النهائي وسلع الاستهلاك الوسيط.

وعليه فإن نظام الحصص كان في عمومه موجها للقطاع الخاص في هذه المرحلة، بالنظر إلى هيمنة القطاع العام على التجارة الخارجية وهذا بغرض التحكم في التوزنات الخارجية للدولة.

وهكذا فإن الهدف من هذه الإجراءات المنصوص عليها في مجال نظام الحصص هو[2]:

- الحد من الواردات الكمالية والاقتصاد في استخدام العملة الصعبة.
- إعادة توجيه الواردات حسب إمكانيات التصدير للمنطقة.
- تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على الاحتياطي من الصرف الأجنبي.

ومن خلال ما سبق فإن الدولة الجزائرية تحاول من وراء هذه الأهداف المسطرة تخطيط الواردات بوضع حصص للاستيراد تستجيب للأهداف التنموية الكبرى قصد تحقيق سياسة اقتصادية تنموية شاملة.

(*) بموجب الأمر رقم 68/72 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972، والمتضمن قانون المالية لسنة 1973، الجريدة الرسمية، العدد 104، السنة التاسعة، المؤرخ في 1972/12/29.

(1) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا"، مرجع سابق، ص. 306 .

(2) benissad Hocine, La reforme économique en Algérie, op-cit, p.75.

بالموازاة مع تطبيق إجراءات الرقابة على الصرف أنشئ مع نهاية 1963 الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO) بموجب المرسوم 125/62 المؤرخ بتاريخ 19 ديسمبر 1963 حيث أوكلت له مهمة تموين السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع (القهوة، الزيت، السكر،....إلخ)، كما تكلف أيضا باستيراد بعض المواد لحساب بعض المؤسسات العمومية الصناعية، وكذلك تكييف وتحويل بعض المنتجات التي يستوردها لغرض طرحها في السوق الوطنية، وقد بلغت مشترياته بعد إنشائه حوالي 40% من إجمالي واردات السلع الغذائية للجزائر [1]. ويعتبر هذا الديوان كأول تجربة مارست من خلالها الدولة رقابتها على التجارة الخارجية.

هذا وقد لجأت الدولة في سنة 1964 إلى إنشاء هيئات مراقبة هي التجمعات المهنية للشراء[*] (les groupements professionnels d'achats G P A) تضم ممثلين عن الدولة، بالإضافة إلى المستوردين الخواص، وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة، برأس مال موزع بين الدولة والخواص، حيث تقوم الدولة بالرقابة على أعمالها في الاستيراد والتوزيع، كما تقوم هذه التجمعات بتحضير برامج استيراد سنوية للمنتجات حسب اختصاص كل تجمع، كما تعمل على توزيع هذه السلع المستوردة بين أعضائها. وتشمل هذه التجمعات المهنية للشراء على خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني هي[2] :

- الخشب ومشتقاته BIOMEX
- النسيج الصناعي والقطن GITEXAL
- الحليب ومشتقاته GAIRLAC
- الجلود ومشتقاتها GICP
- المنتوجات الأخرى GADIT

ومن أجل ضمان السير الحسن لهذه التجمعات أخضعت السلطات هذه التجمعات لرقابتها، على المستوى الإداري من خلال الممثلين الدائمين للوزارة الوصية، وللمكلفين بضمان احترام البرنامج العام للاستيراد والمعد من طرف الحكومة بمشاركة المجمعات المهنية للشراء، ومن جهة أخرى عن طريق الرقابة المالية الممارسة من طرف عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية، والذي له مهمة متابعة وإتمام كل العمليات المالية.

من كل ما سبق يتضح أن السلطات الجزائرية قد عملت بكل ما تملك من قوة من أجل إحكام قبضتها على التجارة الخارجية باعتباره قطاعا حيويا له تأثيراته على الاقتصاد الوطني، وبذلك اتخذت من الرقابة ذريعة للوصول إلى تحقيق ذلك، غير أن آليات الرقابة على التجارة الخارجية في هذه الفترة لم تستطع أن تعالج

---

[1] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، 2003/2002، ص.240.

[*] بموجب المرسوم 223/64 المؤرخ في 10 أوت 1964، وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة برأسمال موزع بين الخواص والدولة وتلعب هذه الأخيرة دور الرقابة على أعمالها.

[2] Bouzidi Nachida M'hamsadji, le monopole de l'état sur le commerce extérieur, op-cit, p.140.

الإختلالات في مجال الاستيراد والتعارض ما بين القطاعات الإنتاجية المختلفة وهيئات التجارة الخارجية. وأمام هذا الوضع أتت مرحلة الرقابة على نهايتها، لتعرف السياسات التجارية الجزائرية مرحلة جديدة تشمل مرحلة الاحتكار وذلك ما سنبينه من خلال المطلب التالي.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970- 1989)

لقد أعقبت فترة الرقابة- التي كانت تتميز بنوع من الحرية – مرحلة غلب عليها طابع الاحتكار الممارس من قبل الدولة من أجل تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية، وخاصة الواردات، هذا الاحتكار الذي كان يهدف إلى دعم نشاط الدولة في المبادلات الخارجية وتوجيهها حسبما تمليه المصلحة الوطنية، أسند للمؤسسات العمومية وبالضبط في جويلية 1971 بعد حل المجمعات المهنية للشراء في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، حينها صدرت سلسلة من التعليمات منحت احتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع نشاطها.

إن المغزى من عملية الاحتكار هذه هو التحكم أكثر في التدفقات التجارية وجعلها تتساير وسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة. وحتى يتم تنظيم قطاع التجارة الخارجية استخدمت الدولة عناصر أساسية لإجراء هذا الاحتكار تمثلت في ما يلي:

الفرع الأول: المظهر التنظيمي والإداري للاحتكار

لقد أسندت مهمة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبالأحرى الصادرات والواردات إلى المؤسسات العمومية[*]، كونها تغطي معظم فروع النشاط الاقتصادي، وهو إجراء يهدف إلى احترام التنظيم الاقتصادي المعتمد من طرف السلطات الجزائرية، غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات (الإنتاج والتوزيع) والوظيفة الجديدة (الاستيراد)، إلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للاستيراد (خاصة في إطار المؤسسات المستفيدة من احتكار الواردات)، وهو ما خلق وضعية لم تسمح لا للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هذه الوظيفة، ولا للعلاقة المراد الحفاظ عليها بين وظيفة الاستيراد والوظائف الأخرى التي تقوم بها [1] .

وما زاد الطين بلة ثقل الإجراءات غير المكيفة مع تطبيق الاحتكار من الواردات من ناحية، ومن ناحية أخرى كان على الدولة أن تضمن تكفلها بالتجارة الخارجية في إطار الأفاق العامة، وخضوعها للمتطلبات التنمية الاقتصادية غير أنه تبين أن:

- المؤسسات العمومية لا تستطيع أن تقوم بعملية الاحتكار، ويرجع ذلك إلى غياب التنسيق وعدم توفر برامج موحدة بين هذه المؤسسات أي عدم وجود تنظيم هيكلي لعملية الاحتكار.
- العوامل المخصصة للقيام بهذه المهمة غير محددة.

---

[*] أسند الاحتكار لـــ: 20 مؤسسة وبذلك أصبحت تحتكر 80% من التجارة الخارجية في ظرف كان الاحتكار شبه كلي.

[1] Bouzidi Nachida M'hamsadji, le monopole de l'état sur le commerce extérieur, op-cit, p.171.

هذا الإجراء انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني عامة والمؤسسات المخول لها بالاحتكار خاصة، ويظهر ذلك في[1]:

- غياب الجودة في بعض السلع الصناعية المستوردة، كالأجهزة الكهرومنزلية التي تستورد بدون ضمان.

- غياب التنسيق وكذا عدم وجود برامج موحدة بين المؤسسات، أنجر عنه التعامل الفردي لكل مؤسسة مع المتعامل الأجنبي، وهو ما انجر عنه اختلافات الأسعار في السوق المحلية.

- لجوء المؤسسات الوطنية للقيام بوظيفة الاحتكار، وتركهم لوظيفتهم الأساسية – المتمثلة في الإنتاج والتوزيع- جراء المردودية الكبيرة من ذلك (وظيفة الاحتكار)، إلى جانب أن التفريق بين هذه الوظائف ليس مطلق الحرية، فنجد أن مؤسسات أنشأت لأجل الإنتاج فأسندت لها وظيفة التوزيع أو العكس، ومثال ذلك شركة سوناطراك التي أنشئت عام 1963 بهدف تأمين والنقل وتجارة البترول، وبعد سنة 1966 أصبحت مسؤولة عن العمليات المرتبطة بالمحروقات من إنتاج ونقل وتوزيع،....إلخ.

مما سبق يمكن القول أنه ونتيجة لغياب عملية التنسيق في العلاقات بين الوزارات الوصية من جهة، وبين المؤسسات صاحبة الاحتكار من جهة أخرى جعلت المتعاملين العموميين يقومون بأعمال الاستيراد وفق مما تقتضيه مصلحة فرع نشاطهم دون إعطاء الاعتبار للمصلحة الوطنية. وعليه فقد وضع مدونة بالمنتجات الخاضعة لاحتكار المؤسسة العمومية ضمن قائمتين[2]:

- القائمة A: وتخص المنتجات التي تمارس المؤسسة العمومية احتكارا فعليا عليها بصفة الاحتكار العملي بمعزل عن تدخل أي مؤسسة أخرى سواء كانت عمومية أو خاصة.

- القائمة B: وتضم المنتجات التي تحتكرها المؤسسة مع إمكانية استيرادها من قبل المستوردين العموميين، شرط أن توجه هذه المنتجات فقط لاحتياجاتها الداخلية[*] .

وما وهو جدير بالذكر أن هذا التنظيم الذي أوكل للمؤسسات العمومية القيام به انجر عنه جملة من النقائص- سبق الحديث عنها- أثقلت كاهل المؤسسات وأفسدت تنظيم التجارة الخارجية، مما استدعى الأمر بالسلطات العمومية بعد ثلاثة سنوات من تطبيق تلك الإجراءات إلى إنشاء نظام التراخيص الإجمالية الاستيراد بدلا من شهادات الاستيراد كمحاولة جديدة لإعادة ترتيب الأوضاع.

الفرع الثاني: التراخيص الإجمالية للاستيراد

تعرف الرخص الإجمالية للاستيراد بأنها عبارة عن ملف تقديري يسلم سنويا في شكل قرار وزاري في إطار البرنامج العام للاستيراد للمؤسسات العمومية، ويستفيد من هذه الرخصة كل من هيئات القطاع العمومي الحائزة على حق احتكار الواردات، والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات الخدمات في القطاع العمومي.

---

[1] أنظر في هذا الصدد:

- Benissad Hocine, l'Algérie Restructuration et reformes Economique (1979-1993), op-cit, pp. 85-86.
- Nachida, M'hamsadji, le Monopole, de l'état sur le commerce extérieur, op-cit, p. 171.

[2] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص ص. 263-264.

[*] هذا التفريق كان يعني بعض المؤسسات مثل الشركة الوطنية لمواد الحديد SNS وغيرها، ولم يكن يظهر بوضوح بالنسبة لمجموع المؤسسات المحتكرة للاستيراد.

وقد تم إنشاء التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) Autorisation global d'importation) بموجب الأمر رقم 12/74 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بشروط استيراد السلع، وهي تعتبر بمثابة وسيلة لبسط احتكار الدولة على التجارة الخارجية، حيث يتم اقتراح البرنامج الكلي للاستيراد (PGI) من قبل لجنة وزارية مشتركة تعده مسبقا ليعرض على الحكومة من أجل تحديده، ويتم نشره بعد ذلك قبل 15 سبتمبر من كل سنة لدى وزارة التجارة من طرف المؤسسات العمومية[1].

إذا من خلال هذا التنظيم تم التمييز بين ثلاثة أصناف من السلع التي يمكن استيرادها تتمثل في:

- سلع تخضع لنظام الحصص وتطبق على العمليات التجارية التي لا تستفيد من تراخيص إجمالية للاستيراد.
- السلع محررة للاستيراد فهي لا تخضع لأي قيد أو شرط عند استيرادها، ما عدا أنه يتوجب هنا أن تحترم بعض الالتزامات التقنية والصحية لبعض المنتجات التي تدخل الجزائر.
- سلع تخضع لنظام الرخص الإجمالية للاستيراد والتي تسلم سنويا.

هذا الشكل الأخير تم التأكيد عليه بموجب المادة "5" من الأمر 14/74[*] أما في ما يخص الصادرات فبعد مرحلة الاحتكار التي عرفتها ظهرت هناك نوعا ما بعض الحرية من خلال الأمر رقم 11/74[**] والذي يتضمن تحرير تجارة التصدير ويلغي ممارسة الاحتكارات من طرف المؤسسات العمومية (عدا بعض المنتجات التي هي في القائمة المعدة من قبل وزارة التجارة والوزارة الوصية).

وتظهر التراخيص الإجمالية للاستيراد في أربعة أشكال هي[2]:

1- **التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية:** هذا النوع من التراخيص يمنح للمؤسسات التي أسند إليها احتكار الاستيراد والتي لها الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي، أو الاستهلاك الإنتاجي والاستثماري.

2- **التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط:** وهي تراخيص موجهة خصيصا للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بهدف تموين عمليتها الإنتاجية والحفاظ على الاستمرارية، بحيث يمنع عليها تحويل هذه المواد المستوردة إلى السوق لإعادة بيعها.

3- **التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة:** وهي موجهة لتموين المشاريع الاستثمارية المخططة من قبل المؤسسات، من خلال استيرادها للسلع والخدمات الضرورية لذلك

4- **الرخص الإجمالية للاستيراد بدون تسديد:** يمنح هذا النوع من الرخص للمؤسسات الأجنبية التي لها سوق بالجزائر، بغرض استيراد المواد الضرورية لتحقيق مشاريعها الإنتاجية والاستثمارية، وتكون هذه الرخصة سنويا وبدون تسديد كما أنها لا تخضع لأي نوع من الإجراءات المصرفية.

---

(1) - Benissad Hocine ,la réforme économique en Algérie, op-cit,p.80.

(*) الأمر رقم 14/74 المؤرخ في 30 جانفي 1974، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 11، الموافق لـــ1974/02/15.

** الأمر رقم 11/74 المؤرخ في 30 جانفي 1974، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 11، الموافق لـــ1974/02/15.

(2) Bouzidi Nachida M'hamsadji, le monopole de l'état sur le commerce extérieur, op-cit, pp, 227-228.

يبقى أن نشير إلى أن الرخص السابقة الذكر خاصة بالمؤسسات العمومية وبهذا نتساءل أين هو القطاع الخاص من كل هذا التنظيم؟

يمكننا الإجابة على هذا التساؤل، بأن التراخيص الإجمالية للاستيراد للقطاع الخاص – وهي نادرة ومحدودة في الواقع العملي- يمكن أن تظهر بمظهرين وهما:

- إما عن طريق الحصول المباشر على تراخيص إجمالية للاستيراد، والتي لا يمكن للمؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحصول عليها.

- أو عن طريق غير مباشر وذلك بحصول هذه المؤسسات الخاصة على تأشيرة احتكار (visa de monopole).

ومن اجل الحفاظ على التوازنات الخارجية، تقوم وزارة التجارة بالرقابة على تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد، وفق ما جاءت به أحكام المرسوم 14/74، وتتخذ هذه الرقابة ثلاثة صور رئيسية[1]:

- على مستوى المؤسسات: وتتولى المؤسسات بنفسها تقديم كشوفات عن حالة وسير عمليتها الاستيرادية وفقا لما تحدده لها وزارة التجارة.

- على مستوى البنوك: والتي تقوم شهريا بإعلام وزارة التجارة عن حالة العمليات الاستيرادية التي تمت أو التي يجرى تنفيذها من قبل المؤسسات التي تملك هذه التراخيص.

- على مستوى الجمارك: وتقوم هذه الأخيرة بإعلام وزارة التجارة بصفة دورية عن عمليات الاستيراد التي تمر عن الحدود الجمركية الجزائرية.

إن ما يمكن قوله أن الرخص الإجمالية للاستيراد جاءت لتبرز الأهمية الاقتصادية للدولة باعتبارها عونا متدخلا ومنظما للتجارة الخارجية، إلا أنه ورغم الرقابة المالية الممارسة من طرف الجهاز المصرفي، والإداري من طرف إدارة الجمارك، سجلت عدة اختلالات وهذا لغياب التنسيق بين المؤسسات من جهة، وبين المؤسسات والإدارة من جهة ثانية، مما أدي إلي ظهور مشاكل منها عدم الانتظام في استيراد السلع، وعجز آلية التخطيط في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسوق الوطنية. ولذلك ومحاولة لاجتياز هذه السلبيات ولإصلاح قطاع التجارة عامة، تم تكوين الطابع النهائي للاحتكار بموجب القانون رقم 02/78 والذي من شأنه تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

الفرع الثالث: تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية

لتجاوز النقائص الملاحظة في استخدام أدوات سير نشاط التجارة الخارجية، والنتائج السلبية على الاقتصاد الوطني المسجلة خلال عقد السبعينيات، اتجهت الدولة إلى تكريس الطابع النهائي لتأميم التجارة

[1] – Bouzidi Nachida M'hamsadji, le monopole de l'état sur le commerce extérieur, op-cit, pp. 235-236.

الخارجية واحتكارها لها. وهذا سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف يمكن حصر معالمها في ما جاء به القانون 02/78[*]- والذي جرى العمل به إلى غاية سنة 1988 -كما يلي[1]:

- حماية الاقتصاد الوطني.
- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
- تنويع العلاقات التجارية الجزائرية مع الخارج.
- ضمان شروط التمويل الحسن.
- الضمان الحقيقي لنقل التكنولوجيا.
- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
- مراقبة حركة رؤوس الأموال.

أما فيما يخص الصادرات فقد نص القانون 02/78 في مادته الأولى ما يلي:

" إن تصدير السلع والخدمات بكل أشكالها يرجع للدولة لا غير"، وهذا ما يعني أن كل الصفقات التجارية مع الشركات الأجنبية لا يتم إبرامها إلا بواسطة أجهزة الدولة، وبذلك تمنع كل المؤسسات الخاصة من إبرام أي عقد تجاري مع الخارج دون مراقبة. أي أن عملية التصدير تبقى بشكل عام تخضع لتراخيص التصدير وهذا ما يعزز فكرة أن القطاع الخاص أبعد عن الواردات بداية من عام 1974، ومن الصادرات بداية من عام 1977 [2].

ومع حلول فترة الثمانينيات شهد الاقتصاد الجزائري نظرا جديدة على مستوى مسيرته إذ وفي إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثار جدال آخر خلال الفترة (1980-1982) حول موضوع احتكار الدولة للتجارة الخارجية بإعادة النظر فيه، بل وحتى إمكانية إلغاءه، غير أن طابعه الدستوري كان كافيا للإبقاء عليه ووضع حد لذلك الجدال، لكن مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 والتي كانت له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، أصبح تصدير المنتجات خارج المحروقات أمرا محتوما وضروريا في السياسة الاقتصادية الجزائرية للتحضير لعهد ما بعد البترول، وبذلك يمكن اعتبار أول تحفيز بالمعنى الصحيح في هذا المجال، هوذلك التشجيع الضريبي لعام 1986 والذي نص على إعفاءين هما[3]:

- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص.
- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى 5 سنوات بالإضافة إلى تسهيلات جبائية أخرى مست كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC)، والرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP)، ويمس الإعفاء العمليات المتعلقة بالتصدير وكذا المواد المخصصة لإعادة التصدير. كما صدر في

---

[*] القانون رقم: 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978 والمتضمن تأميم الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد 7، المؤرخة في 1978/02/14.

[1] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص. 30.

[2] Baba Ahmed Mustapha, l'Algérie entre splendeurs et pesanteurs (ESSAI), Alger, édition marimoor 1997, p.164.

[3] Benissad Hocine, La Réforme économique en Algérie, op-cit, p.85.

جانب الأسعار المرسوم 46/86* المتعلق بدعم وترقية الصادرات من غير المحروقات (AMPEX)، الذي أنشأ إعانة فيما يخص السعر.

إلا أنه مع صدور القانون 29/88** – والذي جاء على أساس إلغاء القانون 02/78 وهو قانون يعتبر متطورا من حيث الدقة، كما أنه مستوحي من القانون البولوني لسنة 1982، فيما يتعلق بمنح حقوق الامتياز في مجال الاستيراد والتصدير- بدأت تظهر معالم وسمات سياسة تجارية جديدة، فبالرغم من أن هذا القانون يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية، لكنه غير عمق وجوهر النظام القديم، بحيث نص على أن ممارسة احتكار للتجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات (concessions) والتي تمنحها الدولة للأعوان والهيئات العمومية والمجموعات ذات المصالح المشتركة (Groupement D'intérêts Commun)، وتعطى هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط (cahier de charges) والتي تحدد فيه واجبات وحقوق الوكيل. وبهذا لن تصبح الدولة ترغم المؤسسات المحتكرة على استيراد سلعة ما من مؤسسة محددة مسبقا أو مؤسسة وحيدة، بل فتحت مجال المنافسة أمام المؤسسات العمومية في إطار إجراء الصفقات التجارية الدولية[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القانون فتح المجال للمؤسسات الخاصة بأن تستورد السلع والخدمات التي لا تتكفل بها واردات أصحاب الامتيازات في الاحتكار بمنح رخص استيرادها، (المادة 95 من القانون 29/88)، وهذا خلافا لما كان عليه الأمر في السابق (القانون 02/78) إذ حلت كل مؤسسات الاستيراد بقوة القانون، كما تم استبدال التراخيص الإجمالية للاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية*** بحيث أصبحت المؤسسات قادرة على التحكم في مواردها مع إبقاء تدخل الدولة عن طريق قنواتها الإدارية، وجهاز التخطيط والبرمجة[2]. وبذلك يكون هذا الاحتكار للتجارة الخارجية هو احتكار الدولة وليس احتكار المؤسسة[3]. وتتحدد هذه الميزانية بقرار وزاري مشترك بين وزارة التجارة ووزارة المالية، تحدد فيه إيرادات التصدير ونفقات استيراد السلع والخدمات للمؤسسات العمومية خلال السنة الجارية، وبهذا تعوض ميزانية العملة الصعبة كل أشكال الرقابة السابقة، سواء الإدارية أو المالية.

أما في ما يتعلق بالصادرات فإن الإصلاحات التي خصت بها المؤسسات جاءت في أحد بنودها بضرورة تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات، سواء كانت هذه المؤسسات عمومية أو خاصة وفتح المجال لها واسعا حتى تكون منتجاتها قادرة على المنافسة، وذلك من خلال التخفيضات الجبائية والدعم المالي.

---

* المرسوم 46/86 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986، الجريدة الرسمية، العدد53، السنة23، المؤرخة في1986/12/24.

** القانون 29/88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 والمتعلق بمساهمة احتكار التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد29، السنة25، المؤرخة في 1988/07/20.

(1) Benissad Hocine, la Réforme économique en Algérie, op-cit, p.88.

*** بموجب المرسوم 167/88 المؤرخ في 6 سبتمبر 1988، الجريدة الرسمية، العدد36، السنة25، المؤرخة في 1988/09/07.

(2) خالدي الهادي ، مرجع سابق ، ص.223.

(3) Brahimi Abdelhamid , op-cit , p.425.

من خلال ما سبق، نستطيع القول أن قانون 29/88 قد غير من بعض إجراءات قانون رقم 02/78 لكن ما يميزه هو التناقض في الأهداف، حيث يهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية على أساس قواعد السوق مع الحفاظ في الوقت نفسه على توجيهها بالحصص المخصصة لميزانيات العملة الصعبة وتراخيص الاستيراد.

وهكذا فإن الجزائر عرفت لقرابة عشرين سنة احتكارا لقطاع التجارة الخارجية من قبل الدولة إيمانا منها بأن هذه الإجراءات – سواء الرقابة في الستينيات أو الاحتكار في السبعينيات والثمانينيات- سوف تكون في أحد جانبيها حماية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وفي الجانب الآخر دافع قوي نحو تنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني عامة.

إلا أن تطبيق هذه الإجراءات لم يسمح بالوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة في المخططات التنموية، بل تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات إدارية عطلت برامج التموين اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

وهكذا فإن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتي بدأت في أوائل السبعينيات واستمرت حتى نهاية الثمانينيات شكلت في حقيقة الأمر عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على واردات هذا الأخير، الأمر الذي أدى إلى التفكير في تبني إستراتيجية جديدة وبالتالي التحول والانتقال من مرحلتي الرقابة والاحتكار إلى مرحلة جديدة هي تحرير التجارة الخارجية، وذلك ما سنبينه من خلال المطلب التالي.

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

لقد تزامن إصلاح قطاع التجارة الخارجية بالجزائر مع نهاية الأزمة النفطية عام 1986، مما دفع بالجزائر إلى الحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار من جهة، وإلى تبني جملة من الإصلاحات من جهة أخرى، وبالتالي أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحي أنه لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي (قطاع المحروقات) وغلق الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره كاملا في مجال التجارة الخارجية.

على هذا الأساس اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير من اجل الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية، انطلاقا من الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية، وعليه فإن الحديث عن الإصلاحات التجارية التي عرفها قطاع التجارة الخارجية يتطلب عرض المراحل التي مرت بها إبتداء من سنة 1990 إلى اليوم.

الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد للتجارة (1990-1991)

وتبدأ هذه المرحلة مع صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أفريل 1990 والذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية، وقد جاء هذا القانون من اجل تعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وكان لهذا القانون اثر على التجارة الخارجية.

ضمن هذا المسعى، وفي عام 1990، بدأت أول البوادر لكسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية، هذا يعد أول إجراء رسمي ملموس- على الرغم من محدوديته- ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990* والذي يؤكد مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، إذ وفقا للمادتين 40 و41 من القانون المذكور يمنح المشرع الحق لتجارة الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع لأجل إعادة بيعها وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق، وكذا شروط إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة**.

إلا أن هذا الانفتاح الذي أقرته المادة 41 من قانون المالية التكميلي لعام 1990، كان له طابع تقييدي وجزئي وذلك لعدة أسباب أهمها[1]:

- كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة.
- لأنه يتطلب انتقال رؤوس الأموال، ذلك لأن تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة.
- كان نشاط الملتزمين أو البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية.

وقصد تنظيم أفضل للتجارة الخارجية وإيقاف فوضى الأسعار والتلاعبات، أقرت الحكومة بل أكدت على ضرورة جمع المشتريات المستوردة حسب متطلبات العقلنة الداخلية الخاصة بالمنتجات المعينة والاقتصاد في استخدام الموارد، وهذا ما يسمح بتجاوز وفرة بعض السلع على حساب ندرة البعض الآخر.

من هذا المنطلق، وقصد تحرير التجارة الخارجية أصدر بنك الجزائر شهر سبتمبر 1990 عدة نصوص تشريعية وتنظيمية***، تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد.

ووفقا لذلك فقد حدد النظام 02/90 الطرق العملية لفتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدي أي بنك جزائري من قبل الأشخاص المعنويين الجزائريين، ضف إلى ذلك فقد أعطي للمصدرين حق الحيازة والتصرف في كل إيراداتهم أو جزء منها على شكل عملات صعبة والمتأتية من

---

*القانون 16/90 المؤرخ في 7 أوت 1990 والمتضمن النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، الجريدة الرسمية، العدد34، السنة 27، المؤرخة في 1990/08/15.

**يستثنى منها السيارات بغرض اعادة بيعها ويبقى استيرادها للاستهلاك حكرا على المجاهدين وذوي الحقوق.

[1] زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، 2006/2005، ص ص.187.

***من بينها: -النظام رقم 02/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، الجريدة الرسمية، العدد39، السنة 27، المؤرخة في 1990/09/12.

- النظام رقم 03/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل مداخيلها إلى الخارج. ، الجريدة الرسمية، العدد39، السنة 27، المؤرخة في 1990/09/12.

- النظام رقم 03/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتنصيبهم، الجريدة الرسمية، العدد39، السنة 27، المؤرخة في 1990/09/12.

الصادرات خارج المحروقات والمواد المعدنية، وتتراوح النسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداته بالعملة الصعبة بين 10% و 100% وفقا لطبيعة السلع أو الخدمة موضوع التصدير، وبتعبير أخر وفقا للقيمة المضافة المحلية التي تحتويه هذه السلعة أو الخدمة وكذلك الجهد المبذول في البحث عن الأسواق الخارجية واكتسابها[1].

أما في ما يخص النظام 04/90 فقد أظهر أنه للمتعاملين (concessionnaires)، وتجار الجملة - المخول لهم حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 – حرية استيراد السلع لأجل بيعها للدولة، حالما تعطى رخصة بذلك، في حين أن النظام 03/90 قد حدد بأن ترحيل الأموال خارج الوطن يجب أن يسبقه الحصول على تأشيرة من بنك الجزائر وهذا طبقا للمادتين 13و14 من النظام 03/90، ويعتبر هذا النظام إجراء غير مسبوق تم من خلاله إلغاء كل الإجراءات الاحترازية المطبقة سالفا في منظومة التجارة الخارجية الجزائرية.

يتضح من كل ما سبق أن البنوك التجارية ومن ورائها بنك الجزائر قد ساهمت بقسط وافر في تسيير التجارة الخارجية، في ظل إجراءات الانفتاح على العالم الخارجي. غير أن هذا الانفتاح شابته بعض النقائص، خاصة في ما يخص الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير من قبل المؤسسات الوطنية أو الأجنبية، وتتمثل هذه النقائص في ما يلي[2]:

- عدم إمكانية إجراء منافسة بين البنوك لغرض تمويل عمليات التصدير والاستيراد، وبذلك أصبح اللجوء إلى السوق الحر بالدينار نشطا.
- الالتزام بعدم معالجة أو شراء أو بيع السلع إلا بعض المنتجات المرخصة.
- التزام أصحاب الامتيازات غير المقيمين بالتكفل بإنتاج السلع المحلية.

ولأجل تجاوز هذه العراقيل وتسريع عملية تحرير التجارة الخارجية تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91[(*)] والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد والتصدير، وأصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة التجارة بالجملة يعمل لحسابه أو لحساب غيره بما في ذلك الإدارة، أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد وأساسي هو تسجيل المتعامل التجاري في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة، وذلك مهما كانت نوعية البضاعة المستوردة، إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل الاستيراد، وذلك للسهر على انتظام المخزونات ومراقبة توزيع وتطور أسعار هذه المواد والمنتجات.

---

[1] حميدات محمود، مرجع سابق، ص.163.

[2] Benissad Hocine, la Réforme économique en Algérie, op-cit, p.92.

[(*)] المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد12، السنة 28، المؤرخ في 1991/03/20.

أما في ما يخص الجانب المالي الذي تخضع له عمليات التجارة الخارجية فقد حددتها التعليمة 03/91[*]، التي صدرت من قبل بنك الجزائر شهرين بعد صدور المرسوم التنفيذي 37/91 والتي تعالج شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد التي يقوم بها تجار الجملة المعتمدين من قبل مجلس النقد والقرض، حيث وضعت بذلك ثلاثة شروط هي:

- إجبارية توطين الواردات.
- إجبارية الحصول وتعبئة التحويلات الخارجية المناسبة لطبيعة وحجم السلع المستوردة وذلك بالاتفاق مع بنك التوطين (banque domiciliataire).
- إلغاء ميزانية العملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات العمومية.

ومن ثم فإن فرض مثل هذه الشروط فيما يخص تمويل الواردات يعد قيد يقف أمام تحرير التجارة الخارجية، وبذلك تم الانتقال من مرحلة التحرير المقيد إلى مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية.

الفرع الثاني: مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية (1992-1993):

لقد تزامنت هذه المرحلة مع صدور قانون المالية لسنة 1992[**] والذي كان يحمل بين طياته تخفيض جوهري للرسوم الجمركية، حيث خفض المعدل الأقصى إلى 60% [1] ،كما تم إعداد هذه الضرائب وفقا للنظام التصاعدي، تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية، ثم معدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات النصف مصنعة، لتكون في الأخير معدلات مرتفعة على المنتجات النهائية.

إلا أن المشكل الذي كانت تعاني منه السلطات الجزائرية خلال الفترة الأولى، والمتمثل في ندرة الموارد بالعملة الصعبة، كان له في حقيقة الأمر أثر كبير على تحرير التجارة الخارجية وبالتالي على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالسلطات عام 1992 إلى تشديد القيود على النقد الأجنبي، وكذا الاتجاه نحو التدين أكثر قصد توفير العملة الصعبة لتغطية معاملاتها الخارجية، بالإضافة إلى توسيع نطاق حظر الواردات[2] .

يبدو من الواضح، ومن خلال ما تطرقنا إليه أن حكومة غزالي، والتي تزامنت مع بداية هذه المرحلة قد جمدت أو أرجعت إلى الوراء كثيرا من التدابير التي اتخذتها الحكومة السابقة (حكومة حمروش) لأجل تحرير التجارة الخارجية، لتزداد وضعية الاقتصاد الجزائري تدهورا.

عقب هذه الحكومة جاءت حكومة بلعيد عبد السلام، هذا الأخير رفض أي تفاوض مع الهيئات المالية الدولية، وبالأخص إعادة جدولة الديون الخارجية، والتي كانت ضرورة ملحة آنذاك[***] فاختار طريقا آخر لمواجهة الصعوبات المالية معتمدا على تقشف صارم، خصوصا تجاه الواردات، وهو ما دفع به إلى إنشاء لجنة

---

[*] التعليمة 03/91 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 21 أفريل 1991 والمتضمنة شروط ومقاييس تمويل عمليات الاستيراد.

[**] القانون 25/91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية، العدد65، السنة 28، المؤرخ في 1991/12/18.

[1] Bouzidi Nachida M'hamsadji , 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne ,op-cit, p . 15.

[2] كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998، ص.110.

[***] اعتبر أن المديونية الخارجية السبب الوحيد للمشاكل الاقتصادية، كما اعتبر أنه بمقدور قطاع المحروقات إعادة مسار التنمية للاقتصاد الجزائري.

متابعة عمليات التجارة الخارجية AD-HOC [*] التي تقوم بدور مراقبة العمليات التجارية وتصحيح الاختلافات التي يمكن حدوثها، والمكلفة كذلك بتخصيص الغلاف من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص والتي من مهامها الأساسية كذلك السهر على توفير أفضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية ضمن أفاق الحد من المديونية القصيرة المدى، وتفادي مشاكل الخزينة.

هذا وقد أصدر رئيس الحكومة آنذاك التعليمة رقم 625 والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها[**]، حيث رسمت هذه التعليمة محورين أساسيين للتجارة الخارجية **أحدهما:** على مستوى نصوص تنظيمية حيث يتم تحديد معايير دقيقة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة، وإدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر وحماية الإنتاج الوطني من جهة أخرى، **وثانيهما:** على مستوى المتعاملين التجاريين ويتعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن وليس على أساس المعاملات التجارية التي تولد ديونا خارجية للبلاد وتنهك الاقتصاد الوطني، ويتحقق ذلك من خلال حظر الإفراط في التخزين والتبذير.

وعليه يمكن القول حسب وزارة التجارة أن العملة الصعبة سيتم تخصيصها لعمليات استيراد المنتجات المتعلقة بحماية وتطوير الإنتاج. أما إيرادات صادرات المحروقات فتخصص أساسا لعمليات استيراد المنتجات التي تستعمل في احتياجات المنتجات الإستراتيجية، إلا أنه يشترط وضع دفتر شروط، هذا ما من شانه أن يشجع على إنتاج المنتجات الإستراتيجية، وكذا نشاطات الإنتاج المرتبطة بأهداف الإنتاج أو الاستثمارات، ومن بين الشروط الموضوعة فيما يتعلق بتلك المنتجات ما يلي:

- الوردات بقيمة أقل أو تساوي 100000 دولار أمريكي يتم تحقيقها مباشرة دون المرور على لجنة Ad-hoc أي عن طريق المتعاملين بالتنسيق مع البنوك الأولية.
- الواردات التي يتعدى مبلغها 100000 دولار أمريكي تكون محل معاينة من قبل على لجنة Ad-Hoc

من كل ما سبق يتضح أن التضييق أو بالأحرى التقييد عاود الرجوع للتجارة الخارجية (حيث قيدت الواردات حسب التصنيف التالي: واردات ذات أولوية، واردات الأولوية الثانية، وأخيرا واردات محظورة)[1]، وبالتالي أعادت هذه الإجراءات للأذهان التسيير الإداري أو الاحتكاري مثلما كان من قبل مع ما يخلفه من ركود اقتصادي، إلا أن هذا التقييد في حقيقة الأمر يتناقض وشرطية صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (إبتداءا من 1994):

تميزت هذه المرحلة بتطبيق الجزائر برنامجا شاملا للإصلاح الاقتصادي وهذا بعد اتفاق تم مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، حيث تم التوقيع في مرحلة أولى على اتفاق "ستاندباي"، ثم الاتفاق في المرحلة الثانية على برنامج للتمويل الموسع مصحوبا ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية مدته ثلاثة سنوات،

[*] تكونت في 29 نوفمبر 1992 وهي تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة وتضم ممثلين من كل من: بنك الجزائر، وزارة التجارة، وزارة الصحة.
[**] تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المؤرخة في 18 اوت 1992 والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، الجريدة الرسمية، العدد 62، السنة 29، المؤرخة في 1992/08/19.
[1] كريم النشاشبي وأخرون، مرجع سابق، ص.110.

أما الهدف منه فهو تنمية القدرات الوطنية وخلق الثروة بتنمية الإنتاج الصناعي والفلاحي والخدماتي، وذلك بإجراء تعديلات تصب في اتجاه العولمة الاقتصادية.

ويعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات التي مسها هذا البرنامج، بحيث كانت تتمحور سياسة التجارة الخارجية حول محورين أساسيين:

- تحرير التجارة الخارجية وإجراءات تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- الإسراع في إجراءات اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي والبحث عن مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من إطار الاقتصاد الريعي.

ففيما يخص عمليات التصدير تم فتح المجال واسعا لزيادة الصادرات وتنويعها، إذ نجد عدا السلع المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك ليوم 9 أفريل 1994[*] والذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير، وتشمل: أشجار النخيل، الأغنام والأبقار الولود إلى جانب الأشياء التي تمثل منفعة وطنية من الناحية التاريخية أو الفنية أو الأثرية، فإن كل السلع الأخرى محررة للتصدير، بل ويذهب القرار إلى أبعد من ذلك، حين أظهر إمكانية تصدير البضائع المشار إليها في حالات استثنائية شرط الحصول على ترخيص بذلك، على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار جودة المواد المعدة للتصدير ومطابقتها.

أما فيما يتعلق بعمليات الاستيراد فقد تم مواصلة العمل بقائمة الواردات السالبة، كما تم تحرير عشر سلع يخضع استيرادها لمعايير فنية و مهنية[1]، وهذا حسب ما حدده القرار المؤرخ في 10 أفريل 1994[**]، بالإضافة إلى ذلك فقد ألغيت القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد استنادا للنظام رقم 11/94 الصادر من بنك الجزائر بتاريخ 11 أفريل 1994 والمتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع إلى الجزائر وتمويلها.

ولأجل فك الرباط على الواردات ووضع حد لتدخل الدولة في تسيير التجارة الخارجية تم إصدار التعليمة رقم 13/94[***] القاضية بحل لجنة AD-HOC، بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء التعليمة رقم: 625 المؤرخة في 18 أوت 1992، وبذلك لم تعد هناك أي قيود على عمليات الاستيراد.

وتبعا لصدور التعليمة 13/94 القاضية بتحرير التجارة الخارجية دون قيود، أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 20/94 والتي بموجبها أصبح كل شخص معنوي و طبيعي يمارس النشاط التجاري والمسجل في السجل التجاري إمكانية الحصول على العملة الصعبة وبالتالي ممارسة نشاط الاستيراد[2]، ضف إلى ذلك أن هذه التعليمة جاءت لتلغي كل التعليمات السابقة خاصة لعملية تمويل الواردات، كما أزالت الحدود الدنيا المفروضة على أجال سداد ائتمانات المستوردين، إضافة إلى أنها حددت شروط منح القروض المصرفية على

(*) القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 أفريل 1994 والذي يحدد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها.
(1) كريم النساشي وأخرون ، مرجع سابق، ص.115.
(**) قرار وزير الاقتصاد المؤرخ في 10 أفريل 1994 والمتضمن وقف استيراد بعض السلع.
(***) التعليمة رقم 13/94 الصادرة عن رئيس الحكومة المؤرخة في 12 أفريل 1994 المتضمنة حل لجنة Ad-HOC.
(2) عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص. 440.

أساس علاقات جديدة بين البنك والعميل، وتتمثل هذه الشروط والواجب توفرها في العون الاقتصادي فيما يلي:

- القدرة على السداد (la solvabilité) أي حيازة خزينة معتبرة من العملة المحلية.
- الاحتراف ويقصد بهذا الأخير مدى قدرة المتعامل الاقتصادي على إيجاد أحسن السلع على مستوى السوق الدولي واستيرادها بأحسن الأسعار في ظروف حسنة من حيث الاستقبال والنقل والتخزين.

هذا ونشير إلا أنه ومواصلة للإصلاحات تم إلغاء الحظر على الوردات تماما في منتصف 1995، وعلى جانب الصادرات ألغي تقريبا كل الحظر السابق حيث في جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية حاليا من كل القيود الكمية. كما عرف النصف الأخير من عشرية التسعينيات إنشاء العديد من الصناديق والهيئات والوكالات(*) ، التي تصب كلها في مجرى واحد يقود حسب أهدافها- عموما- إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال انجاز الدراسات اللازمة فيما يخص أسواق التصدير ودراسة أسعار الصرف، وتشجيعا لذلك قامت السلطات- حسب قانون المالية لسنة 1996- بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.

كما أنه من اجل زيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي، خفضت الحماية الجمركية وكذا الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الوردات، حيث تم تخفيض المعدل الأقصى إلى 50% سنة 1996، ثم 45% عام 1997، لتصل ستة 1998 إلى40% [1] . هذا وقد قام الإصلاح التعريفي الأخير سنة 2001 بإعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية والتي كان من نتائجها أن أصبحت التعريفة الحالية تمتاز بانخفاض عدد النسب التعريفية ومستوى توزيعها وكذا انخفاض معدلاتها، فمن حيث معدل النسب أصبحت تحتوى التعريفة الجمركية الحالية على ثلاثة نسب زيادة على الإعفاءات وهي 5%، 15% و30% كأقصى معدل. هذا وقد أسفر الإصلاح التعريفي على انخفاض محسوس في الحماية الاسمية إذ انخفض المعدل المتوسط النسبي للحقوق الجمركية من 11% سنة 2000 إلى 10% سنة 2001 ثم 9.1 % سنة 2004 ليصل إلى 8.9% سنة 2005.

وفي نفس السياق شهد التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني للتجارة الخارجية مطابق لقواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، تسارعت وتيرته كرد فعل لإرادة

(*) من بينها:
- الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996.
- الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات (CAGEX) بموجب الأمر رقم 06/96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، العدد3، المؤرخ في 1996/01/14.
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعات (CACI) بموجب المرسوم التنفيذي 93/96 المؤرخ في 3 مارس 1996.
- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) بموجب المرسوم التنفيذي 327/96 المؤرخ في 1 أكتوبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد58، المؤرخ في 1996/10/06.

(1) كريم النشاشبي وأخرون، مرجع سابق، ص.113.

الجزائر الصريحة للاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا الإطار القانوني كرسه إصدار الأمر 40/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات البضائع وتصديرها[1].

إن هذا التشريع الجديد زيادة على كونه أحدث إطارا قانونيا للتجارة الخارجية مطابقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة فإنه أقام إطارا تشريعيا شفافا سواء بالنسبة للمتعاملين المحليين أو للشركاء الأجانب، كما أن هذا الأمر الذي كرس مبدأ حرية الاستيراد والتصدير نص على أن كل عمليات التجارة الخارجية مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصفة منتظمة نشاطا اقتصاديا. وبالطبع فإن هذا التشريع الجديد نص على استثناءات لمبدأ حرية الاستيراد والتصدير، لا تعد وكونها استثناءات ذات صيغة عامة، مطابقة لقواعد ومبادئ اتفاقية الجات لاسيما المواد 6، 19 و20 منها. كما نص هذا التشريع على نوع آخر من الاستثناءات تتعلق بوسائل حماية الإنتاج الوطني من ممارسات الإغراق والدعم مطابقا تماما لقواعد المنظمة العالمية للتجارة السارية المفعول في هذا المجال.

هذا ونشير في الأخير إلى أن الإصلاحات التي طبقتها الجزائر بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية قد كرست مبادئ وقواعد اقتصاد السوق الحر، وعملت على إخراج قطاع التجارة الخارجية من ضوابط الاحتكار الممارسة عليه وإخضاعه لضوابط السوق الحر، كما يتضح من خلال كل ما سبق ذكره أن السلطات الجزائرية قد عملت بكل ما تملك من قوة خلال هذه المرحلة من أجل تحرير تجارتها الخارجية، بالخصوص و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والتوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بتاريخ 22 أفريل 2002، والذي دخل حيز التطبيق في 1 سبتمبر 2005. وأمام هذا التحرير الذي لا مفر منه، اقتضت الدراسة التطرق إلى مكانة قطاع التجارة الخارجية ودراسة أهم الانعكاسات التي عادت عليه أو بالأحر على الاقتصاد الوطني من جراء هذا التحرير، وبذلك توجب الرجوع إلى لغة الأرقام حتى يتم إظهار أهم النتائج المتوصل إليها خلال هذه المرحلة (مرحلة تحرير التجارة الخارجية).

المبحث الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي

انطلاقا من فكرة كون أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من تلك المبادلات التجارية للسلع والخدمات التي تقوم بها مختلف دول العالم، واعتبارا على أنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عن باقي العالم الخارجي، لما لتلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على اقتصاديات هذه الدول، ولدراسة الشروط التي تتم عندها المبادلات الخارجية ما بين هذه البلدان، فإن الاقتصاديين يستعملون العديد من المؤشرات في قياس التجارة الخارجية، والتي تعكس لنا نسبيا حقيقة تطور حالة أو وضعية المبادلات الخارجية لبلد معين اتجاه باقي دول العالم الأخرى.

[1]– وزارة التجارة، مداخلة حول التجارة الخارجية، المؤتمر العاشر لإتحاد رجال الأعمال العرب، الجزائر،18 نوفمبر 2006.

على هذا الأساس اقتضت الدراسة التطرق من خلال هذا المبحث إلى استعراض أهم ما تم التوصل إليه في ميدان التجارة الخارجية من جراء الانفتاح الذي عرفته الجزائر مع بداية التسعينيات، وحتى يعطى للموضوع حقه من الدراسة، اقتضت الضرورة أن يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، خصص الأول منه لدراسة تطور المبادلات التجارية المنظورة وتوزيعها السلعي، فحين خصص المطلب الثاني لدراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية، لنعرج في المطلب الثالث منه إلى دراسة مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية الخارجية المنظورة وتوزيعها السلعي

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوربية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات. فعلى الرغم من تنويع الصادرات وفتح المجال أمام المستوردين دون وضع قيود تعرقل عمليات استيرادهم، بقي قطاع المحروقات هو الرائد والمقيم لصادراتنا، بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية. على ضوء ذلك سيتم التطرق إلى عرض وتحليل كل من الميزان التجاري، والتوزيع السلعي للصادرات والواردات على النحو التالي:

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعد الاستقلال تقريبا بعنصرين أساسيين، أولهما التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات، ثم الأهمية البالغة للواردات حسب المنتجات الغذائية وسلع التجهيز. هذا وأن الملاحظ لوضعية الميزان التجاري خلال مرحلة الانفتاح يلاحظ أنه عرف في أغلبه رصيدا موجبا عدا سنتي 1994 و1995 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 13 : تطور الميزان التجاري للفترة (1990-2009)

الوحدة :10^6 دولار

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
1990	9684	11304	1620	116.73
1991	7681	12101	4420	157.54
1992	8406	10837	2431	128.92
1993	8788	10091	1303	114.83
1994	9365	8340	1025-	89.05
1995	10761	10240	521-	95.16
1996	9098	13375	4277	147.01
1997	8687	13889	5202	159.88
1998	9403	10213	810	108.61
1999	9164	12522	3358	136.64
2000	9173	22031	12858	240.17
2001	9940	19132	9192	192.47
2002	12009	18825	6816	156.76
2003	13534	24612	11078	181.85
2004	18199	31713	13514	174.26
2005	20357	46001	25644	225.97
2006	21456	54613	33157	254.53
2007	27631	60163	32532	217.73
2008	39479	79298	39819	201
2009	39294	45194	5900	115

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات من :

- المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

- Ministère des finances , Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (période : 2009) ,centre nationale de l'informatique et des statistiques .

-Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.

يلاحظ من الجدول رقم 13 أن الميزان التجاري عرف فائضا طيلة السنوات الأربعة الأولى، إلا أنه في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، حيث انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 إلى 1303 مليون دولار سنة 1993 منخفضا بذلك معدل التغطية إلى 114.83% بعدما كان أكبر من 157% عام 1991، ويعود هذا الانخفاض وفي جزء كبير منه لانخفاض الصادرات ممثلة في قطاع المحروقات (أخذ الميزان التجاري تقريبا نفس مسار الصادرات لأنه يتأثر بهذه الأخيرة أكثر من الواردات)، إلا أنه ومع بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية مع سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار 1025 مليون دولار، لينخفض هذا العجز في سنة 1995 إلى 521مليون دولار، ويرجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16.3 دولار في بداية 1994 مما دفع بالحكومة إلى تقليل وتقييد وارداتها من مختلف السلع، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية التي بلغت مستوى أدى بالجزائر إلى التوقف عن تسديد ديونها الخارجية واللجوء إلى إعادة جدولتها. كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع حجم الواردات خاصة المتعلق منها بالمواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي مما كان له الأثر الإيجابي على القطاع الصناعي الذي انخفض بالتدهور إلى –1.4% عام 1995 بعدما كان -4.4% عام 1994[1].

أما بعد سنة 1995 فقد تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية وإن كان النقص المسجل عام 1998 بدا واضحا، حيث سجل رصيد الميزان التجاري قيمة 810 مليون دولار، ويعود ذلك في جزء كبير منه للتدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل الواحد بعدما كانت 19.49 دولار للبرميل عام 1997، لتنخفض بذلك قيمة الصادرات بـــ 3676 مليون دولار مقارنة مع سنة 1997، أي بتدهور وصلت نسبته إلى حوالي – 26.46%، لكن هذا الانخفاض المسجل في الميزان التجاري سرعان ما تم تجاوزه لما ارتفعت أسعار البترول خصوصا عام 2000 (وصلت 28.5 دولار للبرميل) وهو ما أدى إلى تحقيق فائض تجاري معتبر جدا وصل إلى حوالي 12858 مليون دولار، ليعرف معدل التغطية نسبة عالية قدرت بحوالي 240.17% كما ساهم استقرار الواردات في ذلك التحسن، إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 9192 مليون دولار عام 2001 وإلى 6816 مليون دولار عام 2002، وذلك راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط، وكذلك إلى انخفاض حجم صادرات المحروقات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه وانطلاقا من سنة 2003 وإلى غاية بداية الثلاثي الرابع من سنة 2008 سجل الميزان التجاري فائضا متزايدا، وصل سنة 2006 إلى حوالي 33157 مليون دولار وهي قيمة معتبرة جدا، ليعرف معدل التغطية نسبة 254.53% وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، لينخفض هذا الفائض إلى حوالي

[1] بوزيدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص .41.

32532 مليون دولار سنة 2007 أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 1.88% عن سنة 2006، ليعاود هذا الفائض في الارتفاع من جديد خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2008 ليصل إلى حوالي 35174 مليون دولار، ويرجع الفضل في ذلك وبدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط والتي حطمت رقما قياسيا.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه على الرغم من هذا الفائض الذي حققه الميزان التجاري، إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي ما زال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة، ومن بينها أن كل المداخيل الناجمة من التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات ما زالت مساهمتها ضعيفة جدا وهو ما سنراه لاحقا، وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات، هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة الرصيد (سالبا أم موجبا)، وما العجز المسجل خلال سنتي 1994 و 1995 دليل على ذلك.

من كل ما سبق لا بد من إعادة النظر في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والبحث عن الحلول الكفيلة بإنعاش صناعات، منتجات، قادرة على التحدي وخوض غمار المنافسة الدولية.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية إلى حد ما جوانب هامة من التطور الاقتصادي الذي تحققه دولة ما، إذ عادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الإنتاج السلعي لاقتصاد ما على التكوين السلعي لحركة التجارة الخارجية لهذه الدولة، ومن المتعارف عليه أن السمة المميزة لتجارة الدول النامية أو المتخلفة هي سيطرة سلعة أو اثنتين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات الإجمالية، وغالبا ما تكون في صورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة، وعلى النقيض من ذلك تسيطر السلع المصنعة باختلاف تنوعها على النسبة الكبرى من هيكل الواردات لهذه الدول. والجزائر بوصفها واحدة من مجموعة الدول النامية لا تحيد ولا تخرج عن القاعدة، وخير دليل على ذلك هيكل الصادرات والواردات حسب التصنيف السلعي ودرجة التصنيع، ومن أجل تحليل أكثر للوضع سعت الدراسة إلى استعراض التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الحقبة نفسها.

أولا: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية

إن الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو أن التوزيع أو التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم14: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة:10^6 دولار

البيان / السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية	المجموع
1990	50	10865	32	211	3	76	67	11304
1991	55	11726	43	169	5	61	42	12101
1992	79	10388	32	226	2	66	44	10837
1993	99	9612	26	287	0	17	50	10091
1994	33	8053	23	198	2	9	22	8340
1995	110	9731	41	274	5	18	61	10240
1996	136	12494	44	496	3	46	156	13375
1997	37	13378	40	387	1	23	23	13889
1998	27	9855	45	254	7	9	16	10213
1999	24	12084	41	281	25	47	20	12522
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	65	30925	102	552	1	52	16	31713
2005	67	45094	134	656	-	36	14	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات من :

- المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

يلاحظ من الجدول رقم 14 تلك الهيمنة أو المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي نالت الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية بتحقيقها معدل متوسط لا يقل عن 96.55% خلال الفترة المدروسة، وعلى الرغم من الانخفاض الذي عرفته صادرات المحروقات بأكثر من 2.8 مليار دولار ما بين 1990 و1994 والذي يعود إلى انخفاض أسعار البترول من 24.4 دولار للبرميل في 1990 إلى 16.30 دولار للبرميل في 1994 – وهو ما دفع برئيس الحكومة بلعيد عبد السلام إلى الاستقالة – إلا أنها بقيت تمثل إلى مجموع صادرات سنة 1994 ما نسبته 96.56%، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا بداية من 1995 أين

انتقلت من 9731 مليون دولار إلى 13378 مليون دولار عام 1997 وهو ما يمثل 96.32% من مجموع صادرات السنة نفسها، لتنخفض هذه الصادرات عام 1998 إلى 9855 مليون دولار، والسبب في ذلك يعود لانخفاض أسعار البترول من 19.49 دولار للبرميل عام 1997 إلى حوالي 12.94 دولار للبرميل عام 1998، هذا الانخفاض كلف خزينة الجزائر خسارة قدرت بـــ 3523 مليون دولار.

إلا أنه وانطلاقا من سنة 2002 سجلت صادرات المحروقات ارتفاعا متزايدا وصل أوجه سنة 2007 أين سجل قيمة قدرت بحوالي 58.831 مليار دولار وهو ما يمثل 97.79% من إجمالي الصادرات بعد ما كان في عام 2002 حوالي 18.091 مليار دولار أي هناك زيادة قدرت بحوالي 40.740 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، الأمر الذي انعكس إيجابا على حجم الصادرات الكلية وبالتالي على رصيد الميزان التجاري، ويرجع الفضل في كل ذلك إلى ارتفاع سعر البترول والذي انتقل من 25.24 دولار للبرميل في عام 2002 إلى 74.95 دولار للبرميل في عام 2007 ليتجاوز 130 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2008.

وعلى العموم فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يجد أصله في تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، وعليه فإذا سلمنا بتعدي العلاقة أمكن القول أن تحسن الصادرات وبالتالي الاقتصاد الجزائري ككل مرهون وبساطة بسعر النفط وتقلباته في السوق الدولية وهو ما يوضحه الجدول السابق.

والشكل التالي يظهر مدى ارتباط صادرات المحروقات بالصادرات الإجمالية حيث لهما نفس المنحنى البياني تقريبا.

الشكل رقم3: تغير قيمة الصادرات الكلية بالنظر لتغير قيمة صادرات المحروقات للفترة 1990-2009.

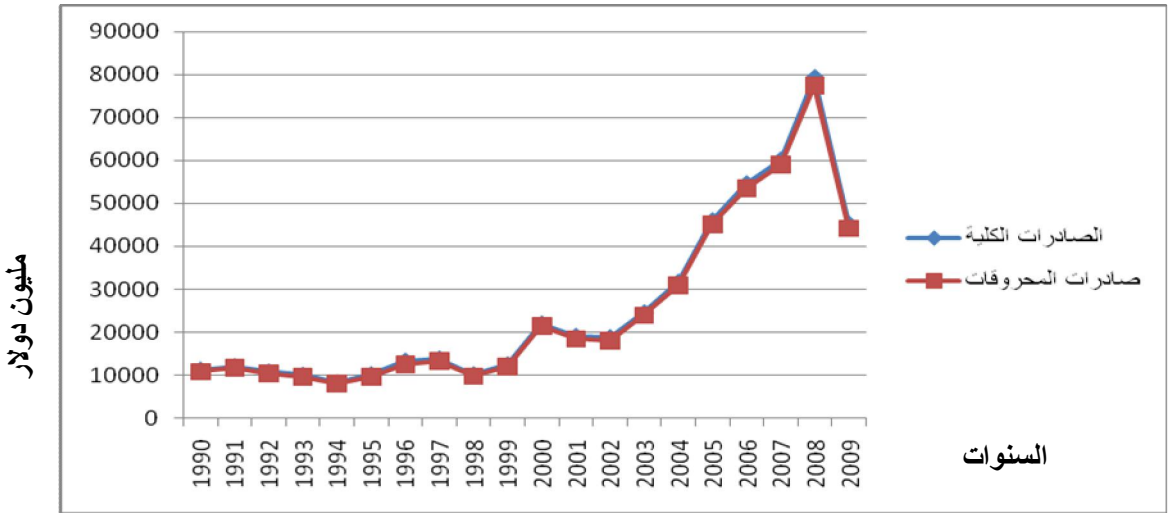

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم: 14.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن صادرات الجزائر خارج المحروقات وإن كانت قد عرفت في بعض السنوات تزايدا إلا أنها تبقى ضئيلة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم15: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (1990-2009).

الوحدة: 10^6 دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات خارج المحروقات	439	375	449	479	287	509	881	511	358	438

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
612	648	734	673	788	907	1184	1332	1937	1066

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 14.

يتضح من الجدول أعلاه أن صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2004) سجلت أحسن قيمة لها عام 1996 حيث وصلت إلى 881 مليون دولار، أي ما يمثل نسبة 6.58% من مجموع الصادرات (مثلت منها المنتجات النصف مصنعة نسبة 3.71% والسلع الاستهلاكية بنسبة 1.17% والباقي لسلع التجهيز والمواد الغذائية)، ويعود هذا التزايد بالدرجة الأولى إلى تطور الصادرات اتجاه روسيا في إطار تسديد الديون الخارجية[1]، إلى جانب المساهمة الإيجابية للقطاع الفلاحي حينها، إلا أن هذه القيمة انخفضت سنة 1998 إلى 358 مليون دولار بسبب فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية إضافة إلى محدودية كميتها، لترتفع قيمة الصادرات خارج المحروقات من جديد بداية من عام 2005 أين تجاوزت 907 مليون دولار لتصل خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2008 إلى حوالي 1.549 مليار دولار، ويرجع الفضل في هذا الارتفاع إلى المنتجات النصف مصنعة والتي فاقت 1.053 مليار دولار تليها المواد الخام بقيمة 309 مليون دولار

نستنتج من كل ما سبق أن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من القيمة الإجمالية للصادرات، ويمكن تفسير سبب ركود الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بعدم فعالية الإجراءات التي اتخذت في مجال ترقيتها، حيث يلاحظ مشاكل عديدة يعاني منها القطاع الصناعي سواء كان ذلك العام أو الخاص[2] . فبالنسبة للقطاع العام، رغم الإجراءات التي اتخذت إلا انه مازال يعاني من عجز وتفاقم ديونه ، رغم تكفل البنوك والخزينة العمومية بديونه، كما هو الحال في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ومؤسسة صناعة التجهيزات الفلاحية، أما بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم عملية إعادة تأهيلها إلا أن ذلك لم يقض على مشاكلها، وهو ما أدى إلى فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الجزائر على اقتحام الأسواق الخارجية، وبالتالي بقيت الصادرات الجزائرية حبيسة أسعار المحروقات وما ينتج عنها.

[1] Bekhti Belaib, Les pouvoirs publiques détermines assainir le secteur du commerce, in revue l'économie, Alger, N° 52, mai 1998, p.20.

[2] زيتوني عمار, المصادر الداخلية لتمويل التنمية ، دراسة حالة الجزائر : 1970-2004 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باتنة، 2006-2007 ، ص. 259.

ثانيا: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية

إن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية، والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات. والجدول التالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2009.

جدول رقم16: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 1990-2009

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

البيان / السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع إستهلاكية	المجموع
1990	2140	144	677	1806	78	3693	1146	9684
1991	1938	256	410	1861	153	2343	720	7681
1992	2092	120	612	1933	51	2445	1153	8406
1993	2177	125	595	2074	55	2567	1195	8788
1994	2816	56	619	2143	33	2428	1270	9365
1995	2753	118	789	2372	41	2937	1751	10761
1996	2601	110	498	1788	41	3022	1038	9098
1997	2544	132	499	1564	21	2833	1094	8687
1998	2533	126	540	1722	43	3120	1319	9403
1999	2307	154	469	1547	72	3219	1396	9164
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3604	208	803	3591	208	7020	2765	18199
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3751	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات من :

- المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

يوضح الجدول رقم 16 أن هناك أربعة مجموعات من السلع قد سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة، ويتعلق الأمر هنا بكل من سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف

المصنعة وسلع الاستهلاك غير الغذائية، بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب، وهو ما كان الحال عليه من قبل تقريبا.

وعليه بالنظر إلى الجدول يتضح أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بالنسبة لهذه الفترة باستثناء سنة 1994 أي احتلت المرتبة الثانية بعد السلع الغذائية، ورغم هذا فقد انخفضت واردات سلع التجهيز من 3693 مليون دولار عام 1990 (وهو ما يمثل إلى مجموع الواردات ما نسبته 38.13%) إلى 2833 مليون عام 1997 بهيكل نسبته 32.61% من إجمالي الواردات، وهو العام الذي عرفت فيه الواردات الجزائرية انخفاضا معتبرا مما أثر كثيرا على القطاع الصناعي - ويرجع سبب ذلك إلى حل المؤسسات العمومية وغلق بعض وحدات الإنتاج الخاصة جراء المنافسة المفروضة من طرف المستوردين نتيجة تحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى مشكلة التمويل خصوصا من البنوك وكذا انخفاض الاستثمارات من جراء الوضع الاقتصادي والأمني المتردي كثيرا [1] - لتعرف بعدها زيادات متتالية بداية من سنة 2001 أين سجلت ما قيمته 3435 مليون دولار أي ما نسبته 34.56% من إجمالي الواردات، لتصل أوجها في عام 2007 أين حققت ما قيمته 10026 مليون دولار أي ما نسبته 36.29% من إجمالي الواردات محققة فارق خلال الفترة 2001-2007 قدر بحوالي 6591 مليون دولار وهو مبلغ ضخم، وهذا الارتفاع المسجل في قيمة الواردات يفسر ضعف صناعات سلع التجهيز في الجزائر خاصة الصناعية منها، ويؤكد أن نتائج الجهد المبذول في مجال التوطين التكنولوجي وبناء القاعدة الإنتاجية ما يزال محدودا [2].

أما فيما يتعلق بالواردات من المواد الغذائية فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات باستثناء 1994 حيث تصدرت القائمة بنسبة 30.07% وكذا السنوات 2003 و2005 و 2006و2007 أين احتلت المرتبة الثالثة من إجمالي الصادرات، هذا ونشير أن واردات المواد الغذائية قد عرفت زيادات متتالية بداية من عام 1990 (أين سجلت ما قيمته 2140 مليون دولار) إلى غاية 1994 وهو العام الذي تصدرت فيه قائمة الواردات، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن القيمة المنخفضة في عام 1991 تعود بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل على مستوى القطاع الفلاحي، لتعرف بعدها واردات المواد الغذائية وبداية من عام 1995 (حيث سجلت ما قيمته 2753 مليون دولار أي ما يمثل إلى مجموع الواردات نسبة 25.58%) انخفاضات متتالية وصلت عام 2000 إلى حوالي 2415 مليون دولار وترجع أسباب هذا الانخفاض المسجل إلى تعقد الأزمة الاجتماعية خصوصا بعد فقدان عدد هائل من العمال لمناصب عملهم وتدهور القدرة الشرائية، وأمام تزايد وتيرة الفقر إلى جانب كبح الطلب بفعل برنامج الإصلاح دون أن نغفل مساهمة القطاع الفلاحي الإيجابية في بعض السنوات، إلا أنه وانطلاقا من سنة 2002 وإلى غاية الأشهر الأخيرة من عام 2008 سجلت واردات المواد الغذائية ارتفاعا ملحوظا ومعتبرا ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الطفرة البترولية، حيث

---

[1] CNES, rapport sur le conjoncture du second semestre 1997, Algérie, 10eme session plunier, avril, 1998, p.53.

[2] كمال عايشي، إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية للجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال 1990-2003 أطروحة الدكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2006/2005، ص .221.

عرفت أسعار البترول ارتفاعا متزايدا، وهذه الزيادة المعتبرة في الواردات من المواد الغذائية تعكس دور عدم فعالية برامج وخطط التنمية الزراعية في توفير احتياجات الجزائر من الغذاء.

بعد السلع الغذائية تأتي المنتجات نصف المصنعة والتي احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات باستثناء السنوات 2003 و2005 و2006 و2007 أين احتلت المرتبة الثانية، إلا أن ما يمكن قوله أن هذه المنتجات وإن كانت تتزايد من حيث قيمتها خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995 فإن نسبتها من مجموع الواردات انخفضت، حيث استحوذت هذه المنتجات خلال عام 1995 على حوالي 22.04% من مجموع الواردات أي ما قيمته 2372 مليون دولار لتعرف بعدها وإلى غاية 2002 حالة تذبذب بين الانخفاض والزيادة لكنها لم تتعد قيمة عام 1995، إلا أنه وانطلاقا من عام 2003 عرفت زيادات ملحوظة وصلت أوجها عام 2007 أين حققت ما قيمته 7105 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 25.71%.

أما فيما يخص الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية فقد عرفت هي الأخرى تدهور وصل أوجه خلال سنتي 1996-1997 بانخفاض قيمته من 713 إلى 657 مليون دولار على التوالي مقارنة بسنة 1995، لتعرف بعدها بداية من عام 1998 ارتفاعا مستمرا إلى نهاية فترة الدراسة أين حققت خلال الأشهر التسعة الأخيرة من عام 2008 ما قيمته 4870 مليار دولار أي نسبة زيادة قدرت بحوالي 250% عما كانت عليه في عام 1998.

أما فيما يخص الواردات السلعية من المواد الخام والطاقة والزيوت فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحية والتي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى.

ويظهر في الأخير من خلال تحليل الواردات أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، ووصلت أوجها خلال الأشهر الأخيرة من عام 2008 حيث حققت مبلغ قدر بـــ 27.977 مليار دولار، وذلك لمواجهة ارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة وتغطية احتياجات برامج إنعاش الاقتصاد الوطني الذي انطلقت فيه الحكومة الجزائرية سنة 2001، ضف إلى ذلك ارتفاع فاتورة المواد المستوردة خاصة الحبوب، وكذا انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الصعبة الأخرى.

كل هذا يخص التوزيع السلعي للتجارة الخارجية فماذا عن توزيعها الجغرافي؟

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

إن الهدف من دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية هو دراسة اتجاه المبادلات التجارية (الصادرات والواردات السلعية) نحو البلدان والتكتلات الاقتصادية والأقاليم والمناطق الجغرافية المختلفة، بغرض إبراز مدى الاعتماد على دولة واحدة أو مجموعة من الدول أو تكتل دولي معين في تصريف الفائض الاقتصادي عن طريق تصديره وفي الحصول على الواردات، أي بعبارة أخرى تحديد أهمية الوزن النسبي لكل طرف من الشركاء التجاريين المتعاملين مع الجزائر، سواء بالنسبة لحصة استيعابه لصادراتنا، أو بالنسبة لحصة تموينيه لوارداتنا. وكما هو معلوم فإن الصادرات والواردات الجزائرية تتصف بالتركيز الشديد سواء على مستوى المناطق أو على مستوى الدول، ولا تعكس لنا هذه الحركة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية سوى ترجمة حقيقية لعوامل عديدة أهمها الاتجاه السياسي، والاقتصادي، والظروف والمتغيرات الدولية.

بناءا على كل ذلك ترتبط التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة ارتباطا وثيقا وخصوصا في جانب الواردات، وفيما يلي سنتناول التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

إذا كان التوزيع الجغرافي للواردات يبين أن الاتحاد الأوربي هو المورد الرئيسي للجزائر، فإن التوزيع الجغرافي للصادرات يعزز هذا الاتجاه كون أن السوق الأوربية تشكل أيضا الزبون الرئيسي للجزائر والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم17: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1991-2009)

الوحـدة : 10^6 دولار

المناطق الاقتصادية / السنوات	*الاتحاد الأوربي*	*منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية*	بلدان أوربية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان افريقيا	المجموع
1991	8308	2433	200	831	101	31	-	180	17	12101
1992	7223	2693	202	345	153	02	-	207	12	10837
1993	6952	1929	245	519	244	14	-	176	12	10091
1994	5734	1867	140	226	118	7	-	231	17	8340
1995	6638	2521	325	299	195	18	-	226	18	10240
1996	8059	3376	740	734	186	16	-	251	13	13375
1997	8663	3702	150	897	227	21	-	215	14	13889
1998	6643	2538	109	726	34	22	-	136	5	10213
1999	8058	3095	78	903	145	80	-	127	36	12522
2000	13792	5825	181	1672	210	55	-	254	42	22031
2001	12304	5149	77	1037	276	65	3	175	6	19132
2002	12100	4602	130	951	456	248	38	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	355	-	260	13	24612
2004	18325	10068	174	1480	699	604	-	337	26	31713
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	-	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	-	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	55	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	-	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	-	857	93	45194

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات من :

- O.N.S , l'Algérie en quelques chiffres , résultat 1998-1999 , n° 30 , édition 2000, p.59.
- O.N.S , évolution de la balance commercial de l'Algérie , période 2004-2005,
- Ministère des finances , Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (période : 2009) ,centre nationale de l'informatique et des statistiques .p.8.
-Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.p.185.

الشكل رقم 4:توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة2009

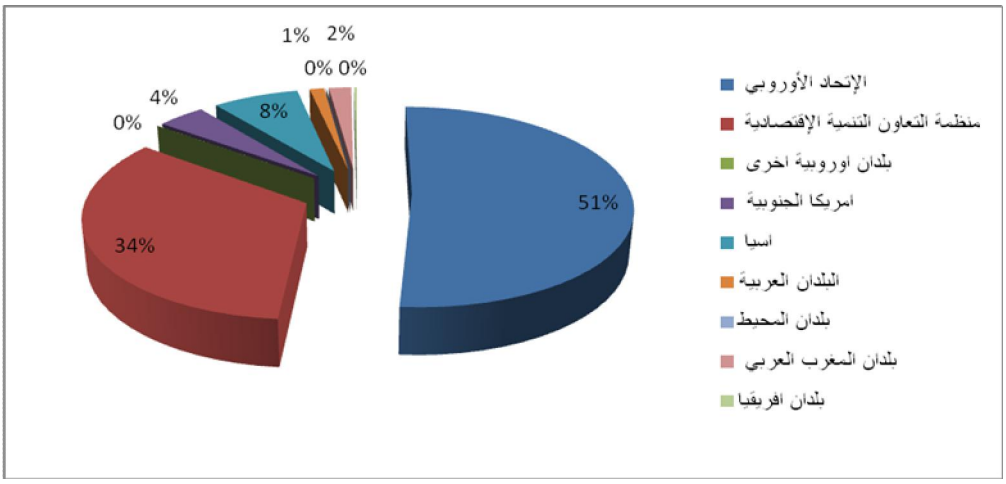

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم17.

من خلال قراءة الجدول 17 تتضح تلك الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها القارة الأوربية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" كسوق لتصريف المنتجات الجزائرية طيلة فترة الدراسة، حيث شكلت في مجملها متوسط حصته حوالي 89.17% من إجمالي الصادرات. ويمكن تفسير سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبيرة من الصادرات كون هاتين المنطقتين تضم أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة والتي تعتبر من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها، وباعتبار الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية والمواد الخام وبصفة خاصة تصدير المحروقات، هذه الأخيرة التي يأتي الطلب عليها أساسا من الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما يفسر لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاته المحلية وعلى رأسها المحروقات، كما يمكن تفسير أيضا النسبة العالية من صادراتنا الموجهة نحو المنطقتين نتيجة الموقع الجغرافي للجزائر بقربها من الأسواق الأوربية.

وعليه يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث تراوحت نسبتها إلى الصادرات الإجمالية بين 68.65% عام 1991 إلى نحو 64.31% عام 2001 لتنخفض عام 2007 إلى حوالي 44.6% وبلغت نسبتها في المتوسط خلال فترة الدراسة حوالي 61.08% ويرجع سبب انخفاض الصادرات تجاه دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة وبدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى تراجع واردات بلدان الاتحاد الأوروبي من هذه المادة والبحث عن بدائل طاقوية أخرى. ونجد ضمن هذا الإقليم إيطاليا والتي تعتبر الزبون الأول للجزائر على طول الفترة المدروسة باستثناء سنة 2000 أين احتلت المرتبة الثانية، حيث بقيت نسبتها تدور حول 20% تليها فرنسا في المرتبة الثانية بنسبة 15% لتأتي المراتب الأخرى كل من إسبانيا وهولندا.

بعد الإتحاد الأوروبي تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" في المرتبة الثانية بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 28.09% من إجمالي الصادرات، حيث سجلت الصادرات تجاه هذه الدول زيادة معتبرة جدا فبعدما كانت سنة 1991 حوالي 20.10% ارتفعت سنة 2007 إلى حوالي 42.20% من

إجمالي الصادرات، وكان على رأس هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتعتبر الولايات المتحدة ثاني أكبر زبون للجزائر بعد ايطاليا بتسجيلها لمعدل متوسط يقدر بحوالي 18% خلال فترة الدراسة، إلا أنها احتلت المرتبة الأولى خلال الخمس السنوات الأخيرة بنسبة فاقت 23% في متوسط الخمس السنوات الأخيرة.

وتأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة بمعدل متوسط قدر بحوالي 5.23% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2000 بتسجيلها لمعدل يقدر بحوالي 7.59% من إجمالي الصادرات الجزائرية المتجهة نحوها، لتنخفض بعدها في عام 2005 إلى حوالي 6.79% ثم إلى 4.3% عام 2007.

أما في ما يتعلق بالتبادل مع دول المغرب العربي يبقى محتشما على الرغم من التحسن الطفيف المسجل خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت الصادرات المتجهة نحو بلدان المغرب العربي خلال سنة 2000 ما يزيد عن 254 مليون دولار لتنخفض في عام 2001 إلى حوالي 175 مليون دولار وتعاود الارتفاع من جديد بداية من سنة 2002 لتصل إلى حوالي 884 مليون دولار خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2008. أما بالنسبة للبلدان العربية ومنطقة آسيا فقد عرفت ارتفاعا خلال سنة 2007 لم يتم تسجيله أبدا في تاريخ المبادلات التجارية الجزائرية (من جانب الصادرات) مع هاتين المنطقتين قدر بحوالي 479 مليون دولار و4004 مليون دولار على التوالي.

يبقى أن نشير إلى أن مجموع الصادرات الجزائرية تجاه المناطق (آسيا، البلدان العربية، بلدان المغرب العربي، بلدان المحيط، بلدان إفريقيا وباقي الدول الأوربية) فهي لا تمثل مجتمعة سوى 5% في المتوسط إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

ويمكن إرجاع سبب انخفاض الصادرات الجزائرية اتجاه البلدان النامية عموما والأسواق العربية خصوصا إلى جملة من الأسباب يمكن ذكرها فيما يلي:

- بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان النامية، عموما والعربية خصوصا وأحاديته وغلبة طابع الإنتاج الأولي عليها.
- عامل المحاكاة الذي له أثره في إضعاف التجارة البينية.
- إتباع غالبية البلدان العربية سياسة الانفتاح، خلق الأوضاع المهيمنة لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العربية وإغراقها.
- ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية.

إذا وعلى ضوء هذا التحليل للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، يتضح ويتأكد أن أهم زبائن الجزائر يتموقعون في الغالب في كل من قارتي أوربا وأمريكا، وهذا ما يوضحه لنا أكثر الجدول الموالي والذي يبين لنا العملاء العشر الأوائل للجزائر خلال الفترة 2004-2009.

جدول رقم18: العملاء العشر الأوائل للجزائر خلال الفترة 2004-2009.

الوحـدة : 10^6 دولار

الدول		الوم أ	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	هولندا	كندا	البرازيل	تركيا	بلجيكا	البرتغال
2004	القيمة 10^6 دولار	7342	5296	3615	3569	2361	1804	1780	1064	848	569
	نصيبها من إجمالي الواردات%	23.15	16.7	11.4	11.25	7.44	5.69	5.61	3.36	2.67	1.79
الدول		الوم أ	ايطاليا	*اسبانيا*	فرنسا	هولندا	البرازيل	كندا	تركيا	البرتغال	بلجيكا
2005	القيمة 10^6 دولار	10598	7532	5046	4595	3023	2922	2263	1725	1670	1561
	نصيبها من إجمالي الواردات%	23.04	16.37	10.97	9.99	6.57	6.35	4.92	3.75	3.63	3.39
الدول		الوم أ	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا	كندا	هولندا	بلجيكا	البرازيل	تركيا	بريطانيا
2006	القيمة 10^6 دولار	14857	9314	5983	4571	3579	2845	1998	1892	1864	1624
	نصيبها من إجمالي الواردات%	27.2	17.05	10.96	8.37	6.55	5.21	3.66	3.46	3.41	2.97
الدول		الوم أ	ايطاليا	اسبانيا	كندا	هولندا	فرنسا	تركيا	البرازيل	بريطانيا	الهند
2007	القيمة 10^6 دولار	18091	8600	5338	4666	4528	4100	2043	1824	1577	1550
	نصيبها من إجمالي الواردات%	30.09	14.29	8.87	7.76	7.53	6.81	3.4	3.03	2.62	2.58
الدول		الوم أ	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا	هولندا	كندا	تركيا	البرازيل	بريطانيا	البرتغال
2008	القيمة 10^6 دولار	19000	12482	9144	6394	6183	5402	2960	2604	2216	2059
	نصيبها من إجمالي الواردات%	23.96	15.74	11.53	8.06	7.8	6.81	3.73	3.28	2.79	2.6
الدول		الوم أ	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا	هولندا	تركيا	كندا	البرازيل	كوريا	بريطانيا
2009	القيمة 10^6 دولار	10365	5702	5402	4424	3265	2002	2439	1466	1460	1142
	نصيبها من إجمالي الواردات%	22.93	12.62	11.95	9.79	7.22	4.43	5.4	3.24	3.23	2.53

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات من :

- O.N.S , l'Algérie en quelques chiffres , résultat 1998-1999 , n° 30 , édition 2000, p.59.
- O.N.S , évolution de la balance commercial de l'Algérie , période 2004-2005
- Ministère des finances , Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (période : 2009) ,centre nationale de l'informatique et des statistiques .p.12.
- Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.p.190.

إن المتتبع لمعطيات الجدول رقم 18يلاحظ أن الدول المصدرة للجزائر هي نفسها الدول المستوردة للسلع الجزائرية، لكن وجه الاختلاف هو حصة كل دولة، حيث نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت صدارة قائمة العملاء العشر الأوائل للجزائر خلال السنوات الأربعة الأخيرة – بعدما كانت في المرتبة الثالثة بعد ايطاليا على طول الفترة من 1991 إلى 2003- وذلك باستحواذها على حوالي ربع إجمالي الصادرات الجزائرية أي بنسبة قدرت بحوالي 25.82% في المتوسط ونلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت إلى حوالي 30.09% من إجمالي الصادرات خلال سنة 2007، لتأتي في المرتبة الثانية ايطاليا بمعدل قدر في المتوسط خلال هذه الفترة بـــ 16% ونلاحظ تقهقر صادرات الجزائر تجاه فرنسا في سنة 2007، حيث انخفضت نسبة الصادرات من 17.05% في عام 2006 إلى حوالي 14.29% في عام 2006.

هذا وتأتي اسبانيا في المرتبة الثالثة بنسبة تكاد تكون ثابتة، أما فيما يتعلق بفرنسا وبعد أن احتلت المرتبة الثالثة خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2004 بنسبة قدرت بحوالي 15% في المتوسط، تدحرجت إلى المرتبة الرابعة سنتي 2005 و2006 وإلى المرتبة السادسة سنة 2007 بمعدل قدر بـــ 6.81% من إجمالي الصادرات، فاسحة المجال لكل من كندا وهو لندا لاحتلال المرتبتين الرابعة والخامسة وبمعدل 7.76% و7.53% على التوالي.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

إن التركيز التجاري يظهر بصورة أكثر وضوحا في مجال الواردات، حيث تتبوأ الدول الرأسمالية المتقدمة مركز الصدارة من بين المجموعات الجغرافية المصدرة للجزائر، وعليه فقد انحصرت الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة في يد مجموعة قليلة من المناطق يترأسها الإتحاد الأوروبي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم19: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1991 -2009)

الوحدة: 10^6 دولار

المناطق الاقتصادية / السنوات	*الاتحاد الأوربي*	*منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية*	بلدان أوربية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان افريقيا	المجموع
1991	4663	2189	177	216	161	41	-	172	62	7681
1992	5318	2118	102	180	352	98	-	217	21	8406
1993	5233	2772	157	216	558	125	-	257	47	9365
1994	5126	2539	109	160	516	83	-	213	42	8788
1995	6385	2785	271	368	576	133	-	198	45	10761
1996	5689	2000	223	357	499	131	-	124	75	9098
1997	4930	2181	423	517	155	336	-	24	121	8687
1998	5397	2320	400	185	643	265	-	24	169	9403
1999	5152	2074	485	340	771	160	-	36	146	9164
2000	5256	2194	603	142	599	144	64	52	119	9173
2001	5903	2225	636	169	579	179	92	72	85	9940
2002	6732	2485	757	385	943	366	127	127	87	12009
2003	7954	2242	855	567	1206	418	47	120	125	13534
2004	10109	3110	1526	1071	1554	474	66	160	129	18199
2005	11219	3506	1088	1248	2504	427	-	217	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	3055	493	-	235	148	21456
2007	14427	5363	715	1672	4318	621	-	284	231	27631
2008	20985	7245	659	2179	6916	705	-	395	395	39479
2009	20772	6435	728	1866	7574	1089	2	478	350	39294

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات من :

- O.N.S , l'algerie en quelques chiffres , resultat 1998-1999 , n° 30 , edition 2000, p.59.
- Ministère des finances , Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (période : 2009) ,centre nationale de l'informatique et des statistiques ,p.9.

-Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie 2008,p.186.

الشكل رقم5: توزيع الهيكل الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2009.

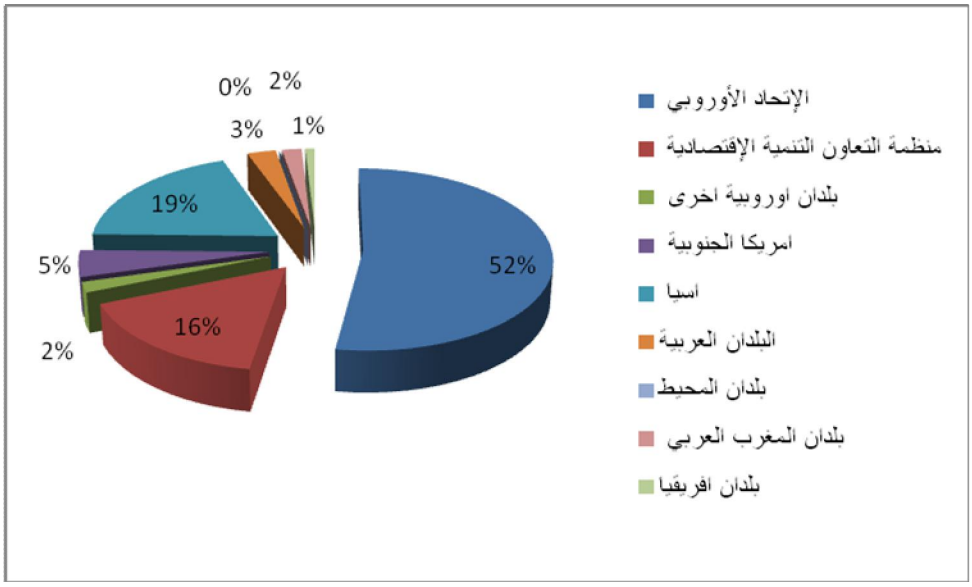

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 19

يتضح منذ الوهلة الأولى من خلال تتبع وتفحص معطيات الجدول رقم 19، مدى سيطرة ثلاث قارات على إجمالي واردات الجزائر، وهذه القارات هي على الترتيب: قارة أوربا، قارة أمريكا الشمالية وكذا قارة آسيا، ويمكن تفسير ذلك كون أن هذه الأقطاب الثلاث يتمركز بها اكبر عدد ممكن من البلدان الصناعية المتقدمة والتي تشكل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE وهي من أكبر المناطق عالميا المسيطرة على التجارة الدولية، لذلك فلا غرابة إذ نجد أن القارة الأوربية تسيطر على صدارة الترتيب في تموين الجزائر بأهم وارداتها حيث شكلت في المتوسط معدل ما يقارب 60% من مجموع وارداتنا طيلة فترة الدراسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية ممثلة أولا في أن القارة الأوربية تضم أهم الدول الصناعية على المستوى العالمي، ضف إلى ذلك أنها تضم أكبر التجمعات الاقتصادية على مستوى المعمورة قوة وفعالية اقتصادية وهي مجموعة دول الإتحاد الأوروبي، وثانيا لأهمية الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالقرب من القارة الأوربية مما سهل عليها إجراء التعاملات في ظروف سهلة وميسرة، وأخيرا للرصيد التاريخي الذي يربط الجزائر مع البلدان الأوربية، خاصة تلك الواقعة في الجانب الجنوبي للقارة الأوربية، ونخص بالذكر (فرنسا، اسبانيا، البرتغال وايطاليا). وما زاد من ارتباط الصلة بين الجزائر وأوربا هو الدور الكبير الذي لعبه الاستعمار الفرنسي قبل وبعد الاستقلال بربط السوق الجزائرية بالأسواق الأوروبية عموما والسوق الفرنسية خصوصا من خلال توظيف الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات.

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تتصدر الطليعة بالنسبة للأسواق الممونة للجزائر، حيث بقيت الشريك التجاري الأول للجزائر باعتبارها غطت أكثر من نصف واردات الجزائر لمدة خمس عقود متتالية، هذا وقد مثلت حصتها في المتوسط خلال فترة الدراسة معدل فاق 57.40% من إجمالي

وارداتنا، كان لفرنسا الحظ الأوفر فيها حيث تبقى المورد الأول بدون منازع حيث تدور نسبتها حول 23% من مجموع وارداتنا، لتليها إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة فاقت 9%، وفي المراتب الأخرى تأتي كل من ألمانيا وإسبانيا، ويمكن تفسير النسبة العالية للاتحاد الأوروبي في تلك التسهيلات المقدمة من طرفه في منح خطوط قروض لتمويل الواردات الجزائرية حتى في الأوقات الصعبة.

بينما عادت المرتبة الثانية حسب المناطق إلى منظمة التعاون والتنمية " OCDE" بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 17.93% من إجمالي الواردات، وكان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر ثالث أكبر ممون للسوق الجزائرية بعد فرنسا وإيطاليا بمعدل متوسط قدر بحوالي 7% وتتمثل أهم واردات الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السلع الاستهلاكية الغذائية في الحبوب وبالأخص القمح.

هذا وتأتي دول آسيا (باستثناء اليابان والبلدان العربية) في المرتبة الثالثة من الموردين للجزائر، حيث مثلت حصتها في المتوسط معدل 7.92 من إجمالي الواردات الجزائرية خاصة من السلع والتجهيزات الصناعية والمعدات والآلات الإنتاجية ذات التكنولوجيا العالية، وتعتبر الصين أهم مورد للجزائر في هذه المجموعة، وقد احتلت الصين في الثلاث سنوات الأخيرة من 2006 وإلى غاية 2008 المرتبة الثالثة كأكبر ممونة للسوق الجزائرية بعد فرنسا وايطاليا بمعدل فاق 8% من إجمالي الواردات، والملاحظ أن الصين حققت نهضة تنموية جبارة أفزعت بها دول أوروبا العريقة في التجارة والصناعة والمتوقع أن ترتفع حصتها في صادرات الجزائر مستقبلا كما حدث في الدول النامية الأخرى سيما القارة الإفريقية.

أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وكذا بلدان إفريقيا بقي ضعيفا جدا، ويعود ذلك حسب ما يشير إليه الدكتور عبد الحميد براهيمي في كتابه "أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل "[1]، تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لهذه الدول والناجم خاصة عن طبيعة التقسيم الدولي للعمل، أين نجد هذه البلدان تتخصص أساسا في إنتاج وتصدير المنتجات والسلع الأولية وتوجيهها نحو الخارج لاستيراد السلع الإنتاجية والمعدات التجهيزية الصناعية من الأسواق الرأسمالية للبلدان الصناعية، ضف إلى ذلك غياب إستراتيجية تكاملية بين هذه الدول. ولذلك على الدول العربية أن تقيم سياسات مبنية على التعاون التجاري قدر الإمكان، والعمل على تحسين مستوى التبادل من خلال القيام بدراسة الأسواق الخارجية والتقرب منها للاستفادة من فرص حرية التبادل.

وقصد معرفة أهم الممونين الأساسيين للجزائر فإن الجدول التالي يبين لنا الموردين العشر الأوائل للجزائر خلال الفترة 2004-2009.

[1] عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، 1986، ص. 109.

جدول رقم20: الموردين العشر الأوائل للجزائر خلال الفترة 2004-2009.

الدول		فرنسا	ايطاليا	ألمانيا	الوم أ	الصين	اسبانيا	اليابان	تركيا	الأرجنتين	بلجيكا
2004	القيمة 10^6 دولار	4126	1552	1256	1119	913	883	664	602	590	495
	نصيبها من إجمالي الواردات%	22.67	8.53	6.90	6.15	5.02	4.85	3.65	3.31	3.24	2.72
الدول		فرنسا	ايطاليا	الوم أ	الصين	ألمانيا	اسبانيا	اليابان	تركيا	الأرجنتين	أوكرانيا
2005	القيمة 10^6 دولار	4472	1524	1354	1333	1278	968	781	606	592	544
	نصيبها من إجمالي الواردات%	21.97	7.49	6.65	6.55	6.28	4.76	3.84	2.98	2.91	2.67
الدول		فرنسا	ايطاليا	الصين	ألمانيا	الوم أ	اسبانيا	اليابان	تركيا	الأرجنتين	بلجيكا
2006	القيمة 10^6 دولار	4365	1882	1708	1477	1420	1027	710	710	631	528
	نصيبها من إجمالي الواردات%	20.34	8.77	7.96	6.88	6.62	4.79	3.31	3.31	2.94	2.46
الدول		فرنسا	ايطاليا	الصين	*الوم أ*	ألمانيا	اسبانيا	اليابان	الأرجنتين	تركيا	كوريا
2007	القيمة 10^6 دولار	4614	2407	2389	2116	1788	1588	1065	922	921	810
	نصيبها من إجمالي الواردات%	16.75	8.63	8.37	8.28	6.43	5.64	3.86	3.48	3.21	2.94
الدول		فرنسا	ايطاليا	الصين	اسبانيا	ألمانيا	الوم أ	اليابان	تركيا	الأرجنتين	كندا
2008	القيمة 10^6 دولار	6545	4338	4110	2939	2443	2218	1424	1358	1263	982
	نصيبها من إجمالي الواردات%	16.58	10.99	10.41	7.44	6.19	5.62	3.61	3.44	3.20	2.49
الدول		فرنسا	الصين	ايطاليا	اسبانيا	ألمانيا	الوم أ	تركيا	اليابان	كوريا	البرازيل
2009	القيمة 10^6 دولار	6160	4751	3695	2971	2765	2005	1746	1194	1120	884
	نصيبها من إجمالي الواردات%	15.68	12.09	9.4	7.56	7.04	5.1	4.44	3.04	2.85	2.25

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات من :

- O.N.S , l'Algérie en quelques chiffres , résultat 1998-1999 , n° 30 , édition 2000, p.59.
- O.N.S , évolution de la balance commercial de l'Algérie , période 2004-2005
- Ministère des finances , Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (période : 2009) ,centre nationale de l'informatique et des statistiques ,p.13.
-Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie 2008,p.191.

يلاحظ من الجدول رقم 20 أن الواردات الجزائرية تتركز في مجموعة معينة من الدول، مع تسجيل بعض التغيرات الطفيفة الملاحظة من حين لأخر والتي تطبع حركة النشاط التجاري الجزائري مع الخارج، و لا ريب في أن المصالح الاقتصادية والسياسية، تكون وراء تحديد مجموعة معينة من الشركاء التجاريين. هذا وتعد فرنسا الشريك الأول للجزائر حيث تستحوذ على المركز الأول منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ويوضح الجدول أن نسبة صادرات فرنسا للجزائر تقدر بحوالي خمس واردات الجزائر الإجمالية (وتتمثل أساسا في الآلات والأجهزة والمنتوجات الصيدلانية والحبوب)، وعلى الرغم من أنها سجلت تراجعا لها خلال السنوات الأخيرة وصل سنة 2007 إلى حوالي 16.75% إلا أن هذه النسبة مرشحة للصعود، لأن فرنسا تدرك بأن أي تراجع في حصتها فيما يخص صادراتها نحو الجزائر يكلفها الكثير أمام تنامي حصص الدول الأخرى.

في حين جاءت ايطاليا في المرتبة الثانية في قائمة الموردين العشر الأوائل خلال فترة الدراسة بمعدل متوسط قدر بحوالي 8.36% من إجمالي الواردات الجزائرية، أما فيما يتعلق بالصين فقد قفزت إلى المرتبة الثالثة بفضل النهضة التنموية التي عرفتها بمعدل فاق 8% خلال سنتي 2006 و2007 وذلك بعد تراجع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا إلى المرتبتين الرابعة والخامسة خلال سنة 2007 وبمعدل قدر بـــ 8.28% و6.43% على التوالي.

يبقى أن نشير إلى أن هناك نوع من الثبات والاستقرار في صادرات بعض الدول للجزائر مثلما هو الحال فيما يخص اليابان وتركيا، كما يتضح من هذا الجدول غياب الدول العربية من بين الدول المهمة والمصدرة للجزائر، ويرجع ذلك كما تطرقنا سابقا إلى ضعف العلاقات التجارية البينية العربية وتشابه المنتجات.

أما في الختام يمكن القول أن هناك غياب لبعض الدول المهمة التي كانت في السابق تعد مصدرا أساسيا للواردات الجزائرية، ونذكر منها على سبيل المثال ألمانيا التي كانت تحتل المركز الرابع بشكل دائم، وظهور دول جديدة مثل البرازيل والهند.

المطلب الثالث: مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية

إن المتفحص للنتائج المسجلة على مستوى السلع غير المنظورة، يلاحظ أن هذا القطاع (الخدمات) لا يزال يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني، ويتضح ذلك من خلال النتائج السلبية التي شهدها ميزان الخدمات، والجدول التالي خير دليل على ذلك:

جدول رقم21: تطور ميزان الخدمات الجزائري للفترة (1990 - 2007)

الوحـدة : 10^6 دولار

البيان / السنوات	واردات الخدمات	صادرات الخدمات	الرصيد	معدل التغطية %
1990	2.16	0.07	2.09 -	3.24
1991	2.28	0.07	2.21 -	3.07
1992	1.76	0.62	1.14 -	35.23
1993	1.61	0.6	1.01 -	37.27
1994	1.93	0.69	1.24 -	35.75
1995	2.01	0.68	1.33 -	33.83
1996	2.15	0.75	1.40 -	34.88
1997	2.15	1.07	1.08 -	49.76
1998	2.22	0.74	1.48 -	33.33
1999	2.56	0.72	1.84 -	28.12
2000	2.36	0.91	1.45 -	38.56
2001	2.44	0.91	1.53 -	37.29
2002	2.48	1.30	1.18 -	52.42
2003	2.92	1.57	1.35 -	53.77
2004	3.86	1.85	2.01 -	47.93
2005	4.78	2.51	2.27 -	52.51
2006	4.78	2.58	2.20 -	53.97
2007	6.93	2.89	4.04 -	41.70

Source :

- O.N.S , annuaire statistiques de l'Algérie , résultat 1997-1999 ,no 19, édition 2001, p.345.

- Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie 2008

يتضح من الجدول أعلاه أن الخلل في ميزان الخدمات لا يزال كبيرا جدا، وهو ما يدل أن حجم التدفقات الخارجة من الجزائر (المدفوعات) أكبر من تلك الداخلة إليها (المتحصلات)، حيث سجل عجز سنة 1991 وصل إلى 2.21 مليار دولار لينخفض هذا العجز عام 1997 إلى حوالي 1.08 مليار دولار بمعدل تغطية يقدر بـــ 49.76%، ليعاود هذا العجز في الارتفاع من جديد ليصل إلى أقصاه عام 2007 بمبلغ قدر بحوالي 4.04 مليار دولار وبمعدل تغطية قدر بـــ 41.7% ويرجع هذا العجز إلى تزايد تكاليف النقل البري والجوي والبحري وخصوصا نقل البضائع وتأمينها، والأخص منها نقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول

الأجنبية إلى جانب تكاليف الصيانة، وكذا تكاليف البعثات الدبلوماسية والطلابية والعسكرية إلى غيرها من المصاريف التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.

أما العجز المسجل خلال السنوات الأخيرة فمرده هو خروج رؤوس الأموال لتسديد فوائد الديون التي تراجعت كثيرا نتيجة الدفع المسبق للديون الذي التجأت إليه الجزائر غداة تحقيقها فوائض مالية من ارتفاع سعر البترول، وهو الشيء الذي لم يسمح لمعدل التغطية بأن يتعدى 54% في أحسن الحالات. حيث سجل أدنى قيمة له خلال سنة 2001 بمعدل 3.07% وأعلى قيمة له سنة 2006 بمعدل 53.97% - وهو ما يعني أن النسبة الباقية من الواردات والتي لم تغطى بعد سيتم تغطيتها بغير صادراتها، وذلك من خلال فائض إيرادات الصادرات المتطورة أو عن طريق الاستدانة، وعليه يتضح أن قطاع الخدمات لم يحظى بالاهتمام بل عانى من التهميش، ربما لجهل المسؤولين بأهمية هذا القطاع في المساهمة في التراكم رغم المواثيق السياسية اعتبرته من بين القطاعات التي تساهم في تنمية التراكم، إلا أن حقيقة الوضع والأرقام الواردة أعلاه تدل على أنها مجرد حبر على ورق.

وعليه وأمام بقاء تأثير العوامل التقليدية المذكورة أعلاه في ظل غياب نظرة واضحة وإصلاح يكون كفيلا بدرء الاختلالات عنه – خصوصا وأن الطلب المغاربي والإفريقي على الخبراء والمهندسين في تزايد، حيث يمكن للجزائر أن تأخذ مكانا لها في ذلك خاصة وهي تتوفر على مثل هذه الطاقة البشرية الهائلة من المتعاملين، إضافة إلى ذلك يجب العمل على إصلاح قطاع السياحة الذي عانى التهميش واللامبالاة من خلال تشجيع المستثمرين العموميين والخواص- وبهذا بقي ميزان المدفوعات يتأثر كثيرا بأحوال الميزان التجاري أو بالأحر بأسواق النفط العالمية طالما أن كل من ميزان الخدمات وميزان رؤوس الأموال لم يتحسن وضعهما، وقد دل على ذلك الرصيد المعتبر الذي سجله ميزان المدفوعات سنة 2007 بقيمة 29.55 مليار دولار، رغم أن كل من ميزان رؤوس الأموال وميزان الخدمات سجل رصيدين سالبين بـــ: 1.05 و4.04 مليار دولار على التوالي، وأمام نتيجة سلبية أخرى لرصيد دخل عوامل الإنتاج بما يزيد عن 1.82 مليار دولار، إلا أن الرصيد المعتبر المسجل على مستوى الميزان التجاري بما يزيد عن 30.60 مليار دولار والذي يجد اصله في رصيد الميزان التجاري، سمح بتخطي الوضع السلبي لميزان المدفوعات الذي كان من قبل.

إن ما يمكن قوله كخلاصة لهذا الفصل، هو أن قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد الجزائري، غير أن برامج وخطط التنمية الاقتصادية لم تعط هذا القطاع ما يستحقه من عناية واهتمام، وإنما اكتفت بتحديد الأهداف العامة له، والتي لم يتحقق معظمها إذ ظل الميزان التجاري من غير المحروقات يعاني من عجز كبير ومتزايد.

لقد عرفت الجزائر عقب الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا ثلاثة اتجاهات رئيسية في تسيير التجارة الخارجية، حيث تمثل الاتجاه الأول في رقابة الدولة للتجارة الخارجية وقد عرفته الفترة الممتدة من الاستقلال إلى بداية السبعينيات، حيث سعت السلطات آنذاك لإحكام قبضتها على هذا الأخير – قطاع التجارة الخارجية باعتباره قطاعا حيويا له تأثيره على الاقتصاد الوطني- أملا في أن تحقق الأهداف المتوخاة منه، فاتخذت جملة من الإجراءات والتدابير للوصول إلى تلك الأهداف، وتمثلت هذه الإجراءات في استخدام الرقابة على الصرف ونظام الحصص والتعريفات الجمركية وأخيرا إقامة التجمعات المهنية للشراء، غير أن الظروف التي أعقبت الاستقلال وإلى غاية سنة 1970 جعلت من ذلك الجهد تمهيدا لبسط النفوذ الحقيقي على هذا القطاع، لتعقب هذه الفترة أو المرحلة احتكارا دام عشرين سنة تقريبا من 1970 إلى غاية 1989 واستخدمت الدولة من خلاله جملة من الإجراءات حققت ما أمكنها من تحقيقه، لكنها وصلت في نهاية الثمانينات إلى حقيقة أنه لا يمكن مسايرة رياح التغيير سواء الخارجية - حمى الرأسمالية – أو الداخلية – الاختناقات المتعددة – إلا إذا تم التحرير الكامل للاقتصاد الوطني عامة والتجارة الخارجية خاصة.

إلا انه مع نهاية الثمانينيات، وبالخصوص بعد الأزمة النفطية عام 1986 اتجهت الجزائر شيئا فشيئا نحو القطيعة مع الممارسة السابقة، وبالمقابل تبنت سياسة إصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية والتفتح على العالم الخارجي وعدم الاعتماد على قطاع أحادي (المحروقات)، معلنة بذلك عن بداية مرحلة جديدة وهي الدخول إلى اقتصاد السوق، وبالفعل تم كسر ذلك الاحتكار الذي مورس على قطاع التجارة الخارجية مع صدور قانون النقد والقرض عام 1990، لتعرف الجزائر بعد ذلك تحرير تدريجي في تجارتها الخارجية وإلى غاية سنة 1994 أين تم التحرر التام.

هذا وقد تم خلال هذا الفصل ابراز مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الانفتاح، وذلك من خلال دراسة الوضع على مستوى التجارة الخارجية المنظورة والتي تؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين بقيت الصادرات خارج هذا القطاع ضئيلة ومحتشمة رغم جهود الدولة لترقية هذا النشاط، إضافة إلى انحصار المبادلات الخارجية في يد مجموعة ضئيلة من الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى بقاء قطاع الخدمات في وضعه الركودي والمتدهور وبالتالي تسرب للعملة الصعبة، وهو ما يؤكد أكثر فأكثر عدم نجاعة الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية للتجارة الخارجية المصرية

إن أية سياسة اقتصادية تنتهجها دولة ما لا تأتي من فراغ، وإنما تأتي انعكاسا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها هذه الدولة.

وقد شهد التاريخ الاقتصادي لجمهورية مصر العربية العديد من التغيرات والتعديلات التي تعرضت لها سياستها الاقتصادية منذ تولي محمد علي حكم البلاد في النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد خلال هذه الحقب من الزمن، ولقد كان لهذه التغيرات وتلك التعديلات آثارها المباشرة وغير المباشرة على التجارة الخارجية للبلاد، وعليه وكما سبق فقد مرت إدارة الاقتصاد المصري بالعديد من التطورات التي انعكست بطريقة مباشرة على السياسات الاقتصادية المطبقة، فمن اقتصاد موجه لا تعتبر فيه أسعار السوق موجها ومرشدا للقرارات الاقتصادية، إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق والمؤشرات السعرية الناتجة عنه، ومن اقتصاد تمتلك فيه الدولة مختلف قوى الإنتاج وموارد الثروة، إلى اقتصاد يلعب فيه الأفراد إلى جانب المنشآت الخاصة الدور الأكبر في اتخاذ القرار الاقتصادي.

من كل ما سبق فقد تأثرت سياسات التجارة الخارجية المصرية كنتيجة للتطورات والتغيرات التي شهدتها ومرت بها السياسة الاقتصادية المصرية، حيث انعكست هذه التغيرات على نوعية وأهداف السياسة التجارية المتبعة، وبالتالي أصبحت التجارة الخارجية المصرية تواجه العديد من التحديات بعضها ايجابي ناتج عن زيادة المنافسة بسبب إتباع سياسة فتح الأبواب وتحرير التجارة وإبرام اتفاقات للمشاركة، وبعضها سلبي بسبب السياسات الضارة بالتجارة مثل الإغراق والسياسات التمييزية المقيدة وغيرها من السياسات الأخرى.

وتم دراسة موضوع هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

1- المبحث الأول: تطور الإقتصاد المصري و السياسات الإقتصادية المتبعة من 1952 الى 1990.

2- المبحث الثاني: الاقتصاد المصري في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

3- المبحث الثالث: مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية في مصر.

4- المبحث الرابع: واقع التجارة الخارجية المصرية.

المبحث الأول: تطور الإقتصاد المصري و السياسات الإقتصادية المتبعة من 1952 الى 1990

إن من يتتبع تطور الاقتصاد المصري خلال المرحلة من عام 1952 وحتى عام 1990 يرى التغير الواضح في النظم والسياسات الاقتصادية خلال هذه الفترة، فقد تطورت هذه النظم والسياسات من حرية اقتصادية يتفاوت فيها توزيع الدخل إلى اقتصاد يغلب عليه التوزيع قبل الإنتاج، ثم إلى اشتراكية موجهة وملكية عامة إلى نظام مختلط به انفتاح وتحرر في بعض القطاعات، ثم إلى مزيد من آليات السوق والتحرر الاقتصادي . ومن المعروف أن النظم والسياسات المطبقة ذات علاقة وطيدة بإستراتيجية التنمية المتبعة، بل أن معدلات أداء الاقتصاد المصري في مجموعه كانت تتأثر سلبا و إيجابا باتجاهات تلك العلاقة .

في ضوء ذلك، ليس من العسير أن نجد أن تطور الاقتصاد المصري خلال الفترة 1952 إلى 1990 انقسم إلى عدة مراحل، تميزت كل مرحلة بسمات وخصائص مختلفة عن المرحلة التي تليها، بل أن أداء الاقتصاد المصري اختلف في كل مرحلة، سواء الأداء على المستوى القطاعي أو المستوى الكلي، بل حتى في تعاملاته مع العالم الخارجي، ومن هنا اختلفت طبيعة المشكلات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد المصري، نظرا لاختلاف المراحل التي مر بها في سماتها وخصائصها وتأثيراتها.

ولمناقشة جهود التنمية في مصر خلال الفترة من 1952 إلى 1990 سوف نقسم هذا المدى الزمني إلى خمسة مراحل مميزة، بدأت بمرحلة الرأسمالية الموجهة في خمسينيات القرن الماضي (1952-1960)، ثم انتقلت مصر في الستينيات وبالتحديد خلال الفترة (1960-1966) إلى مرحلة التخطيط القومي الشامل ، ثم سادت بعد ذلك في النصف الثاني من الستينيات مرحلة اقتصاديات الحرب خلال الفترة (1967-1973)، ثم مرحلة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي في السبعينيات وبالتحديد خلال الفترة (1974-1981)، ثم مرحلة العودة للتخطيط وانفتاح الإنتاجي في الثمانينيات وبالضبط خلال الفترة (1982-1990)، محاولين في كل مرحلة من هذه المراحل إبراز أهم النتائج والمؤشرات الاقتصادية الناتجة عن تطبيق إستراتيجيات تلك المرحلة.

المطلب الأول : مرحلة الرأسمالية الموجهة (1952-1960)

لقد بدأت هذه المرحلة مع عام 1952 واستمرت إلى غاية 1960، استهدفت من خلالها الثورة على تدعيم أركان النظام الجديد وتحقيق الاستقلال الوطني ومحاولة تحسين مستوى المعيشة، وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية استهدفت تشجيع الرأسمالية المحلية على خوض غمار الصناعة، وتمصير المصالح الأجنبية، على هذا الأساس سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الفلسفة الاقتصادية للمرحلة أي إستراتيجية التنمية المتبعة

والمطبقة في هذه المرحلة في الجزء الأول منه، أما في الجزء الثاني فسنستعرض أهم النتائج والمؤشرات الاقتصادية الناتجة عن تطبيق هذه المرحلة.

الفرع الأول : الفلسفة الاقتصادية للمرحلة

لقد هيمن القطاع الخاص على مجريات الأوضاع الاقتصادية في النطاق الزمني ما قبل عام 1952، واستمرت تلك السياسة حتى بعد قيام ثورة يوليو، والتي تعتبر نقطة تحول في الاقتصاد المصري بل في التاريخ المصري كله، حيث لم يكن لديها عندئذ أي إيديولوجية فكرية محددة، وإنما ملكت مجموعة من الأهداف العامة المجردة من أي نظم أو سياسات أو إستراتيجيات محددة، ولذا خضعت النظم والسياسات الاقتصادية لآليات التجربة والخطأ، ورغم ذلك فقد أتسمت تلك المرحلة منذ بدايتها وبل ومع قرب نهايتها بسمات كلها كانت تصب في اتجاه واضح "نحو إعادة توزيع الموارد"، وتحويل القطاع العام حتى يصبح مع نهاية تلك المرحلة، القطاع القائد لعملية التنمية.

وعليه فقد قامت الحكومة عقب قيام ثورة عام 1952 بمحاولات جادة للتخطيط الجزئي، حيث قامت بإنشاء المجلس الدائم للإنتاج القومي بمقتضى القانون 313 لعام 1952 والذي تولى مسؤولية وضع البرامج الاقتصادية وتنفيذها، كما تم إنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة وفقا للقانون 193 لسنة 1952 والذي تولى مسؤولية وضع برامج التنمية الاجتماعية وتنفيذها، وقد تكون المجلس من ممثلين للحكومة والقطاع الخاص بهدف تقييم ودراسة المشروعات وزيادة معدل التنسيق بينهم (1). ومن خلال المجلس الدائم للإنتاج القومي ساهمت الحكومة في رأس مال بعض الصناعات الجديدة مثل مجمع الحديد والصلب بمقدار 45% وذلك بالتعاون مع شركة ديماج الألمانية وتحول هذا المجلس في مارس 1955 للجنة التخطيط القومي ثم في أفريل عام 1957إلى هيئة التخطيط القومي ثم المؤسسة الاقتصادية .

ويمكن أن نطلق على الفترة (1952-1956) فترة اقتصاد القطاع الخاص حيث كانت قطاعات الاقتصاد القومي الأساسية يمتلكها ويديرها القطاع الخاص، واقتصر تدخل الحكومة على مشروعات الهياكل الأساسية .

لقد أكدت الثورة عند قيامها على أهمية دعم القطاع الخاص لكي يسهم في تنمية الاقتصاد بالاشتراك مع الحكومة، ويمكن أن نلاحظ التحولات التي ميزت هذه المرحلة في النقاط التالية :

- إصدار قانون الإصلاح في سبتمبر 1952، وكان الهدف من ذلك هو تصحيح سوء توزيع الملكية الزراعية باعتبارها أحد المظاهر الرئيسية لازدياد الفقر، ولا يعد الإصلاح الزراعي إلا أن يكون حلقة رئيسية من حلقات

(1) محمد بسيوني وآخرون، التنمية الاقتصادية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2006،ص 12.

إعادة توزيع الدخل والثروة، كما أن استصلاح الأراضي يؤدي إلى زيادة المساحة المتاحة لإعادة التوزيع، وبالتالي إلى زيادة عدد المنتفعين بها، كما كان من المتوقع أن يسهم الإصلاح الزراعي والتصنيع بطرق مختلفة إلى تحقيق زيادة في العمالة والتوظيف، وبالتالي إلى نمو الدخل، و لم يكن القرار بإنشاء السد العالي إلا خطوة في هذا الاتجاه.

- إن من أهم الأهداف الاقتصادية خلال هذه المرحلة هو العمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية إيمانا منها بدور تلك الاستثمارات في تحقيق التنمية المنشودة، لذلك تم إصدار القانون 120 لسنة 1952 والذي قضى بتعديل الحد الأدنى لرأس المال الوطني في الشركات المساهمة من 51%إلى 49%وبذلك أجاز أن تصل ملكية رأس المال الأجنبي لأسهم المشروعات إلى 51% (1).

- اهتمت حكومة الثورة بتوفير الضمان الاجتماعي، وركزت على سياسة الدعم من أجل زيادة الرفاهية الاجتماعية لمحدودي الدخل وخاصة دعم الغذاء، والاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية، وتخفيض تكلفة الخدمات العامة.

- إقامة صناعات تستوعب المزيد من العمالة وذلك من خلال تركيز الدولة على الصناعات الثقيلة، وقد أتضح جليا اهتمام حكومة الثورة بعملية التصنيع، وذلك من خلال إنشاء وزارة الصناعة في جوان 1956 ، وتولت هذه الوزارة وضع مشروع تخطيطي للتنمية الصناعية في عام 1957، عرف ببرنامج السنوات الخمس الأولى للتصنيع (1957-1961)، وإن كان توقف تنفيذ البرنامج مع بداية تنفيذ الخطة الخماسية الأولى (1960/1961-1964/1965)، وقد إستهدف هذا البرنامج الارتفاع بمعدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي من 6%إلى 16% ، كما أستهدف أيضا مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي الإجمالي من 11% إلى 19% وذلك خلال سنوات البرنامج الخمس، وأخيرا أستهدف هذا البرنامج زيادة العمالة الصناعية بنحو 120 ألف عامل.

إن ما تجدر الإشارة إليه أنه يمكننا القول بأن عام 1956 وأزمة قناة السويس هما بداية لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وبداية اختيارها للطريق الاشتراكي كضرورة من ضروريات التنمية وإدارة شؤون البلاد، حيث أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن تأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956، وذلك بغرض زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وأيضا ردا على رفض البنك الدولي لتمويل مشروع السد العالي، وتبع ذلك بمصادرة وتمصير المصالح البريطانية والفرنسية التي تركزت في البنوك وشركات التأمين وجميع الشركات

(1) محمد صفوت قابل، الاقتصاد المصري "قضايا ومشكلات" ، جامعة المنوفية ، فرع السادات، 2008 ، ص. 119.

والمؤسسات الأجنبية التي كانت تزاول نشاطها في مصر(1) ، كل ذلك أدى إحجام رأس المال الوطني والأجنبي عن تمويل المشروعات في مصر وانتشرت ظاهرة تهريب الأموال للخارج أو الاكتناز في شراء الذهب.

يبقى أن نشير في الأخير أنه خلال الفترة(1957-1960) زاد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، حيث شاهدت هذه الفترة بداية التحول من القطاع الخاص إلى القطاع العام، كما عرفت توسعا في الاستثمار الصناعي بموجب برنامج التصنيع الأول (1957-1960)، وبذلك أصبح هدف الاقتصاد المصري التحول من اقتصاد يعتمد بصفة أساسية على القطاع الزراعي التقليدي إلى اقتصاد يرتكز أساسا على النشاط الصناعي باعتباره دعامة مسيرة التنمية والتقدم على المستوى الدول. ولقد اتخذت الدولة عدة إجراءات هدفها الإسراع بالتنمية الصناعية من أهمها :

- منح إعفاءات ضريبية لبعض الصناعات الحديثة .
- منح العديد من المزايا لجذب رؤوس الأموال الوطنية نحو الصناعة .
- حماية الصناعات الناشئة عن طريق منحها الإعانات المطلوبة
- قيام الدولة بإقامة العديد من المشروعات بالبنية الأساسية .

الفرع الثاني : المؤشرات الاقتصادية لمرحلة الرأسمالية الموجهة

لقد أسفرت مرحلة الرأسمالية الموجهة على جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد المصري يمكن متابعتها على النحو الآتي :

- بلغ معدل النمو الاقتصادي الإجمالي كمتوسط خلال الفترة 1952 إلى 1960 حوالي 4.4 %مقابل معدل نمو سكاني قدر بـــ2.4% وبذلك بلغ معدل النمو الاقتصادي الصافي 2%، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 1953/1952 حوالي 806 مليون جنيه ليرتفع في عام 1955/1954 إلى مليار جنيه ، ووصل في نهاية المرحلة 1960/1959 إلى حوالي 1302 مليون جنيه، وبالتالي فقد أرتفع بنسبة 61.5%خلال المرحلة وبمعدل بلغ في المتوسط حوالي 8.8% سنويا. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن قطاع الزراعة قد ساهم في الناتج المحلي عام 1954 بنسبة 33% وقد انخفضت هذه النسبة إلى 27% عام 1960, مقابل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج والذي ارتفعت نسبة مساهمته من 17% عام 1954 إلى 23% عام 1960(2).

- بلغت الاستثمارات الكلية (كمتوسط خلال المرحلة) نسبة 11.8%من الناتج المحلي بمتوسط سنوي قدر بـــ145.2 مليون جنيه ،وبلغ نصيب الزراعة منها خلال المرحلة 13%مقابل 25% للصناعة و62%

(1) محمد بسيوني وأخرون، مرجع سابق، ص ص،13-14.

(2) وائل فؤاد محمد نور الهدى ،السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد المصري وآثارها على التنمية ونمط الاستهلاك والتجارة خلال الفترة من عام 1983/1982 وحتى عام 2007/2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة ،2005،ص .15.

للخدمات الأخرى ،ومن منظور التطبيق الاشتراكي للخطة تبين أنه بالرغم من تعاظم الاستثمارات العامة إذا ما قورنت بالاستثمارات الخاصة، إلا أن الناتج المحلي الخاص تفوق على الناتج المحلي العام، مما يعطي مؤشر لتردي الإنتاجية الاستثمارية للقطاع العام، إلا أن هناك جانب يجب مراعاته في هذا الوضع وهو أن تلك الاستثمارات تركزت في مشروعات إستراتيجية لا تساهم سريعا في الناتج المحلي.

- شهدت هذه المرحلة بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الدخل من خلال قوانين الإصلاح الزراعي، والتأميم تحسن طفيف في توزيع الدخل، حيث بلغ نصيب الفئات ذات الدخل المنخفض حوالي 25% من إجمالي الدخل عام 1960 مقابل 14% عام 1952.كما بلغ الاستهلاك النهائي عام 1952 حوالي 90% من الدخل مقابل 10% ادخار، وتعد تلك النسبة من الادخار متدنية، واستمرت تلك النسبة المنخفضة تسود المرحلة مما إنعكس بالسلب على الاستثمار .

- استمرار عجز الموازنة العامة للدولة، حيث أرتفع العجز من 11 مليون جنيه في سنة 1952 إلى حوالي 27 مليون جنيه عام 1960، وذلك راجع للتكثيف المتنامي لدور الدولة الاقتصادي نتيجة توسعها في الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري (1).

- استمرار العجز في الميزان التجاري حيث وصل عام 1952 إلى حوالي 78 مليون جنيه، لينخفض بعد ذلك إلى 11 مليون جنيه عام 1957، إلا أنه أرتفع مرة أخرى إلى أن وصل عام 1959 إلى حوالي 66 مليون جنيه، كما أنه بالرغم من انخفاض عجز ميزان المدفوعات من 55.4 مليون جنيه عام 1952 إلى 8.3 مليون جنيه عام 1953 وتحقيق فائض عام 1954 بلغ 3.3 مليون جنيه، إلا أن العجز أرتفع حتى وصل عام 1958 إلى 23.9 مليون جنيه، وهو ما يرجع إلى اتجاه حكومة الثورة إلى تدعيم الخدمات الاجتماعية، والإنفاق العسكري من ناحية وزيادة في الاستهلاك الضروري والحكومي، فضلا عن زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية وانخفاض الإنتاج ومن ثم الصادرات.

أمام هذا الوضع ما كان على الدولة إلا إنهاء هذا التوجه الذي يسير اقتصادها الوطني والدخول في مرحلة جديدة أطلق عليها مرحلة التخطيط القومي الشامل.

(1) وائل فؤاد محمد نور الهدى، مرجع سابق ،ص.17.

المطلب الثاني :مرحلة التخطيط القومي الشامل (1960-1966)

بدأت هذه المرحلة عام 1960 واستمرت حتى عام 1966 ويطلق على هذه المرحلة مرحلة التحول الاشتراكي وبداية التخطيط الاقتصادي القومي الشامل، والذي صورته القيادة السياسية بأنه الطريق الأوحد لحل المشكلة الاقتصادية في مصر، وقد كان هذا التحول مع صدور قرار رئيس الجمهورية في شهر أوت عام 1960 باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس (1960-1964) كمرحلة أولى من خطة عشرية تهدف إلى مضاعفة الدخل القومي عن طريق دفع عجلة إلانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي للحد من الواردات وزيادة الصادرات، وقد تمثل الهدف الرئيسي للخطة في زيادة الدخل القومي بنسبة 40% خلال سنوات الخطة الخماسية الأولى، وذلك على أساس معدل نمو سنوي قدره 7.2% في المتوسط، وتحقيق معدل نمو للقطاع الصناعي بما يعادل 15% وقطاع الزراعة 5% ، وذلك استنادا إلى 6.5% و2.5% تحققت بالفعل لهذين القطاعين على التوالي في الفترة من 1952 وحتى 1960.

وقد استهدفت الخطة تحقيق برنامج استثماري قدر بنحو 1636 مليون جنيه موزعة كاللاتي:
23.1% للزراعة، و34.1% للصناعة والكهرباء (وقد القي العبء الأكبر على هذا القطاع على اعتبار انه المنفذ الأساسي لعمليات التنمية)، 16% للنقل والمواصلات، و26.8% للخدمات والإسكان، وذلك خلال سنوات الخطة الخمس. وقد كانت الخطة متفائلة فيما يتعلق بمصادر التمويل، حيث توقعت ارتفاع معدل الادخار المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة، من 11% في الخمسينات إلى 21% من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الخطة، وكان التنظيم المتصور للاقتصاد الوطني يقوم على أساس أن يكون للقطاع الخاص دور كبير في تمويل الاستثمارات، على أن تتولى الدولة توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة التي لا يقدر عليها القطاع الخاص، غير أن هذا التنظيم ما لبث أن أصبح غير ذي جدوى بعد إجراءات التأميم واسعة النطاق التي اتخذتها الحكومة في بداية الخطة (قوانين التأميم العام 1961و1963)، وقد ترتب على قرارات التأميم هذه أن سيطرت الدولة على الجانب لأكبر من القطاعات الإنتاجية، وجدير بالذكر ما لوحظ من سيطرة الاستثمارات العامة خلال سنوات الخطة، حيث مولت الدولة أكثر من 90.5% من جملة الاستثمارات المنفذة (1).

وعلى الرغم من تلك الصعوبات التي واجهت تنفيذ تلك الخطة مثل تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة و ارتفاع معدل تزايد السكان، وضعف معدل الزيادات في إنتاجية العمال، والعجز المتزايدة في ميزان

(1) علي الجر يتلي ، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسيات الاقتصادية في مصر (1952-1977), الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص .300.

المدفوعات، إلا أن الخطة استطاعت أن تنفذ معظم أهدافها المخططة، فقد بلغ معدل نمو الدخل القومي خلال فترة الخطة حوالي 6.5% سنويا وهي نسبةلا تقل كثيرا عن النسبة المستهدفة والتي كانت 7.2%سنويا (1).

أما بالنسبة للقطاعات المختلفة، فنجد أن نسبة التنفيذ الفعلية قد بلغت حوالي 80% من المخطط في قطاع الصناعة، مما جعل الخطة تسهم في خلق قاعدة صناعية مصرية لم تكن موجودة من قبل، كما زادت نسبة مساهمة الصناعة في الدخل القومي من أقل من10% قبل الخطة إلى أكثر من20%بعد الخطة، هذا وحققت الخطة حوالي 70% من الخطط في قطاع الزراعة ويحسب لها إنشاء السد العالي واستصلاح الأراضي

وبتنفيذ هذه الخطة تزايد الوزن النسبي للدولة في النشاط الاقتصادي، فقد نفذ القطاع العام حوالي 94.3% في المتوسط سنويا من إجمال الاستثمارات خلال فترة الخطة، بينما نفذ القطاع الخاص حوالي 5.7% منها (2) .

هذا وقد قامت إستراتيجية التنمية خلال هذه المرحلة على العديد من الأسس و المحاور الأخرى من أهمها :

- وجود قطاع قائد لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية هو القطاع العام من خلال امداد الصناعات التحويلية بالمواد الخام اللازمة لإقامة تلك الصناعات، وكانت الصناعات الغذائية تحصل على 91% من مستلزماتها الزراعية محليا عن طريق القطاع الزراعي عام 1966، وكان لهذا الاخير دورا هاما في عملية تمويل التنمية سواء محليا من خلال تحقيق فائض محول في صورة ضمنية او صورة معلنة أو خارجيا من خلال توفير النقد الاجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج والسلع اللازمة للصناعة.
- ضرورة توفير سلع غذائية منخفظة السعر، مقابل أن تظهر الاجور منخفضة نسبيا على أساس تحقيق زيادة في معدلات الإدخار المحلي.
- إصدار قوانين جويلية الإشتراكية وما تحتويه من إجراءات تخص تحديد الأجور وساعات العمل، بالإضافة إلى التدخل المباشر في تحديد الأسعار وسعر الصرف وكل المعاملات الاقتصادية.

وقد شهدت مرحلة التخطيط الشامل عددا من التوجهات السياسية وظهرت هذه التوجهات في مجال السياسة الخارجية بالوحدة مع سوريا، والتدخل عسكريا في اليمن. كل ذلك تبلور في شكل أعباء و إستنزاف للموارد، كان الاقتصاد المصري في أشد الحاجة إليها لإستكمال مسيرت التنمية، ويكفي أن حرب اليمن قدرت خسائرها بحوالي 5 مليارات من الجنيهات مما أدى بالحكومة - ضمن أسباب أخرى - إلى الإلتجاء إلى أسلوبين للتموين كلاهما ظهرت مخاطره بعد ذلك، الأسلوب الأول هو التمويل التضخمي، و الأسلوب

(1) سيد البواب، قضية الإنتاج المصري الكبرى في ظل الانفتاح الاقتصادي (1975-1982)المشكل والحلول،الطبعة الخامسة،1999،ص.6.
(2) ابراهيم نصارسلمان، دراسة مقارنة لمحددات التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية وتركيا وكوريا من الستينات حتى الثمانينات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ،1995، ص.106.

الثاني هو تزايد الإعتماد على التمويل الخارجي، وترتب عن ذلك حدوث أول تخفيض للجنيه المصري عام 1962 نسبة حوالي 20% بل توقفت مصر عام 1965 عن سداد ديونها وانتهى الأمر في أكتوبر 1966 بإعلان البنك المركزي المصري أن مصر قامت ببيع 6.57 مليون جنيه استرليني ذهب من رصيدها وهو ما يعادل ثلث رصيدها من الذهب، مما أدى إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري في الأسواق العالمية بنسبة 43%.(1)

إلا أن ما نجدر الإشارة إليه أن الاستثمارات الكلية حققت اما نسبته 16.4% من الناتج المحلي بمتوسط سنوي 344.2 مليون جنيه، بلغ نصيب الزراعة فيها 22.5 %و الصناعة 27% وباقي القطاعات 50.5% وبلغت الاستثمارات المنفذة في نهاية المرحلة 95% من الإستثمارات المخططة وهو معدل مرتفع. هذا وقد ساهم قطاع الزراعة في الناتج المحلي بنسبة 28% مقابل 23% للصناعة و 49% لباقي القطاعات (عام 1961/1960) وشكل الناتج المحلي 30% عام 1960 وارتفع إلى 70% عام 1964 (2) .

يبقى أن نشير في الأخير أن هذه المرحلة قد شملت الخطة الخماسية الأولى بالكامل وعام في الخطة الخماسية الثانية (1965-1970) وتعد تلك المرحلة الإمتداد الهيكلي لنهاية عقد الخمسينيات، وقد تميزت هذه المرحلة بتدخل المفرط للدولة في الشؤون الإقتصادية، وقد انتهت هذه المرحلة بعد عام 1967، وهو ما مهدا إلى للدخول في مرحلة جديدة ، أطلق عليها مرحلة اقتصاديات الحرب.

المطلب الثالث:مرحلة اقتصاديات الحرب (1967-1973)

لقد شملت هذه المرحلة الفترة من 1967 إلى غاية 1973 دخل فيها الإقتصاد المصري مرحلة إقتصاد الحرب أهمت على إمكانية مواصلة التنمية الإقتصادية، وهو ما دفع بالحكومة المصرية إلى إتباع سياسات إقتصادية إنكماشية لمواجهة أعباء الحرب.

الفرع الأول : الفلسفة الإقتصادية للمرحلة

لقد حققت الخطة الخماسية الأولى قدرا من الإنجازات وهو ما عكسته المؤشرات الكلية، إلا أنها لم تحقق الطموحات المعقودة عليها في التغلب على الإختلالات والعقبات الهيكلية والتي تمثلت في فشل الإدارة الإقتصادية في إحداث تغييرات هيكلية لصالح القطاع الصناعي (القطاع القائد)، فضلا عن ارتفاع الضغوط التضخمية كأثر لتكثيف الأنفاق العام في ظل جمود القطاع الإنتاجي للسلع والخدمات، وقد ترتب على تلك المعوقات عدم إستكمال العديد من المشروعات الإنتاجية المدرجة في الخطة الاولى، الأمر الذي أدى بالدولة إلى

(1) حمدي زهران، قضية الإنتاج والإنتاجية في مصر وأعباء الديون الخارجية ، لقاء العمل السنوي الثاني ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، الحزب الوطني الديمقراطي ، القاهرة ، 1987 ، ص.6.

(2) وائل فؤاد محمد نور الهدى ، مرجع سابق، ص ص.19-20.

عدم الإعلان عند البدء في تنفيذ الخطة الخماسية الثانية، حسب ما كان مقرر، حيث رأت الحكومة في ذلك الوقت أنه من المستحسن تأجيلها لمدة سنتين لإجراء تقييم للخطة الخماسية الأولى وإتمام مشروعاتها التي لم تستكمل (1). ونتيجة للحرب وإعداد خطة ثلاثية تنفذ خلال الفترة (1967/1968-1969/1970)، سميت بخطة الإنجاز، وذلك بقصد الإنتهاء من إستكمال المشروعات تحت التنفيذ والمشروعات ذات العائد السريع، والتي حالت ظروف الحرب دون إستكمالها .

لقد أدت حرب اليمن إلى إستنزاف قدر كبير من الموارد الإقتصادية والبشرية، لتأتي بعدها حرب 1967 فتنهي على عملية التخطيط بأكملها، وتحول الإقتصاد القومي إلي إقتصاد خرج من الحرب وهو يستعد لخوض حرب جديدة، وبالتالي فقد أدت هذه الحرب إلى فقدان بترول سيناء الذي كان يزيد على نصف إنتاج مصر من البترول قبل عام 1967، وكذلك فقدان مناجم المنغنيز والفحم وكذلك إيرادات قناة السويس التي أغلقت بعد حرب 1967، كما فقدت البلاد أيضا إنتاج المصانع ومعامل التكرير التي دمرت أو توقفت عن العمل في منطقة القناة، هذا في الوقت التي تزايدت فيه الأعباء التي يتحملها الإقتصاد المصري بسبب إحتياجات إعادة بناء القوات المسلحة وإحتياجات الدفاع والتي تطلبت إنفاقا كبيرا، أكبرمما يتحمله الإقتصاد المصري، بموارده المحدودة(2) .

مما تقدم نجد أن تطور الإقتصاد المصري كان محدودا خلال تلك الفترة (1967-1973) نتيجة لظروف الحرب، وفقدان بعض مصادر الإنتاج، وتوقيف البعض الآخر، وإنخفاض في موارد النقد الأجنبي وزيادة الإنفاق العسكري، وتأجيل الكثير من المشروعات لدعم عملية التنمية، والفرع الموالي يظهر ويوضح اهم المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة .

الفرع الثاني: المؤشرات الإقتصادية لمرحلة إقتصاديات الحرب

في هذه المرحلة دخل الاقتصاد المصري مرحلة اقتصاد الحرب أنهت على إمكانية مواصلة التنمية الاقتصادية، وتوقف التخطيط الشامل للتنمية في هذه المرحلة، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الإستثمارات الموجهة إلى القطاعات المختلفة بالقدر الذي يقل كثيرا عن إحتياجات التنمية الإقتصادية، فقد بلغت نسبة الإستثمارات المحققة خلال الفترة من 1967 وحتى 1973 حوالي 11% في المتوسط سنويا، وهي الأقل من مثيلتها في المرحلة السابقة (1960-1966) والتي بلغت 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وصل هذا المعدل إلى أدنى مستوى له في عام 1971/1972حيث بلغ 10.3% ، ولكنه اخذ في تحسن إبتداءا من عام 1973 حيث وصل إلى 11.7% في نفس العام. وقد بلغ نصيب القطاع العام خلال هذه المرحلة حوالي

(1) وائل فؤاد محمد نور الهدى، مرجع سابق ،ص23 .
(2) إبراهيم نصار سلمان ، مرجع سابق ،ص 107

89.5 %، بينما بلغ نصيب القطاع الخاص 10.5% ، كما عرف الإنفاق العسكري من الناتج المحلي إرتفاع قدر بالضعف من10% عام 1967 إلى 20% عام 1973.

وكنتيجة لإنخفاض معدلات الإستثمار وظروف الحرب التي عانى منها الإقتصاد المصري نجد أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان منخفضا حيث بلغ خلال الفترة 3.3% فقط، مقابل معدل نمو سكاني قدر بـــ2.9% وبذلك وصل معدل النمو الإقتصادي الصافي إلى 0.4% فقط وهو معدل غير مسبوق في التدني .

أما فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 58.9% ، شارك قطاع الزراعة في توليد هذا الناتج بمقدار 28% مقابل مساهمة قطاع الصناعة بمقدار 19.9% وباقي القطاعات 52.1% .

يبقى أن نشير في الأخير على الرغم من المحاولات المكثفة لكبت الأسعار وترشيد الواردات كمؤثر هام في الأسعار، إلا أن إستمرارالتمويل بالعجز أفضى لإرتفاع الرقم القياسي للأسعار ليصل إلى 215% عام 1973 باعتبار سنة 1960 كسنة أساس.

على ضوء ما سبق يمكن إعتبار النطاق الزمني (1967-1973) خالي من الإيجابيات الإقتصادية، فعلى المنظور التطبيقي كانت السياسات الإقتصادية والإجتماعية مجرد أدوات لملاحقة إنعكاسات حرب 1967، والصعوبات التمويلية الجسيمة التي واجهت خطة (1965-1970) والتي حالت دون إستمرارها، ولذلك إفتقدت تلك السياسات لروح لمبادرة وتحولت لرد الفعل مما ساهم في إفراز اوضاع إقتصادية مفرطة في التدني وهو ما مهد فكريا وتطبيقيا للمرحلة اللاحقة.

المطلب الرابع : مرحلة الإنفتاح الإقتصادي الإستهلاكي (1974-1981)

شهدت هذه المرحلة تغييرا في الفلسفة السياسية والإجتماعية السائدة، فمن محاولة إقامة نوع من الإشتراكية والتخطيط وسيطرة القطاع العام إقتصاديا، إلى العودة لإتباع النمط الرأسمالي التقليدي وفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه بالعديد من الحوافز والإستثناءات، وهو ما تم تكريسه لسياسة الإنفتاح الإقتصادي وعليه فقد بدأت هذه المرحلة مع ورقة أكتوبر 1974 والتي كانت بمثابة إعلان عن بدء السياسات الإقتصادية وإستراتيجية لتنمية مختلفة تماما في منهجيتها وآلياتها، و إنتهت عام 1981، ومن هنا سيتم التطرق من خلال هذا المطلب في الجزء الأول إلى الفلسفة الإقتصادية لهذه المرحلة، أما في الجزء الثاني فنعرج إلى عرض النتائج والمؤشرات الإقتصادية لتطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي.

الفرع الأول : الفلسفة الإقتصادية للمرحلة

بدأت هذه المرحلة عقب إنتهاء حرب أكتوبر من عا م 1973 ، وما أحدثته من صدى واسع على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، الأمر الذي كان له أكبر الأثر على إتجاه المسار السياسي والإقتصادي في جمهورية مصر العربية. فعقب الحرب بدأ الحديث عن ضرورة إقرار السلام في المنطقة، والعمل على توجيه الموارد نحو تمويل عملية التنمية بإتباع سياسة إقتصادية جديدة ذات طابع مفتوح.

وقد قام رئيس الجمهورية أنذاك بتوضيح الخطوط الرئيسية لإتجاه السياسة الإقتصادية الجديدة، التي إهتمت بشكل خاص بفتح الإقتصاد المصري أمام الإستثمار الخاص والمباشر من الخارج في إطار ما سمي بورقة أكتوبر. ومن أهم الاسباب التي دعت إلى إعلان هذه السياسة ما يلي (1):

- العمل على إنسياب رؤوس الأموال العربية والاجنبية من الخارج لسد العجز في المدخرات المحلية، وبالتالي المساهمة في إستثمارات التنمية، خاصة مع وجود فوائض مالية كبيرة قد تحققت للدول العربية النفطية بدأت في الظهور مع أوائل عام 1974.

- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، حيث كان من المنتظر أن تساهم المشروعات الجديدة في العمل على إحلال الواردات، وإنشاء صناعات تصديرية خاصة في المناطق الحرة التي نظم إنشائها القانون 43 لسنة 1974.

- مساهمة المشروعات التي ستنشأ في ظل هذه السياسة في دفع عجلة الإنتاج القومي، وبالتالي رفع معدل النمو الإقتصادي، وقد كان الأمل أن يتحقق ذلك ليس فقط عن طريق زيادة حجم الإستثمار، بل وأيضا عن طريق التوجه إلى مجالات إنتاجية جديدة.

- إدخال وسائل تكنولوجية حديثة، وهذا الهدف الأخير من أهم الأهداف الرئيسية لسياسة الإنفتاح الإقتصادي، وهو الإنفتاح على التكنولوجيا العالمية الجديدة، ونقل التكنولوجيا والمساهمة في الإرتقاء بالتكنولوجيا في مصر من خلال رؤوس الأموال الأجنبية القادمة بإستثماراتها في مصر، بحيث يتحول المجتمع تدريجيا من الإقتصار على إسترداد التكنولوجيا إلى الإقتدار على إستيعابها وتطويرها محليا، ثم توليدها بالمقدرات الذاتية مع توفير اكبر قدر من متطلباتها من الموارد المحلية من حيث المعرفة الفنية والتعليم والتدريب لتوفير العمالة المحلية الماهرة القادرة على إستيعاب هذه التكنولوجيا الحديثة .

لذا جاءت المناداة بضرورة فتح الإقتصاد امام الإستثمارات العربية والأجنبية للمساهمة في تمويل التنمية، وتحقيق أهداف الإقتصاد القومي. وقد شهدت هذه المرحلة تحولات جذرية في فلسفة وسياسة الدولة الإقتصادية مقارنة بما ساد الفترة السابقة. فبدأت الدولة في تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار والمشاركة في كافة نواحي الحياة الإقتصادية متساويا في ذلك مع القطاع العام. وقامت الدولة بتحرير القطاع العام –خاصة البنوك- كما أخذت سياسة التخطيط تتسم بالموضوعية. ففي عام 1974 صدر قانون رقم 43 المعدل بالقانون رقم 32 لسنة 1977 والخاص بإستثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة للمساهمة في عملية التنميـــة، متضمنا منح رأس المال الوطني الخاص نفس الحقـــوق والضمانات المقررة لرؤوس الأمـــوال العربية

(1) عبد الدايم أحمد الصاوي، تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992،ص ص.77-78.

والأجنبية، كما أعتبر جميع الشركات التي يتم إنشاؤها وفقا لهذا القانون مشروعات خاصة بغض النظرعن الطبيعة القانونية للمساهمين فيها، وعدم خضوعها للوائح والنظم المطبقة على شركات القطاع العام، وتم السماح لهذه الشركات بالعمل في كافة الانشطة تقريبا، كما تم إلغاء إحتكار الدولة لعمليات التجارة الخارجية[1].

كما ركزت إستراتيجية التنمية خلال مرحلة الإنفتاح على القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية وهي قطاع البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين المصريين في الخارج (أي الموارد الطبيعية والخدمية)، بالإضافة إلى تزايد الإعتماد على القروض الخارجية لإحداث تدفق للنقد الأجنبي لتحقيق إنتعاش الإقتصاد القومي.

إضافة لكل ما سبق، هدفت هذه السياسة الجديدة للإستفادة من جزء كبير من مدخرات المصريين المودعة بالخارج، فتم إصدار القانون 97 لعام 1976، الذي قرر حق كل شخص قانوني في الإحتفاظ بالنقد الأجنبي والتعامل به من خلال البنوك المعتمدة، وعلى ذلك تم القضاء على العديد من القيود المفروضة على حرية المواطن المصري وحركته، مما يزيد من قدرة القطاع الخاص على التمويل، كما سمح للقطاع الخاص بالإستيراد من موارده الذاتية من النقد الإجنبي، وهو النظام المعروف بالإستيراد بدون تحويل العملة، وبالنسبة للقطاع العام، فقد صدر القانون 111 لسنة 1975 والذي يقضي بإلغاء المؤسسات العامة محاولة من الدولة لتحرير هذا القطاع من القيود التي كانت مفروضة عليه.

ولكن في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بدأت تنكشف بعض مساوئ هذه السياسة، فقامت الدولة بإعلان فلسفة الإنفتاح الإنتاجي عام 1982، وبدأت في الإعتماد من جديد على الخطط الخماسية لتنمية الإقتصاد القومي، لكن قبل التطرق إلى هذه المرحلة يتعين التطرق اولا إلى أهم النتائج خاصة في جانبها الإقتصادي التي أسفرت عنها سياسة الإنفتاح الإقتصادي .

الفرع الثاني : النتائج والمؤشرات الإقتصادية لتطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي

أسفرت سياسة تطبيق الإنفتاح الإقتصادي على مجموعة من النتائج الإيجابية والسلبية على الإقتصاد المصري ، يمكن ذكرها فيما يلي:

- زادت حجم الإستثمارات المنفذة بمعدلات عالية بلغت في المتوسط 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال الفترة، وبالرغم من زيادة إستثمارات القطاع الخاص إلا أن القطاع العام ظل مسيطرا على إجمالي الإستثمارات حيث نفذ حوالي 75% من إجمالي الإستثمارات خلال نفس الفترة .

[1] سعيد عبد الخالق محمد ، التشريع كأداء لتحفيز الاستثمار المباشر في مصر، المؤتمر العلمي الثالث، ما بعد الإصلاح المالي في مصر: رؤية مستقبلية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع منها، 10-11 نوفمبر 1998، ص ص، 315-314

- حقق الإقتصاد المصري معدل نمو إقتصادي متوسط خلال الفترة (1974-1981) بلغ 9.1% وهو معدل مرتفع للغاية، ويعود ذلك الإرتفاع إلى التحسن الملموس والمطرد لزيادة حصيلة البترول وتحولات العاملين بالخارج والدخل من السياحة وقناة السويس، فضلا عن تدفق المساعدات الغربية والقروض الأجنبية، وبلغ معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة 2.8% وبذلك شكل صافي النمو الإقتصادي 6.3% (1) .

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذا النمو الهائل لا يعد بمثابة مؤشر لنجاح إستراتيجية التنمية المطبقة، لكون هذا النمو ماهو إلا محصلة مصادر ريعية وقتية سريعة التأثر بعوامل خارجية وبالتالي فإن هذا النمو لم ينبع من تطوير هيكلي في قطاعات الإقتصاد القومي الإنتاجية.

- بالنسبة للتعامل مع العالم الخارجي، فإنه وكنتيجة لإتباع سياسة الإنفتاح الإقتصادي فقد زادت الواردات وخاصة الإستهلاكية والمعمرة بمعدل أعلى من زيادة الصادرات، ويتضح ذلك من إنخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة من 63.3% عام 1973 إلى 41.6% عام 1981 الأمر الذي إنعكس على الميزان التجاري بالعجز(2) . وهذا يعني أن الإنفتاح قد فتح الإقتصاد المصري للسلع الأجنبية وخاصة السلع المعمرة، مما أدى إلى زيادة الإستهلاك وهو ليس في صالح النمو المستقبلي للإقتصاد المصري في الأجل الطويل .

- إن ما تجدر الإشارة إليه في هذه المرحلة أن مساهمات القطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي قد إنخفضت، فمثلا مساهمة القطاع الزراعي إنخفضت من 28% خلال الفترة (1967-1973) إلى 24.5% خلال هذه المرحلة، في حين إنخفض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج من 19.9% في الفترة (1967-1973) إلى 15.5% خلال هذه المرحلة، في حين إرتفع نصيب الخدمات من 52.1% خلال الفترة (1967-1973) إلى حوالي 60% خلال هذه المرحلة (3).

- شهدت الفترة ضغوط تضخمية هائلة، فنتيجة فتح الإقتصاد المصري للسلع الاجنبية زاد الطلب عليها وإرتفعت أسعارها، وقد إنعكست تلك الضغوط التضخمية على سلوك المستهلكين في تحويل نقودهم إلى أصول عينية، فزادت المضاربة على الأراضي والعقارات، مما أدى إلى أرتفاع أسعار أراضي البناء وأسعار الوحدات السكانية وإيجاراتها، وقد عمق ذلك هوة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع .

- الإنفتاح في مصر كنمط للتنمية الرأسمالية، ما لبث أن تحول إلى نمط للإنفتاح على الإستهلاك ومن ثم الإستيراد وليس زيادة الصادرات كما كان مستهدفا، وبذلك تحولت سياسة الإنفتاح الإقتصادي إلى معوق للتنمية.

---

(1) منال محمد متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1995، ص، 195.

(2) صلاح الدين عيد محمد علم الدين، دور الصادرات السلعية في تنمية الاقتصاد المصري " دراسة المقارنة" دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005، ص.57.

(3) وائل فؤاد محمد نور الهدى، مرجع سابق، ص.27.

مما سبق يمكن القول أن هذه المرحلة لم تواجه المشكلات والإختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الإقتصاد المصري بالفعل، وكان معدل النمو يخفي وراءه إختلالات هيكلية أثرت على جهود التنمية نتيجة التركيز المبالغ فيه على المصادر الريعية للنمو الأمر الذي كشف عدم كفاءة السياسات الإقتصادية المتبعة خلال هذه المرحلة، وعلى ذلك جاءت مرحلة العودة للتخطيط والإنفتاح الإنتاجي كتطور طبيعي للمرحلة السابقة لها.

المطلب الخامس : مرحلة العودة للتخطيط والإنفتاح الإنتاجي (1982-1990)

مواصلة للسيرفي سياسة الإنفتاح وتشجيع الإستثمار، فقد شرع الرئيس مبارك منذ توليه الحكم في أكتوبر 1981 في تنفيذ مشروع وطني، كانت التنمية الإقتصادية على قمة هذا المشروع، لذا كانت الدعوة لعقد المؤتمر الإقتصادي في فيفري 1982 لتحديد من أين وكيف تبدأ مسيرة التنمية في مصر، وخلال هذا المؤتمر إتفق المتخصصون على أهمية إتباع إستراتيجية تنموية طموحة ومتواصلة من خلال الخطط الخماسية والبدء في الخطة الخماسية (1982/1983-1986/1987).

إلا أن مايجدر الإشارة إليه أن الخطة (1982/1983-1986/1987) قد بدأت من واقع إقتصادي وإجتماعي يعاني من الكثير من المشاكل والإختلالات، وتمثلت هذه الإختلالات في زيادة الإستهلاك عن الإنتاج، وزيادة الإستثمار عن الإدخار، وزيادة الواردات عن الصادرات، وزيادة نفقات الدولة عن إيراداتها، فضلا عن عدم إستقرار أسعار الصرف وزيادة عجز ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية المتزايدة، إضافة إلى قطاع زراعي عاجز عن الوفاء بالإحتياجات الغذائية الأساسية المتزايدة، ويرجع ذلك إلى أنه طوال الثلاثين عاما الماضية لم تكن هناك جهود تنموية حقيقية وجادة إلا من خلال الخطة (1960-1965) [1].

من هنا صدرت الخطة (1982/1986) في صورتها النهائية في نوفمبر 1982 ووافق عليها مجلس الشعب في أفريل 1983، وأطلق عليها الخطة الخماسية الأولى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وقد إتسمت هذه الخطة بكونها خطة إصلاحية، إستهدفت في المقام الأول إصلاح الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن بين قطاعات الإقتصاد القومي، هذا إلى جانب إلتزامها بالخطوط العامة للإستراتيجية طويلة الأمد التي تمتد حتى عام (2001/2002)، وخاصة النهوض بالبنية الأساسية وتعظيم الإستفادة من إستثمارات السنوات السابقة ودعم الدور الإنتاجي للقطاع الخاص[2] .

كما إستهدفت هذه الخطة تحقيق معدل نمو 7.9% في المتوسط سنويا خلال فترة الخطة .

[1] محمد بسيوني وآخرون ، مرجع سابق، ص ،49.
[2] المرجع نفسه ، ص ص، 50-51.

إلى جانب ذلك فمن أهم الأهداف الأساسية لهذه الخطة هو العمل على تشجيع الإستثمارات الخاصة، والتأكيد على أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص، والوصول بإستثمارات القطاع الخاص إلى 23.3% من إجمالي إستثمارات الخطة والبالغة 35.5مليار جنيه، والعمل على تحول سياسة الإنفتاح الإقتصادي إلى الوجهة الإنتاجية من خلال تشجيع المشروعات الإنتاجية وتوضح المعالم أمام المشروعات التي تتماشى مع أهداف السياسة القومية(1). كما إستهدفت هذه الخطة تحقيق المزيد من الإعتماد على الذات من خلال تحقيق تصدير أكثر وإستيراد أقل، والعمل على القضاء على عجز ميزان المدفوعات وتخفيف الحاجة إلى الإفتراض الخارجي، إلى جانب تحقيق فرص عمل مع القضاء على البطالة، وتحقيق زيادة حقيقية في مستوى معيشة الأفراد عن طريق رفع معدلات نمو الدخل القومي وتخفيض الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض حجم الإصدار النقدي وتقييد حجم الإئتمان، كما عملت هذه الخطة على رفع سعر الفائدة على الودائع المحلية في محاولة لتحقيق سعر فائد موجب على المدخرات .

ولعل أهم مايميز هذه الخطة من حيث أسلوب التخطيط هو مراعاة التنسيق وتبادل الأراء والأفكار بين أجهزة التخطيط والأجهزة التنفيذية، الأمر الذي وفر مناخ أفضل في تنفيذ برامج ومشروعات الخطة دون تعارض سواء بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ، او فيما بين الأجهزة التنفيذية المختلفة. ومن ناحية أخرى فإن هذه الخطة تميزت بإعطاء دورهام للقطاع الخاص والقطاع المشترك بجانب القطاع العام، وهو ما يتفق مع السياسات العامة للدولة في ظل الإنفتاح الإقتصادي، ويعطي فرصة أكبر لمشاركة فعالة من القطاع الخاص في تحقيق أهداف الخطة بجانب القطاع العام.

من كل ما سبق فقد حققت هذه الخطة معدل نمو سنوي في المتوسط بلغ 6.3% وهو أقل من المعدل المستهدف في الخطة 7.9% ، وبلغ معدل النمو السكاني 2.7% خلال فترة الخطة وبذلك شكل صافي النمو الإقتصادي 3.6% ، وما يجدر الإشارة إليه أن هذا المعدل أقل من المعدل الذي تحقق في الفترة السابقة، وذلك لسببين، أولهما أن هذه الخطة اهتمت بمحاولة علاج الإختلالات الهيكلية والتشوهات وثانيهما الظروف غير المواتية التي صاحبت هذه الخطة، حيث انخفضت الموارد من القطاعات الأربعة (البترول، السياحة، قناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج). كما حققت هذه الخطة معدل ادخار متواضع بنسبة 12.3% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا معدل استثمار متواضع بلغ في المتوسط 21.9% من الناتج المحلي الإجمالي[2].

[1] رفقي محمد أمين، مرجع سابق، ص.78.
[2] منال محمد متولي، مرجع سابق،ص ص.195-196.

إضافة إلى هذا فقد زاد عجز الموازنة العامة للدولة من 20% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1983/1982 إلى 25% عام 1988/1987، وزاد التمويل التضخمي فإرتفع معدل التضخم حتى بلغ حوالي 27% عام 1988/1987 بعد أن كان 12% عام 1983/1982 ، وارتفعت المديونية الخارجية إلى 32.5 مليار دولار عام 1986/1985 بعد أن كانت 22 مليار دولار مع بداية المرحلة وزاد العجز في ميزان المدفوعات وظلت القيطاعات السلعية لاتنمو بالقدر الكافي، حتى أن الإقتصاد المصري انطبق عليه شروط الإقتصاد الذى يجب إصلاحه فورا .

وأمام هذا الوضع زادت حاجة الإقتصاد المصري إلى حل شامل واسع النطاق، الأمر الذي دفع بالحكومة المصرية إلى الإتفاق مع صندوق النقد الدولي عام 1987 على برنامج للإصلاح الإقتصادي، تضمن بعض الإجراءات على رأسها إعادة جدولة ديون الخارجية وتوحيد أسعار الصرف وتخفيض قيمة الجنيه المصري بمقدار 56.7% مقابل العملات الأجنبية إلى الحد الذي يستقر به هذا السعر وفقا للقوانين السوق الحرة، وزيادة أسعار الفائدة على المدخرات بصورة تجعلها تفوق معدل التضخم السنوي، وتحقيق سعر فائدة حقيقي موجب بما يسمح بتراكم المدخرات والحد من الإستهلاك، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة 2% سنويا. إلا أنه ونتيجة حدوث بعض الإختلافات في وجهة النظر حول تلك الإصلاحات والمدى الزمني لتنفيذها توقف تنفيذ هذا الإتفاق، وما كان على الدولة إلا الشروع في تنفيذ الخطة الخماسية الثانية .

وبالفعل بدأت الدولة في تنفيذ الخطة الخماسية الثانية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية (1992/1991-1988/1987)، والتي إستهدفت تحقيق معدل نمو سنوي قدره 5.6% في المتوسط سنويا خلال فترة الخطة، على أن ينموا قطاع الزراعة بنسبة 4.1% والصناعة والتعدين بنسبة 8.4% والتجارة و المال والتأمين بنسبة 5.5% والمرافق العامة بنسبة 11.4% .وقد قدرت الإستثمارات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف بحوالي 46.5 مليار جنيه، نصيب القطاع العام فيها 28.5 مليار جنيه بنسبة 61.3% والقطاع الخاص 18 مليار جنيه وبنسبة 38.7 %، وبهذا تلقي الخطة مسؤولية أكبر على عاتق القطاع الخاص والذي يطالب بأن يحقق جهدا إستثماريا ضعف ماكان مقدر له في الخطة الخماسية الأولى، وتبنت الدولة إستراتيجية تستند إلى دعم وتطوير القطاع العام، وفي نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال في عملية التنمية الإقتصادية[1] .

وعليه فقد حققت الخطة في اعوامها الثلاثة الاولى معدلات نمو بلغت على التوالي: 2.5 % و4.2% و3%، كما حققت معدلات ادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت على التوالي:8.1%

[1] إبراهيم نصار سلمان ، مرجع سابق، ص.114.

و5.7%و4.8%، في حين بلغ متوسط معدل الإستثمار خلال السنوات الثلاثة الاولى حوالي 22.76%،كما وصل عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الثلاث الأولى من الخطة إلى 17.1%، أما فيما يخص معدل التضخم فوصل في متوسط الثلاث السنوات الأولى للخطة إلى حوالي 18.8%، كما وصلت معدلات البطالة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة على التوالي: 5.6% و7% و8.6% [1] .

وبدا الأمر واضحا أن الإقتصاد المصري يحتاج إلى عملية اصلاح اقتصادي شامل، لكي يخرج من أزماته ويستطيع التغلب على كل مشاكله ، ويواصل مسيرة تنميته.

المبحث الثاني: الاقتصاد المصري في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

إن محاولات الحكومة المصرية في تطبيق الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي ليست بظاهرة حديثة، إذ ترجع تجربة مصر مع صندوق النقد الدولي إلى الستينات وتحديدا إلى أزمة محصول القطن عام1962 حيث تم عقد أول اتفاق مساندة، عقبته ثلاثة اتفاقيات أخرى خلال الفترة الممتدة من 1978/1977 الى1988/1987 .

إلا إن ما تجدر الإشارة إليه انه تحت ضغط ما عاناه الاقتصاد المصري خلال النصف الثاني من الثمانينيات من العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع كل من معدلات البطالة والتضخم، وتزايد العجز التجاري، وتراجع الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي، دخلت الحكومة المصرية في مفاوضات جديدة أسفرت عن توقيع اتفاقيتين، الأولى هي اتفاق المساندة مع الصندوق في مايو 1991، والثانية قرض التكييف الهيكلي مع البنك الدولي في نوفمبر1991 ،وهاتان الاتفاقيتان تشكلان معا ما أطلق عليه ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.وقد تضمن هذا البرنامج مجموعة متكاملة من الإجراءات والسياسات استهدفت تحويل إدارة الاقتصاد القومي من أسلوب التخطيط المركزي والتدخل الحكومي بقرارات إدارية بيروقراطية إلى أسلوب اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق وتدخل حكومي بقرارات اقتصادية فنية تعتمد على قوى العرض والطلب، فضلا عن برنامج لإعادة هيكلة المؤسسات الإنتاجية المملوكة للدولة(القطاع العام) وتحويل الجانب الأكبر منها إلى قطاع خاص بهدف تطوير أداء هذه المؤسسات ورفع إنتاجيتها بما يسهم في دفع عجلة التنمية بها .

[1] منال محمد متولي، مرجع سابق، ص .207.

المطلب الأول: دوافع لجوء مصر إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأت تتضافر وتتفاعل وتتشابك العديد من العوامل والتطورات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية و العالمية، على النحو الذي دفع الحكومة المصرية إلى التوجه من جديد نحو صندوق النقد الدولي، وإبداء التزامها ورغبتها الفعلية والجادة في تطبيق توصيات الصندوق الدولي بشان تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لاسيما بعد أن تم التأكد تماما من أن الحكومة المصرية لن تستطيع معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية بالبلاد بمفردها دون الأخذ بنصائح وتوصيات صندوق النقد الدولي في هذا الشأن، مما أدى في النهاية إلى توقيع الحكومة المصرية في بداية التسعينيات لاتفاق رسمي مع الصندوق يقضي بتنفيذ برنامج للإصلاح يشمل جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية ،وفيما يلي عرض لأهم وأبرز تلك العوامل والتطورات سالفة الذكر.

الفرع الأول: التطورات على الصعيد العالمي

وتمثلت أهم تلك التطورات في تغير طبيعة النظام الاقتصادي العالمي من ناحية، وتزايد حدة الضغوط الدولية بشأن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من ناحية ثانية.

أولا: التغير في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي

لقد حدث تطور وتغيير في بنية النظام الاقتصادي العالمي منذ بداية التسعينيات، وقد تمثل ذلك بشكل رئيسي في زوال النظام الاشتراكي الذي كان سائدا عقب الحرب العالمية الثانية ليحل محله النظام الرأسمالي العالمي القائم على التوجه نحو اقتصاديات وآليات السوق الحر، ونمط التخطيط غير المركزي ومبادئ حرية التجارة الدولية، حيث استعاد اقتصاد السوق مصداقيته والثقة فيه ، وهكذا قامت الدعوة من جديد وبقوة لدعم اقتصاديات السوق وإعادة الحيوية لها وتقليص دور الحكومات في النشاط الاقتصادي الإنتاجي. وخلال نفس الفترة تقريبا عرفت معظم الدول النامية ومن بينها مصر أزمة التنمية وتدهورت معدلات الأداء فيها، فبعد أن شهدت هذه الدول انجازا تنمويا كبيرا خلال الستينيات، فإذا بها تسقط في هوة الركود والتأخر خلال فترتي السبعينيات والثمانينيات.

في ضوء ذلك رأت مصر أن قيامها بتطبيق برنامجا للإصلاح الاقتصادي يعد ضرورة حيوية من أجل اللحاق بركب التغيرات والتحولات الحادثة في بنية الاقتصاد العالمي، و إلا لن تكون قادرة على ولوج الأسواق الخارجية ومواجهة المنافسة المتصاعدة بها [1] ، فالجدير بالذكر أن الإيديولوجية التنموية التي انتهجتها مصر منذ

[1] حازم الببلاوي ، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة ، المعارف، القاهرة ، 1996، ص. 341.

مطلع التسعينات شهدت تغيرا وتحولا كبيرا، فبعد أن كانت تتسم رؤية الحكومة للتنمية بأحادية البعد في التنمية والمتمثل في البعد الأمني، وان كان يوجد تركيز على الجانب الاقتصادي من التنمية ولكن لم يكن بنفس درجة الاهتمام التي كانت توليها الحكومة للجانب السياسي والأمني، أصبحت رؤية الحكومة المصرية للتنمية تتسع منذ بداية التسعينات من القرن العشرين لتشمل أيضا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما كان هناك تأكيد على البعد التكنولوجي والتقني للتنمية مع مطلع القرن الحادي والعشرون ، كما تأكد للحكومة أنه لا يمكن فقط الاعتماد على الموارد والإمكانيات الداخلية والتي بطبيعتها محدودة لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل وإنما يتعدى الأمر ذلك ليشمل إمكانية الحصول على مساعدات ومعونات الدول الخارجية والمؤسسات و الهيئات الدولية لاسيما المالية والمصرفية منها، والانخراط في فعاليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد للاستفادة من المزايا التي تحققها العولمة بمجالاتها المتعددة، وإقامة علاقات للتعاون على المستويين الإقليمي والدولي في جميع المجالات (سياسة الانفتاح على العالم الخارجي).

لإمكانية تحقيق ذلك، فإن الأمر يتطلب اتخاذ خطوات جادة وفعالة عن طريق تحرير النظام الاقتصادي، لاسيما بعد أن ترسخ لدى جميع دول العالم ، قناعة بأن التحرير الاقتصادي المتسارع الذي تشهده أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتقنيات على مستوى العالم، يعد أمرا لا رجعة فيه، وان تنفيذ جميع دول العالم لاتفاقيات الجات لم يعد خيارا بقدر ما أصبح واقعا مفروضا وحقيقة ماثلة لابد من التسليم بها والتعايش معها في إطار معطيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يمثل أبرز المستجدات التي أفرزها القرن العشرين.

ثانيا:تزايد حدة الضغوط الدولية بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادي

مارست الدول المقدمة للمساعدات الاقتصادية العديد من الضغوط على الحكومة المصرية من أجل دفعها نحو صندوق النقد الدولي لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بأقصى سرعة ممكنة، ومن تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية والتي أقدمت على عدد من المواقف للضغط على الحكومة المصرية في هذا الشأن ومن بينها قيامها بتجميد المعونة النقدية عن عامي 1988و1989 والبالغة 230 مليون دولار، حيث علق الكونغرس الأمريكي منح هذه المعونة مقابل اتخاذ خطوات سريعة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي ،كما قامت الولايات المتحدة باتخاذ مواقف متشددة إزاء مطلب مصر بتخفيض حجم ديونها العسكرية المتراكمة البالغة عام 1986 حوالي 4.55مليار دولار، كما مارست الولايات ضغوطا أخرى تمثلت في اعتراض المندوب الأمريكي داخل مجلس إدارة الصندوق الإفريقي على منح مصر230 مليون دولار لتمويل مشروعات الكهرباء في أوت عام 1988 ،وذلك بدعوى أن أسعار الكهرباء في مصر لا تسمح بسداد القرض أو الفوائد.

إضافة إلى هذا قد مارست الدول الصناعية الدائنة ضغطا كبيرا على مصر وذلك من خلال إصرارها على سرعة توجه مصر نحو الاقتصاد الليبرالي الشامل عبر سلسلة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وهذا كشرط ضروري للبدء في إجراء إلغاء تدريجي لحوالي 50% من الدين العام الخارجي لمصر في إطار نادي باريس[1].

الفرع الثاني: التطورات على الصعيد الإقليمي

وقد تمثلت أبرز تلك التطورات في الأتي:

أولا: صدمة النفط الثانية في بداية الثمانينيات

وتمثلت في انخفاض سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية بمقدار النصف تقريبا في بداية عام 1986، مما أدى إلى حدوث اختلال كبير في دخل عدد كبير من الدول النامية، وينطبق ذلك على مصر والعراق والجزائر وتونس وليبيا ودول منطقة الخليج العربية، ولم يقف الأمر عند انخفاض أسعار النفط ،وإنما ارتفعت أيضا أسعار بعض السلع الغذائية على المستوى الدولي وبصفة خاصة الحبوب، مع حدوث تقلبات وعدم استقرار في أسعار صرف العملات وما تبعها من انهيار الأسعار في أسواق المال وما ترتب عليها من خسارة فادحة، كان نصيب دول منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها مصر منها كبير، تلك الخسائر تمثلت في تدني الأداء التنموي في هذه الدول، حيث كان معدل النمو الاقتصادي بطيئا وفي بعض الأحيان أقل من معدل نمو السكان، مما أدى إلى تدهور مستوى دخل الفرد ومستوى معيشته ،وكذلك حدوث تدهور في توزيع الدخل وانتشار الفقر، فضلا عن ارتفاع معدل البطالة.

ثانيا: تداعيات الغزو العراقي للكويت

كان للغزو العراقي للكويت العديد من التبعات والتداعيات السلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية في مصر، وذلك بحكم قربها من مسرح العمليات العسكرية التي كانت دائرة في المنطقة حينذاك، وهو ما جعلها بالتالي في نطاق المتأثرين بتلك العمليات، إذ انخفض دخل مصر من قطاع السياحة بحوالي مليار دولار نتيجة إلغاء 70 % من الحجوزات في الفنادق والمنشآت السياحية، إلى جانب 500 مليون دولار قيمة الانخفاض في عائدات شركات الطيران المصرية العاملة في الكويت والعراق، كما انخفض دخل مصر من رسوم قناة السويس بنحو 300 مليون دولار نتيجة توقف مرور ناقلات بترول العراق والكويت في القناة، إضافة إلى إلغاء العديد من التعاقدات والصفقات التجارية مع العراق والكويت ،وتزايد العجز في ميزان تجارة السلع والخدمات والموازنة العامة للدولة بسبب حالة الجفاف التي أحدثها الغزو في موارد مصر من العملات الحرة، هذا بالإضافة إلى انخفاض القيمة الإجمالية للتحويلات النقدية للعمالة المصرية في الدول العربية بنحو2.4 مليار،

[1] سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991، ص.5.

إلى جانب العديد من التداعيات والتأثيرات الاقتصادية السلبية الأخرى للغزو والتي أثبتت في ذلك الوقت عدم قدرة الاقتصاد المصري على تحمل تبعات وتداعيات الصدمات الخارجية، الأمر الذي استوجب الإسراع بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي[1].

إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أن مصر اتخذت موقف معارض للغزو العراقي وهو الموقف الذي كوفئت عليه مصر من خلال نجاحها في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي يسمح بإسقاط أجزاء كبيرة من الديون وإعادة الجدولة في نادي باريس، فضلا عن فتح أبواب الهبات والمعونات التي كان بعضها محجوبا، إضافة إلى كل ذلك إلغاء الولايات المتحدة ديونها العسكرية مع مصر في نهاية عام 1990.

الفرع الثالث: التطورات على الصعيد المحلي

تمثلت أبرز تلك التطورات فيما يلي:

أولا: استمرارية المؤشرات السلبية لأداء الاقتصاد المصري

لقد استمرت بعض الظواهر السلبية والأوضاع المتدهورة التي عانى منها الاقتصاد المصري خلال النصف الثاني من الثمانينات وحتى بداية التسعينات، والتي تمثلت في ارتفاع معدل التضخم بنسبة21.2 % في عام 1989 وتفاقم العجز في الحساب الجاري في الفترة مابين 1988 و1989 بنسبة قدرها 168 % وارتفع عز الميزان التجاري من 4918 إلى 6631 مليون دولار بين عامي 1989 و1990، كما عرفت الموازنة العامة عجز وصل إلى 13.4 مليار دولار في عام 1989 بدلا من أن يصل إلى 4.9 مليار دولار وفقا ما كان مخططا له، وقد بلغ العجز في الموازنة العامة ما يعادل 20% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 و1991[2].

أما على مستوى التوازن الخارجي فقد استمر عجز ميزان المدفوعات وانخفضت احتياطات النقد الأجنبي إلى 3.9 مليار دولار، وهو ما يوفر غطاء لفترة 3 شهور ونصف فقط للمدفوعات الخارجية، وأصبح واضحا عام 1990 أنه في ظل غياب اتفاق جديد مع الصندوق، ستواجه مصر مشكلات تتعلق بتوفير القمح والدقيق اللازم توفرهما، وارتفعت الديون الأجنبية لتصل إلى نحو50 مليار دولار مع نهاية عام 1989، أي ما يوازي أكثر من 142% من الناتج القومي الإجمالي، وذلك مقارنة بنحو 100% عام 1987 ونحو 61.9 % عام 1985، علاوة على أنه نتيجة تخلف مصر عن إعادة ديونها الضخمة المتراكمة منذ1988، فقد بلغت قيمة المتأخرات عن خدمة الدين مع بداية عام 1990 نحو 5 مليار دولار[3].

---

[1] زينب عبد العظيم محمد، الاقتصاد السياسي لعلاقة مصر بصندوق النقد الدولي من اتفاق 1987 إلى إنفاق 1991، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1996، ص. 139.

[2] وائل فؤاد محمد نور الهدى، مرجع سابق، ص.103.

[3] محمد صفوت، مرجع سابق ص.143.

فضلا عن اختلال الهياكل الإنتاجية وضعف الإنتاج ومعدلات النمو، وظهور الاختلالات المالية في شركات القطاع العام وغيرها من المشكلات المزمنة التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري وبدأت تظهر على السطح بشدة وتنذر بناقوس الخطر مع نهاية الثمانينات.

ثانيا:تردي الأوضاع الاجتماعية.

لقد ترتب على ارتفاع معدل التضخم حدوث انخفاض في قيمة العملة المحلية مما أدى إلى حدوث انخفاض في قيمة الدخول الحقيقية للأفراد، وكذلك انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وذلك من نحو 610 دولار في عام 1985 ليصل إلى نحو 450 دولار في عام 1989، وهو ما اثر بدوره على الظروف المعيشية لفئات الشعب الفقيرة حيث أصبحت عاجزة تماما عن إشباع حاجاتها الأساسية [1]، هذا فضلا عن تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى كارتفاع معدل البطالة بنحو 11.1% عام 1986 والذي انخفض في سنة 1987 إلى 7.2 % ثم ارتفع من جديد عام 1990 إلى 8.6 % ،وتفاقم مشكلة الإسكان وتزايد معدلات الفقر، وتدهور الخدمات الحكومية خاصة في مجالي التعليم والصحة نتيجة تخفيض معدل الانفاق العام عليها كإجراء من صمن الإجراءات الترشيدية التي قامت باتخاذها الحكومة المصرية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية بالبلاد.

المطلب الثاني:أهداف ومكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر

لقد تبنت الحكومة المصرية برنامجا شاملا للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والذي تم تدعيمه باتفاقية ترتيبات المساندة مع صندوق النقد الدولي في مايو1991 ،واتفاقية قرض التكييف و التصحيح الهيكلي مع البنك الدولي في نوفمبر1991 ، لتشكل بذلك هاتان الاتفاقيتان معا ما أصبح يعرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، ومن ثم يمكن إلقاء الضوء على أهداف ومكونات ذلك البرنامج طبقا لما تم إعلانه في التصريحات الرسمية للحكومة المصرية على النحو التالي:

الفرع الأول:أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر

لم يستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي معالجة العجز في الحسابات الخارجية والموازنة فقط، وإنما اتخذ إجراءات أساسية لإعادة هيكلة الاقتصاد ، حتى لا تتحول الإجراءات الإصلاحية إلى مجرد دواء مسكن

[1] منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر"دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص.21.

أخر، وانطلق البرنامج من أن مستقبل مصر يكمن في تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية من أهمها ما يلي[1]:

- إقامة اقتصاد سوق حر مفتوح على العالم الخارجي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأمد المتوسط.
- دعم توسع أنشطة القطاع الخاص وتقليص دور وحدات القطاع العام في النشاط الإنتاجي.
- تدوير جزء من الاستثمارات الحالية حتى تتمكن الدولة من تعبئة المزيد من الموارد لإنشاء مشروعات جديدة، حيث لا يعقل أن تظل أموال الدولة عاطلة في مشروعات قائمة في الوقت الذي يمكن استخدامها في خلق المزيد من فرص العمل.
- توفير إدارة للوحدات الاقتصادية العامة ، بحيث لا تختلف هذه الإدارة في نوعيتها وشكلها عن الإدارة المستخدمة في المشروعات الخاصة، على أن يتم منح هذه الإدارة القدر من الحرية الذي يتوفر لمثيلتها في المشروعات الخاصة.
- إزالة معظم العوائق غير الجمركية، وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات.

هذا وقد قامت السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه المرحلة على ثلاثة محاور أساسية هي[2] :

- تثبيت أوضاع الاقتصاد من خلال تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وكذلك الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والحد من ارتفاع معدلات التضخم، بهدف استعادة التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي، ويتحقق ذلك من خلال السياسة النقدية والمالية، وهي المهمة التي تمت وفقا للاتفاق مع صندوق النقد الدولي.
- إعادة التوازن الداخلي على المستوى الجزئي في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي والتي بدأت مع البنك الدولي منذ ابريل 1991، بهدف تحويل الاقتصاد نحو سياسة تعتمد على القطاع الخاص والصادرات، وتتم عبر التأثير في القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتجارة والتي استكملت بالاتفاق مع البنك الدولي عام 1994.
- علاج الآثار السلبية لهذه السياسة على الدخول الحقيقية للفئات الفقيرة وذلك بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، وتعزيز المؤسسات الأخرى للتخفيف من وطأة هذه الإجراءات على الفئات المتضررة من هذه السياسة.

---

(1) عالية المهدي، الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص.5.

(2) سمية أحمد علي عبد المولي، سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل: حالة مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002، ص ص.116-117.

الفرع الثاني: مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي

تتضمن أهم مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في مصر من ثلاثة عناصر أساسية هي:

أولا:برنامج التثبيت الاقتصادي

شرعت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج قوي للتثبيت احتل مركز الصدارة في برنامج الإصلاح، ويتكون هذا البرنامج أساسا من سياسة مالية انكماشية، ومن سياسة نقدية متسقة وأكثر تحررا ،ويتفرع هذا البرنامج إلى المكونات التالية:

1ــ الإصلاح المالي:

يعتبر الإصلاح المالي شرطا ضروريا لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، فقد استهدف برنامج الإصلاح المالي بداية خفض عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي قيمته 17.2 % عام 1991/1990 إلى 1.5 %في عام 1995/1994 إلى أن يتلاشى تماما في العام 1997/1996، كما استهدفت البرنامج كذلك الإلغاء السريع لاعتماد الحكومة على كل من التمويل الخارجي والمصرفي في تغطية العجز، والاعتماد بدلا منهما على التمويل المحلي من خلال أذون الخزانة، وذلك لتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي ولسحب قدر متزايد من السيولة المحلية، كما يسهم في خفض التضخم[1].

كما استهدف برنامج الإصلاح المالي أن يتم تدريجيا رفع نسبة الإيرادات العامة إلى أن تصل إلى 34.3 %من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995/1994، وتخفيض النفقات العامة إلا ما يزيد عن 35.8 % من الناتج المحلي خلال نفس الفترة، واتخذ لتحقيق هذا التغيير في الوزن النسبي للإيرادات والنفقات عدة إجراءات هي:

1-1: **إجراءات لزيادة الإيرادات:** وتتمثل في رفع أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية من أهمها المنتجات البترولية والكهرباء والتبغ، وزيادة الرسوم المفروضة مقابل تقديم بعض الخدمات العامة، بهدف استعاضة التكلفة، وتحرير أسعار المنتجات الصناعية ،بالإضافة إلى إجراء تعديلات في النظام الضريبي.

1-2: **إجراءات لخفض النفقات العامة** :وتتمثل في إلغاء الدعم على الأسمدة والمبيدات، وخفض الدعم الاستهلاكي وتقليص الاستثمار العام، واحتواء الأجور فيما لا يزيد عن 15 % من الإنفاق العام.

[1] محمد بسيوني، وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 60ــ61.

2- الإصلاح النقدي:

يمكن أن توصف السياسة النقدية التي كانت متبعة من قبل تطبيق برنامج الإصلاح بأنها كانت غير متسقة ومتناقضة وتتغير بصورة دائمة. في ظل هذه الظروف عمل برنامج الإصلاح النقدي على إحداث تغييرات في السياسة النقدية تجعلها متسقة وأكثر تحررا ومن هذه التغيرات[1]:

2-1- تحرير المؤسسات المالية: وذلك من خلال إزالة الأسقف المفروضة على أسعار الفائدة الاسمية وإطلاقها لتتحدد عن طريق معدلات الإيداع والاقتراض بواسطة قوى السوق، وتوزيع الائتمان وفقا لقوى السوق، وأصبحت أذون الخزانة أداة غير مباشرة للتحكم في عرض النقود ومن ثم وسيلة لتمويل عجز الموازنة، وقد اعتبرت فائدة أذون الخزانة محددا لأسعار فائدة المؤسسات المالية المختلفة، وخفضت نسبة الاحتياطي إلى 15 % .

2-2- توحيد أسعار الصرف وتحريرها: بدأ التحرير في فيفري 1991 واكتمل في نوفمبر 1991 وبدأ سعر الصرف الاسمي يستقر في مواجهة الدولار الأمريكي بعد انخفاض مبدئي في قيمة الجنيه المصري قدره 35 %.

لقد نجحت جهود الإصلاح النقدي في تحقيق أهداف الحكومة إلى حد كبير، حيث انخفض معدل نمو عرض النقود وأصبحت أذون الخزانة أداة رئيسية في تنظيم النقد والائتمان وتمويل عجز الميزانية، إضافة إلى تراكم الاحتياطي من النقد الأجنبي حتى وصل إلى 18 مليار دولار، عام 1994/1993 وانخفض معدل التضخم عما كان عليه سابقا.

ثانيا: برنامج التكييف الهيكلي

ويستهدف تحويل أداء الاقتصاد إلى الاعتماد على آليات السوق وعلى القطاع الخاص، ودفعه إلى الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، وتتمثل أهم عناصر هذا البرنامج في:

1- تحرير التجارة الخارجية:

اتخذت الحكومة المصرية العديد من الخطوات والإجراءات لتحرير التجارة الخارجية، يندرج بعضها في إطار برنامج الإصلاح، ويعتبر البعض الأخر مكملا لما تضمنه البرنامج وأهم الإجراءات التي اتخذتها في هذا المجال ما يلي:

[1] سمية أحمد علي عبد المولي، مرجع سابق، ص .118.

1-1 تحرير الواردات: تمثل الهدف الرئيسي من هذه السياسة في زيادة درجة الانفتاح على السوق العالمية من ناحية وزيادة درجة المنافسة في السوق المحلية من ناحية أخرى، ولتحقيق هذا الهدف تم اتخاذ مجموعة من السياسات من أهمها تخفيض متوسط التعريفة الجمركية الاسمية من نحو 47 % عام 1989 إلى حوالي 30% عام 1996، وإلغاء الكثير من القيود الكمية على الواردات باستثناء تلك الخاصة بالصحة ودواعي الأمن، كما تم تخفيض معدل تغطية القيود الكمية من 37% من إجمالي إنتاج قطاعي الزراعة و الصناعة التحويلية عام 1991 إلى نحو 4.5 % عام 1994، إضافة إلى ذلك فقد تم إلغاء الحظر على الواردات باستثناء الدواجن والمنسوجات والملابس، وهذه الأخيرة سيتم تحريرها نهائيا في الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقية الجات[1].

1-2 تحرير الصادرات :تحقيقا لسياسة تشجيع الصادرات والتي تعد من أهم ملامح برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر تم اتخاذ العديد من الإجراءات من أهمها تخفيض عدد المنتجات المحظور تصديرها من 20سلعة قبل البرنامج إلى سلعتين فقط، وإلغاء شرط الحصول على ترخيص قبل التصدير، كما تم تخفيض عدد المنتجات التي تخضع لنظام حصص التصدير من 17 سلعة إلى 4 سلع[2] ، إضافة إلى ذلك تسهيل الائتمان للمصدرين بأن تمنح بنوك القطاع العام المصدرين تخفيضا على سعر الفائدة يتراوح مابين 1%و2 % ، بالإضافة إلى تخفيض عمولة البنوك فيما يتعلق بتمويل الصادرات بنسبة تتراوح ما بين 25% و50 % .

1-3: تحرير الصرف الأجنبي:اشتمل التحرير في هذا المجال عدة تغييرات، حيث تم تغيير نظام الصرف الأجنبي من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام مرن، وتحقيق سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري في مواجهة الدولار، اتخذت الحكومة في عام 1991 إجراءات توحيد سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري وتخفيضه بنحو 35 %، كما تم إلغاء معظم القيود على المعاملات بالصرف الأجنبي في حساب المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات في عام 1994[3] .

1-4: الإصلاح المؤسساتي:وشمل إلغاء الكثير من الإجراءات الحكومية المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية، والشروع في وضع آليات تضمن حماية الإنتاج المحلي من أية ممارسات قد تضر بالسوق المحلي، ويشمل ذلك آليات لمكافحة الإغراق.

---

[1] علي عبد العزيز سليمان ، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي "الواقع والآفاق المستقبل حتى عام 2020" ، دار الشروق ، الطبعة الأولى، القاهرة ،2005،ص ص.15-16.

[2] سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح النقدي و المالي " دراسة تحليلية تقييمية " مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2000، ص.270.

[3] علي عبد العزيز سليمان، مرجع سابق، ص.22.

2- الإصلاح الضريبي:

تمثلت جهود الإصلاح الضريبي في التعديلات المستمرة لقوانين الضرائب، واستحداث مصادر جديدة لزيادة الموارد، والاهتمام برفع كفاءة الإدارة الضريبية، ومن أهم الإصلاحات نظام الضريبة العامة على المبيعات التي حلت محل الضرائب على الاستهلاك التي كانت من قبل، كما تم تطوير بعض تشريعات التجارة الخارجية بما يتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة، وذلك بالانتقال إلى نظام التعريفة الجمركية المتسقة اعتبارا من فيفري 1994، حيث أصبحت كافة السلع خاضعة للضريبة تتراوح بين و 30%و70% فيما عدا بعض الاستثناءات الخاصة ببعض لسلع الرأسمالية (في حدود 10%) والسلع التموينية، وتم الأخذ بنظام الضريبة الموحدة على الدخل الشخصي بدءا من افريل 1995 بإخضاع جميع مصادر الدخل لقانون واحد، وتخفيض الحد الأقصى لسعر الضريبة من 65 % إلى 50% [1].

3ـــ إصلاح القطاع المالي وسوق رأس المال :

أعطى برنامج الإصلاح اهتماما كبيرا لنشاط القطاع المالي وسوق رأس المال في مصر، وذلك لثلاثة أسباب أولها هو الاعتماد على هذا القطاع في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة كبديل للتمويل التضخمي، حتى تتم السيطرة على هذا العجز وتخفيضه، والسبب الثاني هو تجسيد دور القطاع المالي في تمويل أنشطة القطاع الخاص، أما السبب الثالث فيتمثل في حقيقة أن هذا القطاع نفسه قد خضع لمجموعة من الإجراءات التي استهدفت تحريره بعد التحول من سياسة الكبح المالي التي اتبعت لعقود طويلة.

4-الخصخصة:

وطرحت من منطلق ضرورة تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة،وبدأت بخطوة هامة هي القانون 203 لسنة1991، الذي أدى إلى الفصل بين شركات قطاع الأعمال العام والموازنة العامة، والسماح ببيع شركات قطاع الأعمال العام، واستغرقت عمليات التحضير وقتا طويلا حتى عام 1995، وتم خلالها بيع عدد من الشركات ثم بدأت الحكومة في عام 1996، في دفع برنامج الخصخصة بقوة اكبر[2].

ثالثا:شبكة الضمان الاجتماعي :

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية سنة 1991 بهدف توفير فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة، والتعامل مع الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وتخفيض وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل.

---

[1] سمية احمد علي عبد المولى، مرجع سابق.ص.119.
[2] محمد بسيوني، مرجع سابق، ص ص،67-68.

وتتلخص مهام الصندوق في تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية، ثم استخدامها في تحقيق حلول عاجلة تتمثل في تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجالي الإنتاج والخدمات، وذلك بغرض خلق فرص عمل جديدة، دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجا وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لها، وتنمية المؤسسات القادرة على الاحتفاظ باستمرارية برنامج الصندوق ومشاريعه عن طريق دعم قدراتها التنظيمية ورفع أدائها الفني والإداري. وتتكون موارد الصندوق من مكونين رئيسيين هما المنح والقروض التي يقدمها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية، إلى جانب المبالغ التي تخصصها الحكومة المصرية للصندوق من الموازنة العامة للدولة[1].

المطلب الثالث:مراحل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي

هناك تباين حول مراحل سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، فالبعض يرى أنها ثلاثة مراحل تبدأ من عام 1991، والبعض الآخر يرى أنها ثلاثة مراحل ولكنها تبدأ من 1986، والبعض الأخر يستند على ما جاء في خطاب السيد رئيس الجمهورية في الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى في 1991/11/14 ويقول بأنها أربعة مراحل، تتمثل في مرحلة تمهيدية وثلاثة مراحل أخرى وذلك على التفصيل الأتي:

الفرع الأول: المرحلة التمهيدية (1986-1991)

هذه المرحلة كانت بمثابة الإعداد والتمهيد لهذه السياسات، أي أنها تهدف إلى تهيئة المجتمع لتقبل سياسات الإصلاح لاقتصادي وذلك لأن الآثار السلبية لهذه السياسات ذات التأثير المباشر على أغلبية الشعب فارتفاع الأسعار و انخفاض الدعم وزيادة البطالة والتباين وتوزيع الدخل كلها إجراءات تمهيدية اقتضاها تطبيق هذه السياسات، والمراحل الثلاثة هي كالتالي:

- المرحلة الأولى:وتبدأ من ماي 1991 واستمرت إلى غاية سبتمبر 1993
- المرحلة الثانية: وتبدأ من سبتمبر 1993 واستمرت إلى غاية سبتمبر 1996
- المرحة الثالثة :وتبدأ من اكتوبر1996 واستمرت إلى غاية أكتوبر 1998

وذلك على التفصيل التالي:

الفرع الثاني: المرحلة الأولى(ماي 1991 - سبتمبر1993)

في هذه المرحلة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وتم إبرام برنامج للتثبيت في ماي سنة 1991، في حين تم الاتفاق مع البنك الدولي في نوفمبر 1991 وتم إبرام برنامج التكييف الهيكلي.

[1] جودة عبد الخالق، التثبيت والتكييف في مصر، إصلاح أم اهدار للتصنيع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، 2004، ص.127.

وقد أتاح هذا الاتفاق لمصر الحصول على موارد مالية تقدر ب380 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، وهو ما يمثل 60% من حصتها في الصندوق، كما تحصلت على قرض من البنك الدولي يعادل حوالي 300 مليون دولار بشروط ميسرة بحيث يسدد على عشرين سنة منها خمس سنوات فترة سماح [1] ، فضلا عن إمكانية حصول مصر على قروض ومنح ومساعدات من العديد من الدول والمنظمات الدولية والتي كانت تشترط ضرورة توصل مصر إلى اتفاق مع كل من الصندوق والبنك الدوليين، حيث كان هذا الاتفاق بمثابة شهادة ثقة في الاقتصاد المصري.

إن ما يجب الإشارة إليه أن المرحلة الأولى من الإصلاح كانت تهدف إلى الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا يلعب فيه القطاع الخاص دورا صغيرا نسبيا ، إلى اقتصاد لا مركزي متجها للخارج معتمد على قوى السوق، ويلعب فيه القطاع الخاص الدور القائد وفي هذا الإطار قامت الحكومة بمجهودات مكثفة لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي كما بدأت في نفس الوقت الإجراء لبعض الإصلاحات الهيكلية، فقد اشتملت المرحلة الأولى على إلغاء العديد من الاختلافات السعرية القائمة، بالإضافة إلى بعض المعوقات الأساسية في مجال التجارة والاستثمار و المتمثلة في[2]:

- تحرير سوق الصرف الأجنبي وسوق المعاملات المالية.
- تحرير التجارة من خلال خفض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية الواردات وإلغاء نظام أسس التصدير
- إجراء إصلاحات تشريعية لتوفير بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية

إلى جانب هذا فقد تم خلال هذه المرحلة إسقاط جزء كبير من المديونية الخارجية والمتمثل في الشريحة الأولى والمقدرة ب15 % من حجم الديون، وكان من المخطط إن تستمر المرحلة الأولى عام ونصف، ولكنها امتدت عامين تقريبا وكانت نهايتها بداية للمرحلة الثانية.

الفرع الثالث: المرحلة الثانية (سبتمبر1993-سبتمبر 1996):

تتعلق هذه المرحلة باليات الاقتصاد الجزئي، فقد اتخذت الحكومة خلالها عددا كبيرا من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات المالية والحقيقية وتم تعضيد هذه المرحلة بترتيب موسع مع الصندوق ويمتد إلى مدة 3 سنوات تحصل بموجبه مصر على قرض يقدرب 560 مليون دولار

[1] صديق عفيف، التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري،مركز الدراسات لسياسية بالأهرام.القاهرة.1991.ص.15.

[2] إيمان حبيب منى ، تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على عجز الموازنة في مصر، دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة،2002،ص.183.

وبرنامج يهدف لتحقيق التكييف الهيكلي وتحقيق الإصلاح ومراعاة البعد الاجتماعي[1] ،كما تم الاتفاق خلال هذه المرحلة مع صندوق النقد الدولي على إسقاط الشريحة الثانية من الديون الخارجية بما نسبته 15 % من إجمالي الديون و إسقاط ما نسبته 20 %من هذه الديون في جويلية 1994[2].

إن ما يمكن قوله خلال هذه المرحلة أن أهداف الحكومة الأساسية كانت تتركز في دعم المكاسب التي تم تحقيقها خلال المرحلة الأولى، وتعميق الإصلاحات الهيكلية لخلق رد فعل قوي ومطرد من جانب القطاع الخاص، لذلك تم الاهتمام بإنتاج وزيادة الإنتاجية وتحقيق المزيد من الخصخصة والتحول نحو القطاع الخاص وتنشيط سوق العمل ووضع إستراتيجية طموحة لتنمية الصادرات وتحرير التجارة الخارجية، والعمل على تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية من خلال المزيد من تحسين مناخ الاستثمار، وخلق فرص عمل متزايدة لعلاج البطالة وتحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي[3].

إن أهم ما يلاحظ على المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل أنها تتركز حول إعادة الهيكلة من خلال آليات السوق سواء في الداخل أو عند التعامل مع العالم الخارجي، حيث يحاول الاقتصاد المصري إلى أن يصل إلى اقتصاد تنافسي ديناميكي يواجه تحديات القرن الحادي والعشرين.

الفرع الرابع: المرحلة الثالثة (أكتوبر 1996ـــ أكتوبر 1998)

لقد امتدت هذه المرحلة من أكتوبر 1996 إلى غاية 1998 تم من خلالها إبرام الاتفاق الثالث بين مصر وصندوق النقد الدولي، حيث حصلت مصر بمقتضى هذا الاتفاق على قرض قيمته 391 مليون دولار قدم على شرائح خلال عامين، على أن يستخدم لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي على أن تقوم مصر بتخفيض معدل التضخم إلى حوالي 6 % ، وأن تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 % في عام 1999/1998، والعمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة ليصل لحوالي 1.1 % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مع استبعاد إيرادات بيع وحدات القطاع العام في إطار عملية الخصخصة.

نشير في الأخير أن هذا الاتفاق قد تضمن أيضا الحكومة المصرية بسلسلة من الإجراءات الهادفة لتحقيق الإصلاح الإداري والحد من البيروقراطية، وإصدار قانون الاستثمار الموحد بهدف تبسيط الإجراءات وتحرير

---

[1] فاطمة عبد الله أحمد أحمد، الإصلاح النقدي وتأثيره على أسعار الصرف في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة ،2006. ص. 65.

[2] عزت عبد الحميد البرعي ، محاضرات في التشريعات الاقتصادية "القانون الاقتصادي " ، دار رينز للطباعة والنشر، المنصورة، 1998، ص 36.

[3] محمد بسيوني وآخرون، مرجع سابق، ص ص.63-64.

الاستثمار[1] واستكمال تحرير التجارة الخارجية بتخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية إلى 40 % وخصخصة البنوك المشتركة.

المطلب الرابع: رؤية تقييمية لأداء الاقتصاد المصري في ضوء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

قطعت مصر شوطا لا بأس به في عملية التحول الكبرى التي بدأت بصورة جادة منذ التوقيع على برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد والبنك الدوليين في بداية عام 1991 وحتى يومنا هذا، حيث استطاع البرنامج أن يحقق انجازات ملموسة في المجالات النقدية والمالية وهو ما عكسته العديد من المؤشرات الاقتصادية في هذا الشأن، وذلك رغم ما يمكن أن يأخذ على تلك المؤشرات من انتقادات، حيث حقق بعضها معدلات جيدة منذ بداية التطبيق، لتنخفض بعد ذلك، ثم تعاود الارتفاع مرة أخرى...وهكذا، وعليه ارتأينا تقديم عرض كمي لمختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد المصري أثناء وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي على النحو الآتي :

[1] عزت عبد الحميد البرعي، مرجع سابق، ص.38.

جدول رقم 22 : تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2009)

البيان / السنوات	العجز الإجمالي في الموازنة العامة بالمليون جنيه	نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحي الإجمالي بالأسعار الجارية بملايين الجنيهات	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي %	معدل التضخم السنوي %	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	إجمالي خدمات الدين العام الخارجي بالمليون دولار	نسبة خدمات الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات %	معدل البطالة بالمائة	الرصيد الكلي لميزان المدفوعات (بالمليون دولار)	سعرصرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي
91/90	16951	15.24	111240	3.6	14.7	27100	61	ـــــ	23.2	9.3	2556.4	3.30
92/91	6157	4.43	139057	1.9	21.2	31121	74.3	2048	20.8	9.2	2775.6	3.31
93/92	5520	3.51	157260	2.5	11.1	32810	64.5	2182	17.4	10	6248.8	3.33
94/93	3697	2.11	174967	4	9.1	30893	59.8	1862	15.1	9.8	2808.9	3.37
95/94	2537	1.24	204000	4.6	9.3	32956	54.6	1856	13.8	9.6	1215.4	3.39
96/95	2996	1.3	229400	5	7.3	31043	46.2	2073	14.3	9.2	503.98	3.39
97/96	2328	0.9	257200	5.5	6.2	28774	38.1	2098	13.3	8.8	1095.4	3.40
98/97	2820	1	287400	5.6	3.8	28076	34	1707	9.3	8.5	1200.6	3.39
99/98	8923	2.9	307600	6.1	3.8	28224	31.7	1671	11.4	8.2	534.9-	3.41
00/99	13201	3.88	340100	5.9	2.8	27783	28.3	1890	9.6	7.9	4027.2-	3.41
01/00	19982	5.57	358964	3.4	2.2	26560	28.5	1719	8.7	8.4	1306.2-	3.65
02/01	22185	5.85	378964	3.2	2.7	28661	32.8	1799	10.1	9.2	507.17-	4.06
03/02	25429	6.09	417519	3.1	3.2	29996	36.1	1976	11.4	10.2	57.8	4.63
04/03	28659	5.9	485342	4.1	4.9	29872	38	2618	12.7	.11	158.3	6.15
05/04	49773	9.24	538711	5.1	11.4	28949	32.5	2182	8.2	10.3	40477.7	6.18
06/05	50385	8.16	617744	6.8	4.2	28593	27.6	2361	7.3	11	3253.4	5.8
07/06	54697	7.34	744800	7.1	10.9	29898	22.8	3486	6.9	10.6	5282.3	5.7
08/07	61122	6.31	896500	7.2	11.7	33893	20.1	2422	5.1	8.9	5420.4	5.64
09/08	71826	6.9	1038600	4.7	-	31531	17	-	6.2	8.7	3377.6-	-

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على المعطيات التالية :

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2009-2010
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الخمسون ، العدد الثالث ، 2009-2010
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء .

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقسيم النتائج التي نجمت عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، سواء على مستوى التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية أو الجانب الاجتماعي.

الفرع الأول:التوازنات الاقتصادية الداخلية

يبرز الواقع الاقتصادي الذي أفرزه برنامج الإصلاح الاقتصادي من هذه الناحية أنه قد طرأ تحسن ملحوظ ولو كان جزئيا على عدد من المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في الأتي:

أولا:الموازنة العامة للدولة

من خلال الجدول رقم22 يتضح أن سياسة الإصلاح الاقتصادي حققت نجاحا كبيرا في خفض عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك بالنظر إلى العجز الكبير المسجل سابقا، أي قبل تبني مصر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 15.24 % عام 1991/1990 إلى 1% عام 1998/1997، ويرجع ذلك النجاح في خفض عجز الموازنة العامة للدولة لسياسة الدولة في زيادة الموارد العامة من ناحية، وضبط وترشيد النفقات من ناحية أخرى، وتركيز الاهتمام على القطاعات المولدة للدخل مثل قطاع السياحة.

فعلى صعيد زيادة العوائد أو الموارد حدثت زيادة ملموسة في عوائد قناة السويس وصادرت البترول وذلك من الضرائب على التجارة الدولية، كما أن استحداث الضريبة العامة على المبيعات في عام 1991 ساهم في شكل واضح في زيادة عوائد الدولة، وعلى الصعيد الأخر تمكنت الحكومة من تخفيض نفقاتها بما يعادل 7.5 %من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ونجد أن الخفض في نفقات الدولة يمكن عزوه أساسا في تقليص النفقات الاستثمارية والجارية بنسبة 64 %و16 % على التوالي، كما شهدت النفقات العمومية وبالأخص تلك المرتبطة بالدعم المباشر للسلع ذات الاستهلاك الواسع تقلصا واضحا هذا فضلا عن تجميد عمليات التوظيف للقطاع الحكومي.

ومن الملاحظ أنه اعتبار من السنة المالية 1999/1998 عرفت الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة عجزا متزايدا وصل عام 2005/2004 إلى حوالي 9.24 % لينخفض بعدها إلى 6.31 % عام 2008/2007، ويرجع هذا العجز إلى انخفاض الإيرادات الناتجة عن قطاع السياحة بعد تعرضها في الفترة من 1998 إلى 2000 إلى عمليات إرهابية (حادثة الأقصر) وكذا تقليل المساعدات الدولية خاصة بعد الأزمة الأسيوية واستمرار انخفاض معدلات سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة لزيادة سعر الدولار الأمريكي. إضافة إلى كل هذا فقد عرفت السنة المالية 1999/1998 شروع الحكومة المصرية في تنفيذ أربع مشروعات

ضخمة أطلق علها اسم "المشروعات الكبرى" أو "العملاقة"* وهذه المشروعات الأربعة تشكل مكونا أساسيا في الخطة طويلة المدى التي أعدتها الحكومة للفترة(1997 - 2017) وتتطلب نفقات استثمارية ضخمة ويمتد العمل في بعضها حتى عام2017 [1].

ثانيا:معدل التضخم:

توجد علاقة بين التضخم وعجز الموازنة، حيث أن التضخم يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وعجز الموازنة يؤدي إلى زيادة التضخم، إلا انه في ظل إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي تضافرت كلا من السياستين النقدية والمالية للعمل على خفض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة عالميا، فقد أمكن تخفيض معدلات التوسع النقدي إلى مستويات ملائمة ، حيث انخفضت معدلات التضخم من 21.2%سنة 1992/1991 إلى أن وصلت بعد الإصلاح الاقتصادي إلى 2.2% سنة 2001/2000 ويعتبر ذلك نجاح للبرنامج الاقتصادي وقد تحقق علاج مشكلة التضخم نتيجة لما يلي[2]:

-السيطرة على الطلب النقدي الكلي وضبطه وتشجيع الادخار وزيادة أسعار الفائدة على الإيرادات بالجنيه المصري

- ضبط وترشيد الاستهلاك

- تقليص عجز الموازنة العامة نتيجة لعدة عوامل، أهمها فرض ضريبة المبيعات ورفع كفاءة تحصيل الضرائب على الدخل، ومضاعفة ضرائب الدمغة وإقرار الضريبة الموحدة.

- تقليص عجز الموازنة عن طريق، أذون الخزانة تطرح في مزادات على جمهور المتعاملين سواء من المصارف أو الأفراد ولا يشارك فيها البنك المركزي كمشتري منعا للتمويل التضخمي.

- الإجراءات التي اتخذت لتصحيح الأسعار وإلغاء الدعم، وما ترتب على ذلك من ارتفاع أسعار العديد من السلع فضلا عن رفع أسعار الطاقة والكهرباء لتصل للمستويات العالمية، وارتفاع أسعار مواد الخام والمنتجات الوسطية المستوردة من الخارج.

إن ما تجدر الإشارة إليه إن معدلات التضخم عاودت الارتفاع من جديد بدء ا من سنة 2001 نتيجة تحول السياسة المالية الانكماشية التي طبقت إلى غاية نهاية التسعينيات إلى سياسة توسعية وهو ما أدى إلى زيادة نسبة العجز لكلي في الموازنة العامة، إضافة إلى ذلك أن عودة معدل التضخم للارتفاع في الفترة الأخيرة أي بدءا من 2001 قد ارتبط في جانب كبير منه بالتخفيضات المتوالية التي طرأت على سعر صرف الجنيه المصري ابتداء من 2002/2001، والتي وصلت إلى ذروة أولى عقب إصدار قرار التعويم في

*المشروعات الأربعة هي مشروع توشكى و مشروع تنمية شمال سيناء و مشروع ميناء شرق التفريعة ببور سعيد و أخيرا مشروع التنمية الصناعية لمنطقة شمال غرب خليج السويس .

[1] إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما" تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل" ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 2007،ص.341.

[2] إيمان حبيب منى، مرجع سابق، ص ص. 258–259.

2003/04/29، ثم إلى ذروة ثانية في أواخر 2003 وأوائل2004 خاصة في تعاملات السوق السوداء حيث دار سعر الصرف سبعة جنيهات للدولار.

ثالثا:معدل النمو

إن الهدف الأسمى لأي برنامج هو زيادة معدلات النمو ورفع مستوى دخول الأفراد وتحسين ظروف معيشتهم، وخلق فرص عمل جديدة مع تقليل نسبة الفقر في المجتمع. فنسبة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نجد أنه شهد انخفاضا حادا مع بداية فترة الإصلاح الاقتصادي وبصفة خاصة في السنتين الأوليتين 1991 و1992 حيث بلغ معدل النمو 1.9% و2.5 % على التوالي نزولا من 3.6 %في العام السابق لهما (جدول رقم 22)، ويرجع السبب في ذلك إلى تقييد السياسة المالية والنقدية في تلك الفترة، و لكن حدث بعد ذلك انفراج سريع وقوي في معدل النمو بدءا من سنة 1994/1993 إلى غاية سنة 1999/1998 أين حقق معدل نمو قدر ب 6.1% ، إلا أن هذا المعدل اخذ في الهبوط بانتظام اعتبارا من سنة 1999/1998 حتى وصل إلى 3.1 %في سنة 2003/2002، وقد أسهمت في هذا الهبوط بعض العوامل الخارجية ،أبرزها الأزمة المالية الأسيوية التي وقعت في صيف 1997، واستمرت تداعياتها حتى نهاية القرن العشرين، وقد ترتب عن هذه الأزمة انخفاض ملحوظ في أسعار البترول كانت له أثار سلبية على الاقتصاد المصري، كما أدى تراجع نمو الاقتصاديات الأسيوية إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وتراجع حركة المرور في قناة السويس وبالتالي انخفاض حصيلتها[1]. ويضاف إلى العوامل الخارجية بعض الصدمات الداخلية والتي كانت لها تداعيات سلبية ملحوظة على عائدات مصر من النقد الأجنبي، لاسيما من خلال السياحة وكذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ومن ابرز هذه الصدمات حادثة الأقصر عام 1997 التي كان لها الأثر السلبي على حركة السياحة الوافدة إلى مصر على المتحصلات من قطاع السياحة في ميزان المدفوعات.

إلا أنه وانطلاقا من عام 2004/2003 عرف معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا وصل سنة 2008/2007 إلى حوالي 7.2 % وهو معدل مرتفع يفوق بشكل ملحوظ نظيره على مستوى العالم ككل، ويعادل تقريبا متوسط معدل النمو على مستوى الاقتصاديات الناشئة ككل، وان كان مازال أقل مقارنة بمتوسط معدل النمو على مستوى الاقتصاديات الأسيوية الناشئة، ويرجع هذا التحسن بشكل كبير إلى ارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام وزيادة كمية إنتاجه وتصديره وبالتالي زيادة قيمة العوائد النفطية، إلى جانب ارتفاع عائدات السياحة والأداء الجيد في قطاع الصناعات التحويلية والتشييد، إضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمار وزيادة فعالية دور القطاع الخاص في التنمية[2].

---

[1] إبراهيم العسوي ، مرجع سابق، ص.182.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، 2009 ، ص.237.

الفرع الثاني: التوازنات الاقتصادية الخارجية

لقد أسفر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر على معالجة مظاهر الاختلال في عدد من المؤشرات الاقتصادية أو التوازنات المالية الخارجية والمتمثلة في الأتي:

أولا: ميزان المدفوعات

لاشك ان فترة التسعينات قد شهدت العديد من المتغيرات تأثرا بعدد من الإجراءات والأحداث سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي انعكست على ميزان المدفوعات المصري سواء بالإيجاب أو السلب، مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تفعيل برنامج الخصخصة وإعطاء دورا أكبر لسوق الأوراق المالية في عام 1995، وما استتبعه من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، مرورا بالأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت أسواق دول جنوب شرق أسيا، وحادثة الأقصر عام 1997 والذي أثر بشكل مباشر على حركة السياحة في مصر، نهاية بما شهدته مصر في أزمتي السيولة والركود وارتفاع سعر الدولار.

ومن المعلوم أن كافة الأحداث والتغيرات التي تحدث على مختلف العناصر والمتغيرات التي يضمها كل من ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية والمالية، تنتهي محصلتها في الوضع النهائي لميزان المدفوعات، وبالنظر إلى الموقف العام لميزان المدفوعات المصري كما هو مبين في الجدول رقم 22 يلاحظ وجود فائض متواصل فيه بداية من عام 1991/1990 حتى عام 1997/ 1998ثم تحول إلى عجز، و قد كان مستوى الفائض في البداية مرتفعا وبشكل خاص خلال سنة 1993/1992 أين حقق فائض قدره 6248.8 مليون دولار، ويرجع الفضل في تحقيق الفائض المسجل خلال السبع سنوات الأولى إلى الآثار الايجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وما نجم عنه من تراكم في الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، فنظام سعر الصرف الجديد مع ارتفاع الفارق بين سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري، وعلى الودائع بالعملات الأجنبية أدى إلى تدفق رأس المال الأجنبي من الخارج الى الداخل ، يضاف إلى ذلك ما تحقق من فائض في ميزان المعاملات الجارية أدى إلى تحسين وضع التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، إضافة إلى كل هذا فان إعادة جدولة الديون الخارجية وإسقاط جزء كبير منها، كان له دورا كبيرا في تحقيق الفائض المسجل في ميزان المدفوعات من بداية التسعينات وحتى عام 1998/1997.

إلا انه وانطلاقا من عام 1999/1998 والى غاية 2004/2003 عرف ميزان المدفوعات المصري عجزا متواصلا باستثناء سنة 2003/2002 أين حقق فائضا قدر بـــ 57 مليون دولار، ويرجع هذا العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى جملة من الأسباب لعل أهمها أن هذه الفترة اتسمت بالارتفاع المتزايد في عجز الميزان التجاري نتيجة التزايد المطرد للأرقام المطلقة لقيمة الواردات، خاصة بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية

التي تعرضت لها دول جنوب شرق أسيا في أواخر عام1997 وتراجع الأسعار بهذه الدول مما شجع على زيادة الواردات منها، وما نجم عن هذه الأزمة من تراجع في عوائد قناة السويس إلى جانب انخفاض عائدات السياحة عقب حادثة الأقصر في 1997 ،وكذلك تذبذب مستوى الصادرات المصرية حيث لم يستطع الفائض المحقق في ميزان الخدمات والتحويلات أن يعوض التزايد في عجز الميزان التجاري وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات.

وانطلاقا من السنة المالية2005/2004 و إلى نهاية فترة الدراسة عرف ميزان المدفوعات نتائج ايجابية، حيث حقق فائض خلال سنة 2006/2005 بلغ 3.253 مليار دولار بما يمثل 30 %من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.47 مليار دولار خلال السنة المالية 2005/2004، وقد انعكس ذلك بنفس القيمة على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري[1] ويرجع هذا الفائض المسجل خلال الفترة الأخيرة إلى ما حققه ميزان المعاملات الجارية من فائض كمحصلة للفائض المحقق في ميزان الخدمات، وصافي التحويلات بدون مقابل من ناحية وكذا ما حققته المعاملات الرأسمالية والمالية من صافي تدفق للدخل من ناحية أخرى.

ثانيا : المديونية الخارجية

تشير بيانات الدين الخارجي كما يتضح من الجدول رقم22 تسجيل تحسن ملحوظ فقد انخفضت قيمة الدين الخارجي إلى نحو 26.56 مليار دولار عام 2001/2000 بعد ان وصل عام 1992/1991إلى حوالي 31.13 مليار دولار، وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 74.3 % سنة 1992/1991 إلى حوالي 28.5 %في سنة 2001/2000، وهي نسبة معتدلة حيث يرى غالبية الاقتصاديين أن نسبة الدين الخارجي يجب أن لا تتجاوز 30 %من إجمالي الناتج المحلي للدولة المقترضة، ويرجع هذا التحسن المسجل في تخفيض المديونية الخارجية المصرية إلى عاملين أساسين هما استفادة مصر من الأوضاع السياسية السائدة إبان الغزو العراقي للكويت في 1990/8/2 و مشاركة مصر ضمن القوات المتعددة الجنسيات لتحرير الكويت، وهو الأمر الذي عاد بالفائدة على مصر، حيث تم إلغاء الديون العسكرية المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ستحمل مصر بحوالي 7.1 مليار دولار لو لم يتم إلغاؤها، بالإضافة إلى 6.2 مليار دولار ديون مستحقة الدفع لبلدان الخليج تنازلت عنها هي الأخرى لنفس الأسباب[2] ،أما العامل لثاني فيتمثل استفادة مصر من برنامج الإصلاح الاقتصادي نظرا لاتفاق إعادة الجدولة وتخفيض ديون مصر الخارجية بنسبة 50 % في إطار نادي باريس الموقع في 25 ماي1991 بين حكومة جمهورية

[1] البنك المركزي، التقرير السنوي2006/2005، ص.74.
[2] محمد صفوت قابل، الاقتصاد المصري قضايا ومشكلات ، مرجع سابقا ،ص .185.

مصر العربية و17 دولة دائنة، وقد تم تطبيق التخفيض على ثلاثة مراحل مرتبطة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وتم إسقاط الشريحتين الأولى والثانية بنسبة 15 % لكل شريحة في جوان 1991 وسبتمبر 1993 على التوالي، أما بالنسبة للشريحة الثالثة والمقدرة بـــ 20 % فقد تم إسقاطها في جويلية 1997 .

أما فيما يخص أعباء خدمة الدين الخارجي فقد انخفضت هي الأخرى من 2.048 مليار دولار سنة 1992/1991 إلى حوالي 1.719 مليار دولار عام 2001/2000 وذلك كنتيجة حتمية لانخفاض حجم الدين الخارجي خلال تلك الفترة، الأمر الذي انعكس بدوره بالايجاب على انخفاض عبء خدمة الدين الخارجي كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات من 20.8% سنة 1992/1991إلى حوالي 8.7% سنة 2001/2000، الأمر الذي خلف بدوره كذلك نتائج ايجابية على ميزان المدفوعات المصري ومنه على الاحتياطات الدولية التي بلغت مستويات مرتفعة.

إلا أنه وانطلاقا من نهاية عام 2000 والى غاية نهاية فترة الدراسة عرف الدين الخارجي ارتفاعا محسوسا وصل في نهاية 2008/2007 إلى حوالي 33.893 مليار دولار، وبذلك عادت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع من جديد، ومن جهة أخرى ارتفع عبء خدمة الدين الخارجي من 1.799 مليار دولار سنة 2002/2001 إلى أن وصل أوجه عام 2007/2006 بمبلغ قدر ب حوالي 3.486 مليار دولار وهو أكبر مبلغ سجل خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا الارتفاع المسجل في الدين الخارجي وبالتالي عبء الدين الخارجي بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقرض بها أمام الدولار الأمريكي، إضافة إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية.

ثالثا: سعر الصرف

إن مصر مثلها مثل العديد من الدول النامية كان لديها أسعار صرف متعددة ،ولكن مع تبني سياسة الإصلاح تم توحيد هذه الأسعار في سعر موحد يتبع اقتصادات السوق ،وكما هو ملاحظ من خلال الجدول أنه مع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي أصبح الجنيه المصري ثابت لحد كبير، فبداية من مارس1991 قامت الحكومة بدمج الأسعار الرسمية والتجارية في سعر صرف واحد، وبالتالي حدث تخفيض في العملة بنسبة 12 %، لتصبح قيمة العملة تساوي السعر المقابل لها في السوق الحرة ، وعلى الرغم من ثبات العملة المحلية لفترة طويلة حتى نهاية التسعينات وهو ما اعتبرته الحكومة آنذاك من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومن أهم الأدلة على متانة الاقتصاد المصري، ويرجع هذا الثبات في قيمة العملة لعدة أسباب منها ارتفاع سعر الفائدة على الجنيه المصري لما يصل إلى أربعة أضعاف الفائدة على الدولار الأمريكي، وتدخل البنك المركزي لحماية العملة المحلية.

إلا أنه ونتيجة تعرض الاقتصاد المصري والعملة المحلية لضغوط شديدة خلال سنتي 2001 و2002 نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والذي أثر بشكل كبير على نمو الصادرات المصرية، قررت الحكومة المصرية حينها في عام 2001 إلى التحول إلى نظام سعر الصرف المدار، حيث يسمح بحرية تغير سعر الصرف في حدود 2 % هبوطا وصعودا بالقياس إلى متوسطي السعر في الفترة السابقة.إلا أنه وانطلاقا من عام 2003 وكنتيجة لوصول سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي إلى 6.15 جنيه للدولار قررت الحكومة اللجوء إلى نظام التعويم، وهو ما أدى إلى فقدان الجنيه لحوالي 25 % من قيمته إيمانا من الحكومة بأن قرار التعويم يعتبر خطوة جديدة في محاولة لإعادة الاستقرار في سوق الصرف المصرية، وبالتالي يؤدي إلى توازن جانبي العرض والطلب على النقد الأجنبي، وخاصة الدولار الأمريكي في السوق المحلية، ومن ثم تقليص الدور الذي تلعبه السوق الموازية في تسريع انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، وما يمكن قوله انه بالنظر إلى الخمس سنوات الأخيرة نجد أن هناك نوع من الاستقرار في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، مثلما بينه الجدول.

الفرع الثالث: الحصيلة الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

سنركز في الحصيلة الاجتماعية على تطور معدل البطالة باعتباره أهم المؤشرات الاجتماعية التي تسمح بأخذ صورة مبسطة عن مستوى المعيشة والواقع الاجتماعي خلال فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي وما بعده

وعليه تعتبر مسالة التشغيل وما يتصل بها من مشكلة البطالة من الأمور الهامة في الاقتصاد المصري، فعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري يتميز بوفرة نسبية في موارده البشرية إلى انه لا يستطيع استغلال تلك الموارد البشرية المتاحة الاستغلال الأمثل، ومما لاشك فيه أن نجاح أي اقتصاد في مواجهة مشكلته الاقتصادية يتوقف على قدرته في تعبئة وتنمية موارده المادية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل في إشباع أقصى قدر ممكن من حاجات أفراده.

فبتتبع تطور معدل البطالة في مصر نجد أن المعدل استمر في التصاعد خلال فترة الثمانينات باستثناء بعض السنوات، ومع بداية التسعينات أخذت الزيادة في معدل البطالة ترتفع بشكل كبير وخصوصا في السنوات الأولى لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أن معدلات نمو قوة العمل كانت أعلى من معدلات نمو عدد المشتغلين مما أسفر عن زيادة نسبة البطالة من نحو 7.4 %خلال عام 1987/1986 إلى نحو 10% خلال عام 1993/1992، إلى أن الصورة تغيرت ابتداء من عام 1994/1993 حيث زاد عدد المشتغلين بنسبة أعلى من معدلات نمو قوة العمل، مما ترتب عليه انخفاض معدل البطالة إلى أن وصل إلى نحو 7.9 %عام 2000/1999 كما هو مبين في الجدول رقم 22 وهي أدنى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، ويرجع الفضل في ذلك إلى تقديم الحكومة المصرية مشروعات للشباب بفروض مسيرة، بالإضافة إلى

تعظيم حوافز الاستثمارات خاصة أمام القطاع الخاص والاتجاه إلى إقامة المشروعات العملاقة بالمدن الجديدة في سيناء وجنوب الوادي.إلا أنه وانطلاقا من عام 2000عرف معدل البطالة تزايد مستمر إلى أن وصل عام2006/2005 إلى حوالي 11.2% وهو أعلى معدل.

إن الظروف التي مر بها الاقتصاد المصري تشير إلى وجود أربعة مصادر للبطالة في مصر وهي[1]:

ـــ القادمون الجدد لسوق العمل سنويا والذي يقدر بحوالي 750 ألف أو أكثر.

ـــ البطالة الناشئة عن عملية التحول الاقتصادي بسبب الخصخصة.

ـــ رصيد البطالة المتراكم بسبب العجز في توفير فرص العمل للقادمين الجدد.

ـــ البطالة المقنعة وهي تمثل تلك النسبة من القوى العاملة التي تشتغل في عمل أو أخر ولكنها لا تضيف شيئا يذكر الى الناتج القومي.

إن ما تجدر الإشارة إليه أنه أيا ما كان العدد الحقيقي للعاطلين عن العمل، فثمة خصائص أصبحت واضحة بشان ظاهرة البطالة في مصر نرصدها فيما يلي[2]:

-تتركز البطالة في فئة الشباب، فقد زادت نسبة العاطلين في الفئة العمرية(15سنةـــ29 سنة) إلى إجمالي العاطلين من 82 % في 1988 إلى 84 % في عام 1998 لتصل إلى 92 % في 2004، واغلب العاطلون باحثون عن العمل لأول مرة.

ـــ ثمة تركز ملحوظ للعاطلين عن العمل في فئة حملة المؤهلات المتوسطة، فقد شكلت هذه الفئة 55 %من إجمالي عدد العاطلين عن العمل عام 1998 لترتفع هذه النسبة إلى 59 % عام 2003 والى 66.3% عام 2004

ـــ معدل البطالة بين الإناث أكبر من ضعف المعدل العام للبطالة، حيث بلغت نسبة البطالة بين الإناث 24.3 %عام 2004 مقابل 10.3 % معدل عام للبطالة، وهو ما يجعل معدل بطالة الإناث 2.3 مثل معدل البطالة العام، ويقدر أن معدل البطالة بين الإناث قد زاد على ثلاثة أمثال معدل البطالة بين الذكور في أواخر التسعينات، بل انه قد زاد على أربعة إضعاف معدل البطالة بين الذكور في 2004 (24.3 % للإناث و5.9 % للذكور) .

ـــ وطأة البطالة في المدينة قد بلغ 10.1 %مقابل 9.7% في الريف وذلك سنة 2004، ويرجع ذلك ربما إلى أن الظروف الاجتماعية في الريف المصري، وخاصة انتشار ظاهرة العمل الأسري قد لا تساعد على إظهار البطالة الريفية بحجمها الصحيح من جهة، وإلى أن جانب من البطالة في الريف يجري ترحيله إلى المدينة من خلال هجرة المنتسبين أصلا للريف إلى المناطق الحضرية من جهة أخرى.

---

[1] سعيد النجار ، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997، ص.45.

[2] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ص.517-518.

من كل ما سبق يمكن القول أن برنامج الإصلاح الاقتصادي لم يلعب الدور المنوط به في هذا الجانب بل اكتفى فقط باقتراح ترتيب مؤقت وهو الصندوق الاجتماعي للتنمية، غير أن هذا الصندوق لا يمثل سياسة أو برنامجا متكاملا أو دائما للتشغيل ومواجهة قضية البطالة في مصر بشقيها الموروث والمحتمل، وإنما هو ترتيب مؤقت محدود الموارد مما يجعل الدور الذي يساهم في علاج مشكلة سوق العمل و البطالة شديد التواضع، ومن المؤكد أن مواجهة مشكلة البطالة لن تتحقق إلا في المدى الطويل إذا ما توافرت الاستثمارات الضخمة المطلوبة للنهوض بمعدل نمو الاقتصاد القومي، لذلك يجب تشجيع استثمارات القطاع الخاص والتنسيق بين احتياجات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من العمالة وأجهزة التعليم والتدريب.

المبحث الثالث: مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية في مصر

اتبعت مصر منذ فترة طويلة سياسة تجارية حمائية أدت إلى حجب المنافسة الأجنبية، وإعطاء المنتج المحلي في كثير من الصناعات فرصة استغلال السوق المحلية بأسعار تزيد عن مثيلاتها في الأسواق الدولية مع جودة أقل، جعلته يحقق أرباحا عالية على حساب المستهلك المصري. وقد اعتمدت السياسة التجارية في مصر على كل أنواع القيود الجمركية لتشكل ساترا أمام المنافسة الأجنبية، وتضمنت تلك القيود الحظر المطلق على عدد كبير من الواردات، وفرض قيود كمية على عدد آخر، وتطبيق ضرائب جمركية مرتفعة تتجاوز 150% في بعض الحالات، مما ترتب عن تلك الإجراءات إختلالات شديدة في توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة، وتجاهل مبدأ الميزات النسبية واستبعاد المنافسة.

وما تجدر الإشارة إليه أنه وحتى عام 1974 وهو بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي، كان نظام التجارة الخارجية يكاد يخضع لإشراف الحكومة بالكامل، ومع تقلص درجة التخطيط المركزي في ظل هذه السياسة الجديدة، فإن الرقابة المباشرة على الصادرات والواردات، قد استمدت من خلال نظام التراخيص وتطبيق أسعار صرف متعددة ومغالى فيها، بالإضافة إلى استخدام التعريفة الجمركية في التأثير على كمية وهيكل السلع الداخلة في التجارة الخارجية، فضلا عن قوائم حظر وتقييد الواردات السلعية لمصر. وقد عملت الجات خلال مفاوضاتها التجارية متعددة الأطراف للتخلص من هذه الترعة الحمائية، وأصبحت الأطراف المتعاقدة في الجات ملتزمة بعدم زيادة الضرائب الجمركية أو بفرض قيود كمية.

ومع تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1991 بدأت سياسة تحرير التجارة الخارجية تتضح بصورة أكثر فعالية، إذ قامت السلطات بتنفيذ بعض الإجراءات، بهدف تحويل الاقتصاد إلى نظام مفتوح في ظل حماية تعريفية معتدلة وتحويل توجه الصناعات المصرية إلى الإنتاج للتصدير، وشملت هذه الإجراءات

وضع جدول تعريفة جمركية جديدة عام 1986تم تعديلها بعد ذلك أكثر من مرة، حيث حدث خفض كبير في الحد الأعلى للتعريفة، وتضييق نطاق معدل التعريفة، وإلغاء قائمة المنتجات التي تحتاج إلى ترخيص حكومي مسبق بالاستيراد، وإلغاء قائمة المنتجات الممنوعة من الاستيراد، كما جرى إلغاء الحظر على مجموعة المنتجات التي كان محظور تصديرها.

المطلب الأول: تطور السياسة التجارية الخارجية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1986/1985 – 1975/1974)

لقد اتبعت مصر العديد من السياسات والإجراءات المنظمة لتجارتها الخارجية، منذ بداية الخمسينيات وحتى عام 1975، حيث لجأت إلى كل من القيود التجارية والرقابة على الصرف لتدعيم سياسة إحلال الواردات، كما اتجهت في الوقت ذاته إلى التدخل في جهاز الأسعار لتحقيق أهداف اجتماعية ومالية متعددة، وعلى الرغم من التحول والذي شهدته سياسة التجارة والصرف منذ بداية السبعينيات وبوجه خاص منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي مع بداية عام 1974، حيث بدأت محاولة لتخفيض حدة سيطرة وتدخل الدولة في هذا المجال وإعطاء قوى السوق الحرة دورا أكبر في توجيه الموارد، وزيادة إسهام القطاع الخاص في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا التحرر اقتصر – في واقع الأمر- على قطاع التجارة والصرف دون أن يمتد ليشمل كافة السياسات المؤثرة في هيكل الأسعار المحلية، حيث يعتبر صدور القرار الوزاري (1974/64) والخاص بالاستيراد بدون تحويل عملة، اللبنة الأولى في تحرير التجارة الخارجية في مصر، فضلا عن عناصر أخرى تضمنتها السياسة الانفتاحية مثل إنشاء السوق الموازية في عام 1974، وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستيراد، وإلغاء تراخيص الاستيراد في حالات عديدة، والتحرر من بعض القيود على التعامل بالنقد الأجنبي، فضلا عن إنشاء العديد من المناطق الحرة وذلك تماشيا مع سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية بصفة خاصة.

إلا أنه نتيجة لإتباع سياسات جزئية غير متكاملة في تحرير التجارة الخارجية، كثرت التعديلات بالقوانين والقرارات، مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية، فضلا عن خلق جو من عدم الاستقرار ترتب عليه إختلالات داخلية وأخرى خارجية، وتوزيع غير كفء للموارد الاقتصادية.

وفيما يلي استعراض للسياسة التجارية التي اتبعتها جمهورية مصر العربية منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام 1974 وإلى غاية عام 1986/1985.

الفرع الأول: هيكل التعريفة الجمركية

يعتبر هيكل التعريفة الجمركية أحد أدوات السياسة التجارية الهامة، لما لها من مقدرة على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد مر هيكل التعريفة الجمركية بتعديلات عدة(*) قبل التعديل الذي أجري عليه في عام 1975 عقب إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما حدث إصلاح شامل لهيكل التعريفة الجمركية في عام 1980، وذلك لمواكبة متطلبات الفترة القائمة ومواجهة التشوهات في الهيكل السابق.

لقد تميز هيكل التعريفة الجمركية الصادر في 1980 بتصاعد معدلات التعريفة مع درجة التصنيع، فالمواد الأولية تخضع بصفة عامة لتعريفة اسمية تتراوح ما بين (10% - 15%) بينما تخضع السلع الاستهلاكية لتعريفة اسمية تتراوح ما بين (150% - 175%) وتقع السلع الوسيطة بين هذين المعدلين السابقين.(1)

وعلى الرغم من ذلك ظهرت بعض المشاكل المتعلقة بهيكل التعريفة الصادر في عام 1980 منها على سبيل المثال تقييم الرسوم الجمركية وفقا لسعر الصرف الرسمي مما أدى إلى تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار يتراوح ما بين (15% - 40%)، ومن ناحية أخرى كثيرا ما كان الأمر يلتبس على المستثمرين ويؤثر على قراراتهم الاستثمارية نتيجة للتشوهات في هياكل الأسعار النسبية والناجمة عن التفاوت في معدلات الرسوم الجمركية بين المجموعات السلعية.

وكنتيجة لهذه التشوهات في معدلات الرسوم الجمركية وهيكل الأسعار ظهرت الحاجة إلى تعديلات وإصلاحات جديدة لإزالة التناقضات والاختلالات التي كشف عنها التطبيق العملي خلال الفترة (1980 - 1986) وهو ما تم بالفعل من خلال هيكل التعريفة الجمركية الجديدة الصادر في أوت من عام 1986.

الفرع الثاني: الحواجز غير الجمركية

وتتمثل هذه الحواجز في العناصر التالية:

(*) تم وضع أول هيكل للتعريفة في عام 1930 وذلك بهدف حماية صناعة مصر الوليدة، فضلا عن زيادة الإيرادات الحكومية، ثم تم وضع هيكل جديد للتعريفة الجمركية في عام 1962.

(1) هناء خير الدين وآخرون، السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع وإنتاج صادرات القطاع الخاص الصناعي في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص . 245.

أولا: الحواجز غير الجمركية على الواردات

وتتمثل هذه الحواجز فيما يلي:

1- اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المختصة:

هناك بعض الواردات التي لا يسمح باستيرادها إلا بعد موافقة بعض الوزارات والأجهزة الحكومية، سواء كانت هذه الموافقة متعلقة بالكميات المستوردة أو مستوى الجودة أو الأسعار. ويهدف هذا القيد إلى حماية الإنتاج المحلي، فضلا عن مراعاة اعتبارات تتعلق بالصحة والأمن ومستوى الجودة، ولقد كانت البنود الجمركية التي تخضع لهذا القيد حوالي 80 بندا جمركيا - حددها المرفق رقم 5 من القرار الوزاري رقم 1036 لسنة 1978 بشأن لائحة الاستيراد والتصدير- وذلك حتى عام 1987.

2- الاستيراد بشروط خاصة:

يعتبر الاسمنت السلعة الوحيدة والهامة التي تخضع لهذا النوع من التقييد، والذي كان يشترط معه أن يخضع الاسمنت المستورد لاختبارات معملية للتأكد من مطابقته للمواصفات القياسية العالمية، فضلا عن مواصفات أخرى يتعين على مستوردي المركبات والمعدات المستعملة مراعاتها، وتتفاوت هذه الشروط حسب المنتجات ولكنها تسري أساسا على المركبات والسلع الرأسمالية، ومع هذا كانت الواردات من بعض السلع الاستهلاكية والوسيطة تخضع لشروط خاصة.

3- الاستيراد شرط وجود خدمة للسلع المستوردة:

وفقا لهذا النوع من التقييد يشترط على المصدر الأجنبي أن يكون له وكيل تجاري مصري ومركز خدمة مناسبة توافق عليه وزارة الصناعة، وأن يقدم ضمان لتوفير قطاع الغيار، وتتكون السلع الخاضعة لهذا النوع من التقييد من الأجهزة المترلية، والجرارات، ومعدات النقل بصفة أساسية، ويهدف هذا التقييد إلى حماية المستهلك المحلي أو مستخدمي هذه المنتجات.

4- احتكار القطاع العام لعمليات الاستيراد:

كان الاستيراد من الدول المبرم معها اتفاقيات ثنائية قاصرا على شركات القطاع العام للتجارة الخارجية، إلا أنه في السنوات التالية للانفتاح الاقتصادي يسمح للقطاع الخاص بالاشتراك في جانب كبير من

عمليات الاستيراد والتصدير إلى جانب القطاع العام[1]، حيث صدر القرار الوزاري رقم 1974/64 بشأن الاستيراد بدون تحويل عملة والذي يسمح للمصريين والأجانب غير المقيمين باستيراد سلع من مواردهم الخاصة من النقد الأجنبي، وقد أكد القانون 1975/118 هذا الاتجاه وأصبح الاستيراد بدون تحويل عملة متاحا لكل من يملك نقدا أجنبيا وبدون قوائم يلتزم بالاستيراد من خلالها. وعليه فقد ظهر الاتجاه نحو إشراك القطاع الخاص في عمليات الاستيراد في ظل ظروف غير واضحة، ويرجع ذلك لتعدد القرارات التي تتيح وتحظر استيراد سلعة معينة، وكان هذا الوضع أكثر ظهورا منذ صدور اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير والمنشأ بالقرار الوزاري رقم (1978/1036) وظل على هذا النحو إلى ما بعد عام 1986.

5- الرقابة على الجودة:

شملت قائمة السلع الخاضعة للرقابة على الجودة نحو 56 بندا جمركيا، تضم معظمها سلعا غذائية إلى جانب بعض أنواع الأخشاب والمنتجات المعدنية الأساسية، ويهدف هذا التقييد إلى حماية المستهلك وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية، فضلا عن ضبط الاستيراد.

ثانيا: الحواجز غير الجمركية على الصادرات

كانت الحواجز غير الجمركية المفروضة على الصادرات بأنواعها المختلفة تهدف إلى حماية الصناعة المحلية في مصر، ولقد أخذت هذه الحواجز التنوع بين القيود الكمية والنوعية كالآتي:

1- حظر التصدير:

وتشتمل قائمة السلع المحظور تصديرها على 20 سلعة معظمها سلع غذائية، إلى جانب الجلود الخام، وورق الدشت، والورق المقوى، والأنواع منخفضة الجودة من الأقطان وخردة المعادن، وحظر التصدير هنا كان لأسباب معينة وهي أن القطاع العام كان يستورد عددا كبيرا من السلع الغذائية والأعلاف، وتطرحها في السوق المحلي بأسعار مدعمة، وقد فرض حظر التصدير على هذه السلع لمنع المهربين من تصدير هذه السلع المدعومة، إلى جانب ذلك فقد فرض حظر التصدير على الجلود الخام وخردة المعادن حتى يمكن توفير الحماية لسلسلة الأنشطة المرتبطة بصناعة الجلود والمعادن، وبالتالي حماية الصناعة المحلية. [2]

([1]) عادل المهدي، تحرير القطاع الخارجي وأثره على الصادرات المصرية، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 12 – 14 ديسمبر 1991، ص 6.

([2]) رفقي محمد أمين، مرجع سابق، ص. 141.

2- حصص التصدير:

كانت السلع الخاضعة لحصص التصدير تضم 17 سلعة معظمها سلع غذائية إلى جانب عوادم القطن، وعوادم الغزل، ويرجع السبب في فرض هذا القيد بالنسبة للسلع الغذائية إلى نقص المعروض المحلي منها، أما بالنسبة لعوادم القطن وغزله فيرجع إلى أسباب حماية الصناعة المحلية.

3- الموافقة المسبقة على التصدير:

كانت قائمة السلع التي تخضع لشرط الحصول على الموافقة المسبقة من الجهة المعنية على التصدير تضم 37 سلعة، وقد كانت حماية الصناعة المحلية هي الهدف من فرض هذا القيد في معظم الأحوال.

4- الموافقة المسبقة من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والرقابة على الجودة:

وكان ذلك يسري على قائمة تضم عدد من المجموعات السلعية التي يتعين لتصديرها الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة المذكورة، وذلك للتأكد من مستوى جودة ومواصفات هذه السلعة بجانب وجود قائمة أخرى بحيث كانت الرقابة على جودة هذه المجموعة الأخيرة من الصادرات إجبارية على القطاع العام واختيارية للقطاع الخاص.

الفرع الثالث: نظام الصرف الأجنبي

في تلك الفترة اتخذت الدولة عدة إجراءات لتحرير نظام سعر الصرف، بحيث تطور هذا الأخير على النحو التالي:

- في عام 1973 تم إنشاء السوق الموازية للنقد الأجنبي التي يتم في نطاقها التعامل طبقا لأسعار صرف سميت بالأسعار التشجيعية، وفي عام 1974 صدر القرار الوزاري رقم 64 والخاص بتطوير هذه السوق، كما أجاز للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبي القيام بتحويلها إلى البلاد في شكل عيني، وأجاز لغير المقيمين من مصريين وأجانب القيام بتوريد السلع التي حددت بالقرار الوزاري رقم 286 لسنة 1974، وذلك ما يعرف بنظام الاستيراد دون تحويل عملة.

- في عام 1976 صدر القانون رقم 97 الخاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي، وقد ألغى هذا القانون القيود التي فرضها القانون رقم 80 بسنة 1948 على حيازة المواطنين للنقد الأجنبي. [1]

(1) صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي رقم 51، القاهرة، ماي 1992، ص 116.

- في عام 1977 تم نقل عدد من الواردات والصادرات إلى السعر التشجيعي، كما تم رفع الرسوم الجمركية على عدد من السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة، كما تم إعفاء بعض مستلزمات الإنتاج من الرسوم تماما.

- في أول يناير 1979 اتخذت عدة إجراءات استهدفت تحديد أسعار الصرف للعملات الأجنبية من واقع علاقتها بالدولار ووفقا للأساس الذي يحسب على أساسه سعر صرف الدولار، باستثناء العمليات والحسابات المتعلقة باتفاقيات التجارة والدفع الثنائية بين مصر والدول غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، والعمليات الخاصة بتصفية أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية للدول الأعضاء قبل أول يناير 1979 وذلك على أساس سعر 70 قرش للدولار[1].

- اتخذت عدة إجراءات أخرى في يوليو 1981 أدت لتخفيض سعر صرف الجنيه بنسبة 20% وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الدولار ولتوفير الموارد اللازمة لتمويل الواردات، وبذلك تعددت أسعار الصرف كالآتي:

- سعر صرف الدولار في مجمع النقد الأجنبي للبنك المركزي 70 قرشا للدولار.
- سعر صرف الدولار في البنوك التجارية 84 قرشا للدولار.
- سعر صرف الدولار في السوق الحرة (غير الرسمية).
- سعر صرف الدولار الذي تقوم على أساسه اتفاقيات التجارة والدفع مع الدول غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

- في مارس 1984 اتخذت عدة إجراءات استهدفت القضاء على السوق غير الرسمية للصرف الأجنبي في مصر وذلك بالحد من تجارة العملات الأجنبية.

- في 5 فيفري 1985 صدرت عدة قرارات وزارية، استهدفت علاج حالة التدهور المستمر في سعر الصرف للجنيه المصري وارتفاع قيمة الدولار في السوق غير الرسمية على الرغم من تدهور الدولار في السوق، كما هدفت هذه القرارات إلى زيادة الثقة في قوة الجنيه المصري والاحتفاظ به.

- في 7 أفريل 1985 صدرت قرارات وزارية تضمنت العودة إلى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة مع استمرار تمويل القطاع الخاص من خلال مجمع السوق غير الرسمية، كما تضمنت تلك القرارات تخفيض قيمة الجنيه مرة أخرى والتي حددت قيمة الدولار 124 قرشا للبنكنوت، و125 قرشا للتحويلات، وقد وصل صرف الجنيه إلى قيمة مغال فيها والتي تجاوزت 200 قرشا للدولار في أفريل 1986.

(1) صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية ، مرجع سابق، ص 116.

الفرع الرابع: القطاع العام وسياسات الاستيراد والتصدير:

كانت كل عمليات الاستيراد ومعظم عمليات التصدير في مصر حتى عام 1973 يقوم بها القطاع العام بشركاته وهيئاته، لكن منذ عام 1974 تم إتباع سياسة اقتصادية جديدة، تمثلت أهم ملامح سياستي التصدير والاستيراد في الآتي:

أولا: السياسة الاستيرادية

في تلك الفترة تم تخفيض سيطرة الدولة على القطاع الخارجي من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، ومن خلال القانون 1975/118 بشأن الاستيراد والتصدير، والذي يسمح للقطاع الخاص بأن يقوم بعمليات الاستيراد بجانب القطاع العام، فضلا عن السماح للأفراد باستيراد أشياء للاستخدام الشخصي، ثم دعم ذلك صدور قرار وزاري رقم (1975/1058) والذي سمح للأفراد المصريين والأجانب بالاستيراد فيما عدا 18 سلعة قصر استيرادها على القطاع العام، والتي تتمثل معظمها في السلع الغذائية بجانب السلع الإستراتيجية للدفاع والإنتاج الحربي.

ثانيا: السياسة التصديرية

منذ صدور القانون 1975/118 ولائحته بالقرار 1975/1036 ألغيت القوانين السابقة التي تعطي الفرصة للقطاع العام لاحتكار عمليات التصدير، فأصبح الاتجاه العام هو حرية التصدير لكافة السلع بالتنافس بين القطاعين العام والخاص، باستثناء بعض السلع التي تعد ذات وضع تسويقي خاص يجب سيطرة الدولة عليه، كما أن الحكومة لم تعط الحرية كاملة بل قيدتها بتفويض من وزير الاقتصاد في التدخل بحظر السلع التي يرى ضرورة لحظرها [1].

وبجانب سياستي الاستيراد والتصدير اتخذت مجموعة من القرارات والإجراءات الهامة كان من أهمها[2]:

- فتح بعض المناطق الحرة في مدن بور سعيد والقاهرة والإسكندرية أملا في جذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية لهذه المناطق وخصوصا تلك التي تنتج سلعا للتصدير.
- إعادة تنظيم القطاع العام وذلك بصدور القانون 1975/111 الذي تم بموجبه حل المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية والتي كانت تسيطر على تجارة مصر الخارجية، وتم السماح للقطاع الخاص بمزاولة نشاطه في مجال الاستيراد للعديد من السلع التي كان يستوردها القطاع العام.

(1) حسني مهران، تنمية الصادرات الصناعية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، كلية التجارة، 1991، ص ص. 134-135.
(2) صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، مرجع سابق، ص. 117.

الفرع الخامس: حوافز التصدير

اتجهت الدولة إلى إعطاء حوافز متعددة للصادرات بهدف تنميتها وذلك من خلال العديد من السياسات والإجراءات وهي:

أولا: الدعم المباشر للصادرات الصناعية

اتجهت الدولة خلال تلك الفترة إلى إتباع سياسة منح الدعم لبعض سلع التصدير (القطن المحلوج، الأرز المبيض، المواد الغذائية، الغزل والملابس الجاهزة) التي لا تزال تكلفة إنتاجها محليا تزيد عن أسعارها في الأسواق العالمية، حتى تستطيع تلك السلع المنافسة مع مثيلاتها الأجنبية[1].

ثانيا: الدعم غير المباشر للصادرات الصناعية

تقوم الدولة بتقديم بعض الحوافز غير المباشرة لمصدري السلع الصناعية، بهدف تشجيع وتنمية الصادرات وهي:

1- حوافز تتعلق بالتسهيلات الجمركية

وكان من أهمها تطبيق نظامي السماح المؤقت واسترداد الرسوم الجمركية (الدروباك):

1-1- نظام السماح المؤقت:

ويهدف إلى تشجيع وزيادة فرص التصنيع وزيادة حجم المشروعات، فضلا عن تمويل خزانة الدولة بالعملات الأجنبية الناشئة عن عمليات التصدير، وهو نظام يتم بمقتضاه الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع أو المواد الأولية اللازمة للإنتاج بغرض التصنيع بشرط تصدير السلعة المنتجة خلال فترة معينة، وبانتهاء هذه الفترة بدون إعادة التصدير تصبح الضريبة الجمركية واجبة التحصيل.

(1) معهد التخطيط القومي، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 127، سبتمبر 1999، ص 126.

1-2- نظام استرداد الرسوم الجمركية (الدروباك):

ويهدف إلى تحقيق إيجاد فرص للتصنيع والتشغيل ومنافسة الإنتاج المحلي للإنتاج الأجنبي[1]. وبموجب هذا النظام يعطي للمصدر الحق في استرداد الضريبة الجمركية على السلع المستوردة التي يعاد تصديرها، بجانب السماح باسترداد الضريبة الجمركية المدفوعة على المواد الأولية المستوردة بعد تصنيعها وإعادة تصديرها.

2- حوافز تتعلق بأسعار الصرف:

إن القرار الوزاري 1983/126 قد أعطى للجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والأفراد ووحدات القطاع الخاص المرخص لهم بمزاولة عمليات التصدير، أن يجنبوا حصيلة صادراتهم والتي تدخل ضمن مجمع النقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة وذلك لاستيراد ما يلزمهم من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، بما قد يكون له آثار إيجابية على دفع حركة الصادرات الصناعية، حيث أنه يتيح الفرصة أمام الشركات المصدرة للتصرف في حصيلة صادراتهم بحرية بما ينعكس أثره على تحسين جودة الصادرات وزيادتها.

المطلب الثاني: تطور السياسة التجارية الخارجية المصرية خلال الفترة (1987/1986-1990/1989)

لقد بدأت الحكومة المصرية في التحرك السريع خلال النصف الثاني من الثمانينات من خلال إجراء إصلاحات جوهرية في سياسات التجارة الخارجية، أملا في أن يؤدي إصلاح سياسات التجارة الخارجية وخاصة إصلاح هيكل التعريفة الجمركية إلى تحسين أداء الصادرات بزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، حيث تم إلغاء لجان ترشيد الاستيراد في يوليو 1986، واستبدلت بقائمة حظر تتضمن عددا من السلع، مع استمرار خضوع الاستيراد لبعض الإجراءات والنظم الإدارية. وعلى الرغم من هذه السياسات والإجراءات التي اتبعتها الحكومة، والتي تعد بمثابة منعطف هام في طريق المحاولات المبذولة لتحرير التجارة الخارجية، إلا أن نظام التجارة الخارجية ظل يتسم باتساع نطاق الحواجز غير الجمركية – سواء المتعلقة بالصادرات أو تلك المطبقة على الواردات– فضلا عن الحماية المرتفعة الممنوحة للإنتاج المحلي بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تطور السياسة التجارية خلال الفترة (1987/1986 – 1990/1989) من خلال أربعة عناصر هي هيكل التعريفة الجمركية والحوافز غير الجمركية، وحوافز التصدير، وكذا نظام الصرف الأجنبي.

(1) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثالث والثلاثون، القاهرة، 1993/92، ص. 95.

الفرع الأول: هيكل التعريفة الجمركية

لقد شهدت الفترة محل الدراسة عدة تعديلات في هيكل التعريفة الجمركية بدأت في أوت 1986 بإصلاح جمركي شامل وذلك بصدور القرار الجمهوري رقم 1986/351 والذي بمقتضاه صدر نظام جديد للتعريفة الجمركية وتم إلغاء القرار السابق رقم 1980/202[1]، وكان الهدف من هذه التعديلات محاولة إصلاح هيكل التعريفة الجمركية، وخلق حوافز للمنتجين المحليين وبذلك استهدف هيكل التعريفة الجمركية الجديد تحقيق ما يلي[2]:

- تبسيط هيكل فئات التعريفة، وذلك بتخفيض الفئات من 43 فئة إلى 10 فئات وخفض معدلات التعريفة إلى 5% كحد أدنى، و 160% كحد أقصى، فيما عدا الواردات من السلع الغذائية التي خضعت لمعدل تعريفة قدره 1%.
- إلغاء الرسوم والضرائب الإضافية الملحقة بالتعريفة.
- العمل على توازن هيكل التعريفة، حيث تخضع المواد الخام والسلع الغذائية الأساسية لضرائب منخفضة للغاية، بينما تخضع السلع الوسيطة والرأسمالية لضرائب معتدلة، أما السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية فتخضع لضرائب مرتفعة، وكان الهدف من ذلك تشجيع النشاط الصناعي.
- منح تخفيضات جمركية تتزايد كلما زادت نسبة المكونات المحلية المستخدمة في المنتج النهائي، وذلك بهدف تشجيع صناعة التجميع المحلي، حيث تصل نسبة التخفيض إلى 75% من ضريبة الواردات المقررة في التعريفة الجمركية.
- تعديل سعر الصرف الذي يتخذ كأساس لتقويم الواردات للأغراض الجمركية حتى يعكس القيمة الحقيقية للواردات بالعملة المحلية.

كما حدثت تعديلات أخرى على هيكل التعريفة الجمركية الصادرة في 1986 وذلك في عام 1989، حيث عدلت فئات الضريبة ليصبح الحد الأدنى 3.5% بدلا من 5%، والحد الأقصى 120% بدلا من 160%، بينما خفضت الضريبة على السلع الاستهلاكية الغذائية الأساسية إلى 0.7% بدلا من 1%، ثم حدث تعديل آخر عام 1990 حيث تم إلغاء بعض الإعفاءات لتنخفض النسبة التي تمثلها في إجمالي الإيرادات الجمركية من 49% عام 1986 إلى 17% عام 1990.

([1]) عادل المهدي، تحرير القطاع الخارجي وأثره على الصادرات المصرية، مرجع سابق، ص. 7.
([2]) هدى السيد، الحماية الفعلية في إطار تحرير الاقتصاد القومي المصري، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين، القاهرة، 12-14 ديسمبر 1991، ص. 6.

الفرع الثاني: الحواجز غير الجمركية

منذ تنفيذ النظام الجديد للرقابة على الواردات، وإلغاء لجان ترشيد الاستيراد، انتهى العمل بنظام القيود الكمية والحصص واستبدل بقائمة السلع المحظور استيرادها، ويعتبر إلغاء نظام تراخيص الاستيراد خطوة جادة في اتجاه تحرير التجارة الخارجية حيث استخدمت مصر عدد كبير من الحوافز غير الجمركية المتمثلة في القيود الكمية والنوعية والإدارية المفروضة على عدد كبير من السلع المستوردة والمصدرة وهي:

أولا: الحواجز غير الجمركية على الواردات

وقد شمل هذا النوع من الحواجز ما يلي:

1- حظر الاستيراد:

عند بدء العمل بنظام حظر الاستيراد بموجب القرار الجمهوري رقم 333 الصادر في 21 أوت 1986، كان الحظر يغطي 210 بندا جمركيا من بنود تعريفة بروكسل تشمل 548 سلعة نصفها تقريبا سلع استهلاكية غير معمرة. وفي عامي (1987- 1989) تم إضافة عدد آخر من السلع إلى قائمة الحظر، ومع مطلع عام 1990 كان عدد البنود الجمركية الخاضعة للحظر 225 بند يشمل حوالي 571 سلعة، وقد استهدف الحظر حماية الإنتاج الصناعي المحلي الذي يتمكن من تلبية الاحتياجات المحلية، واعتبارا من شهر ماي عام 1990 بدأ في رفع عدد من السلع من قائمة الحظر، ومع حلول شهر ماي عام 1991 أصبحت القائمة تضم 105 سلع فقط.

2- وقف فتح اعتمادات مستندية للاستيراد:

بدأ العمل بهذا النظام في عام 1988، وفي مارس 1989 تم إضافة عدد كبير من السلع إلى قائمة السلع الموقوف فتح اعتمادات مستندية لاستيرادها، وقد بلغ عدد هذه السلع 77 سلعة في نهاية عام 1989، وقد كان العجز الشديد في العملات الأجنبية هو الدافع الأساسي وراء الأخذ بهذا النظام، وفي نظر واضعي السياسة كان هذا النوع من القيود الاستيرادية ذا طبيعة مؤقتة و لم يكن أحد السمات الثابتة لنظام التجارة الخارجية لمصر، إلا أنه اعتبارا من ماي 1990 تم تطبيق القرار الوزاري 1986/333 الصادر في أوت 1986 والذي يتضمن عدة توجيهات للبنك المركزي، بأن يخفض تدريجيا عدد السلع الواردة في قائمة السلع الموقوف فتح اعتمادات مستندية لاستيرادها. وقد تم بالفعل إلغاء هذه القائمة ونقل عدد قليل من السلع التي كانت واردة بها إلى قائمة السلع المحظور استيرادها(*).

(*) تم ذلك من خلال القرار الوزاري رقم 1991/275 الصادر في 30 ماي 1991.

ثانيا: الحواجز غير الجمركية الأخرى على الواردات

وتمثلت هذه الحواجز غير الجمركية في الآتي:

1- اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المختصة:

بلغ عدد البنود الخاضعة لهذا القيد 80 بندا جمركيا حددها المرفق رقم 5 من القرار الوزاري رقم 1036 لسنة 1978 بشأن لائحة الاستيراد والتصدير، وبصدور القرار الوزاري رقم 241 في 20 ماي 1987 انخفض عدد البنود الجمركية الخاضعة لهذا القيد إلى 47 بند جمركي، ثم أضيف إليها بنود أخرى حتى بلغ عدد هذه البنود في نهاية عام 1989 نحو 65 بند جمركي، وفي ماي 1991 صدرت اللائحة التنفيذية الجديدة للاستيراد والتصدير حيث انخفض عدد البنود الجمركية الخاضعة لهذا القيد إلى 24 بند جمركي، ونقلت البنود الأخرى إلى قائمة السلع التي تستورد بشروط خاصة.

2- الاستيراد بشروط خاصة:

الاسمنت هو أهم السلع التي يطبق عليها هذا القيد، بالإضافة إلى 13 بند جمركي.

3- الاستيراد بشرط وجود خدمة للسلع المستوردة:

وتم إلغاء هذا النوع من التقييد، وذلك طبقا للائحة التنفيذية الصادرة في ماي 1991.

4- تدخل القطاع العام بنسبة كبيرة في التجارة الخارجية، وفي تلك الفترة تم السماح للقطاع الخاص بمشاركة القطاع العام.

5- الرقابة على الجودة:

في عام 1989 تم إضافة أجزاء السيارات المستوردة والسلع الاستهلاكية المعمرة إلى قائمة السلع الخاضعة لهذا القيد، ويهدف هذا القيد إلى حماية المستهلك، فضلا عن ضبط الاستيراد.

6- ودائع الاستيراد:

يعني هذا القيد ضرورة قيام المستورد بإيداع مبلغ يعادل قيمة الواردات، ويتم إيداع 35% من المبلغ عند التقدم لفتح الاعتماد المستندي للاستيراد، ثم يودع 65% عندما يتم بالفعل فتح الاعتماد المستندي، وفي الواقع كان مقدم الاستيراد يظل مجمدا لمدة تصل إلى ثلاثة شهور في المتوسط دون حصول المستورد على أي فائدة على هذا المبلغ وهو ما يعني تحمل المستورد تعريفة جمركية إضافية تصل إلى 6% كل هذا بالنسبة للوحدات التجارية، اما بالنسبة للوحدات الإنتاجية يتم تخفيض النسبة الأولى إلى 15% وتزاد النسبة الثانية إلى 85%.

7- موازنة وتخفيض النقد الأجنبي:

يتم من خلال الموازنة السنوية للنقد الأجنبي تخصيص حصيلة العملات الأجنبية المتوقع الحصول عليها من مجمع البنك المركزي لسداد الديون، وتخصيص العملات الأجنبية بالسوق المصرفية الحرة على مختلف

الأجهزة الحكومية على أساس السعر السائد في السوق، ولكن عندما يتم تجاوز الطلب على هذه العملات المعروض منها يتم تقنين الموارد من خلال تحجيم مخصصات القطاع العام من العملات الأجنبية ووقف فتح اعتمادات مستندية[1]. أما القطاع الخاص فقد سمح له بالاحتفاظ بحصيلة صادراته لمدة سنة على الأكثر، على أن يقوم بعدها ببيع الأرصدة غير المستحقة للبنوك التجارية بالسعر السائد في السوق المصرفية الحرة.

ثالثا: الحواجز غير الجمركية على الصادرات

وتشمل هذه الحواجز ما يلي:

1- حظر التصدير:

في عام 1987 تم تخفيض عدد السلع المحظور تصديرها إلى 6 سلع فقط بعد أن كانت 20 سلعة في ظل لائحة الاستيراد والتصدير لعام 1978، أما بالنسبة لحظر التصدير بغرض حماية الصناعات المحلية فقد اقتصر هذا على تصدير الجلود الخام وخردة المعادن، حتى يمكن توفير الحماية للأنشطة المرتبطة بصناعتي الجلود والمعادن[2].

2- حصص التصدير:

خفضت السلع التي تخضع لهذا القيد من 17 سلعة إلى 4 سلع فقط، وهي الصوف الخام، والعوادم الصوفية، والجلود المدبوغة، وعوادم القطن والغزل ومرتجعات الصحف.

3- الموافقة المسبقة على التصدير:

خفضت السلعة المرتبطة بهذا القيد من 37 سلعة إلى سلعتين فقط هما الغزل والنسيج وذلك طبقا للائحة التنفيذية للقرار 1991/275.

4- الموافقة المسبقة من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والرقابة على الجودة.

5- احتكار القطاع العام تصدير بعض السلع لدول الاتفاقيات.

الفرع الثالث: حوافز التصدير

تتمثل حوافز التصدير في كل من التسهيلات الجمركية وتبسيط الإجراءات التصديرية، وتخفيض القيود المفروضة على الأنشطة التجارية للقطاع الخاص، إضافة إلى التوسع في مجال تمويل وتأمين الصادرات، وذلك كما يلي:

(1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد السادس والأربعين، القاهرة، 1993، ص ص149-150.
(2) هدى السيد، مرجع سابق، ص 7.

أولا: التسهيلات الجمركية وتبسيط الإجراءات التصديرية

لقد قامت الحكومة بخطوات واضحة نحو تبسيط إجراءات التصدير من خلال إعادة النظر في إجراءات التصدير في الأعوام (1989، 1990، 1991)، والذي أسفر عن تبسيط إجراءات السماح المؤقت والدروباك، حيث كان هناك مشاكل في تطبيق نظام الدروباك المرتبطة بطول الفترة وكثرة إجراءات رد الرسوم التي سبق دفعها على مستلزمات الإنتاج، فضلا عن الخلاف على التقدير، حيث أصدرت قرارات تحدد فترة أسبوعين لاسترداد الضرائب في نظام الدروباك، خفضت إلى أسبوع واحد.

ثانيا: تخفيض القيود المفروضة على الأنشطة التجارية

فقد سمح للمشروعات في ظل قانوني الاستثمار (1974/43) و (1989/230)، وللتعاونيات بعقد اتفاقيات للصفقات المتكافئة مع الشركات والوحدات القائمة بالدول التي تبرم معها مصر اتفاقيات ثنائية للتجارة والدفع، بشرط أن تتضمن هذه الصفقات سلع واردة في القوائم الملحقة لهذه الاتفاقيات[1].

ثالثا: التوسع في مجال تموين وتأمين الصادرات

تم ذلك من خلال البنك المصري لتنمية الصادرات، حيث بدأ العمل الفعلي لهذا البنك في فيفري 1985، ويهدف هذا البنك إلى تشجيع وتنمية الصادرات المصرية من خلال أربعة أنشطة[2] تتمثل في تمويل التجارة الخارجية وتمويل وترويج المشروعات التصديرية، وضمان وتأمين الصادرات، ومركز معلومات التصدير.

الفرع الرابع: نظام الصرف الأجنبي

في النصف الأخير من الثمانينات، اتخذت عدة إجراءات لتوحيد سعر الصرف على نحو يعكس قيمته الحقيقية والقضاء على السوق السوداء فانخفض عدد أسعار الصرف إلى أربعة أسعار، وفي ماي 1987 أصبح هناك سعران رسميان هما سعر مجمع البنك المركزي وسعر السوق المصرفية الحرة، وتشير الدلائل إلى أنه نتيجة المغالاة في تقدير قيمة هذين السعرين، تفوق الطلب على العملات الأجنبية على المعروض منها، مما أدى إلى ظهور سوق ثالثة موازية للصرف الأجنبي.

(1) معهد التخطيط القومي، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 104.
(2) نجوى علي خشبة، تمويل الصادرات: رؤية من خلال تجارب بعض الدول النامية، مصر المعاصرة، العدد 448، أكتوبر 1997، ص ص71-75.

المطلب الثالث: تطور السياسة التجارية الخارجية المصرية ابتداء من 1990 وأهم إجراءات تحرير التجارة الخارجية

استكمالا لإجراءات تحرير التجارة الخارجية، تبنت الحكومة برنامجا جذريا وشاملا للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، حيث اشتمل هذا البرنامج على سياسات وإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وقد تبنت الحكومة هذا البرنامج في النصف الأول من عام 1990، والذي كان من بين إصلاحاته الهيكلية، السعي نحو تحرير النظام التجاري، وذلك من خلال تخفيض وتبسيط التعريفة الجمركية وتخفيض الحواجز غير الجمركية والإدارية وخاصة منها إلغاء نظم تراخيص الاستيراد، وإبقاء قائمة السلع المحظور تصديرها في أضيق الحدود، إلى جانب إعادة هيكلة التعريفة الجمركية واقترانها بإصلاح النظام الضريبي، لترشيد الإيرادات الضريبية، وذلك بالعمل على تقليص الاعتماد على الرسوم كمورد رئيسي من موارد الخزينة العامة، وإيجاد بدائل ضريبية لها قاعدة عريضة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، مثل فرض وتعميم ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة، هذا فضلا عن الإصلاحات التي تمت في سعر الصرف والتي انتهت بتحريره كاملا، وذلك بتوحيده في أكتوبر 1991، بجانب صدور التشريعات التي تنظم التعامل في النقد الأجنبي بما يؤدي إلى مزيد من المنافسة بين الوحدات المتعاملة فيه، وتماشيا مع أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي تقوم مصر أيضا بتنفيذ التزاماتها تجاه المنظمة العالمية للتجارة، وهذا من شأنه تحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار الخاص وإجراء إصلاحات مؤسسية تتواءم مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

وقد ارتكز برنامج تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من العناصر وهي هيكل التعريفة الجمركية، والحواجز غير الجمركية، ونظام الصرف الأجنبي، وحوافز التصدير، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: هيكل التعريفة الجمركية

منذ عام 1991، ومن خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي تم إصلاح التعريفة الجمركية من خلال مجموعة من الخطوات التالية:

1- تضييق التباين بين الحد الأدنى والحد الأعلى لفئات التعريفة الجمركية من (0.7% - 120%) إلى (5% - 100%) في ماي 1991(*)، وتم تضييق هذا النطاق مرة ثانية ليصبح (5% - 80%) في فيفري 1993، ثم إلى (5% - 70%) في ديسمبر 1993، مع وجود بعض الاستثناءات على الحد

(*) القرار الجمهوري رقم 178 الصادر في 21 ماي 1991.

الأدنى تجاه بعض السلع مثل القمح، والحبوب الزيتية، واللبن المجفف للأطفال، وأيضا على الحد الأعلى على السلع مثل المشروبات الروحية، وأدوات التجميل، التبغ، والسيارات.

2- تم إزالة التفضيلات الجمركية لعدد 29 بند من إجمالي 90 بند، وكذلك تم إلغاء31بند آخر في أوت 1992[1]، ليصبح عدد بنود التفضيلات الجمركية 30 بند، والتي بمقتضاها كانت بعض السلع تحصل على تفضيلات، وقد تم إلغاء جميع التفضيلات في نهاية ديسمبر 1993 باستثناء الذين تحكمهم اتفاقيات دولية والخاصة بالصحة والسياحة.

3- بدأ العمل بنظام التعريفة الجمركية المنسقة في فيفري عام 1994، والتي تتراوح ما بين 30% إلى 70% ما عدا بعض الاستثناءات الخاصة بالسلع الرأسمالية في حدود 10%، والخاصة بالسلع التموينية الضرورية، وقد روعي عند تحديد فئات الضريبة الجمركية ما يلي:

- تخفيض الحدود القصوى للضريبة الجمركية لتنشيط حركة التجارة الدولية، وتوفير القدر الملائم لحماية المنتجات المصرية، وفتح مجالات لتصدير السلع المصرية.
- تخفيض الضريبة الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية بهدف تنشيط العملية الإنتاجية وفتح مجالات الاستثمار وتشجيعه.
- إعادة النظر في الفئات والتدرج الضريبي للتعريفة الجمركية الحالية، حيث تم تخفيض الحد الأقصى لمعدل التعريفة الجمركية باستثناءات قليلة تشمل السيارات ذات سعة أكبر من 1300CC، والسجائر والكماليات إلى 70% بعد أن كانت 80% خلال المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي.

وقد تضمنت التزامات مصر تجاه منظمة التجارة العالمية فيما يخص تحرير تجارة السلع، تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية على الواردات خلال فترات محددة وذلك للوصول إلى فئة الربط الجمركية في نهاية تلك الفترات، وهي تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 25% على 10 سنوات، اعتبارا من 1996/01/1، وعلى السلع الصناعية بنسبة 10% على 5 سنوات اعتبارا من 1996/1/1 فيما عدا بعض البنود ذات المعالجات الخاصة وسيارات الركوب، وعلى المنسوجات والملابس الجاهزة بنسبة 30% على 10 سنوات تنتهي في 2004/12/31.

لقد اتخذت مصر مجموعة من الإجراءات لتخفيض التعريفة الجمركية في عام 1995، إذ تم تخفيض الحد الأقصى للتعريفة إلى 70% ثم إلى 55% عام 1996، وفي عام 1997 تم خفض نطاق التعريفة

(1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد السادس والأربعون، مرجع سابق، ص 15.

الجمركية على الواردات إلى (5% - 50%)ـــ لتصل عام 1998 إلى 40%، كما تم إلغاء الحظر الاستيرادي على الدجاج وحل محله تعريفة جمركية فئة 80% بمقتضى القرار الوزاري رقم 2 لسنة 1998.

وفي عام 2002 تم رفع الحظر وفرض رسوم جمركية نوعية على الملابس الجاهزة المستوردة من الخارج في نطاق (30 جنيه إلى 1400 جنيه للقطعة الواحدة) [1].

إن ما يمكن ملاحظته فيما يخص متوسط معدلات التعريفة الجمركية الاسمية في مصر، هو أن متوسط التعريفة في عام 1994 وصل إلى 35.2% وفي عام 1993 بلغ 37.8% وهي متوسطات مرتفعة نسبيا وذلك لأنه تم تحويل معظم القيود غير الجمركية إلى تعريفات جمركية معادلة، كما أن سعر الصرف الذي استخدم في تقييد الواردات للأغراض الجمركية تم إعادة تقييمه من 1.853 جنيه للدولار في أوت 1986 إلى المتوسط الشهري للسعر الموحد في السوق الحرة بداية في 1991/11/1. كما تم فرض ضريبة المبيعات في عام 1991 كجزء من الإجراء المالي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وامتدت لتشمل الواردات السلعية بمعدل مرن 10% يتم احتسابه على أساس إجمالي سعر الشراء مضافا إليه قيمة التعريفة الجمركية، أما الانخفاض الذي حدث في متوسط معدلات التعريفة منذ عام 1996 حيث أصبح 18.8% يرجع إلى التخفيضات المتتالية في معدلات التعريفة الجمركية تنفيذا لالتزامات مصر في منظمة التجارة العالمية بداية من عام 1995[2]، وكذلك استكمالا لمطالب برنامج الإصلاح الاقتصادي بشأن تحرير التجارة، أما السبب في ارتفاع متوسط معدلات التعريفة الجمركية في عام 1999 إلى 20.2% يرجع إلى تحويل الحظر الذي كان مفروضا على الدواجن والمنسوجات إلى تعريفات جمركية.

في سبتمبر 2004 أعلن وزير المالية التعريفة الجمركية الجديدة قانون رقم 300 لسنة 2004 وقد تم صياغة التعريفة من جديد حتى يتم القضاء على تشوهات جمركية سابقة، حيث كانت التعريفة الجمركية السابقة تحتوي على 8000 بند تم حذف 1500 بند، هي من أهم البنود التي تشمل انحرافات وتشوهات جمركية، وقد ركزت التعريفة على تبسيط الإجراءات الجمركية وذلك عن طريق:

- تخفيض المتوسط العام للتعريفة الجمركية ليصبح 19%.
- خفض عدد فئات التعريفة من 27 فئة جمركية إلى 6 فئات فقط.
- إلغاء معظم بنود التعريفة الجمركية والإبقاء على الضروري منها، ليصبح أقل من 6000 بند فقط مقابل نحو 13000 بند تعريفي، وهو ما يتوافق مع جداول التعريفة الجمركية العالمية.

(1) كتاب الأهرام الاقتصادي، التعديلات الجديدة للتعريفة الجمركية، العدد 172، أفريل 2002.

(2) ministry of economy and forynt trade, development economic policy analysis project (DEPRA) the economic analysis of tariff reform in Egypt, vol 1, main report, October 2000, p. 6.

- إلغاء كل الرسوم والمصاريف الإدارية والتي كانت تتراوح بين 1% و 4% والاكتفاء بفرض الضريبة الجمركية بالفئات المحددة لها.
- إزالة كل الرسوم على الصادرات.
- توحيد فئة التعريفة الجمركية سواء كان الوارد للاستخدام الصناعي أو التجاري ويمكن تقسيم الهيكل العام للتعريفة الجمركية كالتالي[1]:
  - مستلزمات صناعية أولية، قطع غيار وسلع غذائية 2%
  - مستلزمات وقود وزيوت خام وسلع رأسمالية عدا معدات النقل 5%
  - مستلزمات صناعية مصنعة ووقود مصنع 12%
  - سلع استهلاكية غير معمرة 22%
  - سلع استهلاكية نصف معمرة 32%
  - سلع استهلاكية معمرة 40%
  - سيارات ركوب 36%
  - سيارات أخرى 28%

وعليه يتضح أن التعريفة الجديدة راعت البعد الاجتماعي، وذلك عن طريق خفض الرسوم على السلع الأساسية، ومستلزمات القطاع الزراعي لتوفير الأمن الغذائي، كما تم خفض الرسوم الجمركية على قطاع النقل وقطاع التشييد بهدف المساعدة على النهوض والتنمية للاقتصاد القومي ككل. وعلى الرغم من أن هذه التعديلات في هيكل التعريفة الجمركية تطور إيجابي لأنها عملت على الحد من التشتت بين معدلات هيكل التعريفة الجمركية وحسنت من مؤشراتها، إلا أن المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية في مصر 19% يظل أعلى من المتوسط السائد لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية الذي يبلغ نحو 15%، وفي الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية يبلغ بنحو 10% ويفسح ذلك المجال لبحث إمكانية التحول نحو المزيد من تحرير التجارة الخارجية، بهدف تعظيم الاستفادة من المنافع المحتملة لهذا التحرير[2].

(1) التعريفة الجمركية الجديدة، قانون رقم 300 لسنة 2004، وزارة المالية، مصلحة الجمارك، سبتمبر 2004.
(2) أمنية حلمي، أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 101، أفريل 2005، ص 13.

الفرع الثاني: الحواجز غير الجمركية

قامت الدولة بإلغاء نظام تقييد الاستيراد ولجان الترشيد، حيث تمت مراجعة السلع التي كانت تخضع لقوائم الحظر، وبدأ إصدار القرارات برفع الحظر وهو ما أدى إلى تحرير معظم الواردات، وإلغاء الاستثناءات التي كانت تمنح للقطاع العام للاستيراد. وقد تم تحويل القيود غير الجمركية إلى تعريفات جمركية كجزء من تحرير الواردات طبقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ التزامات مصر في اتفاقية الجات، وذلك في ظل الإجراءات التالية[1]:

1- انخفاض نسبة الإنتاج الذي كان خاضع للحماية من خلال حظر الاستيراد من 37.2% من جملة الإنتاج الزراعي والصناعي في مارس 1990 إلى 33.3% في مارس 1991 وإلى 22.7% في جويلية 1991 وإلى 13% في أوت 1992، ليصل بعد ذلك إلى 10% في ديسمبر 1992.
2- تم إلغاء كامل الحظر على الواردات في نهاية 1993 ما عدا الحظر المفروض على المنسوجات والملابس الجاهزة والدجاج، ثم ألغي الحظر على الدجاج في جويلية 1997، وحل محله تعريفة جمركية فئة 80% وعلى المنسوجات في أوائل عام 1998، وبقي الحظر على الملابس الجاهزة حتى انتهى في بداية عام 2002، إلا أن رفع الحظر على المنسوجات والملابس الجاهزة سوف يعرضها لمنافسة شديدة من قبل المنتجات الأجنبية المماثلة لها نتيجة انخفاض الحماية الفعلية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من 27.6% و 43.4% عام 2000 على الترتيب إلى 10.3% و 31.6% عام 2004، وتتمثل الحماية الفعلية في هيكل التعريفة الجمركية، الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج، وإعانات التصدير، كما أنه من المقرر أن يصل معدل الحماية الفعلية عام 2007 على المنسوجات إلى 17.9% وعلى الملابس الجاهزة إلى 19.9% وهي معدلات حماية فعلية مرتفعة لمتوسط الصناعة التحويلية[2].
3- تخفيض قائمة السلع التي كانت تستورد بشروط خاصة وبموافقة الجهات المعنية من 55 سلعة إلى 9 سلع حتى عام 1993/1992، ليتم إلغاؤها بالكامل في العام التالي 1994/1993.
4- تم إلغاء وقف فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد في ماي 1991.

(1)- أمنية حلمي، مرجع سابق، ص 13.
(2)- ahmed galal and nihal el-megharbel, do governments pick winner's or loser? An assessment of industrial policy in Egypt, the Egyptian centre economic studies, working paper n° 108, December 2005, p. 18.

5- تخفيض الوديعة النقدية المفروض إيداعها عند فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد من 35% إلى 10% في حالة الاستيراد للإنتاج وإلى 20% في حالة التجارة، وتم إلغاؤها بالكامل في أوت 1992.

6- رفع الحظر على الملابس الجاهزة والسماح بدخولها اعتبارا من 2002/1/1(*)، حيث تم تعديل التعريفة القائمة في ديسمبر 2001 وتطبق على السلع المستوردة اعتبارا من 2002/1/1، وقد تضمن القرار ما يلي:

- فرض رسم جمركي نوعي على الواردات من الملابس الجاهزة.
- خفض الضريبة الجمركية على 68 منتج، ورفعها على 28 منتج، وإعفاء أكثر من 20 بند من مستلزمات صناعة الملابس.

ويعتبر هذا القرار أحد التدابير التي اتخذتها مصر لتوفيق أوضاع قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وفقا لتعهداتها في اتفاقية الجات والخاصة بتحرير هذا القطاع، كما أن هذا القرار يحد من التأثيرات الضارة التي يتعرض في ضلها قطاع الملابس الجاهزة في مصر نتيجة التهريب، بجانب تشجيع الصناعة المحلية ورفع قدرتها على المنافسة الخارجية إلى جانب انخفاض معدل الحماية الفعلية إلى هذا القطاع.

7- صدور القانون رقم 161 لسنة 1998 من أجل حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، لتتولى وزارة التجارة الخارجية توفير المعلومات اللازمة لإثبات حالة الدعم والإغراق، أو الزيادة غير المبررة في الواردات، وتقديم المعونة الفنية للمنتجين المحليين عند تعرضهم لشكوى من إحدى الدول.

8- في مارس 2003 تم صدور قرارات بسرعة الإفراج الجمركي المسبق عن الواردات في ساعات بدلا من أسبوعين، كما تم السماح بسداد الضرائب من خلال الانترنت والكروت الذكية.

الفرع الثالث: نظام الصرف الأجنبي

يعد إصلاح سوق الصرف الأجنبي خطوة ضرورية لتحرير التجارة الخارجية، حيث صدر القرار الوزاري رقم 117 في عام 1991 بشأن العمل بسوقين للصرف الأجنبي، هما السوق الأولية والسوق الحرة، وذلك كفترة انتقالية لدمجها في سوق واحدة، وقد تضمن ذلك القرار السماح بعودة نشاط الصيارفة، كما تم إلغاء ميزانية النقد الأجنبي التي كانت مخصصة لشركات القطاع العام. حيث تم اعتبارا من 8 أكتوبر 1991 إلغاء تعدد أسعار الصرف وتم توحيد السوق الأولية والثانوية في سوق حرة واحدة، حيث استقر سعر صرف

(*) القرار الجمهوري رقم 469 لسنة 2001.

الجنيه المصري الاسمي مقابل الدولار عند 330 قرش، ويطبق على كافة معاملات النقد الأجنبي، وبذلك تبنت مصر رسميا نظام التعويم المدار، كما تم تخفيض قيود الرقابة على النقد[1].

وفي عام 1993 اتخذت خطوات من شانها العمل على اتساع نطاق سوق الصرف الأجنبي وإضفاء مزيد من عناصر المنافسة فيما بين الوحدات المتعاملة فيها، كما صدر القانون رقم 1993/101 والذي بموجبه فتح الباب أمام البنوك وفروع البنوك الأجنبية والتي يقتصر تعاملها على العملات الأجنبية فقط بأن تتعامل بالعملة المحلية أيضا.

وفي عام 1994 صدر القانون رقم 1994/38 الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي، حيث أصبح للجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام حق الاحتفاظ بما يؤول إليها من نقد أجنبي، كما ألغي الالتزام باسترداد حصيلة التصدير السلعي والتنازل عليها مقابل العملة المحلية. وقد التزم البنك المركزي المصري باستقرار صرف الجنيه عند حدود معينة خلال الفترة من أكتوبر 1991 وحتى عام 1999 تراوحت حول 3.4 جنيه للدولار[2]، حيث يتدخل البنك المركزي في حالات الضرورة بائعا للجنيه ومشتريا للدولار إذا زاد الطلب على الجنيه وبالعملة العكسية إذا زاد الطلب على الدولار في ظل السوق المفتوحة، ومع وجود عجز في الميزان التجاري فإن الوضع يتطلب اللجوء إلى استخدام سعر الفائدة على النقد الأجنبي، وينتج عن ذلك أن هناك حرية حركة رأس المال أو العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة في الداخل عن الخارج[3].

كما يلاحظ أنه من العوامل التي ساعدت على استقرار سعر الصرف هو اقتران تحرير سعر الصرف بتحرير أسعار الفائدة على الجنيه المصري، حيث وصل سعر الفائدة على الجنيه المصري في بداية 1992 نحو 17% في الوقت الذي كان فيه سعر الفائدة على الدولار حوالي 3.5%، مما شجع على التنازل عن النقد الأجنبي والتحول من الادخار بالعملات الأجنبية إلى الادخار بالجنيه المصري، وساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج إلى الداخل لتستفيد من الفروق في أسعار الفائدة، وهذا يعتبر أحد الأسباب في تراكم رصيد النقد الأجنبي لدى البنك المركزي الناتج عن تراكم فائض ميزان المدفوعات سنة بعد أخرى منذ عام 1992/1991 وحتى عام 1999/1998.

إلا أن الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري منذ أزمة دول جنوب شرق آسيا في نهاية عام 1997 –إلى جانب بعض العوامل الداخلية– أدت إلى تعرض سوق الصرف الأجنبي بداية من عام 1998

(1) فتحي خليفة علي خليفة، تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 24، العدد 3، الكويت، 1996، ص 123.
(2) صلاح الدين عيد محمد علم الدين، مرجع سابق، ص. 149.
(3) محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص. 164- 165.

لضغوط شديدة نتيجة نقص المعروض من الدولار مقارنة مع الطلب عليه، حيث بلغ العجز في سوق النقد الأجنبي نحو 5.6 مليار دولار عام 2000/1999 ونحو 5.1 مليار دولار عام 2001/2000 وقد أدى ذلك إلى حدوث ضغط على سعر صرف الجنيه المصري، مما كان له الأثر في خفض الاحتياطات من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري من نحو 20.1 مليار دولار في جوان عام 1998 إلى نحو 14.2 مليار دولار في جوان 2001.

وفي سبيل معالجة الخلل في أسعار الصرف، أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات والإجراءات التي تهدف إلى إعادة الانضباط إلى السوق المصرفية، وضبط تحركات الجنيه مقابل الدولار، وقد تمحورت هذه الإجراءات حول:

- قيام البنك المركزي في بداية عام 2001 بوضع آلية جديدة لتحديد سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي يسمى بالسعر المركزي وقدره 385 قرشا، وتقوم البنوك وشركات الصرافة بتحديد أسعار بيع وشراء الدولار بما يتوافق مع آليات السوق وفي حدود هامش 1% صعودا وهبوطا من السعر المركزي، على أن يتدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا كلما اقتضت الحاجة.

- ضبط تعاملات شركات الصرافة بالسوق، وفي هذا الإطار صدر القرار الوزاري رقم 103 في 29 جانفي 2001 والمتضمن إلزام كافة الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي بإبلاغ الغرفة المركزية بالبنك المركزي عن حجم وأسعار عماليات البيع والشراء التي تمت عن طريقها، على أن تعلن الغرفة المذكورة أسعار الصرف لمختلف العملات بصفة دورية، كما تضمن القرار رفع الحد الأدنى لرأس مال شركات الصرافة إلى عشرة ملايين جنيه مصري.

- قام البنك المركزي في 3 جويلية 2001 بتعديل سعر الصرف الترجيحي للجنيه أمام الدولار إلى 3.90 جنيه بدلا من السعر السابق وهو 3.85 جنيه للدولار، ووسع النطاق الذي يسمح للعملية فيه بالتحرك زائد أو ناقص 1.5% بالنسبة للدولار الأمريكي والعملات العربية وزائد أو ناقص 2% بالنسبة لباقي العملات الأجنبية[1]. كما قام البنك المركزي المصري بتعديل آخر في سعر الصرف يوم 5 أوت 2001 ليصل إلى 4.15 جنيه بدلا من السعر السابق 3.90 جنيه للدولار، ثم وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنها من آثار ضارة لمعظم دول العالم ومنها مصر، إذ ترتب عليها تراجع حصيلة مصر من النقد الأجنبي بسبب تراجع السياحة وغيرها من العوامل، مما زاد من الضغط على خفض قيمة

(1) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 110.

الجنيه أمام الدولار حيث وصل السعر المركزي في جانفي 2002 إلى 450 قرشا للدولار، مع الإبقاء على هامش الحركة عند 3% صعودا وهبوطا.

- في 29 جانفي 2003 تم إلغاء العمل بالسعر المركزي للدولار وترك سعر صرف الجنيه المصري بقوى السوق، حيث ترك للبنوك حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي في إطار السوق الحرة للنقد الأجنبي، وقد صاحب ذلك انخفاض في سعر صرف الجنيه المصري ليبلغ المتوسط العام لسعر الدولار في السوق وفقا لغرفة إحصاءات النقد الأجنبي (تحويلات/ شراء) 603.23 قرشا للدولار في نهاية جوان 2003 مقابل 462.65 قرشا للدولار في نهاية جوان 2002، أي بمعدل انخفاض 23.3% خلال السنة المالية 2003/2002[1]. وظل هناك انخفاض في قيمة الجنيه أمام الدولار حتى عاود الارتفاع في جويلية 2005 وبلغ نحو 578 قرشا للدولار مع الإبقاء على هامش الحركة عند 3% صعودا وهبوطا، وقيام البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف بما يلزم من دولارات.

وعلى الرغم من الإجراءات السابقة التي اتخذتها الدولة لعلاج الخلل في قضية سعر الصرف، فإن المشكلة مازالت تؤرق الاقتصاد المصري وتحتاج إلى تضافر كافة الجهود، بما فيها جهود الدولة وجهود القطاع الخاص وشركات الصرافة والمستوردين، وغيرهم من الجهات العاملة في أسعار الصرف للوصول إلى سعر الصرف التوازني الكفيل باستقرار الاقتصاد المصري[2].

الفرع الرابع: حوافز التصدير

طبقا للائحة التصديرية لعام 1991 تم إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص في التصدير، بينما أبقيت على رقابة الجودة للسلع الغذائية فقط، كما تم السماح للقطاع الخاص بالتصدير لدول الاتفاقيات وألغي احتكار القطاع العام لتصدير بعض السلع لدول الاتفاقيات.

أما عن إجراءات تحرير الصادرات المصرية فقد شملت الخطوات التالية:

- تخفيض عدد السلع التي كان محظور تصديرها من 20 سلعة إلى 4 سلع في ماي 1991، ومع نهاية أوت 1992 أصبح عدد سلع التصدير التي تخضع للحظر سلعتين فقط هما الجلود الخام ومعادن الخردة، ثم ألغي الحظر عن معادن الخردة عام 1997.

([1]) البنك المركزي المصري، المجل الاقتصادية، المجلد الثالث والأربعون، 2003/2002، ص 31.

([2]) سلطان أبو علي، هناء خير الدين، تحقيق استقرار الصرف: نحو سياسة سعر صرف أكثر توازنا"، مجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 12 مارس 2002، ص. 4.

- تخفيض عدد السلع التي كانت تخضع لحصص تصدير سنوية من 17 سلعة إلى سلعة واحدة هي الجلود المدبوغة ثم أزيل هذا القيد في سنة 1993.

- إلغاء قائمة السلع التي كان يتوقف تصديرها على موافقة الجهات المسؤولة مقدما والتي كانت تضم 37 سلعة، وتم إلغاؤها في أوت 1992.

- تطوير العمل بنظام الدروباك والسماح المؤقت والذي يهدف إلى رفع عبء الرسوم الجمركية التي تفرض على المواد المستوردة التي يتم استخدامها في تصنيع المنتجات التصديرية والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تكلفة هذه المنتجات.

- في عام 1993 تم تأسيس الشركة المصرية لضمان الصادرات، وتهدف إلى حماية المصدرين الوطنيين من المخاطر التي قد يتعرض لها في الأسواق الخارجية، وتقليل مخاطر الشحن، وتوفير فرص التمويل اللازم بشروط أفضل.

- إن اتجاه مصر بعقد اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية سوف يفتح الطريق للصادرات المصرية للدخول في تلك الأسواق، بالإضافة إلى اتفاقية النفاذ في الأسواق الدولية التي تمت في إطار منظمة التجارة العالمية، والتي تسمح بفتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية ومنها مصر.

- أصبحت الرقابة على جودة السلع اختيارية للقطاعين الخاص وقطاع الأعمال العام، وقصر الرقابة الإجبارية على جودة السلع فيما لا يزيد على 53 سلعة[1].

- في مارس عام 2000 تم تسيير إجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة، لتكون تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات دون غيرها طبقا للقرار الجمهوري رقم 106 لسنة 2000.

- تم وضع قانون تنمية الصادرات رقم 155 لسنة 2002 بهدف تنمية الصادرات وحل مشاكل المصدرين، وذلك من خلال صندوق دعم المصدرين عن طريق إنشاء وحدة مركزية بوزارة المالية لإدارة نظامي السماح المؤقت ورد الضرائب الجمركية.

- هناك تحيز للصادرات المصرية يقدم في شكل انخفاض أسعار مدخلات الأنشطة التصديرية، إعانات الصادرات، أو رد الضرائب على الأنشطة التصديرية، إلا أن هناك انخفاض في معدل التحيز للصادرات المصرية خلال الفترة 1994 إلى 2002 للصناعة المصرية ككل وبخاصة قطاعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة،

(1) راتب إجلال، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 127، معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر 1999، ص 50.

والمنتجات الجلدية، لما تتمتع به من درجة مرتفعة من التحيز للصادرات. وقد انخفضت درجة التحيز للصادرات كمتوسط على مستوى الاقتصاد ككل من 23% عام 1994 إلى 17.4% عام 2002، وانخفضت درجة التحيز على مستوى قطاع الصناعة من 25.5% عام 1994 إلى 18.9% عام 2002، ونظرا لانخفاض درجة التحيز للصادرات المصرية الذي يؤدي إلى انخفاض مزايا قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، فمن الضروري البحث عن أنشطة تصديرية جديدة ذات تنافسية، بالإضافة إلى تقديم مزيد من التيسيرات العملية التصديرية[1].

وقد صدر قرار وزير التجارة الخارجية رقم 515 لسنة 2003 حيث شمل تيسيرات جديدة للعملية التصديرية: [2]

- إتمام إجراءات تصدير البضائع من خلال المركز الجمركي الضريبي النموذجي على أن يقدم المصدر كافة المستندات المطلوبة، فضلا عن إمكانية اتخاذ إجراءات التصدير بمواقع الإنتاج بناء على طلب المصدر.
- السماح للمصدر بتقديم الإقرارات الضريبية والجمركية من خلال مقر عمله.
- إمكانية سداد الضرائب بأنواعها من خلال حساب العميل أو الكروت الذكية.
- في سبتمبر 2004 تم إلغاء الرسوم على الصادرات وذلك للتيسير على المصريين وتشجيع الاستثمار في مجال صناعة الصادرات.
- في أفريل عام 2005 صدر القرار الوزاري رقم 119 لسنة 2005 في شأن رد الضرائب الجمركية والمبيعات عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية.
- في ماي عام 2005 زاد أسطول الشحن الجوي لدعم تنمية الصادرات المصرية للخارج حيث زاد عدد الطائرات من 2 إلى 4 طائرات، حيث يمكن للطائرات نقل 170 طنا في الطلعة الواحدة، ويمكن القيام بأكثر من طلعة في اليوم الواحد.
- في جويلية عام 2005 بدأت وزارة الاستثمار في العمل على دمج شركات التجارة الخارجية الأربع التي تشمل شركة النصر، مصر للتجارة، مصر للاستيراد والتصدير، وشركة التجارة والتصدير في كيان تصديري واحد، تكون مهمته الترويج للمنتجات المصرية في الخارج، ودعم الصادرات وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية.

---

[1] Amel Refaat, Trade Induced Protectionism In Egypt's Manufacturing Sector, The Egyptian Centre For Economic Studies, Working Paper N° 85, June 2003, P. 7.

([2])- تطور حركة الصادرات المصرية "قراءة تقييمية"، البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السادس والخمسون، 2003، ص 44.

المبحث الرابع: واقع التجارة الخارجية المصرية

يحتل قطاع التجارة الخارجية حيزا رئيسيا في الاقتصاد المصري ويرتبط ارتباطا وثيقا بنمو وتطور مختلف القطاعات، وبالتالي يسهم بشكل كبير في نمو الناتج والدخل في زيادة التشغيل، وتعتبر بيانات التجارة الخارجية بمؤشراتها الرئيسية الثلاثة (الواردات والصادرات وصافي الميزان التجاري) من الأرقام الأساسية اللازمة لإعداد الحسابات القومية وميزان المدفوعات. وقد شهدت التجارة الخارجية تطورات كمية ونوعية خلال العقد الأخير، من حيث تنامي حجم وقيمة الواردات والصادرات، وتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر ومختلف بلدان العالم، وكذلك من ناحية السياسات والإجراءات التي نفذتها الحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وفي هذا الصدد سوف يتناول هذا الجزء من الدراسة عرض مكانة التجارة الخارجية المصرية، وذلك من خلال دراسة الوضع على مستوى التجارة الخارجية المنظورة، لنعرج بعد ذلك إلى التجارة الخارجية غير المنظورة.

المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية المصرية المنظورة وتوزيعها السلعي

تعتبر مكونات كل من الصادرات والواردات من الأمور الواجب دراستها لبيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، نظرا لأن مكونات كل من هذين المتغيرين يعتبران من المؤشرات الدالة على درجة النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الجزء إلى عرض وتحليل كل من الميزان التجاري والتوزيع السلعي للواردات والصادرات المصرية على النحو التالي:

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري المصري

يعكس الميزان التجاري خلال فترة الدراسة سياسات تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف، حيث أن المترقب لوضعية الميزان التجاري المصري خلال فترة الدراسة، يلاحظ أنه عرف على طول الفترة رصيدا سالبا أو عجزا مزمنا، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 23 : تطور الميزان التجاري المصري للفترة (1991/1990 – 2009/2008)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

البيـــــان / السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
1991/1990	11425	4250	7175-	37.6
1992/1991	10054.1	3880.1	6174-	38.6
1993/1992	10728.2	3725.1	7003.1-	34.7
1994/1993	10647.1	3337.3	7309.8-	31.3
1995/1994	12810.5	4957	7853.5-	38.7
1996/1995	14106.6	4608.5	9498.1-	32.7
1997/1996	15564.8	5345.4	10219.4-	34.3
1998/1997	16899	5128.4	11770.6-	30.3
1999/1998	17007.6	4445.1	12562.5-	26.1
2000/1999	17860	6387.7	11472.3-	35.8
2001/2000	16441.3	7078.2	9363.1-	43.1
2002/2001	14637.3	7120.8	7516.5-	48.6
2003/2002	14820.3	8205.4	6614.9-	55.4
2004/2003	18286.3	10452.5	7833.8-	57.2
2005/2004	24192.8	13833.4	10359.4-	57.2
2006/2005	30441	18455.1	11985.9-	60.6
2007/2006	37834.2	22017.5	15816.7-	58.2
2008/2007	52771.2	29355.8	23415.4-	55.6
2009/2008	50342.2	25168.9	25173.3-	49.9

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات التالية :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد متفرقة
- البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2009-2010

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن الميزان التجاري المصري عرف عجزا مزمنا طيلة فترة الدراسة، وقد عرف هذا العجز تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى، حيث انتقل رصيده من 6174 مليون دولار عام 1992/1991 إلى حوالي 12562.5 مليون دولار عام 1999/1998 منخفضا بذلك معدل التغطية إلى حوالي 26.1% بعد ما كان 38.6% عام 1992/1991، وعليه فقد ارتفع عجز الميزان التجاري خلال عام 1999/1998 إلى ضعف ما كان عليه عام 1992/1991، ويعود هذا الارتفاع في العجز وفي جزء كبير منه إلى تفاقم الفجوة بين الصادرات والواردات، ضف إلى ذلك أن هذه الفترة قد اتسمت بالتزايد المطرد للأرقام المطلقة لقيمة الواردات خاصة بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا في أواخر عام 1997، وتراجع الأسعار بهذه الدول مما شجع على زيادة الواردات منها، وكذلك تذبذب

مستوى الصادرات المصرية نتيجة لانخفاض أسعار البترول عالميا وانخفاض واردات قناة السويس نتيجة للركود العالمي.

إلا أنه وانطلاقا من عام 2000/1999 ونتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الخارجية المصرية، انخفض عجز الميزان التجاري من حوالي 11472.3 مليون دولار، إلى حوالي 6614.9 مليون دولار عام 2003/2002، وبذلك ارتفع معدل تغطية الصادرات للواردات إلى حوالي 55.4% عام 2003/2002 بعدما كان 35.8% عام 2000/1999، ويعزى هذا التحسن المسجل في رصيد الميزان التجاري إلى الانخفاض والتراجع الكبير في المدفوعات عن الواردات – من السلع الاستثمارية والمواد الخام والوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها- وإلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات والتي بلغت حوالي 8205.4 مليون دولار عام 2003/2002 بعدما كانت 6387.7 مليون دولار في عام 2000/1999، أي بزيادة بلغت نحو 1817.7 مليون دولار وبمعدل قدر بحوالي 28.46%، وقد جاء ذلك انعكاسا لتصاعد حصيلة الصادرات البترولية والصادرات غير البترولية، والمتمثلة أساسا وبدرجة كبيرة في السلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع.

أما بعد سنة 2003/2002، فقد عرف حجم التجارة الخارجية لمصر ارتفاعا متزايدا وصل أوجه عام 2008/2007 حيث قدر بحوالي 82 مليار دولار، لترتفع نسبة إجمالي قيمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ليتجاوز 47% وهو ما يعكس زيادة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، إلا أنه بالرغم من الارتفاع المذهل والنمو المضطرب في حصيلة الصادرات والذي تضاعف حوالي ثلاث مرات في فترة 5 سنوات نتيجة لارتفاع حجم الصادرات البترولية والتي تمثل حوالي 50% من إجمالي الصادرات وكذا الاهتمام الذي أصبحت توليه الحكومة لتنمية الصادرات عن طريق العمل على فتح أسواق جديدة وعقد اتفاقات التجارة الثنائية وكذا اتفاقية الشراكة الأوروبية، فقد ارتفعت حصيلة الواردات السلعية بدرجة أكبر من حصيلة الصادرات حيث ارتفعت من حوالي 14.83 مليار دولار في عام 2003/2002 إلى حوالي 52.77 مليار دولار في 2008/2007 ويعزى هذا الارتفاع في الواردات أساسا إلى ارتفاع واردات كافة المجموعات السلعية، وعلى رأسها الواردات من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية، ونظرا لنمو الواردات بمعدل أكبر من نمو الصادرات، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري خلال الفترة الأخيرة أين وصل أوجه في عام 2009/2008 مسجلا عجزا قدره 25.173 مليار دولار وهو أكبر عجز مسجل خلال فترة الدراسة، أما عن معدل تغطية الصادرات للواردات فقد سجل تحسن ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث فاق معدل 57% في المتوسط.

وعلى العموم، فالسمة المميزة للميزان التجاري المصري هي العجز المزمن والدائم خلال فترة الدراسة وهو ما يشكل ضغط دائم على ميزان المدفوعات، ويمكن تفسير ذلك العجز أن مصر في مرحلة النمو وبالتالي

فهي تحتاج إلى سلع وسيطة واستثمارية ، وهي سلع غير متوفرة في السوق المحلي، ولذلك يتم استيرادها من الخارج، هذا بالنسبة للواردات، أما بالنسبة للصادرات، فبالنظر إلى الهيكل السلعي للصادرات السلعية نجد أن ما يقرب عن 60% عبارة عن بترول خام ومواد أولية، وهذه السلع تعتمد في تحديد أسعارها على السوق العالمي، مما يجعلها عرضة للتذبذب في أسعارها، مما يعني عدم تحكم مصر في هذه الأسعار، إضافة إلى أن هذه السلع ذات قيمة مضافة محدودة، وعليه فسبب العجز هو قلة العرض سواء للصادرات المصرية للخارج أو السلع المصرية المستخدمة محليا مما يدفعها لزيادة الواردات.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية المصرية

من أجل تحليل أكثر لوضع التجارة الخارجية اقتضت ضرورة البحث إلى استعراض التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة نفسها.

أولا: التوزيع السلعي للصادرات

إن المتمعن في هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة التي أعقبت تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي المصري وما تضمنته من إجراءات لزيادة نفاذ الصادرات المصرية وتنوعها بما يحقق القدرة على المنافسة، يلاحظ أن هذا الهيكل تميز بقدر من التركز حيث مثلت صادرات البترول الخام ومنتجاته النسبة الأكبر من الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة، وشكلت مع المواد الخام أكثر من 48.64% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (24):

جدول رقم 24: التركيبة السلعية للصادرات المصرية خلال الفترة (2009/2008 – 1991/1990)

الوحدة: 10 ^{6} دولار أمريكي

البيـــــان / السنوات	صادرات الوقود	المواد الخام	سلع نصف مصنعة	سلع تامة الصنع	أصناف متنوعة غير موزعة	المجموع
1991/1990	1241	663	773.5	1572.5	-	4250
1992/1991	2087.5	275.4	426.8	1090.4	-	3880.1
1993/1992	1616.7	350.1	461.9	1296.4	-	3725.1
1994/1993	1651.9	270.3	347	1068.1	-	3337.3
1995/1994	1883.6	594.9	743.5	1635.8	99.2	4957
1996/1995	1659	506.9	783.5	1566.9	92.2	4608.5
1997/1996	2458.9	427.6	748.4	1550.1	160.3	5345.4
1998/1997	2205.2	389.8	769.2	1610.3	153.9	5128.4
1999/1998	1244.6	533.4	711.2	1733.6	222.3	4445.1
2000/1999	2283.6	320.4	282.8	2603.7	897.2	6387.7
2001/2000	2649.6	307.1	398.5	2788.4	934.6	7078.2
2002/2001	2411	268	440.5	2955.7	1045.6	7120.8
2003/2002	3195.2	486.5	657.6	3017.3	848.8	8205.4
2004/2003	4011.8	674.9	763.5	3971.8	1030.5	10452.5
2005/2004	5478	731.4	776.3	5347.7	1500	13833.4
2006/2005	10429.5	668.5	1188.4	5171.8	996.9	18455.1
2007/2006	10266.3	727.3	1982.1	7519.1	1522.7	22017.5
2008/2007	14472.4	1086.6	1830.6	10924.4	1041.8	29355.8
2009/2008	11365.4	920.2	1909.9	10554.8	418.6	25168.9

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات التالية :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد متفرقة
- البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2009-2010

يتضح من خلال تفحص معطيات هذا الجدول أن السلع الأولية تمثل الجانب الأكبر من الصادرات المصرية، ويأتي على رأسها البترول ومنتجاته، الذي مثل في المتوسط نحو 41.3% من إجمالي الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت نسبته إلى 53.8% عام 1992/1991 ثم انخفضت عام 1999/1998 إلى 28% لترتفع في عام 2008/2007 إلى حوالي 49.29%، أما المواد الخام فقد مثلت

نحو 7.34% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، وتمثلت أهم مكوناتها الرئيسية في القطن الخام الذي مثل حوالي 35% من صادرات المواد الخام خلال فترة الدراسة، إلى جانب مجموعة من صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وهي عادة إما أن تكون مادة أولية خالصة أو ذات المادة وقد أدخل عليها نشاط صناعي يدخل في مجموعة الصناعات الاستهلاكية البسيطة، بجانب البطاطا والبصل والبرتقال كسلع زراعية تمثل جانبا هاما في الميزان التجاري من الناحية التصديرية.

إلى جانب اعتماد الصادرات المصرية على السلع الأولية، نجد أن صادرات السلع نصف المصنعة، لا تخرج عن كونها سلع استهلاكية بسيطة، حيث بلغ المتوسط السنوي لنصيبها في الصادرات نحو 11% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، وتراوحت نسبتها بين 18.2% عام 1991/1990 و6.23% عام 2008/2007 وتمثلت أهم صادرات السلع نصف المصنعة في غزل القطن والزيوت العطرية والألمنيوم غير المخلوط والحديد الزهر ومنتجاته والجلود المدبوغة، هذا وقد شهدت قيمة الصادرات نصف المصنعة عام 2008/2007 تراجعا بمعدل انخفاض قدره 7.64% عن العام السابق نتيجة تراجع قيمة صادرات غزل القطن والألمنيوم غير المخلوط.

أما في مجال السلع تامة الصنع فقد بلغ متوسط مساهمتها 35.15% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، وأهم السلع التي تشملها هذه المجموعة الأرز والبصل المجفف والأسمدة والملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية والمنتجات الصيدلية والأجهزة والآلات الكهربائية. وقد مثلت الصادرات تامة الصنع 37.21% من إجمالي الصادرات لعام 2008/2007 بمبلغ قدر بحوالي 10924.4 مليون دولار، وبارتفاع نسبته 45.28% عن العام السابق 2007/2009 (أي بفارق قدره حوالي 3405.3 مليون دولار) وذلك بفضل الارتفاع المسجل في صادرات الملابس الجاهزة والآلات والأجهزة الكهربائية والأصناف المصنوعة من المعادن العادية والمحضرات الغذائية المتنوعة.

وعلى العموم، فقد شهدت الصادرات المصرية وانطلاقا من عام 2000/1999 ارتفاعا متزايدا – حيث سجلت خلال هذا العام طفرة مالية قدرت بحوالي 2 مليار دولار ووصل هذا الارتفاع أعلى مستوى له في عام 2008/2007 أين سجل مبلغ قدر بحوالي 29.355 مليار دولار، ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة قيمة صادرات البترول ومنتجاته نتيجة ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، حيث بلغت صادرات البترول في عام 2008/2007 نحو 14.472 مليار دولار مقارنة بنحو 10.266 مليار دولار في عام 2007/2006 وذلك بمعدل نمو قدره 40.97%.

من كل ما سبق يتضح أن الصادرات المصرية قد اعتمدت بشكل أساسي على الوقود والمواد الخام، اللذان مثلا حوالي 49% من إجمالي الصادرات، مما يعرض الصادرات المصرية إلى التذبذب الشديد نتيجة عدم استقرار أسعار المواد الخام والبترول بشكل كبير في الأسواق العالمية، أو احتمال نضوب أحد المواد أو تعرض المحاصيل للكوارث الطبيعية، بينما شكلت الصادرات من السلع تامة الصنع حوالي 35.5% فقط ونصف المصنوعة 11% (أي مثلت الصادرات من السلع الصناعية أقل من 50%) وهو ما يعكس السعي لإعادة هيكلة الصادرات المصرية لصالح الصادرات الصناعية، إن أن ذلك يحتاج إلى وجود إستراتيجية محددة المعالم لتنمية الصادرات السلعية وإعادة هيكلتها لصالح الصادرات الصناعية.

ثانيا: التوزيع السلعي للواردات

شهدت فترة التسعينيات العديد من المتغيرات التي أثرت على هيكل الواردات المصرية كان من أهمها تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتفعيل برنامج الخصخصة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، وكذا الأزمة الاقتصادية التي أصابت دول جنوب شرق أسيا وتراجع الأسعار بهذه الدول مما شجع على زيادة الواردات منها. إلا أن الأثر الأكبر كان سياسة تحرير الواردات المتضمنة إزالة القيود الكمية وتحرير غالبية السلع التي كان محظور استيرادها، وإلغاء نظام الحصص، وبالتالي اللجوء إلى استخدام التعريفة الجمركية كأداة للحماية السعرية، وعليه فقد مرت الواردات المصرية خلال فترة الدراسة بأربع مراحل، شملت المرحلة الأولى الفترة 1991/1990 إلى 1994/1993، والتي شهدت تناقصا في متوسط قيمة الواردات بالمقارنة بالمرحلة الثانية من عام 1995/1994 إلى 2000/1999، التي شهدت تأثير الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا مما أدى إلى تشجيع الاستيراد من هذه الدول لانخفاض أسعار السلع بها إلى مستويات متدنية، انعكست على معدلات نمو قيمة الواردات، التي بلغت نحو 9.2% كمتوسط سنوي خلال الفترة. أما المرحلة الثالثة فقد شملت الفترة 2001/2000 إلى غاية 2003/2002 والتي عرفت انخفاض في قيمة الواردات الكلية بعد سنين عديدة وطويلة من الزيادة المطردة، أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي تمتد من سنة 2004/2003 إلى نهاية فترة الدراسة أين عرفت الواردات الكلية المصرية زيادة معتبرة كمحصلة لإجراءات الإصلاح المالي التي اتخذتها الحكومة المصرية بتخفيض التعريفة الجمركية لمعظم المجموعات السلعية، في ظل ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية.

وقصد التوضيح أكثر نورد الجدول رقم (25) والذي يوضح التركيبة السلعية للواردات المصرية خلال الفترة (1991/1990 – 2009/2008).

جدول رقم 25 : التركيبة السلعية للواردات المصرية خلال الفترة (2009/2008 – 1991/1990)

الوحدة: 10^6 **دولار أمريكي**

البيـــــان / السنوات	الوقود	المواد الخام	السلع الوسيطية	سلع استثمارية	سلع استهلاكية	أصناف متنوعة غير موزعة	المجموع
1991/1990	262.8	1610.9	4615.7	2444.9	2490.7	-	11425
1992/1991	191	1307	4303.1	2201.8	2051.2	-	10054.1
1993/1992	118	1587.8	4355.6	2521.1	2145.7	-	10728.2
1994/1993	149	1160.5	4354.7	2800.2	2182.7	-	10647.1
1995/1994	140.9	1793.5	5124.2	3202.6	2549.3	-	12810.5
1996/1995	127	1974.9	6206.9	3103.4	2694.4	-	14106.6
1997/1996	179	2646	6537.2	3580	2622.6	-	15564.8
1998/1997	287.3	2196.9	7266.5	4224.7	2923.6	-	16899
1999/1998	850.4	1700.7	6462.9	4081.8	2891.3	1020.5	17007.6
2000/1999	1051.8	2688.3	4209.5	5638.8	2995.9	1275.7	17860
2001/2000	953.5	3679.3	3972.4	3696.1	2864.8	1275.2	16441.3
2002/2001	668	3176.8	3702.1	3022.7	2779.4	1288.3	14637.3
2003/2002	991.2	2689.9	4395.5	3178.9	2592.6	972.2	14820.3
2004/2003	1524.6	3165.8	5247.2	3506.4	2930.7	1911.6	18286.3
2005/2004	2448.4	4326.9	6803.1	4894.5	3201.9	2518	24192.8
2006/2005	2598.5	5175.9	8415.6	7887.6	3530.9	2832.5	30441
2007/2006	2775.8	5646	10531	9845.2	5281.3	3754.9	37834.2
2008/2007	4907.7	9657.1	15409.2	11873.5	8496.2	2427.5	52771.2
2009/2008	4903.9	6464.6	16653.3	10268.7	9601.6	2450.1	50342.2

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات التالية :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد متفرقة
- البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2009-2010

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح أن السلع الوسيطية قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بالنسبة لفترة الدراسة باستثناء سنة 2000/1999 أين احتلت المرتبة الثانية بعد السلع الاستثمارية، وبعود ذلك إلى تطور القطاع الصناعي وتزايد حاجة الصناعة إلى المواد الوسيطة، وتتمثل أهم واردات مصر من هذه

المجموعة في الشحوم الحيوانية والزيوت النباتية والمواد الكيماوية العضوية وغير العضوية والأخشاب وورق الطباعة ومواد أولية من حديد أو صلب، وعلى الرغم من هذا فقد انخفضت واردات السلع الوسيطة من 7266.5 مليون دولار عام 1998/1997 وهو ما يمثل إلى مجموع الواردات ما نسبته 43%، إلى 3702.1 مليون دولار عام 2002/2001 بهيكل نسبته 25.29% من إجمالي الواردات، لتعرف بعدها واردات السلع الوسيطة زيادات معتبرة وصلت أوجها عام 2008/2007 أين سجلت ما قيمته 15409.2 مليون دولار أي بنسبة تقدر بـــ 29.2%، وهو رقم معتبر يتجاوز إجمالي الواردات الكلية لعام 2003/2002.

أما فيما يتعلق بالسلع الاستثمارية، فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات باستثناء سنة 2000/1999 أين تصدرت القائمة بنسبة 31.57% وهي أعلى نسبة سجلتها واردات السلع الاستثمارية خلال فترة الدراسة. وكما هو متضح من الجدول فقد ازدادت الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستثمارية من عام لآخر، فقد ارتفعت من حوالي 3022.7 مليون دولار عام 2002/2001 إلى ما يقدر بـــ 11873.5 مليون دولار عام 2008/2007، ويرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية بهدف تشجيع الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي، الأمر الذي أدى إلى استيراد كميات كبيرة من سلع هذه المجموعة وتتمثل أهم بنود هذه السلع في آلات الحلج والنسيج والأجهزة الكهربائية وأجهزة ولوازم السيارات والحاسبات الآلية.

وفيما يخص الواردات من السلع الاستهلاكية فقد تراجعت أهميتها النسبية إلى إجمالي الواردات من 21.8% عام 1991/1990 إلى حوالي 16.1% عام 2008/2007، ويرجع سبب ذلك لتغير أنماط الاستهلاك وتزايد الإنتاج المحي من سلع هذه المجموعة السلعية ليحل محل جزء من المستورد وكذا لارتفاع أسعار هذه السلع نتيجة لفرض ضريبة المبيعات في ظل الإصلاح الاقتصادي. وما تجدر الإشارة إليه هو سيطرة القطاع الخاص بمعظم واردات هذه المجموعة بما نسبته 99%.

هذا، وقد تراوحت الأهمية النسبية للواردات من المواد الخام بين 14.09% و 18.2% من إجمالي الواردات بين عامي 1991/199 و 2008/2007، حيث بلغت نسبتها في المتوسط خلال فترة الدراسة 15.74% من إجمالي الواردات، ويعتبر القمح من أهم بنود هذه المجموعة إلى جانب الذرة والصوف الخام والتبغ والقطن.

أما عن الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، فقد عرفت تصاعدا مستمرا وصل أوجه عام 2008/2007 أين وصل إلى حوالي 4907.7 مليون دولار وهو ما يمثل ما نسبته 9.29% من إجمالي

الواردات، وتمت معظم هذه الواردات عن طريق القطاع الخاص، ويمثل البترول الخام ومنتجاته النسبة العالية في هذه المجموعة خلال السنوات الأخيرة بما نسبته 96% من واردات هذه المجموعة.

مما سبق يمكن القول أن الاستمرار في سياسة تحرير سعر الصرف وإزالة المزيد من القيود الجمركية كان له أثر كبير في زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على احتياجات البلاد خاصة من السلع الوسيطية الاستثمارية وهو ما يشير إلى عدم نجاح الاقتصاد المصري في تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات.

كل هذا يخص التوزيع السلعي للتجارة الخارجية المصرية، فماذا عن توزيعها الجغرافي؟

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية

يعكس التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية مجموعة من العوامل، لعل من أهمها طبيعة الواردات والصادرات نفسها، وقدرتها التنافسية والعلاقات التجارية وكذا طبيعة العلاقات السياسية في أحيان كثيرة، وتفرز هذه العوامل في النهاية الشركاء التجاريون الرئيسيون والذين تتركز معهم العلاقات التجارية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، وكلما زاد تنوع الأسواق وتعددها زادت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتحقق لها قدر أكبر من الاستقرار.

وعليه فقد اتسم التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية خلال فترة الدراسة بتغيرات عديدة في ضوء ما حدث من ظروف سياسية واقتصادية، والتي أدت إلى تغيير في الأسواق المستوعبة لها أو المستوردة منها. ومنه فقد ارتبطت التجارة الخارجية المصرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة ارتباطا وثيقا وخصوصا في جانب الواردات، وفيما يلي سنتناول التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات المصرية خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات

إن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تعتبر أهم سوق للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة، نتيجة للتحول في السياسة الاقتصادية المصرية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص وتشجيع رأس المال العربي والأجنبي، حيث مثلت صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية معا ما يفوق 65% بالمتوسط من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم، ووصلت في عام 2004 إلى حوالي 72% من إجمالي الصادرات الأمر الذي يبين أن السوق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية يشكلان الزبون الرئيسي لمصر، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 26: التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال الفترة (2009/2008 – 1991/1990)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

البيـــان / السنوات	الاتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	روسيا الاتحادية والكومنولوث	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول العربية	الدول الآفروآسياوية	أستراليا	دول ومناطق أخرى
1991/1990	1253.4	133.6	607.5	894.8	300.8	836.7	1.2	222
1992/1991	1351	189	337.7	614.5	509.6	629.7	4.4	244.2
1993/1992	1383.7	112.4	35.6	758.7	508.1	685.6	1.2	239.8
1994/1993	1253.3	100.9	38.4	766.6	424.9	510.8	1.4	241
1995/1994	1953.8	189.7	68.9	1536.6	484.4	647	1.7	74.9
1996/1995	1688.7	269.8	59.4	1362.5	504.3	696.3	1.8	25.7
1997/1996	1825.7	303.7	50.3	1748.1	635	732.5	5.3	44.8
1998/1997	1564.2	292.1	65.3	1675.1	711.8	750.4	3.8	65.7
1999/1998	1370.3	307.9	35	1708.5	511.4	482.2	3.2	26.6
2000/1999	1699.7	343.4	12.2	2893.8	444.3	955.2	5.3	33.8
2001/2000	2007.2	322.8	16.5	2889.2	816.7	807	3.3	215.5
2002/2001	2099.2	378.8	44.4	2621.1	942.7	900.4	3.3	130.9
2003/2002	2796.9	377.1	36.9	3056.9	934.2	932.8	3.4	67.2
2004/2003	3534.8	513.8	65.5	3701.5	1273.3	1292.8	20	50.8
2005/2004	5144.1	752.9	57.6	4625.1	1557.7	1562.1	11.7	122.2
2006/2005	6948	964.5	68.7	5644.3	2125.2	2345.3	16.9	342.2
2007/2006	7440.6	1048.6	151.9	6849.8	2729.6	3297.1	64	435.9
2008/2007	9808.2	1343.3	158.5	9279.2	3155.9	5150.5	21.2	439
2009/2008	8544.2	899.3	161.2	6421.9	3852	3783.7	14.1	1492.5

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على المعطيات التالية :

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2009-2010
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ،المجلد الخمسون ، العدد الثالث ، 2009-2010
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء .

الشكل رقم 6: توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات المصرية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2009/2008

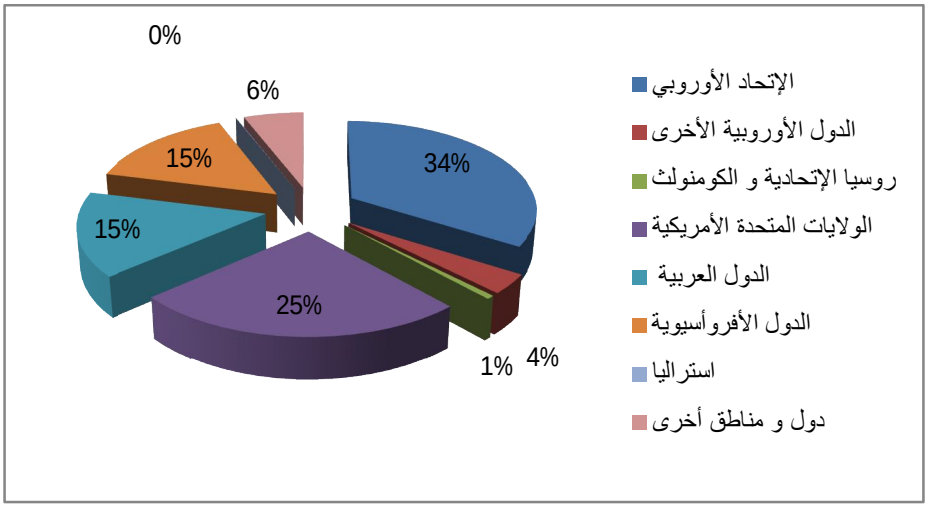

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم26

من خلال تفحص معطيات الجدول رقم 26 تتضح تلك الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كسوق لتصريف المنتجات المصرية طيلة فترة الدراسة، حيث شكلت في مجملها متوسط حوالي 65% من إجمالي الصادرات، ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى الدول المكونة للاتحاد الأوروبي والتي تعتبر من الدول الصناعية المتقدمة، وهي من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها وهذه المواد الأولية هي الصادرات الرئيسية لجمهورية مصر العربية.

وقد جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المركز الأول كسوق للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة وبذلك فهي أهم زبون لمصر، وقد تراوحت نسبتها إلى الصادرات الإجمالية 29.49% عام 1991/1990 و 33.41 في عام 2008/2007، وبلغت نسبتها في المتوسط حوالي 33.61%، وتصدرت إيطاليا دول تلك المجموعة، تليها إسبانيا ثم فرنسا والمملكة المتحدة، وهولندا وألمانيا (مثلت هذه الدول 91% من إجمالي الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي) وكانت أهم الصادرات إليها البترول الخام ومنتجاته، والمصنوعات من الحديد والصلب والحديد الزهر.

واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 31.49% من إجمالي الصادرات، وهو معدل يقارب المعدل المسجل على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، وقد فاقه في بعض السنوات، حيث وصل هذا المعدل في عام 2000 حوالي 45% من إجمالي الصادرات المصرية وهو معدل

مرتفع جدا، وتمثلت أهم الصادرات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية في البترول الخام ومنتجاته والملابس الجاهزة والاسمنت.

أما بالنسبة للدول الآسيوية غير العربية، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمعدل متوسط فاق 14.23% من إجمالي الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة، وقد وصل هذا المعدل في عام 2008/2007 إلى حوالي 17.54%، وقد جاءت الهند في مقدمة هذه الدول تليها كوريا الجنوبية وسنغافورة واليابان وأندونيسيا، وتمثلت أهم الصادرات إليها إضافة إلى البترول الخام ومنتجاته، في الأسمدة والملابس الجاهزة. هذا وقد حصلت الدول العربية على حوالي 11.42% في المتوسط من إجمالي حصيلة الصادرات المصرية، وجاءت السعودية في مقدمة هذه الدول تليها الإمارات العربية المتحدة والأردن ولبنان وتونس (مثلت هذه الدول حوالي 61% من إجمالي الصادرات المصرية إلى الدول العربية)، وتمثلت أهم الصادرات إليها في البترول الخام ومنتجاته، والمصنوعات من الحديد الصلب والحديد الزهر والأرز.

أما فيما يخص الدول الأوروبية الأخرى، فقد تحصلت على نسبة قدرت بـــ 4.82% في المتوسط من إجمالي الصادرات، وأهمها سويسرا وتركيا، وتمثلت أهم الصادرات إليها في المنتجات البترولية والأصناف المصنوعة من معادن عادية، والحديد الزهر، أما فيما يخص الدول الإفريقية غير العربية، فقد بلغت ما نسبته 1.5% من إجمالي الصادرات وأهم هذه الدول هي كينيا وغانا وجنوب إفريقيا ونيجيريا، وتمثلت أهم الصادرات إلى دول تلك المجموعة في السكر ومصنوعاته، والآلات والأجهزة الكهربائية والمنتجات البترولية، والمنتجات الصيدلية. هذا وقد اقتصرت الصادرات إلى روسيا الاتحادية ودول الكومنولوث المستقلة على ما نسبته 1.94% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، وهي نسبة ضئيلة، وتمثلت أهم الصادرات إليها في البترول الخام والمحضرات الغذائية المنوعة والأرز.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات

تحتل الدول الصناعية المتقدمة مركز الصدارة من بين المجموعات المصدرة لجمهورية مصر العربية، وعليه فقد انحصرت الواردات المصرية خلال فترة الدراسة في يد مجموعة قليلة من المناطق يترأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والجدول التالي خير دليل على ذلك:

جدول رقم 27: التوزيع الجغرافي للواردات المصرية خلال الفترة (1991/1990 – 2009/2008)

الوحدة: 10^6 **دولار أمريكي**

البيـــان / السنوات	الاتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	روسيا الاتحادية والكومنولوث	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول العربية	الدول الآفروآسياوية	أستراليا	دول ومناطق أخرى
1991/1990	3953.6	1161.1	601.2	2249.3	550.5	1270.4	181	1457.9
1992/1991	3803.9	1162	209.7	1988.4	351.2	1209.1	340.2	989.6
1993/1992	4317	950.2	92.1	2090.7	201.2	1526.3	194.2	1356.5
1994/1993	4288.7	996.3	248.6	1845	189.9	1588.5	157	1333.1
1995/1994	5061.5	899.8	187.1	4290.7	305.4	1487.2	67.7	511.1
1996/1995	5753.3	1230.3	227.4	3901.7	422.1	2053	104	414.8
1997/1996	6388.2	1408	254	3664.2	588.6	2467.1	165.1	629.6
1998/1997	6734.5	1820.8	378.6	3367.8	732.3	2988.4	166.1	710.5
1999/1998	7204.5	1743	284.8	3225.6	623.5	3088.9	254.4	582.9
2000/1999	7286.4	1550	259.3	3821	840.5	3074.9	269.7	758.2
2001/2000	6145.1	1266.9	251.4	4414.9	754.3	2678.3	246.7	683.7
2002/2001	5296.6	1322.7	254.6	3684	847.5	2228.9	225.4	777.6
2003/2002	5108.6	1365.5	288.2	3732.1	866.3	2292.6	155.2	1011.8
2004/2003	5922.7	1497.1	222.1	4302.6	1284	2792.9	350.5	1914.4
2005/2004	7849	1972.7	548.2	5220.2	2133.6	3751.6	127.2	2590.3
2006/2005	11289	2340.1	744.8	5737.1	2735.7	4621.3	277.1	2695.5
2007/2006	13005.5	3205.6	685.2	8262.3	3244.4	6296.8	107.8	3026.6
2008/2007	18007.4	4121.8	1723.4	9829.9	5473.9	10287.7	183.2	3143.9
2009/2008	18834.8	5418.5	1635.3	7476	4750.5	9945.1	215.5	2066.5

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على المعطيات التالية :

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2010-2009
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ، المجلد الخمسون ، العدد الثالث ، 2010-2009
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء .

الشكل رقم 7: توزيع الهيكل الجغرافي للواردات المصرية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة2009/2008

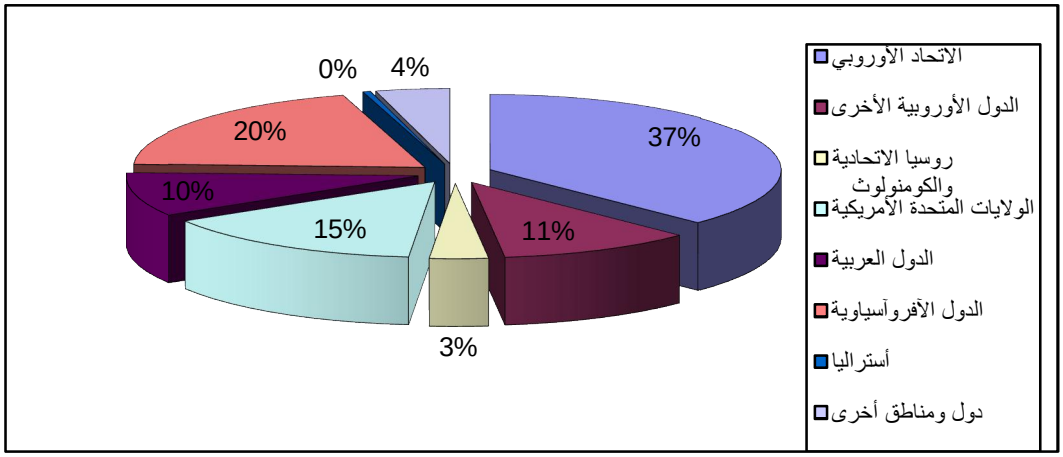

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم27

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم 27، تتضح بصورة واضحة مدى سيطرة ثلاث قارات على إجمالي واردات مصر، وهذه القارات هي على الترتيب: قارة أوروبا، قارة أمريكا الشمالية، وكذلك قارة آسيا، ويرجع سبب ذلك إلى كون أن هذه القارات الثلاث تتركز بها معظم البلدان الصناعية المتقدمة والمسيطرة على التجارة العالمية، لذلك فلا غرابة أن نجد أن القارة الأوروبية تسيطر على صدارة الترتيب في تموين مصر بأهم الواردات حيث شكلت في المتوسط معدل يقارب 46.47% من مجموع الواردات المصرية خلال فترة الدراسة، ويرجع سبب هذا الارتباط بدرجة كبيرة إلى الدور الذي لعبه الاحتلال البريطاني قبل وبعد الاستقلال بربط السوق المصرية بالأسواق الأوروبية عموما والسوق البريطانية خصوصا من خلال توظيف شركات الاحتكار المتعددة الجنسيات.

وعلى هذا الأساس تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم مصدر للواردات السلعية لمصر، حيث بلغت حصتها في المتوسط من إجمالي الواردات المصرية خلال فترة الدراسة حوالي 37.54%، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت خلال سنة 2008/2007 إلى حوالي 34.12% من إجمالي الواردات المصرية بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 18007.4 مليون دولار، وقد تصدرت المملكة المتحدة دول تلك المجموعة تليها ألمانيا ثم فرنسا وإيطاليا وهولندا، وتمثلت أهم الواردات في البترول الخام ومنتجاته، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية والمصنوعات من الحديد والصلب.

بينما عادت المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للواردات المصرية وحسب المناطق الجغرافية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 22.38% من إجمالي الواردات المصرية خلال

فترة الدراسة، إلا أن الأهمية النسبية لهذه الواردات قد تراجعت سنة 2008/2007 إلى حوالي 18.63% بعد أن كانت قد بلغت ذروتها في عام 1995/1994 (33.5% من إجمالي الواردات)، وتمثلت أهم الواردات منها في الذرة والبترول الخام ومنتجاته، والقمح والمصنوعات من الحديد والصلب.

هذا وتأتي الدول الآسيوية غير العربية في المرتبة الثالثة بما نسبته 15.36% من إجمالي الواردات المصرية خلال فترة الدراسة، وقد سجل في عام 2008/2007 أعلى نسبة قدرت نحو 19.49% من إجمالي الواردات المصرية، أي بمبلغ قدر بـــ 10287.7 مليون دولار، وقد تصدرت الصين الشعبية دول هذه المجموعة تليها اليابان ثم كوريا الجنوبية، والهند، وماليزيا، وتمثلت أهم الواردات منها في أجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والسيارات لركوب الأشخاص، والمصنوعات من الحديد والصلب.

أما فيما يتعلق بالدول العربية فقد جاءت في المرتبة الرابعة، حيث بلغت حصتها في المتوسط من إجمالي الواردات المصرية خلال فترة الدراسة حوالي 9.38%، وقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة هذه المجموعة، تليها كل من العربية السعودية والكويت والجزائر، والبحرين ولبنان وسوريا، وتمثلت أهم الواردات منها في البترول الخام واللدائن ومصنوعاتها. ثم تليها الدول الأوروبية الأخرى بما نسبته 8.92% في المتوسط من إجمالي الواردات، وقد تصدرت هذه الدول كل من سويسرا وتركيا، أما عن أهم الواردات من هذه المجموعة فقد تمثلت في الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والقمح والمنتجات الصيدلية.

أما التعامل مع روسيا الاتحادية ودول الكومنولوث المستقلة بقي ضعيفا جدا، حيث قدر في حدود 2.04% في المتوسط من إجمالي الواردات، وتمثلت أهم السلع المستوردة منها في المصنوعات من الحديد والصلب والقمح والخشب ومصنوعاته.

المطلب الثالث: مكانة الخدمات في التجارة الخارجية المصرية

يمثل الميزان الخدمي الشق الثاني بعد الميزان التجاري (السلعي) من ميزان العمليات الجارية، ويضم الصادرات والواردات غير المنظورة مثل خدمات السياحة والنقل والتأمين، ونظرا لما تتصف به التحويلات من الانتظام والدورية فغالبا ما تلحق خدمات عناصر الإنتاج خاصة العمل إلى الميزان الخدمي، وعليه فقد لعب الميزان الخدمي دورا هاما في الحد من تدهور ميزان المدفوعات المصري ككل نظرا لأنه طوال فترة الدراسة وهو يحقق فائضا. وما تجدر الإشارة إليه أن الجزء الأكبر من المتحصلات في ميزان الخدمات تأتي من مصادر تقليدية ذات طابع ريعي مثل السياحة الوافدة إلى مصر ورسوم عبور قناة السويس، أما الجزء الأكبر من المدفوعات عن الخدمات فهو يتمثل في خدمات النقل وسياحة المصريين في الخارج لاسيما للحج والعمرة، ومصروفات

الحكومة في الخارج، وعلى العموم فقد شهد ميزان الخدمات المصري نتائج إيجابية طيلة فترة الدراسة، والجدول التالي خير دليل على ذلك:

جدول رقم 28: تطور ميزان الخدمات المصري للفترة (2009/2008 – 1991/1990)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

البيـــان / السنوات	حصيلة الخدمات	مدفوعات الخدمات	رصيد ميزان الخدمات	معدل التغطية%
1991/1990	7153	3577.1	3575.9	199.9
1992/1991	8189.1	3725.5	4463.6	219.8
1993/1992	8332.2	4771.2	3561	174.6
1994/1993	8677.3	5003.6	3673.7	173.4
1995/1994	9555.6	5513.8	4041.8	173.3
1996/1995	10636	4844.5	5791.5	219.5
1997/1996	11240.9	5048.1	6192.8	222.7
1998/1997	10455.4	5763.7	4691.7	181.4
1999/1998	11025.5	5055.9	5969.6	218
2000/1999	11425.6	5795.9	5629.7	197.1
2001/2000	11696.4	6108.9	5587.5	191.5
2002/2001	9618.1	5739.8	3878.3	167.6
2003/2002	10441.4	5492.8	4948.6	190.1
2004/2003	12981	5663.2	7317.8	229.2
2005/2004	15029.6	7187.4	7842.2	209.1
2006/2005	17437.9	9247.2	8190.7	188.6
2007/2006	20408.2	8957.2	11451	227.8
2008/2007	27211	12244.9	14966.1	222.2
2009/2008	23801.3	11298.9	12502.4	210.6

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على المعطيات التالية :

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2009-2010
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ، المجلد الخمسون ، العدد الثالث ، 2009-2010
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة .

من خلال قراءة الجدول رقم 28 يتضح أن ميزان الخدمات يتسم بتحقيق فائض بصفة دائمة ويعوض بشكل أساسي العجز المسجل في الميزان التجاري، حيث يعتبر ميزان الخدمات أحد مصادر النقد الأجنبي الهامة، كما يوضح الجدول أن حصيلة الخدمات تمثل الجزء الرئيسي والهام في المتحصلات الجارية، حيث يبلغ

متوسط نسبة مساهمة حصيلة الخدمات للمتحصلات الجارية في العقد الماضي أكثر من النصف (52%)، وتشمل المتحصلات الجارية إلى جانب حصيلة الخدمات، حصيلة الصادرات والتحويلات من جانب واحد.

وبدراسة تطور ميزان الخدمات نلاحظ ارتفاع رصيد هذا الأخير من 3575.9 مليون دولار عام 1991/1990 إلى حوالي 4463.6 مليون دولار عام 1992/1991 بمعدل تغطية يقدر بحوالي 219.8% ويرجع هذا الارتفاع في الفائض إلى الغزو العراقي للكويت وما ترتب عليه من نزوح عدد كبير من أهل الخليج إلى مصر، وكذلك ما صاحب حرب تحرير الكويت من عبور السفن الحربية التابعة لقوات التحالف في قناة السويس، ليعرف بعدها رصيد ميزان الخدمات خلال السنوات الأربعة الموالية نوعا من التذبذب والانخفاض، ويعاود في الارتفاع من جديد في عام 1997/1996 أين سجل فائض قدر بحوالي6192.8مليون دولار ومعدل تغطية قدر بحوالي 222.7%، إلا أن هذا الارتفاع المسجل ما لبث وأن انخفض في عام 1998/1997 إلى حوالي 4691.7 مليون دولار، وذلك راجع إلى الانخفاض المسجل في متحصلات السياحة بسبب الأحداث الإرهابية في الأقصر على السياح الأجانب والتي أثرت بالسلب على دخل السياحة.

إلا أنه وخلال الفترة الممتدة من 1999/1998 إلى عام 2001/2000 عرف رصيد ميزان الخدمات نوعا من الاستقرار والثبات حيث تراجع بمعدل طفيف، نتيجة لارتفاع حجم المدفوعات (المتمثلة في ارتفاع بند مدفوعات الحكومة ونفقات التدريب والبعثات التعليمية بالخارج) بمعدل أكبر من الارتفاع المسجل في المتحصلات الخدمية (والمتمثلة في المبالغ الواردة إلى وزارة الخارجية من السفارات والقنصليات المصرية بالخارج، وكذا من متحصلات بند النقل والمتمثلة في حصيلة رسوم المرور في قناة السويس وحصيلة شركات الملاحة المصرية، ومتحصلات خط أنابيب سوميد). وعلى عكس السنة المالية السابقة فقد تراجع فائض ميزان الخدمات بمعدل 30.6% ليصل إلى 3878.3 مليون دولار عام 2002/2001 مسجلا أصغر معدل تغطية خلال فترة الدراسة بمعدل تغطية قدر بحوالي 167.6% وذلك بنسبة أكبر من الانخفاض في المدفوعات الخدمية، فقد هبطت المتحصلات غير المنظورة بمعدل 17.8% لتقتصر على 9.6 مليار دولار، وذلك تأثرا بأحداث 11 سبتمبر 2001، أما المدفوعات غير المنظورة فتراجعت بمعدل 6% لتبلغ 5.7 مليار دولار.

أما خلال الفترة الممتدة من 2003/2002 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة عرف رصيد ميزان الخدمات زيادة متتالية وصلت أوجها عام 2008/2007 برصيد قدر بحوالي 14.966 مليون دولار وبمعدل تغطية قدر بحوالي 222.2%. حيث ارتفعت معظم بنود المتحصلات الخدمية وأهمها بند متحصلات السفر (الإيرادات السياحية) والذي سجل مبلغ قدر بحوالي 10.8 مليار دولار، نتيجة لارتفاع عدد الليالي السياحية إلى 127.4 مليون ليلة بعدما كان حوالي 16.5 مليون ليلة في عام 1991/1990، كما ارتفع

متوسط إنفاق السائح في عام 2008/2007 إلى حوالي 85 دولار في الليلة، كما ارتفعت متحصلات النقل لتبلغ 7.6 مليار دولار كنتيجة أساسية لزيادة متحصلات رسوم المرور في قناة السويس، كما ارتفع بند دخل الاستثمار ليبلغ 3.3 مليار دولار لارتفاع متحصلات دخل الاستثمارات المالية (الحافظة)، إلى جانب ارتفاع بند المتحصلات الأخرى بنحو 2.7 مليار دولار انعكاسا لتصاعد متحصلات خدمات الاتصالات وخدمات التشييد والمقاولات، أما فيما يخص المدفوعات الخدمية فقد ارتفعت كل بنودها خلال عام 2008/2007 وأهمها بند مدفوعات السفر كنتيجة لارتفاع مصروفات السياحة والعلاج بالخارج ورسوم الحج والعمرة، وكذا بند مدفوعات النقل بسبب زيادة المبالغ المحولة بواسطة شركات الملاحة والطيران الأجنبية، وكذا لإيجار طائرات من الخارج، إضافة إلى بند مدفوعات دخل الاستثمارات وبند المصروفات الحكومية كنتيجة لزيادة مرتبات ونفقات موظفي الحكومة المنتدبين للعمل بالخارج ومصاريف السفارات المصرية بالخارج.

وعليه، يمثل قطاعا النقل والسياحة أهم مصادر حصيلة الخدمات، حيث يساهما معا بأكثر من نصف هذه الحصيلة، وترتكز حصيلة النقل على رسوم مرور قناة السويس، حيث تعد قناة السويس أهم قناة ملاحية تربط شمال العالم بجنوبه، فضلا عن كونها تمثل نقطة التقاء بين القارات آسيا وأوروبا وإفريقيا بما يجعلها مؤهلة طبيعيا للقيام بدور بارز في حركة التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى تعتبر عوائد السياحة من أهم مصادر حصيلة الخدمات، حيث تتمتع مصر بتنوع كبير في المنتج السياحي بما يرشحها لتتصدر مكانة متميزة على خريطة العالم السياحية وأن تكون تلك الصناعة هي أحد ركائز التنمية خلال العقود القادمة.

مما سبق يتضح أن أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد المصري زادت منذ بداية التسعينات، بسبب ما يوفره من موارد النقد الأجنبي من خلال مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية المتمثلة في السياحة وقناة السويس والعاملين بالخارج والنقل والمواصلات والتجارة والمال والتأمين، مما كان له أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات، كما أن زيادة حصيلة الخدمات الإنتاجية ساهم في الاهتمام بقطاعات الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمساكن والمرافق العامة والرعاية الاجتماعية.

مما سبق يمكن القول بأن تجربة التنمية في مصر منذ الخمسينيات وحتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، مرت بالعديد من المراحل، ولكنها لم تستطع الوصول إلى التنمية المنشودة التي تتطلع إليها. فقد تطورت هذه المراحل من حرية اقتصادية يتفاوت فيها توزيع الدخل إلى اقتصاد يغلب عليه التوزيع قبل الإنتاج، ثم إلى اشتراكية موجهة وملكية عامة، إلى نظام مختلط به انفتاح وتحرر في بعض القطاعات.

إلا انه مع بداية التسعينيات شهد الاقتصاد المصري مرحلة تحول واكبت التغيرات التي طرأت على الساحة العالمية وامتدت لتشمل كافة المجالات، حيث على إثر المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد المصري خلال الثمانينيات، تبنت مصر منذ منتصف عام 1991 برنامجا للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بهدف تحرير الاقتصاد وتصحيح الاختلالات الهيكلية في التوازن الخارجي والداخلي، وقد تضمن هذا البرنامج مجموعة متكاملة من الإجراءات والسياسات استهدفت تحويل إدارة الاقتصاد القومي من أسلوب التخطيط المركزي والتدخل الحكومي بقرارات إدارية بيروقراطية إلى أسلوب اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق وتدخل حكومي بقرارات اقتصادية فنية تعتمد على قوى العرض والطلب، فضلا عن برنامج لإعادة هيكلة المؤسسات الإنتاجية المملوكة للدولة وتحويل الجانب الأكبر منها إلى القطاع الخاص بهدف تطوير أداء هذه المؤسسات ورفع إنتاجيتها بما يسهم في دفع عجلة التنمية بها. كما تضمن هذا البرنامج التركيز على آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية من خلال مراجعة نظام التجارة الخارجية، وفتح المجال أمام حركة انتقال الاستثمارات ورؤوس الأموال، وإصلاح السياسات المالية والنقدية.

أما فيما يتعلق بسياسات التجارة الخارجية فإنه وإلى غاية عام 1974 وهو العام الذي بدأت فيه سياسة الانفتاح الاقتصادي، كان نظام التجارة الخارجية يكاد يخضع لإشراف الحكومة بالكامل، ومع تقلص درجة التخطيط المركزي، فإن الرقابة المباشرة على الصادرات والواردات استمدت من خلال نظام التراخيص وتطبيق أسعار صرف متعددة ومغالى فيها، بالإضافة إلى استخدام التعريفة الجمركية في التأثير على كمية وهيكل السلع الداخلة في التجارة الخارجية فضلا عن قوائم الحظر وتقييد الواردات السلعية لمصر، إلا أنه بعد عام 1974 بدأت محاولات لتخفيض حدة سيطرة وتدخل الدولة في هذا المجال وإعطاء قوى السوق الحرة دورا أكبر في توجيه الموارد وزيادة إسهام القطاع الخاص، إلا أن هذا التحرر اقتصر على قطاع التجارة والصرف دون أن يمتد ليشمل كافة السياسات المؤثرة في هيكل الأسعار المحلية. وما تجدر الإشارة إليه أنه مع تطبيق برنامج الإصلاح بدأت سياسة تحرير التجارة الخارجية تتضح بصورة أكثر فعالية، حيث قامت السلطات بتنفيذ بعض الإجراءات بهدف تحويل الاقتصاد إلى نظام مفتوح في ظل حماية تعريفية معتدلة، وتحويل توجه الصناعات المصرية إلى الإنتاج للتصدير، وشملت هذه الإجراءات وضع جداول تعريفية جمركية جديدة تم تعديلها أكثر من مرة، كما حدث خفض كبير في الحد الأعلى للتعريفة، وتضييق نطاق معدل التعريفة، وإلغاء

قائمة المنتجات التي تحتاج إلى ترخيص حكومي مسبق بالاستيراد، وإلغاء قائمة المنتجات الممنوعة من الاستيراد، كما جرى إلغاء الحظر على مجموعة المنتجات التي كان محظور تصديرها.

هذا وقد تم خلال هذا الفصل عرض وإبراز واقع التجارة الخارجية المصرية في اقتصادها الوطني، وذلك من خلال دراسة الوضع على مستوى التجارة الخارجية المنظورة والذي يوضح العجز المستمر للميزان التجاري، رغم جهود الدولة للرفع من حجم وقيمة الصادرات، على عكس التجارة غير المنظورة والتي عرفت فائضا مستمرا ممثلة في الميزان الخدمي والذي انعكس بدوره على رصيد ميزان المدفوعات. وإلى جانب كل هذا فقد اتخذت مصر قرارا بالاندماج في النظام التجاري العالمي وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الجات عام 1994 والانضمام لمنظمة التجارة العالمية بداية من عام 1995، كما وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2001، وإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الحرة ثنائية وإقليمية.

الفصل الخامس:

تحليل آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية لكل من الجزائر ومصر

لا شك أن الاقتصاد العالمي يتأثر بالعديد من المتغيرات التي تنعكس على أدائه إيجابا أو سلبا، ولعل أحد أهم هذه المتغيرات ما أفرزته جولة أوروجواي للجات من الوصول إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية لتشرف على تنفيذ اتفاقيات هذه الجولة التي وصل عددها إلى حوالي 28 اتفاقا، ومما هو جدير بالذكر أن الدول النامية ومنها الجزائر ومصر سوف تتأثر حتما بهذا الحدث الاقتصادي الهام الذي يفرز العديد من الفرص والتحديات، ومن ثم لابد من التعامل معه بما يساعد على تعظيم الاستفادة من الفرص التي يخلقها ومواجهة التحديات التي يفرضها بشكل يحد من سلبياته.

أمام هذا الوضع وبعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية تقدمت الجزائر شأنها شأن الدول النامية بطلب رسمي للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية وكان ذلك في شهر جوان 1996، مرفوقا بمذكرة حول تجارتها الخارجية إلى سكرتارية المنظمة، إيمانا منها بأن بقاءها خارج إطار المنظمة سيجعلها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري دون التعرض لمصاعب، علاوة على أنه سوف تطبق عليها من الأطراف الأخرى المتعاقدة قيودا لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية. وهو الأمر نفسه بالنسبة لجمهورية مصر العربية حيث أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت في تطبيقه منذ عام 1990 كان دافعا لها في المشاركة الايجابية في مفاوضات جولة الاوروجواي - التي اختتمت رسميا في 15 ديسمبر 1993 كما نعلم- وعاملا هاما في تهيئة الاقتصاد المصري للتكيف مع نتائج هذه الجولة والوفاء بالتزامات مصر في إطار تلك النتائج، بل أكثر من ذلك فقد كان ما التزمت به مصر ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي يفوق في بعض الحالات التزامات مصر تطبيقا لنتائج جولة الأروجواي سواء من حيث طبيعة هذه الالتزامات أو الفترة الزمنية اللازمة للوفاء بها.

ومما لا شك فيه أن منظمة التجارة العالمية سوف يكون لها آثارا ايجابية على التجارة الدولية عموما وعلى كثير من الاقتصاديات العالمية، وإن كانت الدول المتقدمة سوف تحظى بالنصيب الأوفر من المزايا، ثم القليل من الدول النامية والتي من بينها الجزائر ومصر، سوف يكون لها انعكاسات سلبية وبخاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء والتي من بينها الجزائر ومصر، خاصة وأن كل الاتفاقيات التجارية سواء كانت في مجال تجارة السلع أو الخدمات أو حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة يجمع فيما بينها اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود و العوائق التي من شأنها أن تصنع تدفق حركة التجارة عبر الدول.

وعليه سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تحليل آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية لكل من الجزائر ومصر من خلال المباحث التالية:

1- المبحث الأول:علاقة الجزائر ومصر بالمنظمة العالمية للتجارة.

2- المبحث الثاني: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الزراعية لكل من الجزائر ومصر.

3- المبحث الثالث: أثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي لكل من الجزائر ومصر.

4- المبحث الرابع: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على تجارة الخدمات لكل من الجزائر ومصر.

5- المبحث الخامس: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية لكل من الجزائر ومصر.

المبحث الأول:علاقة الجزائر ومصر بالمنظمة العالمية للتجارة

إن تبني فكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي تعرفها البلاد، فبحكم الظروف التي تعيشها كل من الجزائر ومصر باعتبارهما من الدول النامية، وبحكم انتمائهما إلى الدول العربية التي ينطبق عليها عموما هذا المفهوم (الدول النامية) فقد كان من الطبيعي أن يسعيا للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، والجزائر كغيرها من الدول قد تأخرت في طلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية - على عكس جمهورية مصر التي كانت من الدول السباقة للانضمام إلى هذه المنظمة باعتبارها طرف متعاقد بصفة كاملة في اتفاقية الجات منذ 1970 وهو ما يؤهلها للانضمام إلي المنظمة كعضو أصلي وفقا للمادة 11 من هذه الاتفاقية ـــ ويرجع سبب تأخر انضمام الجزائر إلى تشتت أوضاعها الاقتصادية، ولكن بعد التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الذي يؤهلها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإدراكا منها بأن بقاء أي دولة خارج إطار المنظمة من الأمور شبه المستحيلة لأنها ستجد نفسها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري والتعامل مع الدول الأخرى دون التعرض لمصاعب وعقبات عديدة، علاوة على أنه سوف تطبق عليها من الأطراف الأخرى المتعاقدة قيودا لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية، لهذا كله تقدمت الجزائر شأنها شأن الدول العربية بطلب رسمي إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في جوان 1996، مرفوقا بمذكرة حول التجارة الخارجية للجزائر إلى سكرتارية المنظمة.

المطلب الأول : المراحل والخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد مرت الجزائر كغيرها من البلدان النامية بعدة مراحل بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي إيمانا منها بأنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي الجديد الذي يفرض الاتحاد والتجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من ردع التخلف والمضي في الإصلاحات التي سارت فيها جل هذه الدول، وقد دخلت مثل بقية الدول النامية الأخرى في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانيزماته على المعاملات الدولية، ويحتم على الدول الاندماج والانضمام إلى المنظمات العالمية والتكتلات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للاندماج إلى هذه المنظمة كان لزاما عليها تنفيذ الشروط المفروضة عليها من قبل أعضاء هذه المنظمة والشروع في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، وكذا ثنائية الأطراف، وهو ما قامت الجزائر بفعله على أرض الواقع.

على هذا الأساس تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، خصص الأول منه للتطرق إلى عوائق ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما الفرع الثاني فقد خصص لدراسة الشروط التي كانت مفروضة

على الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة، في حين خصص الفرع الثالث للتطرق للخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الجزائر للانضمام تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: عوائق ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تطبيق جملة من الشروط، وتوفير مناخ ملائم على المستوى الوطني، وعلى اعتبار أن الجزائر جزء من العالم لا يمكن لها أن تعيش منعزلة عنه، أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية أن تولي اهتمام كبير للانضمام إلى هذه المنظمة وبالتالي التخلي عن النظرة الأحادية الضيقة، خصوصا وأن الاقتصاد الجزائري يتوفر على قدرات اقتصادية هائلة. وعليه فإن الجزائر لم تقدم طلب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت من أنه لا جدوى من تفادي الانضمام إليها وبقائها على الهامش خاصة بعد انتقالها إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية وهو ما يتوافق والهدف الأساسي للمنظمة.

أولا: العوائق المسببة في تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أمرا واجبا تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني لأنها إن تأخرت وأغلقت أبواب الانخراط ستكون مجبرة إلى الخضوع للمنظمة العالمية للتجارة، دون أن تقدر على فرض أي شرط من شروطها في ميدان التعامل الثنائي مع البلدان التي تربطها معها علاقات تبادل اقتصادي وتجاري. ومن أهم العوائق التي أدت إلى تعطل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة نجد عدة أسباب اقتصادية وسياسية يمكن ذكر أهمها في ما يلي[1]:

1- غياب إستراتجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة.

2- عدم إعطاء المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه، وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير، والاعتبارات الأيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي، ويعطي الأولوية للاعتبارات السياسية وهو ذات المعطى الذي كان حاضرا في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

3- من أهم العوائق التي حالت دون الانضمام الترسانة القانونية في الميدان التجاري والتي بقيت متأخرة ولا تساير مع العصرنة في هذا المجال، حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين والتحسيس بأهمية الانضمام والشروع في التحرير الاقتصادي، في حين أهمل الإصلاح التشريعي.

---

[1] أنظر في هذا الصدد:
- جلاطو جيلالي، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان الجزائري، تصدر عن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ، الجزائر، العدد1 ، جويلية 1998، ص ص.69-71.
- سليم سعداوي: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية "معوقات الانضمام وآفاقه"، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص ص. 77-80.

4- إن عدم تحديد أي برنامج واضح وعدم دقة المعطيات لا سيما الإحصائية، إضافة إلى عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي، وكذا البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية.

5- احتكار قطاع التجارة الخارجية وهذا الأمر يتنافى مع فلسفة ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كل قيود.

6- لم تتناول اتفاقية الجات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية، في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتوج، ولذا رأت أن انضمامها للاتفاقية في وقت سابق لا يخدم مصالحها.

7- عدم وجود إستراتيجية جديدة لإعادة النظر في القطاعين الصناعي و الزراعي، أي عدم تجديد بنية صناعية وزراعية جديدة.

8- عدم توفر عامل الكفاءة لدى الفريق المكلف بالتفاوض مع مسؤولي المنظمة العالمية للتجارة.

9- عدم قيام شراكة مع الاتحاد الأوربي وهذا ما يعني فقدان الجزائر للاستفادة من جملة من المزايا في بعض القطاعات الاقتصادية.

بعد الحديث عن العراقيل والأسباب التي كانت وراء تأخر الجزائر للالتحاق بركب الدول المتقدمة واندماجها في المنظومة التجارية العالمية، من الضروري وحسب مقتضيات البحث التطرق إلى أهم الدوافع التي كانت وراء طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

ثانيا: دوافع طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، ومشاركتها في دورة الأورجواي بصفة عضو ملاحظ إلى جانب مصادقتها على البيان الختامي لجولة الاورجواي في عام 1994 والذي تم من خلاله الإعلان على ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، هو خير دليل عن نيتها الصريحة في الانضمام إلى هذه المنظمة والاستفادة من مزاياها، ولهذا الغرض قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى هذه المنظمة في جوان 1996[1].

لقد اختلفت آراء المحللين حول عملية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ففريق يرى أنه خيار عقلاني لابد منه لأجل تتبع ومواكبة الوقائع الاقتصادية العالمية، بحجة أن الانضمام سوف يمكنها من المشاركة في صياغة وبناء النظام التجاري الجديد ويجعلها تحتل مكانتها بالإسهام في تطوير الاقتصاد العربي، وفريق آخر يعارض فكرة الانضمام بحجة أنه يسبب تقييدا لحرية إصدار القرارات الاقتصادية نظرا لارتباط هذه القرارات بالسياسة الاقتصادية الدولية المبنية على تحرير الاقتصاد من القيود غير الملائمة لحرية التبادل التجاري، وعلى هذا الأساس نتساءل عن أهم الدوافع التي كانت وراء طلب الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ؟

[1]- Nichida M'hamsadji bouzidi, 5 E ssais sur l'ouverture de l'économie algérienne, op-cit, p.31.

إن من بين الضروريات أو الحتميات التي دفعت الجزائر لطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ما يلي:

1- اعتبار الجزائر عضو ملاحظ سابق في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GAAT) وبعد ذلك عضو ملاحظ أيضا في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)،كان عاملا مشجعا ومساعدا لها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

2- التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي انتقال الجزائر من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية، يؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

3- الاستفادة من التكنولوجيات العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

4- تزامن مسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع عملية الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من صندوق النقد الدولي، فالاتفاقيات المبرمة مع هذا الأخير، وخاصة المتعلقة منها بالنظام الجمركي دفعت بالجزائر إلى طلب الانضمام للمنظمة والاستفادة من قوانينها، خاصة وإذا علمنا أن طلب الانضمام هذا كان في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي نظرا لوجود تناسق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة[1].

5- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يترتب عليه إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند أقصى حد وأدنى حد ، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، اذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق[2] . ومن جهة ثانية زيادة المبادلات التجارية تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

6- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من التنازلات والامتيازات التي تضعها المنظمة في أيدي أعضاءها، مما يعود على اقتصادياتهم بالفائدة، ويساعد المنتجين المحليين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية.

7- الانضمام للمنظمة يرسم ويوضح الرؤيا المستقبلية للجزائر من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية محكمة بالاعتماد على الخبرات المتعددة للبلاد سواء كانت بشرية من خبراء ويد عاملة وثروات طبيعية متوفرة.

---

[1] موله عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية : الفرص المتبقية والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي 2001، ص.220.

[2] ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة "أسباب الانضمام – النتائج المترتبة ومعالجتها"، الجزائر، دار المحمدية العامة، 2003، ص 135.

8- إن مشاركة الجزائر في أشغال المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بتحديد مكانتها بين الدول السائرة في طريق النمو، كما يعد انضمام الجزائر وسائر الدول الساعية للانضمام فرصة لمحاولة تغيير قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي لا تزال تخدم مصالح الدول المتقدمة.

9- الاستفادة من انفتاح السوق الوطنية على الصادرات الأجنبية، ومن الدخول إلى السوق الدولية بمنتجات وطنية تنافسية.

10- إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سوف يساعد المنتجين الجزائريين ويشجعهم على تطوير مشروعاتهم الإنتاجية بحيث ينعكس ذلك على المستوى الاقتصادي العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي[1].

11- إن انضمام الجزائر إلى OMC يسمح لها بالحضور في مختلف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كما يسمح لها بالاستفادة بكثير من المزايا نذكر منها:

* المعاملة الاستثنائية. (حماية المنتوج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير).
* تخفيض معدلات التعريفات الجمركية في وجه التجارة الخارجية للدول النامية.

ويزعم البعض من معارضي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن اتفاقية الأورجواي جاءت لتخدم مصلحة البلدان المتقدمة، وأنه لا خير فيها ولا نفع منها للبلدان النامية، بل يتمادى هؤلاء المعارضين على أنها ستعود بضرر جسيم على تلك البلاد النامية حيث ترغمها على فتح أسواقها لمنافسة أجنبية لا تقوى على الصمود في مواجهتها. وهذا الرأي في حقيقة الأمر محل جدل كبير، ذلك أن دورة الأورجواي والمنظمة العالمية للتجارة تعود بمنافع محسوسة على البلدان النامية بصفة عامة، والجزائر بصفتها وخصوصيتها وأهميتها فهي بلد من البلدان النامية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بالتمتع بالمعاملة وفق مبدأ الدولة الأكثر رعاية، (مبدأ تعميم المزايا) [2]، في مجال المبادلات التجارية مع كل الأطراف المتعاقدة دون تمييز، كما يسمح كذلك لبلدنا بالاستفادة من هذه المزايا التي تمنحها الأطراف المتعاقدة، إلى جانب أن صادراتنا تصبح مؤمنة من كل إجراء تعريفي أو غير تعريفي، كأن تفرض عليها رسوم تعرقل من تصديرها.

- إن المشاركة في أعمال المنظمة العالمية للتجارة تمكن من الاستفادة من المساعدات التقنية الضرورية لتنمية صادراتنا.

- لاشك أن البلدان النامية والجزائر من ضمنها ستستفيد من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية كما أنها ستستفيد من صنع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية، فالبلدان التجارية الكبرى هي التي كانت تلجأ إلى الخروج عن تلك القواعد دون رقيب، و لم تعد الأمور بالسهولة التي كانت عليها قبل

[1] فضل علي مثنى، مرجع سابق، ص ص.196-197.
[2] صلاح الدين حسن السبسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، لبنان، دار وسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998، ص.222.

جولة الأورجواي، كذلك تمنح إطارا للاستشارة وتسوية المنازعات على أساس جماعي قابلة لتصليح ضعف القدرة الاحتياطية والدولية للدول السائرة في طريق النمو.

الفرع الثاني : شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، يلزم على الدول القيام بتطبيق جملة من الشروط، والجزائر واحدة من الدول الملزمة بتنفيذ هذه الشروط، ومن بين الشروط والتنازلات التي يفرضها الأعضاء الرسميين في المنظمة العالمية للتجارة على البلدان الساعية للانضمام نجد مايلي[1] :

- تخفيض التعريفات الجمركية وتثبيتها.
- تقديم المزيد من التنازلات لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها مع الأخذ بعين الاعتبار حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة وتطوير قدرتها التنافسية في فترة محددة.
- تجانس الميكانيزمات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.
- التزام الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية بإجراءات ضريبية اتجاه السلع المستوردة، من بينها المعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية والسلع المستوردة في مدة قصيرة لا تتعدى السنة.

وباعتبار أن الجزائر واحدة من بين الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها قد شرعت في تنفيذ تلك الشروط المفروضة أعلاه، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ملزمة بتنفيذ ومراعاة نوعين من الشروط لانضمامها إلى هذه المنظمة، وهذين الشرطين هما:

أولا : الشروط العامة

إن الدخول والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مفتوحا لكل دولة تلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وتقبل بالتوقيع على اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية والدخول إلى الأسواق الخارجية، وباعتبار الجزائر من الدول التي تملك أكثر الأسواق إغراءا في إفريقيا، فهي في موضع جيد للتفاوض حول الانضمام إلى هذه المنظمة.

ثانيا : الشروط الخاصة

لقد تقدمت السلطات الجزائرية بإرسال طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة تبين فيه نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة وذلك في ظل ما تمليه أحكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة، وقد تضمن هذا الطلب تقريرا مفصلا حول السياسة التجارية والوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الأخيرة وبصدور نتائج هذا التقرير تكون الجزائر مجبرة على تقبل الأهداف الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يترتب عنه التزامات

[1] جلاطو جيلالي، مرجع سابق، ص ص.66-67.

من الصعب تحملها كون الجزائر ما زالت في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، وحسب المؤشرات فالتغيرات المطلوبة لدخول بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة تتعلق بما يلي:

1-الحقوق الجمركية:

إن بلادنا ملزمة بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر، وكذا مراعاة قوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المتبناة من قبل لقاء جولة طوكيو، حيث أنه بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستعتمد إدارة الجمارك على المادة 7 من اتفاقية الجات لتقييم السلع والبضائع المستوردة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القيمة التعاملية بعد ما كان هذا التقييم جزافيا في نظام التقييم حسب اتفاقية بروكسل.

2-المرور إلى اقتصاد السوق:

إن المرور إلى اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل لذلك يجب على الجزائر القيام بعدة أشغال، بحيث يجب عليها أولا الاستمرار في إعادة هيكلة اقتصادها بصورة شاملة في جميع الميادين، وتهيئة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وحسب أحد الاختصاصيين فإن اقتصاد السوق لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قانون السوق، ولا مع النظام الرأسمالي التقليدي، فاقتصاد السوق هو نظام اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق ويحرص على تطبيقها، كما أن القوى العمومية لن يكون لها الدور الرئيسي في التسيير الداخلي للمؤسسات.

إضافة إلى هذه الجملة من الشروط، هناك شروط أخرى تلتزم الجزائر بها وتتمثل في:

- إجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء الأساسيين والقيام بالتنازلات اللازمة في الميادين الثلاثة (السلع الخدمات، حقوق الملكية الفكرية)، إلى جانب ضرورة تطوير سياسة تعريفية متلائمة والتعريفات الجمركية المطبقة من طرف الدول الأعضاء في المنظمة.

- تقديم شبه مذكرة للأطراف المتعاقدة تحتوي على معلومات حول عدة مسائل خصوصا قواعد تسيير القطاع الاقتصادي التجاري، الفلاحي، الصناعي، سياسة الخوصصة، معدل الفائدة، سعر الصرف وسياسة الاستثمار، وكذا المعلومات المتعلقة بالرسوم الجمركية والرقابة والإطار النظامي للمؤسسات الذي يحكم الصادرات والواردات.

وفيما يلي أهم المراحل والخطوات التي اتخذتها الجزائر من أجل الانضمام تحت لواء هذه المنظمة.

الفرع الثالث :الخطوات والإجراءات المتخذة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

عقب الاستقلال مباشرة استفادت الجزائر كبقية بلدان العالم الثالث من تطبيق نظام "التوكيل التجاري" أي (Le facto) * المتضمن قوانين الجات منذ مارس 1965، وبهذا أصبحت الجزائر مطالبة باحترام القواعد والمبادئ العامة، لكنها غير ملزمة باحترام التدابير الخاصة بالإجراءات التجارية مثل التبليغ عن ممارستها

* ويعني عدم إجبارية الالتزام بكل القيود وبالمقابل بدون أن تلتزم الدول المتعاقدة- في اتفاقية الجات- باحترام بنود الاتفاقية تجاه هذه الدول.

التجارية، كما كانت لها الحرية الكاملة في وضع سياستها الجمركية لأنها لم تكن طرفا متعاقدا، واستمرت الجزائر في هذه السياسة إلى غاية الثمانينيات[1].

إلا أنه وبهدف تدارك الوضع الاقتصادي الوطني الخطير ومحاولة من السلطات الوطنية إيجاد الحلول المشتركة مع الأطراف المتعاملة معها، وخاصة المجموعة الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، ونظرا لأهمية التبادل المقام بين الجزائر والمجموعة الأوروبية فإنه من الضروري الدخول في التفاوض مع الشركاء الاقتصاديين بهدف برنامج إصلاحي هيكلي يتماشى والظروف المرحلية، وكانت أول مرحلة قامت بها الجزائر آنذاك هو تقديم طلب العضوية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، إلا أن هذا الطلب رفض آنذاك سنة 1987 لأسباب تم ذكرها سابقا ومن بينها [2]:

- غياب سياسة تجارية واضحة، نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، حيث أن الجزائر كانت تعتمد في تجارتها الخارجية بنسبة 97% على المحروقات.

- الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي الذي ساد الجزائر، والذي كانت آثاره كارثية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

لهذين السببين ولأسباب أخرى أجبرت السلطات الجزائرية على وضع هذا الملف (ملف طلب العضوية) في الأدراج، إلا أنه مع ختام جولة الأورجواي والإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة شكلت وزارة التجارة في تلك الفترة لجنتين لتحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك بتاريخ 07 نوفمبر 1994 وهاتين اللجنتين هما :

أولا : اللجنة الوزارية المشتركة

في السابع من نوفمبر 1994 قام وزير التجارة بإعداد لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإعداد ومتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتتكون هذه اللجنة التي يترأسها وزير التجارة من 22 عضو من الوزارات والمؤسسات التالية :

وزارات: العدل، المالية، الصناعة وإعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة والحرف التقليدية، النقل والتخطيط.

مؤسسات: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقييس والحماية الصناعية، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، 2003، ص ص 132 - 133.

[2] Oukazi ghania, adhésion à L'OMC : les Algériens patrinent, le quotidien d'Oran, 20/02/2001, p p.10-11.

وتتلخص مهمة هذه اللجنة الوزارية في إعداد مايلي[1]:

- تحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بانطلاق مسار المفاوضات بين الجزائر وأطراف المنظمة العالمية للتجارة.
- تحديد القطاعات والمنتجات التي يجب حمايتها وتحريرها.
- تقييم مدى تأثير انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على مستوى مختلف النشاطات الاقتصادية.
- تنفيذ الاقتراحات المقدمة والمتعلقة بالتخفيضات التعريفية والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات.
- تنفيذ مشروع المذكرة المساعدة "Mémorandum" حول تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية وأبعاد تحريرها .
- تنظيم مشاركة الأطراف الاجتماعية (النقابات، أرباب العمل) في هذا الملف.

وإلى جانب اللجنة الوزارية المشتركة تم تشكيل لجنة ثانية تتمثل في :

ثانيا : لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية

تعد لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية ثاني لجنة شكلت من قبل وزارة التجارة لتعمل جنبا إلى جنب مع اللجنة الوزارية المشتركة، وقد شكلت هذه اللجنة في نفس التاريخ الذي تم فيه تكوين اللجنة الأولى، وتتلخص مهمة لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية في اقتراح الإجراءات العملية وتحديد قواعد وطرق العمل في كل المجالات التي تهم التجارة الخارجية من قريب أو من بعيد، لأن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) كان يتراوح بين مؤيد ومعارض.

لقد شارك المسؤولون الجزائريون في الأطوار الأولى من المفاوضات الرامية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تعد امتدادا للجات والتي كانت الجزائر مراقبة بها منذ سنة 1963، كما شاركت الجزائر في الدورة الوزارية الثالثة لمنظمة التجارة العالمية وسعت إلى إبراز المواقف الإفريقية المشتركة بخصوص عدد من المسائل، ومن بينها قضية الديون وتحرير التجارة الخارجية.

أما سيرورة عملية المفاوضات الجزائرية مع المنظمة العالمية للتجارة فتمت على النحو التالي:

ثالثا : المسار التفاوضي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قبل الحديث عن أهم الخطوات التي اتبعتها الجزائر لأجل تحرير تجارتها الخارجية والاندماج مع المحيط الاقتصادي العالمي، بقصد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تجب الإشارة على أنه بالرغم من أن الجزائر لم تكن عضو في اتفاقية الجات إلا أنها استفادت كبقية بلدان العالم الثالث مباشرة بعد الاستقلال من تطبيق نظام التوكيل التجاري المتضمن قوانين وقواعد الجات منذ مارس 1965.

[1] Les perspectives d'adhésion à L'OMC, direction des études et du commerce extérieur, 1996, p. 08.

هذا وقد منحت للدول النامية المطبقة لقواعد الجات عضوية الملاحظ من أجل المشاركة في جولة الأورجواي شريطة أن تعلن نيتها بالانضمام وهذا قبل 30 أفريل 1987[1] ، وفي هذا الموعد أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى الجات، الشيء الذي سمح لها بالمشاركة في جولة الأورجواي (1986-1993).

في سنة 1993 تم طرح ملف الانضمام على طاولة المفاوضات حيث تم تنظيم ندوة في الجزائر حول سبل الانضمام لاتفاقية الجات، وضع أثناءها سؤال مركزي يتعلق بإمكانية انضمام الجزائر إلى اتفاقية الجات، ورغم وجود أراء تؤيد الانضمام نظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر، إلا أن نتيجة هذه الندوة وصلت إلى عدم إمكانية الجزائر للانضمام في تلك الآونة بالنظر إلى هيكل صادراتها (95% إلى 97% محروقات، حوالي 5% خارج المحروقات) مما يجعلها تقدم أكثر مما تستفيد.

في الثاني عشر أفريل 1994 إلى غاية الخامس عشر منه انعقد مؤتمر مراكش الذي انبثقت عنه المنظمة العالمية للتجارة حيث تحصلت الجزائر على كرسي الملاحظ بعد مشاركتها في العقد النهائي.

بعدها وبتاريخ 7 نوفمبر 1994 قام وزير التجارة بإعداد لجنة وزارية متكونة من كل الهياكل المهتمة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث كلفت هذه اللجنة بصياغة مذكرة حول هيكل التجارة الخارجية وأبعاد تحريرها[2].

في 30 جانفي 1995 أخذت المفاوضات شكلا يتماشى وأحكام المنظمة العالمية للتجارة إثر الاتفاق مع الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة تتكفل بتحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويترأس هذه اللجنة سفير الأرجنتين لدى المنظمة العالمية للتجارة السيد: shanchez arnano

في 14 نوفمبر 1995 خضع ملف الانضمام لدراسة مجلس الحكومة، حيث قرر هذا المجلس إعادة دراسة المذكرة من جديد.

لقد أعربت الجزائر بصراحة عن نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الحكومة خلال شهر فيفري 1996، حيث بعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تم عرضها على مجلس الحكومة في نهاية شهر ماي 1996 للمصادقة عليها، لتقوم بعدها السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة بصفة رسمية على مستوى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة في 05 جوان 1996، وتم توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة[3]. ليتم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة من طرف وزير التجارة في أكتوبر 1996،

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، 2003، ص.143.

(2) Ministère Du Commerce , Les Perceptives D'adhésion A l'OMC, Direction Des Etudes Et Du Commerce Extérieur, 1996, P.8

[3] كورتل فريد، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الخامسة، مرجع سابق، ص.04.

وهذه اللجنة تم إنشائها بقرار عن رئيس الحكومة والتي يترأسها وزير التجارة، ومجموعة الدوائر الوزارية المعنية مباشرة بعملية المفاوضات والتي بلغ عددها 23 وزارة مشكلة من حوالي 65 إطارا ساميا جزائريا.

بعد تلقي سكرتارية المنظمة المذكرة النهائية قامت المنظمة العالمية للتجارة بإعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء ويترأسه سفير الأرجنتين بالمنظمة، هذا الفريق مكلف بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، وبعد شروع هذا الفريق بدراسة الملف تلقت الجزائر السلسلة الأولى من التساؤلات بلغ عددها 174 سؤال من قبل 05 أطراف أعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131 عضو، وقد طرحت الأسئلة من قبل الدول التالية [1]:

-دول الاتحاد الأوروبي طرحت 123 سؤالا، تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري ونظم حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي الجبائي وغيرها من الأسئلة.

-سويسرا طرحت 33 سؤالا حول الأنظمة الضريبية ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال.

-اليابان طرحت 09 أسئلة دارت في مجملها حول نظام مكافحة الإغراق ونظام الوقاية والقيود الكمية عند الاستيراد.

-استراليا طرحت 08 أسئلة، وتتعلق هذه الأسئلة على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق والاتفاقات الجهوية والثنائية.

-إسرائيل طرحت سؤال واحد يتعلق بمقاطعة الجزائر لها، وهذا نص السؤال "هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد إسرائيل التي هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة، وهل تستطيع الجزائر أن تحدد النظام التجاري الذي تطبقه على هذا البلد" ، وكان جواب الجزائر كالتالي :"إن الجزائر عضو في جامعة الدول العربية، وتطبق على مختلف مستويات المقاطعة التي أقرتها هذه المؤسسة على السلع ذات الأصل الإسرائيلي، هذا الإجراء ذو طابع سياسي وليس تجاري. وإن المقاطعة مطبقة بناءا على مقتضيات الأمن الوطني استنادا إلى ترتيبات المادة 21 من "الجات" والمادة 14 من الاتفاقية العامة الخاصة بتجارة الخدمات المتعلقة بالاستثناءات العامة".

في 05 جويلية 1997 تم رد الأجوبة عن السلسلة الأولى من الأسئلة (174 سؤال) إلى OMC، وذلك بعد صياغتها من طرف اللجنة المؤسسة من قبل رئيس الحكومة لهذا الغرض، ودراستها من طرف مجلس الحكومة.

في أوت 1997 وصول السلسلة الثانية من الأسئلة (170 سؤال) طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتركزت على نفس محاور السلسلة الأولى، وكان هدفها التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين.

[1] Bouchelaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC : réalités et perspective, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1er cours de politique commerciale, Casablanca du 08 juillet au 27 septembre 2002, p .07.

وخلال الأيام من 13 حتى 15 أكتوبر 1997 انعقد بالجزائر لقاء ضم حوالي 300 مسؤول وخبير ومقررين سياسيين واقتصاديين ودبلوماسيين وممثلي عدة منظمات عالمية، وكان موضوع هذا اللقاء هو انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع دول الاتحاد الأوربي. كما ارتكزت المفاوضات في هذا اللقاء على 03 محاور أساسية هي:

- الإعانات الزراعية.
- تحرير الخدمات.
- تجارة السلع.

وانتهى اللقاء باستخلاص أن دخول الجزائر في الاقتصاد الدولي والشراكة مع دول الاتحاد الأوربي لا يعتبر خيارا وإنما حتمية يجب التأقلم معها، وبالنسبة للجزائر عليها الحصول على أحسن اتفاقية ممكنة للتقليل من الخطر الذي يهدد مختلف القطاعات.

لقد اتبعت هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف عبر نظام الأسئلة والأجوبة بانعقاد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بمتابعة ملف مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك يومي 22 و23 أفريل 1998 بمقر المنظمة بجنيف (سويسرا)، ومن خلال هذا الاجتماع تعهد كل من رئيس البعثة الجزائرية ووزير التجارة آنذاك السيد بختي بلعايب على تقديم كل التوضيحات الضرورية فيما يتعلق بهذه المسائل لتحديد مدى تطابق أو عدم تطابق التشريعات والقوانين السارية في الجزائر مع الشروط المنصوص عليها في المنظمة العالمية للتجارة[1]. كما أكد على عزم الجزائر للانضمام إلى المنظمة ملحا على ضرورة الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية، لذلك تعكف لجنة العمل على التحضير للرد على أسئلة أخرى، إضافة إلى التحضير للمرحلة القادمة التي ستكون ثنائية بين كل دولة تريد الحصول على معلومات حول مجمل خصائص الاقتصاد الجزائري.

وفي نهاية سنة 1999 شرعت الجزائر في المرحلة الثانية أي مرحلة المفاوضات الثنائية الأطراف والتي تعتبر أهم وأصعب وأطول مراحل الانضمام، ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بسياتل والذي شاركت فيه الجزائر، لم تستأنف المفاوضات وتوقفت رغم تأكيد وزير التجارة آنذاك السيد " مراد مدلسي" على استئنافها سنة 2000 [2].

بعد توقف المفاوضات أعادت الجزائر صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية من جديد وكان ذلك في أواخر جويلية 2001 ليعاد تقديمها إلى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة، وهكذا استمر التفاوض بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية بشكل بطئ نوعا ما ، ولكن بصدور الأمر الرئاسي المنشور في الجريدة الرسمية

---

[1] Bouchlaghem Khaled, op-cit, p p. 07-08.

[2] عباس قويدر، براهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، 2005، ص 62.

بتاريخ 22 أوت 2001 الخاص بالتعريفة الجمركية تكون الجزائر قد بدأت الخطوات العملية الأولى والفعلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد حدد الأمر الرئاسي أربعة معدلات أساسية للسلع المستوردة، وهذه المعدلات تبدأ من مستوى الصفر أي دون دفع حقوق جمركية، وصولا إلى المستوى الأكبر المتمثل في 30 % مرورا بمستوى ضعيف و آخر متوسط، وهذا النظام يعتمد على مبدأ الدول الأكثر تفضيلا [1].

في 07 فيفري 2002 تم انعقاد ثاني اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى OMC، وقد أكد وزير التجارة آنذاك بخصوص هذا الاجتماع أنه ترك انطباعا جد حسن لدى مجموعة العمل المتكونة من ممثلي 43 دولة وأنها كشفت اهتمام بالغ للملف الجزائري، حيث قدمت الجزائر لأول مرة عروضا أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، وبعد هذا الاجتماع تلقت الجزائر حوالي 353 سؤال من الدول الأعضاء في المنظمة.

وفي خلال الفترة الممتدة من 25 أفريل إلى 07 ماي 2002 تم انعقاد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى OMC بجنيف، حيث اعتبر وزير التجارة آنذاك هذا الاجتماع بمثابة بداية حقيقية للمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة مؤكدا أن الجزائر ستتفاوض على أساس مقترحاتها، كما صرح بأن المفاوضات المشتركة بين الجزائر ومجموعة العمل التي تضم دولا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وسويسرا وأستراليا والأورجواي وكوبا ستعقد اجتماعها الرابع في شهر أكتوبر من عام 2002[2]. وما تجدر الإشارة إليه أنه خلال هذا الاجتماع وصفت الاقتراحات الجزائرية من قبل الأطراف المفاوضة بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها.

في 15 نوفمبر 2002 تم انعقاد الجولة الرابعة لمفاوضات انضمام الجزائر بجنيف، ومن أهم ما جاء في هذه الجولة إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف الذي ما زال حاصلا في الأشياء المخترعة، مع الإبقاء على ثلاث أسعار تجارية ثابتة للقوانين الجمركية وهي (5%، 15%، و30%) مع تساهل في السعر الثابت الأعلى 30%، كما أقر خلال هذه الجولة إخضاع التعريفات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة [3].

في 20 ماي 2003 تم انعقاد الجولة الخامسة للمفاوضات بقيادة وزير التجارة الجزائري، وقد تركزت هذه الجولة من المفاوضات حسب تصريح وزير التجارة لجريدة الخبر على تقييم مدى تقدم المفاوضات ومواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية في الجزائر على أساس مذكرة تم تسليمها في شهر جويلية من نفس السنة بالإضافة إلى وثائق إضافية أخرى، كما اهتمت هذه المحادثات من جهة أخرى بتطوير وتصديق خطة

---

(1) كوريل فريد، مرجع سابق، ص.04.

(2) Bouchelaghem Khaled, ,op-cit, p. 08.

(3) سليم سعداوي، مرجع سابق ، ص، 57.

التغييرات القانونية والتشريعية في الجزائر حتى تتماشى مع مقاييس المنظمة العالمية للتجارة. وقد أشارت بعض المصادر المقربة من وزارة التجارة أن عدد الأسئلة التي تلقتها الجزائر إلى غاية نوفمبر 2003 بلغت حوالي 1200 سؤال [1].

أما سادس جولة من المفاوضات فقد انعقدت بتاريخ 2003/11/28 بوفد جزائري يتكون من 28 عضوا يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة برئاسة وزير التجارة ، وقد تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع تأهيل الإطار التشريعي المنظم لقطاع التجارة الخارجية، إلى جانب محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة، وكذا التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري[2]، كما تم خلال هذه الجولة تعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية بأمر رئاسي وهي المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، وبراءات الاختراع، وهي قوانين التزمت الحكومة الجزائرية بها قبل أن تخضعها لقوانين المنظمة.

أما الجولة السابعة من مفاوضات انضمام الجزائر فقد انعقدت بتاريخ 25 جوان 2004، وقد تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية، حيث أعلن وزير التجارة أن الجزائر أحرزت تقدما جيدا في المفاوضات وأصدرت معظم التعديلات على النصوص القانونية المتطابقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية عن طريق التشريع بأوامر موقعة من طرف رئيس الجمهورية دون المرور على غرفتي البرلمان بهدف تسريع عملية الانضمام، لتعرف الجزائر في 25 فيفري 2005 انعقاد الاجتماع الثامن والذي سبق التمهيد له في 11 جانفي 2005، وقد جاء هذا الاجتماع بعد تغيير في تركيبة رئاسة مجموعة التفاوض الموكل إليها ملف انضمام الجزائر [3]، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو تقديم الجزائر لعروض مفاوضات وهي العروض التعريفية الثالثة المقترحة للمنتجات الفلاحية والرابعة للخدمات، تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة أي من 0 إلى 20% للقطاع الصناعي ومابين 0 و25% للقطاع الفلاحي، وهذا يبتعد كثيرا على المدى الذي تطبقه الجزائر والذي يصل إلى 45% وبالتالي يتنافى وقواعد المنظمة التي تنص على مبدأ المعاملة بالمثل [4].

أما بخصوص الجولة التاسعة لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية فقد عقدت بتاريخ 21 أكتوبر 2005 إلا أنها لم تحرز أي تقدم يوحي بالانضمام للمنظمة لتنعقد بعد حوالي ثلاث

(1) نور الدين بوكروح، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، العدد الرابع، أكتوبر 2003، ص. 140.

(2) عياش قويدر، براهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص. 63.

[3] etat d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accession l'Algérie à l' OMC, 31/01/2010, http://www.wto .org/french/the wto_f/acc_f/al_algerie_f.htm

[4] عياش قويدر، براهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص ص. 63 – 64.

سنوات الجولة العاشرة في 17 جانفي 2008، حيث تقلصت خلال هذه الجولة نقاط الاختلاف مع الدول الأعضاء في المنظمة من 150 نقطة عام 2008 إلى 8 نقاط فقط، والتي أخذت طابع الاستفسارات في الربع الأول من سنة 2009، هذا وقد عززت الجزائر خلال هذه الجولة قدرتها التفاوضية بالتوقيع على 6 اتفاقيات ثنائية مع كل من الأوروجواي وسويسرا وفترويلا، وأستراليا والبرازيل وكوبا، وسط تأكيد من وزير التجارة الجزائري أنه لا يوجد من البلدان العضوة في المنظمة العالمية للتجارة من سيعارض انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، وعليه فقد حققت الجزائر في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تحولات هامة حيث رفعت هذه التحولات في نظام التجارة الخارجية الجزائرية إلى مستوى المعمول به دوليا ووفق الأسس التي تسير المبادلات الدولية [1].

ورغم ذلك فإن المسار التفاوضي ظل متعثرا رغم التقدم الكبير في أعلى مستويات التوافق الدولي، حيث تتسع قائمة شروط منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى فرضها على الجزائر والضغط عليها للقيام بإجراءات في مجال توحيد أسعار الغاز، وحقوق التسويق والنشاط التجاري، والنظام الجبائي والرسم على القيمة المضافة والرسوم الأخرى المطبقة على الاستهلاك، بالإضافة إلى المساعدات التي تمنحها السلطات العمومية لشركات التصدير والإجراءات الصحية، والصحة النباتية والعراقيل التقنية التي تعترض التجارة إضافة إلى الملكية الفكرية. [2]

في الأخير وحسب تصريحات مدير المبادلات التجارية بوزارة التجارة أن الجزائر أجرت إلى غاية 2009 عشر جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف عالجت خلالها 1600 سؤال حول نظامها الاقتصادي، كما عقدت 93 اجتماعا ثنائيا مع 21 بلدا، حيث تلقت الجزائر بعد الجولة العاشرة 96 سؤالا، وبمجرد دراستها، فإن الإجابة على هذه الأسئلة ستعرض على الأمانة العامة للمنظمة العالمية للتجارة لتحديد تاريخ إجراء الجولة 11.

من كل ما سبق يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضين الجزائريين، ومدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات والالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا.

---

[1] عبد الرحمان الكناني: تلكؤ مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية" من يزرع العراقيل في طريق الجزائر"، جريدة الخبر الأسبوعي، 2010/02/22، أنظر الموقع

http://elkabar-hebdo.com/site/news-action-show-id-691,htm.

[2] le groupe de travail examine le projet de rapport sur le régime commercial de l'Algérie, 31/01/2010, www. Wto.org/french/news_f/news08_f/acc_algeria_17 jan08_F.htm

المطلب الثاني: مراحل وترتيبات انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية

تعد جمهورية مصر العربية طرفا متعاقدا في اتفاقية الجات وبصفة كاملة منذ عام 1970، وأصبحت عضوا كاملا وأصليا في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من 30 جوان1995، وقد استطاعت مصر أن تفعل الكثير داخل جولات المفاوضات ضمن وفود الدول النامية، حيث صادقت على سبع اتفاقات من اتفاقات جولة طوكيو، بالإضافة إلى قيادتها لقائمة الدول النامية (عربية وافريقية) خلال إجراء مفاوضات جولة الأورجواي منذ بدايتها عام 1986 وإلى غاية نهايتها في 15 ديسمبر1993، وقد تمكنت مصر- بالفعل - من خلال مشاركتها في مفاوضات جولة الأورجواي وما تقدمت به من مقترحات، أن تضيف بعض الأحكام وتعدل البعض الآخر في عدد من الاتفاقات التي أسفرت عنها الجولة بما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية مما يعظم استفادتها من هذه الاتفاقات ويحد من السلبيات التي قد تترتب على تطبيقها. وقد تمثلت أهم نتائج جولة الأورجواي في إنشاء منظمة التجارة العالمية وأربعة ملاحق لهذه المنظمة، حيث اشتملت الملاحق الثلاثة الأولى منها على اتفاقات التجارة متعددة الأطراف، وهي ملزمة لجميع أعضاء المنظمة. وبموجب عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية تعهدت والتزمت بتنفيذ مجموعة من الالتزامات في مجالات مختلفة.

الفرع الأول :علاقة مصر باتفاقية الجات

ترجع بداية مشاركة مصر في النظام التجاري متعدد الأطراف الذي أسسته الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1947 إلى ما يقرب من 48 عاما، حيث تقدمت مصر بطلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية في عام 1962، وقد وافقت الأطراف المتعاقدة على انضمامها للجات في الدورة العشرين المنعقدة في جنيف في الفترة من 23 أكتوبر 1962 إلى 16 نوفمبر 1962، إذ صدر تصريح للجات في 13 نوفمبر 1962 بقبولها عضوا مؤقتا. وقد تجددت عضويتها المؤقتة مرتين لإتاحة الوقت الكافي لاستيفاء الجانب الجمركي للانضمام في نطاق مفاوضات جولة كنيدي وذلك لحين الانتهاء من تلك المفاوضات، وبعد ذلك كان التجديد يتم سنويا، إذ كان يلزم للدولة لكي تتمتع بالعضوية الكاملة للجات إبرام اتفاقات تفضيلية مع ثلثي الأعضاء[1].

ومما هو جدير بالذكر أن مصر قد شاركت مشاركة فعالة في كل أوجه المفاوضات التجارية، ومشاركة منها في مفاوضات جولة كنيدي تقدمت إلى الجات في أكتوبر 1965 بعرض مبدئي يتضمن 115 سلعة صناعية، ورادفته بعرض زراعي في نوفمبر 1966، وفي مارس 1967 تم توقيع مذكرة مع الأطراف المتعاقدة تدعو إلى التفاوض مع مصر بشأن العروض التي تقدمت بها لاستيفاء الجانب الجمركي للانضمام الكامل للاتفاقية، وقد أجريت هذه المفاوضات بنجاح مع عدد من الدول، بينما طالبت دول أخرى بامتيازات

(1) عبير عبد السلام عبد المجيد، دور منظمة الجات في تحرير التجارة الدولية مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية،أعمال الندوة القومية الثانية: الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، 22-24 مارس 1999، جامعة حلوان، ص.864.

إضافية[1]. وقد تم خلال ماي 1967 إيداع صورة من جداول التخفيضات الأصلية والإضافية بسكرتارية الجات، وبالرغم من عدم انجاز الأعمال الإجرائية بسبب أحداث جوان 1967، فإن الجانب الجمركي كان قد غطى بالفعل، واعتبرت جداول العرض التي تمثل 195 بندا بمثابة رسوم الانضمام للعضوية الدائمة.

في 10 ماي 1970 تمت الموافقة على قبول مصر عضوا كاملا في الجات وأصبحت العضو الدائم السابع والسبعين في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وتم التصديق على بروتوكول قبولها بالمرسوم الرئاسي رقم2029 في 5 ديسمبر1970 وذلك بعد مفاوضات دامت ثماني سنوات[2]. ورغم اعتراض إسرائيل في اللجنة التي شكلت لبحث انضمام مصر إلى الاتفاقية بحجة مقاطعتها لشركات ومنشآت الدول الأخرى التي تتعامل مع إسرائيل فإنه لم يكن لهذه الحجة أثر يذكر، لأن المقاطعة ترجع إلى عوامل سياسية لا إلى عوامل اقتصادية، كما لم تؤثر بدرجة كبيرة في حجم الأطراف المتعاقدة.

إن ما يمكن قوله في الحقيقة أنه لم يكن لانضمام مصر للجات أثر يذكر على توجهات سياستها التجارية، وإنما ظل التزامها كطرف متعاقد مقصور على ما تضمنه جدول تنازلاتها من تخفيضات تعريفية – إذا ما التزمت بها بالفعل - حيث كانت تطبق في حالات كثيرة تعريفات تتعدى التعريفات المنصوص عليها في جدولها، وقد شاركها في هذا الاتجاه الكثير من الدول، وربما كان ذلك راجعا إلى ضعف النظام القانوني للجات وعدم فاعليته في التزام الدول بالتنازلات التي قدمتها[3]. وكانت أول مشاركة لمصر في النظام التجاري متعدد الأطراف في مفاوضات الجولة السابعة للجات "جولة طوكيو 1973-1979" وقد قدمت مصر في هذه الجولة تنازلات تعريفية وانضمت إلى كافة الاتفاقات التي أسفرت عنها الجولة باستثناء اتفاقيتي المشتريات الحكومية والتقييم الجمركي، حيث كان وضع مصر بالنسبة لهاتين الاتفاقيتين بصفة مراقب فقط.

ونظرا للصعوبات التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري منذ 1970 وحتى عام 1990 بسبب عجز ميزان المدفوعات، لجأت مصر إلى تقييد وارداتها عن طريق القيود التجارية وذلك استنادا لأحكام المادتين (18،12) من اتفاقية الجات في إطار لجنة قيود ميزان المدفوعات بالاتفاقية، كما تقدمت مصر عام 1991 بطلب لأمانة الجات لتعديل وسحب بعض تنازلاتها الجمركية الواردة بجداولها استنادا للمادة 28 من الاتفاقية، وذلك بمناسبة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما اقتضاه من تعديل في التعريفات الجمركية.

الفرع الثاني: علاقة مصر بالمنظمة العالمية للتجارة

لقد شاركت مصر في جولة الأورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف منذ انطلاقها في سبتمبر عام 1986 وحتى نهايتها في جنيف في 15 ديسمبر 1993، واختتامها رسميا على المستوى الوزاري في مراكش في 15 أفريل 1994. وقد تمثلت مواقف مصر في هذه المفاوضات- فضلا عن المشاركة الفعالة

(1) عبير عبد السلام عبد المجيد مرجع سابق، ص 867..
(2) أحمد خالد حمدي، مصر ومنظمة التجارة العالمية ؛ بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية ، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة،14-15 ديسمبر 1997 ؛ص79
(3) أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص. 63.

والمؤثرة في المناقشات والمشاورات التي دارت داخل لجان التفاوض المختلفة المنبثقة عن لجنة المفاوضات التجارية لجولة الأورجواي – في تقديم المقترحات بالتنسيق مع عدد من الدول النامية ذات الظروف والمصالح المتشابهة بما يحقق مصالحها التجارية والاقتصادية خاصة في مفاوضات الزراعة والدعم، والمنسوجات والملابس والخدمات[1].

وعليه فقد قامت مصر بالتوقيع على الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأورجواي، وقدمت جداول تعهداتها في مجالي تجارة السلع والخدمات وذلك في اختتام الجولة على المستوى الوزاري في مراكش في 15 أفريل 1994. ثم صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 72 لسنة 1995 في 20 مارس 1995 بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التي تضمنتها الوثيقة الختامية وجداول التعهدات التي قدمتها مصر في مجالي تجارة السلع والخدمات، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق، وقد وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المنعقدة في 16 أفريل 1995، وصادق رئيس الجمهورية على تلك الموافقة في 19 أفريل 1995[2].

عقب ذلك أصدر وزير الخارجية القرار رقم 42 لسنة 1995 في17 ماي 1995 بشأن نشر قرار قبول انضمام جمهورية مصر لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التي تضمنتها الوثيقة الختامية وجداول التعهدات في مجالي تجارة السلع والخدمات، في الجريدة الرسمية على أن يعمل بهذا القرار من أول جوان 1995 ليعلن بعدها وزير الاقتصاد المصري أن مصر قد أصبحت عضوا كاملا وأصليا في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من 30 جوان 1995 وذلك بعد مرور ثلاثين يوما على إيداع وثائق تصديق مصر على اتفاقية إنشاء المنظمة والوثيقة الختامية المتضمنة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة الأورجواي[3].

في الحقيقة إن انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية بما تشتمل عليه من ملاحق ثلاثة تمثل اتفاقات التجارة متعددة الأطراف كان أمرا منطقيا لا بديل عنه، لأن عدم الانضمام يعني أن تعيش في معزل عن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تديره هذه المنظمة والذي يتم فيه أكثر من 90% من التجارة العالمية. ولذلك يعتبر سبق مشاركة مصر في النظام التجاري متعدد الأطراف كطرف متعاقد بصفة كاملة في الجات منذ عام 1970 في مصلحتها، إذ أنه سمح لها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كعضو أصلي وفقا للمادة 11 من هذه الاتفاقية.

(1) أحمد خالد حمدى، مرجع سابق، ص. 81.
(2) صلاح الدين عبد محمد علم الدين، مرجع سابق، ص .198.
(3) أنظر في هذا الصدد:
ـــ عاطف السيد، مرجع سابق، ص. 198.
ـــ بهاء الغمري، نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "الفترات الزمنية المتاحة أمام مصر لقبول التزامات الجات، جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، مركز البحوث البرلمانية، 1999،ص 4.

الفرع الثالث: مصر ومتابعة نتائج جولة الأورجواي

لقد أولت مصر اهتماما كبيرا لنتائج جولة الأورجواي، حيث قامت في أعقاب تصديق مجلس الشعب على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقات متعددة الأطراف الملحقة بها ، بإنشاء لجنة قومية دائمة لمتابعة نتائج جولة الأورجواي، وإعداد موقف مصر التفاوضي في الموضوعات محل التفاوض في جنيف، برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 66 لسنة 1995 ،ثم صدر القرار رقم 53 لسنة 1996 بإعادة تشكيل هذه اللجنة برئاسة وزير التجارة والتموين، على أن يكون وكيل الأول للوزارة "رئيس جهاز التمثيل التجاري" نائبا لرئيس اللجنة ،ومدير إدارة المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية مقررا لها.وتضم اللجنة الدائمة في عضويتها ممثلين من كافة الوزارات وقطاع الأعمال العام واتحادات وجمعيات الغرف التجارية والصناعات ورجال الأعمال، بالإضافة إلى رؤساء اللجان الفرعية ومجموعات العمل المنبثقة عنها.

وتتلخص أهداف اللجنة القومية الدائمة واللجان الفرعية ومجموعات العمل فيما يلي [1] :

1- متابعة تنفيذ نتائج جولة الأورجواي، ووضع التصورات والمقترحات التي تكفل تحقيق أقصى استفادة من جوانب المزايا والمرونة التي تتضمنها الاتفاقات التي أسفرت عنها الجولة، والحد من آثار السلبيات المحتملة نتيجة تنفيذ هذه الاتفاقات.

2- تعريف وتوعية الجهات والهيئات المصرية بالجوانب المختلفة لاتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقات متعددة الأطراف الملحقة بها وبضرورة مواءمة التشريعات الداخلية بما يتفق مع الالتزامات المصرية في كافة الاتفاقات

3- إعلام الشركات والجهات المصرية المعنية بالفرص التصديرية المتاحة في أسواق الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية سواء في مجال السلع أو الخدمات، وذلك في ضوء تحليل التنازلات والالتزامات التي قدمتها هذه الدول والتي تضمنتها جداولها.

4- إعداد الإخطارات الخاصة بكل اتفاقية، وكذلك حصر وتحديد احتياجات الجهات المصرية من المساعدات الفنية والمالية التي تسمح بها بعض الاتفاقات.

5- إعداد الموقف التفاوضي المصري من منظور قومي بالنسبة للموضوعات محل التفاوض في منظمة التجارة العالمية وذلك بمشاركة جميع الأطراف المعنية والتنسيق بينها.

وقد عقدت اللجنة القومية الدائمة لمتابعة نتائج جولة الأورجواي أول اجتماع لها في 20 أفريل 1995 وخلال هذا الاجتماع – والذي كان برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية- تم تشكيل تسع لجان فرعية منبثقة عن اللجنة الدائمة، تتولى كل منها متابعة أحد الموضوعات التي أسفرت عنها الجولة، وهذه اللجان الفرعية هي: لجنة النفاذ إلى الأسواق، ولجنة الزراعة، ولجنة المنسوجات والملابس، ولجنة الجوانب التجارية

(1) عبد الفتاح مراد ، موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالية ، الإسكندرية، 1999، ص 224.

للاستثمار، ولجنة المواصفات الفنية، ولجنة حماية الإنتاج المحلي، ولجنة الخدمات، ولجنة حقوق الملكية الفكرية، ولجنة التجارة والبيئة. وقد أسندت رئاسة كل من هذه اللجان الفرعية لأحد السادة من كبار المسؤولين ذوي الخبرة الرفيعة والمتخصصين في الفروع المختلفة وفقا لنطاق عمل كل منها، وتحددت مهام واختصاصات ومجال عمل كل لجنة فرعية[1].

ونتيجة لما أسفر عنه المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في سنغافورة في ديسمبر 1996 من نتائج، فقد تم تشكيل 6 مجموعات عمل منبثقة أيضا عن اللجنة القومية الدائمة تختص كل منها بأحد الموضوعات التالية: التجارة ومعايير العمل، الشفافية في ممارسة المشتريات الحكومية، وتسهيل إجراءات التجارة، وسياسة المنافسة ، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات الأساسية. كذلك وكنتيجة لما أسفر عنه المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة والذي انعقد في جنيف في ماي 1998 تم تشكيل مجموعة عمل تختص بموضوع التجارة الإلكترونية.

لقد بدأت اللجان الفرعية ومجموعات العمل المشار إليها منذ أن تم تشكيلها بممارسة مهامها المحددة إليها، وقد استطاعت تحقيق العديد من الأهداف التي أنشئت من أجلها. وما تجدر الإشارة إليه أنه إلى جانب إنشاء اللجنة القومية الدائمة لمتابعة نتائج جولة الأورجواي، تم إصدار قرار من قبل وزير الاقتصاد المصري بإنشاء إدارة جديدة بوزارة الاقتصاد تسمى الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية تكون مهمتها حماية الصناعة الوطنية من الآثار الضارة الناجمة عن الدعم وعن الإغراق وعن الزيادة المفاجئة في الواردات والتي تضر بالصناعة الوطنية[2].

الفرع الرابع: الالتزامات المترتبة على انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة

بقبول أي دولة عضوا في المنظمة العالية للتجارة فإنه عليها أن تقدم ثمنا لتلك العضوية يتمثل في تقديم تنازلات أو تخفيضات جمركية للدول الأعضاء في مقابل ما تتمتع به من مزايا جمركية في أسواق الدول الأخرى، والتعهد بالالتزام بقواعد حرية التجارة الواردة في أحكام المنظمة. وعليه تلتزم مصر منذ عضويتها في الجات بكافة التزاماتها وتتمتع بالمزايا والأفضليات الممنوحة للأعضاء في أسواق بعضهم البعض طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وتعتبر مصر طبقا لجولة الأورجواي من الدول التي يقل دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا، وتحصل بذلك على المزايا التي أقرتها الاتفاقية للدول النامية من حيث النفاذ إلى الأسواق والسماح بفترات أطول للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي تترتب على تنفيذ التزاماتها.

وما تجدر الإشارة إليه أن التزامات مصر في اتفاق أورجواي لا تتعارض مع التزاماتها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تنفيذه منذ عام 1991، بل أن ما قدمته في إطار الجات أقل مما تم في برنامج

(1) عادل عبد العزيز السني، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري ، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص ص.518-519.
(2) عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص. 225.

الإصلاح الاقتصادي. وفي إطار عضويتها في منظمة التجارة العالمية، تعهدت مصر بتنفيذ مجموعة من الالتزامات هي كالآتي:

أولا: التزامات مصر على مستوى السلع الزراعية

بالنسبة للسلع الزراعية فقد قدمت مصر جداول التزامات بربط وتخفيض فئة الربط الأساسية اعتبارا من 1996/01/1 بنسبة 25% على مدى عشر سنوات بواقع 2.5% سنويا فيما عدا بعض البنود ذات المعالجات الخاصة والسوائل والمشروبات الكحولية والتبغ ومصنوعاته[1]. كما قامت مصر بإلغاء الحظر الذي كان مفروضا على استيراد ثلاثة منتجات زراعية هي الدواجن المجمدة، والزيوت النباتية المهيأة للبيع بالتجزئة، والقشدة أو الكريمة، وتم فرض تعريفة جمركية عالية على الواردات منها بما يكفل الحماية الكافية للصناعة الوطنية منها، أما فيما يتعلق بتعهدات خفض الدعم الذي يعطى للمنتجات الزراعية، فقد تركت مصر الصفحة الخاصة به بيضاء، وذلك دلالة على عدم وجود مثل هذا الدعم، وأما بالنسبة لتعهدات الحد من دعم الصادرات فإن مصر لم تقدم أي دعم لصادراتها الزراعية منذ عام 1977، ومن ثم فإنه لم يكن عليها التقدم بأية تعهدات بالخفض.

ثانيا: التزامات مصر على مستوى السلع الصناعية

لقد قامت مصر بربط تعريفاتها على هذه المنتجات في كثير من الأحيان بمستويات أعلى من مستوياتها الفعلية المطبقة منذ صدور التعريفة الجمركية المنسقة في 13 فيفري 1994[2]،فتم تخفيض فئة الربط الأساسية اعتبارا من 1996/1/1 على خمس سنوات بواقع 2% سنويا حتى 1/1 /2000، فيما عدا بعض البنود ذات المعالجات الخاصة من الفئات الجمركية 5% و10% وسيارات الركوب التي لا تسري عليها هذه القاعدة[3].

ثالثا: التزامات مصر في المنسوجات والملابس.

طبقا لما جاء في اتفاق تحرير هذه السلع، التزمت مصر بمتوسط تعريفة جمركية تبدأ في 1995/1/1 عند مستويات 70% للملابس و65% للمفصلات و60% للأقمشة، لتصل في 2005/1/1 إلى 40% و35% و30% على التوالي، واحتفظت مصر بالحق أيضا في الإبقاء على حظر المنسوجات حتى 1998/1/1 والملابس حتى 2002/1/1 (وتم رفع الحظر في نفس المواعيد المحددة)،وبعبارة أخرى تخفض فئة الربط الأساسية اعتبارا من 1996/1/1 على عشر سنوات بواقع 3% سنويا حتى 2005/1/1، وهو ما

(1) التزامات مصر في التخفيضات الجمركية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أوت 2001، ص. 8.

(2) صلاح الدين عبد محمد علم الدين، مرجع سابق، ص 204.

(3) التزامات مصر في التخفيضات الجمركية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص8.

جعل مصر تحصل على وضع أفضل من باقي الدول النامية المصدرة باعتبارها دولة صغيرة الحجم في التصدير[1].

رابعا: التزامات مصر على مستوى تجارة الخدمات

لقد وافقت مصر على تحرير التجارة في بعض قطاعات الخدمات التي تتناسب مع قدرتها التنافسية، أو التي تم تحريرها بالفعل في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وتشمل الخدمات المالية والمصرفية، السياحة والنقل وخدمات الإنشاءات الهندسية، حيث بلغ عدد الالتزامات التي قدمتها مصر 26 التزاما، وعليه فقد أجرت مصر مجموعة من المفاوضات الثنائية مع الدول المتقدمة، حيث طالبت بضرورة قيام الدول الأخرى بالالتزام بفتح أسواقها أمام الخدمات المصرية وقد قدمت مصر الالتزامات التالية:

1ـــ مجال الخدمات المالية: تم الالتزام بالسماح بإنشاء بنوك مشتركة، مع التزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين فيها، كما تم الالتزام بالسماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقا للشروط التي يحددها البنك المركزي المصري ووزارة التجارة الخارجية، والسماح بإنشاء شركات تأمين أو إعادة تأمين سواء كانت أجنبية أو مشتركة بعد خمس سنوات من تنفيذ الاتفاق[2].

2ـــ الخدمات السياحية: وقد التزمت بالسماح بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية حسب احتياجات السوق المصري، وكذا تنظيم المؤتمرات السياحية، وأي خدمات سياحية أخرى.

3ـــ خدمات النقل البحري: حيث التزمت مصر بالسماح بإنشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع شرط ألا يقل رأس المال المصري فيها عن 51% من إجمالي رأس مال الشركة، وألا يقل حجم العمالة المصرية فيها عن 95% والسماح بإنشاء شركات مشتركة لمشروعات تطوير الموانئ بشرط ألا يزيد رأس المال الأجنبي فيها عن 75%[3].

4 ـــ خدمات الإنشاءات الهندسية: تم الالتزام في هذا المجال بإنشاء شركات مشتركة على ألا يقل رأس المال المصري عن 51% في مجال المشروعات الكبرى، وبشرط ألا تزيد العمالة الأجنبية عن 10% من إجمالي عدد العاملين بالشركة مهما تعددت فروعها.

وبذلك كانت الالتزامات المصرية في مجال الخدمات بمثابة دعوة للاستثمارات الأجنبية للدخول في مصر طبقا للقوانين والتشريعات المصرية.

(1) بهاء الغمري، نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "ملامح عامة للجات والتزامات مصر"، جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، مركز البحوث البرلمانية 1998، ص ص. 35ـــ36.

(2) سيد طه بدوي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على ميزان الخدمات المصري في الفترة من (1996/1995 ـــ 2000/1999)، والقاهرة، دار النهضة العربية، 2004، ص 64.

(3) عاطف السيد، مرجع سابق، ص. 223.

خامسا:التزامات مصر في مجال حقوق الملكية الفكرية.

لقد التزمت مصر في مجال حقوق الملكية الفكرية بزيادة مدة الحماية في مجال براءات الاختراع من 15 سنة إلى 20 سنة، وقد تمكنت مصر من الحصول على فترة خمس سنوات لا تلتزم فيها بضوابط الملكية الفكرية عموما، و5 سنوات إضافية في مجال براءات الاختراع لمجالات الدواء والمنتجات الكيماوية والغذائية[1].

المبحث الثاني: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الزراعية لكل من الجزائر ومصر

يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بنتائج الاتفاقيات المبرمة في إطار الجات، ويرجع ذلك إلى كون هذا القطاع كان من ضمن المدخلات الجديدة التي لم يسبق أن شملتها ترتيبات تحرير التجارة العالمية، فقد طبقت الاتفاقية الزراعية منذ 1995 وإلى غاية عام 2001 تدريجيا في الدول المتقدمة وتستمر إلى غاية 2005 بالنسبة للدول النامية ومنها العربية، لذلك فإن تأثير هذه الاتفاقية لم يكن واضحا وملموسا بشكل فوري في السنوات الماضية على الدول النامية من حيث الفائدة، بينما كان شديد الوضوح على تجارة الدول الغربية والتي استفادت من تخفيض الضرائب المخصصة للدعم الزراعي، مما جعل المستهلك في الدول النامية والعربية يعاني من الترتيبات الجديدة والتي تتطلب الاهتمام بالكفاءة التنافسية للصادرات العربية.

وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث وفي الجزء الأول منه إلى استقراء الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الزراعية الجزائرية في حالة انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، أما في الجزء الثاني فقد خصص لعرض أهم الآثار الناجمة عن انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الزراعية المصرية.

المطلب الأول: الآثار المحتملة للانضمام على التجارة الزراعية الجزائرية

بالنسبة للجزائر يصعب في الوقت الحاضر تحديد الآثار السلبية والإيجابية لاتفاقيات جولة أورجواي على التجارة الزراعية للجزائر بدقة، على الرغم أنه من المتوقع أن تكون للاتفاقية آثار مهمة يعتمد مداها على هيكل الصادرات والواردات لهذه المنتجات الزراعية، خاصة وأن الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية.

ولمعرفة الآثار المحتملة لتنفيذ بنود نتائج جولة أورجواي ـــ سواء كانت سلبية أو ايجابية ـــ على التجارة الزراعية للجزائر، اقتضت الدراسة التطرق أولا إلى استعراض مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر، ليتم التطرق بعد ذلك إلى تحليل الآثار السلبية والايجابية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

(1) بهاء الغمري، نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "ملامح عامة للجات والتزامات مصر، مرجع سابق، ص 37.

الفرع الأول: مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر

إن المترقب لوضعية الميزان التجاري الزراعي الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2007 يلاحظ عجزا مزمنا والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 29 : تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (1995-2007)

الوحدة: 10^6 **دولار أمريكي**

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز	معدل التغطية %	إجمالي الصادرات الجزائرية	إجمالي الواردات الجزائرية	نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الجزائرية	نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات الجزائرية
1995	118	3602	3484	3.27	10240	10761	1.15	33.47
1996	159	2939	2780	5.41	13375	9098	1.19	32.3
1997	58.24	3110.08	3051.84	1.87	13889	8687	0.42	35.8
1998	71.96	3110.76	3038.8	2.31	10213	9403	0.7	33.08
1999	105.33	2687.3	2581.97	3.92	12522	9164	0.84	29.32
2000	111.23	2778.21	2666.98	4	22031	9173	0.5	30.29
2001	151.85	3024.08	2872.23	5.02	19132	9940	0.8	30.42
2002	126	3441	3315	3.66	18825	12009	0.67	28.65
2003	135	3561	3426	3.79	24612	13534	0.55	26.31
2004	154	4773	4619	3.23	31713	18199	0.48	26.23
2005	164	4539	4375	3.61	46001	20357	0.36	22.30
2006	165	4677	4512	3.53	54613	21456	0.30	21.80
2007	181	5277	5096	3.43	60163	27631	0.30	19.10

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات التالية:

-Direction des statistique agricoles et des systèmes d'information , statistique agricole :commerce extérieur agricole année 2007.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،2008

-المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

إن المتتبع لمعطيات الجدول أعلاه يلاحظ منذ الوهلة الأولى أن الميزان الزراعي الجزائري يعاني من عجز مزمن والأسوأ من ذلك أنه متزايد خلال السنوات الأخيرة، بحيث ارتفع هذا العجز من 3315 مليون دولار عام 2002 إلى 5096 مليون دولار عام 2007 أي بنسبة زيادة تقدر ب 53.72% في نفس الوقت فإن العجز المسجل في سنة 2007 يمثل حوالي 8.47% من حجم إجمالي الصادرات كما يمثل في ذات الوقت حوالي 18.44% من حجم إجمالي الواردات، ولعل من أبرز الإختلالات التي يعاني منها القطاع الزراعي الجزائري يتمثل في أن المؤشرات الخاصة بالثروة الزراعية والمتمثلة في الأرض والمياه وقوة العمل تشير إلى أن "الهوية الاقتصادية" للاقتصاد الجزائري هوية زراعية، ولكن المؤشرات الخاصة بالإنتاج الزراعي وتلبية الحاجات منه والتصدير إلى الخارج تناقض المؤشرات الأولى، فهذا القطاع ليس فقط عاجزا عن تلبية حاجات السكان المحليين من السلع الزراعية المختلفة، ولكنه وبصورة أشد غير قادر على توفير فائض مناسب للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.

وبتدقيق النظر في الجدول (رقم 29)، يتضح بأن الجزائر تعتبر مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية، حيث بلغ نصيب الواردات الزراعية من إجمالي الواردات في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2007 ما يقارب عن 28.39% وهي نسبة مرتفعة جدا، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الواردات من السلع الغذائية تمثل معظم إن لم نقل كل السلع الزراعية التي تستوردها الجزائر، ففي سنة 2007 بلغت نسبة الواردات الغذائية حوالي 83.45% من قيمة الواردات الزراعية أي بمبلغ يقدر بحوالي 4403.56 مليون دولار، أما بالنسبة للكمية المستوردة من المواد الغذائية فهي تقدر ب 1229606 طن. وتعتبر الواردات الغذائية سنة 2007 مرتفعة من حيث النسبة والقيمة إذا ما قورنت بسنة 2006 أين سجلت الواردات الغذائية ما يقدر بحوالي 74.34% من قيمة الواردات الزراعية، ويرجع الارتفاع المسجل في عام 2007 إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية خلال هذا العام[1].

إن ما يمكن ملاحظته خلال عام 2007 هو أن أكثر من 88% من واردات المواد الغذائية تمثل المواد ذات الاستهلاك الواسع (حبوب، حليب، سكر، زيوت....)، وتحتل الحبوب المركز الأول في قائمة الواردات الغذائية بنسبة تقدر بحوالي 42.3% ويعد القمح السلعة الرئيسية في قائمة الحبوب إذ مثلت الواردات منه ما نسبته 29.15% بمبلغ قدر بحوالي 1283.6 مليون دولار، يليها الحليب ومشتقاته في المرتبة الثانية بنسبة 24.13%، والزيوت والشحوم في المرتبة الثالثة بنسبة 11.51%، والسكر الخام في المرتبة الرابعة بنسبة 9.73% من إجمالي الواردات الغذائية. وبهذا فالجزائر مصنفة ضمن قائمة الدول العشرة الأوائل المستوردة للمحاصيل الزراعية والشكل التالي يوضح هيكل الواردات الجزائرية من السلع الغذائية لسنة 2007.

شكل رقم 8 : هيكل الواردات الجزائرية من السلع الغذائية لسنة 2007.

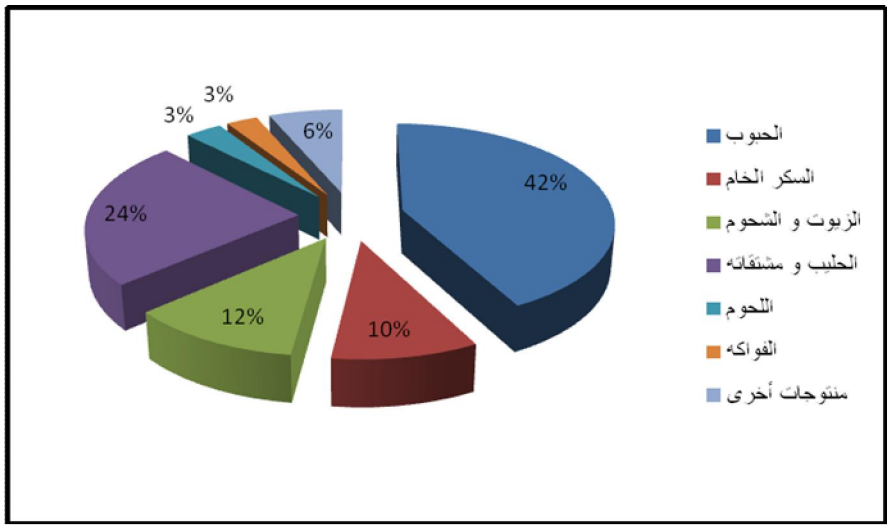

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد28، 2008.

(1) Ministère de l'agriculture et du développement rural .Direction des statistique agricoles et des systèmes d'information .revue commerce extérieur .2007.p 65.

يبقى أن نشير إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب من 35.62% عام 2006 إلى حوالي 33.71% عام 2007، ومن بين مجموعة الحبوب فقد انخفضت نسبة الاكتفاء في القمح من 35.82% إلى 33.39% خلال نفس الفترة نتيجة انخفاض الإنتاج منه.

أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية، فقد تقهقرت أكثر من غيرها إذا ما قورنت بإجمالي الصادرات بحيث أصبحت لا تمثل في أحسن أحوالها نسبة 1% من إجمالي الصادرات الجزائرية باستثناء سنتي 1995 و1996 أين سجلت حوالي 1.15% و1.19% على التوالي (الجدول رقم 29)، ويعود الارتفاع المسجل خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، أما في سنة 2007 فقد سجلت الصادرات الزراعية مبلغ يقدر ب 181 مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 3.43% من الواردات الزراعية لذات السنة ونسبة 0.3% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة إن لم نقل منعدمة إذا ما قورنت بالإمكانيات الجزائرية في الميدان الزراعي، وحسب الإحصائيات الأخيرة المقدمة من قبل وزارة الفلاحة فإن صادرات السلع الغذائية الرئيسية المسجلة في عام 2007 انخفضت مقارنة مع عام 2006 بنسبة 2%، (حيث سجلت عام 2007 ما مقداره 53.95 مليون دولار بعدما كانت عام 2006 بما يقدر ب 54.97 مليون دولار)، ويعود هذا الانخفاض المسجل في قيمة الصادرات الغذائية إلى انخفاض الكميات المصدرة بما قيمته 2.33 ألف طن[1].

أما بالنسبة لأهم المواد الغذائية التي تصدرها الجزائر حسب آخر الإحصائيات المسجلة في عام 2007 نجد ما يلي[2]:

ـــ التمور تمثل ما نسبته 41.67% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر بحوالي 22.48 مليون دولار وبما مقداره 12.28 ألف طن.

ـــ الأسماك تمثل 26.37% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر ب 14.23 مليون دولار وبما مقداره 2.69 ألف طن.

ـــ الزيوت والشحوم تمثل ما نسبته 10.6% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر بحوالي 4.66 مليون دولار وبما مقداره 13.55 ألف طن.

بعدما تم التطرق إلى دراسة وتحليل وضعية الميزان الزراعي، نأتي إلى تبيان مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

([1])- direction de statistique agricoles et des systèmes d'information, revue commerce extérieur, 2007, op-cit, pp. 67-68.

([2]) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 28، 2008، القسم التاسع، الجدول 287.

جدول رقم30 : مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي(1990-2008)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي%	نصيب الفرد من الناتج الزراعي(دولار)
1990	6442	62049	10.38	254.3
1991	4217	45715	9.22	163.4
1992	5244	47870	10.95	199.5
1993	5414	49767	10.88	202.2
1994	4008	41969	9.55	146.9
1995	3986	41258	9.66	143.4
1996	4966	46847	10.6	176.7
1997	4519	47869	9.44	158.6
1998	5267	47355	11.12	178.5
1999	5076	48073	10.56	169.4
2000	4451	53801	8.27	144.8
2001	5334	54710	9.74	162
2002	5236	56755	9.22	156
2003	6589	67864	9.7	192
2004	8032	85352	9.41	248
2005	7902	103103	7.66	240
2006	8805	117288	7.5	263
2007	10105	134143	7.5	297
2008	11197	170300	6.6	323

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات التالية:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2001.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009 .

إن المتتبع لمعطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن الناتج الزراعي قد سجل عام 1990 مبلغ يقدر ب 6.442 مليار دولار، ويعتبر أكبر مقدار مسجل خلال الفترة 1990 إلى 2002، ليعرف بعد سنة 1990 نتائج متذبذبة حيث وصل سنة 1995 إلى 3.986 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض المسجل في الناتج الزراعي إلى الأحوال المناخية أين عم الجفاف ربوع الوطن بالإضافة إلى ضعف تنظيم الاستغلال الزراعي، ليعاود الناتج الزراعي الارتفاع مع بداية سنة 1996، ليصل في عام 2008 إلى حوالي 11.197 مليار دولار وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، ويعود هذا التحسن المسجل في الناتج الزراعي انطلاقا من عام 1996 وإلى نهاية 2007 إلى برنامج التمويل الموسع وسياسات الإصلاح التي طبقتها الجزائر في مجال تحرير أسعار السلع الزراعية وأسعار الصرف وإزالة الرقابة والتدخل الحكومي، مما شجع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال إقامة المشاريع الزراعية الحديثة التي تدار بأساليب متقدمة، ومن جانب إلى سخاء الطبيعة (تحسن الظروف المناخية). هذا وتشير البيانات الواردة في الجدول أنه في الوقت نفسه سجل الناتج الزراعي

مساهمة متذبذبة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، أين سجل أدنى قيمة له خلال سنة 2008 بنسبة قدرت بحوالي 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى جملة من المعوقات من أهمها ضآلة رقعة الأراضي المزروعة التي تشكل ثلث الأراضي القابلة للزراعة، إلى جانب السبب المهم والمتمثل في النمو الكبير في قطاع الصناعة الإستخراجية وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج الزراعي، فقد تراجع بشكل كبير حيث انخفض من 254.3 دولار عام 1990 إلى 156 دولار عام 2002 أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 38.65%، وترجع أسباب هذا التدهور إلى ثبات إنتاجية المحاصيل الزراعية وتراجعها في بعض الحالات (بسبب الاعتماد على نفس الأساليب الإنتاجية ونفس تركيبة المدخلات)، وبالدرجة الثانية إلى انخفاض مساحة الأراضي المزروعة، وعدم زيادتها بصورة موازية للزيادة الكبيرة في عدد السكان، ليعرف نصيب الفرد من الناتج الزراعي وانطلاقا من عام 2004 زيادات معتبرة وصلت أوجها عام 2008 أين وصل نصيب الفرد إلى 323 دولار. وعليه يبقى عامل الإنتاجية هو المسؤول الأول إذ أن النمو الكبير الذي يتحقق في إنتاج الغذاء يأتي من خلال الارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة من الأرض، وليس من خلال المساحة المزروعة، أي من خلال استخدام تكنولوجيا ومدخلات إنتاج أفضل، وعلى العموم فإن نمو الإنتاج الزراعي يبقى دون الطموح بالمقارنة مع المعدلات العالمية.

بعد التطرق إلى واقع الزراعة الجزائرية ومكانتها في التجارة الخارجية، نأتي إلى رصد الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة – سواء كانت سلبية أو ايجابية - على التجارة الزراعية للجزائر في جانبيها الصادرات والواردات.

الفرع الثاني: الآثار السلبية والايجابية المتوقعة من الانضمام

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحساسة، ونظرا لأهميته فقد تعثرت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عدة مرات قبل جولة الأورجواي بسبب عدم الوصول إلى اتفاق بشأن الدعم المقدم لهذا القطاع خاصة من جانب الاتحاد الأوروبي، وبالنسبة للجزائر فقد حاولت إصلاح هذا القطاع عن طريق إدخال تعديلات عديدة على السياسة الزراعية لما أحست به من إهمال لهذا المجال الحساس، إلا أنها لازالت تعاني من التبعية الغذائية كما سبق الإشارة إليه بالرغم من الإمكانيات التي تمتلكها.

بناء على ما سبق سيتم تحليل الآثار السلبية والايجابية المتوقعة على القطاع الزراعي في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أولا :الآثار السلبية المتوقعة

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، كما أن قيمة الدعم الحكومي له لا تتجاوز 4.5% وبالتالي فإن اتفاق إلغاء الدعم سيزيد الطين بلة، وستترتب عنه آثار سلبية وخيمة خاصة على المدى القصير، وفي هذا السياق سيتم تبيان أهم الآثار السلبية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ بنود المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن حصر هذه الآثار فيما يلي:

1- من المتوقع أن يكون لتخفيض الدعم الزراعي بموجب الاتفاقية الزراعية أثرا مباشرا على الدول النامية والجزائر واحدة منها، إذ سيؤدي انخفاض الدعم الزراعي إلى ترك الأراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج العالمي الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التقليل في حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية وهو ما يعمل على ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول المستوردة للغذاء فسيكون وقع هذا الارتفاع ـــ المقدر في بعض المنتجات ب 40%ـــ شديدا على الجزائر باعتبارها تعاني من عجز كبير في هذا المجال، وهو ما يعمق من العجز الذي يشهده الميزان الزراعي مما يؤثر على الميزان التجاري بالسلب، فعلى سبيل المثال إذا كانت الجزائر تحصل على طن من القمح ب 110 دولار فمع تنفيذ الترتيبات الجديدة (التي تقضي بإلغاء الدعم) ستحصل عليه بسعر 145 دولار أو أكثر، وهذا يعني زيادة في قيمة فاتورة الواردات من هذا المنتوج بمقدار 30%[1] وهو ما يكبد الجزائر خسائر معتبرة، ويضاف إلى هذه الخسائر تلك المتعلقة بالتغير في أسعار الحليب ومشتقاته وغيرها من السلع الفلاحية.

2- يترتب على انضمام الجزائر المرتقب، أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال، وهو ما يؤدي إلى دخول منتوجات فلاحية عديدة إلى السوق الجزائري، وينجم عنه منافسة غير عادلة ويصبح المنتوج المحلي غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة أقل وجودة لا بأس بها[2].

3- بما أن نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية في الجزائر (القمح، الحليب، الزيوت) ضئيلة جدا بحيث لا تتعدى حسب إحصائيات 2007 النسب التالية 33.39%، 41%، 5.10% على الترتيب[3]، فإنه من الصعب الحد من حجم استيراد هذه السلع بنسب كبيرة رغم ارتفاع أسعارها هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب التوسع في الإنتاج المحلي في الأجل القصير(التوسع في سياسة إحلال الواردات) لان ذلك يحتاج إلى جهود كبيرة كالإصلاح الزراعي، وإصلاح نظام الري واستخدام وسائل تقنية حديثة، وأمام صعوبة التقليص في حجم الاستيراد الزراعي من جهة وصعوبة التوسع في الإنتاج المحلي من جهة أخرى ستجد الجزائر نفسها في موقف لا تستطيع فيه تفادي الأعباء المالية الإضافية المتوقعة وبالذات أعباء الميزان التجاري.

([1]) مولة عبد الله، مرجع سابق، ص 227.

([2]) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 164.

([3]) Direction de statistique agricoles et des systèmes d'informations, revue commerce extérieur, op-cit, p. 66.

4- من المحتمل أن تحقق صادرات المواد الغذائية وبالذات للاتحاد الأوربي انخفاض في الميزان التجاري الزراعي، بحيث أن هذه الصادرات تدخل إلى أسواق الاتحاد الأوربي الشريك الأول للجزائر في التجارة الدولية بدون رسوم جمركية، ومن ثم فإن إلغاء أو خفض تلك الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في تعاملها مع الاتحاد الأوربي استنادا إلى قاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية يمكن أن يحدث تحولا في التبادل التجاري لغير صالح الجزائر.

من كل ما سبق يتضح بأن التجارة الخارجية للسلع الزراعية في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ممكن أن تؤدي بالجزائر إلى تكبد خسائر مالية في جانب الواردات نتيجة لارتفاع الأسعار، وخسائر أيضا في جانب الصادرات رغم صغر حجمها لاحتمالات انخفاض الكمية المصدرة نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية وبالذات الاتحاد الأوربي.

ثانيا: الآثار الايجابية المتوقعة

على الرغم من أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تمثل نسبة ضئيلة حيث تقدر بحوالي أقل من 1% من مجموع الصادرات ومركزة في مجموعة محدودة وهي التمر والعنب غير أنه من الممكن أن يستفيد القطاع الزراعي من اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الحدود التالية:

1- إن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي الجزائري قد يكون دافع وعامل محفز لإنعاش وزيادة الإنتاج المحلي وبالذات في السلع التي تتمتع الجزائر فيها بخبرة في الإنتاج كالحبوب والقمح والتمور والحمضيات والموالح [1]. ولا شك أن التوسع في السلع الزراعية يتوقف على عدة اعتبارات كالتوسع في الإصلاح الزراعي والري واستخدام تقنية حديثة في البذور ووسائل الإنتاج، وفي هذا الإطار فقد أعطى المخطط الوطني الرامي للنهوض بالقطاع الزراعي دفعا قويا لترقية القطاع والنهوض به من خلال إعادة تنظيمه وتوفير المواد المالية اللازمة والضرورية لانجازه.

2- إن زيادة الدعم على القطاع الفلاحي قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل، لأن رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني، وباعتبار أن نسبة الدعم الذي تقدمه الجزائر للقطاع الزراعي لا يتجاوز 4.5%[2]، فإنه بإمكانها رفع الدعم إلى الحد الأقصى الذي تسمح به المنظمة العالمية للتجارة والمقدر ب 10%، وبالتالي فإنه يمكن القول أنه أمام الجزائر فرصة حقيقية لإنعاش هذا القطاع وجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية.

3- من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز

(1) شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص.330.

(2) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 161.

القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يتيح بدوره فرص أكبر لدخول (أو نفاذ) الصادرات الزراعية الجزائرية إلى أسواق كان يصعب الوصول إليها من قبل.

4- إن تحرير السلع الغذائية من شأنه أن يؤدي إلى تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسة الفلاحية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية[1].

بعد التطرق إلى دراسة الآثار المحتملة على تجارة السلع الزراعية الجزائرية، يستوجب التطرق إلى آثار المنظمة العالمية على تجارة السلع الزراعية المصرية.

المطلب الثاني: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الزراعية المصرية

لقد سبقت مصر اتفاقية جولة الأورجواي الأخيرة في اتجاهها نحو التحرر الاقتصادي والعمل بآليات السوق في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير قطاع الزراعة من التشوهات السعرية، وما اتخذته مصر حتى الآن من سياسات تحريرية في قطاع الزراعة يغطي أغلب ما تفرضه اتفاقية جولة الأورجواي على مصر. إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أنه رغم الإصلاحات والسياسات التي اتخذتها مصر في هذا المجال فقد تأثرت هي الأخرى بأحكام اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: مكانة الزراعة في التجارة الخارجية المصرية

كما هو معلوم فإن الميزان التجاري الزراعي لأغلب الدول العربية إن لم نقل كل الدول العربية يعرف عجزا مستمرا، وهذا ينطبق على مصر باعتبارها من الدول العربية، حيث سجل ميزانها الزراعي عجزا دائما ومستمرا طوال فترة الدراسة الممتدة من 1995 إلى عام2007 والجدول التالي يوضح ذلك:

(1) صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس(سطيف)، عدد 1، 2002، ص 55.

جدول رقم 31: تطور الميزان التجاري الزراعي المصري خلال الفترة (1995-2007)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز	معدل التغطية%	إجمالي الصادرات المصرية	إجمالي الواردات المصرية	نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات المصرية	نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات المصرية
1995	457	1797	1340	25.43	4608.5	14106.6	9.91	12.74
1996	421	2194	1773	19.19	5345.4	15564.8	7.87	14.09
1997	842	3285	2443	25.63	5128.4	16899	16.41	19.44
1998	483	3030	2547	15.94	4445.1	17007.6	10.36	17.82
1999	572	3716	3144	15.39	6387.7	17860	8.95	20.81
2000	579	3659	3080	15.82	7078.2	16441.3	8.18	22.25
2001	567	2882	2315	19.67	7120.8	14637.3	7.96	19.69
2002	751	3086	2335	24.33	8205.4	14820.3	9.15	20.82
2003	870	2656	1726	32.76	10452.5	18286.3	8.32	14.52
2004	1242	2874	1632	43.21	13833.4	24192.8	8.97	11.88
2005	1060	3773	2713	28.09	18455.1	30441	5.74	12.39
2006	1036	4073	3037	25.43	22017.5	37834.2	4.7	10.76
2007	1432	5443	4011	26.3	29355.8	52771.2	4.87	10.31

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات من:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع التعبئة العامة، تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك لأهم لسلع الإستراتيجية، جمهورية مصر العربية، جانفي 2006، ص. 29.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،2008

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الميزان الزراعي المصري قد عرف عجزا مزمنا طوال فترة الدراسة، بحيث ارتفع هذا العجز من 1340 مليون دولار عام 1995 إلى 3080 مليون دولار عام 2000 بنسبة تقدر بـــ 129.85% وبمعدل تغطية بلغ في المتوسط خلال الفترة (1995-2000) حوالي 19.56% ويرجع الارتفاع في هذا العجز المسجل خلال هذه الفترة إلى تطبيق مصر لاتفاق الزراعة بمختلف جوانبه والتي تتمثل في إلغاء القيود الكمية وتحويلها إلى تعريفة جمركية، وإجراء خفض على مستويات التعريفة المطبقة، إضافة إلى خفض الدعم على الإنتاج والتصدير وإجراءات الوقاية الصحية، الأمر الذي ترتب عنه ارتفاع أسعار الواردات من السلع الزراعية والغذائية وهو ما انعكس سلبا على رصيد الميزان الزراعي خلال هذه الفترة[1]. إلا أنه وانطلاقا من عام 2000 انخفض عجز الميزان الزراعي ليصل عام 2004 إلى حوالي 1632 مليون دولار بمعدل تغطية قدر بحوالي 43.21% وهو أعلى معدل تغطية مسجل خلال فترة الدراسة، ليعرف بعدها رصيد الميزان الزراعي وانطلاقا من عام 2005 عجزا متزايدا وصل أوجه عام 2007 بمبلغ قدر بحوالي 4011مليون

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع التعبئة العامة، تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك لأهم السلع الإستراتيجية، جمهورية مصر العربية، جانفي 2006، ص. 30.

دولار وهو ما يمثل 13.66% من حجم إجمالي الصادرات المصرية، كما يمثل ما نسبته 7.6% من إجمالي الواردات (الجدول رقم 31)، ويرجع ارتفاع العجز المسجل في عام 2007 إلى ارتفاع مستوى الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية خلال هذه السنة وإلى ارتفاع في قيمة الواردات بنسبة أكبر من قيمة الصادرات، وكذلك إلى تزايد عدد السكان.

كما يتضح من خلال الجدول أن مصر تعتبر دولة مستوردة للمنتوجات الغذائية، حيث بلغ نصيب الواردات الزراعية من إجمالي الواردات في المتوسط ما نسبته 15.96%، وتمثل الواردات من السلع الغذائية معظم السلع الزراعية التي تستوردها مصر، بحيث بلغت نسبة الواردات الغذائية عام 2007 حوالي 83.43% من قيمة الواردات الزراعية أي بمبلغ يقدر بحوالي 4541.53 مليون دولار، وتعتبر الواردات الغذائية سنة 2007 مرتفعة من حيث النسبة والقيمة إذا ما قورنت بعام 2006 أين سجلت الواردات الغذائية ما قيمته 3265.83 مليون دولار، وهو ما يمثل 80.18% من قيمة الواردات الزراعية، ويرجع الارتفاع المسجل في عام 2007 إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

وتتمثل أهم الواردات الغذائية المصرية في الحبوب والذرة واللحوم الحمراء والبيضاء والزيوت النباتية والسكر الخام، وتحتل الحبوب المركز الأول في قائمة الواردات الغذائية لسنة 2007 بنا نسبته 56.76%، ويعد القمح السلعة الرئيسية في قائمة الحبوب لكونه عنصرا غذائيا رئيسيا للشعب المصري بما نسبته 35%، يليه في المرتبة الثانية الذرة الشامية بنسبة 20.6%، أما في المرتبة الثالثة تأتي اللحوم الحمراء والبيضاء بما نسبته 11.61%، والزيوت النباتية في المرتبة الرابعة بما نسبته 9.38% من إجمالي الواردات الغذائية، ويبقى أن نشير أن نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب وصلت إلى حوالي 70.57% عام 2007، أما القمح فقد بلغ الاكتفاء الذاتي منه ما نسبته 55.59%. والشكل التالي يمثل أهم الواردات المصرية من السلع الغذائية لسنة 2007.

شكل رقم09 :هيكل الواردات المصرية من السلع الغذائية الرئيسية لسنة 2007

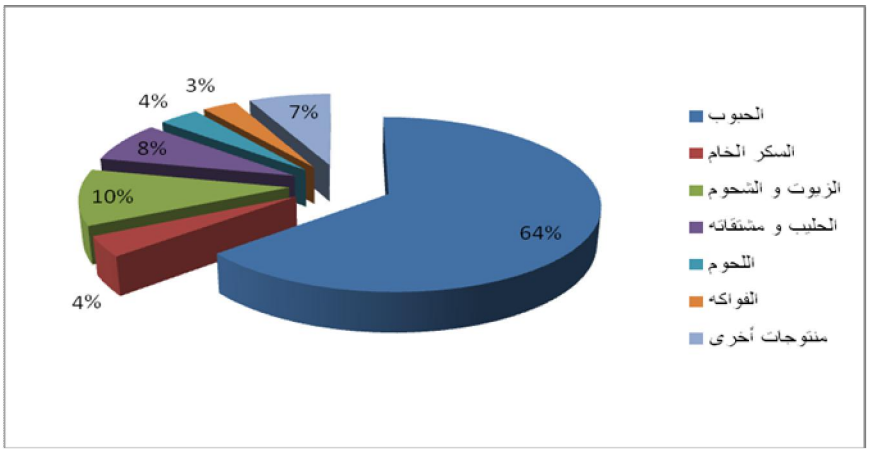

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد28، 2008.

أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية فقد عرفت تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة إلا أنها تقهقرت إذا ما قورنت بإجمالي الصادرات، بحيث انخفضت من 16.41% عام 1997 إلى حوالي 4.87 عام 2007، وقد سجلت سنة 2007 أعلى قيمة في الصادرات الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة بمبلغ قدر بحوالي 1432 مليون دولار وهو مبلغ ضئيل إذا ما قورن بإجمالي الصادرات المصرية وبالإمكانيات المصرية في الميدان الزراعي خاصة من جانب الموارد المائية والمتمثلة في نهر النيل. وحسب الإحصائيات الأخيرة فإن صادرات السلع الغذائية الرئيسية المسجلة في عام 2007 قد ارتفعت مقارنة مع عام 2006 بنسبة 44.46%، ويعود هذا الارتفاع المسجل إلى ارتفاع الكميات المصدرة من السلع الغذائية.

أما بالنسبة لأهم المواد الغذائية التي تصدرها مصر حسب إحصائيات سنة 2007 نجد ما يلي:

ـــ الأرز يمثل ما نسبته 35.87% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر بحوالي 408.35 مليون دولار وبما مقداره 1223.61 ألف طن.

ـــ البطاطا بما نسبته 11.32% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر ب 128.85 مليون دولار وبما مقداره 423.29 ألف طن.

ـــ البرتقال بنسبة 9% وبمقدار 102.37 مليون دولار، وبكمية تجاوزت 276 ألف طن.

إلى جانب هذا، تصدر مصر محصول القطن والذي بلغ عام 2007 ما مقداره 152.86 مليون دولار وبكمية تقدر بحوالي 67.42 ألف طن.

بعدما تم التطرق إلى دراسة وتحليل وضعية الميزان الزراعي نأتي إلى تبيان مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم32 :مساهمة القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1998-2008).

الوحدة : 10^6دولار أمريكي.

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي%	نصيب الفرد من الناتج الزراعي(دولار)
1998	13541	82710	16.37	223
1999	14526	89023	16.32	234
2000	15093	95801	15.75	238
2001	13850	97367	14.22	214
2002	13204	85180	15.50	200
2003	12718	81135	15.67	189
2004	11133	87623	12.7	162
2005	12517	89528	14	179
2006	14213	107378	13.23	199
2007	17496	130367	13.42	240
2008	20520	162640	12.62	277

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009.

يتضح من الجدول رقم 32 أن الناتج الزراعي قد سجل نتائج متذبذبة انطلاقا من عام 2000 وإلى غاية عام 2005، ويرجع هذا التذبذب إلى قيود طبيعية تتعلق بالمساحة القابلة للاستصلاح وكذا الأحوال المناخية، وإلى جانب قيود أخرى تتعلق بصعوبة توفر رؤوس الأموال الضرورية للاستثمار في الإنتاج الزراعي، إلا أنه وانطلاقا من عام 2006 عرف الناتج الزراعي تحسن ملحوظ وصل أوجه عام 2008 أين حقق مبلغ يقدر ب 20.52 مليار دولار، ويرجع هذا النمو في الناتج الزراعي إلى الظروف المناخية المواتية إلى جانب سياسات الإصلاح المطبقة على القطاع الزراعي، مما شجع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال إقامة مشاريع زراعية بأساليب تكنولوجية متقدمة، إلا أنه في ذات الوقت انخفضت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل في عام 2008 إلى 12.62% وهي أدنى قيمة مسجلة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى النمو الكبير الذي عرفه قطاع الصناعات الاستخراجية الذي استحوذ على الحصة الكبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما نصيب الفرد من الناتج الزراعي، فقد تراجع هو الآخر كنتيجة لزيادة عدد السكان وثبات الناتج الزراعي، ليعرف بعدها وانطلاقا من عام 2005 زيادات متتالية وصلت أعلاها عام 2008 أين وصل نصيب الفرد إلى 277 دولار كنتيجة طبيعية لزيادة الناتج الزراعي.

بعد هذا التحليل لمكانة الزراعة من التجارة الخارجية المصرية سيتم تحليل آثار انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي.

الفرع الثاني: الآثار السلبية والإيجابية للانضمام

لقد اختلفت وجهات النظر في تحديد آثار تطبيق أحكام الاتفاق الزراعي على الاقتصاد المصري، فهناك من يحبذ هذه الاتفاقية لما لها من آثار ايجابية تتكفل بتطوير التجارة المصرية وبالتالي تساهم في تحسين أوضاعها الاقتصادية، وهناك من يتحفظ عليها لما لها من آثار سلبية لا تجلب إلا المزيد من الخسارة والتبعية للبلدان المتقدمة. ومن الآثار السلبية والايجابية المنجرة عن انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة ما يلي:

أولا: الآثار السلبية

يمكن رصد أهم الآثار السلبية المنجرة عن الانضمام فيما يلي:

1- تعتبر مصر من أكبر الدول المستوردة للغذاء وتتمثل أهم وارداتها الزراعية الغذائية في القمح والذرة والزيوت والسكر واللحوم، وتتلقى معظم وارداتها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وكندا، ولما كانت هذه الدول الكبرى تعد من أكثر الدول الكبرى التي تمنح دعما لإنتاجها وصادراتها الزراعية فإنه ترتب عن قيام تلك الدول بتخفيض الدعم لصادراتها ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها مصر[1]. وما تجدر

(1) اتفاقيات الجات وأثرها على الزراعة المصرية، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم 99،معهد التخطيط القومي، جانفي 1999، ص ص. 73-74.

الإشارة إليه أن نسبة الزيادة في السعر العالمي للقمح نتيجة لتطبيق اتفاقية الزراعة وصلت إلى حوالي 32% خلال الفترة (1995-2000) أي بمتوسط سنوي قدره 5.3% وعلى اعتبار أن مصر تستورد أكثر من 50% من استهلاكها من القمح، فقد أدى هذا إلى ارتفاع تكلفة وارداتها منه وهو ما انعكس سلبا على الميزان الزراعي، ضف إلى ذلك أنه كنتيجة لارتفاع السعر العالمي للقمح انخفضت كمية الواردات المصرية منه بنسبة 3% سنويا أي نحو 156 ألف طن سنويا خلال الفترة (1995-2000) [1].

2- من أهم الآثار الناجمة عن تطبيق اتفاقية الزراعة هو تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي، كون أن قطاع الزراعة المصري تأثر سلبا نتيجة السياسة التي تتبعها الدول المتقدمة، مما جعل تكلفة إنتاج الكثير من المحاصيل الغذائية أقل من تكلفة إنتاجها محليا، ومن ثم انصرف المنتجون على إنتاج المحاصيل لعدم قدرتهم على المنافسة في الداخل من حيث السعر، فضلا عن قيود أخرى ساهمت في بقاء الصادرات الزراعية محدودة والمتمثلة في انخفاض المساحات المزروعة نتيجة التوسع السكاني، إلى جانب الانخفاض في الموارد المائية وصعوبة توفير رؤوس الأموال الضرورية للاستثمار في الإنتاج الزراعي.

3- نتيجة تطبيق مصر لاتفاقية الجات وإلغاء الدعم، عانت مصر من ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الأساسية خلال فترة تطبيق الاتفاقية من 1995 إلى عام 2000 حيث قدرت الزيادة بنحو12% من متوسط قيمة الواردات المصرية من فترة الأساس(1991-1992)، وعليه فقد قدرت الزيادة في تكلفة الواردات من الزيوت النباتية بنحو47%، يليها القمح بنسبة 38.8% ثم السكر بنسبة زيادة قدرها 14.3%، وبالتالي فقد أثرت الاتفاقية على قيمة الواردات المصرية من السلع الزراعية، وقد قدرت التكلفة التي تحتملها مصر من جراء هذا الارتفاع في الأسعار ما يعادل 300 مليون دولار في السنة خلال فترة تطبيق الاتفاقية، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة على المستهلك المصري وخاصة ذوي الدخل المنخفض[2].

4- هناك آثار سلبية غير مباشرة تتعلق باتفاق الزراعة، والتي تؤثر على السلع الغذائية ومن ضمنها النصوص المتعلقة بالملكية الفكرية، حيث تضمنت الأصناف الزراعية النباتية والحيوانية ضمن بنود اتفاقية الجات التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية، والذي يترتب عليه صعوبة حصول الدول النامية بما فيها مصر على التكنولوجيا الزراعية من الدول المتقدمة، إضافة إلى اشتمال الاتفاقية على شروط ومواصفات للجودة قد تعجز عن تلبيتها الدول النامية بما فيها مصر، مما يعد قيد على صادرات مصر من السلع الزراعية وخاصة محاصيل الخضر والفواكه.

(1) صلاح الدين عبد محمد علم الدين، مرجع سابق، ص ص. 234-235.
(2) عبد الوهاب عبد الحافظ ، نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية " اتفاقيات الجات وأثرها على الزراعة" مركز البحوث البرلمانية، الأمانة العامة، مجلس الشعب، جمهورية مصر العربية، 1999، ص ص. 47-48.

ثانيا : الآثار الايجابية

إذا كان لأحكام الاتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية سلبيات عديدة على مصر، فإن لها بعض الآثار الايجابية يمكن ذكرها فيما يلي:

1- لقد أدى إلغاء القيود غير التعريفية على المنتجات الزراعية وتحويلها إلى تعريفات مكافئة إلى زيادة القدرة التصديرية لمصر، وذلك من خلال فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية وبصفة خاصة محاصيل القطن والأرز والبرتقال والبطاطا والزيوت العطرية، والتي تتمتع مصر في إنتاجها بمزايا نسبية عديدة سواء بالنسبة للنوعية أو مواعيد الإنتاج، كما تحقق مصر فائضا كبيرا في الإنتاج منها، وقد كان يتعذر تصديرها قبل الاتفاق تحت وطأة القيود الكمية التي تضعها بعض الدول وخاصة السوق الأوربي[1]. وما تجدر الإشارة إليه ونتيجة لتطبيق اتفاقية الجات ارتفعت صادرات مصر من القطن الخام والبرتقال والبطاطا حيث وصلت الزيادة إلى حوالي 40.8 مليون دولار سنويا خلال الفترة (1995-2000) وتشتمل هذه الزيادة نحو16.9% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية عن فترة الأساس وهي (1990-1991)، ويعد القطن من أهم مصادر الزيادة في عائدات الصادرات الزراعية المصرية إذ يبلغ حوالي 77%، يليه الزيادة في عائدات صادرات البطاطا بنسبة 14% ثم الزيادة في عائد صادرات البرتقال بنسبة9%[2].

2- من المتوقع أن يكون لخفض الدعم على السلع الزراعية آثاره الايجابية على مصر في المدى البعيد، حيث أن إزالة التشوهات الناتجة عن الدعم التي سارت فيها مصر بخطوات جادة وفعالة من شأنه تعزيز إمكانية التوسع الزراعي والتصدير بعيدا عن المنافسة غير المتكافئة التي كانت تواجه المنتج والمصدر المصري في ظل ارتفاع التكلفة الحقيقية للإنتاج والصادرات قبل البدء في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع المتوقع في أسعار الواردات من شأنه التخفيف من آثار سياسة الإغراق التي كانت سائدة فيما سبق، ومن ثم تشجيع الإنتاج المحلي من تلك السلع[3].

3- من المتوقع أن تلجأ مصر إلى إعادة النظر في التركيب المحصولي لأراضيها، والتوسع في زراعة محاصيل الحبوب وخاصة القمح للإحلال محل الواردات وزيادة درجة الاعتماد على الذات، وربما يؤدي ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى تشجيع المنتجين المحليين على تبني تكنولوجيا حديثة في الإنتاج، مما سينعكس على ارتفاع الإنتاجية الزراعية، ومن ثم انخفاض الأسعار مستقبلا.

إن ما يمكن استخلاصه هو أن الميزان التجاري الزراعي لكلا البلدين الجزائر ومصر سجل عجزا مزمنا متزايدا طوال فترة الدراسة، وأن كلاهما يعتبر مستوردا صافيا للمنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والمتمثلة في الحبوب، السكر والزيوت، ويعتبر القمح السلعة الرئيسية في قائمة السلع المستوردة لكلا الدولتين،

(1) صلاح الدين عبد محمد علم الدين، مرجع سابق، ص. 233.
(2) عبد الوهاب عبد الحافظ، مرجع سابق، ص. 53.
(3) عبد الوهاب عبد الحافظ ، نفس المرجع، ص. 55.

إلا أن هناك اختلاف في قيمة العجز المسجل في الدولتين، حيث عرفت الجزائر طوال فترة الدراسة عجزا مرتفعا في ميزانها الزراعي مقارنة بمصر وهذا راجع إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي فيما يخص المواد الغذائية في مصر مرتفعة مقارنة بالجزائر، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لمصر في الحبوب حوالي 70.57% عام 2007 بينما الجزائر 33.71% فقط، كما أن معدل تغطية الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية في الجزائر منخفضة إذا ما قارناها بمصر، حيث سجلت ما نسبته 3.62% و29.39% لمصر، إضافة إلى ذلك فإن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الجزائرية لم يتجاوز 1% في أحسن أحوالها ممثلة في التمور والعنب، عكس مصر التي وصلت فيها هذه النسبة إلى حوالي 8.6% ويرجع الفضل في ارتفاع هذه النسبة إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر في إنتاج المحاصيل الزراعية المتمثلة في القطن والأرز والبرتقال والبطاطا والزيوت النباتية.

من كل ما سبق نجد أنه رغم النتائج المسجلة على مستوى القطاع الزراعي المصري ورغم الإمكانيات المتاحة في هذا المجال إلا أن مصر لم تكن بمنأى عن الآثار السلبية الناجمة عن جراء انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعلى اعتبار أن النتائج المسجلة في القطاع الزراعي الجزائري ضعيفة نسبيا مقارنة بمصر، فمن المتوقع أن تتكبد الجزائر خسائر معتبرة جراء انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة أكثر منها في مصر ، ولمواجهة الآثار السلبية يتعين على البلدين القيام بما يلي:

1- وضع إستراتيجية في المدى المتوسط والطويل لتنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج من المنتجات الغذائية على النحو الذي يقلل حجم الفجوة الغذائية ويخفض كميات الغذاء المستوردة.

2- تطوير عمليات الإنتاج لمواكبة متطلبات الجودة والنوعية من أجل الوصول إلى مستوى مناسب من التنافسية.

3- رسم سياسة جمركية بالنسبة للواردات من السلع الزراعية بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية، وتوفير الحماية للإنتاج الزراعي المحلي، وما يرتبط بذلك من حصيلة الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية الأخرى.

4- زيادة الاستثمار في إنتاج المحاصيل والسلع الغذائية الإستراتيجية التي تحتاجها الأسواق العربية بصفة عامة وخصوصا القمح والحبوب الخشنة.

5- وضع إستراتيجية شاملة للتصدير علاوة على ضرورة التوسع في المشاريع الزراعية من خلال تثمين الأراضي الصالحة للزراعة، واستصلاح ما يمكن من الأراضي البور والصحراوية.

المبحث الثالث: أثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي لكل من الجزائر ومصر

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية التي ستواجه تحديات كبيرة جراء تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، حيث يعتبر القطاع الوحيد الذي تعتبر المنافسة على منتجاته منافسة حادة بسبب التخفيضات الجمركية الكبيرة على السلع الصناعية التي تم الاتفاق عليها في نهاية مفاوضات جولة أورجواي،

المطلب الأول: الآثار المحتملة للانضمام على القطاع الصناعي الجزائري

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي يلاحظ أن الصناعة الجزائرية مازالت تعاني من أزمة حقيقة متعددة الجوانب، وباعتبار أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية تستهدف بدرجة كبيرة المنتوجات الصناعية، فإنه يتعين على الجزائر باعتبارها دولة تسعى للانضمام إلى المنظمة أن تلتزم بدعم صناعتها الداخلية عن طريق وضع سياسة وإستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية، في هذا الإطار سيتم عرض واقع الصناعة الجزائرية، ثم تحليل أهم الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي.

الفرع الأول: واقع الصناعة الجزائرية

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية الجزائرية يلاحظ أن القطاع الصناعي تحسن كثيرا خلال الأعوام الأخيرة، ويرجع هذا التحسن إلى تخصيص الدولة جزء كبير من العائد الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لتطوير القطاع الصناعي ونمو الصناعة التحويلية، وعليه فقد بلغت قيمة الناتج الصناعي الجزائري خلال عام 2008نحو 83.944 مليار دولار بمعدل نمو قدره 21.67% عن عام 2007، ويتكون القطاع بالمفهوم الوظيفي من الصناعة الاستخراجية* والصناعة التحويلية**، ويعتمد هذا القطاع في الجزائر على المنتجات الاستخراجية أكثر من التحويلية باعتبارها تمثل مصدرا رئيسيا لموارد التمويل والاستثمار في مشاريع التنمية، والجدول التالي يبين مدى مساهمة كل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

* تشمل الصناعات الاستخراجية في الجزائر استخراج النفط والغاز وخامات المعادن وأهمها الحديد والنحاس والخامات المعدنية وأهمها الفوسفات والبوتاسيوم.

** تشمل الصناعات التحويلية في الجزائر كل من الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس والأسمدة الكيميائية وصناعة الحديد والصلب والمشتقات البتروكيمياوية.

جدول رقم33: القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري ونسبة مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي (2008/1995)

الوحدة: 10^6دولار

السنوات	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من الصناعة الاستخراجية(دولار)	القيمة المضافة	المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من الصناعة التحويلية (دولار)	القيمة المضافة	المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من اجمالي القطاع الصناعي(دولار)
1995	10557	25.6	380	4364	10.57	157	14921	36.17	537
1996	13390	28.6	476	4060	8.6	144	17450	37.2	620
1997	14184	29.6	497	4088	8.54	143	18272	38.1	640
1998	10894	23	369	4602	9.7	156	15496	32.7	525
1999	13369	27.8	446	4045	8.4	135	17414	36.2	581
2000	21935	40.77	713	3896	7.24	126	25831	48	839
2001	19261	35.2	585	3323.1	6.07	101	22584.1	41.27	686
2002	19091.2	33.6	569	3456	6.08	103	22547.2	39.68	672
2003	24790.5	36.5	722	3658.2	5.4	107	28448.7	41.9	829
2004	32935.3	38.6	1017	4185.5	4.9	129	37120.8	43.5	1146
2005	16578.7	45.2	1414	4347.8	4.2	132	50926.5	49.4	1546
2006	54521.2	46.48	1628.5	4537.1	3.87	135.5	59058.3	50.35	1760
2007	63651.2	47.45	1871	5378.6	4	158	69029.8	51.45	2029
2008	77454.3	45.5	2234	6540.4	3.8	188.5	83994.7	49.3	2422.5

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات من: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات من 2000 إلى 2009، صفحات متفرقة.

من خلال قراءة الجدول (رقم 33) يتضح أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي قد عرفت نتائج متذبذبة خلال الفترة الممتدة من 1995 وإلى غاية 2002 ويرجع هذا التذبذب إلى عدة أسباب منها ضعف البنى التحتية الصناعية وهو ما شكل عائقا أمام تطور الصناعة الجزائرية، حيث تعد المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بما يلبي جميع متطلبات الأنشطة الصناعية المتنوعة، إضافة إلى غياب العوامل الفنية التي تتعلق بالمواصفات والمقاييس الدولية، وضعف الجودة جعلت من المنتجات الصناعية الجزائرية حبيسة السوق المحلي الذي فقد جزء كبير من الثقة بهذه المنتجات انعكست سلبا على الأداء الصناعي للمنتج الجزائري، إلا أنه وانطلاقا من عام 2003 وإلى نهاية فترة الدراسة عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي زيادات متتالية وصلت أوجها عام 2008.

هذا ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للنشاط الاستخراجي عام 2008 ارتفعت بنحو21.68% عن العام السابق محققة مبلغ يقدر ب 77.454 مليار دولار ويعود ذلك إلى تحسن أسعار النفط، إلا أنها انخفضت من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 45.5% مقارنة بحوالي 47.45% في عام 2007، هذا وتساهم الصناعة الاستخراجية في القيمة المضافة لإجمالي القطاع الصناعي خلال سنة 2007 بنسبة تقدر ب 92.21%، أما فيما يتعلق بالقيمة المضافة للصناعة التحويلية فقد ارتفعت هي الأخرى في عام 2008 بنسبة 21.6% عن عام 2007، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى 3.8% عام 2008 بعدما كانت عام 2000 حوالي 7.24% ،كما قدرت مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة لإجمالي القطاع الصناعي ما نسبته 7.78% وتبقى هذه المساهمة ضئيلة إذا ما قورنت ببعض البلدان العربية الأخرى، ويرجع ذلك إلى محدودية القاعدة الإنتاجية للجزائر التي لا زالت ترتكز على صناعات تعتبر خفيفة وتحقق قيمة مضافة متدنية، إلا أنه من الممكن أن تتحسن مستقبلا، إذا ما تم توظيف عوائد الصناعة الاستخراجية في الصناعة التحويلية، خصوصا في الصناعة ذات القيمة المضافة العالية والمرتبطة بإنتاج النفط والغاز، مثل البتر وكيماويات والصناعة المعدنية الكثيفة الاستخدام للطاقة وغيرها، مما يؤكد أن للصناعة الاستخراجية أثر كبير في تنمية الصناعة التحويلية .

بالمقابل فقد تحسنت حصة الفرد من الصناعة الاستخراجية إلى نحو2234 دولار للفرد عام 2008 وبنسبة بلغت 19.4%، ويرجع هذا التحسن إلى عائدات الصادرات النفطية، أما حصته من الصناعة التحويلية فقد بلغت 188.5 دولار، وتعود هذه القيمة التي تعتبر منخفضة إلى كون معدل النمو السكاني قد استهلك معظم نمو الصناعة التحويلية، أما فيما يتعلق بالمؤشرات الإجمالية للصناعة التحويلية فنجد أنها تتناسب طرديا مع الصناعة الاستخراجية، بحكم أن هذه الأخيرة تساهم بما يفوق 90 %من إجمالي القطاع الصناعي.

ينبغي أن نشير أن المنتجات البترولية والغازية (الصناعة الاستخراجية) غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهذا يعني أن 97% من صادرات الجزائر لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام، أما فيما يخص صادرات سلع الصناعة التحويلية على الرغم من ارتفاعها خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، ومن المعروف أن الجزء الأكبر من هذه الصادرات يتمثل في منتجات الحديد والمنتجات البتر وكيماوية، أما فيما يخص تشكيلة الواردات من الصناعات التحويلية فهي تتمثل في الآلات ومعدات النقل ومنتجات الغذاء المصنعة والمنتجات الصيدلانية، وعلى العموم أنه رغم تنامي الطاقة الإنتاجية للجزائر إلا أنها لا تزال ضيقة إذا ما قورنت بدول أخرى مثل السعودية ومصر، حيث ما زالت مصدرة للسلع الأولية بشكل رئيسي ومستوردة للسلع المصنعة، وهي تستورد أكثر مما تصدر.

الفرع الثاني : الآثار السلبية والايجابية المحتملة على القطاع الصناعي الجزائري

إن تحليل الواقع الصناعي الجزائري، يمكننا من تحليل أهم الآثار المحتملة، وسنبدأ برصد الآثار السلبية وهذا ليس من قبيل التشاؤم، لكن على سبيل دق أجراس الخطر واستثارة الهمم لتغيير الواقع الجزائري في اتجاه مواجهة تحديات آتية لا ريب فيها، لنعود فيما بعد إلى ذكر بعض الآثار الايجابية المحتملة في هذا الإطار.

أولا: الآثار السلبية المحتملة

تتمثل أهم الآثار السلبية المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي فيما يلي :

1- إن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة وما نتج عنهما من غلق للمصانع وتسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشا إضافة إلى قطاع خاص حديث العهد وقليل الخبرة أحيانا أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية غير متكافئة. ضف إلى ذلك فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح السوق الجزائرية أمام الدول الأعضاء في المنظمة وهذا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة، وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المستهلك للمنتج الأجنبي على المحلي [1].

2- تمثل صادرات المحروقات حوالي 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وعلى اعتبار أن المنتجات البترولية والغازية غير مدرجة ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، فهذا يعني بأن الجزائر لن تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من مزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية وضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 2% من إجمالي صادرات السلع الصناعية. كما أن ضعف حجم الصادرات الصناعية يجعلها غير قادرة للوقوف في وجه المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال التسويق وقلة الاستعمال التكنولوجي في هذا المجال باعتبار الصناعة الجزائرية صناعة ناشئة غير قادرة على المنافسة.

3- إن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي المماثل بالأسواق العالمية، مما قد يدفع العديد من المشروعات الصناعية إلى التقليل من خسائرها واضطرارها للتصفية لعدم القدرة على المنافسة، الأمر الذي يجعل الجزائر تتجه للاستيراد من الدول المتقدمة ذات المنتوج الأعلى جودة والأقل تكلفة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية، وبالتالي انخفاض حجم العمالة بالداخل وحجم الدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية [2].

4- من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الصناعية وخاصة في فروع الأنشطة الأساسية، ويعود ذلك إلى هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في الأسعار تحكما احتكاريا،

([1]) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 156.

([2]) علي حافظ منصور، تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص. 11.

وهو ما ينعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات ذات الميزة التنافسية المحدودة، وبذلك سيستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية والنصف مصنعة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني على تطوير بدائل للواردات.[1]

5- يعتبر قطاع المنسوجات والملابس ذو أهمية إستراتجية بالنسبة لبعض الدول العربية التي تعتمد على هذا القطاع في صادراتها مثل مصر وسوريا، بحيث أن إلغاء حصص الاستيراد والقيود التي كانت تفرضها الدول المستوردة للمنتوجات، وكذا إخضاع قطاع المنسوجات لنظام التخفيضات الجمركية للقطاع الصناعي، سيزيد من فرص النفاذ للأسواق أمام الدول المصدرة وستزداد استفادتها من التجارة الدولية. أما بالنسبة لوضع الجزائر فستخسر من خلال مؤسساتها الكثيرة في قطاع المنسوجات بحكم أن الجزائر بلد مستورد لمثل هذه المنتوجات، والخسارة تكون بسبب المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية خاصة من قبل الشركات الصينية، التايوانية والتايلاندية التي تعرف أسعار منتجاتها انخفاضا معتبرا مقارنة بالأسعار المحلية.[2]

6- من الممكن أن تؤدي الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية إلى ارتفاع تكاليف التصنيع نظرا لارتفاع أسعار براءات الاختراع، وكذا المصاريف المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، الأمر الذي سيؤثر سلبا على بعض الصناعات نتيجة لوجود تطورات واسعة في هذا المجال على مستوى تصنيع الغذاء والدواء والصناعات الالكترونية والبتروكيماويات.

ثانيا : الآثار الايجابية المحتملة

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية المحتمل الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الصناعة الجزائرية فيما يلي :

1- إن المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جدا، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية، تفرض على الواردات من الدول النامية بما فيها العربية، ولم تستطع هذه البلدان بسبب ضعفها وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها، وعلى هذا الأساس من المحتمل أن يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص، مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف والأسعار وزيادة الطلب على السلع الصناعية الجزائرية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة من جراء خفض الرسوم الجمركية وشدة المنافسة الدولية.

2- من المتوقع أن يكون هناك تأثير على صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيماوية، فتحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية، سيؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية

(1) صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي مرجع سابق، ص. 55.
(2) فريد كورتل، مرجع سابق، ص.6.

لمختلف الأسواق، بسبب قدرتها التنافسية[1] ، كما ستستفيد الجزائرمن الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيميائية الناجمة عن تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل إلى 30%.[2]

3- إن إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية سيؤدي إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الأجنبية، وكمثال عن ذلك الشراكة التي أبرمتها مؤسسة «ENAD» مع المؤسسة الألمانية « HENKEL» لمواد التنظيف، ومن جهة أخرى فإن الجزائر تمتلك صناعة معتبرة في مجال صناعة الحديد والصلب، حيث تتوفر على أكبر مركب صناعي على المستوى الإفريقي وهو مركب الحجار بولاية عنابة، وبإبرام اتفاقيات شراكة بين مركب الحجار ومؤسسات أخرى، سوف يؤدي ذلك إلى تطوير الجهاز الإنتاجي من جهة وإلى شفافية التسيير وحماية القطاع العام من النهب وسوء التسيير من جهة أخرى[3].

4- من المتوقع أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية وما يصاحبه من تحرير في الكثير من القطاعات، سوف يمثل حافزا للصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم ارتفاع في مستوى المعيشة.كما أن تحرير التجارة الخارجية على النطاق العالمي سوف يعود بالخير على البلدان النامية ومن بينها الجزائر، فمستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية عامة.

وفيما يلي نتناول آثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي المصري.

المطلب الثاني : آثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي المصري.

لقد تزامن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي تم في ماي 1991 مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – بهدف التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد المصري من القيود لمواكبة التغيرات والتطورات- مع اتفاق الأورجواي وقيام منظمة التجارة العالمية، وبالتالي أصبحت الأوضاع الاقتصادية في ظل هذه التطورات تفرض تحديات تواجه الاقتصاد المصري، كما أصبح الاهتمام بزيادة حجم الإنتاج والارتقاء بمستوى الجودة هما الشعار الرئيسي لإستراتجية التنمية الصناعية في مصر. على هذا الأساس سيتم في هذا الإطار عرض واقع الصناعة المصرية، ثم تحليل أهم الآثار الناجمة عن انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي المصري.

الفرع الأول: واقع الصناعة المصرية

يعد قطاع الصناعة من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ويتميز هذا القطاع بمجموعة من السمات تجعله من أهم القطاعات الإنتاجية والتي تعتبر الأساس لبناء قدرة تنافسية للصناعة المصرية والمتمثلة في توفر المواد الأولية والخامات المحلية، ووفرة الأيدي

(1) محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، مرجع سابق، ص. 342.
(2) فريد كورتل، مرجع سابق، ص.7.
(3) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص. 152-153.

العاملة، ووفرة البنية الأساسية. ويتكون هيكل الصناعة المصرية من صناعات متعددة منها الصناعات الغذائية والمنسوجات والمشروبات والتبغ، والخشب ومشتقاته والصناعات الكيماوية والهندسية والتعدينية، والصناعات المعدنية والورق ومنتجاته، كما يتميز هيكل الصناعة المصرية بمجموعة من الخصائص من أهمها استمرار هيمنة صناعة المنسوجات على الصناعة المصرية، وتقلص الأهمية النسبية لمجموعة الصناعات الغذائية وازدياد أهمية الصناعات الكيماوية، وعدم الأخذ بمبدأ التوزيع الإقليمي المتوازن في توطين الصناعة المصرية. لذلك اهتمت الدولة منذ أن أخذت بمبدأ التخطيط كأداة لمسايرة الاقتصاد القومي بتخطيط وتنمية الصناعة، ولمواجهة التحديات التي تواجه الصناعة المصرية كان لابد من التحديث والتطوير للقطاعات الصناعية المختلفة. ولهذا قامت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج تحديث الصناعة المصرية، والذي يعتمد في تنفيذه على الصناعات المغذية على أساس أنها المحرك الرئيسي لعمليات التنمية، وتطوير الهيكل الصناعي المصري بزيادة الأهمية النسبية لقطاع السلع الرأسمالية، كما يتعين الحد من تصدير المواد الخام والتوجه نحو تصنيعها كسلع تامة الصنع أو نصف مصنعة، والجدول التالي يبين مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم34: القيمة المضافة للقطاع الصناعي المصري ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال (1995–2008)

الوحدة: 10^6 دولار

السنوات	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من الصناعة الاستخراجية(دولار)	القيمة المضافة	المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من الصناعة التحويلية (دولار)	القيمة المضافة	المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من إجمالي القطاع الصناعي (دولار)
1995	4459	7.4	78	9829	16.3	172	14288	23.7	250
1996	4352	6.5	-	11184	16.6	-	15536	23.1	-
1997	4678	6.2	-	12802	16.9	-	17480	23.1	-
1998	4960	6	82	14403	17.4	237	19363	23.4	319
1999	3760	4.2	61	16252	18.3	262	20012	22.5	322
2000	6095	6.4	96	17639	18.4	278	23734	24.8	374
2001	6480	6.6	100	177.7.7	18.2	274	24187.7	24.8	374
2002	6599.2	7.7	100	15752.7	18.5	239	22351.9	26.2	339
2003	8229.3	10.1	122	14038.9	17.3	209	22268.2	27.4	331
2004	9302.9	10.6	135	13551.1	15.5	197	22854	26.1	332
2005	10121.5	11.3	144.5	14959.4	16.7	214	25080.9	28	358.5
2006	15615.2	14.5	218.5	17155	16	240	32770.2	30.5	458.5
2007	18155.3	13.9	249	20105.2	15.4	276	38260.5	29.3	525
2008	25500.1	15.7	344	25332.9	15.6	342	50833	31.3	686

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات من 2000 إلى 2009، صفحات متفرقة.

إن المتتبع لمعطيات الجدول رقم 34 يلاحظ أن القطاع الصناعي المصري قد تحسن أداؤه خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت قيمة الناتج الصناعي المصري من 14.288 مليار دولار عام 1995 وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 23.7% إلى ما يقدر بحوالي 24.187مليار دولار عام 2001 وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي تقدر ب24.8 % ليعرف بعدها الناتج الصناعي المصري انخفاضا خلال السنتين المواليتين وصل عام 2003 إلى حوالي 22.2مليار دولار، ليسجل بعدها وانطلاقا من عام 2004 تزايدا وتحسن كبير وصل أوجه عام 2008، حيث بلغت قيمة الناتج الصناعي المصري حوالي 50.833 مليار دولار بمعدل نمو قدره 32.86 % عن عام 2007 ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ب 31.3% وهي نسبة معتبرة، ويعزي هذا التحسن في أداء القطاع الصناعي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وإلى النمو الكبير الذي عرفته الصناعة التحويلية في مصر.

كما نلاحظ من هذا الجدول هو أن الصناعة التحويلية قد ساهمت في إجمالي القطاع الصناعي المصري بشكل كبير إذ ما قارناها بنظيرتها الصناعة الاستخراجية على طول الفترة الممتدة للدراسة، حيث ساهمت في عام 2000 بما نسبته 74.31% من إجمالي القطاع الصناعي، في حين ساهمت الصناعة الاستخراجية بما نسبته 25.79%، إلا أنه في عام 2008 ساهمت الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي ما مقداره 15.7% وهي نفس النسبة تقريبا التي ساهمت بها الصناعة التحويلية، حيث تعتبر مصر من الدول العربية التي تتميز بارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية في ناتجها المحلي إلى جانب تونس والمغرب، وهو ما يبرز الدور الذي تلعبه هذه الصناعة في توليد الدخل ودفع عجلة التنمية في مصر.

أما فيما يخص نصيب الفرد من الصناعة الاستخراجية والتحويلية فقد عرف تحسن مستمر في فترة الدراسة حيث تجاوز عام 2008 حوالي 340 دولار في كلا الصناعتين على الرغم من الارتفاع المسجل في النمو الذي عرفته مصر في الفترة الأخيرة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تحسن أداء ونصيب الصادرات الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية حسب ما جاء في تقرير البنك المركزي والمتمثل في المنسوجات والملابس والمعادن والمنتجات الكيميائية والصناعات الهندسية والمعدنية والمصنوعات الجلدية والأثاث والمنتجات البلاستكية، فإن هذا لا يعني توفر قاعدة صناعية واسعة أو إستراتجية صناعية واضحة حيث يشير الواقع إلى عدم وجود تغيير جوهري في نمط التصنيع أو التحول إلى إنتاج سلع وسيطة ورأسمالية، أما فيما يخص تشكيلة الواردات المصرية من الصناعات التحويلية فهي تتمثل في الآلات ومعدات النقل والمنتجات الصيدلانية والحديد والصلب والخشب ومصنوعاته والنحاس والمطاط ومصنوعاته، والمنتوجات الغذائية المصنعة وتبقى نسبة الواردات من الصناعات التحويلية مرتفعة.

الفرع الثاني : الآثار الايجابية والسلبية للانضمام على القطاع الصناعي المصري

هناك مجموعة من الانعكاسات والآثار المترتبة عن انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي المصري، ومن أهم الآثار السلبية والايجابية الناجمة عن هذا الانضمام ما يلي:

أولا: الآثار السلبية

يمكن ذكر أهم الآثار السلبية الناجمة عن انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي فيما يلي:

1- أدى تحرير التجارة إلى إغراق السوق المصرية ببعض المنتجات الصناعية في النصف الثاني من التسعينيات والسنوات الأولى من الألفية الثالثة - مما أضر ببعض الصناعات المحلية ضررا جسيما - والتي كان من أهمها المعادن الأساسية ومصنوعاتها، وبعض الصناعات الكهربائية مثل المصابيح والمحركات، وصناعة ورق الكتابة والطباعة وبعض الصناعة الكيمائية.

2- على الرغم من تخفيض التعريفات المطبقة على المنتجات تامة الصنع في الدول الصناعية بنسبة أكبر من تلك المطبقة على المواد الخام والمنتجات نصف مصنعة، إلا أنه لم يحدث تحسن في قيمة ونسبة صادرات السلع تامة الصنع المصرية، التي انخفضت نسبتها في حصيلة الصادرات من 38.9% عام 1998 إلى حوالي 34% عام 2006، وكذا انخفاض نسبة صادرات المواد الخام والسلع نصف المصنعة، ويعكس لنا ذلك عدم حدوث نتائج ايجابية في صادرات القطاع الصناعي المصري طبقا لجولة أورجواي، ويرجع ذلك لأسباب داخلية وليست خارجية كارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض مستوى الجودة، وعدم تنوع هيكل الصادرات الصناعية، وضعف القدرة التسويقية الخارجية، والبطء في الإجراءات الإدارية للعملية التصديرية.[1]

3- لقد أدت إستراتجية إحلال الواردات التي تم إتباعها لفترة طويلة إلى انخفاض مرونة الصادرات السلعية لوجود إختلالات هيكلية في الاقتصاد المصري، ضف إلى ذلك انخفاض معدلات النمو خلال التسعينيات، واتجاه متوسط الدخل الفردي إلى الانخفاض النسبي أدى إلى تراجع نصيب الاقتصاد المصري من الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي سياسة الاستثمار الصناعي لم تنجح في جذب استثمارات كافية للقطاع الصناعي رغم تزايد عدد المشاريع الصناعية، وهو ما انعكس بشكل سلبي على الصادرات الصناعية.[2]

4- إن القيود الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على بعض الصادرات الصناعية أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية في أسواق تلك الدول، ويحدث ذلك بصفة خاصة للصناعات التقليدية من منتجات صناعة الغزل والمنسوجات القطنية، وتهدف الدول المتقدمة من فرض هذه القيود تدعيم المركز

(1) صلاح الدين عيد محمد علم الدين، مرجع سابق، ص ص 247-248.
(2) عبير عبد السلام عبد المجيد، مرجع سابق، ص 892.

التنافسي لصناعاتها المحلية المماثلة في مواجهة الصادرات المصرية، مما يؤدي إلى تقييد الصادرات الصناعية المصرية إلى أسواق تلك الدول.[1]

5- يمثل قطاع الصناعات النسيجية أهمية كبيرة للاقتصاد المصري، وذلك بالنظر إلى كونه من الصناعات المتكاملة التي تتم جميع مراحلها في مصر، فضلا عن تمتع مصر بميزة نسبية في إنتاجها، حيث تمثل صادرات المنسوجات والملابس نسبة كبيرة من الصادرات السلعية المصرية، إلا انه منذ تطبيق الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات لم يظهر أي تحسن في قيمة الصادرات المصرية في هذا القطاع بل هناك تدني ملحوظ في تلك النسبة، ويرجع ذلك إلى شدة المنافسة التي تتلقاها مصر من قبل بعض البلدان النامية كالهند وباكستان واندونيسيا، وذلك بسبب ضعف القوة التنافسية للمنتجات المصرية بالمقارنة بقوة منتجات هذه البلدان الأكثر جودة والأقل سعرا والأكثر إنتاجا وتصديرا.[2]

6- تضخم أعداد العاملين في الصناعة النسيجية أدى إلى ارتفاع تكلفة العمالة بالنسبة للمنتج النهائي إلى 25% في حين تبلغ هذه النسبة في الهند وباكستان 5% إضافة إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية للعامل المصري بصفة عامة[3] . كما أن تقادم الأصول الإنتاجية المتاحة وإهمال قطاع المنسوجات للعناصر الهامة التي لها تأثير على عنصر الميزة النسبية والمتمثلة في الأذواق والأشكال والعناصر الأخرى المكملة للسلعة أدى إلى محدودية مصر في قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

7- ارتفاع تكاليف إنتاج الدواء وبالتالي أسعاره بعد تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية نتيجة لضرورة شراء براءات الاختراع.

ثانيا : الآثار الايجابية

تتلخص أهم الآثار الايجابية على القطاع المصري فيما يلي:

1- تشكل الواردات من السلع الوسيطية نسبة لا بأس بها في إجمالي الواردات المصرية، حيث قدرت عام 2007 بحوالي 30%، ومن المتوقع أن تزداد الواردات من السلع نتيجة انخفاض أسعارها في الداخل بعد انخفاض التعريفة الجمركية عليها، طالما كانت الصناعات (صناعة المنتج النهائي) المستخدمة لها قادرة على إنتاج المنتج النهائي بأسعار تقل عن الأسعار العالمية للمنتجات المماثلة المنافسة لها، ومن ثم الوفاء باحتياجات السوق المحلية والتصدير في الصناعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير. وعليه فان التوسع في استيراد السلع الوسيطية صاحبه انخفاض في نسبة الواردات من السلع تامة الصنع التي تستخدم تلك السلع الوسيطية في إنتاجها [4]. مما كان له تأثير إيجابي على خفض الواردات من السلع تامة الصنع وتقليل العجز في الميزان التجاري.

([1]) عبير عبد السلام عبد المجيد، مرجع سابق، ص 893.
([2]) عادل عبد العزيز السني، سياسات التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص. 545.
([3]) صلاح الدين عيد محمد علم الدين، مرجع سابق، ص 252.
([4]) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ص. 416-417.

2- إن تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية على واردات الدول المتقدمة من الدول النامية، خلق فرص تصديرية كبيرة أمام صادرات مصر من بعض السلع كالأثاث والمعادن والمنتجات الكيميائية والمنتجات الجلدية والأدوات الفخارية، وقد حظيت هذه السلع بالنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة لالتزام هذه الأخيرة بزيادة الواردات الصناعية المعفاة من الرسوم من 20% إلى 43%، لذا فقد شهدت صادرات مصر من هذه المنتجات زيادة ملحوظة، خاصة وأنها تتمتع في الإنتاج بمزايا عالية[1]. لكن يتطلب الأمر على الحكومة المصرية أن تعمل على رفع كفاءة هذه الصناعات كي تصل إلى الجودة المطلوبة حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

3-توضح احصاءات الجمعية المصرية لمصدري الملابس الجاهزة أن هناك حوالي 2.5 مليار جنيه طاقات معطلة غير مستغلة في صناعة الملابس المصرية مع التأكيد من قبل الجمعية على إمكانية تنمية الصادرات في هذا القطاع إلى 6 مليار جنيه في نفس الفترة، وعليه فانه بإمكان مصر تحقيق استفادة كبيرة من خلال أحكام اتفاقية المنسوجات وتنمية الصادرات في هذا القطاع عن طريق تطوير القدرات الإنتاجية والتصديرية له[2].

4- إن إلغاء نظام الحصص وترك التجارة في المنسوجات والملابس وفقا لآليات السوق والمنافسة والنفاذ للأفضل، سمح بتحفيز المنتجين المصريين على تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتقديم المنتجات الجديدة ورفع كفاءة الإنتاج القديم.

5- في ظل إزالة الحواجز الجمركية وإلغاء القيود الكمية، تمكنت مصر من الرفع في حجم صادراتها من الأثاث وغزو العديد من الأسواق، كونها من الدول العربية التي تمتلك صناعات تصديرية للأثاث، لما لها من مقومات جيدة في هذه الصناعة، حيث قدر حجم إنتاج صناعة الأثاث بمصر عام 2004 بأكثر من 900 مليون دولار.

إن ما يمكن استخلاصه هو أن القطاع الصناعي في كلا البلدين والدول العربية عامة مازال لم يرتق إلى المستوى المطلوب والذي يسمح له بالمنافسة في الأسواق الدولية بحكم اعتماد الدول العربية عموما على المنتجات الاستخراجية أكثر من التحويلية في مساهمتها في الإنتاج المحلي الإجمالي وفي إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وكمادة أولية للإنتاج والتصدير، أما إذا رجعنا إلى الجزائر ومصر فإننا نجد اختلافا بينهما في مصدر توليد القيمة المضافة للقطاع الصناعي، حيث تعتمد الجزائر بدرجة كبيرة على الصناعات الاستخراجية كمصدر رئيسي لموارد التمويل والاستثمار في مشاريع التنمية الصناعية وتساهم هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة فاقت 45% وفي القيمة المضافة لإجمالي القطاع الصناعي بنسبة فاقت 92%، أما فيما يتعلق بالصناعة التحويلية فقد تراجعت نسبة مساهمتها في القطاع الصناعي وفي الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 6%

(1) صلاح الدين عيد محمد علم الدين، مرجع سابق، ص 245.
(2) نفس المرجع، ص 248.

و5% على الترتيب، ويرجع ذلك إلى محدودية القاعدة الإنتاجية التي لا تزال ترتكز على صناعات تعتبر خفيفة وتحقق قيمة مضافة متدنية، وهو الأمر الذي يوضح بأن الجزائر لم تعتمد على الصناعة التحويلية كمصدر أساسي للدخل، رغم الجهود التي بذلت لتطوير هذا النوع من الصناعة من خلال حجم الاستثمارات التي رصدت له، وهو ما يعكس الوضعية العامة للصناعة الجزائرية والتي تتميز بضعف الجهاز الإنتاجي وارتفاع تكاليف الإنتاج واستخدام تكنولوجيا أقل تطورا، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات الصناعية والمتمثلة أساسا في السلع المصنعة.

أما بالنسبة إلى مصر، فهي تعتبر من الدول العربية التي تتميز بارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية المصرية في الناتج المحلي الإجمالي، عكس الجزائر، حيث بلغ متوسط مساهمة الصناعة التحويلية في مصر في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 16.84% بينما في الجزائر حوالي 5%، وبلغت مساهمة هذه الصناعة في إجمالي القطاع الصناعي نسبة فاقت 52%، مما يبرز الدور الذي تلعبه هذه الصناعة في توليد الدخل ودفع عجلة التنمية في مصر إلا أن ما يمكننا الإشارة إليه أنه رغم تحسن نصيب الصادرات الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية، إلا أنه تبقى نسبة الواردات من السلع الصناعية التحويلية مرتفعة، وهذا لا يعني توفر قاعدة صناعية واسعة أو إستراتجية واضحة حيث يشير الواقع إلى عدم وجود تغيير جوهري في نمط التصنيع في مصر.

مما سبق يمكن القول أنه رغم ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية في بعض الأنشطة الصناعية، خاصة ما يتعلق منها بالصناعات التحويلية – بحكم أن الصناعات الاستخراجية غير مدرجة في أحكام المنظمة العالمية للتجارة – ورغم المزايا التي تحصلت عليها مصر جراء انضمامها للمنظمة العالمية إلا أنها لم تكن بمنأى عن الآثار السلبية نتيجة عدم قدرتها على المنافسة بشكل يسمح لها بالنفاذ للأسواق الخارجية بشكل كبير إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول المتقدمة. وعلى اعتبار أن الجزائر من الدول التي تتميز بضعف القدرة التنافسية لقطاعها الصناعي، فإن ذلك يجعلها غير قادرة على الاستفادة بأقصى ما يمكن من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث لا يزال هذا القطاع يحتاج إلى طاقة كبيرة تتحمل تبعات تحرير التجارة الخارجية، لذلك وللتغلب على العقبات التي تواجه الصناعة والحد من الآثار السلبية يتعين عند رسم سياسات التحرير أن يتم ذلك على مستوى جزئي وتفصيلي، بحيث أن لكل صناعة طبيعة ومشاكل خاصة بها، وعليه يجب مراعاة ظروف كل صناعة ودراستها بعناية من خلال جداول زمنية تخص كل صناعة فرعية، لتحسين أوضاعها سعيا لمواجهة المنافسة المحتملة من المنتجات الصناعية المماثلة، كما يجب الاهتمام بالصناعات التصديرية واختيارها بدقة شديدة وتطوير منتجاتها والارتفاع بمستوى جودتها طبقا للمواصفات العالمية.

المبحث الرابع: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على تجارة الخدمات لكل من الجزائر ومصر

تلعب التجارة في الخدمات دورا هاما في الأنشطة الاقتصادية للعديد من الدول، وترجع أهمية هذه التجارة إلى كون أن حركة رؤوس الأموال أصبحت هي القوة الحقيقية المحركة للاقتصاد العالمي، وليس حركة السلع، كما أن المجتمع الدولي تحول من مجتمع الصناعة إلى مجتمع ما بعد الصناعة إلى مجتمع المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، حيث تشير إحصائيات عام 2000 أن حجم التجارة العالمية من الخدمات بلغ ما قيمته 1415 مليار دولار أي ما يمثل خمس التجارة العالمية الكلية، وتستحوذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان وكندا على حوالي ثلثي صادرات العالم منها.

إلا أنه ومما لا شك فيه أن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في إطار المنظمة العالمية للتجارة كان لها تأثير كبير على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فبالنسبة للدول المتقدمة فإنها سوف تستفيد منها إلى حد كبير، بينما يدور هذا التأثير بين المنفعة والضرر بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر ومصر. فيرى البعض أن مثل هذا التحرير من شأنه رفع مستوى الخدمات على الصعيد المحلي باعتباره الوسيلة التي تتيح للوحدات الإنتاجية في اقتصادها الوطني الحصول على الخدمات الإنتاجية الضرورية لها كمستلزمات إنتاج، بينما يرى البعض الآخر أن من شأن تحرير تجارة الخدمات الإضرار بالاقتصاديات النامية، نظرا للتفوق النوعي والكمي لمردودية خدمات الأجانب.

أمام هذا الوضع سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأهم الآثار التي تنجم عن تحرير تجارة الخدمات في كل من الجزائر ومصر، وسنركز على الآثار المتعلقة بالخدمات المالية والمصرفية، والسياحة، مع الإشارة إلى باقي القطاعات الخدمية الأخرى.

المطلب الأول: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة الخدمات

تعتبر الجزائر من الدول المستوردة والمصدرة للخدمات في آن واحد، وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة صادراتها من الخدمات تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بوارداتها، ويتضح ذلك جليا من خلال العجز الكبير الذي عرفه ميزان الخدمات على طول الفترة الممتدة من 1990 إلى 2007، حيث انتقل هذا العجز من 1.33 مليار دولار عام 1995 إلى حوالي 4.04 مليار دولار عام 2007، وترجع أسباب هذا العجز في المقام الأول إلى تكاليف النقل والصيانة والتأمين، وما زاد الطين بلة هو العجز المسجل في قطاع السياحة على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر في هذا القطاع، الأمر الذي جعل فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية حل من الحلول المنتهجة للنهوض بقطاع الخدمات، وإن كان ذلك صعبا في المدى القصير إلا أنه يعد ممكنا في المدى الطويل، و سيتم التطرق إلى دراسة الآثار المرتقبة على تجارة الخدمات المالية والمصرفية باعتبار أن أثارها سريعة ومباشرة، ثم دراسة الآثار على القطاع السياحي والخدمات الأخرى التي لها تأثير في تجارة الخدمات.

الفرع الأول: الآثار المحتملة على تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

تختلف انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات المالية -بشقيها البنوك والتأمين – من دولة لأخرى حسب الظروف والإمكانيات التي تحتوي عليها كل دولة في هذا المجال وعليه، ستكون هذه الانعكاسات مرتبطة بمدى حجم انتشار الخدمات المالية والمصرفية، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي قامت بزيادة في شبكات المصارف وتأسيس الفروع، وتوسيع نطاق الخدمات المالية والاستثمارية بغرض تغطية أوسع لاحتياجات الأفراد ومواكبة التطور الحاصل في البلدان المتقدمة، والتي قطعت شوطا كبيرا في تحرير خدماتها المالية، من هذا المنطلق وفي ضوء المتغيرات الجارية ستجد الجزائر نفسها تتعرض لانعكاسات من الجانبين الإيجابي والسلبي يمكن إدراجها في النقاط الآتية:

أولا: الآثار الإيجابية المحتملة

يمكن إدراج أهم الآثار الايجابية في النقاط الآتية:

1- إن إقامة فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية، سوف يؤدي إلى جلب التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي، وهو ما لم يتوفر في السوق المصرفية الجزائرية في الظرف الراهن وسوف يترتب عن ذلك تعزيز روح المنافسة في هذا الجانب، إضافة إلى ذلك إتاحة الفرصة أمام البنوك التجارية لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة لم تكن تزاولها من قبل، إلى جانب توفير المزيد من الإطارات المصرفية المؤهلة للتعامل مع السوق المالية الدولية [1].

2- يمكن للجزائر الاستفادة من فترات السماح الممنوحة من قبل المنظمة العالمية للتجارة للعمل على المراجعة النقدية والمالية من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين المركز التنافسي، والتحرير التدرجي للقطاع المالي والخدمات المالية.

3- يمكن الانفتاح المالي الجزائر من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد النقص في المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.[2]

4- أن تحرير وتحديث الجهاز المصرفي والمالي، وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، قد يؤدي إلى حد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

5- أن انفتاح المؤسسات المالية الجزائرية على العالم الخارجي وتحديدا على أسواق المال العالمية يؤهلها لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق.[3]

6- من المتوقع وبعد فتح مجال التأمين أمام الخواص أن يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق، وهو ما يعود بالنفع والخير على المواطن الجزائري الذي سوف تسمح له الفرصة في الحصول على خدمات تأمينية متميزة،

([1]) رابح رتيب، الدخول إلى الأسواق الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ص. 204.
([2]) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 168.
([3]) عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص. 221.

أضف إلى ذلك أنه من الممكن أن تستفيد الجزائر من مزايا نسبية في هذا المجال، وذلك من خلال تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نموا، وبأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة.

ثانيا: الآثار السلبية المحتملة

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية المحتملة في ما يلي:

1- من المرتقب وحسب الواقع الجزائري، أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيقود إلى منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والأجنبية وبكل تأكيد هي منافسة غير متكافئة لأنها غير مؤهلة ولا تمتلك من الخبرات والمهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا وتنافس وتصمد أمام البنوك الأجنبية المتطورة التي تتميز بقدرة وجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها وقدرتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وتوجيهها إلى مجالات الاستثمار مع ما يتناسب واستراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري [1].

2- إن دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى السوق المالي الجزائري وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها ومتفتح على الخارج إلى أقصى الحدود، قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات الجزائرية، ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة هي من صنع المؤسسات المصرفية الأم الموجودة خارج البلاد والتي تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف بلدانها وليس البلدان المضيفة [2].

3- أن الأدوات المالية والنقدية المتوفرة لدى السلطات النقدية محدودة وغير متنوعة، ولا تجعلها قادرة على إدارة الأموال والصمود أمام الهزات النقدية، علاوة على أن القطاع البنكي الخاص ما زال ناشئا ويتطلب تطوير وتعزيز قدراته المالية والبشرية وتحديث أساليب وطرائق عمله.

4- أن تحرير حركة رؤوس الأموال تؤثر على السياسة النقدية، وهو ما يؤدي إلى زيادة التوسع النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهذا قد ينتج عنه تراجع في موقف الحساب الجاري [3] .

الفرع الثاني: الآثار المحتملة على القطاع السياحي والخدمات الأخرى

سيتم من خلال هذا الفرع رصد الآثار المحتملة على القطاع السياحي في الجزء الأول منه أما الجزء الثاني فسيخصص لعرض أهم الآثار المحتملة على الخدمات الأخرى.

([1]) صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مرجع سابق، ص. 60.
([2]) عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص. 222.
([3]) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 169.

أولا: الآثار المحتملة على القطاع السياحي

يلعب القطاع السياحي دورا هاما في دعم الاقتصاد القومي للعديد من الدول السياحية، إلا أن هذا الدعم يختلف تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياحية للدولة المضيفة، فبالنسبة للجزائر فهي تملك من المقومات السياحية ما يجعلها من أرقى البلدان السياحية لما تتميز به من موقع استراتيجي إضافة إلى احتوائها على كم هائل من المعالم الأثرية القديمة، ووجودها على شريط ساحلي يقدر بـــ 1200 كلم، إضافة إلى امتلاكها أجمل متحف صحراوي على الهواء في الأهقار والطاسيلي، التي تحمل في ثناياها ورسومها الجدارية عمق التاريخ والحضارات البشرية، فضلا عن احتوائها على حمامات معدنية، حيث يوجد أزيد من 202 منبعا تتميز غالبيتها بالخاصية العلاجية، لكن رغم كل هذه الإمكانيات لا زال يعاني القطاع السياحي العديد من المشاكل والعقبات التي تحول دون ارتقاءه لمكانته، والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات السياحية وعدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2008).

جدول رقم35: تطور الإيرادات السياحية للجزائر وعدد السياح الوافدين خلال الفترة (2001-2008)

السنوات والبيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السياح الوافدين (مليون)	0.901	0.988	1.166	1.234	1.443	1.638	1.743	1.772
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	100	111	112	179	184	215	219	300

المصدر: رحال علي، عيساني عامر، إستراتيجية التنمية السياحية: دراسة مقارنة (الجزائر، مصر، تونس)، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 10/09 مارس 2010.

يتضح من الجدول رقم35 أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر قد عرف تحسنا ملحوظا على طول الفترة حيث انتقل من 901 ألف سائح عام 2001 إلى حوالي 1.772 مليون سائح عام 2008، كما أن حجم الإيرادات السياحية ارتفع من 100 مليون دولار عام 2001 إلى حوالي 300 مليون دولار عام 2008، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذا التحسن المسجل سواء على مستوى عدد السياح الوافدين أو إجمالي الإيرادات السياحية يبقى ضئيل جدا -إذا ما قورن بالمعالم السياحية العظيمة التي تتوفر عليها الجزائر والتي سبق الإشارة إليها- ويعود ذلك إلى إهمال مختلف برامج التنمية لقطاع السياحة، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر خلال عشرية التسعينيات، وتدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية إلى جانب كل هذا غياب ثقافة السياحة في بلادنا.

لذلك ففي حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستتكبد جملة من الآثار السلبية والايجابية المحتملة من جراء تحرير تجارة الخدمات السياحية وتتمثل أهم الآثار السلبية المحتملة في [1]:

([1]) وصاف عتيقة، صالح مفتاح، متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الإشارة إلى حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص 15-16.

1- تزايد نفوذ منتجي الخدمات الأجانب في سوق الخدمات السياحية المحلية، نظرا لامتلاكهم كفاءة أعلى في إنتاج الخدمات السياحية مقارنة بالمنتجين المحليين في هذه المرحلة وبسبب عدم توفر الخبرات والإمكانات اللازمة للمنافسة عالميا، قد يؤدي إلى سيطرة أجنبية على بعض القطاعات السياحية والمرتبطة بها.

2- جلب العمالة الأجنبية بصورة كبيرة نظرا لطبيعة العمل في قطاع السياحة خصوصا في مجال الفنادق والمطاعم مما يؤدي إلى التقليل من فرص التوظيف للمواطنين المحليين، في ظل مطالب الدول الأخرى بتوفير مرونة في حركة العمالة السياحية وانتقال الأشخاص العاملين بقطاع السياحة.

3- من المحتمل أن تؤدي سيطرة الشركات العالمية أو دولية النشاط على استثمارات الدول النامية بما فيها الجزائر من خلال ذلك الاحتكار الدولي، إلى خلق طلب سياحي على قطاعات السياحة في الدول النامية.

أما عن أهم الآثار الايجابية المحتملة فيمكن ذكرها في النقاط الآتية:

1- سيؤدي فتح سوق الخدمات السياحية للمنشآت الأجنبية إلى توافر الخدمات كما وكيفا بسبب المنافسة الدولية، كما سيتم نقل التقنية المتطورة مما يؤدي إلى زيادة تطويعها مع دخول المنشئات الأجنبية وتنافسية قطاع الخدمات السياحية المحلي، وهذا سينعكس ايجابيا بدوره على القطاعات الأخرى.

2- نظرا لارتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فان تحرير القطاعات الأخرى خاصة القطاع المالي والاتصالات والبناء والتشييد سيساعد على نمو عرض القطاع السياحي.

3- إن اختفاء المعوقات أمام شركات السياحة سيؤدي إلى تخفيف نمو ملحوظ في قطاع السياحة ويزيد من تركيز الشركات السياحية على جودة الخدمات.

من كل ما سبق يمكن القول أن الجزائر لم ترق بعد لأن تكون بلد سياحي، وبالتالي فهي لن تستفيد في مجال الخدمات السياحية في الأجل القصير رغم ما تملكه من معالم سياحية، لكن إذا ما نجحت خطة تدعيم القطاع السياحي المنتهجة من قبل الحكومة في الآونة الأخيرة، كتشجيع إقامة المرافق السياحية كالفنادق والمطاعم وغيرها، فإن ذلك سيكون له أثر ايجابي وسيسمح للجزائر بتحقيق بعض الفوائد ، وعليه من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة انتعاشا كبيرا خلال الفترة المقبلة، حيث ينعكس ذلك ايجابيا على ميزان الخدمات بصورة مباشرة.

ثانيا: الآثار المحتملة على الخدمات الأخرى

إضافة إلى جملة الآثار المحتملة الوقوع من جراء تحرير تجارة الخدمات والتي سبق التطرق إليها، فإنه من المتوقع أن تظهر آثار أخرى على المدى القصير تتمثل في [1]:

([1]) بشير مصطفى، الشراكة الأوروجزائرية: أي موقع للجزائر في جانب تحرير تجارة الخدمات، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأوروجزائرية، الجزائر، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، 6 جوان 2001، ص. 17.

1- على المدى القصير يخضع السوق الوطني في إطار تحرير تجارة الخدمات إلى منافسة شديدة وضغوطات من الشركات الأجنبية، مما لا يسمح برفع الصادرات الخدماتية بسبب ضعف المزايا التنافسية النسبية من جهة، وضعف الإنتاج الخدماتي كما ونوعا في بنية الصادرات الجزائرية من جهة أخرى.

2- يشهد الميزان التجاري الخدماتي عجزا مزمنا في المدى القصير، الأمر الذي ينعكس سلبا على الميزان التجاري.

3- من المتوقع في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أن يترك قطاع النقل جانبا هاما في مكانته للأجانب خاصة في مجال النقل البحري والجوي الذي يفتقر إلى تنظيم محكم وآليات التسيير الحديثة.

مما سبق يمكن القول أن الآثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات ستكون مكلفة جدا خاصة في المدى القصير، وذلك نتيجة عدم تهيئة هذا القطاع للمنافسة، وعليه يتعين على الجزائر وضع خطة إستراتيجية للنهوض بهذا القطاع الحساس الذي أصبح يدر أرباحا طائلة وخاصة في الفترة الانتقالية.

المطلب الثاني: آثار انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة على تجارة الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات ذات الأهمية البالغة، حيث يلعب دورا حيويا في الاقتصاد المصري وميزان المدفوعات بوجه عام، وقد شهد هذا القطاع نموا ملحوظا منذ بداية التسعينات بسبب ما يوفره من موارد النقد الأجنبي من خلال مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية التي يتمتع فيها بمزايا عالية والمتمثلة في السياحة وقناة السويس والعاملين بالخارج والنقل والمواصلات والتجارة والتأمين، مما كان له أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات، بحيث انتقل فائض الميزان الخدمات من 5.79 مليار دولار في عام 1995 إلى 14.96 مليار دولار خلال العام 2008/2007، وتزايدت أهمية قطاع الخدمات في الفترة الأخيرة لما تتمتع به مصر من مزايا خاصة ما تعلق منها بتوافر رأس المال البشري والعمالة الماهرة، وهما العنصران اللذان تعتمد عليهما الخدمات بشكل أساسي، وما يترتب على ذلك من إتاحة فرصة لتصدير أوسع للصادرات الخدمية المصرية إلى الأسواق العالمية.

من ثم تأتي أهمية دراسة الآثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات، من خلال التعرف على آثار تحرير تجارة الخدمات على قطاع الخدمات المالية والمصرفية المصرية، ثم التطرق إلى دراسة آثار هذا التحرير على قطاع السياحة والخدمات الأخرى.

الفرع الأول: آثار الانضمام على تجارة الخدمات المالية والمصرفية

يمثل هذا القطاع أهمية خاصة في الاقتصاد المصري، وقد كانت مصر سباقة في التحرير التدريجي لهذا القطاع الحيوي، حيث وقعت ضمن سبعين دولة في 13 ديسمبر 1997 في مدينة جنيف على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، والتي تنص على فتح الأسواق المالية والبنوك والشركات الأجنبية التي تعمل في

مجال الخدمات المالية في تلك الدول التي تملك نحو95 % من أسواق الخدمات المالية على مستوى العالم، وما تجدر الإشارة إليه أن قطاع الخدمات المالية والمصرفية يعتبر الركيزة الأساسية للسلطات النقدية لتحقيق سياساتها وأهدافها الاقتصادية، حيث ساهم بدور فعال في تعبئة المدخرات المالية وتوجيهها نحو الاستثمار وتعبئة وتوظيف موارد النقد الأجنبي. ومما لا شك فيه أن اتفاقية التجارة في الخدمات المالية سوف تكون لها آثار ايجابية وأخرى سلبية على القطاع المالي في الاقتصاد المصري ويتضح فيما يلي:

أولا: الآثار الايجابية

1- تعد مصر من الدول النامية التي تتمتع بمزايا تنافسية كبيرة في بعض القطاعات الخدمية والتي من بينها البنوك، وذلك سواء فيما يتعلق بفتح السوق المحلية للمنافسة الأجنبية أو تصدير الخدمات المصرفية عبر الحدود، فعلى الرغم من السماح لكبرى البنوك الأجنبية بممارسة نشاطها في السوق المالي المصري سواء في شكل فروع للبنوك الأجنبية أو بنوك مشتركة، استطاعت البنوك المصرية تطوير أعمالها بما يتماشى مع المتغيرات الحديثة واثبات وجودها في ظل المنافسة الحرة مع البنوك الأجنبية، حيث ما زالت السيطرة الواضحة لبنوك القطاع العام، رغم مرور نحو36 عاما من بداية الانفتاح الاقتصادي.[1]

2- أما فيما يتعلق بتصدير الخدمات المصرفية عبر الحدود، تعتبر مصر أول دولة نامية تصدر خدماتها المصرفية للدول المجاورة، كما قامت بعض البنوك التجارية الكبيرة في مصر منذ سنوات بفتح بنوك وفروع لها في أكبر أسواق المال العالمية، وهكذا فإنه يوجد البنك الأهلي الدولي ليمتد بمدينة لندن، كما يمارس البنك الأهلي نشاطه بولاية نيويورك من خلال "يوباف نيويورك" الذي يمتلك البنك الأهلي المصري أكثر من 28% من رأس ماله، كما يوجد فرع لبنك مصر في مدينة باريس بفرنسا [2].

3- يعتبر التخوف من قيام البنوك الأجنبية وفروعها بغزو السوق المصرفية المحلية والضرر بها غير قائم، باعتبار البنوك والمصارف المصرية تتمتع بمزايا نسبية وتنافسية هامة سواء من حيث معرفة السوق أو احتياجات العملاء، وكذلك بقدرتها على تشغيل عمالة رخيصة، وقد ترتب على منافسة البنوك الأجنبية من جراء هذا التحرر تحسن كبير في مستوى الخدمة المصرفية دون أن تتعرض البنوك المحلية للانهيار، حيث لا تزال البنوك العامة تستحوذ على أكثر من ثلثي النشاط المصرفي في مصر، ضف إلى ذلك فان هذه المنافسة أتاحت الفرصة أمام البنوك المصرية لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية لم تكن تزاولها من قبل.

4- إن الأثر السلبي للاتفاقية على مصر كان أقل بكثير بالمقارنة بباقي الدول الأخرى، باعتبار أن مصر قامت بالفعل بتحرير قطاعها المصرفي منذ بداية التسعينات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وقبل إقرار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأصدرت ما يلزم من تشريعات لهذا الغرض. وعليه فقد كان لمجموعة

([1]) صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2003، ص ص 129-130.

([2]) علي عبد العزيز سليمان، مرجع سابق، ص 162.

الإجراءات التي اتخذتها مصر أثرا ملائما في تهيئة البنوك المصرية وإعدادها للمتغيرات الحديثة التي يتطلبها تنفيذ اتفاقية الخدمات المالية.[1]

5- لقد استفادت مصر في إطار مبدأ الدولة الأكثر رعاية وشرط المعاملة بالمثل من نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة إلى مصر من خلال البنوك الأجنبية المشتركة، وهو ما ساعد على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في هذا المجال.

6- لقد شهد نشاط التأمين في مصر قدرا كبيرا من التطور والتقدم من جراء تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وبالتالي لم يعد مهددا بشكل مقلق بالمنافسة الأجنبية، بل على العكس فان المنافسة الأجنبية كان لها أثرا ايجابيا في تطوير وتقدم قطاع التأمين لمصلحة المواطنين بإدخال أوعية تأمينية جديدة وخطط تسويقية غير متعارف عليها[2]. هذا إلى جانب أن تواجد شركات إعادة التأمين الأجنبية في السوق المصرية أدى الى دعم سوق إعادة التأمين وزيادة طاقتها الاستيعابية.

ثانيا: الآثار السلبية

لقد أدى تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى بعض الآثار السلبية على القطاع المصرفي في مصر وتتمثل أهمها فيما يلي:

1- إن تحرير الخدمات في التجارة المصرفية يتطلب توافر كوادر مصرفية مؤهلة وذات كفاءة مرتفعة، بحيث تتمكن من انجاز الخدمات المصرفية بأكبر كفاءة ممكنة وفي أقل وقت ممكن، وهو ما لا يتوافر بصورة كافية في البنوك المصرفية في الوقت الراهن.[3]

2- إن ضآلة حجم البنوك المصرية مقارنة بالبنوك الأجنبية وتواضع إمكانياتها وصغر حجم أصولها وتواضع خدماتها، ومن ثم محدودية تواجدها على الساحة العالمية ، قد ضعف من قدرتها على فتح فروع لها في الخارج ومن ثم النفاذ إلى أسواق الخدمات المصرفية العالمية، مما قلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات المصرفية، إضافة إلى ذلك عدم قدرة البنوك المصرية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية لارتباط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الاقتصادية القومية.

3- لقد أدى تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى مواجهة البنوك المصرية في الداخل لمنافسة كبيرة مع البنوك الأجنبية وفروعها، بحكم أن البنوك والمؤسسات المالية المصرية تتسم بصغر حجمها الأمر الذي أدى إلى

([1]) صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر ، مرجع سابق، ص 134.

([2]) سيد طه بدوي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على ميزان الخدمات المصري في الفترة من 1995 إلى 2000، القاهرة، دار النهضة العربية، 2004، ص 69.

([3]) صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، مرجع سابق، ص. 137.

عدم قدرتها على تقديم خدمات مالية متكاملة وشاملة، وعدم قدرتها على تحمل التقلبات المصرفية في الأسواق العالمية مقارنة بالبنوك الأجنبية المتميزة بتقديم خدمات متطورة وسريعة مع مرونة كبيرة في الأداء.[1]

4- من المتوقع أن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية طبقا للاتفاقية العامة للخدمات، قد تؤدي إلى تورط البنوك المصرفية في بعض العمليات المصرفية الحديثة التي تتميز بدرجة عالية من المخاطر، وقد لا تتفق مع احتياجات السوق المصرفية المصرية مثل المضاربات، كما أنه في ظل التحرير قد تسعى البنوك الأجنبية إلى الإغراق والسيطرة على السوق المصرفية.

مما سبق يمكن القول أن مصر تتمتع بمزايا تنافسية في قطاع الخدمات المصرفية بفعل تحريرها لهذا القطاع منذ بداية التسعينيات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وأصدرت ما يلزم من تشريعات لهذا الغرض، وبالتالي فإن الأثر السلبي لتجارة الخدمات المصرفية على مصر، سيكون أقل بكثير بالمقارنة بباقي الدول الأخرى التي لم تقم بتحرير قطاعها المصرفي والمالي.

الفرع الثاني: آثار انضمام مصر على القطاع السياحي والخدمات الأخرى

سيتم المواصلة على نفس المنهاج السابق الخاص بالجزائر، بحيث سيتم تقييم آثار انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع السياحي، ثم دراسة آثار هذا الانضمام على الخدمات الأخرى.

أولا: آثار الانضمام على القطاع السياحي المصري

يعد القطاع السياحي من القطاعات الهامة في الاقتصاد المصري، وذلك للدور الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما يوفره من زيادة في إيرادات النقد الأجنبي وزيادة الدخل القومي، وسد العجز في ميزان المدفوعات وخلق فرص عمل جديدة تؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة. بالإضافة إلى أن القطاع السياحي في مصر يساهم في تنشيط وتنمية العديد من القطاعات الأخرى المتشابكة معه، مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والنقل والمواصلات والقطاع المالي والتجاري، وكذلك المرافق المختلفة من موانئ ومطارات وغيرها من مستلزمات الحركة السياحية.

وتمتلك مصر الكثير من المقومات التاريخية والثقافية والطبيعية التي تجعلها تحظى بمكانة متميزة ومتقدمة على خريطة السياحة الدولية، سواء في المجالات السياحية، الآثار أو سياحة الشواطئ أو السياحة الترفيهية والعلاجية والدينية، وبالتالي فهذه المقومات قادرة على جذب نوعيات عديدة من السائحين ومن مختلف شرائح الدخل نظرا لتعدد الموارد الطبيعية للسياحة المصرية من آثار تاريخية فرعونية وإسلامية ومسيحية لا يوجد لها مثيل في أي من بلدان العالم، علاوة على أن الخصائص الفردية في المناخ والطبيعة من شواطئ وبحار ممتدة

(1) عبد الله عباس إبراهيم الشال، الآثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 2002، ص. 249.

لمسافات شاسعة تحتوي على ثروة هائلة من الشعاب المرجانية والكائنات البحرية. كل هذه الظروف جعلت من مصر بلدا سياحيا بالدرجة الأولى، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم36: تطور الإيرادات السياحية لمصر وعدد السياح الوافدين في الفترة (2000-2008)

السنـــــوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السياح الوافدين (مليون)	5.5	4.6	5.2	6	8.1	8.6	9.1	11.09	12.835
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	4.2	3.8	3.764	4.584	6.125	6.851	7.591	9.303	10.985

المصدر: رحال علي، عيساني عامر، إستراتيجية التنمية السياحية، دراسة مقارنة (الجزائر، مصر، تونس)، مرجع سابق.

لقد شهد القطاع السياحي في مصر خلال عشرية التسعينيات نتائج متذبذبة في عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية، ويعود للظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر خلال هذه العشرية إلى جانب الأحداث الإرهابية التي وقعت في كل من المتحف المصري في سبتمبر 1997 ومذبحة الدير البحري في نوفمبر 1997، كذلك حادثة الأقصر. إلا أنه وانطلاقا من سنة 2000 عرف القطاع السياحي انتعاشا ورواجا كبيرا نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية، حيث تزايد عدد السياح الوافدين من 5.5 مليون سائح في عام 2000 إلى حوالي 12.835 مليون سائح في عام 2008 وهو ما انعكس بشكل ايجابي على الإيرادات السياحية لمصر، بحيث ارتفع حجم هذه الإيرادات من 4.2 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 10.985 مليار دولار عام 2008.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه خلال الفترة الممتدة من عام 2000 والى غاية 2008 عرفت بعض السنوات (2001، 2002، 2005) نتائج متذبذبة ومرد ذلك الأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط (تجدد الانتفاضة الفلسطينية، غزو العراق)، بالإضافة إلى بعض الأحداث المحلية الخاصة (الهجمات الإرهابية في طابا وشرم الشيخ عام 2004، 2005)، وأحداث دولية أهمها هجمات 11 سبتمبر 2001[1]. إضافة إلى انتشار مرض أنفلونزا الخنازير والأزمة المالية العالمية عام 2009.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة في القطاع السياحي المصري هي نتائج معتبرة وايجابية جدا، والدليل على ذلك هو ارتفاع نسبة مساهمة القطاع السياحي في حصيلة الخدمات المصرية، حيث تجاوزت نسبة40% ويرجع كل ذلك إلى ما تملكه مصر من مقومات سياحية وثقافية سياحية كبيرة.

بناءا على ما سبق، فقد انجر من خلال تحرير تجارة الخدمات السياحية أثارا ايجابية وأخرى سلبية على القطاع السياحي في مصر، وتتلخص أهم الآثار الايجابية الناجمة عن انضمام مصر إلى المنظمة العالمية على القطاع السياحي فيما يلي [2]:

(1) سلوى محمد مرسي، الدور التنموي لقطاع الخدمات السياحية في مصر، دور الخدمات في التنمية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2007، ص ص. 111-112.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص ص 517-518.
- سيد طه بدوي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على ميزان الخدمات المصري، مرجع سابق، ص ص 68-69.

1- لقد أدى اتساع حركة التجارة العالمية وبالتالي الانتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة إلى انتعاش السياحة العالمية، وهو ما انعكس بشكل ايجابي على السياحة في مصر، خاصة وان مصر تتميز بمزايا نسبية في قطاع السياحة لما يوجد بها من آثار فرعونية إسلامية وقبطية ويهودية.

2- لقد أدى تحرير التجارة في مجال الخدمات السياحية إلى إتاحة الفرصة للشركات السياحية المصرية للتواجد في الدول المتقدمة والاحتكاك بالمنافسة العالمية، مما أدى بها إلى اكتساب المزيد من الخبرة الأجنبية، وأتاح لها الفرصة لجلب المزيد من الأفواج السياحية الأجنبية إلى مصر، وزيادة الحركة السياحية في مصر.

3- لقد أدت تعهدات مصر في إطار تحرير تجارة الخدمات السياحية والخدمات المرتبطة بها بالسماح بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية وعمل الوكالات السياحية في مصر في خدمات النقل السياحي البري والنهري والبحري، وهو ما دعم كفاية وفعالية الخدمة السياحية في مصر الأمر الذي أدى إلى جذب العديد من السياح وبالتالي زيادة الإيرادات السياحية في مصر.

4- لقد أدت تعهدات مصر في مجال الخدمات السياحية إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي وزيادة الحركة السياحية والترويج السياحي في مصر، إضافة إلى تحسين الخدمات في المنشآت السياحية، وخلق مجال أكبر للمنافسة بين موردي خدمات السياحة المصريين والأجانب.

على الرغم من كل هذه الايجابيات، فان هذا التحرير لا يخلو من آثار سلبية نذكر أهمها فيما يلي:

1- ركزت الشركات الأجنبية نشاطها في المناطق السياحية التقليدية والمعروفة داخل الدولة، و لم تهتم بامتداد هذا النشاط إلى المناطق السياحية البعيدة، وهو ما أثر على زيادة تقديم الخدمات السياحية بوجه عام، على الرغم من انتشار المناطق السياحية في كافة محافظات مصر.

2- تسمح الالتزامات المصرية في قطاع الخدمات السياحية بزيادة المشاركة الأجنبية في هذا القطاع، وعليه تقوم الشركات الأجنبية التي يسمح لها بإنشاء فنادق ومطاعم في اختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع السياحي، وفي سبيل تحقيقه تجري هذه الشركات عدة دراسات متعمقة ومتخصصة لتحديد هذا الموقع، كما تقوم باختيار المهندسين وأدوات التشغيل، وهذا يعني تدخل هذه الشركات في العديد من الأمور الإدارية والاقتصادية بالدولة. [1]

3- لقد أدى التقدم والتطور التكنولوجي الملتصق بالشركات الأجنبية إلى منافسة الشركات المحلية لغير صالح الشركات الأخيرة، مما مثل ذلك عائقا وخسارة للعديد من الشركات السياحية المصرية.

من كل ما سبق يمكن القول أن مصر تعتبر بلد سياحي بكل المقاييس، إذ يتعين عليها فقط بعض الإصلاحات للوقوف في وجه التحديات التي يواجهها.

(1) رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق، ص 532.

ثانيا: آثار انضمام مصر على الخدمات الأخرى

إضافة إلى جملة الآثار التي سبق التطرق إليها هناك آثار أخرى نجمت عن تحرير بعض القطاعات الخدمية الأخرى، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- لقد أتاحت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات فرصة أكبر للخدمات المهنية والاستشارية نظرا لما تتمتع به من انخفاض في تكلفتها بالمقارنة مع نظيرتها الأجنبية، كما أن السماح للمكاتب الأجنبية بالعمل داخل البلاد لم تترتب عليه أي أضرار بالمكاتب المهنية والاستثمارية المحلية حيث تتمتع هذه الأخيرة بميزة نسبية نتيجة انخفاض تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فان تحرير هذا القطاع أدى إلى تحقيق مزايا هامة للاقتصاد المصري، بالإضافة إلى فرصة أكبر في النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

2- لم يترتب على تحرير الخدمات البحرية تأثر عائدات مصر من رسوم المرور للسفن والبواخر الأجنبية في قناة السويس، بل على العكس فقد زادت تلك العائدات نتيجة ما تؤدي إليه الاتفاقية من انتعاش حركة التجارة العالمية وحركة النقل البحري في العالم، كما انه ونتيجة لازدياد حركة النقل عبر قناة السويس باعتبار أن هذه القناة همزة وصل بين الشرق والغرب كطريق بحري قصير يربط بين أطراف التجارة الدولية، أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الملاحية التي تقدمها الشركات المصرية للنقل البحري وإصلاح السفن، ومن ثم زيادة إيراداتها بشكل واضح. بحيث تعد إيرادات قناة السويس من أهم الإيرادات التي تغذي الاقتصاد المصري، كما تعد من أهم بنود المتحصلات غير المنظورة بميزان المدفوعات المصري.

3- يعتبر قطاع الإنشاءات والخدمات الهندسية من أهم القطاعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية نظرا لتوافر الأيدي العاملة المصرية في شتى مجالات هذا القطاع ومهارتها، ورخص تكلفتها مقارنة بأيدي العمالة الأجنبية، وهذا ليس فقط على المستوى الداخلي، وإنما يمتد إلى ممارسة العمالة المصرية لهذه الأنشطة الخدمية في كثير من الأسواق العربية والإفريقية، مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد المصري وزيادة متحصلات ميزان الخدمات.

وخلاصة القول هو أن قطاع الخدمات يعتبر من القطاعات ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد المصري، بسبب ما يوفره من موارد للنقد الأجنبي من مجموعة القطاعات الإنتاجية التي يتمتع فيها بمزايا نسبية عالية والمتمثلة في السياحة وقناة السويس والعاملين بالخارج والنقل والتجارة والخدمات المالية والمصرفية، وتتضح أهمية قطاع الخدمات من خلال الفائض الذي سجله ميزان الخدمات والذي وصل عام 2008/2007 إلى 14.96 مليار دولار، وما تجدر الإشارة إليه أن تحرير الاقتصاد المصري بصفة عامة وقطاع الخدمات بصفة خاصة وإن كان في حدود معينة، قد أدى إلى رفع مستوى المنافسة، ومن ثم رفع كفاءة أنشطة هذا القطاع، وبالتالي فان انضمام مصر إلى اتفاقية تجارة الخدمات كان أمرا حتميا في ظل التطورات العالمية، خاصة وأن ما التزمت به مصر في اتفاقية الجاتس لا يتجاوز ما التزمت به في سياسة الإصلاح الاقتصادي، وعليه فان خطة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر اتفقت مع متطلبات هذه الاتفاقية بما وفرته من فرص تصديرية كبيرة

أدت إلى تعظيم حصيلة الموارد من النقد الأجنبي وساعد على معالجة الخلل في ميزان المدفوعات هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أن زيادة الصادرات انعكس بالإيجاب ليس فقط على قطاع الخدمات بل أحدث انتعاشا في قطاعات أخرى في الاقتصاد المصري، كما أن هذه الاتفاقية أتاحت الفرصة أمام مصر للنفاذ إلى الأسواق العالمية من خلال القطاعات الخدمية التي بلغت مرحلة متقدمة من القدرة على المنافسة مثل الخدمات المهنية والاستشارية والمقاولات.

وعليه فإن رغم الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات على الأنشطة الخدمية المصرية وأيضا تأثيرها على مستوى أداء ميزان الخدمات المصري، فإن السياسة التي تتبناها مصر وتعظيم دور القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي الذي تشهده، وجذبها للاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الخدمية، تؤكد حرصها الشديد على الاستفادة من إيجابيات الاتفاقية والعمل على الحد من سلبياتها والتقليل من أضرارها، وهذا يدفع الاقتصاد القومي للأمام ويجعله قادرا على مواجهة التحديات المستقبلية في هذا المجال.

أما بالنسبة للجزائر فالأمر مختلف تماما إذا ما قارناه بمصر، بحيث لا يزال ميزان الخدمات الجزائري يعاني من عجز بحكم أن صادرات الجزائر من الخدمات تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بوارداتها، حيث وصل هذا العجز عام 2008/2007 إلى حوالي 4.04 مليار دولار، وترجع أسباب هذا العجز بالدرجة الأولى إلى ارتفاع تكاليف النقل والصيانة والتأمين، إضافة إلى العجز المسجل في القطاع السياحي رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا القطاع.

بناءا على ما سبق وأمام الواقع الذي يتميز به قطاع الخدمات في الجزائر يظهر بأنه لا يزال يشهد نوعا من الركود سواء على مستوى التنظيم أو المردودية، بحيث لم يرق بعد إلى المنافسة الأجنبية بسبب الوضعية المتدهورة لإنتاج وتصدير الخدمات في الاقتصاد الوطني. وأمام هذا الواقع فإن تحرير تجارة الخدمات تمثل تحدي أمام الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى حجم المخاطر التي تترتب عليها، وعليه يمكن القول أن آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات ستكون مكلفة جدا خاصة في المدى القصير، وذلك نتيجة لعدم تهيئة هذا القطاع للمنافسة- على الرغم من أن الحكم على هذه الآثار المتوقعة تعتبر أمرا مبكرا لأنه يعتمد على عدة اعتبارات فعلية وليست احتمالية، منها مدى التزام الجزائر بإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي على أساس التخصص والميزة النسبية للإنتاج، ومدى قدرة المستهلك المحلي وصموده على تفضيل الإنتاج المحلي- والتصدي لهذه الآثار المكلفة يتعين على الجزائر الاستفادة من التجربة المصرية في الانضمام لهذه المنظمة، كما يتعين عليها إتباع بعض الخطوات يمكن إيجازها فيما يلي:

1- عدم التسرع في تحرير القطاع، حيث من المستحسن أن يكون التحرير تدريجيا ومسبوقا بتأهيل يضمن استمرار ومواصلة هذا القطاع وصموده، وكذا يضمن عدم عرقلة مسار التنمية من خلال عدم عرقلة القطاعات الأخرى.

2- استغلال الفرص التي تتيحها الاتفاقية والتجارب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها خلال فترة السماح والتي يمكن أن تعطي للاقتصاد الجزائري قصد تهيئته للمنافسة خلال المرحلة القادمة.

3- فتح المجال الواسع أمام الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى إقامة شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف، وذلك قصد إدخال تطوير على هذا القطاع ومواكبته للتكنولوجيا.

4- ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي باعتباره من أهم موارد قطاع الخدمات، خاصة وأن الجزائر تملك من المقومات السياحية ما يجعلها أن تكون من أرقى البلدان السياحية.

5- لابد من المراجعة الشاملة للتشريعات والنظم المالية والنقدية، وتهيئة الظروف لما من شأنه مراعاة سوق الخدمات قبل تحرير السوق.

6- ضرورة تشكيل لجنة أو فريق قومي على درجة عالية من الكفاءة تضم كافة الخبرات والإطارات الجامعية المؤهلة، وتهيئ لها سبل المساعدة، وتضع تحت تصرفها كل المعلومات والإمكانيات لتعكف على الدراسة المتأنية لهذا الاتفاق المعقد وبحث الخيارات المتاحة أمام الجزائر. وبتقديري، فإن هذه المهمة لابد أن توليها الجزائر الصدارة والأولوية.

المبحث الخامس: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية لكل من الجزائر ومصر

يعتبر موضوع حقوق الملكية الفكرية من أكثر المواضيع صعوبة وتشابكا سواء فيما يتعلق بالتفاوض حول التوصل إلى اتفاقية دولية بشأنها، أو صياغة التشريعات الوطنية الخاصة بها، أو وضع تلك التشريعات الوطنية موضع التنفيذ، وتعتبر الاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة التي أسفرت عنها جولة الأروجواي خير مثال على ذلك.

ويقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وما يشابهها من إبداعات، وحقوق الملكية الصناعية بما تشمله من براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع سواء كان فنيا أو أدبيا أو صناعيا بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع[1]. ومما لا يغفل ذكره أن المفاوضات المتعلقة بالملكية الفكرية خلال جولة أروجواي قد كانت غاية في التعقيد، نظرا لاختلاف المصالح بين الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث تعد الأولى مصدرة لأنواع الملكية الفكرية بينما تعتبر الثانية مستوردة لها. وهو ما أدى إلى الموافقة على إدراج اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالأوجه التجارية TRIPS ضمن أعمال مفاوضات الأروجواي، بعد إلحاح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لأجل تأمين وتحقيق

[1] عاطف السيد، مرجع سابق، ص. 77.

TRIPS : agreement on trade related aspects of intellectual property rights.

حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية التي يملكون ناصيتها، خاصة بعد أن زاد تعرض السلع المتطورة إلى عمليات التقليد التي انتشرت في عدد من البلدان النامية التي تطمح للنمو وتحديدا «دول جنوب شرق آسيا».

إن اتفاقية الأوجه التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية تقتضي من دول المنظمة وبخاصة الدول النامية إلى اتخاذ استعدادات إدارية وقانونية للتعامل مع تفاصيل هذه القضية بشكل لا يربك كل من يتأثر بمثل هذه الاتفاقية وبخاصة إذا كنا في حاجة إلى إجراء تعديلات تشريعية واسعة، ولذلك فقد منحت اتفاقية تريبس الدول النامية –الجزائر واحدة من هذه الدول في حالة قبول انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة – فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل تنفيذ الاتفاقية، كما يمنح الاتفاق الدول النامية مدة خمس سنوات قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع عن المنتج فيما يخص الاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية[1]. وهذه الفترات الانتقالية تعد حقا مكتسبا للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ومصر من هذه الدول، إلا أنها لا تعد حقا مكتسبا للدول غير الأعضاء والتي تنوي الانضمام وتتفاوض للحصول على فترات السماح الانتقالية، وهذا ما كان يعزز من مطلب الجزائر بضرورة التحضير المسبق لهذه المفاوضات لكي تحصل على أعلى الفترات الانتقالية.

هذا ويتعين على البلدان التي تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والجزائر واحدة منها فهي ملزمة في حالة قبول انضمامها للمنظمة بتقديم جملة من الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، شأنها في ذلك شأن الدول العضوة في المنظمة وتتلخص هذه الالتزامات فيما يلي:

1- الالتزام بتنفيذ ما نصت عليه أحكام المعاهدات الدولية الأربعة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية من أحكام والتزامات والمتمثلة في[2]:

أ- معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة سنة 1883 والمعدلة في ستوكهولم سنة 1967.

ب-معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المبرمة سنة 1886 والمعدلة في باريس عام 1971.

ج- معاهدة روما لحماية الفنانين ومنتجي التسجيلات الصوتية سنة 1961.

د- معاهدة واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة سنة 1989.

2- الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية.

---

[1] عبد الله الخشروم، أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في تشريعات الملكية الصناعية والتجارية الأردنية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة 26،جويلية 2002، ص ص 281-282.

[2] أنظر:

- جمعة سعد سرير ، مرجع سابق ص. 306.
- أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص. 149.

3- التزام الدول الأعضاء بتطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية في حالة التقليد المتعمد للعلامات التجارية أو حقوق الطبع على نطاق تجاري، وذلك من خلال فرض غرامة، بالإضافة إلى مصادرة السلع المخالفة والأدوات المستخدمة في إنتاجها.

4- التزام الدول الأعضاء بأن تتضمن قوانينها الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاق لتسهيل اتخاذ التدابير الفعالة ضد أي اعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

إن ما يمكن قوله في هذا السياق هو أن أحكام هذه الاتفاقية تتماشى في مجملها مع التوجه العالمي الجديد الذي يشير إلى أن حقوق الملكية الفكرية الممنوحة حماية ينبغي أن تعكس التوازن الاقتصادي بين الاستثمارات الضخمة التي تخصصها الحكومات والشركات من أجل البحوث والتطوير، وبين المزايا الاقتصادية التي تعود من جراء استغلال هذه الانجازات والابتكارات الجديدة من الناحية التجارية. على عكس ما كان يتم قبل الاتفاق حيث أن نقل التكنولوجيا كان يتم في إطار المعونة الفنية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية دون مقابل أو بمقابل زهيد[1].

بناءا على ما تقدم، فإنه من المتوقع أن ينجر عن تطبيق بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية جملة من الآثار سواء كانت أثار سلبية أو ايجابية، وهو ما سنورده فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية

إن الجزائر على غرار دول العالم لها رهانات حقيقية في مجال حماية الملكية الفكرية بجميع أنواعها، خاصة وهي تطمح لتحقيق نمو ثقافي واقتصادي وهي مقبلة على الاندماج في النظام الدولي الجديد، مما يحتم عليها تحرير التجارة وقبول مبدأ عولمة المبادلات، وما يتبعه من وجوب اعتماد المعايير الدولية في مجال حماية الملكية الفكرية، فالحال في الجزائر يختلف بين الأمس واليوم ففي المرحلة الأولى التي تميزت باحتكار وسيطرة الدولة على جميع نواحي الاقتصاد والتجارة كانت التهديدات التي تمس الملكية الفكرية بسيطة، أما في المرحلة الحالية التي تعتبر مرحلة انتقالية حيث لم تتكيف إلى حد الآن هياكل الدولة مع المحيط الاقتصادي الدولي الجديد، وما انجر عنه من تشكل السوق الموازي ورواج السلع المقلدة وانتشار السرقات الأدبية وغياب المنافسة الشريفة داخل السوق، فقد أصبح لزاما على الدولة والمجتمع التفكير في إيجاد نظام متكامل لحماية الملكية الفكرية من خلال سن قوانين صارمة وفقا للمعايير الدولية.

وعليه وتحسبا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد أدخل المشرع الجزائري تعديلات هامة تتماشى وأحكام الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية التي كرستها المنظمة العالمية

[1] عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص. 27.

للتجارة، وعليه ورغم حداثة القوانين الجزائرية في هذا المجال والمتمثلة في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الصادرة في 06 مارس 1997 الذي عوض الأمر رقم 73 – 14 المؤرخ في 03 أفريل 1973 المتعلق بحقوق المؤلف، ومشاركتها في المصادقة على اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 – 341 المؤرخ في 13 سبتمبر 1997، إلا أن بعض أحكامها كانت لا تتماشى مع ما تفرضه الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية التي صادقت عليها المنظمة العالمية للتجارة، لذلك اتخذ رئيس الجمهورية عدة أوامر تستجيب إلى تلك المعطيات الدوليـــة وقد صادق عليها البرلمان ومن ثم خطـــت الجزائر خطوة فائقة بمقتضى تلك القوانين وهي[1]:

- القانون رقم 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2003 المتضمن المصادقة على الأمر الرئاسي رقم 03 – 06 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالعلامات التجارية.
- القانون رقم 03-19 المؤرخ في 4 نوفمبر 2003 المتضمن المصادقة على الأمرالرئاسي رقم 03 – 07 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق ببراءات الاختراع.
- القانون رقم 03-20 المؤرخ في 4 نوفمبر 2003 المتضمن المصادقة على الأمرالرئاسي رقم 03 – 08 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة.

إن مجموع تلك التعديلات تهدف بالأساس إلى تكييف القوانين الجزائرية مع اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تحسبا لانضمام بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة. إلا أن الشيء الذي لا يمكن إغفاله هو أن الجزائر وكغيرها من الدول النامية التي تعتبر مستوردة هامة للتكنولوجيا ترى بأن التوازن العالمي بين الدول لا يستند إلى المنافسة الدولية لأن هناك فروق شاسعة بين الدول بل ينبغي أن يأخذ اعتبارات اجتماعية وإنسانية، وبالتالي لم يبقى أمام الجزائر من بديل آخر للحد من استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة سوى تطوير القدرات الذاتية للدول في مجال البحث، ولكن هذا البديل يحتاج إلى موارد هائلة سواء مالية أو بشرية وفترة زمنية قبل أن يؤتي ثماره[2].

وعليه من المتوقع أن ينجر عن تطبيق بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية جملة من الآثار – سواء كانت آثار سلبية أو إيجابية – على التجارة الجزائرية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- من المحتمل أن التزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي إلى إيقاف هجرة الأدمغة والكفاءات المحلية باتجاه الدول الصناعية نظرا لغياب القوانين التي تمس إنتاجهم الفكري والإبداعي، كما أن ذلك سوف يشجع المستثمرين على الإقبال للاستثمار في الجزائر نظرا لأن حقوقهم مضمونة، وبذلك ستستفيد الجزائر من نقل التكنولوجيا المتطورة.

---

[1] محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص ص 71 -73.

[2] صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مرجعه سابق، ص 62.

2- إن المستهلك هو المآل الأخير لكل بضاعة مهما كان نوعها، وبالتالي فإن التزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية وذلك بحماية العلامات التجارية للشركات وعلامات الخدمة وغيرها من الإشارات المميزة، سوف يؤدي إلى حماية المستهلك من أخطار التزييف خاصة في البضائع والمنتجات الاستهلاكية الأكثر طلبا في السوق والتي تتمتع بأكبر قيمة مضافة ممكنة، وأهم المنتجات المستهدفة بالتزييف المنتجات الصيدلانية حيث قدر التزييف على المستوى العالمي ب 12 مليار دولار أي ما يمثل 6% من رقم الأعمال العالمي للصناعات الصيدلانية إلى جانب أدوات التمثيل وقطع الغيار وألعاب الأطفال.

3- من المتوقع أن يترتب على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية زيادة في تكلفة برنامج التنمية نتيجة ارتفاع تكلفة استراد التكنولوجيا والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وغيرها، وعلاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاع أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة، وكذلك الارتفاع المحتمل في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية[1].

4- من المحتمل أن تساهم اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في زيادة التكاليف المترتبة على الجزائر، وخصوصا فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وبشكل أكثر تحديدا في الزراعة، كما أن قطاع الأدوية – والذي يعتبر قطاع ينمو بسرعة في الجزائر – سيتعرض لكثير من الضرر من جراء تطبيق هذه الاتفاقية.

5- إن حماية حقوق الملكية الفكرية سيزيد من مصاعب المؤسسات الصناعية المحلية في استعمال التقنيات الحديثة، ووسائل الإنتاج المتطورة والتي تحتفظ الشركات الأجنبية بشأنها بحقوق البراءة والتي سوف تعمل على عدم استغلال تقنياتها دون دفع تكاليف عالية لذلك.

6- فيما يتعلق بمجال حقوق المؤلف فإن الجزائر قد أنشأت منذ سنة 1974 الديوان الوطني لحقوق المؤلف، كما تم سن قانون خاص في هذا المجال في 06 مارس 1997 من أجل مطابقة القوانين الجزائرية مع القوانين الدولية خاصة في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية، وهذا الأمر بالطبع يمكن الجزائر من الحصول على مزايا معتبرة خاصة في الإنتاج الفكري والفني سواء المكتوب أو المرئي أو المسموع لا سيما بعد تطور وسائل الاتصال الدولية[2].

7- إن التقليد الصناعي يكبد الدول الصناعية عشرات المليارات وبالتالي من المتوقع أن تحصل شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلية العالمية، على مزيد من النفوذ لفرضها حق براءات الاختراع وحماية تراخيصها في الدول النامية المنتجة لهذه السلع وخصوصا حماية المنتجات البيولوجية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الأدوية وصعوبة الحصول عليها[3].

إن ما يمكن قوله هو أن وضع الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفكرية في مقدمة الاتفاقات التي سلبياتها على الجزائر أكبر بكثير من ايجابياتها، فما هو حال آثار هذا الاتفاق على جمهورية مصر العربية.

---

(1) فضل علي مثنى، مرجع سابق، ص. 225.
(2) محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص. 71.
(3) عبد الله الخرشوم، مرجع سابق، ص.283.

المطلب الثاني: تأثير اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على مصر

إن فكرة حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر ليست أمرا جديدا أو مستحدثا، فقد صدرت في مصر منذ أكثر من خمسين عاما تشريعات وقوانين لحماية بعض مجالات حقوق الملكية الفكرية، كما انضمت مصر إلى العديد من الاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية هذه الحقوق من أهمها اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية وذلك في 07 ديسمبر 1976 وبدأ العمل بها اعتبارا من 7 جويلية 1977 واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في 31 أكتوبر 1974، وبدأ العمل بها اعتبارا من 06 مارس 1975، إلى جانب انضمامها إلى اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية في 31 أكتوبر 1974 واتفاقية ستراسبورغ بشأن التصنيف الدولي لبراءات الاختراع عام 1974، وكذا مصادقتها على معاهدة واشنطن المتعلقة بالدوائر المتكاملة عام 1990. كما أنشأت مصر عددا من الأجهزة والجهات لتنهض بتنفيذ التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية من أهمها[1]:

1- جهاز التمثيل التجاري لوزارة التجارة والتموين والذي يشرف على أعمال اللجنة الفرعية لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المنبثقة عن اللجنة القومية الدائمة لمتابعة نتائج جولة الأوروجواي.

2- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التابعة لوزارة التجارة والتموين والتي أنشئت بها لجنة فنية بموجب قرار وزير التجارة والتموين رقم 85 لسنة 1997، لتعمل كنقطة اتصال على المستوى الوطني لشؤون حماية الملكية الفكرية.

3- مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية والتي تلعب دورا كبيرا في مجال إنفاذ أحكام حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال أحكام الرقابة على دخول السلع المقلدة ومحل القرصنة التجارية إلى السوق المصرية.

هذا وقد ترتب على التزام مصر بأحكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، ضرورة تعديل تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع أحكام تلك الاتفاقية سواء من حيث قواعد الحد الأدنى للحماية أو إنفاذ هذه القواعد. وقد تم بالفعل إعداد مشروع قانون حماية حقوق الملكية وتم عرضه ومناقشته في مجلس الشعب.

إن التزام مصر بتطبيق أحكام اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية -كأحد اتفاقات التجارة التي أسفرت عنها جولة الأوروجواي – سيؤثر على مختلف المجالات محل حماية هذه الحقوق. وعليه إذا كان الرأي الشائع أن تطبيق مصر لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية من شأنه إلحاق الضرر بالأوضاع المالية وبموقف النقد الأجنبي فيها، وذلك بالنظر لما يترتب على هذا التطبيق من التزامها بتحويل العوائد المستحقة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية – وخاصة بالنسبة لأصحاب براءات الاختراع- الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات محل هذه البراءات وخاصة المنتجات الدوائية بدرجة كبيرة. فضلا عما يستلزمه إنفاذ أحكام

[1] عادل عبد العزيز على السن، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ص. 577- 579.

هذه الاتفاقية من إقامة نظام بوليسي وقضائي بما يتطلبه إقامة هذا النظام من تكاليف مالية، وأن هذا يعتبر من أبرز الجوانب السلبية لتطبيق الاتفاقية، فإن تطبيق مصر لأحكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية له – في رأينا – أيضا العديد من الجوانب الايجابية . وعليه تتمثل الآثار الناجمة عن تطبيق مصر لأحكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية فيما يلي:

1- يعتبر توفير الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في مصر من أهم حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال البحوث والتنمية والتطوير، حيث وفرت هذه الحماية القدرة على تحقيق عوائد مالية لأصحابها نتيجة إبداعاتهم وابتكاراتهم الفكرية، وهذا يعتبر حافز ضروريا لإنفاق الأجانب الأموال في مصر بشكل استثماري وبذل الجهود اللازمة للتوصل إلى إبداعات وابتكارات في كافة مجالات الملكية الفكرية، وتحقيق هذه الاستثمارات بلا شك فائدة لأفراد المجتمع المصري، حيث تتاح هذه الابتكارات والإبداعات لجميع أفراده بدون مقابل مالي بعد انتهاء فترة الحماية القانونية المقررة لتلك الحقوق.

2- لا شك أن هناك بعض الجوانب الايجابية بالنسبة لمصر في هذه الاتفاقية، حيث أنها تتضمن حماية حق المؤلف وحقوق أصحاب الفكر، ونظرا لأن مصر لها نشاط كبير في سوق الكتاب والأفلام وشرائط الفيديو والكاسيت في الدول العربية ودول المهجر، فإن مصر سوف تستفيد كثيرا من هذه الحماية وهو ما يعود لها بزيادة للعائد من هذه الحماية، على الرغم من احتمال ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تكلفة نقل التقنية[1].

3- من شأن تقوية حقوق الملكية الفكرية في البلاد النامية ومن بينها مصر أن يسهل اتجاه الشركات المصرية الراغبة في نقل المعرفة التكنولوجية إليها من الدول المتقدمة وإقامة مشروعات مشتركة مع مالكي التكنولوجيا في هذه الدول، وعلى العكس فإن ضعف الحماية القانونية لهذه الحقوق في مصر يعد من أهم أسباب عزوف أصحاب المعرفة التكنولوجية عن نقلها إلى مصر بسبب خشيتهم من تعرض حقوقهم فيها لعمليات الانتهاك والتعدي عليها.

4- لقد استفادت مصر من معونة فنية ومالية من الدول المتقدمة وذلك طبقا للمادة 67 من الاتفاقية والتي تقضي بإلزام الدول المتقدمة الأعضاء بتوفير تعاون فني ومالي لصالح البلاد النامية والأقل نموا الأعضاء لمساعدتها في إعداد القوانين واللوائح وإنفاذها ومنع إساءة استخدامها وتطوير الأجهزة المعينة بتوفير هذه الحماية[2].

5- بالنسبة لصناعة الأدوية في مصر، فإن غالبية الأدوية الأساسية وفقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية لا تستحق حاليا براءات اختراع وفي هذا فائدة كبيرة لمصر حيث يمكنها من إتاحة الكثير من الأدوية بأثمان منخفضة لمواطنيها، ولكن المشكلة في الأدوية الجديدة حيث تتم معظم الاختراعات في الدول المتقدمة، ونظرا لأن الاتفاقية قد منحت حماية لبراءات الاختراع على المنتج لمدة 20 سنة بحيث لا يسمح فيها بتصنيع نفس

---

[1] نبيل حشاد، مرجع سابق، ص. 411.

[2] محمد رضا العدل، نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "حماية حقوق الملكية الفكرية"، مرجع سابق، ص. 36.

المنتج باستحداث طرق جديدة، الأمر الذي يترتب عليه إما الإنتاج بترخيص أو الإسترداد، وفي كلتا الحالتين تتعرض مصر لزيادة في الإتاوات أو أسعار الدواء المستورد[1].

وخلاصة القول هو أن الدول النامية بما فيها الجزائر ومصر تواجه العديد من العقبات والمشاكل التي تحول دون تقدم ونمو قطاع الملكية الفكرية نظرا لانخفاض القدرة التنافسية في مواجهة الدول المتقدمة، وترجع انخفاض القدرة التنافسية في الجزائر ومصر في هذا المجال إلى عوامل عديدة منها عدم ملائمة الإطار المؤسسي وغياب الروح العلمية وعدم الاهتمام بالابتكار وانخفاض الإنفاق على البحوث والتطوير.

وعموما ورغم الآثار الايجابية والمكاسب التي قد تحققها الدول النامية والجزائر ومصر من هذه الدول، إلا أن المخاوف تزيد من تغلب الآثار السلبية بحكم أن مناقشة الملكية في إطار النظام التجاري العالمي الجديد لم تكن إلا محاولة من قبل الدول الصناعية لحماية نتائج ابتكاراتها، أي حماية التكنولوجيا الغربية، والعمل على الانفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة، ومحاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التي تضعها الدول الصناعية.

وعليه ولأجل التخفيف من حدة الآثار السلبية للاتفاقية يتعين على الجزائر ومصر القيام بما يلي:

1- استغلال الفترة الانتقالية المتاحة وفق ما تسمح به شروط الاتفاقية.

2- مراجعة وتعديل الأطر القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية لتتماشى مع برامج التنمية والتطور التكنولوجي للبلاد، وحتى تكون تلك الأطر سلاحا قويا في يد المفاوضين إلى جانب تماشي تلك الأطر مع بنود اتفاقية تريبس الصادرة من منظمة التجارة العالمية.

3- توفير التمويل اللازم لتنمية البحوث وتشجيع البحث العلمي.

4- تشجيع الابتكار بواسطة المسابقات والربط بين الابتكار واحتياجات الصناعة الوطنية عن طريق قيام المراكز الصناعية بتمويل وتوجيه الأبحاث نحو المجالات التي تفيدها في تطوير وتحسين أدائها.

5- يتعين على الجزائر ومصر التنسيق مع الدول النامية التي ظروفها شبيهة بظروف الدولتين لإقامة تكتل أو تجمع في كيانات كبيرة تمكنها من إجراء البحوث التطبيقية وبحوث الابتكارات ذات التكاليف المرتفعة، وكذلك الالتزام بمواقف تدلك الدول ودعمها في كافة المحافل الدولية.

6- تقوية الأبحاث في مجال الدواء، والعمل على تطوير القدرة التقنية الذاتية خلال السنوات القادمة، على اعتبار أن الصناعات الدوائية هي الأكثر تأثير باتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

[1] عمر محمد عثمان صقر، حقوق الملكية الفكرية في إطار اتفاقيات جولة الأوروجواي، أعمال الندوة القومية الثانية «الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية»، مرجع سابق، ص. 674.

إن ما يمكن قوله كخلاصة لهذا الفصل، أن الجزائر وعلى غرار الدول النامية تأخرت في تقديم طلب الانضمام إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة –على عكس جمهورية مصر العربية التي كانت من الدول السباقة للانضمام إلى هذه المنظمة باعتبارها طرف متعاقد بصفة كاملة في اتفاقية الجات منذ 1970 وهو ما أهلها للانضمام إلى المنظمة كعضو أصلي وفقا للمادة 11 من هذه الاتفاقية، حيث أصبحت عضوا كاملا وأصليا في هذه المنظمة اعتبارا من 30 جوان 1995 وقد استطاعت مصر أن تفعل الكثير داخل جولات المفاوضات ضمن وفود الدول النامية –ويرجع سبب تأخر انضمام الجزائر إلى تشتت أوضاعها الاقتصادية، ولكن بعد التوجه الجديد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وهو الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على أساس مبدأ تحرير التجارة الدولية وهو ما يتوافق والهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة شرعت الجزائر بالقيام بجملة من الإجراءات والخطوات التي تسمح لها بالانضمام إلى عضوية هذه المنظمة حيث تقدمت بمذكرة عن تجارتها الخارجية إلى سكرتارية المنظمة في جوان 1996، كما قامت بسلسلة من المفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية الأطراف، إلى جانب أنها التزمت بتنفيذ جملة من الالتزامات والترتيبات.

هذا وقد تطرقت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى استعراض أهم الآثار الناجمة عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية لكل من الجزائر ومصر، حيث تبين أنه لا توجد آثار ايجابية إلا وكانت هناك آثار وانعكاسات سلبية وذلك على جميع المجالات الاقتصادية، حيث أن الآثار السلبية تكون أشد أثرا نتيجة الأوضاع التي يعيشها اقتصاد هاتين الدولتين.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد المصري شبيها جدا بالاقتصاد الجزائري، فان غالبية الآثار الناجمة عن انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية سواء كانت سلبية أو ايجابية، ستكون مماثلة تقريبا بالنسبة للجزائر في حال انضمامها إلى هذه المنظمة باستثناء قطاع الخدمات التي تتميز فيه مصر بمزايا نسبية عالية. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن غالبية الآثار السلبية في حال انضمام الجزائر مؤكدة الوقوع، في حين أن غالبية الآثار الايجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي يتسنى للجزائر الانتفاع بها أو لا يتسنى لها، وذلك بحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية وأكيدة، وكذا بحسب السلوك العلمي الذي سوف تتخذه الدول الصناعية المتقدمة –خاصة دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الرئيسي للجزائر ومصر- بالنسبة لتطبيق اتفاقيات النظام الجديد للتجارة العالمية.

في الختام يمكن القول أن الحكم على هذه الآثار لانضمام الجزائر يعتبر أمرا مبكرا لأنه يعتمد على اعتبارات فعلية وليست احتمالية، منها مدى التزام الجزائر بإعادة هيكلة الاقتصاد القومي على أساس التخصص والميزة النسبية للإنتاج خلال الفترة الانتقالية وعند تنفيذ الاتفاقية وعليه يتعين على الجزائر ومصر خلال هذه المرحلة أن ترفع التحدي وتستغل الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة، وأن تتجاوب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها، وخاصة خلال فترة السماح التي يمكن أن تعطي للاقتصاد الجزائري، وذلك قصد تهيئته للمنافسة خلال المرحلة القادمة.

الخاتمة العامة:

لقد استهدفت هذه الدراسة تحليل انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية لكل من الجزائر ومصر، حيث تم التطرق في البداية إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول ابتداء من نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث واختتاما بنظرية التبادل اللامتكافئ التي تحكم علاقة النظام الرأسمالي المتقدم بباقي بلدان العالم التي كتب عليها أن تبقى حبيسة التخلف، ووجد أن أيا من تلك النظريات لم تستطع وضع التفسير العلمي الكامل لتلك العلاقات حتى نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لم تخل من مواطن الضعف التي أبعدتها كثيرا عن الواقع، كما تطرقنا إلى بيان عوامل قيام التجارة، وكيف يؤدي التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي إلى قيامها، ثم تعرضنا إلى الأهداف التي تسعى إليها الدولة من تطبيقها للسياسة التجارية، وبينا أن هناك نوعين من السياسات التجارية هما سياسة حرية التجارة وسياسة تقييد التجارة، والوسائل والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف هذه السياسات، حيث يتضح انه لم يحدث أن طبقت دولة من الدول سياسة من تلك السياسات تطبيقا حرفيا دون تطبيق جزئي للأخرى.

إن المراحل والتطورات التي مرت بها اتفاقية الجات والتي دامت طيلة نصف قرن تقريبا، وأشرفت خلالها على ثماني جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف كان آخرها جولة الأورجواي التاريخية التي بدأت في عام 1986 في بونتاديلست وانتهت بصدور بيان مراكش عام 1994 الذي يقر بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وقد استطاعت هذه الجولة أن تحقق تقدما ملموسا في بعض القطاعات التي لم تستطع الجولات السابقة أن تحرز أي تقدما فيها كالمنتجات الزراعية والمنسوجات، إضافة إلى أنها قد أدخلت قطاعات جديدة لم تكن أصلا، كتجارة الخدمات والاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

إن قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد الجزائري، غير أن برامج وخطط التنمية الاقتصادية لم تعط هذا القطاع ما يستحقه من عناية واهتمام، وإنما اكتفت بتحديد الأهداف العامة له، وقد تناولنا المراحل والاتجاهات التي مرت بها التجارة الخارجية حيث تبين أن الجزائر عرفت عقب الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا ثلاثة اتجاهات رئيسية في تسيير التجارة الخارجية،تمثل الاتجاهين الأولين في أسلوب الرقابة ثم الاحتكار، حيث تم إبراز الخلفية التي تكمن وراء انتهاج الدولة لهذين الأسلوبين، موضحين في كل مرحلة الآليات والأدوات المستخدمة مع إعطاء النتائج المحققة في ظل ذلك الوضع، والتي أظهرت أنه في ظل غياب إستراتيجية تنموية كفيلة بإخراج الاقتصاد من وضعه الركودي بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية فإن الإجراءات المتخذة لا تسمو إلى تحقيق الأهداف المرجوة، إلا أنه مع نهاية الثمانينيات، وبالخصوص بعد الأزمة النفطية، تبنت الجزائر سياسة إصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية والتفتح على العالم الخارجي، معلنة عن بداية مرحلة جديدة وهي الدخول إلى اقتصاد السوق، وبالتالي تم كسر ذلك الاحتكار الذي مورس على قطاع التجارة الخارجية مع صدور قانون النقد والقرض عام 1990، لتعرف الجزائر بعد ذلك تحرير تدريجي في تجارتها الخارجية وإلى غاية سنة 1994 أين تم التحرير التام.

إن واقع التجارة الخارجية الجزائرية يؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين بقيت الصادرات خارج المحروقات ضئيلة ومحدودة جدا، إضافة إلى انحصار المبادلات الخارجية في يد مجموعة قليلة من الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى بقاء قطاع الخدمات في وضعه الركودي المتدهور وبالتالي تسرب للعملة الصعبة، وهو ما يؤكد أكثر عدم نجاعة الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية.

أما تجربة التنمية في مصر منذ الخمسينات وحتى أواخر الثمانينات، اتضح أنها مرت بمجموعة من المراحل فمن حرية اقتصادية يتفاوت فيها توزيع الدخل إلى اقتصاد يغلب عليه التوزيع قبل الإنتاج، ثم إلى اشتراكية موجهة وملكية عامة، إلى نظام مختلط به انفتاح وتحرر في بعض القطاعات. إلا أنه مع بداية التسعينات شهد الاقتصاد المصري مرحلة تحول واكبت التغيرات التي طرأت على الساحة العالمية، حيث تبنت مصر منذ منتصف عام 1991 برنامجا للإصلاح الهيكلي بهدف تحرير الاقتصاد، وقد تضمن هذا البرنامج إجراءات استهدفت تحويل إدارة الاقتصاد القومي من أسلوب التخطيط المركزي والتدخل الحكومي إلى أسلوب اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق وتدخل حكومي بقرارات اقتصادية تعتمد على قوى العرض والطلب،كما تضمن البرنامج التركيز على آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية.

وبخصوص سياسات التجارة الخارجية المصرية فإنه وإلى غاية عام 1974 وهو العام الذي بدأت فيه سياسة الانفتاح الاقتصادي كان نظام التجارة الخارجية يكاد يخضع لإشراف الحكومة بالكامل، إلا أنه بعد عام 1974 بدأت محاولات لتخفيض حدة سيطرة وتدخل الدولة في هذا المجال، إلا أن هذا التحرر اقتصر على قطاع التجارة والصرف، ومع تطبيق برنامج الإصلاح بدأت سياسة تحرير التجارة الخارجية تتضح بصورة أكثر فعالية، حيث قامت السلطات بتنفيذ إجراءات بهدف تحويل الاقتصاد إلى نظام مفتوح في ظل حماية تعريفية معتدلة. ويبقى أن نشير أنه من خلال دراسة الوضع على مستوى التجارة الخارجية المنظورة اتضح أن الميزان التجاري عرف عجزا مستمرا، رغم جهود الدولة للرفع من حجم وقيمة الصادرات، على عكس التجارة غير المنظورة والتي عرفت فائض مستمر ممثلة في الميزان الخدمي والذي انعكس بدوره على رصيد ميزان المدفوعات.

إن تحليل آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للدولتين محل الدراسة، تبين أن الجزائر وعلى غرار العديد من الدول النامية قد تأخرت في طلب الانضمام إلى عضوية هذه المنظمة – على عكس جمهورية مصر العربية التي كانت من الدول السباقة للانضمام إلى هذه المنظمة باعتبارها طرف متعاقد بصفة كاملة في اتفاقية الجات منذ عام 1970، وهو ما أهلها للانضمام إلى المنظمة، حيث أصبحت عضوا كاملا في هذه المنظمة اعتبارا من 30 جوان 1995- ويرجع سبب تأخر انضمام الجزائر إلى تشتت أوضاعها الاقتصادية، ولكن بعد التوجه الجديد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وهو الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، شرعت الجزائر بتنفيذ جملة من الخطوات والإجراءات قصد الانضمام إلى هذه المنظمة.

كما تبين من خلال الدراسة أن هناك آثار سلبية وأخرى ايجابية على التجارة الخارجية للدولتين من جراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أن الآثار السلبية تكون أشد أثرا نتيجة الأوضاع التي يعيشها

اقتصاد هاتين الدولتين، وبحكم أن الاقتصاد المصري شبيه جدا بالاقتصاد الجزائري، فان غالبية الآثار الناجمة عن انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية، سواء كانت سلبية أو ايجابية، ستكون مماثلة تقريبا بالنسبة للجزائر في حالة انضمامها إلى هذه المنظمة باستثناء قطاع الخدمات التي تتميز فيه مصر بمزايا نسبية عالية.

وما تجدر الإشارة إليه أن غالبية الآثار السلبية في حالة انضمام الجزائر مؤكدة الوقوع، في حين أن غالبية الآثار الايجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي يتسنى للجزائر الانتفاع بها أو لا يتسنى لها، وذلك بحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية وأكيدة، وكذا بحسب السلوك العملي الذي تتخذه الدول الصناعية المتقدمة – خاصة دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الرئيسي للجزائر ومصر- بالنسبة لتطبيق اتفاقيات النظام الجديد للتجارة العالمية.

- **اختبار فرضيات البحث:**

بعد عرض هذا البحث ومحاولة للإحاطة ببعض جوانبه يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي:

- فيما يخص الفرضية الأولى فقد تم التأكد من صحتها على اعتبار أن العالم اليوم يمر بأزمات خانقة كتلك التي عرفها في الفترة التي تخللت الحربين، إلا أن طبيعة الأزمات تختلف لكون المعطيات مختلفة، فمنذ منتصف الثمانينيات شهد الاقتصاد العالمي انفجار أزمة المديونية وكذا الصدمة النفطية، فضلا عن انهيار المعسكر الاشتراكي وكذا إنهاء الحرب الباردة، ومن ثم فإن العوامل التي ساهمت في بروز اتفاقية الجات تشبه إلى حد كبير العوامل التي ساهمت في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

- أما الفرضية الثانية فتأكدت صحتها بحكم أن السياسة التجارية الجزائرية مرت بثلاثة مراحل مهمة هي مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية والتي كانت بمثابة مرحلة تمهيدية لتدخل الدولة الكلي بعدما تم اختيار الاشتراكية كمنهج اقتصادي، وبعد دخول الجزائر في سياسة تنموية جديدة قائمة على التصنيع فقد استجابت السياسة التجارية لمتطلبات هذه المرحلة باتخاذها اتجاها حمائيا، ودخلت الجزائر في مرحلة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، ومع التوجه إلى اقتصاد السوق الذي يتوافق مع أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة عرفت الجزائر تحرير تدريجي في تجارتها الخارجية، وبالتالي انتقال الجزائر إلى الانفتاح وتحرير تجارتها الخارجية، جاء استجابة لظروف داخلية (الاختلالات الهيكلية) وخارجية (التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي) وضغوط المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي).

- أما الفرضية الثالثة فقد تم التأكد من صحتها، حيث أن التطورات والتغيرات التي شهدتها السياسة الاقتصادية المصرية كان لها انعكاس على نوعية وأهداف السياسة التجارية المتبعة، بحيث أصبحت التجارة الخارجية المصرية تواجه العديد من التحديات بعضها ايجابي ناتج عن زيادة المنافسة بسبب إتباع سياسة فتح الأبواب وتحرير التجارة، وبعضها سلبي بسبب السياسات الضارة بالتجارة مثل الإغراق.

- الفرضية الرابعة تم التأكد من صحتها، على اعتبار أن حجم آثار الانضمام سيكون متماشي مع الظروف والطبيعة الهيكلية لاقتصاد البلد، ومدى مسايرته للتطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وبحكم أن الاقتصاد المصري شبيه بالاقتصاد الجزائري، وبغية تعظيم الآثار الايجابية والتقليل من الآثار السلبية يتعين على البلدين الالتزام بإعادة هيكلة اقتصادهما على أساس التخصص والميزة النسبية، ورفع التحدي واستغلال الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة، وأن تتجاوب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها.

- **نتائج البحث:**

بعد الدراسة والتحليل لموضوع انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية لكل من الجزائر ومصر توصلنا إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

1- رغم محدودية الجات في تعاملاتها وصلاحيتها منذ عام 1947 إلا أنها حققت نتائج معتبرة في إدارة النظام التجاري الدولي مقارنة بالمنظمات الأخرى طوال فترة نشاطها إلى غاية سنة 1994.

2- هناك مجالات أخذت بها اتفاقية الجات لا يوجد فيها تكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية وتحديدا مجال التكنولوجيا التي تتفوق فيها الدول المتقدمة وتحتكرها، بينما أستبعد من الاتفاقية مجالات تتمتع بها الدول النامية ومنها الجزائر ومصر بمزايا نسبية وتنافسية مثل البترول وصناعات البتر وكيماويات، والأيدي العاملة.

3- إن المنظمة العالمية للتجارة، تعد الوحيدة التي لا تشترط شروط محددة وواضحة للانضمام إليها، بل يتم ذلك عن طريق مفاوضات تتم بين الدولة الراغبة في الحصول على العضوية والدول الأعضاء بها.

4- إن تحليل التجربة الجزائرية في مجال تنظيم التجارة الخارجية تكشف لنا عن وجود منهجين متناقضين لتنظيم هذا القطاع، منهج أول ويتبنى نظام الاحتكار، ومنهج ثان يتنازل عن هذا الاحتكار لفائدة الخواص، وقد نتج عن هذين المنهجين ترسانة قانونية متناقضة كانت المتسبب الرئيسي في شيوع المضاربة والفساد.

5- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على صناعة واحدة، وهي صناعة النفط والغاز الطبيعي، وأصبح الاقتصاد الوطني رهينا للإيرادات النفطية، حيث يتأثر سلبا بالصدمات التي تنشأ عن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق العالمية.

6- سعت الجزائر إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي بشقيه الكلي والجزئي، انطلاقا من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث شملت هذه الإصلاحات جميع فروع الاقتصاد الوطني، وعلى رأسها تحرير المبادلات التجارية، و لكن تبقى قدرة تكيف الاقتصاد الجزائري مع البيئة التجارية العالمية الجديدة محدودة، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي حسنت بعض المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا انه على مستوى الاقتصاد الجزئي ونخص بها الوحدة الإنتاجية فشلت هذه الإصلاحات في تحسين وضعها، وبقيت تعاني من اختلالات عديدة.

7- ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تلبية حاجيات التنمية من السلع الاستثمارية والوسيطة وتلبية حاجيات المواطنين من السلع الاستهلاكية أدى إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الأسواق الخارجية بشأن استيفاء احتياجاته من السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

8- مرت إدارة الاقتصاد المصري بالعديد من التطورات والتي انعكست بطريقة مباشرة على السياسات الاقتصادية المطبقة، فمن اقتصاد موجه لا تعتبر فيه أسعار السوق موجها ومرشدا للقرارات الاقتصادية إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق، والمؤشرات السعرية الناتجة عنه، ومن اقتصاد تمتلك فيه الدولة مختلف قوى الإنتاج وموارد الثروة إلى اقتصاد يؤدي فيه الأفراد إلى جانب المنشآت الخاصة الدور الأكبر في اتخاذ القرار الاقتصادي.

9- إن قطاع التجارة الخارجية المصري مازال عاجزا عن الانطلاق والمساهمة في تنمية الاقتصاد المصري على الرغم من تحرير التجارة ونظام الصرف الأجنبي، والدليل على ذلك تزايد العجز في الميزان التجاري الذي يعرف ارتفاع من سنة إلى أخرى، رغم جهود الدولة المصرية للرفع من حجم وقيمة الصادرات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض درجة اندماج الاقتصاد في السوق العالمية.

10- إن العجز المزمن في الميزان التجاري المصري لا يعود إلى عوامل نقدية بقدر ما يعود إلى عوامل هيكلية تتمثل في سيطرة المنتجات الأولية على هيكل الصادرات وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالنسبة للتغيرات الكمية والنوعية في الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات السلعية والخدمية، إضافة إلى معوقات داخلية تتمثل في جهل المصدرين بالفرص التصديرية وتعقيد إجراءات التصدير، ومعوقات خارجية تتعلق بحدة وضعف تنافسية السلع بسبب افتقار السلع إلى الحد الأدنى من المواصفات القياسية بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية.

11- رغم وجود قناعة لدى السلطات الجزائرية بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن هناك نظرة أولى تفاؤلية وأخرى غير ذلك، فالنظرة التفاؤلية ترى أن بقاء الجزائر خارج المنظمة العالمية للتجارة سيؤثر سلبا على التجارة الخارجية خصوصا وعلى الاقتصاد الوطني عموما، وعليه فان سرعة انضمام الجزائر إلى المنظمة سيساعدها على الاستفادة من الفترة المحددة للمرحلة الانتقالية من أجل تسوية أوضاعها وفق سياسات المنظمة، بينما نجد النظرة الثانية غير التفاؤلية ترى أن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيلحق خسائر كبيرة بالصناعات المحلية بسبب تطبيق مبدأ السوق المفتوحة من قبل المنظمة، وكذا انخفاض مستوى الصناعات المحلية مقارنة بمستوى الصناعات الدول المتقدمة.

12- من المتوقع أن التجارة الخارجية للسلع الزراعية في ظل تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن تؤدي بالجزائر إلى تكبد خسائر مالية في جانب الواردات نتيجة لارتفاع الأسعار وكذا بسبب الاحتياجات الغذائية الكثيرة من الخارج، وخسائر أيضا في جانب الصادرات رغم صغر حجمها لاحتمالات انخفاض الكمية المصدرة نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية وبالذات الإتحاد الأوروبي.

13- باعتبار أن الجزائر من الدول التي تتميز بضعف القدرة التنافسية لقطاعها الصناعي، فان ذلك يجعلها غير قادرة على الاستفادة بأقصى ما يمكن من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث هذا القطاع لا يزال يحتاج إلى طاقة كبيرة تتحمل تبعات تحرير التجارة الخارجية.

14- إن قطاع الخدمات في وضعه الراهن من القطاعات الأكثر تضررا، وذلك نتيجة لعدم تهيئة هذا القطاع للمنافسة.

15- إن عدم إدراج منتجات النفط والغاز الطبيعي ضمن بنود منظمة التجارة العالمية، يجعل استفادة الجزائر من انضمامها للمنظمة محدودا، أي أن مقدار الفائدة يتركز في حدود 4% فقط من إجمالي صادراتها.

16- رغم ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية في بعض الأنشطة الصناعية، وخاصة ما تعلق منها بالصناعات التحويلية، ورغم المزايا التي تحصلت عليها مصر من جراء انضمامها للمنظمة، إلا أنها لم تكن بمنأى عن الآثار السلبية نتيجة عدم قدرتها على المنافسة بشكل يسمح لها بالنفاذ للأسواق الخارجية بشكل كبير.

17- بحكم أن قطاع الخدمات يعتبر من القطاعات ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد المصري لما يوفره من موارد للنقد الأجنبي من مجموعة القطاعات الإنتاجية التي يتمتع فيها بمزايا نسبية عالية (السياحة، قناة السويس، تحويلات العاملين بالخارج...الخ)، لذا فان التزام مصر ببنود اتفاقية الجاتس أتاح الفرصة لها للنفاذ إلى الأسواق العالمية، والاستفادة من ايجابيات الاتفاقية والعمل على الحد من سلبياتها.

18- على اعتبار أن الاقتصاد المصري شبيه بالاقتصاد الجزائري، فان غالبية الآثار الناجمة عن انضمام مصر إلى المنظمة العالمية للتجارة سواء كانت سلبية أو ايجابية ستكون مماثلة تقريبا بالنسبة للجزائر في حالة انضمامها إلى هذه المنظمة، باستثناء قطاع الخدمات كون مصر تتميز فيه بمزايا نسبية عالية مقارنة بالجزائر.

- **التوصيات والاقتراحات:**

بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة نقترح بعض التوصيات والاقتراحات التي نعتقد أنها مهمة في رسم السياسة التجارية بما يتناسب والتطورات الجارية في الظرف الراهن وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

1- من المستحسن أن ننظر إلى سلبيات النظام التجاري الدولي باعتبارها نوع من التحديات تستلزم صحوة كبرى لمواجهتها.

2- وضع إستراتيجية في المدى المتوسط والطويل لتنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج من المنتجات الغذائية على النحو الذي يقلل من حجم الفجوة الغذائية ويخفض كميات الغذاء المستوردة.

3- إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي والتجاري لكل من الجزائر ومصر بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات الوطنية.

4- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة .

5- تثمين اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والاستفادة من الخبرة والأموال الأوروبية من أجل رفع مستوى أداء المؤسسات الجزائرية والمصرية، وجعل هذا الاتفاق إطارا للشراكة المتوازنة وبابا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

6- الاهتمام بزيادة إنتاج السلع الغذائية، وخاصة القمح، وتحسين نوعيتها ليس بهدف الحد من تكاليف استيرادها فحسب، بل لتصدير بعضها والاستفادة من الأسعار المرتفعة لهذه السلع على مستوى العالم، وزيادة الموارد من النقد الأجنبي.

7- العمل على تنويع هيكل الإنتاج الزراعي والصناعي وإعادة تشكيل قائمة الصادرات للدولتين، بحيث يتم التركيز على الصادرات السلعية التي تتسم بالاستقرار والمزايا النسبية المتوفرة، وإنتاج سلع صناعية للتصدير ذات تكنولوجيا عالية للتغلب على مشكلة تصدير المواد الخام وانخفاض أسعارها في الأسواق الدولية.

8- فيما يتعلق بقطاع الخدمات، يتعين على الجزائر الاستفادة من التجربة المصرية في الانضمام لهذه المنظمة، كما يتعين عليها إتباع بعض الخطوات التي يمكن ايجازها فيما يلي:

- عدم التسرع في تحرير القطاع، حيث من المستحسن أن يكون التحرير تدريجيا ومسبوق بتأهيل يضمن استمرار ومواصلة هذا القطاع وصموده.

- فتح المجال الواسع أمام الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى إقامة عقود شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف، وذلك قصد تطوير هذا القطاع ومواكبته للتكنولوجيا.

- ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي باعتباره من أهم موارد قطاع الخدمات، خاصة وأن الجزائر لها من المقومات السياحية ما يجعلها من أرقي البلدان السياحية.

- لا بد من المراجعة الشاملة للتشريعات والنظم المالية والنقدية، وتهيئة الظروف لما من شأنه مراعاة سوق الخدمات قبل تحرير السوق.

9- يتعين على الجزائر ومصر التنسيق مع الدول النامية التي ظروفها شبيهة بظروف الدولتين لإقامة تكتل أو تجمع في كيانات كبيرة تمكنها من إجراء البحوث التطبيقية وبحوث الابتكارات ذات التكاليف المرتفعة.

10- يجب القيام بدراسة متأنية وتحاليل دقيقة لوثائق ولوائح المنظمة العالمية للتجارة من أجل إنشاء الأجهزة الضرورية لمراقبة ومتابعة التجارة ومسبباتها مثل فرض الرسوم التعويضية لمواجهة الدعم غير المشروع أو مكافحة الإغراق.

11- ضرورة تشكيل لجان متخصصة في مختلف المجالات لتشرف على تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية تجاه المنظمة العالمية للتجارة، والاطلاع على تحليل خبرات الدول النامية العضوة في المنظمة العالمية للتجارة وخاصة تلك الدول التي أوضاعها تتشابه وأوضاعنا.

وفي الختام نرجو أن نكون قد وفينا الموضوع حقه من الدراسة.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- **الكتب:**

1. إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007.
2. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995 .
3. أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
4. أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 2002 .
5. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2000.
6. أسعد حسن فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
7. اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1980.
8. بعلي محمد الصغير، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
9. بوزيدي عبد المجيد، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن، الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، 1999.
10. جلال وفاء محمدين، تسوية منازعات التجارة الدولية في إطار اتفاقيات الجات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002 .
11. جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى، 2002.
12. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.

13. جودة عبد الخالق، التثبيت والتكييف في مصر: إصلاح أم إهدار للتصنيع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2004 .
14. حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، القاهرة، 1996.
15. حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
16. حسين عمر، الجات والخصخصة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 1997.
17. حمدي زهران، قضية الإنتاج والإنتاجية في مصر وأعباء الديون الخارجية، لقاء العمل السنوي الثاني، لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية، الحزب الوطني الديمقراطي، القاهرة، 1987 .
18. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
19. خالد محمد خالد، التقسيم الدولي الجديد للعمل واحتمالات التنمية العربية المستقلة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
20. خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، هومة للنشر، 1996.
21. رابح راتيب، الدخول إلى الأسواق الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1996.
22. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، القاهرة ، 2007.
23. رجب بودبوس، العولمة بين الأنصار والخصوم، بيروت، تالة الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2002.
24. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2007.
25. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
26. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، 1996.
27. زينب عبد العظيم محمد، الاقتصاد السياسي لعلاقة مصر بصندوق النقد الدولي من اتفاق 1987 إلى اتفاق 1991، القاهرة ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 1996.
28. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، "نظرية التجارة الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، 2002.
29. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998.

30. سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.
31. سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991.
32. سلوى محمد مرسي، الدور التنموي لقطاع الخدمات السياحية في مصر: دور الخدمات في التنمية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2007.
33. سليم سعداوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة "معوقات الانضمام وآفاقه"، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
34. سمير أمين، التطور اللامتكافىء، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، ترجمة: برهان غليون، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974.
35. سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، الطبعة الثانية، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، 1981.
36. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2001 .
37. سميرة ابراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح النقدي والمالي "دراسة تحليلية تقييمية"، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000.
38. سيد البواب، قضية الإنتاج المصري الكبرى في ظل الانفتاح الاقتصادي (1975-1982) المشاكل والحلول، الطبعة الخامسة، القاهرة،1999.
39. سيد طه بدوي، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على ميزان الخدمات المصري في الفترة من 1995 إلى 2000، القاهرة، دار النهضة العربية، 2004.
40. صديق عفيف، التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري، مركز الدراسات لسياسية بالأهرام، القاهرة،1991.
41. صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2003.
42. صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي رقم 51، القاهرة، ماي 1992.
43. صلاح الدين حسن السبسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، لبنان، دار وسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998.

44. صلاح الدين عيد محمد علم الدين، دور الصادرات السلعية في تنمية الاقتصاد المصري "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
45. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي "جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر والعلاقات الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
46. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
47. عادل المهدي، عولمة الاقتصاد العالمي ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004 .
48. عادل عبد العزيز السني، سياسة التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على الاقتصاد المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
49. عاطف السيد، الجات والعالم الثالث " دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة"، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002.
50. عالية المحمدي، الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996 .
51. عبد الباسط وفا، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000.
52. عبد الباسط وفاء، النظم الجمركية: دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات، دار النهضة العربية، 2000.
53. عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، 1986.
54. عبد الدايم أحمد الصاوي، تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة، 1992.
55. عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
56. عبد الفتاح مراد، موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، 1999.
57. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدر الجامعية، 2000.
58. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

59. عبد المطلب عبد الحميد، النظام العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.
60. عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، بيروت، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999.
61. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات "التحديات والفرص"، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
62. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان (الأردن)، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1999.
63. عزت عبد الحميد البرعي، محاضرات في التشريعات الاقتصادية "القانون الاقتصادي"، دار ريترز للطباعة والنشر، المنصورة، 1998.
64. علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والتدوين والنشر، الطبعة الثانية، 1996.
65. علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسيات الاقتصادية في مصر (1952-1977)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.
66. علي عبد العزيز سليمان ، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي "الواقع والآفاق المستقبل حتى عام 2020" ، دار الشروق ، الطبعة الأولى، القاهرة ،2005.
67. فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، 1997.
68. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000.
69. كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998.
70. محمد بسيوني وآخرون، التنمية الاقتصادية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2006.
71. محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
72. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
73. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
74. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

75. محمد صفوت قابل، الاقتصاد المصري "قضايا ومشكلات، جامعة المنوفية، فرع السادات، القاهرة، 2008 .
76. محمد عبد الشفيع عيسى، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، 1981.
77. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978.
78. محمد علي ابراهيم، الجات "الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
79. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
80. مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية "دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي"، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1994.
81. مصطفى سلامة، قواعد الجات: الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998.
82. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر"دور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998.
83. ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة "أسباب الانضمام النتائج المترتبة ومعالجتها"، الجزائر، دار المحمدية العامة، 2003.
84. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2001.
85. هناء خير الدين وآخرون، السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع وإنتاج صادرات القطاع الخاص الصناعي في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989.
86. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

- **الملتقيات والبحوث:**

أ/ الملتقيات:

1. أحمد خالد حمدي، مصر ومنظمة التجارة العالمية، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية،كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 14-15 ديسمبر 1997 .

2. بشير مصيطفى، الشراكة الأوروجزائرية: أي موقع الجزائر في جانب تحرير تجارة الخدمات، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأوروجزائرية، الجزائر، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، 6 جوان 2001.
3. دمدوم كمال، مكانة الدول النامية في النظام العالمي للتجارة، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة، 29-30 أفريل 2002.
4. رحال علي، عيساني عامر، إستراتيجية التنمية السياحية: دراسة مقارنة (الجزائر- مصر- تونس)، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 10/09 مارس 2010.
5. سامي عفيفي حاتم، النظام التجاري الدولي في إطار جولة الأورجواي للجات، الندوة القومية الثانية: الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مصر، جامعة حلوان، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، 22-24 مارس 1999 .
6. سعيد النجار، الجوانب القانونية والاقتصادية لمبادئ منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، أبو ظبي، 2004.
7. سعيد عبد الخالق محمد، التشريع كأداء لتحفيز الاستثمار المباشر في مصر، المؤتمر العلمي الثالث، مابعد الإصلاح المالي في مصر: رؤية مستقبلية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع منها،10-11 نوفمبر 1998.
8. سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة 29 – 30 أفريل 2002.
9. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الأولى، جامعة سطيف 29 –30 أكتوبر 2001 .
10. صفوت عبد السلام عوض الله، المنظمة العالمية للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة الآثار المحتملة لاتفاقية الجاتس على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أبو ظبي، 2004.
11. عادل المهدي، تحرير القطاع الخارجي وأثره على الصادرات المصرية، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 12 – 14 ديسمبر 1991.

12. عبير عبد السلام عبد المجيد، دور منظمة الجات في تحرير التجارة الدولية مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية،أعمال الندوة القومية الثانية: الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، 22-24 مارس 1999، جامعة حلوان.
13. علي حافظ منصور، تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
14. غلاب نعيمة، زينات الدراجي، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية في قطاع السلع والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة، 29-30 أفريل 2002.
15. غياط شريف، روابح عبد الباقي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، أيام 21-22 ماي 2002 .
16. كورتل فريد، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الخامسة، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
17. محمد راتول، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 13-14 ماي 2001.
18. محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة 29 – 30 أفريل 2002.
19. مولى عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية: الفرص المتبقية والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 13-14 ماي 2001.
20. نادية أمين محمد علي، آلية اتخاذ القرار بمنظمة التجارة العالمية، المؤتمر الدولي حول الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، أبو ظبي، 2004.
21. هدى السيد، الحماية الفعلية في إطار تحرير الاقتصاد القومي المصري، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين، القاهرة، 12-14 ديسمبر 1996.
22. وزارة التجارة، مداخلة حول التجارة الخارجية، المؤتمر العاشر لإتحاد رجال الأعمال العرب، الجزائر،18 نوفمبر 2006.

23. وصاف عتيقة، صالح مفتاح، متطلبات السياحة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الإشارة إلى حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 10/09 مارس 2010.

ب/ البحوث والندوات:

1. اتفاقيات الجات وأثرها على الزراعة المصرية، سلسلة قضايا التخطيط، رقم 99، معهد التخطيط القومي، جانفي 1999.
2. بهاء الغمري، نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "الفترات الزمنية المتاحة أمام مصر لقبول التزامات الجات"، جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، مركز البحوث البرلمانية، 1999.
3. بهاء الغمري، نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "ملامح عامة للجات والتزامات مصر"، جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، مركز البحوث البرلمانية، 1998.
4. حسان خضر، برنامج عمل الدوحة ونتائج مؤتمر هونج كونج، الكويت، المعهد العربي للتخطيط،2007.
5. حميد الجميلي، البعد الأيديولوجي لتحرير المبادلات التجارية في ضوء مرجعيات منظمة التجارة العالمية، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة الموسومة: منظمة التجارة العالمية ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002/03/19.
6. سلطان أبو علي، هناء خير الدين، تحقيق استقرار الصرف، ندوة: نحو سياسة سعر صرف أكثر توازنا، مجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 12 مارس 2002.
7. عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتخطيط بالجزائر، تحت عنوان "الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
8. عبد الوهاب عبد الحافظ، نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "اتفاقيات الجات وأثرها على الزراعة" مركز البحوث البرلمانية، الأمانة العامة، مجلس الشعب، جمهورية مصر العربية، 1999 .
9. عبد السلام أديب، التقسيم الدولي للعمل، الحوار المتمدن، العدد 602، 25سبتمبر 2003.

- **الدوريات والمجلات:**

1. اتفاقيات الجات وأثرها على الزراعة المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 99، معهد التخطيط القومي، جانفي 1999.
2. أمينة حلمي، أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 101، أفريل 2005.
3. بن الطاهر حسين، انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر، مجلة حوليات، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 4، أكتوبر 2001.
4. تطور حركة الصادرات المصرية: قراءة تقييمية، البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد 56، 2003.
5. جلاطو جيلالي، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان الجزائري، المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، الجزائر، العدد 1، جويلية 1998.
6. خالد عبد العزيز الجوهري، قراءة في أوراق سياتل: التناقض بين الحرية والعدالة، مجلة السياسات الدولية، السنة السادسة والثلاثون، العدد 139، جانفي 2000.
7. خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية: مراجعة موضعية، مجلة السياسات الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 149، جويلية 2002.
8. راتب إجلال، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 127، معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر 1999.
9. س.أنجاريا، جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 23، جوان 1996.
10. سلوى محمد مرسي، الاتجاهات المعاصرة والتجارة الدولية، "الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة"، مذكرة خارجية رقم 1496، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية
11. صالح صالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، دار الخلدونية، العدد الثاني، 2000.
12. صالح صالحي،الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس (سطيف) ،عدد 1 ،2002.
13. عبد الله الخشروم، اثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في تشريعات الملكية الصناعية والتجارية الأردنية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة 26، جويلية 2002.

14. عياش قويدر، براهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، 2005.
15. فتحي خليفة علي خليفة، تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 24، العدد 3، الكويت، 1996.
16. كتاب الأهرام الاقتصادي، التعديلات الجديدة للتعريفة الجمركية، العدد 172، أفريل 2002.
17. معهد التخطيط القومي، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 127، سبتمبر 1999.
18. مولحسان آيات الله، فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: أفاق و تحديات ، مجلة الأحياء، جامعة باتنة، العدد 11، 2007 .
19. نجوى علي خشبة، تمويل الصادرات: رؤية من خلال تجارب بعض الدول النامية، مصر المعاصرة، العدد 448، أكتوبر 1997.
20. نور الدين بوكروح، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف الانضمام الجزائري، مجلة الفكر البرلماني، العدد الرابع، اكتوبر 2003.

- **الرسائل والأطروحات:**

1. إبراهيم نصار سلمان، دراسة مقارنة لمحددات التنمية الاقتصادية في مصر وتركيا وكوريا من الستينيات حتى الثمانينيات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 1995.
2. إيمان حبيب منى، تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على عجز الموازنة في مصر، ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2002.
3. بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.
4. حسني مهران، تنمية الصادرات الصناعية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، كلية التجارة، 1991.
5. حمودة فتحي حمودة سيد، مبدأ حرية تجارة الخدمات وفقا لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.
6. رفقي محمد أمين،السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية"دراسة قياسية تحليلية" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1996.
7. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، ماي 2006.

8. زيتوني عمار، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر: 1970-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007/2006.
9. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري: محاولتين من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
10. سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة "الحتمية والرهانات"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2003.
11. سمية أحمد علي عبد المولى، سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل: حالة مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002.
12. شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية: حالة الجزائر، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، سبتمبر 2001.
13. عادل عبد العزيز علي السن، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة، مصر، جامعة عين شمس، 2001.
14. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002.
15. عبد الله عباس إبراهيم الشال، الآثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 2002.
16. فاروق محمود الحمد، التصنيع في إطار تطور التقسيم الدولي للعمل مع الإشارة بصفة خاصة إلى تجربة التصنيع في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1990.
17. فاطمة عبد الله أحمد أحمد، الإصلاح النقدي وتأثيره على أسعار الصرف في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة ،2006.
18. كمال عايشي، إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية للجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال 1990-2003 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2006/2005.
19. محمد زايد بن زغيوة، الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة " دراسة تحليلية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة والإدارة والأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، 2006.

20. منال محمد متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1995.
21. هند رمضان عبد المجيد السيد، مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1981-2005): دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جمهورية مصر العربية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2006.
22. وائل فؤاد محمد نور الهدى، السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد المصري وآثارها على التنمية ونمط الاستهلاك والتجارة خلال الفترة من عام 1983/1982 وحتى عام 2007/2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ،2005.

- **التقارير:**

1. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد 46، القاهرة، 1993.
2. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الخمسون، العدد الثالث، 2009-2010
3. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2009-2010.
4. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد 33، القاهرة، 1993/1992.
5. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 43، 2003/2002.
6. البنك المركزي، التقرير السنوي، ماي 2006.
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات من 2000 إلى 2009، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.
9. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع التعبئة العامة، تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك لأهم لسلع الإستراتيجية، جمهورية مصر العربية، جانفي 2006.
10. رئاسة الجمهورية الجزائرية، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2007.
11. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2000.
12. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 200-2004.
13. المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد 28، القسم التاسع، 2008.

- **القوانين و الأوامر والمراسيم:**

أ/ القوانين:

1. القانون 144/63 المؤرخ في 1963/12/13 المتضمن إنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي.
2. القانون رقم: 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978 والمتضمن تأميم الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد 7، المؤرخة في 1978/02/14.
3. القانون 29/88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 والمتعلق بمساهمة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد 29، السنة 25، المؤرخة في 1988/07/20.
4. القانون 16/90 المؤرخ في 7 أوت 1990 والمتضمن النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، الجريدة الرسمية، العدد 34، السنة 27، المؤرخ في 1990/08/15 .
5. القانون 25/91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية، العدد 65، السنة 28، المؤرخة في 1991/12/18.
6. القانون رقم 300 لسنة 2004 والمتعلق بالتعريفة الجديدة، وزارة المالية المصرية، مصلحة الجمارك، سبتمبر 2004.

ب/ الأوامر:

1. الأمر 35/68 المؤرخ في 2 فيفري 1968 والمتضمن تعديل الحقوق الجمركية، الجريدة الرسمية، العدد 11، السنة 5، المؤرخة في 1968/02/06.
2. الأمر رقم 68/72 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972 والمتضمن قانون المالية لسنة 1973، الجريدة الرسمية، العدد 104، السنة 9، المؤرخة في 1972/12/29.
3. الأمر رقم 11/74 المؤرخ في 30 جانفي1974 والمتضمن تحرير تجارة التصدير، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 11، المؤرخة في 1974/02/15.
4. الأمر رقم 12/74 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بشروط الاستيراد، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 11، المؤرخة في 1974/02/15.
5. الأمر رقم 14/74 المؤرخ في 30 جانفي1974 والمتعلق بحرية تجارة الصادرات، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 11، المؤرخة في 1974/02/15.

ج/ المراسيم:

1. المرسوم رقم 72/71 الصادر في 1971/11/16.
2. المرسوم 223/64 المؤرخ في 10 أوت 1964 المتعلق بإنشاء التجمعات المهنية للشراء، الجريدة الرسمية، العدد 23، السنة 1، المؤرخة في 1964/08/14.
3. المرسوم 46/86 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986 المتعلق بدعم وترقية الصادرات، الجريدة الرسمية، العدد 53، السنة 23، المؤرخة في 1986/12/24.
4. المرسوم 167/88 المؤرخ في 6 سبتمبر 1988 المتعلق باستبدال تراخيص الاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية، الجريدة الرسمية، العدد 36، السنة 25، المؤرخة في 1988/09/07.
5. المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد 12، السنة 28، المؤرخة في 1991/03/20.

- **القرارات والتعليمات وأنظمة البنك:**

أ/ القرارات:

1. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 أفريل 1994 والذي يحدد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها.
2. قرار وزير الاقتصاد المؤرخ في 10 أفريل 1994 والمتضمن وقف استيراد بعض السلع.
3. القرار الجمهوري المصري رقم 178 الصادر في 21 ماي 1991، والمتعلق بتضييق التباين بين الحد الأدنى والحد الأعلى لفئات التعريفة الجمركية.

ب/ التعليمات:

1. التعليمة رقم 13/94 الصادرة عن رئيس الحكومة المؤرخة في 12 أفريل 1994 المتضمنة حل لجنة Ad-HOC.
2. التعليمة 20/94 الصادرة من بنك الجزائر بتاريخ 12 أفريل 1994 .
3. التعليمة 03/91 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 21 أفريل 1991 والمتضمنة شروط ومقاييس تمويل عمليات الاستيراد.
4. تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992، والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، الجريدة الرسمية، العدد 62، المؤرخة في 1992/08/19.

ج/ الأنظمة:

1. النظام رقم 02/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.
2. النظام رقم 03/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل مدا خيلها إلى الخارج.
3. النظام رقم 04/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتنصيبهم.

ثانيا- باللغة الأجنبية :

1- باللغة الفرنسية:

- Les ouvrages :

1. Alain Samuelson, Economie international contemporaine, aspects réels et monétaires, Alger, OPU, 1993.
2. Baba Ahmed Mustapha, l'Algérie entre splendeurs et pesanteurs (ESSAI), Alger, édition morinoor 1997.
3. Benissad Hocine, Algérie Restructuration et reformes économiques (1979-1993), Alger, opu, 1994.
4. Benissad Hocine, l'ajustement structurel l'expérience du Maghreb, Alger, opu , 1999 .
5. Benissad Hocine, La réforme économique en Algérie, Alger, opu, 1991.
6. Benissed Hocine, Economie du développement de l'Algérie, Alger, opu, 2eme édition 1982.
7. Bouzidi Nachida M'hamzadji, 05 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, Algérie ENAG Edition, 1998.
8. Bouzidi Nachida M'hamzadji, Le monopole de l'état sur le commerce extérieur : l'expérience Algérienne (1974-1984), Alger , opu, 1988.
9. Brahimi Abdelhamid, l'économie algérienne, opu, Alger, 1991.
10. D.Phan, le commerce international, Economica, Paris, 1980.
11. Emmanuel Combe, l'organisation mondial du commerce ,France, Armand Colin, 1999.
12. J. E Mittaine , F. pequerul, les Unions économiques régionales, Armand colin , Paris, 1999.
13. Jaque Addaa, La Mondialisation de l'économie, tome 2, problèmes, collection approche, Alger, Casbah édition, 1998.
14. Jouanneau. Daniel, Le Gatt, Puf, que sais – je ? 2ème édition, paris,1987.

15. Marc Ecrèment, Indépendance politico et libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985, ENAP, Alger.
16. Michel Rainelli, L'organisation mondiale du commerce, Alger, Casbah éditions, 1999.
17. Mourad Ben Achenhou, « inflation, dévaluation, Marginalisation », Alger, Dar Echrifa,1992.
18. Philippes Beaux, relation international, Edition Dalloz, Paris, 1979.
19. René Sandretto, Le commerce international, paris ,Armand colin , 1999.
20. Temmar hamid; stratégie du développement indépendant le cas de l'Algérie : un bilan, opu, Algérie, 1983.

- **Revues et periodiques :**

1. Bekhti Belaib, Les pouvoirs publiques détermines assainir le secteur du commerce, in revue l'économie, Alger, N° 52, mai 1998.
2. Bouchelaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC: réalités et perspective, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1er cours de politique commerciale, Casablanca du 08 juillet au 27 septembre 2002.
3. Chalal Houria, Youcef Nadia, les effets d'applications du programme d'ajustement structurel sur les secteurs de l'éducation, colloque international sur le programme d'ajustement structurel et ses effets sur les secteurs de l'éducation et de la santé, le 20-22 Novembre2000.
4. fergani Meriem , le programme d'ajustement structurel en Algérie, in revue l'économie, Algérie, n° 34, juin 1996.
5. Mahdi boukhalfa, accord d'association avec l'UE et adhésion à L'OMC : l'Algérie dans le cercle infernal du multilatéralisme, journal La tribune, 14/01/2002.
6. Ministère de l'agriculture et du développement rural , Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, revue commerce extérieur, 2007.
7. Oukazi ghania, adhésion à L'OMC: les Algériens patinents, le quotidien d'Oran, 20/02/2001.

- **Rapports et divers :**

1. Banque d'Algérie, évolution du taux de change, 2007.
2. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie. Rapport juin 2007.
3. Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie, 2008.
4. Banque de l'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, rapport 2008.

5. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009.
6. CNES, rapport sur le conjoncture du second semestre 1997, Algérie, 10éme session plénière, avril, 1998.
7. Ministère Du Commerce, Les Perceptives D'adhésion A l'OMC, Direction Des Etudes Et Du Commerce Extérieur, 1996.
8. Ministère du commerce, l'Algérie aujourd'hui, promex, Mai 2001.
9. Ministère des finances, Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, (période : 2009) ,centre nationale de l'informatique et des statistiques .
10. O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres , résultat 1998-1999 , n° 30 , édition 2000.
11. O.N.S , annuaire statistiques de l'Algérie , résultat 1997-1999 ,no 19, édition 2001.
12. O.N.S, annuaire , statistique de l'Algérie, N 19,Edition 2001.
13. O.N.S, Rétrospective statistique (1970-2002), Edition 2005.
14. O.N.S, Rétrospective statistique (1970- 1996), Edition 1999.
15. O.N.S, évolution de la balance commercial de l'Algérie, période 2004/2005.

2- باللغة الانجليزية:

1. Ahmed galal and nihal el-megharbe, do governments pick winners or losers? An assessment of industrial policy in Egypt, the Egyptian center economic studies, working paper n° 108, December 2005.
2. Amel Refaat, Trade Induced Protectionism In Egypt's Manufacturing Sector, The Egyptian Center For Economic Studies, Working Paper N° 85, June 2003.
3. Ministry of economy and foreign trade, development economic policy analysis project (DEPRA) the economic analysis of tariff reform in Egypt, vol 1, main report, October 2000.

- **Site internet** :

1. le groupe de travail examine le projet de rapport sur le régime commercial de l'Algérie, 31/01/2010, www.Wto.org/french/news/news08_f/acc_algeria_17 jan08_F.htm
2. Banque de l'Algérie, l'évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1991-2001, www. Banque-of-algeria.dz.
3. http://www.wto .org/french/the wto_f/acc_f/al_algerie_f.htm
4. http : //www. aljazeera .net/ in – depth / international . com / 2001/10/10-27-1 .htm

5. http//: www. Alwatan.com / graphics/ 2002/05 may / 18.5 / heads / ot 6 .Htm – 33 k
6. http://www.wtoarab .org/fils/speeches/5-7-01.htm
7. Ministère des finances, principaux indicateur de l'économie Algérienne, population et emploi, visite au site :
http : www.Finance-algerien.org/dgep/a310.htm
8. Etat d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accession l'Algérie à l'OMC, 31/01/2010, http://www.wto .org/french/the wto_f/acc_f/al_algerie_f.htm.
9. طلال أبو غزالة وشركاه الدولية –التغيرات في نظام التجارة المتعدد- التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية، انظر الموقع: http// : www.wto.arab.org/fils/speeches/5-7-01.htm

ملخص:

ينصرف تعبير التجارة الخارجية إلى تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين مختلف دول العالم، إذ يشكل هذا التبادل أبرز اهتمامات الإنسان منذ القدم، وتحديدا بعد أن عرف الإنتاج وطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وقد زادت أهمية هذا التبادل مع تقدم المجتمعات وتعمق التخصص، وعليه فإن التبادل التجاري يعتبر بمثابة العامل الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد.

ونتيجة للتطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، سعت عدة دول على اختلاف نظمها الاقتصادية إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة تكون مهمتها تنظيم التجارة الدولية وتجنب النزعة الحمائية، ومع فشل تجسيد مشروع هذه المنظمة، توصلت مجموعة من الدول إلى إبرام اتفاقية متعددة الأطراف (اتفاقية الجات)، وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في أوائل 1948، حيث قامت بعقد ثماني جولات كانت آخرها بالأورجواي والتي انتهت بالإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة لتتولى مهمة تنظيم التجارة الدولية.

إن تبني فكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي يعرفها العالم، وبحكم الظروف التي تعيشها كل من الجزائر ومصر باعتبارهما من الدول النامية، فقد كان من الطبيعي أن يسعيا للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، والجزائر كغيرها من الدول قد تأخرت في طلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، عكس مصر التي كانت من الدول السباقة للانضمام إلى هذه المنظمة باعتبارها طرف متعاقد في اتفاقية الجات منذ 1970 وهو ما يؤهلها للانضمام إلى المنظمة كعضو أصلي.

غير أن هذا الانضمام سيترتب عليه حدوث انعكاسات وآثار –سلبية وايجابية- في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولعل أهم هذه القطاعات المتأثرة هو قطاع التجارة الخارجية على اعتبار أنه قطاع حيوي له تأثيراته على اقتصاديات البلدين.

وتأتي هذه الدراسة لتحليل انعكاسات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية في كل من الجزائر ومصر، وبغية بلوغ الهدف المتوخى من البحث تضمن الموضوع خمسة فصول، تناول الفصل الأول تحليل الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الجات والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة، في حين تطرق الفصل الثالث إلى تنظيم وتطور التجارة الخارجية الجزائرية، أما الفصل الرابع فتعرض إلى دراسة التجارة الخارجية المصرية، وخلصت الدراسة بالفصل الخامس إلى تحليل آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية لكل من الجزائر ومصر.

الكلمات المفتاحية:

الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، التجارة الخارجية، الجات، المنظمة العالمية للتجارة.

Résumé :

L'expression commerce extérieur se rapporte a l'échange de biens et de services entre différents pays du monde sous la forme d'exportations et d'importations. Cet échange, est depuis l'antiquité, l'une des préoccupations majeurs de l'homme, et plus précisément depuis qu'il a connu la production et pratiqué le principe de la spécialisation et de la division du travail. L'importance de cette échange a connu de l'ampleur avec le développent des sociétés et l'ancrage de la spécialisation, par conséquent, l'échange commercial peut être considéré comme le lien essentiel entre les pays et que le commerce extérieur est le canal principal qui permet aux pays d'exporter et d'importer.

Les développements rapides et successifs qu'a connu le monde, surtout après la seconde guerre mondiale, ont incité plusieurs pays et en dépit de leurs systèmes économiques différents, a la création d'une organisation internationale du commerce qui aurait comme mission l'organisation du commerce international et la lutte contre le protectionnisme .Apres l'échec de cette tentative , un groupe de pays a conclu un accord multilatéral dénommé « GATT[i] » qui pris effet dès le début de 1948. Depuis cette date huit rounds ont été tenus et dont le dernier fut en Uruguay et qui fut couronné par la proclamation de la création de l'organisation mondiale du commerce (OM**C**).

L'idée de l'adhésion à l'OMC est une conséquence des mutations économiques que connait le monde, et en raison des conjonctures de l'Algérie et de l'Egypte en tant que pays en développement, il est tout a fait naturel qu'ils œuvrent pour l'adhésion et l'accession à cette organisation mondiale. L'Algérie, à l'instar d'autres pays, a pris du retard pour formuler une demande d'adhésion a cette organisation et ce , contrairement à l'Egypte qui est un des précurseurs de l'accession à cette organisation, étant donné qu'elle est membre contractuel de l'accord du GAAT depuis 1970, ce qui lui confère le statut de membre original.

L'accession à l'OMC aurai des répercutions et des conséquences à la fois positives et négatives sur les différents secteurs économiques, et plus spécifiquement sur le secteur du commerce extérieur, qui est considéré comme vital et qui influe sur les économies des deux pays.

Cette étude analyse les impacts de l'adhésion à l'OMC, sur le secteur du commerce extérieur de l'Algérie et de l'Egypte, pour arriver à cette fin, l'étude comporte cinq chapitres. le chapitre premier analyse les aspects théoriques et conceptuels relatifs au commerce extérieur , le deuxième traite du GAAT et du parcours vers l'organisation mondiale du commerce, les chapitres trois et quatre sont consacrés respectivement à l'organisation et au développement du commerce extérieur de l'Algérie et de l'Egypte. Le dernier chapitre analyse les effets de l'adhésion à l'OMC sur le commerce extérieur de l'Algérie et de l'Egypte.

Les mots clés :
Exportation, Importation, Balance Commerciale, Commerce Extérieur, GATT, Organisation Mondiale du Commerce (OMC)

[i] General Agreement on Tariffs and Trade

Abstract :

The expression of foreign trade concentrates around the exchange of goods and services in the form of exports and imports between different countries in the world. This exchange was the subject that interested a man since the early age, particularly when he learned production and practiced the principle of specialisation and division of labour. The importance of exchange progressed more and more in line with the development made in societies and in specialisation. Thus, the exchange in trade was considered to be the basic element that link between different countries, and the foreign trade is the channel through which countries can undertake import and export operations.

Therefore, and as a result of rapid development and growth in the world, especially after the Second World War (W W II); some countries regardless of their economic systems tried to create the international trade organisation (ITO), aimed at organising international trade and prevent protectionism, however , they failed in creating such organisation , but some other countries succeeded in signing an agreement later known as General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) which took effects in the early months of 1948, followed by eight negotiation rounds, the last was held in Uruguay which ended with the declaration of creating the World Trade Organisation (WTO).

Adopting the idea of adhesion to the World Trade Organisation come in line with the rapid economic changes taking place around the world, and with regard to economic surroundings of Algeria and Egypt, as they both belong to the developing world, therefore, it is natural for them to express their intentions to join the World Trade Organisation. Algeria, though, submitted its demand with some delay compared to Egypt which was among the first countries to be a member, since it was a contractual part in General Agreement of Tariffs and Trade (GATT) as from 1970, which qualified it to be considered as original member.

However, the adhesion to the World Trade Organisation may bring impacts – positive and negative- on different economic sectors, and undoubtedly the foreign trade sector would be the most sectors that could be affected, since it is the sector that has effects on the economies of both countries.

This study aims at analysing the impacts of adhesion to the World Trade Organisation on foreign trade sector in Algeria and Egypt. In order to achieve this aim, the study was divided into five chapters. The first chapter deals with the analysis of theoretical aspects concerning foreign trade, chapter two concentrates on studying the General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) and the road to the World Trade Organisation (WTO), chapter three is about the organisation and development of foreign trade in Algeria, whereas chapter four is focused on foreign trade in Egypt, and chapter five summarises the analysis of the impacts of adhesion to the World Trade Organisation (WTO) on foreign trade on both Algeria and Egypt.

Keywords:
Exports, Imports, Balance of Trade, Foreign Trade, General Agreement on Tariffs and Trade (GATT), World Trade Organisation (WTO).